



# مجلة العلوم الشاملة

Journal of Total Science

مجلة دولية علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن

المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا

رقدالين - ليبيا

السنة السابعة، المجلد (6)، العدد (32)، مارس 2023

Volume (6), Issue (23 ) 2023

**لمراسلة المجلة:**

**مجلة العلوم الشاملة**

**المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا**

**رقدالين - ليبيا**

**البريد الإلكتروني:** mmfhsh1973@gmail.com

**رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 405/2015**

**بنغازي - ليبيا**

**بموافقة الإدارة العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية بوزارة الثقافة**

**والمجتمع المدني، قرار رقم 32/2015**

**الرقم الدولي الموحد للمطبوعات الدورية**

**(ISSN) 2518-579 (ردمد)**



# مجلة العلوم الشاملة

دويٰ قدوٰيٰ ئاعلٰيٰ محاكم قتصندر عن الـ معهدالـ علٰيٰ لعلوم والـ فقهـيـة - رقمـلـاـيـنـ عـلـيـيـا

السنة السابعة، المجلد السادس، العدد الثالث العشرون، مارس 2023

رئيس التحرير والمشترف العام

الدكتور طارق الحادري الناشر

**الأستاذ المسئول بالجامعة للعلوم والتكنولوجيا - رقاد الدين**

فيلا التحرير

الاقسام العلمية بالمعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا

رقدالين - ليبا

الإخراج الفني:

المهندس أشرف محمود

لحوث لمنشور قرئ عن آراء تبله وتعبر عن رأي المبنية

## شروط النشر بالمجلة

ترحب مجلة العلوم الشاملة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والباحثين في مجال العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية بتخصصاتها المختلفة، وتقيل البحوث والدراسات باللغة العربية واللغة الإنجليزية، مع توفر الشروط الآتية في البحث أو الدراسة:

1. أن يتسم بالجديّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا يكون قد سبق نشره، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
2. أن ينفيّد بمنهج علمي دقيق، وتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية، وطريقة التوثيق المتبعة في المجلة.
3. أن تكون البحوث ضمن تخصصات المجلة المذكورة أعلاه، وأن تقدم إضافة علمية أصلية في موضوع الدراسة.
4. البحوث التي تقبل تعبّر عن آراء أصحابها ولا تعبّر عن رأي المجلة.
5. يتضمن البحث ملخصاً وبيانات الباحث وعنوان باللغتين العربية والإنجليزية.
6. ترسل الأبحاث من نسخة ورقية مرفقة بـ (CD)، وخط نوع SimplifiedArabic بحجم 12 وتكون مصححة لغويّاً على ألا يزيد على 30 صفحة وتطبع على وورد 2010.
7. تسند المراجع وفق الآتي:
  - المراجع داخل البحث سواء كانت كتاب أو دورية أو رسائل (اللقب، السنة، الصفحة).
  - الكتب في نهاية البحث (المراجع) اللقب، اسم المؤلف (السنة) عنوان المرجع، المدينة: دار النشر، الطبعة.
  - الدوريات والبحوث والرسائل في (المراجع) اللقب، الاسم (السنة) العنوان، اسم الدورية ومكان صدورها، المراجع الأجنبية تأخذ نفس السياق.
8. يمنح كل باحث نسخة من العدد الذي يتضمن بحثه أو مشاركته في حال قبوله للنشر.

## **تمهيد**

بمناسبة صدور العدد الثالث والعشرون من مجلة **لاغووم الشاميّة** التي تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتكنية برقادالين - ليبا للسنة السابعة على التوالي بدون انقطاع، نود أن نتقدم بجزيل الشكر لكل الباحثين الذين شاركوا معنا بجهودهم العلمية القيمة لكل الأعداد السابقة، ونتطلع لمشاركتهم بشر بحوثهم ودراساتهم المستقبلية في مجلتنا في الأعداد القادمة. كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم معنا في تصحيح مسار هذه المجلة الفتية عبر إبداء آرائهم وتقييمهم العلمي للإعداد السابقة، وتزويينا بلاحظاتهم القيمة التي كان لها الأثر الواضح في خروج هذا العدد بصورةه الحالية. ونرحب بتقبل كافة الملاحظات على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة والتي من شأنها أن تساهم في تصويب الأخطاء وتحسين وتطوير جودة الأعداد القادمة.

**لاغووم الشاميّة** مجلة معنية بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والكليات ومعاهد التقنية العليا، والباحثين في جميع التخصصات والأقسام العلمية. وقد اشتمل العدد الحالي على اثنان وثلاثون بحث متتنوع وشمل تخصصات عدة، ولغتين الانجليزية والعربية . نسأل الله أن نقدم بالإضافة العلمية المرجوة منه .

**والله ولي التوفيق**

**رئيس التحرير**

## **محتويات العدد**

### **أولاً: البحوث المنشورة باللغة العربية**

1	أثر القياس المرجعي في تقييم وتحسين الأداء المالي	9
2	السياسيين النقدية والمالية و أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي	31
3	متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بعض مراكز التربية ال الخاصة بطرابلس من وجهة نظر المعلمين	42
4	مدى التزام عناصر التمريض بالقواعد المهنية في الوقاية والتخلص الآمن من المخلفات الطبية في بعض المستشفيات الحكومية بمدينة طرابلس	69
5	التوزيع الجغرافي للسكان في مدينة صرمان لمدة 1973 - 2012م	86
6	جملة القول في البلاغة القرآنية	106
7	إلى أي مدى تؤثر الأنظمة السياسية والقانونية والاقتصادية على جودة الإفصاح البيئي	136
8	أسباب التعرّض الدراسي لدى الطالب الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية	169
9	تقييم واقع النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني	212
10	التحديات الراهنة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني	232
11	ذو النون المصري فيلسوف التصوف الأول	264
12	أعراض الاحتراق النفسي مدربى السباحة	287

305	الحملات الإسلامية لفتح القدسية عاصمة الدولة البيزنطية	13
320	تحليل وقياس الاتجاه العام لدالة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2020)	14
345	دراسة حول تأثير المضادات الحيوية على معدلات السكر لدى مرضى السكري	15
352	عدم التعامل بالنقود المعدنية في ليبيا وأثارها السلبية على المجتمع من الناحية الاقتصادية والشرعية مع المعالجة المحاسبية للنقدية	16
381	العوامل المؤثرة على نشأة وظيفة المراجعة الداخلية وأسباب تطورها دراسة استطلاعية على الشركات الليبية العامة بمدينة طرابلس	17
407	النشاط البحري لولاية طرابلس الغرب (1557 - 1805) م	18
417	المبادرات الدولية لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة	19
441	دور السياسة المالية والنقدية في ((تحفيض)) معدلات التضخم في ليبيا	20
464	الاتجاهات المعاصرة للمراجع الداخلي للحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الإدارية الحكومية	21
485	المشروعات الصغرى والمتوسطة ومعوقات تمويلها في ليبيا	22
520	دراسة التدرج الحبيبي لخمس مصادر من الركام الخشن في الجبل الغربي	23
531	دور المرأة في الحفاظ على الموروث الشعبي في منطقتي رقابلين والجميل	24
544	واقع استخدام الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين	25

## **ثانياً: البحوث المنشورة باللغات الأجنبية**

No.	Research Title	Page(s)
1.	Wavelet Transform and Entropy	E1 – E17
2.	Assessment of Students Common Speaking Errors at Engineering Natural Resources College of Ajilate	E18 – E35
3.	Detection of radon gas in some building materials stores in Surman, West Libya	E36– E49
4	Solar Energy Driven Seawater Reverse Osmosis (RO) Desalination Technology in Libya	E50– E90
5	Wavelet Transform and Entropy An overview of radioactive radon gas	E91– E104
6	Resulting potential for interior region and exterior region of a spherical shell in spherical coordinate	E105– E116
7	Analysis of a three-Phase Induction Motor with Open Stator Phase Using an Equivalent Two-Phase Model	E117– E135



## أثر القياس المرجعي في تقييم وتحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية على شركة ليبيا نفط

د. ربيع نجم الدين الجعفري

قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد العجلات/جامعة الزاوية

### الملخص

يكون الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة هو معرفة أثر القياس المرجعي على الأداء المالي، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام إستبيان تحتوي على 30 سؤال، وزُرعت على 41 موظف في شركة ليبيا نفط لتوزيع المشتقات النفطية، يزاولون أعمالهم في قسم الميزانية، وقسم التخطيط، وقسم الاستثمار، وكانت الفرضية الأولى في هذه الدراسة تنص على عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في الشركة ، أما الثانية تنص على وجود أثر إيجابي ذو دالة إحصائية ما بين القياس المرجعي والأداء المالي والتي تم إثباتها، من خلال استخدام اختبار (T) وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد أوصى الباحث بضرورة تبني أسلوب القياس المرجعي وتوفير متطلباته الأساسية كآلية لتحسين وتطوير الأداء المالي وتقيمه. أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين، فيمكن إجراء دراسات حول إعداد نموذج عام لتطبيق القياس المرجعي والاعتماد عليه كأداة لضمان تطوير الأداء المالي.

**الكلمات الأساسية** (القياس المرجعي، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي).

### Abstract:

The main objective of conducting this study is to investigate the impact of benchmarking on financial performance. To achieve this goal, a questionnaire containing 30 questions used, distributed to 41 employees of Libya Oil Company, working in the budget department, planning department, and investment department. The first hypothesis in this study was, there is no requirements for applying the benchmarking in the company, which proven, and the second hypothesis was there is a positive statistically significant effect between the benchmarking and financial performance, which has been proven, through the use of the (T) test according to the statistical package program for Social Sciences (SPSS). The researcher recommended the necessity of adopting the benchmarking method and providing its basic requirements as a mechanism for improving and developing the financial performance and its evaluation. As for the researcher's future recommendations, studies can be conducted on preparing a general model for applying benchmarking and relying on it as a tool to ensure the development of financial performance.

**Keywords** (benchmarking, financial performance, evaluation of financial performance).

**أولاً الجانب التمهيدي للدراسة:****١.١ مقدمة الدراسة:**

تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية في عصرنا الحديث العديد من التحديات، نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة (سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو التكنولوجية)، والتي تتعكس بشكل أو بأخر على أدائها المالي وبصعها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة حادة من أجل الحفاظ على بقائها وتحقيق تقدمها وإزدهارها.

فلم يعد من المقبول اليوم الحكم على كفاءة الأداء المالي للشركات والمؤسسات الاقتصادية من خلال البيانات والأرقام المطلقة التي تظهرها قوائمها المالية وملحقاتها، بل أصبح ذلك يتطلب خضوعها للفحص والمقارنة والتحليل والتقييم، وذلك للحكم على مدى فاعلية السياسات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية المتبعة من قبل الإدارة العليا<sup>(١)</sup>.

الامر الذي دعا الأكاديميين والمهنيين للبحث عن استخدام أساليب إدارية حديثة لتقدير الأداء المالي، وقد تم طرح أسلوب القياس المرجعي كأحد أهم هذه الأساليب الحديثة والتي يمكن للشركات والمؤسسات الاقتصادية تبنيها وتطبيقها، وذلك من خلال إجراء المقارنات بينها وبين الشركات والمؤسسات الأخرى المنافسة ذات التميز والريادة في المجال<sup>(٢)</sup>.

وقد ظهر مصطلح القياس المرجعي سنة (1979)، عندما وضعته شركة (Xerox) وعرف بأنه العملية التي تقوم بها الشركة لتطوير ذاتها، عن طريق مقارنة ملامح ومكونات منتجاتها وسياساتتها وخططها وبرامجهما وتبادل بياناتها ومعلوماتها مع غيرها من المنافسين في السوق، وإنشر بعد ذلك استخدام هذا الأسلوب وتطبيقه في دول كثيرة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والبرازيل، وبصور متعددة، فامتد ليشمل المجالات الوظيفية (الالشراء والتسويق)، والمنظمات الحكومية (المصارف والمستشفيات)، وأصبح يطبق من قبل الموظفين بالشركات والمؤسسات الاقتصادية، ولم تعد الشركات تتنافس من خلال المقارنات مع المنافسين، بل بدأت تسعى لإكتساب مزايا تنافسية عن طريق المقارنة والتعلم من الشركات المنافسة وغير المنافسة، المحلية والدولية، وقد أثبتت تجارب العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية كفاءة وفاعلية أسلوب القياس المرجعي وقدرته في تحقيق التطور الفعال والنمو المستمر<sup>(٣)</sup>.

## 1.2 مشكلة الدراسة:

بعد الأداء المالي للشركات والمؤسسات الاقتصادية المحرك الأساسي في نجاحها، فهو المؤشر الذي يمكن من خلاله الحكم على قدرتها في إستغلال مواردها المتاحة الإستغلال الأمثل، كما أنه يساهم بإيجابية في تقديم معلومات هامة في مجال التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات، إلا أنه في الواقع العملي تجد العديد من الشركات صعوبة في تقييم أدائها المالي بصورة صحيحة، فلم تعد الأساليب التقليدية المستعملة مجديّة لذلك الغرض<sup>(4, 5, 6)</sup>.

يري (مادي، 2020:السريتي، 2013) أن إعتماد الشركات على معايير داخلية في قياس أدائها المالي دون الأخذ بعين الاعتبار معرفة مستوى أدائها بالنسبة للشركات المنافسة في ذات القطاع من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الكثير من الشركات والتي تؤدي بالمحصلة إلى تعترفها في تحقيق أهدافها وتميزها على المدى الطويل<sup>(7)</sup>. مما ظهرت الحاجة بالبحث عن أساليب حديثة تضمن تحسين وتطوير الأداء المالي للشركات بصورة مستمرة، وتم طرح أسلوب القياس المرجعي كآلية لتقييم الأداء المالي، وذلك من خلال إيجاد شركة (أو أكثر) متميزة ورائدة في ذات القطاع وذات المجال لإجراء مقارنة مرجعية معها بغية تقييم الأداء المالي وإقتراح سبل تطويره مستقبلاً للضمان النمو والتطور المستمر للشركة والبقاء في المنافسة بالسوق<sup>(9)</sup>. من العرض السابق يمكن عرض مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ✓ هل تتوفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركة ليبا نفط لتوزيع المشتقات النفطية؟
- ✓ ما هو أثر القياس المرجعي في تقييم الأداء المالي لهذه الشركات؟

## 1.3 الدراسات السابقة:

في هذا الجانب من الدراسة، سوف يتم عرض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين القياس المرجعي وتقييم الأداء المالي وأآلية تطبيقه.

دراسة (السريتي، 2013) بعنوان مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي: <sup>(10)</sup> هدفت الدراسة إلى معرفة أهم مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة وعرض أهداف التكامل بين المقاييس المالية وغير مالية، وذلك كمحاولة من الباحث للوصول إلى نظام تقييم أداء منكامل، وكانت الفرضية الرئيسية في الدراسة تنص على إمكانية تطبيق مؤشرات تقييم الأداء المستخدمة في بيئة التصنيع الحديثة في البيئة الليبية، وأعتمد الباحث على إستماراة إستبيان وزعت على 86 مشارك، وتم استخدام اختبار (T) وتحليل التباين

للوصول إلى النتائج. وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن تطبيق المقاييس المرجعية في البيئة الليبية يؤدي إلى تحديد واكتشاف المجالات الحرجية التي تظهر فيها الوحدات أداء غير مرضياً مقارنة بالأداء المتميز لأفضل الشركات المماثلة داخل ليبيا.

دراسة (موسى، 2015) بعنوان أثر القياس المرجعي على تقويم الأداء المالي في المصارف السودانية:<sup>(11)</sup> هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القياس المرجعي على تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية، لتحقيق هذا الهدف تم إختبار صحة الفرضية التالية: تطبيق القياس المرجعي بطريقة سليمة يؤدي إلى نتائج حقيقة في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية. يستخدم الباحث في الدراسة المنهج الاستباطي، المنهج التاريخي، المنهج الاستقرائي ومنهج دراسة الحال لاختبار صحة هذه الفرضية، كما يستخدم المنهج الإحصائي متمثلاً في إختبار مربع كأي، وقد أسفرت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها تطبيق القياس المرجعي يعمل على تطوير نظام تقارير القياس لتقويم الأداء المالي في المصارف التجارية.

دراسة (Nassar, 2018) بعنوان إستكشاف ممارسات القياس المرجعي في القطاع الفندقي المصري:<sup>(12)</sup> هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي للمقارنة المرجعية في القطاع الفندقي المصري، بالإضافة إلى بيان الآراء حول المقارنة المرجعية، وتكونت عينة الدراسة من 128 فندق تقع في شرم الشيخ والقاهرة والإسكندرية، واستخدمت إستبانة لجمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة. وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج أبرزها وجود إتجاهات إيجابية نحو المقارنة المرجعية كأداة لتحقيق جودة الخدمات المقدمة، وأوصى بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول أثر القياس المرجعي على الأداء المالي بالفنادق المصرية.

دراسة (المندلسي، عرفة، 2018) تحت عنوان مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين:<sup>(13)</sup> حاولت الدراسة معرفة دور الاستثمار والتمويل كإحدى أهم أدوات الأداء المالي في الشركات، واختار الباحثان كل من شركة ليبيا للتأمين، المتحدة للتأمين، الصحاري للتأمين، الأفريقية للتأمين، التقة للتأمين، اليسير للتأمين، العالمية للتأمين كمجتمع للدراسة، أما عينة الدراسة فشملت 15 مدير ومسؤول بتلك الشركات، وأعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ضعف سياسات الاستثمار والتمويل بتلك الشركات وأالية تنفيذها بالرغم من توفر الموارد المالية والبشرية، وأوصى الباحثان بضرورة الإيفاء بمتطلبات المقارنة المرجعية لنتائج الشركات.

دراسة (حسانين، 2018) بعنوان المقارنة المرجعية كمدخل لتطوير الأداء المؤسسي في المنظمات العامة: (14) هدفت الدراسة إلى بيان مدى حاجة المنظمات العامة لتطبيق القياس المرجعي بغية تطوير وتحسين الأداء، وكذلك تقديم مقترن لتطبيق، ولتحقيق هذا الهدف تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الدراسات السابقة في هذا الإطار. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إمكانية إجراء المقارنة بين مؤسسة حكومية وأخرى، كما أكدت الدراسة على أن تطبيق القياس المرجعي يساهم بدرجة كبيرة في تغيير ثقافة المؤسسة القائمة على احتكار المعلومات إلى ثقافة تبادل المعلومات، وأوصى الباحث بضرورة تبني وتطبيق أسلوب القياس المرجعي لتطوير وتحسين الأداء المؤسسي.

دراسة (قدور، العربي، 2018) تحت عنوان المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقدير وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: (15) سعت هذه الورقة إلى محاولة التعرف على الإطار النظري لأآلية المقارنة المرجعية وإبراز دورها في تقدير وتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية عموماً والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة، من خلال دراسة تطبيقية تم إجراؤها على مؤسستين في نفس القطاع، وهما مجمع صيدال الجزائري ومؤسسة حكمة للأدوية الأردنية، وأكّدت نتائج الدراسة على أن تطبيق القياس المرجعي يساهم في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة وأوصت بضرورة توفير المتطلبات الأساسية لتطبيقه.

دراسة (Magd, 2019) تحت عنوان أفضل الممارسات من خلال المقارنة في المنظمات المصرية: (16) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حالة القياس المرجعي في مجموعة مؤسسات مصرية متعددة وتحديد منافع المقارنة المرجعية لهذه المؤسسات والتعرف على العوامل المهمة والمؤثرة في فاعلية التطبيق. تكون مجتمع الدراسة من 500 مؤسسة مصرية، أما عينة الدراسة فشملت 225 مؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي وراء تبني أسلوب المقارنة المرجعية هو تحقيق الميزة التنافسية وزيادة الربحية وضمان التحسن المستمر، بالإضافة إلى أرضاء العملاء.

دراسة (مادي، 2020) بعنوان تقدير الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: (17) هدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة الأداء المالي للمصارف الليبية العامة والخاصة عن الفترة ما بين 2014: 2018)، مستخدمة في ذلك نظام (CAMEL) لتقدير الأداء، وأعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي وتم استقاء البيانات من القوائم المالية المنشورة للمصارف خلال الفترة محل الدراسة، أما الحدود المكانية لدراسة فقد شملت كل من مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية في مدينة

بنغازي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة أفضل بكثير من المصارف العامة، وأوصى الباحث بضرورة تطبيق مؤشرات معيارية لتقدير الأداء المالي بالمصارف التجارية.

دراسة (أبو الذهب، 2021) بعنوان: أثر القياس المرجعي في ترشيد قرارات الاستثمار في البنوك التجارية<sup>(١٨)</sup>: هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القياس المرجعي في ترشيد قرارات الاستثمار في البنوك التجارية المصرية، وقد تم الاعتماد على المنهج الكمي، ولجمع البيانات استخدمت إستماراة إستبيان وزعت على 163 مشارك وكانت العينة المشاركة تمثل موظفي إدارة الاستثمار والمديرين الماليين وأعضاء مجلس الإدارة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للقياس المرجعي في ترشيد قرارات الاستثمار في البنوك التجارية المصرية.

من خلال المعلومات المذكورة أعلاه يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة المستخدمة (القياس المرجعي، الأداء المالي)، الهدف من الدراسة (معرفة متطلبات تطبيق القياس المرجعي وأثره في تقدير الأداء المالي)، بيئته ومجتمع الدراسة (تم تطبيق هذه الدراسة في شركة ليبيا نفط لتوزيع المنتجات النفطية)، عينة الدراسة (الموظفين بقسم التخطيط وقسم الاستثمار وقسم الميزانية)، أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم (اختبار T).

#### 1.4 أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في التعرّف على الدور الذي يلعبه مدخل القياس المرجعي في إعطاء تقدير صحيح للأداء المالي بالشركات والمؤسسات الاقتصادية، وتشجيعها على إتباع أساليب حديثة في تقدير أدائها، وكذلك الخطوات التي يمكن إتباعها للتطبيق، حيث لاحظ الباحث ندرة الأبحاث في هذا المجال، وقلة المراجع العلمية العربية ذات الصلة بالقياس المرجعي، كما أن نتائج ووصيات هذه الدراسة قد توفر خارطة طريق للتحسين وتطوير الأداء المالي من ناحية، وتمثل أساس يمكن الإسترشاد به من قبل الباحثين لدراسات مستقبلية من ناحية أخرى.

#### 1.5 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق التالي:

1. تحديد مدى توفر متطلبات القياس المرجعي في شركة ليبيا نفط.
2. معرفة أثر تطبيق القياس المرجعي في تقدير وتحسين الأداء المالي.

#### 1.6 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في الشركة محل الدراسة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية إيجابية ما بين القياس المرجعي وتقدير الأداء المالي في الشركة محل الدراسة.

1.7 منهجة الدراسة: أعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إستقراء المواضيع والدراسات التي تتناولها الأدب المحاسبي ذات الصلة، لبيان ووصف مفاهيم وأهمية تطبيق القياس المرجعي لتحسين الأداء المالي، وتم التأكيد من صدق وثبات أداء الدراسة وهي صحيفة الإستبيان، ومن ثم جمعت البيانات وبوبة بشكل كمي، وتم واجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة عليها، وذلك لوصف وقياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وصولاً إلى إستبانت النتائج ومعرفة العلاقات بين المتغيرات.

1.8 حدود المكانية: شركة ليبيا نفط لتوزيع المشتقات النفطية.  
الحدود الزمانية: سنة (2022).

الحدود البشرية: تتمثل في الموظفين بقسم التخطيط والاستثمار والميزانية بشركة ليبيا نفط.  
تانياً مفاهيم الدراسة:

2.1 القياس المرجعي وأهميته:  
تم إشتقاق مصطلح القياس المرجعي (المقارنة المرجعية) من علم المساحة، والذي يعتبر مرجعاً لأخذ المقاييس قياساً عليه، وقد يستخدم هذا المصطلح من قبل المساحون في مسح الأرض من خلال تحديد علامات أو إشارات تكون نقاط مرجعية أو دلالة معينة لمواضع محددة مسبقاً تقوماً بـ إستناداً إليها النقاط الأخرى<sup>(19)</sup>. وكانت اليابان أول الدول التي طبقت مفهوم القياس المرجعي، وذلك عندما بدأ اليابانيون بزيارة العديد من الشركات الغربية في بداية خمسينيات القرن الماضي، إذ أستطاعوا إستيعاب ما نقلوه من الغرب من خلال مجموعة ضخمة من التعاقدات للحصول على حق المعرفة مع مراعاة اختيار ما يناسبهم وموائمه مع ظروفهم<sup>(20)</sup> ومن تم انتقال هذا الأسلوب إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركة (Xerox) سنة (1979) وذلك كإستجابة إلى الأزمة التنافسية مع شركة (Fuji) التي ترحت منتجاتها في الأسواق بأسعار شساوي نكفة شركة (Xerox) زيروكس مما جعل الأخيرة تطبق القياس المرجعي لكي تستمر في المنافسة بالسوق<sup>(21)</sup>.

عرف (عمر، 2014)<sup>(22)</sup> القياس المرجعي بأنه عملية مقارنة وقياس نشاطات الشركة أو عمليتها الداخلية مع الشركات ذات الأداء المالي من داخل وخارج الصناعة التي تعمل فيها تلك الشركة، وعرفه (أبو النصر، 2012)<sup>(23)</sup> بأنه تقنية وأسلوب منظم للتعلم من الآخرين، وجلب المعرفة منهم من خلال الملاحظات لنماذج الأداء المتميز التي قد تتتوفر داخل الشركة أو الشركات الأخرى التي إكتسبت خبرات في مجالات معينة للعمل والتي يمكن إجراء مقارنة معها. بالنسبة إلى (باديس، 2016)<sup>(24)</sup> عرف القياس المرجعي بأنه عملية منظمة لتقدير أداء الشركة أو أحد جوانب الأداء من خلال المقارنة سواء داخل أو خارج هذه الشركة بهدف معرفة أسباب الفجوة والعمل على معالجتها للوصول للأداء الأفضل، أما (مزيانى، بلاسكتة، 2013)<sup>(25)</sup> يرى القياس المرجعي بأنه الأسلوب الذي يمكن الشركة من مقارنة أدائها بمعايير ملائمة تساعد على ضمان التحسن المستمر.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن القياس المرجعي عملية مستمرة لتقدير الأداء المالي للشركة بهدف تطويره، وتم عملية التقييم في إطار المقارنة لأفضل نموذج في الأداء المالي. وتكون أهمية القياس المرجعي في تحقيق التالي<sup>(26)، (27)</sup>:

- ✓ تساعد الشركة في تحديد الدقيق للالفجوة بين أدائها وأداء الشركات الرائدة.
- ✓ تضمن تخصيص الموارد بدقة أكبر والإستخدام الأمثل لها.
- ✓ تساعد الشركة على إكتشاف ممارسات جيدة بهدف تحقيق أهدافها.
- ✓ تساهم بشكل فعال في تطوير الإبداع الفردي والجماعي.
- ✓ تؤثر إيجاباً في بناء ميزة تنافسية للشركة من خلال التحسين المستمر.
- ✓ توفر المناخ الملائم لتحقيق التعاون والتكمال بين الموظفين بشركة.
- ✓ تساعد على توفير البيئة المثالية وتعزيز الرغبة لدى قيادة الشركة والموظفيين فيها على تبني التغيير.

## 2.2 مراحل القياس المرجعي:

تقوم الشركات التي تطبق القياس المرجعي بتنفيذ مجموعة من الخطوات والأنشطة والتي يمكن تلخيصها بالجدول التالي:

### الجدول رقم (1) يوضح مراحل القياس المرجعي

المراحل	الخطوة	الأنشطة
التخطيط للدراسة	✓ تحديد الوظائف المطلوب قياسها ومقارنتها.	✓ تحديد نشاطات الشركة المهمة. ✓ تحديد العناصر التي سيتم قياسها في القياس المرجعي. ✓ تحليل العمليات التي سوف تقارن بأفضل أداء.
تصميم الدراسة	✓ إختيار الشركة الأفضل أداء. ✓ تجميع البيانات وتحليلها.	✓ إتخاذ قرار ببدء الدراسة وإختيار فريق العمل. ✓ تحديد الشركات الرائدة في المجال، والاتفاق معها لإجراء الدراسة وتبادل المعلومات.
تنفيذ الدراسة	✓ وضع الأهداف لضمان التحسين المستمر.	✓ قياس الإنجازات من قبل الشركات الرائدة بال المجال. ✓ قياس أداء الشركة ومقارنته مع الشركات الرائدة المختارة.
المتابعة والتقييم	✓ تطبيق خطة التحسين.	✓ تحليل النتائج ومقارنتها مع المنافس. ✓ تطوير الخطط المجهزة. ✓ الحصول على التزام من كافة المستويات الإدارية لتنفيذ التحول المخطط. ✓ تنفيذ الخطة وتقدير النتائج.

المصدر : (عيسى، 2014: ص62)<sup>(28)</sup>

#### 2.3 متطلبات تطبيق القياس المرجعي:

حتى تتمكن الشركة من تطبيق القياس المرجعي يشترط توفر العناصر التالية<sup>(29)</sup>:

1. الإنزام قيادات الإدارة العليا: يتطلب تطبيق القياس المرجعي إدخال أساليب ومفاهيم ونظم عمل جديدة، لذلك يجب أن تلتزم الإدارة ببنائها وتطبيقاتها ونشر ثقافتها.

2. توافر نظم معلومات وبيانات دقيقة: يحتاج تطبيق أسلوب القياس المرجعي إلى بيانات ومعلومات فعالة، حتى يمكن تحديد معايير عملية موضوعية للمقارنة.

3. التجانس بين وحدات المقارنة: أن التجانس بين الوحدات الإدارية (من حيث نوع النشاط وطريقة سير العملية الإنتاجية) يوفر بيانات أكثر دقة تجعل من القياس المرجعي عملية فعالة.

4. تغيير الثقافة التنظيمية: تطبيق القياس المرجعي يتطلب أن تكون الثقافة التنظيمية مشجعة على ذلك، بهدف أن يتقبل الموظفين التغيير في أساليب العمل.

5. أرضاء العملاء: يهدف القياس المرجعي بالأساس إلى جعل الشركة منافساً فعالاً في السوق، وهذا الأمر يتحقق من خلال تقديم الخدمات الأفضل للعملاء وبأقل تكلفة.

#### 4.2 مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي :

بعد الأداء المالي أحد المقومات الأساسية في جميع الهياكل الاقتصادية سواء كانت شركات أو مؤسسات، كونه أداة لمعالجة نقاط الضعف التي قد تحدث فيها من ناحية، ومحدد رئيسي لأي خطأ مالي محتملة وأنذار مبكر للإدارات لتصحيح الانحرافات من ناحية أخرى، بالإضافة أنه وسيلة لتحفيز الإدارة والموظفين لبذل مزيد من الجهد بهدف خلق قيمة مضافة جديدة وتحقيق أفضل النتائج، لذلك فقد حظيت عملية تقييم الأداء المالي باهتمام خاص من قبل الباحثين والمهنيين من أجل تحسين الأداء المالي وتطوير أدوات لقياس تتناسب مع واقع بيئة الأعمال الحالية.

وتعرف عملية تقييم الأداء المالي بأنها قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة وفقاً لمعايير محددة مسبقاً، وذلك لتقديم حكم على إدارة الموارد المالية المتاحة للأطراف ذات العلاقة<sup>(30)</sup>. وعرفها (الزيبيدي، 2011)<sup>(31)</sup> على أنها الأسلوب الذي يمكن من خلاله التأكيد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة. ويرى (الخطيب، 2017)<sup>(32)</sup> أن تقييم الأداء المالي هو معرفة قدرة الشركة على تحقيق الأهداف المرسومة، وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتکاليف وأثار ذلك على الشركة نفسها. أما (Kuznetsova, 2015)<sup>(33)</sup> فقد عرّفها بأنها عملية إدارية متكاملة وأداة رقابة تعمل للتأكد من أن النتائج المحققة من عمليات الشركة وانشطتها المختلفة مطابقة للأعمال المنجزة، مع مقارنة تلك النتائج بالأهداف المخطط لها وذلك للوقوف على الإنحرافات ومعالجتها بما يضمن للشركة الاستثمار والمنافسة في السوق.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن فحص تحليلي إنقادي شامل للخطط والأهداف المالية من خلال معايير محددة مسبقاً، وذلك لضمان الإستغلال الأمثل للموارد المالية ومصادرها في الإستخدامات ذات الأجل القصير أو الأجل الطويل للبقاء في المنافسة بالسوق. وتبرز أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب التالية<sup>(34)</sup>:

1. يوفر تقييم الأداء المالي مقياساً لمعرفة مدى نجاح الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها، كما يوفر بيانات ومعلومات تستخدم في أغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات.
2. التأكد من تحقق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الشركة والمتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل، وذلك لضمان تحقيق الوافرات الاقتصادية وتلافي الفقد والضياع الاقتصادي والإسراف المالي.

3. التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر.
  4. تساعد عملية تقييم الأداء المالي في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للشركة.
  5. على مستوى التسويق فإن تقييم الأداء المالي يهدف إلى التحقق من الوصول إلى حجم مبيعات مرحب وكذلك الإحتفاظ بالزبائن أو زيادتهم بوصفهما مؤشرين للمنافسة والتأكد من الكفاءة التسويقية بشقيها التشغيلي والسعري.
  6. على مستوى الإنتاج فإن تقييم الأداء المالي يهدف إلى تخفيض التكاليف إلى حدتها الأدنى والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
  7. على مستوى الأفراد يهدف تقييم الأداء المالي إلى خلق مناخ الثقة والتعاون الأخلاقي، عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم والنهوض بمستوى الموظفين وإستغلال طاقاتهم وتوظيف طموحاتهم بأساليب توهلهم للتقدم وإكتساب ثقافة التعلم المستمر.
- 2.5 متطلبات تطبيق تقييم الأداء المالي: تستند عملية تقييم الأداء المالي على عدة قواعد رئيسية يمكن تلخيصها في التالي<sup>(35)</sup>:
1. تحديد الأهداف: إن إجراء تقييم أداء للشركة يتطلب التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتبعها تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم ونوع السلع والخدمات التي تتجهها وغير ذلك، فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتبع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها.
  2. وضع الخطة: بعد استكمال تحديد أهداف الشركة لا بد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للشركة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعدادقوى العاملة وتدريبهم، وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة كل منها تمثل نشاط فرعي في الشركة، على أن تجري أهدافها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكميل بينها.

٣. تحديد مراكز المسؤولية: يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الشركة وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.

٤. تحديد معايير الأداء: تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والأسس التي تقاس بها الإنجازات التي حققتها الشركة.

٢.٦ علاقة القياس المرجعي بالأداء المالي: إن المقارنة مع المنافسين يمكن الشركة من معرفة المعدل الذي يسير به المنافسون نحو التحسن والتطور وإكتساب المعارف والإبداع، فإذا كان هذا المعدل أقل من معدلات المنافسين فإن هذا يعد ناقوس خطر، بل يذهب البعض أيضا إلى أن القياس المرجعي يعد أهم وأقوى الأساليب التي يمكن أن تعتمد عليها الشركات في قياس وتحسين مستوى أدائها المالي، وتشير الدراسات أن (82%) من المعلومات يمكن أن تتحصل عليها الشركة من خلال قيامها بالمقارنة المرجعية، فضلاً عن النواحي الأخرى لهذه المقارنة كمعرفة مستويات المنافسة والنجاعة في تحقيق الأهداف، حيث أثبتت دراسة أمريكية شملت (150) شركة متعددة وكبيرة، أن هذه الشركات قامت بإجراء مقارنة مرجعية مع شركات رائدة في المجال، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هذه الشركات قد حسنت من مستوى الأداء في مختلف المجالات بنسبة (90%)، حيث لم يقتصر التحسين على الأداء المالي فقط بل تعدد ليشمل الأداء الاجتماعي والبيئي، وهذا ما يؤكد الدور الفعال للمقارنة المرجعية في تحسين أداء الشركات بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص<sup>(36)</sup>.

وتمثل منهجية استخدام القياس المرجعي كآلية لتقييم الأداء المالي في النقاط التالية<sup>(37)</sup>:

- ✓ التخطيط المالي: قبل البدء في عملية المقارنة المرجعية تقوم الشركة بالتخطيط المالي الجيد والتحديد الدقيق للأهداف العملية، وهذا بتحديد كم ونوع المعلومات الازمة والتي تحتاجها الشركة، ويكون التخطيط المالي كذلك من خلال تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الموارد المالية، بالإضافة إلى تحديد مستويات الأداء المالي المطلوب ثم مقارنتها بالأداء المالي الحالي في الشركة، وتكون النتيجة وجود فجوة في الأداء المالي، والتي تحاول الشركة معالجتها، كما يجب أن يبني التخطيط المالي على أساس المعرفة الجيدة للمنافس الذي يتم إجراء المقارنة معه، بما يتتوافق واعتبارات الشركة كنوع النشاط، ومجال الصناعة.

- نقييم الأداء المالي: تشمل هذه الخطوة على مقارنة النتائج المتحصل عليها مع القيمة المتوقعة لكل معيار تم تحديده، والقصد من هذه الخطوة هو تحديد الإلترافات الحاصلة ومن المعلوم دائمًا أن هناك درجة من التباين بين الأداء المالي الفعلي والأداء المالي المتوقع، لذا يجب تحديد الحدود المقبولة، ومن هنا يتبيّن دور المقارنة المرجعية في تسهيل تحديد حجم الفجوة بين الأداء المالي الفعلي والأداء المالي المخطط له.

✓ إتخاذ القرارات التصحيحية: إن نجاح هذه الخطوة متعلق بالمعلومات المالية المتداقة من المحيط الخارجي والداخلي، حيث تتيح هذه المعلومات إمكانية عرض مختلف البديل التي تساعده في التصحيح، ومن هنا يظهر الدور الذي يلعبه القياس المرجعي والمتمثل في توفير القدر الكافي من المعلومات المالية، والتي يكون مصدرها المنافس الذي تم إجراء المقارنة معه، ويُنطّلُب نجاح هذه المرحلة وجود نظام فعال من الاتصال من أجل ضمان إيصال المعلومات والإجراءات المالية المقترحة إلى نقاطها المحددة بأسرع وقت.

### **ثالثاً: الجانب العملي للدراسة:**

### 3.1 مجتمع وعينة الدراسة:

حدد الباحث شركة ليبيا نفط لتوزيع المشتقات النفطية كمجتمع للدراسة (إنبنت هذه الشركة من شركة البريقة لتوزيع النفط، وفقاً للقرار رقم (292) لسنة (2007)، وإبتدأت في مزاولة أنشطتها سنة (2008))، ويبلغ عدد الموظفين المستهدفين بالدراسة 48 موظف، يزاولون مهامهم في كل من قسم التخطيط، قسم الاستثمار، قسم الميزانية، باعتبارهم الأقسام المسئولة عن اعداد القوائم المالية لشركة، ووضع الخطط والاستراتيجيات المالية لها. وتم استخدام صحيفة إستبيان كأداة لجمع البيانات بإعتبارها توفر العديد من المعلومات ذات الصلة المباشرة بالدراسة من ناحية، وتحافظ على سرية المعلومات الشخصية للمشاركين من ناحية أخرى، وُقسمت الإستبانة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وهي كالآتي: المجموعة الأولى: وتضم 5 أسئلة شخصية. المجموعة الثانية: وتشمل 12 عبارة حول متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة للتقدير الأداء المالي في الشركة المذكورة. المجموعة الثالثة: وتتألف من 13 عبارة بخصوص العلاقة ما بين القياس المرجعي والأداء المالي. وتم توزيع عدد 48 صحيفة إستبيان، وبلغ عدد الإستثمارات المسترجعة والقابلة للتحليل 41 إستمارة والجدول رقم (2) يبين عدد الإستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع.

**جدول رقم (٢) عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستثمارات القابلة للتحليل**

نسبة المسترجع%	عدد الإستثمارات المسترجعة	عدد الإستثمارات الموزعة
%85.4	41	48

3.2 اختبار الثبات والصدق: للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة، تم حساب معامل كرونباخ ألفا ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور إستمارة الإستبيان ولجميع المحاور. من خلال الجدول رقم (٣)، نلاحظ أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لكل مجموعة من عبارات إستمارة الإستبيان تتراوح بين (0.820 إلى 0.935)، وهي قيمة أكبر من (0.6)، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، أما معاملات الصدق تتراوح بين (0.910 إلى 0.944)، وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها<sup>(٣٨)</sup>.

**جدول رقم (٣) نتائج اختبار الثبات والصدق**

معامل الصدق	معامل ألفا الثبات	عدد العبارات	المجموعة	م
0.910	0.820	12	عدم توفر متطلبات القياس المرجعي كوسيلة للتقييم الأداء المالي.	1
0.944	0.935	13	تطبيق مدخل القياس المرجعي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي لشركة.	2

3.3 إختبار التوزيع الطبيعي: يستخدم هذا الإختبار لمعرفة مدى اعتدالية البيانات، (إتباعها لتوزيع الطبيعي)، وتم صياغة الفروض الإحصائية بشكل التالي: الفرض الصافي ينص على توزيع البيانات طبيعياً، مقابل الفرض البديل لا تتواءم البيانات وفقاً لتوزيع الطبيعي.

**جدول رقم (٤) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي**

الدالة الإحصائية	Shapiro-wilk	الدالة الإحصائية	Kolmogorov-smirnov <sup>a</sup>	كل المحاور
0.067	0.958	0.221	0.101	

من الجدول رقم (٤) نلاحظ أن الدالة الإحصائية وفقاً لإختبار (Kolmogorov-smirnov<sup>a</sup>)، والدالة الإحصائية في إختبار (Shapiro-wilk) تساوي (0.059)، وكلاهما أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك يتم قبول الفرضية الصافية ورفض الفرض البديل.

3.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة: بعد تجميع إستمارات الإستبيان تم استخدام الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي:  
جدول رقم(5) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقاييس الخمسية

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط درجة الموافقة (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (3)، فيدل هذا على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3)، فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3)، فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3)، أم لا، وذلك بعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية وتحليلها بإستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) في تحليل البيانات الأولية.

أولاً: تحليل البيانات الديموغرافية (خصائص مفردات عينة الدراسة) يوضح الجدول رقم (6) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس، العمر، التخصص، عدد سنوات الخبرة العملية، الإدارية أو القسم المنتمي إليه الموظف.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبة لعينة الدراسة

الجنس	العدد	النسبة	الجنس	العدد	النسبة	التخصص	العدد	النسبة
ذكر	22	%54	أنثى	19	%46	إدارة أعمال	11	%27
المجموع	41	%100	العدد	41	%100	اقتصاد	3	%8
عدد سنوات الخبرة	5	%12	العدد	5	%12	تمويل ومحاسبة	2	%5
أقل من 5 سنوات	4	%10	العدد	41	%100	المجموع	41	%100
من 5 سنوات إلى أقل من 15	4	%10	العدد	21	%51	العمر	21	النسبة
من 15 سنة إلى أقل من 25	11	%27	العدد	11	%27	أقل من 30 إلى 40	7	%17
أكثر من 25 سنة	41	%100	العدد	41	%100	أكبر من 40 إلى 50	11	%27
المجموع	41	%100	العدد	18	%44	أكبر من 50 إلى 60	15	%37
القسم المنتمي له الموظف	41	%100	العدد	15	%36	أكبر من 60 سنة	8	%19
قسم الميزانية	41	%100	العدد	8	%20	المجموع	41	%100
قسم التخطيط			المجموع					
قسم الاستثمار								
المجموع								

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون ما نسبته ٥٤٪ من مجموع مفردات عينة الدراسة، من حيث العمر نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من ٥٥ إلى أقل من ٦٠ سنة وبشكلون نسبة ٣٧٪، أما من حيث التخصص فأغلب مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة ٥١٪ من مجموع مفردات عينة الدراسة، ويليهما من المتخصصين في مجال إدارة الأعمال ويمثلون نسبة ٢٧٪، من حيث الخبرة نجد أن معظم مفردات عينة الدراسة تزيد خبرتهم عن ٥ سنوات ويمثلون نسبة ٨٨٪، كما أن نسبة المشاركين في الإجابات من قسم الميزانية تعد الأكبر مقارنة بباقي الأقسام وتشكل ما بنسبة ٤٤٪ من إجمالي المشاركين. وبصورة عامة نلاحظ أن هناك تنوع في تخصصات مفردات عينة الدراسة، وأرتفع في مدة خبرتهم مما يزيد الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

ثانياً الإتجاه العام لإجابات عينة الدراسة: بهدف تحديد الإتجاه العام لإجابات عينة الدراسة تم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكانت النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى كما هو موضح في الجدول التالي.

**جدول رقم (7) يوضح إجابات عينة الدراسة حول متطلبات تطبيق القياس المرجعي**

متطلبات تطبيق القياس المرجعي:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6. يوجد رغبة لدى الإدارة لإحداث التغيير المطلوب بغية الوصول إلى تحسين وتطوير الأداء المالي في الشركة.	3.169	1.035
7. تلتزم الإدارة العليا بمشاركة ذوي الخبرات سواء من داخل الشركة أو خارجها لتطبيق أسلوب المقارنة المرجعية.	2.731	1.078
8. تعمل إدارة الشركة على تطوير كوادرها البشرية لضمان التطبيق الأمثل للقياس المرجعي.	2.627	1.201
9. يتم إشراك الموظفين في أنشطة المقارنة المرجعية.	2.626	1.203
10. تتوفر لدى الشركة قاعدة بيانات مخصصة للمعلومات المالية تقي باحتياجات تطبيق القياس المرجعي.	2.972	1.034
11. تعطي الأهمية النسبية لنتائج القياس المرجعي من قبل إدارة الشركة.	2.013	0.639
12. توافق الشركة على إجراء التعديلات الضرورية وفقاً لنتائج القياس المرجعي.	3.457	1.020
13. تتم عملية تقييم الأداء المالي بصورة دورية ومستمرة في الشركة.	3.305	1.121
14. تتبني الشركة التخطيط الشامل عند إجراء تغيرات جديدة في عملية التقييم المالي.	3.451	1.021
15. تقوم الشركة بعمل التحليل الاستراتيجي لتحديد نقاط القوة والضعف لدى	3.735	1.006

1.187	3.228	المنافسين. 17. تقوم الشركة بإجراء المقارنات مع المنافسين سواء فيما يتعلق بجودة الخدمة المقدمة وتكليفها وأالية تسويقها.
0.918	3.830	16. تقوم الشركة بتقييم وتحليل موقعها التناصي في السوق وتحليله باستمرار.

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم (7) والمتعلقة بعدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي، يتضح أن الإتجاه العام لإجابات مفردات الدراسة يتجه نحو الموافقة على الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لأغلب فقرات الفرضية أكبر من (3)، وتحصلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على (أن الشركة تقوم بتقييم وتحليل موقعها التناصي في السوق باستمرار) أعلى وسط حسابي (3.830).

أما فيما يتعلق بالاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة حول فرضية تطبيق القياس المرجعي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي لشركة، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة الفقرات، واتضح أن الاتجاه العام للإجابات تتجه نحو الموافقة على الفرضية، ويبلغ أعلى وسط حسابي (4.062) للفقرة رقم (22) والتي تنص أن تطبيق القياس المرجعي يساهم في تخفيض التكاليف. الجدول رقم (8) يوضح النتائج.

جدول رقم (8) يوضح إجابات عينة الدراسة حول العلاقة بين القياس المرجعي والأداء المالي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	القياس المرجعي والأداء المالي:
1.141	3.341	18. يساعد القياس المرجعي على توفير البيانات والمعلومات لتقدير الأداء المالي في الشركة.
1.040	3.618	19. توفر البيانات والمعلومات من مصادر متعددة يعطي معنى محدد لقياس الأداء المالي لشركة.
1.106	3.396	20. يعد القياس المرجعي قاعدة للبيانات المتعلقة بالأداء المالي في الشركة.
0.933	3.739	21. يضع القياس المرجعي تصور مثالي يساهم في تطوير الأداء المالي في الشركة.
0.875	4.059	22. يساعد القياس المرجعي في خفض التكاليف.
1.659	3.620	23. القياس المرجعي يساعد إدارة الشركة في تحديد السعر المنافس لخدماتها المقدمة.
1.207	2.807	24. يساهم القياس المرجعي في تحسين العمل الجماعي داخل الشركة.
1.670	3.624	25. يساعد القياس المرجعي في تحقيق زيادة في القيمة السوقية للشركة.
0.918	3.970	26. المقارنة المرجعية للأداء المالي تساعد متذبذبي القرارات في تحديد نقاط الضعف وتحسينها.

1.112	3.441	27. يعمل القياس المرجعي على تطوير نظام تقارير القياس لتقدير الأداء المالي في الشركة.
1.054	3.611	28. مدخل القياس المرجعي يربط مقاييس النتائج بمحركات القياس.
0.991	3.329	29. نتائج القياس المرجعي ملائمة لمتطلبات ومعايير الأداء المالي في الشركة.
1.006	3.737	30. مدخل القياس المرجعي يؤثر في تقييم وتطوير الأداء المالي في الشركة.

ثالثاً إختبار فرضيات الدراسة: لإختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإستخدام إختبار (T)، حيث يستخدم هذا التحليل في الكشف عن الفروق بين المتوسطات الحسابية لمتغيرين أو بين متغير ومحسوب فرضي مسبق لمتوسط حسابي للمجتمع، وكانت الفرضية الصفرية الأولى: عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع مشتقات النفط الليبية، مقابل الفرضية البديلة: توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع مشتقات النفط الليبية، أما الفرضية الصفرية الثانية تنص على: وجود علاقة ذو دلالة إحصائية إيجابية بين القياس المرجعي والأداء المالي، مقابل الفرضية البديلة: عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية إيجابية بين القياس المرجعي والأداء المالي، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) يوضح نتائج إختبار (T) للفرضيات

مستوى الدلالة	إختبار (T)	الانحراف المعياري	الفرضية
0.001	10.817	0.631	الأولى
0.001	8.573	0.520	الثانية

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة (T) للفرضية الأولى (10.817) عند مستوى دلالة (0.001)، وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05)، لذلك تم قبول الفرضية. أما فيما يخص الفرضية الثانية فقد بلغت قيمة (T) للفرضية (8.573) عند مستوى دلالة (0.001)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية، وهو ما توصلت إليه نتائج دراسات (السريري، 2013؛ مادي، 2020؛ المندلسي، عرفة، 2018).

#### 3.4 نتائج الدراسة:

من خلال تحليل البيانات السابقة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي في الشركة محل الدراسة.
2. توجد علاقة ذو دلالة إحصائية ما بين تطبيق القياس المرجعي وتحسين الأداء المالي للشركات محل الدراسة.

### 3.5 توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فأننا نوصي بال التالي:

١. على إدارة شركة ليببا نفط أن تبني أسلوب القياس المرجعي كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي، وذلك من خلال إعادة تشكيل الثقافة المؤسسية وتهيئة الظروف الملائمة للتطبيق.
  ٢. العمل على إنشاء قاعدة بيانات شاملة لكافة أنشطة الشركة، وذلك لوضع مؤشرات مرجعية للأداء المالي تتناسب مع المتغيرات البيئية.
  ٣. العمل على استخدام برامج جاهزة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي بغية تقييم وتحسين الأداء المالي.
  ٤. ضرورة إستماع إدارة الشركة لأراء ومقترنات موظفيها فيما يتعلق بتطبيق القياس المرجعي والمشكلات التي تواجه عملية التطبيق.
  ٥. إعادة تأهيل الموظفين الماليين في الشركة، من خلال تنفيذ البرامج التدريبية وورش العمل بخصوص تطبيق القياس المرجعي.
  ٦. إنتقطاب الخبرات والكفاءات والكوادر المالية المؤهلة والقادرة على تطبيق أسلوب القياس المرجعي بشكل فعال في الشركة محل الدراسة. أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين، فيمكن إجراء دراسات حول إعداد نموذج عام لتطبيق القياس المرجعي والاعتماد عليه كأداة لضمان تطوير الأداء المالي.

المراجع العلمية:

1. العامري، مسعود حايد. (2020): تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية، المطبعة العالمية، العراق، ص 12.

2. Goncharuk&Alsharf, (2015), BENCHMARKING AS A PERFORMANCE MANAGEMENT METHOD Polish Journal of Management Studies 11(2):27–36.

3. AbirMabrouk , Rajab Hokoma. (2018), Business Process Re-engineering and its Possible Applications for Improving the Libyan Banking Sector, The international Journal of engineering and information technology (IJEIT), Vol 2, No. 2, PP 80–84.

4. Desta, T. S. (2016), Financial performance of “The best African banks”: A comparative analysis through CAMEL rating. Journal of accounting management, 6, 1–20.

5. Omar, H. & Mugabe, A. N. (2016), Camels Model Analysis and Financial Performance in Rwanda. *The International Journal of Business & Management*, 4, 298–317.
6. Magd Ahmed Magd, (2019), best practice through benchmarking in Egyption organizations, *The Egyptian Journal of Economic Sciences*, Volume 2, Issue 6, pp: 67:79.
7. مادي، محمد الهادي. (2020): تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، 2020، المجلة العلمية لجامعة المفتوحة بنغازي، المجلد الأول، العدد 2، ص 67.
8. السريتي، المهدي مفتاح. (2013): مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، مجلة الجامعة، المجلد 3، العدد 15، ص 6.
9. حسانين، عبد الرحيم محمد. (2018): المقارنة المرجعية كمدخل لتطوير الأداء المؤسسي في المنظمات العامة، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 2، العدد 8، ص 131.
10. السريتي، المهدي مفتاح. (2013): مرجع سبق ذكره، ص 9.
11. موسى، الطيب حامد. (2015): أثر القياس المرجعي على تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، المجلد 2، العدد 6، ص 134.
12. Nasser Ibrahim Nasser, (2018), exploring current practices in the Egyption hotel , Issue 12, pp 19:35. 5sector, *The Egyptian Journal of Commercial Studies*, Volume
13. الاندلسي، ناجي ساسي، مسعود على عرفة. (2018): مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين الليبية، مجلة جامعة صبراته العلمية، العدد 4، ص 147.
14. حسانين، عبد الرحيم محمد. (2018): مرجع سبق ذكره، ص 137.
15. قدور، نبيلة حمزة العربي. (2018): المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ص 124.
16. Magd Ahmed Magd, (2019), best practice through benchmarking in Egyption organizations, *The Egyptian Journal of Economic Sciences*, Volume 2, Issue 6, pp: 67:79.
17. مادي، محمد الهادي. (2020): مرجع سبق ذكره، ص 70.
18. أبو الذهب، دينا عبد الغفار. (2021): أثر القياس المرجعي في القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 7، العدد 11، ص 901 ص 940.
- .Zaytseva S.S., (2012). Financial benchmarking in the management of thestrategic 91 enterprise development. Russia. S. PP 235–238

20. طلب، علاء فرحان، إيمان شihan المشهداني. (2011): *الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 26.

21. الموسوي، عباس نوار كحيط. (2008): دور المقارنة المرجعية في ترشيد قرارات التسعير المبنية على أساس الكلفة المستهدفة، مجلة الإدراة والاقتصاد، منشورة، الجامعة المستنصرية، العدد 69، ص 68.

22. بلال، فايز عمر. (2014): أثر الإيضاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دارسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، الجامعة الأردنية، ص 39.

23. أبو نصر، محدث. (2012): الأداء الإداري المميز، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 18.

24. باديس، إيمان. (2016): دور المقارنة المرجعية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التيسير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البوافی، الجزائر، ص 23.

25. مزياني، نور الدين، صلاح بلاسكة. (2013): مساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 4، ص 117.

26. النعيمي، صلاح عبد القادر. (2014): تقويم أداء بعض الشركات الصناعية بأسلوب المقارنة المرجعية - دراسة ميدانية في الشركات العامة للإسماعيلية، كلية الإدراة والاقتصاد، منشورات جامعة بغداد، العراق، ص 54.

27. Danilkova. (2019), Benchmarking Applications Financial and Economic Indicators in the Internal Audit in the Republic of Belarus. International Journal of New Economics and Social Sciences, 1 (9) 2019: 147–154.

28. عيسى، سمية. (2014): تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام آلية المقارنة المرجعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البوافی، الجزائر، ص 49.

29. Gregory-Smith, I. and Main, B.G.M. (2014). —Heads I win, tails you lose? A career analysis of executive pay and corporate performance, Cambridge Journal of Economics, November, 10, pp. 1–26.

30. السعيري، إبراهيم عبد موسى، زيد عائد مرون. (2012): القيمة العادلة وتأثير إستعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصادر التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، كلية الكوفة، العراق، ص 19.
31. الزبيدي، حمزة محمود. (2011): التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء المالي والتبؤ بالفشل، الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 93.
32. الخطيب، محمد محمود. (2014): الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 54.
33. Kuznetsova, (2015), Development of the concept of accounting on basis of benchmarking theory methodology, practice. Restiv\_on\_don, Russia, p18.
34. عيسى، سمية. (2014): مرجع سبق ذكره، ص 56.
35. الاغوات، حسن. (2015): دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن، ص 42 ص 43.
36. قدور، نبيلة حمزة العربي. (2018): مرجع سبق ذكره، ص 191.
37. TutieAsrofah, SuhaizaZailani and Yudi Fernando, (2010), Best practices for the effectiveness of benchmarking in the Indonesian manufacturing companies, March 2010Benchmarking An International Journal 17(1):115–143.
38. زغلول، سعد بشير. (2003): دليلك إلى البرنامج الاحصائي SPSS، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الإصدار العاشر، بغداد، العراق، ص 82.

**السياسيين النقدية والمالية وأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي****خلال الفترة (يناير 2015- ديسمبر 2020)****د. محمد علي حسين الحاج على**

دكتور في علم الاقتصاد / أكاديمية جنرور

**الملخص**

تناولت هذه الورقة دور السياسيين النقدية والمالية في موضوع أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي باعتبارهما أهم سياسات مؤثرة خصوصاً إذا ما أخذنا في الحسبان أن السياسة النقدية تحل محل التجارية خصوصاً وإذا ما علمنا أن أسعار الصرف الرسمية وسياسة الاعتمادات المستندية متحكماً بها من قبل المصرف المركزي، ومن ثم تتطرق الورقة إلى أثر بعض أدوات هاتين السياسيتين في المستوى العام للأسعار بالاقتصاد. باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج (VAR) تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أن أسعار الصرف في السوق الموازي كان لها الأثر الأقوى على التضخم في الاقتصاد الليبي.

**Abstract:**

This paper deals with the role of monetary and financial policies in the issue of the liquidity crisis in the Libyan economy, as they are the two most important and influential policies, especially if we take into account that monetary policy replaces commercial ones, especially if we know that the official exchange rates and the policy of documentary credits are controlled by the Central Bank, and then The paper deals with the impact of some of the tools of these two policies on the general level of prices in the economy. Using the method of joint integration and the (VAR) model, several results were reached, the most important of which is that the exchange rates in the parallel market had the strongest effect on inflation in the Libyan economy.

**أولاً: مقدمة:**

يتحدث الاقتصاديون وغير الاقتصاديين في ليبيا منذ فترة عن أزمات اقتصادية حلّت بالاقتصاد الليبي من أسباب وحلول، الأمر الذي لم يجلب أي نتائج إيجابية إذا ما افترضت هذه الحلول بإرادة جدية مقرونة بالخطيط الاقتصادي السليم أن صح التعبير، ومقرنة أيضاً بضرورة توافق السياسات

الاقتصادية المختلفة، ونتكلم هنا عن أهم ثلاثة سياسات اقتصادية وهي السياسة المالية المسئولة عنها وزارة الخزانة عادة، والسياسة النقدية عن طريق المصرف المركزي، وكذلك السياسة التجارية المتمثلة في وزارة الاقتصاد والتجارة. إذا لم (تحترم) هذه السياسات بعضها البعض وتلتزم التعاون فيما بينها للوصول للحلول المناسبة في ظل الأهداف الاقتصادية المرجوة والمنشودة، فإن ذلك يعتبر عمل غير ذو جدوى اقتصادية.

منذ أن قر الكلاسيك بمقدمة ساي المشهور قوله التي تنص على أن العرض يخلق الطلب عليه، كانت هناك مشاكل في عدة متغيرات اقتصادية أهمها التوظيف والسيولة وسعر الفائدة والإفراط وغير ذلك...، وجاء كينز ليقول لايجوز دائماً أن نترك الطلب يلهث وراء العرض، فلابد من التأكد من الجدوى الاقتصادية في تلك العلاقة.

جاءت بعدها مدرسة شيكاغو لتأكيد أهمية الجانب النقيدي في الاقتصاد، حيث لخص فريدمان مضمون نظرية مدرسته بالسؤال عن العامل الذي يكون مسؤولاً عن إحداث التضخم، حيث يرى أن التضخم يحدث إذا كان نمو الإصدار النقدي يفوق نمو الناتج المحلي وذلك لأن الإنتاج غير من في الأجل القصير ولا يمكن الاستجابة للطلب المتزايد مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. إن ذلك دفع فريدمان للبحث عن محددات الطلب على النقود.

رأى فريدمان أن النقود شكل من أشكال الاحتفاظ بالثروة، المستوى العام للأسعار حيث كلما ارتفعت أسعار السلع أدى ذلك إلى زيادة كمية النقود اللازمة للدفع، وبغض النظر عن عامل أسعار الفائدة المرتفعة التي تؤدي إلى تقليل الاحتفاظ بالنقود، فإن ارتفاع حجم التضخم المتوقع عادة ما يخفض من حجم الأرصدة النقدية.

نعود لكتير الذي يقول أن النقود تطلب لعدة أسباب منها التبادل أو إنعام المعاملات، ولغرض الاحتياط والطوارئ، وكذلك لغرض المضاربة ، إلا أن هناك أسباباً جعلت المركزي الليبي عن طريق منظمته التجارية يعجز عن تلبية تلك الحاجات والمتطلبات التي قر بها كينز وقر بها الليبيون وغير الليبيين، مما أدى إلى فقدان الثقة في الجهاز المالي في ليبيا، مما أدى تبعاً إلى قيام رجال الأعمال والتجار وحتى المواطنين العامة بسحب أموالهم من المصاري، ويؤكد على ذلك إن هناك 24 مليار دينار ليبي على الأقل تداول خارج الجهاز المالي.

هذه الورقة ستتناول دور السياسيين النقدية والمالية في موضوع أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي باعتبارهما أهم سيستان مؤثرتان خصوصاً إذا ما أخذنا في الحسبان أن السياسة النقدية تحل محل التجارية خصوصاً وإذا ما علمنا أن أسعار الصرف الرسمية وسياسة الاعتمادات المستدبة متحكماً بها من قبل المصرف المركزي، ومن ثم تتطرق الورقة إلى أثر بعض أدوات هاتين السياسيتين في المستوى العام للأسعار بالاقتصاد.

#### **ثانياً: السياسة النقدية ودورها في الأزمة:**

##### **1- عرض النقود:**

يعتبر عرض النقود ضمن وسائل السياسة النقدية التي يشرف عليها المصرف المركزي بغرض التحكم في كمية المعروض النقدي، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والمحافظة على استقرار الأسعار سعياً من خلال ذلك للسيطرة على التضخم، أو تجنب دخول الاقتصاد في حالات الركود أو الانكماش، حيث تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والت대يرات التي تستخدمها البنوك المركزية بغرض التحكم في حجم السيولة والمعروض النقدي في القطاع المالي، بحيث تتحقق من خلالها مجموعة من الأهداف منها تماشك الأسعار واستقرار سعر صرف العملة الوطنية. ويجب أن نعلم أن هناك سياسات نقدية توسعية يتبعها المصرف المركزي في حالة الانكماش والركود الاقتصادي تتلخص إجراءاتها في زيادة المعروض النقدي وزيادة الإقراض، وهناك أيضاً سياسات نقدية انكمashية خصوصاً في حالة ارتفاع مستوى التضخم أهم إجراءاتها هو خفض المعروض النقدي وخفض الإقراض سعياً لتخفيض الطلب الكلي ومن ثم تخفيض مستوى أسعار السلع والخدمات.

الجدول (1) يوضح زيادة واضحة في عرض النقود خلال كل سنوات الفترة من 2011 إلى 2017، ويمثل ذلك التناقض الحاصل في المعادلة التي تربط بين الزيادة في المستوى العام للأسعار وما يحتاجه هذا من سياسة انكمashية مفادها تخفيض عرض النقود ومنح القروض، فالرغم من أن الأمر كان يتطلب سياسة انكمashية للتقليل من الارتفاع المستمر في الأسعار، إلا أن ما حدث هو هناك زيادة واضحة في عرض النقود في الاقتصاد، هذا قد يكون سبباً واضحاً في تفاقم حجم الأزمة المالية التي تمر بها البلاد والتي كان من المفترض أن تؤخذ بعين الاعتبار وتقدم مبرراتها بوضوح.

**جدول (1)****عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2020)**

بالمليون دينار ليبي

السنوات	عملة خارج المصارف	ودائع تحت الطلب	المجموع
2011	14840.1	38597.0	53437.1
2012	13391.1	45822.6	59213.7
2013	13419.9	50879.5	64299.4
2014	17174.9	49557.8	66732.7
2015	23007.3	53775.7	76783.0
2016	27103.2	67505.8	94609.0
2017	29765.4	76658.5	106423.9
2018	34732.6	74179.1	108911.7
2019	36691.8	68876.9	105568.7
2020	39732.0	83218.3	122950.3

المصدر: الإحصاءات النقدية - مصرف ليبيا المركزي.

من أهم أسباب أزمة السيولة في القطاع المصرفي هي زيادة الطلب على النقد من العامة لانعدام الثقة في الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على مواجهة النفقات العامة المرتفعة للحكومتين ومؤسساتها، مما أدى تبعاً إلى قيام رجال الأعمال والتجار وحتى المواطنين العامة بسحب أموالهم من المصارف، وبؤكد على ذلك ارتفاع العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى أكثر من 29 مليار في 2017 بعد أن كانت لا تتجاوز 13.5 مليار في 2012 كما هو موضح في الجدول.

بالإضافة إلى ذلك، إذا علمنا أيضاً بأن الزيادة في قيمة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي لم يقابلها انخفاض في قيمة الودائع تحت الطلب، بل بالعكس حيث نرى من خلال الجدول (1) أنها ارتفعت من حوالي 38.5 مليار في 2011 إلى أكثر من 76.6 مليار دينار في 2017، وأكثر من 80 مليار في عام 2020، وهذا يدل على أن السياسة المتبعة للخروج من الأزمة كانت أما عن

طريق اللجوء للقاعدة النقدية أو طباعة نقود جديدة، و غالبا الاثنين معا دون النظر في وسائل أخرى تأخذ في الحسبان طبيعة الاقتصاد الليبي ومستوى إنتاجه من ثم التخفيف من وطأة الأزمة.

## 2- أسعار الصرف في السوق الموازية:

يتضح من الجدول (2)، إنه ليس هناك أي تغيرات كبيرة أو مفاجئة فيما يتعلق بسعر الصرف الرسمي المعلن من قبل المصرف المركزي، إلا أن الأمر مختلف تماما مع سعر الصرف الأجنبي بالسوق الموازية، فالزيادة كانت واضحة ومستمرة حيث وصل سعر الصرف في ديسمبر 2017 إلى 8.85 للدولار الواحد بزيادة تقدر بـ 261% عن سنة 2015، و بـ 44% عن شهر يناير سنة 2017. الاختلاف الواضح بين السوقين يجعل من المؤكد أن هناك خلل ما في هيكل الاقتصاد الليبي فما يتعلق بسوق الصرف الأجنبي، وهذا يقودنا لمحاولة فهم هذه السوق بشكل أكبر ووضع بعض النقاط على حروفها لكي يسهل من الوصول لحلول قد تخرج الاقتصاد الليبي من أزمته وقد تصل به إلى الاستقرار المطلوب.

جدول (2)

### متوسط أسعار صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي

السوق الموازي	السوق الرسمي	السنوات
-	1.256	2011
1.490	1253	2012
1.500	1.250	2013
1.800	1.331	2014
2.450	1.389	2015
4.600	1.437	2016
6.130	1.410	2017
7.012	1.410	2018
4.200	1.420	2019
5.102	1.390	2020

المصدر: الأسعار الرسمية: النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي

أسعار السوق الموازية: بيانات مجمعة من قبل قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة. جامعة المرقب.

### 3- التضخم والمستوى العام للأسعار:

إن النسب المبينة في الجدول (3) والتي توضح زيادة واضحة في معدل التضخم في الاقتصاد الليبي، أئما تدل على وجود تضخم مرتق نسبياً، اجتمعت في نشوءه عدة أسباب قد نوجزها فيما يلي: من ناحية هو تضخم ناشئ عن ارتفاع التكاليف، حيث من المعروف إن الاستهلاك في الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير جداً على السلع المستوردة، خصوصاً السلع الانتاجية والمواد الخام المستوردة من الخارج، لذلك فإن ارتفاع سعر العملات الصعبة حتماً أثر في زيادة أسعار السلع المستوردة وكذلك المنتجة محلياً والتي كما أشرنا تستخدم مواد مستوردة في صناعتها.

إضافة لذلك، التضخم أيضاً نتج عن جانب الطلب: حيث زيادة حجم الطلب النقدي كما رأينا في الاقتصاد الليبي والذي صاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات أدت لارتفاع الطلب الكلي الذي لم تقابله زيادة في الإنتاج. مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

أيضاً انخفضت القوة الشرائية للنقد في ظل استخدام العملة النقدية الورقية عندما قامت الدولة بطبع المزيد من العملة النقدية الورقية كما رأينا وإنفاقها على مجالات غير إنتاجية (استهلاكية)، وهذا الإنفاق الاستهلاكي مثل زيادة في الدخول النقدية دون أن يقابل ذلك أي زيادة في إنتاج السلع مما تسبب في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات وأدى كما رأينا إلى التضخم.

**جدول (3)**

#### معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي لسنة 2017

الشهر	معدل التضخم العام	التضخم عن شهر يناير
يناير	26.19	-
فبراير	26.87	2.59
مارس	28.15	7.48
أبريل	28.77	9.85
مايو	29.42	12.33
يونيو	29.56	12.86
يوليو	29.78	13.70

16.64	30.55	أغسطس
16.57	30.53	سبتمبر
20.03	31.53	أكتوبر
24.97	32.73	نوفمبر
27.37	33.36	ديسمبر

المصدر: مأخوذة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك المنشورة من قبل مصلحة الإحصاء والتعداد، 2018.

#### رابعاً: نموذج الدراسة:

##### 1- مقدمة:

خلال هذا الجزء سيتم التعريف بنموذج الدراسة ، يلي ذلك توصيف المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج ، ثم بعد ذلك سنقوم بالتعرف على الاختبارات المستخدمة في تقييم النموذج والتي أهمها اختبارات الاستقرارية عن طريق استخدام اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة سكون وتكامل السلسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، وبالتالي معرفة أسلوب التقدير المناسب الذي سيتم اعتماده في دراستنا هذه.

##### 2- التعريف بنموذج المستخدم:

سيتم تطبيق نموذج الدراسة باستخدام بيانات شهرية عن مددات التضخم خلال الفترة (يناير 2015 - ديسمبر 2020 ) ، حيث التغير في الرقم القياسي للأسعار CPI معبرا عن التضخم في الاقتصاد الليبي كمتغيرتابع ، وكل من العملة خارج المصارف، وسعر الصرف في السوق الموازية ومرتبات القطاع العام كمتغيرات مفسرة للتغير في المستوى العام للأسعار بالاقتصاد الليبي وذلك خلال الأشهر الممتدة من يناير 2015 إلى ديسمبر 2020، وفق الدالة التالية:

$$INF = f(CC, EXC, SLR)$$

حيث:

$INF$  = التغير في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد

$CC$  = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي

$SLR$  = مرتبات القطاع العام

### 3- اختبار الاستقرارية (Stationarity Test) :

من ضمن اختبارات الاستقرارية الشائعة الاستعمال اختبار جذر الوحدة والذي يأتي ضمن أساليبها اختبار ديكري فولر الموسع (ADF) ، والذي يعتبر من أهم الاختبارات المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من عدم الاستقرار.

بعد الكشف على استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات هذه الدراسة ( التغير في المستوى العام للأسعار ومحدداته المذكورة سلفا ) خلال الفترة ( 2015/1 - 2020/12 ) تبين كما هو واضح في الجدول رقم (4) إن سلسلة للمتغيرات (CC, SLR) قد استقرت عند المستوى (0)، أما المتغيرات (INF, EXC) غير مستقرة في المستوى، ولكنها استقرت بعدأخذ الفروق الأولى ، أي إنها متكمالة من الرتبة الأولى (1)، مع الأخذ في الاعتبار أن القيمة الحرجية للاختبار تد مستوى معنوية 1% كانت (-4.09).

**جدول (4)**

#### اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكري فولر الموسع

المتغيرات	المستوى	الفرق الأول
InINF	-0.09	-7.58
InCC	-8.04	-10.34
InEXC	-1.25	-8.12
InSLR	-7.06	-9.42

نتائج الاختبار تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eviews 7.

### 4- اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

اختبار التكامل المشترك كما موضح في الجدول (3) يبين أنه لا يمكننا أن نقبل فرضية عدم ( $r = 0$ )، والتي تنص على عدم وجود معادلة تكامل المشترك عند مستوى إحصائية 5٪، ولكن أيضا لا يمكن رفض فرضية عدم ( $1 \leq r$ ) عند مستوى إحصائية 5٪. وفقا لذلك، فإن اختبار التكامل المشترك لسلسلة متغيرات النموذج فإننا نقبل فرضية عدم بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين التغير في المستوى العام للأسعار من جهة وبقية المتغيرات من جهة أخرى. لذلك، فإن هذه النتيجة تقودنا إلى التقدير باستخدام منهج VAR (VAR) بعد ما تم تحديد فترة الإبطاء المثلثي للنموذج.

## 5- نتائج تقدير اختبار السبيبية ونموذج VAR:

يشير اختبار السبيبية إلى علاقة تبادلية موجبة ذات اتجاهين بين التغير في المستوى العام للأسعار وبقية متغيرات النموذج المفسرة أسعار الصرف في السوق الموازية ومرتبات القطاع العام، إلا أنها لم تكن معنوية في حالة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وكان نموذج تقدير VAR يشير إلى مجموعة من النتائج أهمها المعادلة التالية:

$$\ln\text{INF} = 0.33 + 0.89\ln\text{CC} + 0.102\ln\text{EXC} + 0.45\ln\text{SLR}$$

(3.4)

(9.2)

(5.7)

هذا يشير إلى أن متغيرات النموذج المفسرة (العملة المتداولة خارج المصارف، أسعار الصرف في السوق الموازي، مرتبات القطاع العام) لها تأثير واضح على وطريدي على التغيرات في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، وتشير النتائج إلى أن أسعار الصرف في السوق الموازي كان لها الأثر الأقوى على التضخم في الاقتصاد، وهذا بدأ واضحًا من خلال مقارنة التغيرات في البيانات خلال الوصف والتحليل مما تناولته هذه الدراسة أعلاه.

أهم النتائج:

- 1 يشير اختبار السبيبية إلى وجود علاقة تبادلية موجبة ذات اتجاهين بين التغير في المستوى العام للأسعار وبقية متغيرات النموذج المفسرة أسعار الصرف في السوق الموازية ومرتبات القطاع العام.
- 2 العملة المتداولة خارج المصارف، أسعار الصرف في السوق الموازي، مرتبات القطاع العام لها تأثير واضح وطريدي على التغيرات في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.
- 3 أسعار الصرف في السوق الموازي كان لها الأثر الأقوى على التضخم في الاقتصاد، وهذا بدأ واضحًا من خلال مقارنة التغيرات في البيانات خلال الوصف والتحليل مما تناولته هذه الدراسة أعلاه.

**المراجع:**

- مصرف ليبيا المركزي، منشورات الإحصاءات النقدية، أعداد مختلفة.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، الارقام القياسية لأسعار المستهلك، 2018.
- منشورات قسم الاقتصاد والتجارة بخصوص البيانات الاقتصادية، بيانات سعر الصرف بالسوق الموازية. كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب.
- BIS Papers. Inflation Mechanism, Expectations and Monetary Policy. Paper No. 89. Monetary and Economic Department. November, 2016
- Brocklebank, J., Dickey, D. and Choi, B. SAS for Forecasting Time Series. 3<sup>rd</sup> Edition. SAS Institute Publications, 2018.
- Carralho, F. Uncertainty and Money: Keynes, Tobin and Kahn and the Disappearance of the Precautionary Demand for Money from Liquidity Preference Theory. Cambridge Journal of Economics. June 2009, 34(4), pp. 709–725.
- Dhamala, M., Liang, H., Bressler, S. and Ding, M. Granger – Geweke Causality Estimation and Interpretation. NeuroImage Journal. Volume 175, 15, July 2018, pp. 406–463.
- Fu, Q. and Liu, X. Monetary Policy and Dynamic Adjustment of Corporate Investment: A Policy Transmission Channel Perspective. China Journal of Accounting Research, Volume 8, Issue 2, June 2015, pp. 91–109.
- Goodfriend, M. and King, R. Financial Deregulation, Monetary Policy, and Central Banking. Economic review, May, June, 1988.
- Gospodinov, N., Herrera, A. and Pesavento, E. Unit Roots, Cointegration and Pre-Testing in VAR Models. The 12<sup>th</sup> Annual Advances in Econometrics Conference. SMU, Dallas. November, 2013.

- Hall, S., Swamy, P. and Tavals, G. Milton Friedman, the Demand for Money, and the ECB's Monetary Policy Strategy. *Federal Reserve Bank Review*, May, June 2012, 94(3), pp.85–153.
- Jordan, J. Money and Monetary Policy for the 21<sup>st</sup> Century. *Critical Issues Bulletins*. The Fraser Institute, Van Cover, May, 2005.
- Monnet, E. and Vari, M. Liquidity Ratios as Monetary Policy Tools: Some Historical Lessons for Macro prudential Policy. *IMF Working Paper*, 2019.
- Ross, B. *The Elgar Companion to the Chicago School of Economics*. Edward Elgar Publishing, Cheltenham. 2010.
- Thomas Sowell. *Say's Law: An Historical Analysis*. Princeton University Press. 1972.



## متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بعض مراكز التربية الخاصة بطرابلس من وجهة نظر المعلمين

د. سكينة البشير قدمور

أستاذ مساعد

عضو هيئة تدريس -جامعة طرابلس

د. فاطمة سعيد أصمامه

أستاذ مساعد

عضو هيئة تدريس -جامعة الزيتونة

### الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في بعض مراكز التربية الخاصة و على اهم المعوقات التي تحد من تطبيق ادارة الجودة الشاملة ، وتم اختيار المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب و متماشياً مع ما هدفت اليه الدراسة ، وبلغت عينة الدراسة (114) معلماً ومعلمة ، واظهرت نتائج الدراسة: أن المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الاول جاءت بقيمة (2.004) و هو معدل مرتفع. كما اظهرت أن المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الثاني قد جاء المعدل العام مرتفعاً على جودة المعلمين بمؤسسات التربية الخاصة وبقيمة (1.87) ، وكذلك المعدل العام لجودة الطلاب بقيمة (1.81) ، اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على جودة الادارة بمؤسسات التربية الخاصة جاءت بقيمة(1.79) ، والمتوسط العام لاستجابات افراد العينة على جودة المنهج الدراسي جاء المعدل العام بقيمة (1.66) وهو معدل متوسط ،اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الثالث جاء المعدل بقيمة (1.68) و هو معدل متوسط .

الكلمات المفتاحية: الجودة الشاملة - التربية الخاصة- مراكز التربية الخاصة .

### Abstract:

This study aimed at identifying the requirements of implementation of total quality management in some of the private education centers and to the most important obstacles that restrict the application of total quality management. The descriptive analytical method was chosen considering that it is an appropriate method that keeps pace with the goal of the study. The study sample attained (114) male and female teachers and the results of the study showed that the general average of responses of the sample's individuals for the first question amounted to (2.004), which is a high average. It also showed that the overall average for the responses of the sample's individuals for the second question came to be high for the quality of teachers in the private

education institutions and amounting to (1.87). Also, the overall average of the quality of students amounted to (1.81). But the overall average for the responses of the sample's individuals for the management quality in the private education institutions came with a value of (1.79) and the overall average of responses of the sample's individuals for the curriculum quality amounted to (1.66), which is a medium average, but the overall average of responses of the sample's individuals for the third question came as an amount of (68.1), which is a medium average.

**Keywords:** total quality – private education – private education centers.

## المقدمة :

تعتبر ادارة الجودة الشاملة من الاتجاهات الحديثة باعتبارها ركيزة اساسية لنموذج الادارة ، فهي ثورة حديثة تأخذ نظاما ادارياً شاملا ، حيث إن نجاح وازدهار اي مؤسسة صناعية ، أو خدمية ، أو انتاجية ، أو تربوية وتعليمية وغيرها من المؤسسات يعود بالدرجة الاولى الى جودة إدارتها، وبالتالي تعد الجودة من أهم الوسائل و الاساليب الناجحة في تطوير و تحسين بنية أي نظام اداري بمكوناته المادية و البشرية ، بل أصبحت ضرورة ملحة و خياراً استراتيجياً تملية طبيعة الحراك الاداري لأي مؤسسة في الوقت الحاضر (منصور، 2011،ص 705) ، وما تمتاز به من تطور وحداثة في اساليبها ، ومن تألق وابداع في مستوى ادائها ؛ فتطبيق ادارة الجودة الشاملة يحتاج الى ارضية معينة في كافة البنية التنظيمية و الادارية و الاجتماعية داخل المؤسسة و خارجها بحيث توفر المناخ المناسب لإمكانية تطبيقه ، وبالتالي نجاحه يتوقف على مدى ادراك الادارة لأهميته ، إذ لابد من توافر القناعة التامة لدى الادارة العليا بأهمية هذا المفهوم و جعل الجودة في مقدمة استراتيجياتها ، وكذلك العمل على نشر هذه القناعة بين افرادها ، كما تتطلب قادة قادرين على توجيه الافراد نحو تحقيق اهدافهم و تطلعاتهم ، إذ ليس هناك من مؤسسة احرزت تقدماً ضمن مفهوم ادارة الجودة دون وجود قيادة فاعلة(مسلم،2018،ص2).

وعليه فإن الاهتمام بالجودة الشاملة مطلب ضروري يسعى إليه الكثير من المؤسسات الانتاجية والتعليمية ، و رغم اختلاف المفكرين والمتخصصين حول مفهوم ادارة الجودة الشاملة إلا ان اغلبهم اتفقا حول جوانبها الاساسية من خلال ما حققه هذا النمط الاداري الحديث من نجاحات علي الصعيد العالمي والعربي والمحلبي اذ تعتبر ادارة الجودة الشاملة احد الانماط الادارية الحديثة المرغوبة فقد شهدت في الآونة الاخيرة اهمية لتطبيقها في العديد من المؤسسات المختلفة ، ومنها مراكز و مؤسسات التربية الخاصة(حمادات،2007،ص277) ، ولهذا اصبح تطبيق الجودة في

التعليم مطلباً ملحاً من أجل التفاعل والتعامل بكفاءة مع متغيرات عصر السرعة المعرفي والتكنولوجي والمنافسة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والشاغل الشاغل لكل المهتمين بقضايا التعليم. حيث أصدرت اليونسكو في مبادرتها عام 2001 م "التعليم للجميع" اهداف عده ، وكان الهدف السادس لليونسكو هو "تحسين كافة جوانب التعليم للوصول الى وضع يستطيع الجميع ان يكونوا متميزين وتحقق للطلبة جميعهم نتائج معترف بها و يمكن قياسها، ولاسيما في القدرات الحسابية و القرائية و المهارات الحياتية و الاساسية ولمدى الحياة" (الفار ، 2019،ص3).

وعليه يمكن القول ان ادارة الجودة الشاملة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى اتقان العمل وجودته والحرص على التطوير والتجديد حيث ينادي الاسلام بالجودة والاتقان في العمل وحسن التصرف لقوله تعالى {صَنَعَ اللَّهُ الَّذِي أَقْرَأَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفَعَّلُونَ} سورة النمل الآية {88} ، وعن الرسول الله صل الله عليه وسلم : ( إن الله يحب اذا عمل احدكم عملاً أن يتلقنه ) .

فجودة التعليم هي منهج يرتكز على ايجاد خطوات تنظيمية لدى مؤسسات تعليمية بحيث تجعل القيادات و العاملين و المعلمين و المتعلمين متحمسين لكل ما هو جديد ، ويشجعهم على العمل كفريق موحد ، وبذلك انطلقت المؤسسات التعليمية لتبني مفاهيم الجودة الشاملة و تطبيقها بهدف العمل على التحسين المستمر في المنتج التعليمي وتحسين نوعية الخدمات التعليمية في مؤسسات التربية الخاصة ، ونظراً لحداثة ميدان التربية الخاصة اصبح الاهتمام بالجودة في مجال التعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ضرورة ملحة لطبيعة التغيرات التكنولوجية الملاحقة والقدم العلمي و ارتفاع تكفة التعليم في ظل الارتفاع الكبير لمختلف المشروعات الانتاجية والخدمية، و بالتالي يجب التركيز على المخرجات النهائية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة الى اقصى ما تسمح به قدراتهم تحقيقاً لأهداف التنمية في المجتمعات ، ولتحقيق الجودة في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لابد من تبعية كافة الامكانات المادية والبشرية مع الاهتمام بالتعرف على رغبات ومتطلبات المستفيدين ، وبما يساعد علي اشباعها و يحقق تحسين في وحدة المنتج التعليمي ، وتأكدأ على أهمية تطبيق الجودة الشاملة في ميدان التربية الخاصة تتطلب وجود رؤية واضحة ، و وسائل وأجهزة ومباني ومرافق للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتاسب مع خصائصهم وقدراتهم واستعداداتهم ، و ينقق مع المعايير والمواصفات المتفق عليها ، وما يتتوافق مع توقعات المستفيدين وأولياء امور الطلاب ، وكذلك بالأعداد النظري والعلمي لمعلمي ومشرفي ومديري مؤسسات التربية الخاصة ، ولما يؤهلهم للقيام بالدور المتوقع منهم(منصور ،2011،ص708).

وبما ان النظام التعليمي في ليبيا كغيره من الدول العربية يعاني العديد من المشاكل منها : عدم تطبيق فلسفية ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية والتي ترجع اسبابه الى عدم الوعي التقافي المجتمعي لمفهوم و آليات ادارة الجودة الشاملة ، وانتشار الفساد الاداري و المالي مما يعرقل تبني مفهوم ادارة الجودة الشاملة ، و تركيز الاهتمام بالكم أكثر من الكيف ، و عدم تحمس الادارة العليا في تطبيق فلسفية ادارة الجودة الشاملة(الرشيدي،2017، ص266) ، حيث اشارت دارسة منال مادي (2016) الى أن مركز رعاية وتأهيل الاطفال متعدد الاعاقة في مدينة طرابلس لايفي بمتطلبات تعليم و تأهيل المعاقين نتيجة لغياب فلسفة الجودة لدى العاملين بالمراكم المختلفة ، والافتقار للكوادر الادارية ، وقلة الإمكانيات المادية المتاحة ، ونقص الفنانين و الخبراء في هذا المجال ، وعدم ملائمة البنية التعليمية لطبيعة ذوي الاحتياجات الخاصة ، وغياب الحوار بين الاداريين و العاملين بالمركز ، وتدني مستوى الخدمات المقدمة ، وكذلك تدني كفاءة معلم التربية الخاصة ، وضعف الوعي لدى الاباء بأهمية مشاركتهم في تعليم اطفالهم(مادي،2016،ص3)، بالإضافة الى مشكلات اخرى منها ما يتعلق بالنظام الاداري ، ومنها ما يتعلق بالمناهج و طرق التدريس ، ومنها ما يتعلق بالمعلمين و بيئه العمل ، وبالتالي فإن مشكلة التعليم في ليبيا يمكن في جودته و اعتماده على التوسيع الكمي على حساب التوسيع النوعي في مخرجاته ، وباعتبار التعليم في مؤسسات التربية الخاصة يعمل تحت مظلة النظام التعليمي فهو لا يختلف عن تلك الاشكاليات التي يعاني منها النظام التعليمي في ليبيا فيما يتعلق بضعف الجودة في مؤسساته ، والتي يمكن التغلب عليها اذا تم اصلاح و تطوير الجهاز الاداري و التربوي داخل مؤسسات التربية الخاصة ، و ذلك بإقامة نظام تعليمي ذي جودة عالية، و تحسين كفاءة و فاعلية عملياتها الادارية و التعليمية من اجل ان تكون اكثر قدرة للاستجابة مع التغيرات السريعة في مختلف مجالات و مناطق الحياة (خليفة،2019،ص318).

ونظراً لأهمية هذه الدراسة في تناولها موضوع ادارة الجودة الشاملة الذي يعد أحد الاتجاهات الادارية الحديثة في البيئة العربية بصفة عامة واللببية بصفة خاصة ، عليه ترتكز اشكالية هذه الورقة البحثية في دراسة متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في بعض مراكز التربية الخاصة بطرابلس من خلال الاجابة على التساؤلات التالية :

س 1- ما مستوى وعي معلمي مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة ؟

س-2- ما متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة فيما يخص ( التلميذ - المعلم - المنهج - المبني - الادارة ) .

س-3- ماهي المعوقات التي تحد من تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التربية الخاصة ؟

س-4- ما أهم النتائج والتوصيات التي تسهم في تفعيل تطبيق نظام الجودة الشاملة في مؤسسات التربية الخاصة؟

**أهداف الدراسة : هدفت الدراسة الى تحقيق مايلي:**

1- التعرف على مستوى وعي معلمي مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة في بعض مؤسسات ومراكز التربية الخاصة بمدينة طرابلس .

2- التعرف على متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة فيما يخص ( الادارة -التلميذ - المعلم - المنهج - المبني المدرسي ).

3- التعرف على اهم المعوقات التي تحد من تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التربية الخاصة .

4- التعرف على النتائج والتوصيات التي تسهم في تفعيل تطبيق نظام الجودة الشاملة في مؤسسات التربية الخاصة .

**أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها :**

1- ان هذه الدراسة من الدراسات المحلية الليبية القليلة التي تناولت موضوع ادارة الجودة ومتطلبات تطبيقها في بعض مراكز ومؤسسات التربية الخاصة حسب علم الباحثان .

2- انها تسهم في القاء الضوء على الواقع الحالى لتطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التربية الخاصة .

3- انها تزود المهتمين والباحثين والقائمين علي مؤسسات ومراكز التربية الخاصة في ليبيا بقطاعيه العام والخاص في تحديد نقاط القوة والضعف والصعوبات التي تواجههم في تطبيق نظام الجودة الشاملة .

4- أنها محاولة عملية جادة لسد النقص الواضح في ميدان البحث العلمي في ميدان التربية الخاصة حيث لا تزال ليبيا تعاني من نقص الدراسات العلمية حول مؤسسات التربية الخاصة .

**حدود الدراسة :-**

ا- الحدود المكانية : تم اجراء هذه الدراسة في بعض مراكز ومؤسسات التربية الخاصة بمدينة طرابلس.

ب- الحدود الزمنية: تم اجراء هذه الدراسة في الفترة من 2021-2022 م .

ج- الحدود البشرية: تم اجراء هذه الدراسة على معلمي بعض مؤسسات ومراكز التربية الخاصة بطرابلس.

**مصطلحات الدراسة :-**

- **الادارة :**"هي عملية توجيه الجهود الانسانية وقيادتها في اي منظمة لتحقيق هدف معين سواء كانت دائرة او هيئة حكومية"(سهل،2011،ص23) .

- **الجودة :** يعرفها المعهد الامريكي للمعايير " بأنها جملة السمات والخصائص للمنتج او الخدمة التي تجعلها قادرة علي الوفاء باحتياجات معينة"

- **الجودة الشاملة :** يقصد بها في التربية مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبّر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل ابعادها مدخلات وخرجات وعمليات وتغذية راجعة ، وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الاهداف المنشودة والمناسبة للجميع"(البيلاوي واخرون،2008،ص24).

- **ادارة الجودة الشاملة في التعليم :**" بأنها ايجاد ثقافة متميزة في الاداء حيث يعمل المديرون والموظفوون بشكل مستمر لتحقيق توقعات المستهلك واداء العمل الصحيح منذ البداية مع تحقيق الجودة بشكل أفضل وبفعالية وفي اقصر وقت "(ابراهيم،2002،ص364).

- **الجودة الشاملة في التربية الخاصة :**"هي التجاوب المستمر مع حاجات ومتطلبات المستفيدين ( ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم ) والعمل على تحقيقها بكفاءة عالية وبأقل تكلفة من خلال قيام المعلمين بأدوارهم بشكل فعال وفق الموصفات والمعايير المهنية"(منصور،2011،ص706).

- التربية الخاصة : بأنها مجموعة من برامج التربية المتخصصة تقدم للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تنمية قدراتهم ومساعدة علي التكليف" (البريقين، 2018، ص 637).
  - مراكز او مؤسسات التربية الخاصة : هي المراكز التي تعنى بالاهتمام بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم واعادة تأهيلهم "الرشيدى، 2017، ص 5).
  - معلم التربية الخاصة: هو ذلك الشخص المؤهل تأهيل علمياً وعملياً في مجال تعليم احده فئات ذوي الاحتياجات الخاصة العقلية والبصرية والسمعية" (منصور، 2012، ص 208).

## الدراسات السابقة :

لقد تناولت العديد من الدراسات في مختلف دول العالم مفهوم ادارة الجودة الشاملة و تطبيقاتها في مراكز التربية الخاصة و في العالم العربي ، اما في ليبيا تم تناول بعض الدراسات المشابهة لهذا الموضوع ومنها ما يلي :

- دراسة منصور(2011) بعنوان "الجودة الشاملة في برامج خدمات التربية الخاصة كما تقدم من وجهة نظر المعلمين وكما تدرك من وجهة نظر الاباء"(2011) وهدفت الدراسة بالتعرف على مستوى الجودة الشامل في برامج خدمات التربية الخاصة كما تقدم من وجهة نظر المعلمين وكما تدرك من وجهة نظر اباء ذوي الاحتياجات الخاصة وتكونت عينة الدراسة من (64) معلما من المرحلة المتوسطة و (316) ابا من اباء التلميذ ذوي الاحتياجات الخاصة المقدمين بالبرامج والمعاهد التي استقرت منها عينة المعلمين، وكان (173) ابا من اباء تلاميذ المرحلة الابتدائية (143) من (10) برامج ومعاهد تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة كان منهم (89) معلما من المرحلة الابتدائية ،و(64) معلما من المرحلة المتوسطة، و(316) ابا من اباء تلاميذ المرحلة الابتدائية ،و(143) من (10) برامج ومعاهد تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة جودة خدمات التربية - وتوصلت نتائج الدراسة الى ما يلي:
    - ان واقع خدمات التربية الخاصة كما تقدم وجهة نظر المعلمين تتسم بالجودة .
    - ان واقع خدمات التربية الخاصة من وجهة الاباء تتسم بالجودة .
    - توجد فروق دالة احصائيا في جودة الخدمات من وجهة نظر الاباء تعود لنوع اعاقه ابنائهم.

5- لا توجد فروق دالة احصائيا في جودة خدمات التربية الخاصة من وجهة نظر المعلمين بين المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة .

2- دراسة مادي (2016)، بعنوان "تطوير مراكز التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة بليبيا في ضوء معايير الجودة" ، وتهدف الدراسة الى تطوير مراكز تعلم و تأهيل المعاقين بليبيا في ضوء معايير الجودة ، واستخدمت الباحثة المنهج الانتوغرافي و الذي يمكن من خلاله توفير وصفاً مفصلاً للبيئة المادية و البشرية و الاجراءات المتتبعة و التدريب على المهارات الحياتية ، واقتصرت عينة الدراسة على دراسة مركز رعاية و تأهيل الاطفال متعددي الاعاقة سيد المصري بمدينة طرابلس (دراسة حالة) . وبيّنت نتائج الدراسة ما يلي :

- ان المركز يتمتع بمستوى نظافة مرتفع و رعاية صحية مناسبة للأطفال الملتحقين به .
- يهتم المركز بإكساب الاطفال النزلاء بعض المهارات الحياتية و خاصة الذين لديهم شلل نصفي أو اعاقه عقلية بسيطة .
- ان المركز يولي اهتماما بالجانب الاداري المترتب على اتخاذ القرار مع مشاركة اولياء الامور في اتخاذ القرار .
- يتمتع المركز بموقع مناسب تتتوفر فيه الشروط الصحية و الامن و السلامة .
- يعد تصميم المبنى من حيث الشكل الخارجي مناسبا و مراعياً للنواحي الجمالية .
- لا يوجد بالمركز مختصون للأنشطة كالألعاب و الموسيقى .
- توجد معلمة تقوم بتدريب الأطفال على مهارة الرسم و الأشغال .

3- دراسة آل عثمان واخرون (2017)، بعنوان " مدى توافر معايير الجودة في برنامج التربية الخاصة من وجهة نظر مدرسي البرنامج وطلبة المستوى الثامن الملتحقين فيه "، وهدفت الدراسة الى تقدير مدى توافر معايير الجودة في برنامج التربية الخاصة في جامعة المجمعة من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس وطلبة المستوى الثامن المتوقع تخرجهما في البرنامج في ضوء عدد من المتغيرات، وتكونت عينة الدراسة مع جميع اعضاء هيئة التدريس في قسم التربية الخاصة البالغ عددهم ( 42 ) عضوا ، وطلبة المستوى الثامن المتوقع تخرجهما وعددهم (62) طالبا، وقد بيّنت نتائج الدراسة : الي توافر معايير الجودة في البرنامج بدرجة مرتفعة من وجهة نظر اعضاء هيئة

التدريس وعلى كافة ابعاد الادارة ،و تباين بسيط بين مختلف الابعاد كالمرافق والوسائل والخدمات في التي جاءت في المرتبة الاخيرة ،اما من وجها نظر الطلبة المتخرجين فقد اشادت النتائج التي توافر معايير الجودة في البرنامج وفقا لبعد اهداف البرنامج فقط بدرجة مرتفعة بينما جاءت على كافة ابعاد الاداء الأخرى بدرجة متوسطة

**4 - دراسة البريقين(2018)عنوان**"المعوقات التي تواجهه قادة المدارس في تفعيل برامج التربية الخاصة الملحة بمدارس التعليم العام بمحافظة الخرج في ضوء معايير الجودة الشاملة" وهدف الدراسة الى التعرف على اهم المعوقات التي تواجه قادة المدارس في تفعيل برامج التربية الخاصة الملحة بمدارس التعليم العام في ضوء معايير الجودة الشاملة واستخدام الباحث المنهج الوصفي في دراسته ،واعتمد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات ،وطبقت الدراسة على كل شاغلي الوظائف التعليمية ببرامج التربية الخاصة ويشمل علي(220)من افراد مدارس البنين و(160) من مدارس البنات وهم ( المعلمون ، المشرفون الفنيون للبرامج ، معلمو التدريبات السلوكية / معلمو النطق ، وكلاء المدارس ، رواد النشاط المرشدون الطلابيون ، قادة المدارس ) حيث طبقت الدراسة على كامل المجتمع ( 380 ) فردا وتوصلت الدراسة الى ابرز النتائج :-

- ان المعوقات التي تواجه قادة المدارس في تفعيل برامج التربية الخاصة الملحة بالمدارس التعليم العام في ضوء معايير الجودة الشاملة جاء بدرجة موافقة ( عالية ) بمتوسط ( 3.82 ) وتوصلت ايضا الى عدم وجود فروق ذات استجابات مجتمع الدراسة حول المعوقات التي تواجه قادة المدارس في تفعيل برامج التربية الخاصة بينما توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى الدلالة ( 0.05 ) بين استجابات مجتمع الدراسة حول المعوقات التي توجد فروق تعزي الى متغير الجنس لصالح الذكور .

**5 - دراسة قعدان ( 2018 ) عنوان**" درجة توفر معايير الجودة في برنامج اعداد معلم التربية الخاصة بجامعة الاميرة نور بنت عبد الرحمن في المملكة العربية السعودية من وجها نظر الطالبات " ، و هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة درجة توفر معايير الجودة في برنامج إعداد معلم التربية الخاصة بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في المملكة العربية السعودية من وجها نظر الطالبات في العام 2017م، ومقارنتها بالعام2014 م، وتكونت عينة الدراسة من (108) طالبة من طالبات المستوى الثامن في برنامج التربية الخاصة بكلية التربية في العام 2017 م، ومقارنتها بعينة مكونة من (63) طالبة طبقت عليهن أداة الدراسة في العام2014 م. وقد بينت نتائج الاختبارات

الإحصائية أن درجة توفر معايير الجودة في برنامج إعداد معلم التربية الخاصة في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في العام 2017م ككل جاءت بدرجة تقدير مرتفعة، ولم تظهر فروقا فيها وفقاً لمتغير المعدل التراكمي، كما كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة توفر معايير الجودة في برنامج إعداد معلم التربية الخاصة في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بين العامين 2017 و 2014 لصالح العام 2017 ، وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على تطبيق محاور معايير الجودة الشاملة بالكفاءة المطلوبة لتحقيق الفاعلية المستهدفة ، ووصولا إلى الأهداف المحددة بالخطة الاستراتيجية للقسم والكلية والجامعة، وتحقيقا للاعتماد الأكاديمي الوطني ، وكذلك ضرورة مواصلة الاهتمام باستيفاء الممارسات في معايير ضمان الجودة وصولاً للعالمية.

6- دراسة مصطفى (2022) بعنوان "متطلبات تحسين البيئة المدرسية لمؤسسات التربية الخاصة في ضوء مؤشرات الجودة الشاملة" هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للبيئة المدرسية ، و التعرف على المتطلبات التصميمية للفراغات الخارجية و الداخلية التي ينبغي توافرها في المبني المدرسي لتحسين البيئة المدرسية لمدارس التربية الخاصة ، كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن المتطلبات التخطيطية الازمة لتحسين البيئة المدرسية بمدارس التربية الخاصة ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي و اعتمد على ادوات البحث مثل : المقابلات الشخصية ، الملاحظة المباشرة ، بطاقة الرصد ) ، وتوصلت نتائج الدراسة : الى وجود بعض المشكلات التي تخص المباني و الفصول لمدارس التربية الخاصة ، كما توصلت الدراسة الى تصور مقترن لتحسين البيئة المدرسية لمباني مؤسسات التربية الخاصة في ضوء مؤشرات الجودة الشاملة .

#### أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

لقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في عدة مجالات منها :

- توفير القاعدة المعلومانية لصياغة مشكلة الدراسة و اهدافها و تحديد منهجيتها.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء اداة الدراسة و محاورها .
- تحديد نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة .

## اجراءات الدراسة

(ا) منهج الدراسة : استخدمت الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ؛ باعتبار أن هذا المنهج مناسب لوصف وجمع و تحليل البيانات و متماشيا مع ما هدف إليه البحث .

### (ب) مجتمع و عينة الدراسة :

تكون المجتمع الاصلي للدراسة من معلمي بعض مراكز الفئات الخاصة ، و البالغ عددهم (388)، وتكونت عينة الدراسة من ( 114 ) معلما و معلمة ، و تم اختيارهم بطريقة عشوائية .

(ج) اداة الدراسة : اعتمدت الباحثان الاستبانة كاداة لجمع البيانات ؛ تم مراجعة الادبيات التربوية و الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ، حيث تم الاعتماد على فقرات الاستبانة التي تضمنت(52) سؤالاً ، وقد تم وضع مقياس ثنائي (نعم / لا).

## الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

Statistical Package "Social Sciences for" والتي يرمز لها اختصارا بالرمز (SPSS) الإصدار 26، وفي ما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قامت الباحثان باستخدامها:

- التكرارات و النسب المئوية ، والوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، التجزئة النصفية ، و معامل الفا كرونباخ.
- اختبار t لعينة واحدة لأحد أساليب الإحصاء الاستدلالي، لإمكانية تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع.

### أولاً : تحليل المعلومات الأولية: خصائص عينة الدراسة

### جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة

الخصائص	المجموع	الفنية	النكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ماجستير		5	4.4
	بكالوريوس		28	24.6
	ليسانس		43	37.7
	دبلوم عالي		23	20.2
	دبلوم متوسط		15	13.2
	المجموع		114	100.0
سنوات الخدمة	اقل من سنة		8	7.0
	من 1 الى 5 سنوات		35	30.7
	من 6 الى 10 سنوات		17	14.9
	اكثر من 10 سنوات		54	47.4
	المجموع		114	100.0
مراكز الفناد الخاصة	الامل الصم وضعف السمع		32	28.1
	الوطني لتشخيص وعلاج التوحد		21	18.4
	النور للمكفوفين		33	28.9
	الرشاد لصعوبات التعلم		28	24.6
	المجموع		114	100.0

يتضح من الجدول رقم (1) الذي يوضح خصائص عينة الدراسة أنها تتميز بالآتي:

- ان أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة مؤهلهم العلمي %37.7 ، وبلغت اقل نسبة من مفردات العينة مؤهلهم العلمي ماجستير .%4.4 .
- أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة خبرتهم اكثر من 10 سنوات بلغت %47.4 ، واقتصرت نسبة %7.0 للذين خبرتهم اقل من 5 سنوات .
- ان أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة لمركز النور للمكفوفين بلغت %28.1 ، في حين اقل نسبة لمفردات العينة بلغت %18.4 في المركز الوطني لتشخيص و علاج التوحد.

## ثانياً : اختبارصدق وثبات أداة الدراسة

**أ. صدق أداة الدراسة :** استخدمت الباحثان صدق المحكمين : حيث تم استخراج صدق الاداة من خلال الصدق الظاهري الذي تم عرضه على مجموعة من المحكمين من اساتذة الجامعة في مجال التربية و الادارة التعليمية، وذلك لإبداء رأيهما من حيث مناسبة الفقرات للمحتوى ، وفي ضوء الملاحظات و المقترنات من قبل المحكمين قامت الباحثان بإجراء التعديلات المناسبة على القائمة حتى اخذت صورتها النهائية .

**ب. ثبات أداة الدراسة :** يقصد بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها. بمعنى أن تعطى أداة جمع البيانات نفس النتائج إذا تم استخدامها أو إعادة إعادتها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة خلال فترات زمنية معينة، ولقياس مدى ثبات محاور الدراسة استخدمت الباحثان الطرق التالية :

### اختبار ثبات أداة الدراسة

استخدمت الباحثان معادلة (ألفا كرونباخ)، وطريقة التجزئة النصفية على محاور الدراسة، وظهرت النتائج في الجدول التالي رقم (2).

**جدول رقم (2) نتائج اختبار ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لمحاور الدراسة**

المجموع				المحاور
معامل الثبات سبيرمان براون	معامل الإرتباط بيرسون	ألفا كرونباخ	عدد العبارات	
0.279	0.162	0.218	7	وعي المعلمين بما هي مادة الجودة الشاملة
0.696	0.534	0.659	17	متطلبات ادارة الجودة الشاملة
0.718	0.560	0.756	8	معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة
0.555	0.384	0.667	52	المجموع

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أن معامل ثبات محاور الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) قد تراوح بين (0.659 ، 0.756 ) لمختلف محاور الدراسة، ويتبيّن وجود علاقة ارتباط بين أجزاء محاور الدراسة، حيث تراوح معامل ارتباط بيرسون بين (0.534، 0.560)، كما إن معامل ثبات

سيبرمان براون بين النصف الفردي والزوجي تراوحت بين ( 0.696 ، 0.718 )، وتعتبر هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس.

وبذلك تكون الباحثتان قد تأكلا من صدق و ثبات مقياس الدراسة مما جعل ثقة المقياس وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على تساؤلات الدراسة.

**تحليل بيانات الدراسة/ المحور الأول : ما مستوىوعي معلمي مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة ؟**

**جدول رقم(3) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة في مستوىوعي معلمي ادارة الجودة الشاملة**

الدرجة	الترتيب	مستوى المعنوية p-value	t قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	نعم	النسبة	العبارة	t
مرتفعة	1	0.000	12.120	1.886	2.140	4	109	ت	الجودة تعني اداء العمل بشكل صحيح و انتاجية عالية	1
						3.5	95.6	%		
مرتفعة	2	0.000	92.705	0.224	1.947	6	108	ت	توفر المعلومات الصحيحة مطلب اساسي في ادارة الجودة	2
						5.3	94.7	%		
مرتفعة	2	0.000	92.705	0.224	1.947	6	108	ت	الجودة تعني اهتمام الادارة بنشر ثقافة الجودة بين المعلمين	3
						5.3	94.7	%		
مرتفعة	3	0.000	71.859	0.284	1.912	10	104	ت	تهتم الجودة بتحسين الخدمات بشكل مستمر	4
						8.8	91.2	%		
متوسطة	6	0.000	38.039	0.470	1.675	37	77	ت	تتطلب الجودة تكاليف عالية	5
						32.5	67.5	%		
مرتفعة	5	0.000	55.235	0.358	1.851	17	97	ت	تطبيق ادارة الجودة يجعل اتخاذ القرار مستندا على الحقائق	6
						14.9	85.1	%		

مرتفعة		0.000	58.756	0.339	1.868	15	99	ت	يمكن حل المشكلات الاكثر اهمية بتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة	7
مرتفعة		0.000	22.123	0.96738	2.004			المجموع		

يشير الجدول رقم (3) الى المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الرتب لمحور مستوى وعي معلمي مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة تراوحت ما بين (2.140 - 1.675 ) ، و بدرجة مرتفعة لكافة الفقرات باستثناء فقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة ، أما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المحور الاول بمعدل عام (2.004) و انحراف معياري (0.967) و بدرجة تطبيق متوسطة ، وجاءت في الرتبة الاولى الفقرة (1) و نصها " الجودة تعنى اداء العمل بشكل صحيح و انتاجية عالية و متوسط حسابي (2.140) و انحراف معياري (1.886) و بدرجة مرتفعة ، وجاءت في الرتبة الاخيرة الفقرة (5) و نصها " تتطلب الجودة تكاليف عالية " و بلغ متوسطها الحسابي (0.470) ، وبانحراف معياري (38.039) ودرجة متوسطة .

#### المحور الثاني : ما متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة

جدول رقم(4) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة في مجال جودة الادارة بمؤسسات التربية الخاصة .

الدرجة	الترتيب	مستوى p- المعنوية value	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	نعم	النسبة	العبارة	ت
مرتفعة	1	0.000	75.730	0.2709	1.921	9	105	ت	تحدد الادارة الاهداف التربوية و تضع الخطط التنفيذية لتحقيقها	1
						7.9	92.1	%		
متوسطة	8	0.000	31.890	0.5022	1.500	57	57	ت	لا تنسى الاجراءات الادارية بالمرونة	2
						50.0	50.0	%		
مرتفعة	2	0.000	53.702	0.3662	1.842	18	96	ت	يتبنى اسلوب تنفيذ العمل جماعيا بروح الفريق	3
						15.8	84.2	%		
	4	0.000	37.148	0.4765	1.658	39	34.2	ت	قلة الحواجز و	4

متوسطة						75	65.8	%	المكافآت التي تقدمها الادارة للمعلمين و العاملين	
متوسطة	6	0.000	35.592	0.4868	1.623	43	37.7	%	تحرص الادارة على تقليل الصعوبات امام المعلمين و الطلاب	5
						71	62.3	%		
متوسطة	7	0.000	33.716	0.4972	1.570	49	43.0	%	توزيع الميزانية المخصصة بشكل يوفر كافة المستلزمات الضرورية	6
						65	57.0	%		
متوسطة	5	0.000	36.335	0.4820	1.640	41	73	%	توفر عددا كافيا من المختصين المتربين في مجال التربية الخاصة	7
						36.0	64.0	%		
متوسطة	3	0.000	46.660	0.4095	1.789	24	21.1	%	تعامل الادارة بشكل جيد مع الطلاب و المعلمين	8
						90	78.9	%		
متوسطة	4	0.000	37.148	0.4765	1.658	39	34.2	%	تقلل الادارة من الدور الرقابي و تعزز المساندة و التموج	9
						75	100.0	%		
متوسطة		0.000	69.881	0.27341	1.7895	المجموع				

بوضاح الجدول رقم (4) ان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة لمحور متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة في مجال جودة الادارة بمؤسسات التربية الخاصة ، حيث يلاحظ ان المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (1.921 - 1.500) وبدرجة تطبيق متوسطة لجميع الفقرات باستثناء الفقرتين (1,3) جاءت بدرجة مرتفعة ، وبلغ المتوسط العام لاستجابات افراد العينة (1.7895) و انحراف معياري (0.2734) و بدرجة تطبيق متوسطة ، وجاءت في الرتبة الاولى الفقرة (1) ونصها " تحديدا الادارة الاهداف التربوية وتضع الخطط التنفيذية لتحقيقها " بمتوسط حسابي (1.921) وانحراف معياري (0.2709)، ودرجة مرتفعة ، وجاءت الرتبة الاخيرة الفقرة (2) ونصها " لا تتسم الاجراءات الادارية بالمرنة " بمتوسط حسابي (1.500) و انحراف معياري (0.5022) و بدرجة تطبيق متوسطة ، وتشير هذه النتيجة الى أن هناك جودة في ادارة مؤسسات التربية الخاصة فيما يتعلق بتحديد الاهداف التربوية و وضع

الخطط التنفيذية لتحقيقها ، وتبني الادارة اسلوب العمل الجماعي بروح الفريق ، وتعامل بشكل جيد مع الطلاب و المعلمين ، وتنقق هذه النتيجة مع دراسة ال عثمان من حيث توفر معايير الجودة في البرامج من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس والطلبة المتخرجين و على كافة ابعاد الاداء كالمراقب و الوسائل و الخدمات .

#### جدول رقم(5) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة في مجال جودة المعلمين بمؤسسات التربية الخاصة .

الدرجة	الترتيب	مستوى المعنوية p-value	t قيمة	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	نعم	النسبة	العبارة	t
مرتفعة	2	0.000	65.630	0.3083	1.895	12	102	%	يلتزم المعلم باللوائح و الانظمة المنظمة للاداء الوظيفي	1
						10.5	89.5	%		
مرتفعة	5	0.000	56.912	0.3489	1.859	16	98	%	يمتلك المعلم المهارات و الكفايات التدريسية اللازمة	2
						14.0	86.0	%		
مرتفعة	1	0.000	92.705	0.2243	1.947	6	108	%	يلتزم بأخلاقيات المهنة و العمل بجدية	3
						5.3	94.7	%		
مرتفعة	4	0.000	58.756	0.3395	1.868	15	13.2	%	يشترك في برامج التدريب و التكوين لتحسين مستوى	4
						99	86.8	%		
مرتفعة	3	0.000	60.798	0.3297	1.877	14	100	%	تنقق المعلمين عن دورهم في التعامل مع ذوي الاحتياجات ال الخاصة	5
						12.3	87.7	%		
مرتفعة	6	0.000	55.235	0.3578	1.851	17	14.9	%	يسخدم بطاقات ملاحظة اداء الطلاب و رصد المهارات المكتسبة	6
						97	85.1	%		
المجموع										

يبين الجدول رقم (5) ان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والرتب لدرجة مجال جودة المعلمين بمؤسسات التربية الخاصة ، ويلاحظ ان المتوسطات الحسابية تراوحت بين -1.851-

(1.947) وبدرجة تطبيق مرتفعة لجميع الفقرات ، اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المجال بمعدل عام (1.8728) و انحراف معياري (0.26450) ، وبدرجة تطبيق مرتفعة ، و جاءت في الرتبة الاولى الفقرة (3) و نصها " يلتزم اخلاقيات المهنة و العمل بجدية" بمتوسط حسابي (1.947) و انحراف معياري (0.2243) ، ودرجة تطبيق مرتفعة ، في حين جاءت الرتبة الاخرة الفقرة (6) ، ونصها " يستخدم بطاقات ملاحظة اداء الطلاب و رصد المهارات المكتسبة " بمتوسط حسابي (1.851) و انحراف معياري (0.3578) ، وبدرجة تطبيق مرتفعة ، وتشير هذه النتيجة الى التزام المعلمين بأخلاقيات المهنة و العمل بجدية، و الالتزام باللوائح و الانظمة المنظمة للأداء الوظيفي ، وهناك برامج لتنقيف المعلمين عن دورهم في التعامل مع دوبي الاحتياجات الخاصة.

#### جدول رقم(6) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة في مجال جودة الطلاب بمؤسسات التربية الخاصة .

الدرجة	الترتيب	مستوى المعنوية p-value	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	نعم	النسبة	العبارة	t
مرتفعة	3	0.000	44.891	0.421	1.772	26	88	ت	يهم باكتساب الطالبة مهارات التفكير العلمي	1
						22.8	77.2	%		
مرتفعة	2	0.000	49.792	0.389	816. 1	21	93	ت	يمتلك القراءة على الفهم و التحليل و التقويم للمعلومات	2
						18.4	81.6	%		
متوسطة	4	0.000	32.283	0.502	1.518	55	59	ت	ضعف الخدمات الصحية المقدمة لطلاب	3
						48.2	51.8	%		
مرتفعة	1	0.000	53.702	0.366	1.842	18	96	ت	اسباب الطلبة الاتجاهات الايجابية لخدمة المجتمع	4
						15.8	84.2	%		
مرتفعة	1	0.000	53.702	0.366	1.842	18	96	ت	يشجع الطلبة على طرح الاستلة و ذلك لتلقيح امكانياتهم	5
						15.8	84.2	%		
مرتفعة		0.000	26.540	0.3085	1.8070	المجموع				

يوضح الجدول رقم (6) ان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والرتب لدرجة مجال جودة الطلاب بمؤسسات التربية الخاصة ، ويلاحظ ان المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت

بين (1.518 - 1.842) وبدرجة تطبيق مرتفعة لجميع الفقرات ، باستثناء الفقرة (3)، جاءت بدرجة متوسطة ، اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المجال بمعدل عام (1.8070) وانحراف معياري (0.3085) بدرجة مرتفعة ،حيث جاءت الرتبة الاولى الفقرتين (4,5) ونصا " اكساب الطلبة الاتجاهات الايجابية لخدمة المجتمع ، ويشجع الطلبة على طرح الاسئلة وذلك لتطوير امكانياتهم " بمتوسط حسابي (1.842) و انحراف معياري (0.366)، وجاءت في الرتبة الاخيرة الفقرة (3) و نصها " ضعف الخدمات الصحية المقدمة لطلاب " وبلغ متوسطها الحسابي (1.518) و بانحراف معياري (0.502)، وتشير هذه النتيجة ان هناك تشجيع لطلبة على طرح الاسئلة، واكسابهم مهارات التفكير العلمي لتطوير امكانياتهم ، و اكسابهم الاتجاهات الايجابية لخدمة المجتمع .

#### جدول رقم(7) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة في مجال جودة المنهج الدراسي بمؤسسات التربية الخاصة .

الدرجة	الترتيب	مستوى المعنوية p-value	قيمة t	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	نعم	النسبة	العبارة	t
متوسطة	8	0.000	34.287	0.4944	1.588	47	67	%	لا يتناسب المنهج مع القدرات الاستيعابية لطلاب	1
						12.2	58.8	%		
مرتفعة	3	0.000	41.928	0.4423	1.737	30	84	%	يربط المنهج الدراسي بنقافة المجتمع و اهتمامه بتطويرها	2
						26.3	73.7	%		
مرتفعة	2	0.000	44.891	0.4214	1.772	26	88	%	يساهم في تكوين الشخصية المتكاملة للطلاب	3
						22.8	77.2	%		
مرتفعة	1	0.000	50995	0.3820	1.825	20	94	%	تستخدم الادارة اساليب متعددة و واقعية لمتابعة تقويم طلابها	4
						17.5	82.5	%		

مرتفعة	5	0.000	40.674	0.4513	1719	32	82.1	%	يربط الطالب بواقعه ويساعده على حل مشكلاته	5
						28.1	71.9	%		
متوسطة	6	0.000	39.017	0.4633	1.693	35	79	%	يعمل على تطوير المقررات الدراسية وفق خصائص نمو الطالب	6
						30.7	69.3	%		
متوسطة	7	0.000	35.955	0.4845	1.631	42	72	%	يصعب على الطالب اكتساب المعلومات العلمية	7
						36.8	63.2	%		
مرتفعة	4	0.000	9.323	1.9790	1.728	51	62	%	لا تتناسب طرق التدريس مع طبيعة البرنامج التعليمية	8
						44.7	54.4	%		
متوسطة		0.000	16.720	1.05879	1.658	المجموع				

يوضح الجدول رقم (7) ان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والرتب لدرجة مجال جودة المنهج الدراسي بمؤسسات التربية الخاصة ، ويلاحظ ان المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (1.588-1.825) و بدرجة تطبيق مرتفعة لجميع الفقرات ، باستثناء الفقرة (1,6,7)، جاءت بدرجة متوسطة ، في حين جاء المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المجال بمعدل عام (1.658) و انحراف معياري (1.05879) و بدرجة متوسطة ، حيث جاءت الرتبة الاولى الفقرة (4) وانحراف معياري (0.3820) ، و جاءت في الرتبة الاخرية الفقرة (1) ونصها " لايتاسب المنهج مع القدرات الاستيعابية لطلاب " بمتوسط حسابي (1.588) و انحراف معياري (0.4944)، وتشير هذه النتيجة ان الادارة تستخدم اساليب متنوعة و واقعية لمتابعة تقويم طلابها ، و يساهم المنهج في تكوين الشخصية المتكاملة للطالب ويربطه بواقعه ويساعده على حل مشكلاته ، وكذلك يرتبط بثقافة المجتمع واهتمامه بتطويرها .

**جدول رقم(8) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات و الدرجة في مجال جودة المبني المدرسي بمؤسسات التربية الخاصة .**

الدرجة	الترتيب	مستوى المعنوية p-value	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	نعم	النسبة	العبارة	ت
متوسطة	2	0.000	41.928	0.4422	1.737	30	84	ت	عدد الطلاب داخل الفصل مناسب و مساعدعلمليتيالتعلم والتعلم	1
						26.3	73.7	%		
متوسطة	8	0.000	30.943	0.4994	1.447	63	51	ت	ضعف التواصل بين ادارة المؤسسة و اولياء الامور	2
						55.3	44.7	%		
متوسطة	5	0.000	37.148	0.4765	1.658	39	75	ت	توفر البرنامج و الانشطة الترقية و الرياضية داخل المؤسسة	3
						34.2	65.8	%		
متوسطة	7	0.000	32.717	0.5009	1.535	53	61	ت	تحتوي المكتبة على الكتب و المراجع العلمية الضرورية و المناسبة للطلاب	4
						46.5	53.5	%		
متوسطة	6	0.000	35.955	0.4845	1.631	42	72	ت	قلة توفر الوسائل التعليمية الحديثة و الملاعبة لمناهج التعليمية	5
						36.8	63.2	%		
متوسطة	1	0.000	42.607	0.4374	1.746	29	85	ت	يتميز الجدول الدراسي بالمرونة في تحقيق تنظيم العمل ب المؤسسة	6
						25.4	74.6	%		

متوسطة	4	0.000	38.516	0.4668	1.684	36	78	ت	الاعتماد على أساليب التقنية الحديثة في نقل وتناول المعلومات	7
						31.6	68.4	%		
متوسطة	3	0.000	40.674	0.4513	1.719	32	82	ت	ملاءمة موصفات المبني التعليمي للفئة المستهدفة	8
						28.1	71.9	%		
ضعيفة	9	0.000	30.224	0.4555	1.289	81	33	ت	توفر الانترنت داخل المؤسسة	9
						71.1	28.9	%		
متوسطة		0.000	50.144	0.32219	1.5132	المجموع				

يتبيّن من الجدول السابق رقم (8) ان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لدرجة جودة المبني الدراسي بمؤسسات التربية الخاصة ، ويلاحظ ان المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (1.289-1.746) ودرجة تطبيق متوسطة لجميع الفرات ، باستثناء الفقرة (9) جاءت بدرجة ضعيفة ، في حين جاء المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المجال بمعدل عام (1.5132) و انحراف معياري (0.32219) و بدرجة متوسطة ، حيث جاءت الرتبة الاولى الفقرة (6) و نصها "يتميز الجدول الدراسي بالمرونة في تحقيق تنظيم العمل بالمؤسسة" بمتوسط حسابي (1.746) و انحراف معياري (0.4374) ، وجاءت في الرتبة الاخرية الفقرة (9) ونصها "توفر الانترنت داخل المؤسسة" بمتوسط حسابي (1.289) و انحراف معياري (0.4555) وتشير هذه النتيجة الى عدم وجود شبكة الانترنت في بعض مراكز التربية الخاصة وكذلك قلة اهتمام الادارة العليا بوزارة التربية و التعليم بمعايير الجودة في برامج التربية الخاصة ، وطرق التدريس المطبقة لا تتناسب مع معايير الجودة ، وقلة الكوادر المتخصصة ، وضعف الوسائل التعليمية المتعلقة بمعايير ادارة الجودة حسب استجابات عينة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة وائل مصطفى حول وجود بعض المشكلات التي تخص المبني التعليمي ووضع مقترن لتحسين البيئة المدرسية لمبني مؤسسات التربية الخاصة في ضوء مؤشرات الجودة الشاملة .

### المحور الثالث : ما معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة

**جدول رقم(9) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة لمحور معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة .**

الدرجة	الترتيب	مستوى p-المعنوية value	t قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	نعم	النسبة	العبارة	t
مرتفعة	3	0.000	41.928	0.4423	1.737	30	84	ت	قلة الصلاحيات الممنوعة لمديري مؤسسات التربية الخاصة في اتخاذ القرارات	1
						26.3	73.7	%		
مرتفعة	1	0.000	50.995	0.3820	1.825	20	94	ت	قلة اهتمام الادارة العليا بوزارة التربية و التعليم بمعايير الجودة الشاملة في برامج التربية الخاصة	2
						17.5	82.5	%		
متوسطة	6	0.000	37.583	0.4734	1.667	38	78	ت	طرق التدريس المطبقة لا تناسب مع معايير الجودة	3
						31.6	68.4	%		
متوسطة	5	0.000	38.516	0.4669	1.684	36	78	ت	قلة الكوادر المتخصصة في برامج التربية الخاصة	4
						31.6	68.4	%		
مرتفعة	4	0.000	40.094	0.4555	1.711	33	81	ت	ضعف الوسائل التعليمية المتعلقة بمعايير ادارة الجودة الشاملة في برامج التربية الخاصة	5
						28.9	71.1	%		
مرتفعة	2	0.000	42.607	0.4374	1.746	29	85	ت	قلة المرافق الخاصة بطلاب التربية ال الخاصة	6
						25.4	74.6	%		

متوسطة	7	0.000	36.335	0.4820	1.640	41	73	%	قلة وعي العاملين بمعايير ادارة الجودة الشاملة في برامج التربية الخاصة	7
متوسطة	8	0.000	35.244	0.4889	1.614	44	70	%	الهيكل التنظيمي الموجود لا يسمح بتطبيق ادارة الجودة	8
متوسطة		0.000	46.827	0.38202	1.6754	المجموع				

تبين من الجدول السابق رقم (9) ان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والرتب ودرجة التطبيق لمحور معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة ، ويلاحظ ان المتوسطات الحسابية تتراوحت بين (1.614-1.825) و بدرجة تطبيق متوسطة لجميع الفئات ، باستثناء الفقرة (1) جاءت بدرجة مرتفعة ، في حين جاء المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المجال بمعدل عام (1.6754) و انحراف معياري (0.38202) و بدرجة تطبيق متوسطة ، حيث جاءت الرتبة الاولى الفقرة (2) و نصها "قلة اهتمام الادارة العليا بوزارة التربية و التعليم بمعايير الجودة الشاملة في برامج التربية الخاصة " بمتوسط حسابي (1.825) و انحراف معياري (0.3820) و بدرجة مرتفعة، وجاءت في الرتبة الاخيرة الفقرة (8) ونصها " الهيكل التنظيمي الموجود لا يسمح بتطبيق ادارة الجودة " وبلغ المتوسط الحسابي (1.614) و انحراف معياري (0.4889) و بدرجة متوسطة ، وتشير هذه النتيجة الى ان هناك معوقات تؤثر على الجودة في مؤسسات التربية الخاصة منها قلة اهتمام الادارة العليا بوزارة التربية و التعليم بمعايير الجودة الشاملة ، وضعف الوسائل التعليمية المتعلقة بمعايير ادارة الجودة الشاملة في برامج التربية الخاصة، و قلة المرافق الخاصة بطلاب التربية الخاصة، وكذلك قلة الصالحيات الممنوحة لمديري مؤسسات التربية الخاصة في اتخاذ القرارات .

### ملخص النتائج :

١-تبين من خلال نتائج الدراسة أن المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الاول و الذي ينص على "ما مستوىوعي معلمى مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة " قد جاءت بقيمة (2.004) و هو معدل مرتفع يدل على وجودوعي لدى معلمى بعض مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة.

٢-كما اظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الثاني و الذي ينص على " ما متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة " قد جاء المعدل العام لاستجابات افراد العينة متوسط وبقيمة (1.789) عن مجال جودة ادارة مؤسسات التربية الخاصة ، و جاء المعدل العام لاستجابات افراد العينة عن مجال جودة المعلمين بقيمة (1.872) وهو معدل مرتفع ، اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن مجال جودة الطلاب بمؤسسات التربية الخاصة جاءت بقيمة(1.807) وهو معدل مرتفع ،في حين جاء المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن جودة المنهج الدراسي جاء المعدل العام بقيمة (1.658) وهو معدل متوسط ، اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن مجال جودة المبني المدرسي جاء بقيمة (1.513) وهو معدل متوسط .

٣-بيّنت نتائج الدراسة ان المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الثالث و الذي ينص على " ما معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة " جاء المعدل بقيمة (1.675) و هو معدل متوسط .

### النوصيات :توصي الباحثان بما يلي :

-توعية و تنقيف الاداريين و العاملين في مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم الجودة الشاملة و معايير تطبيقها .

-العمل على اقامة دورات تدريبية و ورش عمل عن اهمية تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مراكز التربية الخاصة حتى يتسعى للقيادات الادارية في وزارة التربية و التعليم و كذلك القيادات الإدارية في مراكز التربية الخاصة الاستفادة منها و تبادل الخبرات مع الدول العربية و الاجنبية الرائدة في هذا المجال لتطوير مؤسسات و مراكز التربية الخاصة في ليبيا والنهوض بها .

## المراجع

القرن الكريم .

- 1-ابراهيم ، احمد (2002)، الادارة التعليمية بين النظرية والتطبيق ، مكتبة المعارف الحديثة ، الاسكندرية ، مصر .
- 2-آل عثمان ، عبد العزيز و موسى ، عمر خليل وحسونة ، مأمون محمد (2017)، مدي توافر معايير الجودة في برنامج التربية الخاصة ، جامعة المجمعة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مدرسي البرنامج وطلبة المستوي الثامن الملتحقين فيه ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلس العاشر ، العدد (32).
- 3-البريقين فیصل بن عبد الله (2018)، المعوقات التي تواجه قادة المدارس في تفعيل برامج التربية الخاصة الملحة بمدارس التعليم العام بمحافظة الخرج في ضوء معايير الجودة الشاملة ، المجلة العلمية لكلية التربية ، أسيوط ، المجلد (34) ، العدد الخامس .
- 4-البيلاوي ، حسن حسين و طعمنية ، رشدي احمد وسلیمان ، سعید احمد واخرون(2008)، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز و معايير الاعتماد الاسس و التطبيقات ، دار المسيرة ، عمان .
- 5-حمادات ، محمد حسن (2007)، وظائف وقضايا معاصرة في الادارة التربوية، مكتبة حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- 6-خليفة ، ابتسام سالم (2019)، التعليم في ليبيا و واقع تطبيق معايير الجودة الشاملة ، مجلة كليات التربية ، جامعة الزاوية ، العدد(15) .
- 7-الرشيدی ، نادر عابد (2017)، صعوبات التي تواجه مديری مراكز التربية الخاصة في دولة الكويت و الحلول المقترنة لها ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية ، جامعة آل البيت ، الاردن.
- 8-سهل ، أمينة عمر(2011)، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة علي اداء مؤسسات التعليم العالي في ليبيا رسالة ماجستير ، كلية الأعمال جامعة عمان العربية.
- 9-الفار ، خالد مختار (2019)، معوقات تطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة و سبل التغلب عليها ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الزاوية ، العدد(27) ، الجزء الثاني يونيو .

- 10- قعدان ، هنادي أحمد(2018)، درجة توفر معايير الجودة في برامج اعداد معلم التربية الخاصة بجامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الطالبات ، دراسة مقارنة بين 2014 – 2017 – المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي – المجلد (11) ، العدد (33) .
- 11- مادي ، منال عمر(2016) ، تطوير مراكز التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة بليبيا في ضوء معايير الجودة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا للتربية ، جامعة القاهرة .
- 12- مسلم ، رامي محمد (2018)، درجة تطبيق ادارة الجودة الشاملة في المدارس الاساسية الحكومية في مدينة العقبة في الاردن من وجهة نظر المعلمين – رسالة الماجستير – كلية العلوم التربوية – جامعة الشرق الاوسط .
- 13- مصطفى ، وائل (2022)، متطلبات تحسين البيئة المدرسية لمؤسسات التربية الخاصة في ضوء مؤشرات الجودة الشاملة ، مجلة سوهاج لشباب الباحثين ، مجلد (2)، العدد(4) .
- 14- منصور ، عبد الصبور (2012)، الادارة و الاشراف في التربية الخاصة في ضوء معايير الجودة ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- 15- منصور ، عبد الصبور (2011)، الجودة الشاملة في برامج و خدمات التربية الخاصة كما تقدم من وجهة نظر المعلمين و كما تدرك من وجهة نظر الاباء ، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية و الدراسات الاسلامية ، المجلد (23) ، العدد(3).



## مدى التزام عناصر التمريض بالقواعد المهنية في الوقاية والتخلص الآمن من المخلفات الطبية في بعض المستشفيات الحكومية بمدينة طرابلس

أ. زينب حربه سالم

أ. ربيع أحمد مامي

أ. سلوى عبد النبي سالم

قسم صحة المجتمع / المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيات الطبية (أبوسليم) //

### الملخص

هدف هذه الدراسة إلى مدى التزام عناصر التمريض بالقواعد المهنية في الوقاية والتخلص الآمن من المخلفات الطبية في بعض المستشفيات بمدينة طرابلس حيث كان عدد العينات المستهدفة من الدراسة 150 عينة من طاقم التمريض موزعة على ثلاثة مستشفيات وهي (مستشفى الهضبة 50 ومستشفى طرابلس المركزي 50 و المستشفى الجامعي 50) وقد اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة على العينة قيد الدراسة ، وقد اظهرت النتائج أن معظم عينة الدراسة ملتزمون بارتداء الملابس الوقائية اثناء الدوام بنسبة 77% ، وأن 83% ملتزمون بالقوانين والارشادات الصحية الحفاظ على صحتهم ، أما 46% من طاقم التمريض ملتزمون بفرز المخلفات الطبية داخل القسم في أكياس مخصصة لكل نوع، وتعاملهم بحذر مع المخلفات الطبية وكذلك عدم وجود تأمين طبي لهم.

**Abstract:**

This study aimed at examining the extent to which nursing personnel adhere to professional rules in the prevention and safe disposal of medical waste in some hospitals in Tripoli, where the number of samples targeted by the study was 150 samples from the nursing staff distributed to three hospitals, which are (Al-Hadba Hospital 50, Tripoli Central Hospital 50, and University Hospital 50).The study relied on the analytical descriptive approach, and the questionnaire was used as a study tool for the sample under study.The results showed that most of the study sample are committed to wearing protective clothing during work at a rate of 77%, and that 83% are committed to health laws and guidelines to preserve their health, while 46% Of the nursing staff are committed to sorting the medical waste inside the department in bags designated for each type, and they deal with caution with the medical waste, in addition to the lack of medical insurance for them

**المقدمة:**

إن الإصابات المهنية التي تحدث للعاملين في المستشفيات أثناء قيامهم بعملهم الأمر الذي يعد سبباً رئيسياً في إصابة الكثير منهم ببعض الأمراض ، وهذه الإصابة يمكن أن تؤدي إلى حدوث بعض الأمراض الخطيرة التي تكون سبب الوفاة، وهنا تعتمد الإصابة على درجة القدرة على المقاومة والتحمل، وقد تم التطرق إلى هذه الدراسة في التعرف على كيفية تعامل طاقم التمريض مع هذه المشكلة، وعلى مدى التزامهم بالمعايير الصحية ووسائل الوقاية للتجنب من التعرض لأي خطر صحي قد تسببه هذه المخلفات الطبية.

ومما لا شك فيه أن معظم الإصابات التي يتعرض لها العاملين أثناء القيام بعملهم كالإصابة بالأدوات الحادة أو وخز الإبر وكذلك حملهم للمخلفات هي إصابات مهنية، ويمكن التعامل وأخذ التدابير الاحتياطية الازمة للوقاية من هذه الإصابات التي تحدث لطاقم التمريض وذلك من خلال القيد بقواعد السلامة المهنية في العمل، عن طريق ارتداء الألبسة الوقائية، وأخذ اللقاحات وإجراء الفحوصات المخبرية الدورية وتدریب الأطقم الطبية، والرفع من كفافتهم وهذا لا يتم إلا من خلال دورات السلامة المهنية لتجنب إصابتهم بهذه الأمراض.

**مشكلة الدراسة:**

إن عناصر التمريض هم أكثر الكوادر الطبية احتكاكاً وتعاملًا مع المخلفات الطبية، مما يعني ذلك احتمالية إصاباتهم بنسبة كبيرة والعدوى بالإمراض الخطيرة المعدية في حالة ما تم التعامل معها بإهمال أو عدم التقيد بالقواعد وقوانين السلامة المهنية الصحية، واستخلاصاً لما سيق يتعرض العاملون والكوادر الطبية إلى مخاطر كثيرة أثناء ممارسة أعمالهم الطبية المختلفة في المستشفيات والمخبريات ومرافق الرعاية الصحية، وهي في الواقع بينة مناسبة لانتقال العدوى والأمراض الأمر الذي يقتضي تعرّض العاملون للإصابات أثناء التعامل مع وسائل وأدوات تساعد على سرعة انتقال الأوبئة عن طريق الهواء واللمس والدم والأغذية.

وقد تم وضع التشريعات والقوانين الخاصة بالسلامة المهنية بالمستشفى (قرار اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة، 2007) لحماية العاملين من أخطار المهنة التي قد يتعرضوا لها أثناء قيامهم بالعمل في أماكن عملهم، وعليه ظهرت قوانين السلامة المهنية الصحية في مختلف دول العالم هدفها تحسين أصدرت اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة عدة قرارات.

كما يمكن تصنف المخلفات الطبية إلى الأنواع الآتية:

### 1- مخلفات طبية غير خطيرة (عادية) : (Non-hazardous medical waste)

ويمكن تعريفها بالنفايات العادية ولذا فإنها غير محتوية على النفايات المعدية أو الكيماوية الخطيرة أو المشعة تشكل الجزء الأكبر من إجمالي النفايات الطبية (75-90%).(منظمة الصحة العالمية،2006)

### 2- مخلفات طبية خطيرة (hazardous medical waste)

وهي جميع النفايات الناتجة من منظمات الرعاية الصحية والتي تحتوي على البقايا البشرية والحيوانية، وسائل الجسم بما في ذلك الدم ومشتقاته، والإفرازات البشرية، والملابس الملوثة، والمساحات، والمحاقن، والأدوات الحادة الملوثة، والأدوية التالفة والمنتهية الصالحة، والمواد الكيميائية والمواد المشعة الخطيرة على الصحة(ضيفة،182015).

كما عرفت أنها كل ما ينتج عن النشاط الطبي والتي من الممكن أن تؤدي إلى تلوث بيئي أو الإضرار بصحة الكائن الحية.(به،عباسي وأخرون:662006).

### 3- المخلفات الطبية المعدية : (Infectious medical waste)

وهي التي يشتبه في أنها تحتوي على مسببات الأمراض مثل البكتيريا، الفيروسات، الطفيليات، أو الفطريات بتركيز أو كمية كافية تسبب المرض لمن يتعرض لها . تشمل من 10 إلى 25% من مجلل النفايات الطبية وتتضمن هذه الفئة

- الأوساط الزراعية ومخزون محاليل العوامل المعدية في أعمال المختبر

- نفايات العمليات وتشريح الجثث للمرضى المصابين بأمراض معدية مثل: الأنسجة، والمواد أو المعدات التي المست الدم أو سوائل الجسم الأخرى .

- نفايات المرضى المصابين الموجودين في أجنحة العزل مثل: إفرازات الجسم، والضمادات من الجروح الملوثة وجروح العمليات، والملابس الملطخة بالدم البشري أو سوائل الجسم الأخرى.

- النفايات التي المست المرضى المصابين الخاضعين لعمليات غسيل الكلى مثل:معدات غسيل الكلى كالأنبيب والفالتر، والمناشف التي تستعمل لمرة واحدة، والملابس، والقفازات، ومرابيل المختبر

الحيوانات المصابة بأمراض معدية من المختبرات . أية أدوات أو مواد كانت على اتصال بالأشخاص أو الحيوانات المصابة بأمراض معدية (منظمة الصحة العالمية، 2006).

#### 4- المخلفات الطبية الحادة (Sharp medical waste)

وتشمل الأدوات الحادة مثل المحاقن، الإبر المشارط، الشفرات الزجاج المكسور، وأي أدوات حادة أخرى قد تسبب قطعاً أو وخزاً للجسم.

إن عدم استخدام الأساليب العلمية والسليمة في التعامل مع المخلفات الطبية والتخلص منها، يؤدي إلى زيادة المخاطر على الصحة العامة والبيئة، وذلك لاحتواء هذه المخلفات على الإبر والحقن الطبية المستعملة، ومركبات كيميائية، وتلوث هذه المخلفات بالبكتيريا والجراثيم الخطرة كالأيدز، ومرض التهاب الكبد الوبائي وغيرها من الأمراض المعدية من خلال الدم.

حيث أن الفيروسات تقاوم الظروف البيئية وتبقى حية في الإبر لمدة أسبوع من استعمالها ورميها في أماكن المخصصة لها. مما أوجب وضع تشريعات وقوانين ودراسات وضوابط خاصة بإدارة المخلفات الطبية الخطرة خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات المراقبة والتي تتضمن التخلص من هذه المخلفات بالطرق العلمية الصحيحة حتى لا تصبح مصدر خطورة على العاملين في المجال الطبي، وعلى البيئة السكانية العامة.

إن الإدارة السليمة للمخلفات الطبية تمنع حدوث الإصابات، والأمراض الناتجة عنسوء التعامل مع هذه المخلفات الخطرة على صحة العاملين في القطاع الصحي.

والمخلفات الطبية تشكل أحد الأخطار الرئيسية على صحة العاملين في حالة عدم اتباع القوانين المهنية داخل المرافق الصحية ، فمعظم الإصابات، والأمراض المهنية التي تعاني منها معظم الكوادر الطبية في مختلف التخصصات والأقسام هي ناتجة عن أخطار وإهمال وأحياناً الجهل وعدم الخبرة، مما يؤدي إلى حدوث حالات من الأمراض وعجز وكذلك الوفاة(الغول، وابراهيم، وأخرون، 2004)، ص 32-37).

**أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في كيفية التعامل الكادر التمريضي مع المخلفات الطبية بجميع أنواعها من بداية جمعها إلى حين التخلص منها، وهل هناك دورات للسلامة المهنية الطبية وذلك لتوعيتهم منمخاطر هذه المخلفات، وكيفية التعامل معها.

### أهداف الدراسة :

- 1- معرفة كيفية تعامل طاقم التمريض مع المخلفات الطبية.
- 2- معرفة مدى التزام الكادر التمريضي بارتداء الملابس الوقائية والتقييد بالقوانين واللوائح الصحية.
- 3- هل هناك دورات للسلامة المهنية للكادر التمريضي حول كيفية التعامل مع المخلفات الطبية وماهية اخطارها.
- 4- معرفة على ما إذا كانت هناك إصابات حدثت لأي سبب من الأسباب لعناصر التمريض بسبب سوء التعامل مع المخلفات الطبية.
- 5- هل هناك فحوصات دورية تقوم بها إدارة المستشفى لطاقم التمريض، للتأكد من سلامتهم وخلوهم من الأمراض المعدية.

### تساؤلات الدراسة :

- 1- كيف يتم التعامل مع المخلفات الطبية بالطريقة المهنية الصحيحة من قبل الكادر التمريضي حتى يقوّأنفسهم من التعرض لأي إصابات قد تؤثر على أدائهم الوظيفي أو على صحتهم؟
- 2- ماهية الإجراءات الوقائية التي تتبعها إدارة المستشفى لحماية العاملين داخل المستشفى من التعرض لأي إصابة أو المرض ؟

### الكلمات المفتاحية:

- 1- **السلامة المهنية الطبية (Professional Safety):** عرفت السلامة المهنية على أنها الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تؤدي لتوفير بيئة عمل خالية من المخاطر بتوفير الحماية المهنية للعاملين وذلك بإزالة الخطر وإن لم نستطع فالقليل منه وعند بقاء بعض الآثار للخطر يتوجب استخدام معدات الوقاية الشخصية (حسان زيدان العمairyة، 2015)، ص 18).
- 2- **مهنة التمريض (Nursing):** هي وظيفة مبنية على أساس من العلم والخبرة اختيرت اختياراً مناسباً حسب مجال العمل الخاص بها وهي تتطلب مهارات وخصائص معينة وتحكمها قوانين وأداب خاصة لتنظيم العمل بها (زهراء سامي، 2018).

**3- المخلفات الطبية (Medical Wastes):** رفت منظمة الصحة العالمية النفايات الطبية بأنها "النفايات الناتجة عن مؤسسات الرعاية الصحية ومرافق الأبحاث والمخبرات وتشمل كذلك النفايات الناشئة عن المصادر الثانوية والمتفرقة مثل ما ينتج عن الرعاية الصحية للأشخاص في المنزل (عمليات غسيل الكلى، حقن الانسولين... الخ) (منظمة الصحة. 1999: 2).

**4- الأمراض المهنية (Occupational diseases):** هي أي مرض أو أي إصابة يصاب بها العاملون في المجال الصحي أثناء وبسبب العمل والمرض والإصابة المهنية يتتجان عن ظرف العمل ويمكن أن تكون الأمراض والإصابات المهنية مميتة أحياناً، أو أن تؤدي إلى خلل دائم أو مؤقت في وظائف الجسم.(الخراشة، مازن ، وأخرون، 2000)، ص 116-117.

**5- إصابة عمل (Work Injury):** تعد إصابة العمل حسب القانون الصحي الليبي (106) لسنة (1973) بأنه إصابة مفاجئة غير متوقعة تحدث نتيجة لأي عوامل في مكان العمل أثناء قياده بمهمة عمل(القانون الصحي الليبي. 1973) (106: 106).

#### 6- مخاطر العمل (Risks Job):

هي تلك الظروف أو الحالات أو التي يمكن أن تسبب للعامل الإصابات أو الإعاقات أو الأمراض المهنية جراء تواجده فيها، أو من خلال تعرضه لها (عبد المعز 2008: 26).

#### الدراسات السابقة:

**1- دراسة نوال جمال عبد الرحيم الجوياني ( 2018 ) دراسة حول المخلفات الطبية في الصحة والسلامة المهنية للعاملين في المستشفيات الحكومية - بأمانة العاصمة صنعاء.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى دور إدارة المخلفات الطبية ومستوى الصحة والسلامة المهنية في المستشفيات الحكومية بأمانة العاصمة صنعاء ، وتحديد دور إدارة المخلفات الطبية (تخطيط ، وتنظيم ، تنسيق ومتابعة والتوجيه والرقابة ) في الصحة والسلامة المهنية في المستشفيات الحكومية بأمانة العاصمة صنعاء وقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ، وتم استخدام الاستبابة كأداة مفردة تمثل العاملين في المستشفيات الحكومية بأمانة لقياس ، وتكون مجتمع الدراسة ( 5147 ) بمستشفى الثورة العام النموذجي ، ومستشفى الجمهوري التعليمي وتكونت عينة الدراسة من ( 5147 ) بمستشفى الثورة العام النموذجي.

حيث توصلت الدراسة : أهم وجود ممارسات إدارية بمستوى متدني للتعامل مع المخالفات الطبية، وجود تدني في مستوى الصحة والسلامة للعاملين في المستشفيات الحكومية.

2- دراسة عباس محمد عبده (16/ديسمبر/2014) حول كيفية تعامل طاقم التمريض مع المخالفات الطبية.

دراسة أجريت على جامعة الرازى "صنعاء" اليمانيهـدف الدراسة إلى معرفة دور التمريض في التخلص من المخالفات الطبية، حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة توفير البيئة الأساسية لإدارة المخالفات، وإنشاء منظومة متكاملة وآمنة، وكذلك ضرورة تدريب الأطقم الطبية والطبية المساعدة على كيفية فصل أنواع المخالفات الطبية وغير الطبية، وعمل دورات تدريبية مصغرة في كل قسم حول كيفية التعامل مع المخالفات الطبية، وتزويد العاملين معلومات عن مخاطر المخالفات الطبية لكل قسم على حدى، وأخيراً عمل دورات مكثفة الهدف منها توعية التمريض والعاملين بأخطار المخالفات الطبية.

3- دراسة بجريمد (2013 )، بعنوان: إدارة النفايات الطبية في مستشفيات الكوت .

هدفت الدراسة إلى تسلیط الضوء على إدارة النفايات الصلبة في مستشفيات مدينة الكوت في العراق . و أكدت الدراسة إلى أن النفايات الخارجـة من المستشفيات نوعـين نفايات عامة ونفايات طـبية، كما أظهرت النتائج تدنـي مستوى التوعـية والتدريب للعاملـين في كيفية التعـامل مع النـفايات الطـبية، و أن مـعدل النـفايات للسرير الواحد تتراوح ما بين ( 5.2-12.0 ) كـجم/ يوم ، بالإضافة إلى تـدنـي في المستوى الإدارـي المـتعلق بالـنـفايات الطـبية في المستـشـفيـات.

4- دراسة داؤود ومحمد (2011)، بعنوان: إدارة النفايات الطبية في مستشفيات مدينة شندي.

هدفت الدراسة إلى تقييم إدارة النـفايات الطـبية في المستـشـفيـات من حيث عملية الجـمع والتـخـزين والـنقل والتـخلـص النـهائي، وكذلك التـعرـف على كـمية و أنـواع النـفايات المـنـتجـة في مدينة شـنـدي، السـودـان . و تـمـثلـتـ أـهمـ نـتـائـجـ الـدـرـاسـةـ أـنـ النـفـاـيـاتـ الطـبـيـةـ تـنـوـلـ فـيـ أـغـلـبـ الـأـقـسـامـ، وـ أـنـ لـاـ يـوـجـدـ فـرـزـ للـنـفـاـيـاتـ الطـبـيـةـ، وـ تـبـيـنـ تـدـنـيـ الـعـرـفـةـ لـدـىـ الـعـالـمـينـ بـأـضـرـارـ النـفـاـيـاتـ الطـبـيـةـ، وـ أـنـ أـمـاـكـنـ وـضـعـ النـفـاـيـاتـ الطـبـيـةـ غـيـرـ آـمـنـ، وـ يـمـكـنـ الـوصـولـ إـلـيـهـ مـنـ قـبـلـ الـمـرـضـىـ وـالـزـائـرـينـ الـأـطـفـالـ وـالـحـشـراتـ.

### مجتمع وعينات الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة على عينات من عناصر التمريض في بعض المستشفيات بمدينة طرابلس حيث اشتمل المجتمع الدراسة على 150 عينة من مجتمع الدراسة الكلي لعينة الدراسة وهي (1000) عينة وهي مجموع ثلاثة مستشفيات في مدينة طرابلس وهي كالتالي:

320 مستشفى الهضبة الخضراء.

350 مستشفى شارع الزاوية.

330 مستشفى طرابلس المركزي.

حيث اقتصرت الدراسة على عناصر التمريض في المستشفيات السالفة الذكر، وحجم العينة كان 150 موزعة على ثلاثة مستشفيات (50 في مستشفى الهضبة الخضراء - 50 في مستشفى طرابلس المركزي - 50 في المستشفى الجامعي).

**زمن الدراسة:** إجراءات هذه الدراسة ابتداء من 1/يناير/2021م وحتى تاريخ 3/مارس/2021م.

**أدوات الدراسة:** تم الحصول على البيانات الأولية للدراسة بواسطة استخدام أداة الدراسة (الاستبيان)، حيث تم توزيع عدد 150 صحفة استبيان على مفردات عينة الدراسة التي تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة الأصليوثر توزيعه على كل العينات المستهدفة من طاقم التمريض ، وقد اعتمدت على مجموعة من التساؤلات يتم الإجابة عليها (نعم) ، (لا) ، (أحياناً) .

### الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات العينة، و اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام "Social Sciences for Statistical Sciences" البرمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والذى يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، فيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قامت الباحثتان باستخدامها :

**١- المتوسط الحسابي:** المتوسط الحسابي " هو مجموع القيم على عددها" ، وهو أحد مقاييس النزعة المركزية، ويستخدم لتقدير معلمات المجتمع، أو اختبار الفرضيات الإحصائية، ويتم إيجاد المتوسط الحسابي عن طريق المعادلة التالية:

$$\bar{x} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i}{n}$$

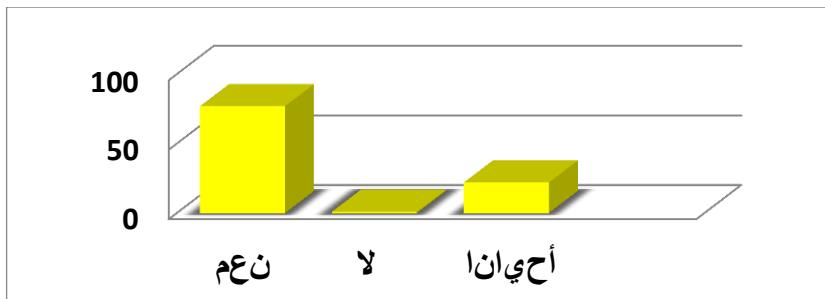
2- الانحراف المعياري: الانحراف المعياري لمجموعة من المشاهدات هو "الجزر التربيعي الموجب لمجموع مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي مقسماً على (n - 1)"، وهو أحد مقاييس التشتت، ويستخدم لمعرفة مدى تقارب أو تباعد إجابات مفردات عينة حول خيار معين ويتم إيجاد الانحراف المعياري من المعادلة التالية:

$$S = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2}{n - 1}}$$

#### عرض ومناقشة النتائج :

#### 1: هل الممرض ملتزم بارتداء الملابس الوقائية أثناء الدوام؟

ثم توجيه سؤال الي طاقم التمريض عن مدى التزامهم بارتداء الملابس الوقائية أثناء الدوام من عدمه و الشكل رقم (1) يوضح نسبة التزامهم بارتداء الملابس الوقائية أثناء الدوام بين العينات.

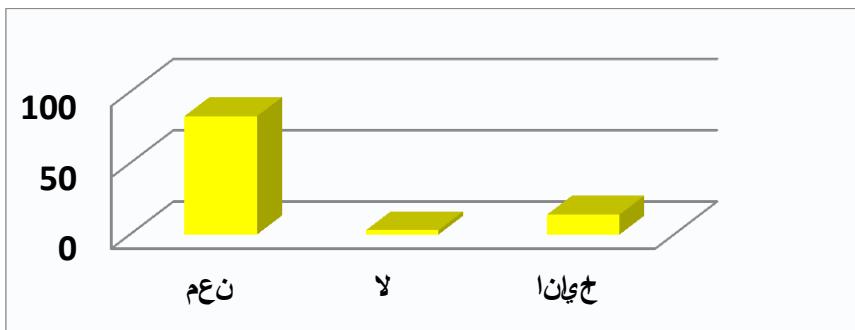


الشكل رقم (1) يوضح نسبة التزامهم بارتداء الملابس الوقائية أثناء الدوام

لقد اظهرت النتائج أن طاقم التمريض ملتزمون بارتداء الملابس الوقائية أثناء الدوام حيث وصلت إلى نسبة 77% من مفردة عينة الدراسة وهذه النسبة تعتبر جيدا ، أما عن نسبة 22% كانوا ملتزمون أحيانا بارتداء الملابس الواقية . لذلك يحتاج التمريض إلى دورات توعية بشكل دوري لتوسيعهم على أخطار التعامل مع المخلفات وهم في احتكاك مباشر ولما لها من أخطار على صحتهم، وكانت نسبة 1% غير ملتزمون بارتداء ويجب التزامهم الملابس الوقائية.

## 2: هل تقييد بالقوانين والارشادات الصحية لحفظ على صحتك؟

ثم توجيه سؤال حول التقييد بالقوانين والارشادات الصحية لحفظ على صحتكوالشكل رقم (2)يوضح نسبة التقييد بالقوانين والارشادات الصحية لحفظ على صحتهم بين العينات.

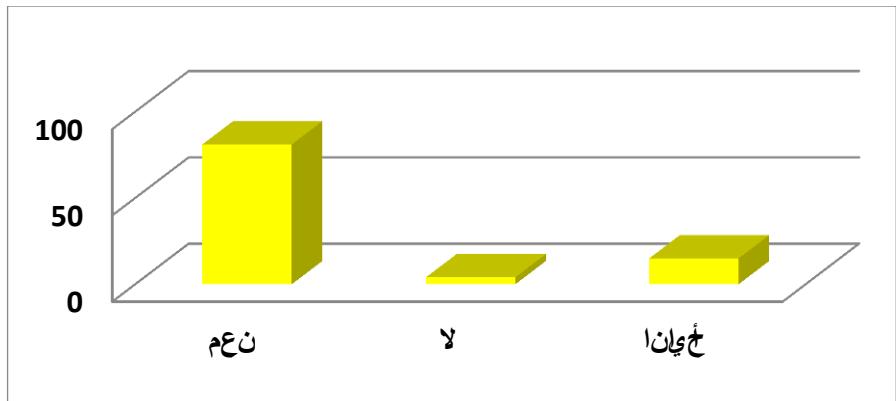


الشكل رقم (2) يوضح نسبة التقييد بالقوانين والارشادات الصحية لحفظ على صحتك

لقد اظهرت النتائج أن طاقم التمريض متزمون بالقوانين والارشادات الصحية لحفظ على صحتهم حيث وصلت نسبتهم إلى 88%， وأحياناً بنسبة 14% أما 3% منهم غير متزمون بالقوانين والارشادات الصحية لحفظ على صحتهم ، وهذه النسبة غير مرضية حتى ولو كانت بسيطة لأن طاقم التمريض يجب أن يكون ملتزم (100%).

## 3: هل يتم فرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوع؟

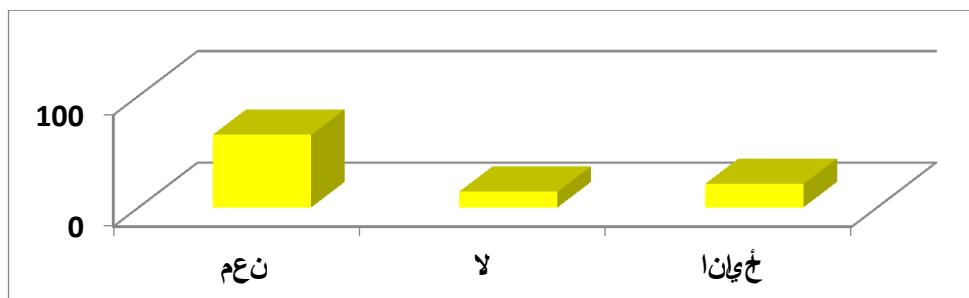
ثم توجيه سؤال حول فرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوعوالشكل رقم 3يوضح نسبة فرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوع.



الشكل رقم(3) يوضح نسبة فرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوع لقد اظهرت النتائج أنه يتم فرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوع حيث وصلت نسبة الإجابة على نعم إلى 81% من نسبة العينة ، وأحياناً 15% بينما كانت 4% غير ملتزمين بفرز المخلفات الطبية في أكياس مخصصة لكل نوع داخل الأقسام ، ويمكن أن يرجع السبب إلى عدم إحساس طاقم التمريض بالمسؤولية ، وكذلك لابد من دورات توعوية مكثفة عن أهمية الفرز داخل كل قسم وإحساس بالمسؤولية القانونية تجاه ذلك .

#### 4: هل توفر إدارة المستشفى أكياس خاصة بفرز النفايات بشكل دائم؟

ثم توجيه سؤال حول توفر إدارة المستشفى أكياس خاصة بفرز النفايات بشكل دائم والشكل رقم 4 يوضح نسبة فرز إدارة المستشفى النفايات بشكل دائم في أكياس خاصة بها .

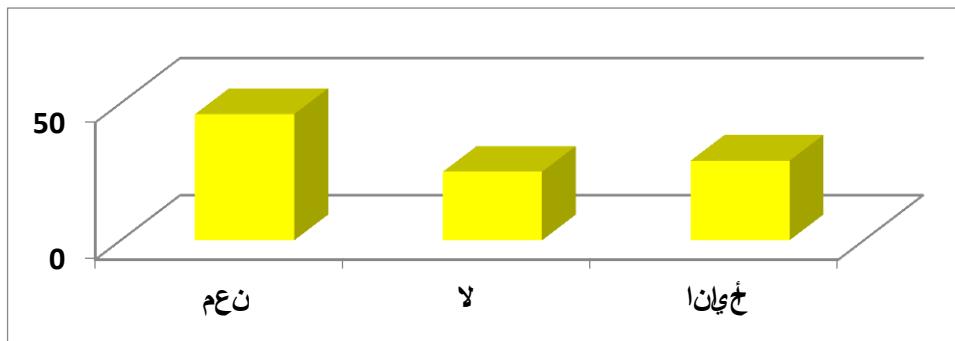


والشكل رقم (4) يوضح نسبة فرز إدارة المستشفى النفايات بشكل دائم في أكياس خاصة بها

لقد اظهرت النتائج ان إدارة المستشفى توفر أكياس خاصة بفرز النفايات بشكل دائم بنسبة 65% أما 14% من عينة أجابوا بأن إدارة المستشفى لا توفر أكياس خاصة بفرز المخلفات بشكل دائم بينما 21% منهم أحياناً إدارة المستشفى توفر وليس بشكل دائم مما يحمل المستشفى مسؤولية القانونية والأخلاقية .

### ٥: هل هناك أي دورات تقوم بها إدارة المستشفى بالسلامة المهنية وكيفية التعامل طاقم التمريض مع المخلفات في مكان تجمعها داخل القسم؟

ثم توجيه سؤال حول الدورات التي تقوم بها إدارة المستشفى بالسلامة المهنية وكيفية التعامل طاقم التمريض مع المخلفات في مكان تجمعها داخل القسموالشكل رقم (5) يوضح الدورات التي تقوم بها إدارة المستشفى بالسلامة المهنية وكيفية التعامل طاقم التمريض مع المخلفات في مكان تجمعها داخل القسم.

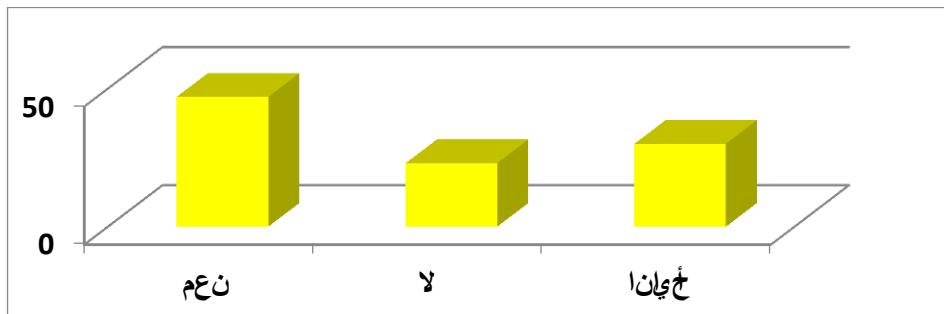


والشكل رقم (5) يوضح الدورات التي تقوم بها إدارة المستشفى بالسلامة المهنية وكيفية التعامل طاقم التمريض مع المخلفات في مكان تجمعها داخل القسم

لقد اظهرت النتائج ان إدارة المستشفى لا توفر دورات لتطبيق برامج السلامة المهنية وكيفية التعامل طاقم التمريض مع المخلفات في مكان تجمعها داخل القسم نعمبنسبة 46%， أما بنسبة 25% اما نسبة لا فكانت 29%， لذلك يجب التركيز على أهمية دورات النوعية وتنقيف وتطبيق برامج السلامة المهنية .

## 6: هل توجد إدارة داخل المستشفى مسؤولة عن نقل المخلفات الطبية من أماكن تجمعها؟

ثم توجيه سؤال حول وجود إدارة للمخلفات الطبية داخل المستشفى ومسؤولة عن نقل المخلفات من أماكن تجمعها والشكل رقم (6) يوضح وجود إدارة للمخلفات الطبية داخل المستشفى مسؤولة عن نقل المخلفات من أماكن تجمعها.

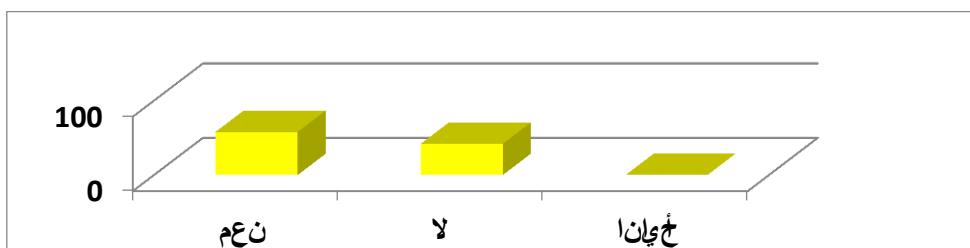


الشكل رقم (6) يوضح وجود إدارة للمخلفات الطبية داخل المستشفى مسؤولة عن نقل المخلفات من أماكن تجمعها

لقد اظهرت النتائج ان توجد إدارة داخل المستشفى مسؤولة عن نقل المخلفات من أماكن خاصة للمخلفات الطبية بها بنسبة 47% الطبية ، أما نسبة احياناً فكانت 30% فجاءت الاجابات عن عبارة لا بنسبة 23% ومن عينة الدراسة ما يدل على عدم اهتمام والوعي ادارة مستشفيات بمخاطر واصرار النفيات لا توجد ادارة مسؤولة عن نقل احياناً وليس دائم.

## 7: هل تقوم بإجراء كشوفات طبية بشكل دوري للتأكد من الخلو من أي اصابة؟

ثم توجيه سؤال حول القيام بإجراء كشوفات طبية بشكل دوري للتأكد من الخلو من أي اصابة والشكل رقم (7) القيام بإجراء كشوفات طبية بشكل دوري للتأكد من الخلو من أي اصابة بين العينات.

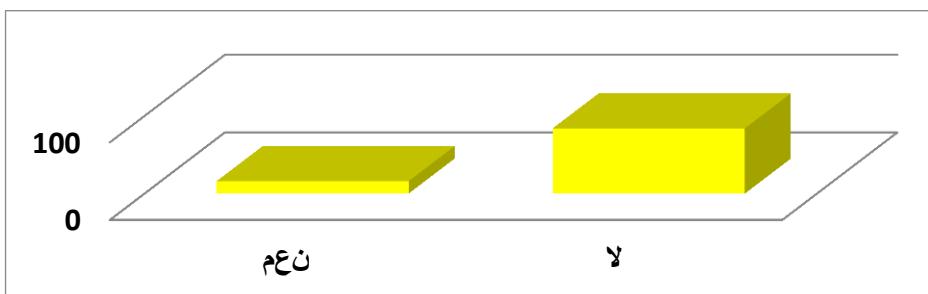


والشكل رقم (7) القيام بإجراء كشوفات طبية بشكل دوري للتأكد من الخلو من أي اصابة

لقد اظهرت النتائج إن طاقم التمريض يقوم بإجراء كشوفات طبية بشكل دوري للتأكد من الخلو من أي إصابة بنسبة 58% من عينة الدراسة أما عبارة أحياناً فجاعت بنسبة 42% لذلك يجب توعية طاقم بأجراء الفحوصات طبية أما عبارة لا جاءت بنسبة كانت 0% من عينة دراسة لا يقومون بفحوصات طبية ،

#### 8: هل توفر لك المستشفى أي تأمين الصحي؟

ثم توجيه سؤال حول توفير المستشفى أي تأمين الصحي والشكل رقم (8) يوضح توفير المستشفى أي تأمين الصحي.

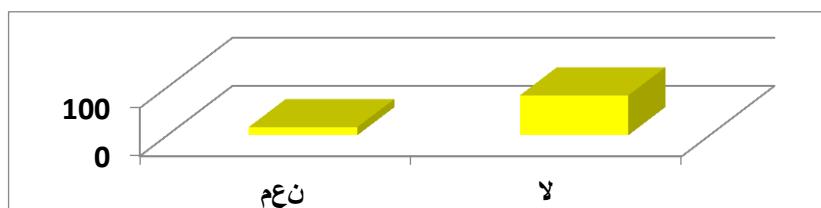


الشكل رقم (8) يوضح توفير المستشفى أي تأمين الصحي

لقد اظهرت النتائج مفردات عينة الدراسة أن أغلب الإجابات كانت لا حيث بلغت نسبة الإجابة حوالي 16% من مفردات العينة توفر المستشفى تأمين صحي لطاقم التمريض ، أما 84% أجابوا لا توفر لهم تأمين الصحي، هذه النسبة كبيرة.

#### 9: هل تعرضت لأي لإصابة بسب المخلفات أو سمعت بإصابة بين زملائك وما هي الإصابة؟

ثم توجيه سؤال حول تعرض لأي لإصابة بسب المخلفات أو سمعت بإصابة بين زملائك والشكل رقم 9 يوضح تعرض لإصابة بسب المخلفات الطبيعية.



الشكل رقم(9) يوضح تعرض لإصابة بسب المخلفات الطبيعية

لقد اظهرت النتائج ان نسبة 83% من عينة الدراسة لم تتعرض لأى إصابة بسب المخلفات الطبية و 17% تعرضوا لإصابة بسب المخلفات الطبية وهذه النسبة كبيرة لأن حياة أي ممرض مهمة جدا ، وأى اصابة قد تؤدي إلى فقدان ممرض أو عدم قدرته على العطاء إذا تعرض لعدوى فيروسية أو بكتيرية .

#### مناقشة النتائج :

أثبتت النتائج أن معظم عينة الدراسة ملتزمين بارتداء الملابس الوقائية اثناء الدوام بنسبة 77% وقد أكدت النتائج أن 83% ملتزمون بالقوانين والارشادات الصحية الحفاظ علي صحتهم ، أما 46% ملتزمون بفرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوع ، وأن معظم عينة الدراسة أجبت بان إدارة المستشفى توفر أكياس خاصة بفرز المخلفات بشكل دائم بنسبة 65% ، كما تبين ما نسبته 46% من عينة الدراسة أجابوا بان إدارة المستشفى لاتقوم بعمل دورات في السلامة المهنية وكيفية تعامل طاقم التمريض مع المخلفات الطبية في مكان تجمعها داخل القسم ، كما بيانت الدراسة أن 47% من طاقم الطبي يقوم بكشوفات طبية بشكل دوري لتأكد من خلوهم من أي إصابة ، كما أوضحت الدراسة نسبة 83% لم يتعرضوا إلى أي إصابة بسب المخلفات الطبية ، وأن 81% يقومون بوضع المخلفات في أكياس مخصصة لذلك.

### قائمة المصادر والمراجع:

#### أولاً: الكتب العربية:

- 1- حسان زيدان العمairyة.(2015)، أنظمة الأيزو في السلامة والبيئة، ط1، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 18.
- 2- الخرابشة، مازن عبدالكريم، والعامری، عبدالرحمن، (2000)، السلامة المهنية، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.
- 3- زهراء سامي. (2018) التمريض ومكانته.

- 4- العقايلية، محمود، والجباري، عبدالكريم.(2004)، السلامة في المستشفيات والمخابرات الطبية، دار الصفاء: عمان.

#### ثانياً: الرسائل العلمية:

- 1- بجريمد، باسم (9. 2013)، إدارة النفايات الطبية في مستشفيات الكويت، المجلة الهندسية، 98-191 .

- 2- خليل، عبد المعز.(2008)، تقييم وسائل الوقاية والسلامة المستخدمة في المستشفيات في قطاع غزة الحكومية وأثرها على أداء العاملين، رسالة ماجستير، في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- 3- داؤود و عبد السالم محمد (2011 ) ، دراسة إدارة النفايات الطبية بمدينة شندي 163-192(7)

- 4- ضيفه، محمود (2016 ) . إدارة نفايات الرعاية الصحية بمستشفى السالح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان، السودان.

- 5- عبده، عباس محمد. (2014)، كيفية تعامل طاقم التمريض مع المخلفات الطبية، جامعة الرازي، صنعاء: اليمن.

- 6- الغويل، ابراهيم عبدالحميد، والمرسي، أبوبكر عبدالرازاق، (2004)، أخطار سوء التعامل مع النفايات الطبية، دراسة حالة أحد مستشفيات مدينة طرابلس، مجلة البيئة، ع 7، الفاتح، طرابلس.

- 7- المركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها (جوان 2020)، الدليل التوعوي الشامل عن فيروس كورونا الجديد(كوفيد-2019)، شؤون تحسين وتعزيز الصحة، الجزائر.
- 8- منظمة الصحة العالمية (2006) الإدارة الأمن لنفايات أنشطة الرعاية الصحية ص 3.24.
- 9- منظمة الصحة العالمية(2006) الإدارة الأمنة لنفايات أنشطة الرعاية الصحية ص 3.24.
- 10- منظمة الصحة العالمية. (1999): تعريف النفايات الطبيةص 2.
- 11- نوال جمال، عبد الرحيم الجوياني. ( 2018 ) ، المخلفات الطبية في الصحة والسلامة المهنية للعاملين في المستشفيات الحكومية - بأمانة العاصمة صنعاء.
- 12- هبة عباس، سونيا عباسى. (2006 ) ، إدارة النفايات الصلبة في مشفى جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، كلية الهندسة، جامعة دمشق المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، 65-95.

**ثالثاً: القرارات:**

- 1 قرار اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة، رقم (50) لسنة 2007، بشأن التنظيم الداخلي للمستشفيات والمراكز التخصصية.



## التوزيع الجغرافي للسكان في مدينة صرمان

للمدة 1973 - 2012 م

أ. المنتصر محمد أبوالقاسم معنوق

كلية الآداب الجميل - جامعة صبراته

### الملخص

تهدف دراسة التوزيع الجغرافي للسكان بصرمان إلى معرفة تأثير العوامل الطبيعية والبشرية على توزيعهم ، وإيضاح أماكن التركيز السكاني على مستوى المحلاط ، وتوصلت الدراسة بأن التوزيع السكاني غير متساوي على إجمالي مساحة المدينة، وأنتهت بتوصيات أبرزها التشجيع على التوسيع الرأسي وبناء وحدات سكنية بالإطراف الجنوبية للمدينة بشكل منظم بما لا يضر بالأراضي الزراعية وفق خطة تنمية شاملة .

### Abstract

The study of the geographical distribution of the population in Surman aims to know the impact of natural and human factors to their distribution, and to clarify the places of population concentration in the districts. The study concluded that the population distribution is unequal on the total area of the city, and it finished by some recommendations and the most important is the encouragement for vertical expand and build an organized new blocks in the south of the city which don't, damage the agricultural lands according to a comprehensive development plan.

### مقدمة

تعد دراسة توزيع السكان من أكثر عناصر الدراسة السكانية قرباً إلى الجغرافيا ، حيث ارتبطتها قوياً بالسكان وهذا يعطيها الصفة الجغرافية ، كما أن التوزيع يمثل نقطة البداية الحقيقة لدراسة أي ظاهرة ، وذلك من أجل إبراز الاختلافات المكانية في هذا الجانب، لذلك يولي الجغرافيون اهتماماً خاصاً في دراساتهم السكانية بهذا العنصر الذي يبرزون من خلاله العلاقة بين السكان والبيئة التي يعيشون فيها مستخدمين في ذلك الخرائط التي توضح نمط الانتشار.

إذ يعد توزيع سكان أية منطقة انعكاساً للظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية فيها، حيث أن هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر وفعال على السكان وتؤدي إلى ترکزهم في منطقة ما أو تبعثرهم في منطقة أخرى .

وتأسساً على ما تقدم، فقد تم في هذا البحث تحليل الصورة التوزيعية للسكان بمدينة صرمان من خلال البيانات الواردة بالجداول الإحصائية خلال سنوات الدراسة ، والعوامل الرئيسية المؤثرة فيها، وإبراز تبايناتها المكانية وال زمنية على مستوى المحلات بالمدينة ، وذلك بتطبيق المقاييس الكمية من أجل معرفة كيفية توزيع السكان بما يخدم خطط التنمية بمنطقة الدراسة .

### **مشكلة الدراسة**

نظراً لزيادة عدد السكان والتلوّح العماني وتركز السكان في بعض المحلات بالمدينة، والتغول على الأراضي الزراعية والمخططات بمنطقة الدراسة ، لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية :

- 1 ما هي العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان بمدينة صرمان ؟
- 2 هل هناك انتظام في توزيع السكان أم خلل في التوزيع بالمدينة ؟

### **أهداف الدراسة**

- 1-معرفة أثر العوامل الطبيعية والبشرية في توزيع السكان بمنطقة الدراسة وانتشارهم فيها.
- 2-إعطاء فكرة على سكان مدينة صرمان من حيث تركيبهم العمري والنوعي خلال الفترة الممتدة من 1973 - 2012 م .
- 3-تحليل التوزيع الجغرافي للسكان من حيث توزيعهم النسبي والكثافي على مستوى المحلات، ومدى تغير هذا التوزيع بمنطقة الدراسة.

### **منهج الدراسة**

من أهم المناهج التي أعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي في تحليل الخرائط والبيانات والجداول الخاصة بتوزيع السكان بمدينة صرمان ، إضافة إلى استخدام المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي.

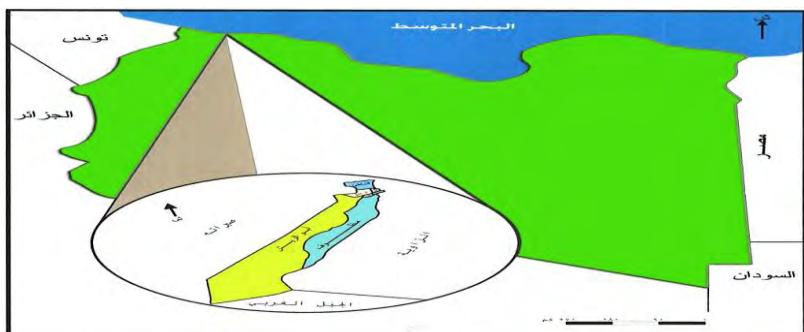
## حدود الدراسة

تتضمن هذه الدراسة منطقة صرمان التي تقع على الساحل الشمالي الغربي لليبيا ، حيث تبعد عن العاصمة طرابلس بمسافة تقدر حوالي 63 كم غرباً ، وإلى الغرب من مدينة الزاوية بمسافة تقدر حوالي 15 كم ، وإلى الشرق من مدينة صبراته بمسافة تقدر بحوالي 9 كم ، أما الإحداثيات الفلكية للمنطقة فهي تقع بين دائري عرض  $30^{\circ}32'.27''$  شمالي وخطي طول  $12^{\circ}30'.42''$  شرقاً وبمساحة تقدر بحوالي 790 كم<sup>(١)</sup> .

أما الحدود الجغرافية فيحدها من الغرب مدينة صبراته ، ومن الشرق مدينة الزاوية ومن الشمال البحر المتوسط الذي يبعد عن مركز المدينة بحوالى 5.5 كم ، ومن الجنوب منطقة الجبل الغربي، الشكل رقم (١).

أما الحدود الزمنية للدراسة فتشمل الفترة الممتدة من سنة 1973 - 2012 م.

الشكل (١) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة



المصدر: - الأطلسي الوطني - خريطة الشمال الغربي لليبيا ص 33.

- أمانة اللجنة الشعبية للمراافق ، التخطيط العمراني ، صرمان ، عام 1978 م

وقد قسم موضوع الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي :

أولاً: العوامل المؤثرة في توزيع السكان بمدينة صرمان.

ثانياً: تطور النمو السكاني وتركيبهم العمري والتوعي بالمدينة خلال سنوات الدراسة.

ثالثاً: توزيع السكان وكثافتهم على مستوى المحلات بالمدينة.

اولاً : العوامل المؤثرة في توزيع السكان بمنطقة الدراسة .

تأثرت حركة توزيع العمران في مدينة صرمان بجملة من العوامل الطبيعية والبشرية ، والتي لعبت دوراً مهماً في توزيع السكان وكثافتهم وتحديد اتجاهاتهم، ويمكن تتبعها على النحو الاتي:

### **1- تأثير العوامل الطبيعية على السكان**

تتمثل في التضاريس والمناخ والموارد المائية والتربة ، وهي تشكل العناصر الأساسية التي يعتمد عليها الإنسان ، وبالتالي فأن ارتباط الإنسان بيئته يتركز على مدى ملائمة هذه العناصر لحياته ، فالبيئة الطاردة هي التي عناصرها الطبيعية لا تلائمها أما البيئة الجاذبة هي التي تشكل مواردها مصدر استقرار له ويزيد ترکزه وكثافته بها.

#### **أ- تأثير التضاريس على توزيع السكان .**

يشكل التضاريس عاملاً مهماً في توزيع السكان، فالسهول والوديان تمثل مناطق التركز السكاني في العالم نظراً لسهولة الحركة فيها وتتوفر مقومات الحياة بها ، أما مناطق الجبال والهضاب يقل تواجد السكان بها بسبب صعوبة استغلالها والتكيف بها ، ومنطقة الدراسة تتميز بسطح على درجة كبيرة من الاستواء خال من التعقيد ولا توجد به أي عقبة تصارييسية تحد من امتداد البصر سوى بعض التلال المتناثرة التي تبرز فوق المنسوب العام وسط وجنوب المنطقة ، وهي لا تشكل أي عائق أمام حركة السكان ويتردح سطح المنطقة في الأرتفاع كلما اتجهنا نحو الجنوب ، حيث لا يزيد الأرتفاع في الشريط الساحلي على مستوى منسوب البحر ، بينما يتدرج الأرتفاع كلما تعمقنا إلى الداخل باتجاه الجنوب حيث يصل إلى 150 مترا<sup>(2)</sup> ، عليه فليس للتضاريس تأثير يذكر على توزيع سكان المدينة.

#### **ب- تأثير المناخ على توزيع السكان**

يمثل المناخ أهم العوامل المؤثرة في المدينة ، ويكون من عناصر مختلفة ، لعل أهمها الحرارة والرطوبة والأمطار التي تؤثر بشكل مباشر على المراكز العمرانية ، وتخصص ليبيا في جملتها للمناخ الصحراوي الذي يسود القسم الشمالي من القارة الأفريقية، ولا يستثنى من ذلك إلا الشريط الساحلي الضيق الذي يمتد على طول البحر المتوسط والمرتفعات الشمالية<sup>(3)</sup> .

ومدينة صرمان يتميز مناخها بالأضطراب وعدم الاستقرار بسبب الصراع الدائر بين الصحراء من جهة والبحر من جهة أخرى فقد يتغلب أحدهما في بعض السنوات أو الفصول في حين يسود الآخر

في سنوات أو فصول أخرى ، عليه عناصر المناخ تتباين إذ يقل تأثير البحر كلما اتجهنا ناحية الجنوب بينما يزيد في المقابل تأثير الصحراء هذا الوضع المناخي ، أدى إلى إن يكون النطاق الشمالي والأوسط للمدينة موطن جذب للسكان استوطنه من القدم وأغلبهم يتركزون فيه حالياً لوقوعها تحت تأثير مناخ البحر المتوسط ، أما النطاق الجنوبي فيمثل منطقة طرد سكان ويندر استيطان السكان به حالياً نتيجة وقوعه تحت تأثير المناخ الصحراوي حيث ترتفع درجة الحرارة صيفاً وتتحفظ خلال فصل الشتاء ويقل التساقط بل ينعدم في بعض السنوات.

#### **ج- تأثير الموارد المائية على توزيع السكان**

إن الماء هو أساس حياة الإنسان والكائنات الحية فبدون الماء لا تقوم الحياة، يقول الله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء) فالإنسان منذ القدم عرف الاستقرار والتوطن حول مصادر المياه، ومعظم الحضارات القديمة كان مجالها المكاني حيث توفر المياه وما زال التأثير قائماً في الوقت الحاضر ، حيث أن معظم سكان العالم يتركزون في الأودية وحول الأنهر وفي السهول وسواحل البحار التي تتميز بارتفاع معدل التساقط وحيث توفر المياه الجوفية، ومنطقة الدراسة كغيرها من مناطق ليبيا تعتمد على مياه الأمطار والمياه الجوفية ، لذا فالسكان يتركزون في المنطقة الشمالية الساحلية والوسطى أما الجزء الجنوبي الذي يقل به السكان بسبب انخفاض معدلات الأمطار به بل يندر سقوطها في بعض السنوات إضافة إلى عمق خزانات المياه الجوفية وبعدها من سطح الأرض والتي تحتاج إلى جهد كبير وإمكانيات مادية لتغطية عمليات الحفر والاستخراج هذا كما أن نوعية المياه غير جيدة لاحتواها نسبة عالية من الجبس والأملاح ، ويقتصر استغلاله في المواسم إلى تسقط فيها الأمطار عن طريق الزراعات الموسمية ورعى الحيوانات .

#### **د- تأثير التربة على توزيع السكان**

التربة من الموارد الطبيعية المهمة للإنسان لأنها تمثل المجال الحيوي الذي يستغلها في الزراعة وتربية الحيوان لغرض تأمين غذائه وحاجاته المختلفة، فمناطق العالم التي توفر بها التربات الخصبة مثل التربة الفيوضية والبركانية والتربة السمراء تشكل مناطق التركيز السكاني في العالم والعكس، ومدينة صرمان تتميز أراضيها بالتربة الرملية متمسكة القوام والغنية بالعناصر المعدنية في الجزء الشمالي والأوسط ، لذا نلاحظ تركز السكان بهذه النطاقين والذي يدل إلى نجاح النشاط الزراعي بهما ، أما الجزء الجنوبي يسوده نوع التربة نفسها ولكنها غير متمسكة القوام وتتذر بها العناصر المعدنية فهي لا

تلائم الزراعة الدائمة، ويقتصر استغلال هذا الجزء على الزراعات البعلية ورعى الحيوان في الموسم التي تتعرض لسقوط الأمطار خلال فصل الشتاء.

## 2- تأثير العوامل البشرية على توزيع السكان

تمثل العوامل البشرية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة والعوامل التقنية التي تسهل حركة الإنسان وتمكنه من التفاعل مع بيئته مثل منشآت الفقل ووسائله ، وكذلك العوامل التاريخية والاجتماعية والديموغرافية ، ونحاول تعرف على تأثير هذه العوامل على توزيع سكان مدينة صرمان على النحو الآتي:-

### أ- أثر النشاط الاقتصادي على توزيع السكان.

إن معظم سكان العالم يتركزون قديماً وحديثاً في المناطق الزراعية بالرغم من أن الصناعة أصبحت تمثل عامل جذب في الوقت الحاضر ، ومدينة صرمان ذات طابع زراعي فتأثيرها مازال الأقوى في توزيع السكان حيث نلاحظ تركيزهم في منطقة الشمال الساحلية والمنطقة الوسطى التي تاليها من ناحية الجنوب والذي يرجع إلى توفر المقومات الزراعية كالترابة الخصبة والمياه الجوفية العذبة وسهولة الاستخراج ، ومعدلات المطر الجيدة خلال فصل الشتاء بينما يندر السكان في الجزء الجنوبي حيث يقتصر فيه النشاط الزراعي على الزراعات البعلية ورعى الحيوانات أثناء السنوات التي تتعرض فيها المنطقة لسقوط الأمطار ، هذا كما شكل النشاط الصناعي والتجاري دوراً كبيراً في تركيز السكان في المنطقتين المشار إليها حيث أقيمت الأنشطة الصناعية والمحال التجارية في المساحة المخططة التي تمثل المركز العمران .

### ب- أثر طرق النقل على توزيع السكان.

يعد النقل ووسائله من العوامل المهمة المؤثرة على توزيع السكان في الوقت الحاضر ، فخبرية سكان العالم تغيرت بشكل جذري في القرنين الماضيين حيث أن معظم التجمعات السكانية تركزت حول المناطق الساحلية التي تحتوي على خطوط النقل البحرية والبرية والجوية التي توفر للسكان سبل التنقل بيسر وسلامة وتمكنهم من تبادل الإنتاج وتقديم المساعدات إلى بعضهم البعض عند الكوارث ، ومدينة صرمان كغيرها من المناطق الساحلية بليبيا يتركز معظم سكانها حول ساحل البحر المتوسط ، وتمر مركز العمران حول الطريق الساحلي الذي يربط المراكز العمرانية الساحلية مع بعضهما البعض ، وكذلك مناطق الداخل والجنوب فشبكة الطرق التي تنتشر في المنطقة الشمالية والوسطى ، والتي

أقيمت عليها مؤسسات الأنشطة الاقتصادية والتجارية وخاصة في محلات أبوهلال والشاطئ وعطاف وسيدي زكري والعين ، سهلت عملية التقل وكسر حاجر العزلة والإنفراد بين السكان حيث أصبحت عملية الاتصال والتواصل مع بعضهم البعض ميسرة وسهلة .

#### ج- أثر العوامل التاريخية والأجتماعية والديموغرافية على توزيع السكان .

على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المؤشرات الطبيعية والديموغرافية تأثيراً وضحاً على توزيع السكان ، فتوزيعهم في الماضي يعطى دلالة واضحة على توزيعهم في الحاضر في كثير من الأحيان لأن عامل الزمن كان له تأثير على توزيع سكان مدينة صرمان الذي استوطنوا المنطقة ، فال محلات التي عمرت من فترة زمنية طويلة هي التي ترتفع فيها الكثافة السكانية في الوقت الحاضر مثل محل أبو هلال والشاطئ وعطاف وسيدي زكري والعين، التي تقع في الجزء الشمالي الواقع على البحر والجزء الأوسط الذي يشكل امتداداً له من ناحية الحبوب ، إضافة إلى العامل الاجتماعي له دور مهم في توزيع سكان المنطقة والطابع القبلي مازال قائماً حيث نجد سكان القبيلة الواحدة يقيمون في امتداد جغرافي واحد لإظهار القوة والترابط الاجتماعي لقبيلتهم ، أما العامل الديموغرافي المتمثل في حركة المواليد والوفيات والهجرة له دور أيضاً في توزيع السكان وكثافتهم بمنطقة الدراسة.

ثانياً : تطور النمو السكاني وتركيبهم العمري والنوعي بالمدينة خلال سنوات الدراسة.

تحولت منطقة صرمان من قرية تحيط بها غابة الزيتون كما ذكر التيجاني في كتابه رحلات ضمن أفريقيا ، إلى مدينة لها وزنها في الكيان الحضري المعاصر بالدولة الليبية ، إذ ظهرت بها تنمية بالجوانب الاقتصادية والأجتماعية والخدمية، الأمر الذي أدى النزوح إليها ، وظهر ما يعرف بالهجرة العكسية، مما نتج عنها الزيادة في التعداد السكاني بالمدينة.

#### 1- تطور نمو حجم السكان بالمدينة.

إن حجم وتطور النمو السكاني بمدينة صرمان خلال الفترة الممتدة من تعداد 1973م وما بعدها من فترات لا يعطي صورة متكاملة وواضحة على مراحل النمو التي مرت بها المنطقة ، عليه لابد من إعطاء فكرة على مراحل النمو السابقة حتى تكتمل وتتضخص الصورة بشكل تام ومن خلال تتبع محتويات الجدول (1) الذي يبين تطور أعداد السكان ومعدل الزيادة والنمو السنوي في صرمان للفترة 1914-2012م

السنوات	عدد السكان	نسبة زيادة السكان	معدل النمو السنوي
1914	4563	-	-
1954	16253	256.2	-
1964	19458	19.7	1.8
1973	23261	19.5	1.9
1984	35517	52.7	3.8
1995	48673	37.1	2.6
2006	60328	23.9	3.1
2012	68370	13.3	4.8

المصدر: تجميع الباحث استنادا إلى :

- إحصاءات الحكومة الإيطالية عام 1914 من كتاب سكان ليبيا الجزء الأول ترجمة وتقديم خليفة التيسى سنة 1974 ط.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعدادات العامة (1954-1964، 1973، 1984، 1995، 2006).

تبين من الجدول بأن صرمان ظهرت في صورة تجمع سكاني صغير بلغ عدد أفراده عام 1914 حوالي 4563 نسمة ، ثم تناامي العدد قليلاً حيث وصل إلى 16253 نسمة عام 1954م بنسبة زيادة مقدارها 256.2% سنوياً ، وترجع تلك الزيادة القليلة إلى عمليات الإبادة التي مارسها الأستعمار الإيطالي ضد سكان المنطقة، إضافة إلى تعرضهم كغيرهم من سكان Libya إلى سنوات الفحط والجفاف الذي دفع ببعض السكان إلى الهجرة داخل البلاد وخارجها حيث استمر ذلك حتى تعداد عام 1964م ، إذ زاد العدد إلى حوالي 19458 نسمة بنسبة زيادة بلغت 19.7% في مدة عشرة سنوات بمعدل نمو وصل إلى 1.8% سنوياً، أما تعداد 1973م زاد العدد إلى 23261 نسمة أي بنسبة زيادة قدرها 19.5% وبمعدل نمو 1.9% سنوياً ، ويعود سبب انخفاض النسبة إلى الظروف الاقتصادية والصحية التي تعرض لها السكان قبل هذه الفترة، أما تعداد 1984م ، فقد شهدت صرمان فترة تحول اقتصادية واجتماعية كبيرة من نتائجها الزيادة في عدد السكان حيث بلغ عددهم 35517 نسمة أي بنسبة زيادة بلغت 52.7% في أحد عشرة سنة وبمعدل نمو بلغ 3.8% سنوياً ، والذي كان انعكاساً لعدة عوامل من بينها استمرار الارتفاع في معدل المواليد واتجاه معدل الوفيات نحو الانخفاض وكذلك انتعاش الحركة الاقتصادية والنهمة الشاملة في مجالات الإدارة والمواصلات والأعمال التجارية

والحرفية وغيرها ، مما جعلها منطقة جاذبة للعمالات الأجنبية بسبب توفر فرص العمل والخدمات المختلفة ، أما تعداد 1995م فقد أخذت المدينة تتجه نحو الاستقرار حيث بلغ عدد سكانها 48673 نسمة حيث بلغت نسبة الزيادة 37.1% بمعدل نمو 2.6% سنويًا ، ويعود سبب التراجع في معدل النمو إلى الانخفاض في معدل المواليد أو إلى مغادرة بعض الأسر المنطقة إلى مناطق أخرى داخل ليبيا وخاصة العاصمة طرابلس مركز جذب لجميع السكان ، واستمر هذا الوضع حتى عام 2006م، حيث بلغ عدد سكان صرمان حوالي 60328 نسمة بنسبة 23.9% ومعدل نمو سنويًا بلغ 3.1%، تم استمرت هذه الزيادة في الارتفاع حتى وصلت إلى حوالي 68370 نسمة عام 2012م<sup>(٤)</sup> وبنسبة 13.3%.

## ٢- التركيب السكاني بالمدينة

يعد التركيب السكاني أحد المظاهر الديمغرافية التي يعول عليها المختصون في الدراسات الجغرافية ، لأنّه يعد نتاج مجموعة من العوامل التي تؤثّر فيه وتنتأثر به ، فهذا التركيب يعني الخصائص العادلة للسكان التي يمكن معرفتها من خلال بيانات التعدادات السكانية ، ومن ثم يمكن تحديد الفئات المعمولة فيها والفئات التي يقوم عليها العبء الأكبر في إعالة بقية الإفراد ، ومن ثم فإن دراسة التركيب العمري و النوعي تساعد على فهم دور معدلات المواليد والوفيات في النمو السكاني<sup>(٥)</sup>.

### (أ) التركيب العرقي

يقصد بالتركيب العمري عدد ونسبة كل فئة عمرية من الكتلة السكانية بالنسبة لإجمالي السكان، ذلك لأنّ نمط توزيعهم يسهم في وضع الخارطة التي يهتم بها المختصون بالتخطيط، كما أن دراسة التركيب العمري تساعد على معرفة القوة والقدرة في المجتمع على تقديم عدد من السكان لتأدية الخدمات والأنشطة المختلفة .

ولدراستها يتم تقسيم الأعمار إلى ثلاثة مستويات متمثّلة في فئة صغار السن الذين نقلّ أعمارهم عن 15 سنة ، وفئة متوسطي السن تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة ، وفئة كبار السن من 65 سنة فوق ومدينة صرمان كغيرها من مدن ليبيا من خلال تتبع نتائج التعداد السكاني للمدينة يتضح أن هذه الفئات العمرية تتباين من فئة إلى أخرى، الجدول (٢) .

الذي يبيّن توزيع فئات السن بصرمان خلال الفترة (1973-2012م)

السنة	فئة صغار السن (0-14)	النسبة%	فئة متوسطي السن (15-64)	النسبة%	فئة كبار السن (65 فما فوق)	النسبة%
1973	12397	%51.7	10423	%43.5	1126	%4.7
1984	17282	%48.6	16639	%46.5	1596	%4.4
1995	17992	%36.8	28410	%58.2	2381	%4.8
2006	17207	%28.6	39566	%65.9	3246	%5.4
2012	19503	%28.3	43159	%63.1	5708	%8.6

-المصدر:

-تجميع الباحث استناداً على بيانات التعدادات السكانية صرمان 1973م، 1984م-1995م - 2006م.

-بيانات السجل المدني صرمان غير منشورة لعام 2012م.

من الجدول يتضح الآتي :-

#### 1-الفئة العمرية (أقل من 15 سنة )

تمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني لمدينة الدراسة ومن المعلوم أن هذه الفئة الصغيرة هي الفئة غير المنتجة لصغر سنها ، وهى بذلك تشكل عبئاً اقتصادياً على الفئة المنتجة في المجتمع، وهي تتأثر بالمواليد والوفيات ، ذلك لأن نسبة الوفيات ترتفع في صغار السن وبخاصة الأعمار المبكرة<sup>(6)</sup>.

ومن خلال الجدول (2) نلاحظ أن هذه الفئة قد بلغت حسب تعداد 1973م نسبة 51.7 % ثم انخفضت حتى وصلت إلى 48.6% في تعداد سنة 1984م ، واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى 36.8% في تعداد عام 1995م ، ثم توالت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن وصلت في تعداد 2006م إلى 28.6% .

ومن أسباب الانخفاض في نسبة صغار السن في المدينة هو الوعى بأهمية تنظيم الأسرة والظروف الاقتصادية للعديد من الأسر ، إلى جانب التأخر في سن الزواج الناتج عن صعوبة الظروف المعيشية، ومشاكل السكن التي تعانى منها الدولة على المستوى العام ومدينه صرمان على المستوى الخاص.

## 2- فئة متوسطي السن ( من ١٥ إلى ٦٤ سـم )

هي الفئة المنتجة التي تسهم في نمو السكان ، كما أنها تعد الفئة الأكثر قدرة على الحركة، ومنطقه الدراسة ومن خلال بيانات الجدول (2) يتضح أن فئة متوسطي السنأخذت تتطور باستمرار، وهذا ما يخلق مشاكل عديدة في المدينة، من بينها توفير فرص في سوق العمل يستوعب هذا العدد ، إذ سجلت نسبة 47.5% في تعداد عام 1973م ، واستمرت في الزيادة حتى وصلت إلى 65.9% عام 2006م، ثم انخفضت قليلاً بنسبة 63.1% عام 2012م .

## 1- فئة كبار السن ( ٦٥ سن فما فوق )

توجد هذه الفئة في رأس الهرم ، وهى فئة غير منتجة ، تتمثل في المتقاعدين والمسنين وهى أكثر عرضة للوفاة ، وتشكل عبئاً على من هم في سن العمل من السكان، ومن خلال بيانات الجدول يتضح أن نسبة هذه الفئة كانت في تعداد سنة 1973م تمثل 4.7%، تم انخفضت في تعداد سنة 1984م ، فمثلت نسبة 4.4% ثم زادت حتى وصلت عام 2012م بنسبة 8.6% .

وترجع أهمية دراسة فئات السن إلى محاولة معرفة درجة نضج سكان المجتمع ومن الجدول (2) تبين أن مدينة صرمان تميز بأنها ما زالت في مرحلة الفتولة ، وذلك بسبب ارتفاع نسبة السكان المنتجين(عمرياً) وهو ما يخلق مشاكل عدة في المدينة، والتي من بينها توفير سوق العمل الذي يستوعب هذا العدد المتزايد من ناحية توفير كافة الخدمات التي تساعد على تنمية المدينة.

### (ب) التركيب النوعي

تختلف النسب النوعية العامة للسكان ( الذكور والإإناث ) من بلدة لأخرى ، كما تختلف من قطر إلى قطر ومن زمن إلى آخر ، ولهذا الاختلاف تأثير على أوضاع السكان واتجاه تطورهم فلكل واحد من النوعين احتياجاته ووظائفه الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية<sup>(7)</sup>.

ومدينة صرمان تعتبر من المدن التي تميز بالتبان البسيط بين عدد الذكور والإإناث والجدول (3) يوضح ذلك، إذ نلاحظ تقارب توزيع عدد الذكور والإإناث بالمدينة حيث بلغ عدد الذكور في تعداد 1973م حوالي 12375 نسمة وبنسبة 51.6% بينما بلغ عدد الإناث في التعداد نفسه حوالي 11571 نسمة بنسبة 48.4% أما تعداد عام 1984م وصل عدد الذكور 17990 نسمة بنسبة

وعدد الإناث 17527 بنسبة 49.3% ، وفي عام 2006م، بلغ عدد الذكور 30286 نسمة بنسبة 50.4% وزادت عام 2012م بنسبة 50.9% وعدد الإناث 29733 نسمة بنسبة 49.6% .

جدول (3) التركيب النوعي لسكان مدينة صرمان للسنوات (1973م - 1984م - 1995م - 2006م ، 2012م )

نسبة الذكور للإناث	الإناث		الذكور		السنة
	% النسبة	العدد	% النسبة	العدد	
107	%48.4	11571	%51.6	12375	1973
103	%49.3	17527	%50.7	17990	1984
1025	%49.4	24092	%50.6	24691	1995
102	%49.6	29733	%50.4	30286	2006
103	%49.1	33612	%50.9	34758	2012

المصدر:-

- تجميع الباحث استناداً على بيانات التعدادات السكانية صرمان (1973م ، 1984م ، 1995م ، 2006م )  
بيانات السجل المدني صرمان غير منشورة لعام 2012م.

### ثالثاً : توزيع السكان وكثافتهم على مستوى المحلات بالمدينة

#### 1-التوزيع النسبي للسكان بال محلات.

من خلال تتبع بيانات الجدول رقم ( 4 ) للتوزيع النسبي لسكان مدينة صرمان يتضح أن هناك تبايناً في سنوات التعداد ونسب السكان بين المحلات داخل المدينة ، حيث شكلت محله مخلوف أعلى نسبة من إجمالي سكان المدينة وقد بلغت حوالي 18.4% لعام 1973م، وارتفعت النسبة إلى 20% لسنة 1984م، ثم انخفضت قليلاً فوصلت إلى 19.5% سنة 1995م ، 18.2% سنة 2006م ، بينما جاءت محله أبي الريش في الترتيب الثاني، حيث بلغت نسبة السكان بها حوالي 17.8% من جملة سكان المدينة في سنة 1973م ، تم انخفضت في سنة 1984م بنسبة 16.8% ، ثم واصلت الانخفاض بنسبة 14.6% سنة 2006م ، ومثلت محله أبو هلال الترتيب الثالث في نسبة السكان بالمدينة بنسبة 15% من إجمالي سكان المدينة عام 1973م ، ثم زادت بنسبة 22.3% عام

1995م ، ويرجع سبب الزيادة إلى الهجرة الوافدة إلى صرمان التي مثلها السكان العائدون من المناطق الأخرى، لأن المحلة واقعة في المساحة المخططة عمرانياً والتي تحتوى على الأنشطة الاقتصادية والخدمات .

ثم حلت محلة العين الترتيب الرابع من حيث توزيع السكان، حيث بلغت النسبة 13.7% عام 1973م من إجمالي السكان وانخفضت النسبة إلى 13.0% سنة 1984م ، وزاد هذا الانخفاض سنة 1995م حيث سجلت نسبة 12.0% وعادت للارتفاع سنة 2006م فوصلت النسبة 13.6% من إجمالي السكان، أما محلة الشاطئ فقد جاءت في الترتيب الخامس من بين محلات المدينة حيث بلغت نسبة السكان بها سنة 1973م حوالي 13.6% ثم انخفضت إلى 12.1% سنة 1984م ووصلت انخفاضها حتى وصلت سنة 1995م إلى 11.7% ، بينما سجلت هذه النسبة 12.0% سنة 2006م ، و جاءت بعدها محلة عطاف حيث كانت نسبة السكان بها سنة 1973م حوالي 12% من إجمالي سكان المدينة ، وانخفضت هذه النسبة إلى 9.2% سنة 1984م ، وانخفضت أيضاً سنة 1995م ، فوصلت إلى 8.9% سنة 2006م ، بينما بقت محلة سيدي زكري في الترتيب الأخير من ضمن محلات المدينة فكانت نسبة السكان بها سنة 1973م حوالي 9.5% من إجمالي سكان المدينة، ثم تراجعت النسبة قليلاً فسجلت 8.2% سنة 1984م ، ثم ارتفعت في سنة 2006م إلى نسبة 11.3%.

ومن خلال الجدول (4) يتضح أن التوزيع السكاني لهذه المحلات متغير من سنة إلى أخرى ، وذلك بسبب النمو السكاني المتمثل في الزيادة الطبيعية والهجرة ، مما أدى إلى عدم استقرار نسبة التركز السكاني، حيث حدثت تغيرات كثيرة على توزيع السكان خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين ، التي ترجع إلى عوامل الجذب والطرد داخل مناطق المدينة نفسها أو مع مدن الجوار.

جدول (4) التوزيع النسبي للسكان وفق المحلات بمدينة صرمان للأعوام (1973م- 1984م- 1995م- 2006م)

السنوات				المحلات
%2006	%1995	%1984	%1973	
8.9	8.9	9.2	12.0	عطاف
20.6	22.9	20.1	15.0	ابوهلال
12.0	11.7	12.1	13.6	الشاطئ

14.0	16.1	16.5	17.8	أبي الريش
11.3	8	8.2	9.5	زكري
18.2	19.5	20.9	18.4	مخلوف
13.6	12.9	13.0	13.7	العين
100	100	100	100	المجموع

المصدر:-

- تجميع الباحث استناداً على بيانات التعدادات السكانية صرمان (1973م ، 1984م ، 1995م ، 2006م ).

## 2- نسبة التركز السكاني بمنطقة الدراسة

عن طريق حساب نسبة التركز السكاني لأي منطقة نستطيع أن نتعرف على شكل التوزيع السكاني من حيث ميلهم إلى التركز أو التشتت في الرقعة الجغرافية المقيمين عليها ونقوم بحساب نسبة التركز السكاني عن طريق المعادلة الإحصائية الآتية :

$$\text{نسبة التركز} = \frac{1}{2} \text{مج} (\text{س} - \text{صن})^{(8)}$$

س = النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم.

صن = النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم .

مج = مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب .

ومن خلال بيانات الجدول (5) لتوزيع النسب المئوية للمساحة والسكان حسب التقسيم الإداري لمحلات صرمان يمكننا تطبيق المعادلة السابقة لتحديد نسبة التركز .

$$\text{نسبة التركز} = 60.95 \times \frac{1}{2} = 121.9$$

جدول (5) النسب المئوية للمساحة والسكان بمحلات صرمان لسنة 2006م.

المحلات	النسبة المئوية من المساحة الكلية م%	مجموع السكان ص%	الفرق الموجب ( س . ص)
عاف	0.4	8.9	8.5
أبواهلال	1.7	20.7	18.9
الشاطئ	2.8	12.0	9.2
أبوالريش	71.1	14.6	56.5
سيدي ذكري	0.4	11.4	4.6
مخلوف	23.3	18.7	13.3
العين	0.3	13.7	13.3
المجموع	100	100	121.9

المصدر:-

- إعداد الباحث استناداً إلى بيانات التعداد للسكان بالمدينة لسنة (2006م).

- مكتب التخطيط العمراني صرمان

ما سبق يتضح لنا أن توزيع السكان على مساحة مدينة صرمان غير متساوي لأن نسبة التركز زادت عن الصفر ، هذا كما نلاحظ التباين بين محلات في النسب المئوية للمساحة والسكان داخل المدينة ، كما أن جزءاً كبيراً من مساحة محلتي مخلوف وأبوالريش تقع خارج المخطط الحضري للمدينة ، حيث يقل السكان تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً، ويتمثل هذا التركز بوسط المدينة الخدمي وأطرافها الشمالية على امتداد الشاطئ البحري.

### منحي لورنر

منحي لورنر أحد الطرق الإحصائية الذي يستخدم لمعرفة علاقة السكان بالمساحة المنشرين عليها ، أي تحديد شكل التركز السكاني قريباً أو بعيداً من التوزيع المثالى

ومن خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول ( 6 ) والشكل (2) تبين أن التوزيع السكاني بالمدينة غير مثالى ، حيث أن نسبة 54.7% من السكان يتركزون في مساحة 2.8% من مساحة المدينة ، وأن ما يقارب من 45.3% ينتشرون في مساحة تقرب من 97.2% من أجمالي مساحة المدينة ، من ذلك نستنتج بأن هناك نطاق كبير من المساحة قادراً على استيعاب أعداد كبيرة من السكان ، حيث يمثل هذا النطاق مجالاً جغرافياً بالإمكان إعادة توزيع السكان به.

**جدول (6) التوزيع النسيي التراكمي للمساحة والسكان حسب المحلات لسنة 2006 م.**

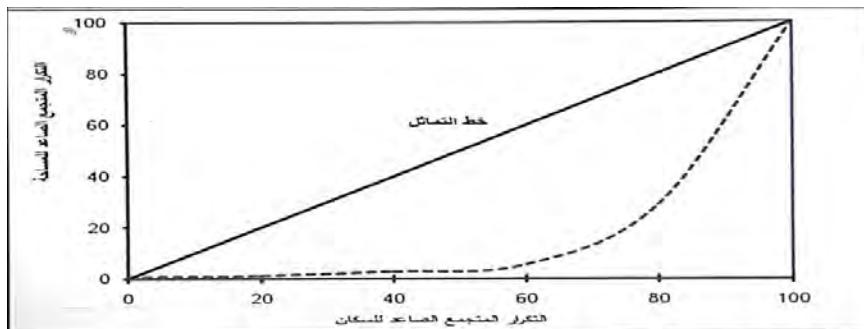
النكرار التجمع الصاعد	النسبة من إجمالي المساحة	النكرار المجتمع الصاعد	النسبة من إجمالي المساحة	المحلات
13.7	13.7	0.3	0.3	العين
25.1	11.4	0.7	0.4	ذكرى
34	8.9	1.1	0.4	عطاف
54.7	20.7	2.8	1.7	ابوهلال
66.7	12	5.6	2.8	الشاطئ
85.4	18.7	28.9	23.3	مخلوف
100	14.6	100	71.1	ابي الريش

المصدر:-

- تجميع الباحث استناداً على بيانات تعداد العام للسكان عام 2006م

- مكتب التخطيط العمراني صرمان

**شكل (2) منحنى لورنزا لتوزيع السكان بصرمان لعام 2006م**



المصدر:- من عمل الباحث بناء على بيانات الجدول (6)

### 3- الكثافة السكانية على مستوى المحلات

إن محلات منطقة الدراسة تختلف في أعداد السكان والمساحة ، الأمر الذي يؤدي إلى التباين في الكثافة السكانية بينهم ، بالنظر إلى بيانات الجدول (7) يتضح أن الكثافة السكانية مرتفعة في بعض المحلات بسبب صغر مساحتها ، حيث سجلت أعلى كثافة للسكان بمحلة العين التي كانت 2723.3

نسمة / كم<sup>2</sup> ، ويرجع ذلك إلى صغر المساحة التي تقدر بنسبة 0.3% من المساحة الإجمالية للمنطقة ، تلتها محطة عطاف بكثافة 1547.9 نسمة / كم<sup>2</sup> ، والتي شكلت مساحتها نسبة 0.4% من إجمالي المساحة ، ثم جاءت محطة زكري في الترتيب الثالث من حيث الكثافة التي كانت 1577.2 نسمة / كم<sup>2</sup> وبنسبة 0.4% من إجمالي مساحة المنطقة ، نظراً لصغر مساحتها ووقوع أراضيها في مساحة المخطط عمرانياً ، هذا كما جاءت محطة ابوهلال في الترتيب الرابع بنسبة 7% ، ثم جاءت محطة الشاطئ بالترتيب الخامس بنسبة 2.8% من إجمالي المساحة ، أما أقل كثافة سكانية كانت محلتي مخلوف و أبوالريش ويرجع ذلك إلى كبر مساحتيهما بنسبة 23.4% من إجمالي المساحة لمحطة مخلوف وبنسبة 71.1% من إجمالي المساحة لمحطة أبوالريش ، إلا أن معظم أراضيهما واقعة في الجزء الجنوبي للمنطقة ، تشكل منطقة تخلل سكاني نتيجة الظروف الطبيعية التي لأنفاسها استقرار السكان وممارسة نشاطهم بشكل طبيعي<sup>(٩)</sup> ، ومن خلال عرض البيانات بالجدول (7) يمكن تقسيم المحلات من حيث الكثافة العامة للسكان إلى ثلاثة أقسام ، الشكل (3)

1- محلات ذات كثافة سكانية عالية هي : العين ، عطاف ، سidi زكري .

2- محلات ذات كثافة متوسطة وهي : أبو هلال ، الشاطئ .

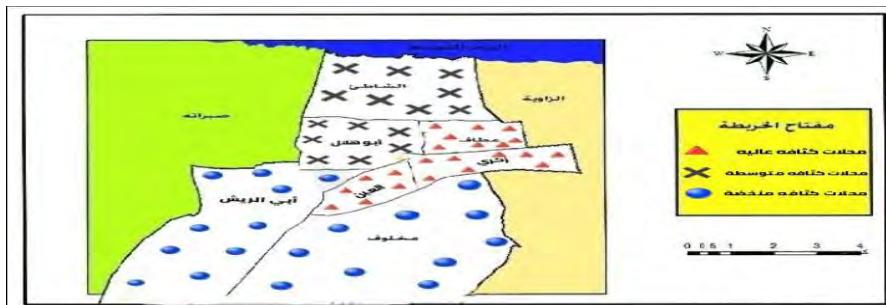
3- محلات كثافتها منخفضة وهي : مخلوف ، أبوالريش .

جدول (7) الكثافة العامة للسكان بمحلات صرمان لسنة 2006م

المحلية	الكثافة العامة للسكان (نسمة / كم <sup>2</sup> )
عطاف	1577.9
ابوهلال	830.6
الشاطئ	267.9
ابوالريش	14.9
سidi زكري	1577.2
مخلوف	55.1
العين	2723.2

المصدر: تجميع الباحث استناداً إلى بيانات التعداد لسنة 2006م

الشكل (3) الكثافة العامة للسكان وفق المحلات بمدينة صرمان لسنة 2006م



المصدر: - إعداد الباحث بالاعتماد على الهيئة العامة للتوثيق ، تعداد السكاني لسنة 2006م

#### نتائج

- 1-لقد كان للظروف الطبيعية دور كبير في استقرار السكان وتوطينهم بمدينة صرمان ، حيث تميزت المدينة بموقع جغرافي مميز ومناخ معتدل على الساحل الغربي للبلاد جعل منها موطنًا للتوطن البشري منذ القدم.
- 2-أن حجم السكان تطور في منطقة صرمان خلال الفترة الممتدة ما بين عام (1973 - 2012م) حيث كان عددهم عام 1973م حوالي 23261 نسمة، بينما وصل العدد عام 2012م إلى 68370 نسمة ، أي انه زاد عدد السكان بمعدل 293.3% خلال 39 سنة.
- 3-التوزيع الجغرافي للسكان غير متساوي على مساحة المدينة ، حيث يقل التركز السكاني كلما اتجهنا جنوباً ، ويزداد بوسط المدينة وإطرافها الشمالية .
- 4-اتضح من تطبيق منحى لوزنر بأن التوزيع السكاني غير مثالى ، حيث أن نسبة 54.7% من السكان يترازون في مساحة 2.8% ، وما يقارب من 45.3% ينتشرون في مساحة 97.2% من أجمالي مساحة المدينة .
- 5-نمو المدينة كان نمو عشوائياً ، حيث جاءت العديد من المناطق السكانية خارج المخطط.

## الوصيات

- 1- يجب الاهتمام بالدراسات السكانية وتشجيع الباحثين في مجالاتها المختلفة لما ذلك من أهمية في توفير الحقائق العلمية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للسكان ، بحيث يتمكن المخططون من وضع الخطط التنموية على أساس علمية توفر متطلبات السكان.
- 2- العمل على وضع الخطط التنموية الكفيلة لمواجهة الطلب المتزايد على السكن، وذلك عن طريق بناء الوحدات السكانية بالشكل المنظم بما لا يضر بالأراضي الزراعية في المحلات ذات الكثافة السكانية المنخفضة .
- 3 العمل على تشجيع التوسيع الراسي متعدد الطوابق في البناء ، والحد من التوسيع الأفقي الذي يلتهم الأراضي الخضراء بال محلات .
- 4 أن يأخذ التخطيط الحضري بعين الاعتبار الطاقات والإمكانيات والموارد المادية والطبيعية والبشرية المتاحة بالمدينة.

## الهوامش

- 1 أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني (طرابلس) 1978م ، ص 26 محمود المقطوف ، الوظيفة التعليمية بمدينة صرمان (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعه طرابلس، 2015م، ص 29.
- 2 شرف عبدالعزيز طريح، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب ، 1995م ، ط 3 ، ص 94.
- 3 مصلحه الأحوال المدينة ، مكتب السجل المدني صرمان، بيانات غير منشورة 2012م.
- 4 فتحي محمد أبوعيانة ، جغرافية السكان، ط 3، دار النهضة العربية بيروت 1980م، ص 298.
- 5 فتحي محمد أبوعيانة ، مرجع سابق ، ص 399-400.
- 6 منصور محمد الكيخيا ، جغرافية السكان، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ط 1، 2003م، ص 135.
- 7 فتحي محمد أبوعيانة ،السكان والعمaran الحضري، بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1984 م ، ص 127.
- 8 عمار محمد ، التغيرات السكانية بالجماهيرية، دراسة تطبيقية على منطقة صرمان ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية الآداب قسم الجغرافيا ، جامعة أم درمان السودان ، 2005م ، ص 153.



## جملة القول في البلاغة القرآنية

(دراسة لغوية من خلال سورة يوسف)

الدكتور: عبد الله عبد السلام طالب

جامعة طرابلس، كلية التربية (جنزور)

### الملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهم القضايا التي تهم الخطاب عامّة، وجملة القول خاصّة، من خلال التوعّيات التي يحويها الخطاب القرآني، وطراقيّات توجيهها واستخدامها، وقد اختارنا سورة يوسف ميدانًا لهذه الدراسة، مع الاستعانة بآيات من القرآن الكريم والشعر في بعض المواقع التي يستلزم فيها ذلك.

وجاءت هذه الدراسة متضمنة سبعة مباحث تعالج قضية القول وجملته في الدرس اللغوي والبلاغي، وهي:

\***مفهوم القول:** حيث تناول مفهوم القول ودلائله، وانصراف معانيه إلى غير دلائله الظاهرة، وعمل القول في دلائله المختلفة.

\***جملة القول عند القدماء:** ودرس اهتمام القدماء بالجملة عامّة، وجملة القول على وجه الخصوص، وكيف كان تناولهم للقول وجملته.

\***أنواع جملة القول:** وتعرض لأنواع جملة القول من حيث التركيب، ومن حيث الدلالة، بالدراسة والتحليل، وبيان أسرار وجماليات كل نوع.

\***الحكاية في جملة القول:** وتناول أحوال الحكاية في جملة القول، من حيث قطعية النص المحكي، أو عدم قطعيته.

\***مكونات جملة القول:** ويدرس المكونات التي يتراكب منها القول وتتاغمها في التركيب، وهي: (المتكلّم، والمتنقّي، والرسالة).

\***أقسام الخطاب (القول):** ويتعرض لأقسام الخطاب من حيث فحواه، وطريقة إلقائه.

\***التحليل البلاغي لجملة القول:** وتناول بالدراسة والتحليل الأسرار البينية لعدد من الطواهر البلاغية التي حوتها جملة القول، من خلال سورة يوسف. كل ذلك كان مذيلاً بالمصادر والمراجع التي تدعم هذه الدراسة. وختم البحث بأهم النتائج والأراء والتوصيات التي تخدم البحث اللغوي، وتفتح آفاق الدراسات لقضايا لغوية أخرى.

**Abstract:**

This research aims to stand on the most important issues that concern the discourse in general, and the saying sentence in particular, through the diversities contained in the Qur'anic discourse, and the methods of directing and using it.

We have chosen Surat Yusuf as a field for this study, with the help of verses from the Holy Qur'an and poetry in some places where this is required.

This study included seven topics that deal with the issue of saying and its sentence in the linguistic and rhetorical lesson, namely:

\*The concept of saying: Where he dealt with the concept of saying and its connotations, and the divergence of its meanings to other than its apparent significance, and the work of saying in its various connotations.

\*The saying sentence at the ancients:

\*He studied the interest of the ancients in the sentence in general, and the saying sentence in particular, and how they dealt with the saying and its sentence.

\*Types of saying sentences: It studies the types of sentence in terms of structure and significance, and clarifying the secrets and aesthetics of each type.

\*the tale in narrative clause:

And dealt with the conditions of the tale in the saying sentence, in terms of definitiveness of the text spoken, or not definitively.

\*Components of the saying sentence:

It studies the components from which the saying is composed and their harmony in the structure, namely: (the speaker, the recipient, and the message).

Sections of discourse (the saying):( It studies the sections of the speech in terms of its content and the way it is delivered.

the Rhetorical analysis of sentence the saying:

study and analyzed the rhetorical secrets of a number of rhetorical phenomena that were included in the saying sentence, through Surat Yusuf.

All of this was appended to the sources and references that support this study.

The research concluded with the most important results, opinions and recommendations that serve linguistic research and open up studies for other linguistic issues.

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهم القضايا التي تهم الخطاب عامّة، وجملة القول خاصة، من خلال التنوّعات التي يحويها الخطاب القرآني، وطرق توجيهها واستخدامها، وقد اخترنا سورة يوسف ميداناً لهذه الدراسة، مع الاستعانة بآيات من القرآن الكريم والشعر في بعض المواضيع التي يستلزم فيها ذلك.

## ١. مفهوم القول:

القول: هو الكلام على الترتيب<sup>١</sup>، أي: الترتيب الصوتي والدلالي والتركيبي للكلام، وهو كل لفظ ألقى به اللسان تماماً كان أو ناقصاً<sup>٢</sup>، تقول: قال يقول قوله، وقال فهو قائل ومقول، وامرأة قوله: أي كثيرة القول<sup>٣</sup>، والمُقوَل: اللسان، وجمعه مقاول<sup>٤</sup>، قال ليدي<sup>٥</sup>:

لها غلٌّ من رازقيٍّ وكُرْسِفٍ المقاولا

ويقال: قولتني مالم أقل، وأقولتني إيه، أي: أدعّته على، وتقول على، أي: كذب على<sup>٦</sup>، ومنه قوله تعالى: «أَمْ يَقُولُونَ نَتَّقَوْلَهُ»<sup>٧</sup>، وقتل علىهم: احتم<sup>٨</sup>، قال كعب بن سعدون العنوي<sup>٩</sup>:

ومنزلةٌ في دار صدقٍ وغيطةٍ وما افتال من حكمٍ على طبيبٍ

ومنه قوله في الأمر ونقاولنا، أي: تقواضنا<sup>١٠</sup>، قال ليدي<sup>١١</sup>:

السعيدُ إِلَّا يَقْتَلُهَا نَفِلَةُ اللَّهُ وَإِنَّ

## ١.١ دلالات فعل القول:

يأتي فعل (القول) بعدة دلالات غير المراد بالدلالة المعجمية للفظة.

- فقد يستعمل (القول) في الاستفهام بمعنى: (تنظن)<sup>١٢</sup>، نحو قول هبة بن خشم<sup>١٣</sup>:

متى نقول القلق الرواسما

والجلة الناجية العيالها

والسبب في أن العرب تجري القول في الاستفهام بمعنى الظن؛ لأن القول أشبه بالظن والاعتقاد  
<sup>xiv</sup> من الكلام .

إذا وقع (القول) بمعنى (الظن) أعمل مع الاستفهام كما سبق<sup>xv</sup>، نحو: أقول زيداً منطلاقاً، ومنه  
قول الكميt<sup>xvi</sup>:

أجهالاً شُوْلُ بَنِي لُؤَيٌّ امْ اَبِيكَ لَعْمُ اَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فالظن والاعتقاد لا يفهم معناه إلا بغيره، والقول كذلك لا يفهم إلا بغيره، فإذا قلت: قام، وجردته  
من الضمير، فإن المعنى لا يفهم؛ لأنه إنما وضع ليفيد معناه مقترباً بما يسند إليه، و(قام) هذه  
نفسها (قول)، وهي محتاجة إلى الفاعل كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه، وليس الكلام كذلك؛ لأنه  
وضع للاستقلال والاستغناء عما سواه، فكان التعبير بالقول أليق<sup>xvii</sup>.

- ويعبّر بـ (القول) على الاستعداد بالتهيؤ للأفعال نحو: قال فأكل، وقال فضرب، وقال فتكلم<sup>xviii</sup>،  
ويرى سيبويه : أن (قال) \_ في كلام العرب \_ إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاماً لا  
قولا<sup>xix</sup>، ويعني بالقول: الألفاظ المفردة التي يبني الكلام منها، كزيد من قوله: زيد منطلق،  
وعمر من قوله - قام عمر<sup>xx</sup>.

- وقد يأتي فعل (القول) بمعنى الكلام، نحو: قلت: زيد منطلق ، فإذا جاء كذلك لا يعمل فيما  
بعده<sup>xxi</sup> ، ومنه قوله تعالى: «قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ»<sup>xxii</sup>؛ ولكن بعض العرب يعمله، نحو: قلت: زيداً  
منطلاقاً<sup>xxiii</sup> .

- وقد يطلق \_ أحياناً \_ على جملة القول لفظ القول، فنريد بذلك المقول كما تذكر اللفظ وتريد  
المفهوم<sup>xxiv</sup> .

## ٢. جملة القول عند القدماء:

تعرض المتقدمون من النحاة للجملة بصفة عامة ولكن لم تُطبع دراسة وتحليلاً، ولم يعرض لها أحد بباب خاص بها، بل تناولوها بشيء من الإيجاز والإشارة.

وجملة القول كنوع من عدة أنواع من الجمل في العربية التي لم تُتلّ حظها – عند المتقدمين – من الدراسة الكافية المستوفية.

فقد تعرض لها سيبويه (ت 180 هـ) من خلال (الكتاب)، بقوله: "اعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحْكى بها، وإنما تَحْكى بعد القول ما كان كلاماً لا قول، نحو قلت: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنَّه يَحْسَنَ أنْ تَقُولَ: زيدٌ منطلقٌ، ولا تَدْخُلَ (قلت)، وما لِمْ يَكُنْ هَذَا أَسْطَقَ القول عَنْه" <sup>xxv</sup>.

وتكلّم عنها الفراء (ت 207 هـ) في كتابه (معاني القرآن)، في معرض حديثه عن عمل ( فعل القول) فيما بعده، فيقول: "إنما تكون الحكاية إذا صلح قبلها إضمار ما يرفع أو يخفض أو ينصب، فإذا ضمت ذلك كله فجعلته كلمة كان منصوباً بالقول كقولك: مررت بزيد، ثمَّ تجعل هذه الكلمة، فتقول: قلت كلاماً حسناً، ثمَّ تقول: قلت: زيدٌ قائمٌ، فيقول: قلت كلاماً، وتقول: قد ضربت عمراً، فيقول أيضاً: قلت كلمة صالحة" <sup>xxvi</sup>.

وأشار لها المبرد (ت 285 هـ) في باب: (كسر همزة إن)، حيث جاء في معرض حديثه قوله: "أنْ تقع بعد القول حكاية، فتكون مُبتدأة كما تقول: قال زيد: عمرو منطلق، وقلت: الله أكبر... تقول متى تقول أن زيداً منطلق، وأنقول أن عمراً خارج، فإن لم ترد بها تظن وأردت بها الحكاية كسرت، كما أنك تقول: زيدٌ منطلق تريد اللفظ ولا تريد الظن" <sup>xxvii</sup>.

وبقي الأمر على ما هو عليه إلى أن ظهر من المتأخرین ابن هشام (ت 761 هـ) بكتابه: (مغنى الليب عن كتب الأعaries)، الذي يعد الرائد الأول الذي خاص وغاص في هذا الموضوع، ومنحه شيئاً من العناية والاهتمام، فتعرض للجملة وأنواعها، بشكل عام، وإلى جملة القول بشكل خاص، فكان ذلك سبباً لفتح الباب أمام النحاة من بعده لدراسة الجملة وتحليلها مستمدین دراستهم من دراسة ابن هشام.

ونخلص بالقول إلى أن القدماء لم يهتموا بدراسة الجملة ولم يضع لها أحد منهم مصنفاً خاصاً بها، في المقابل نجد المتأخرین قد أولوا دراسة الجملة اهتماماً وعناية فاق ما كان عند المتقدمين.

### 3. أنواع جملة القول:

تنقسم جملة القول إلى نوعين اثنين:

3.1. النوع الأول: جملة القول من حيث التركيب، وتتقسم إلى نوعين وذلك بطبيعة تقسيم الجملة العربية، وهما:

3.1.1. جملة اسمية: وهي الجملة التي يكون الجزء الأول منها اسمًا<sup>xxxviii</sup>، فقد يأتي القول جملة اسمية مصدّرة باسم صريح أو مؤول، أو اسم فعل، أو حرف مشبه بالفعل، ومثال تصدرها باسم صريح قول الله تعالى: «قَالُوا أَضْنَعَتْ أَحْلَامَ»<sup>xxxix</sup>، ومثال تصدرها باسم فعل قوله تعالى: «وَقَاتَ هَبَّاتَكَ»<sup>xxx</sup>، ومثال تصدرها بحرف مشبه بالفعل قوله تعالى: «قَالَ إِنِّي لَيَحْرُثُنِي أَنْ تَدْهُبُوا إِنِّي أَنْتَ هَبَّاتَكَ»<sup>xxxx</sup>.

3.1.2. جملة فعلية: وهي الجملة التي يكون الجزء الأول منها فعلًا<sup>xxxxi</sup>، وقد تكون جملة القول مصدرة بفعل تام أو ناقص، نحو قوله تعالى: «قَالُوا نَفْقَدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ»<sup>xxxxii</sup>، وقوله جل شأنه: «قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَرَائِنِ الْأَرْضِ»<sup>xxxxiii</sup>.

3.2. النوع الثاني: جملة القول من حيث الدلالة، إذ تنقسم \_ بطبيعة الغرض منها \_ إلى نوعين اثنين، وهما:

3.2.1. الجملة الخبرية: وهي الجملة التي يقطع بصدقها أو كذبها<sup>xxxxiv</sup>، وهي التي يحكم بها على شيء<sup>xxxxv</sup>، ولا يُنتظر من المخاطب جواباً، وتتقسم الجملة الخبرية إلى ثلاثة أضرب هي:

3.2.1.1. ضرب ابتدائي: وهو النوع الذي يكون فيه المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه، وتكون فيه الجملة خالية من أي أداة من أدوات التوكيد<sup>xxxxvi</sup>، ومنه قوله تعالى: «قَالَ أَنَا يُوسُفُ»<sup>xxxxvii</sup>.

3.2.1.2. ضرب طبلي: وهو النوع الذي يتعدد المخاطب فيه ولا يعرف مدى صحته، فيستخدم فيه أدلة توكيد واحدة<sup>xxxxviii</sup>، ومنه قوله تعالى: «إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخْوَهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُ»<sup>xxxxix</sup>.

3.2.1.3. ضرب إنكارى: وهو النوع الذي يكون فيه المخاطب منكراً لحكم الخبر إنكاراً، فيحتاج فيه لتأكيد الخبر بأكثر من أدلة توكيد<sup>xlii</sup>، ومنه قوله تعالى: «قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجُدُّ»<sup>xlii</sup>.

3.2.2. الجملة الانشائية: وهي الجملة التي لا يقطع بصدقها أو كذبها<sup>xliii</sup>، وهي التي لا يحكم بها على شيء<sup>xliv</sup>، وقد ينتظر من المخاطب جواباً، وتنقسم إلى ضربتين اثنتين هما:

3.2.2.1. إنشاء طبلي: وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وله خمسة أساليب هي: (الأمر، والنهي، والاستفهام، والتنمي، والنداء)<sup>xlv</sup>، وقد ورد معظمها في جمل القول الواردة في سورة يوسف.

فأسلوب الأمر، نحو قوله تعالى: «وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ»<sup>xvi</sup>، وقوله تعالى: «قَالَ اجْعُلْنِي عَلَىٰ خَرَائِنِ الْأَرْضِ»<sup>xvii</sup>.

وأسلوب النهي، نحو قوله تعالى: «قَالَ قَاتِلٌ مَّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ»<sup>xviii</sup>.

وأسلوب الاستفهام، نحو قوله تعالى: «قَالَ مَا حَطَبُكُنَّ إِذْ رَأَوْدَنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ»<sup>xix</sup>، وقوله تعالى: «قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ؟».

وأسلوب النداء، نحو قوله تعالى: «إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِلَيْ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ بِهِ»<sup>١٠</sup>، وقوله تعالى: «قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مَا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ»<sup>١١</sup>.

3.2.2.2. إنشاء غير طبلي: وهو ما لا يستدعي مطلوباً، ويكون بعدة صيغ، منها: (صيغة المدح، والذم، وصيغة العقود، والقسم، والتعجب، والرجاء) <sup>١٢</sup>.

ومن القسم في قوله تعالى: «قَالُوا تَالَّهُ تَقْتُلُ أَنْتُكُرُ يُوسُفَ»<sup>١٣</sup>، وقوله تعالى: «قَالُوا تَالَّهُ لَقَدْ آثَرَ اللَّهُ عَلَيْنَا»<sup>١٤</sup>.

#### 4. الحكاية في جملة القول:

الحكاية هي: "إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه"<sup>١٥</sup>، والحكاية على ثلاثة أصناف<sup>١٦</sup>:

4.1. حكاية على اللفظ، وهو حكاية اللفظ دون معناه، وقد أورده سيبويه بقوله: " فقال: لا تغيير الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه (قال)"<sup>١٧</sup>، فيزيد القول لفظاً، دون الاهتمام بصحة التركيب، وهو الأصل<sup>١٨</sup>، نحو قول الأعرابي: دعنا من تمرتان، على سبيل الحكاية في ردأ على آخر قال له: ما عنده تمرتان، وقول الآخر: أليس فرشيا؟ فقال: ليس بقرشيا، حكاية لقوله، دون أن ينظر إلى

حرف الجر، وهذا يجوز في الاسم العلم ولا يجوز في غيره، باعتبار أن الاسم العلم كثير الاستعمال حتى صار متعارفاً عليه بهذا الوجه<sup>ix</sup>، ولهذا فإن الحكاية على اللفظ لا تثنى ولا تجمع<sup>ix</sup>.

ومنه قوله تعالى: «قَالَ أَتُونِي أُفْرُغُ عَلَيْهِ قِطْرًا»<sup>xii</sup>، إذا حاكه من يعرف لفظه دون معناه، فيقول مثلاً: نحاساً بدل قوله: قطرًا<sup>xiii</sup>.

4.2. حكاية على المعنى دون اللفظ، أي دون الاهتمام بمنطق اللفظ، وقد أجازه النحويون بالإجماع<sup>ixiv</sup>، كقول من قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فيقال: قال: الشهادتين، أو: قال: حقاً، وفي من قال: زيد قائم، يقول: قال: القائم زيد، حكاية بالمعنى على ما المراد قوله<sup>ixv</sup>.

4.3. حكاية على اللفظ والمعنى، وتكون عندما يسرد المتكلم أفالطاً متناسقة لموضوع معين كما وردت دون تغيير في اللفظ أو المعنى، ولا تحكى الجملة إلا بعد القول، نحو قوله تعالى: «وَقَالَ الْمَلِكُ اثْنَوْنِي بِهِ أَسْتَخْلِصْنَاهُ لِنَفْسِي»<sup>xvi</sup>، أو ما في معناه، نحو قوله تعالى: «دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحْيِيْهُمْ فِيهَا سَلَامٌ»<sup>xvii</sup>، ونحو قوله: قرأت: الحمد لله رب العالمين<sup>xviii</sup>.

والحكاية بأنواعها الثلاثة هي مدار دراستنا في هذا البحث.

غالباً ما تكون جملة القول محكية، سواء ذكر القول نحو قوله تعالى: «قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى حَرَائِنَ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِظٌ عَلَيْمٌ»<sup>xix</sup>، أو حذف نحو قوله تعالى: «يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا»<sup>xx</sup>، أي: قال: يا يوسف، ومنه قول الشاعر<sup>xxi</sup>:

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا  
يَلَالًا اتَّجِعِي لصَيْدَحْ فَقَلْتُ

أَيِّ: سَمِعْتُ مِنْ يَقُولُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا.

وقد يقع بعد القول ما يحمل الحكاية وغيرها، ومن ذلك قوله: أتقول: زيد قائم، و: أتقول: زيداً قائماً.

في الجملة الأولى يكون (زيد) مبتدأ، و(قائم) خبر للمبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول، فهي في هذه الحالة محكية بالقول، أما في الجملة الثانية فيكون (زيداً) مفعولاً به أول للفعل (تقول)، (قائماً) مفعولاً به ثانياً؛ وذلك إذا اعتربنا فعل القول بمعنى الظن، ومنه قوله

تعالى: «أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ وَ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ وَ الْأَسْبَاطَ كَانُواْ هُدًى أَوْ نَصَارَى»<sup>lxxii</sup>، فكذلك تأتي الجملة في هذه الآية محكية بالقول، وتجري أيضاً مجرى الظن؛ لأنها مستوفية شروط إجرائها مجرى الظن.

وقد يقع بعد القول جملة محكية وليس للقول عمل فيها، ومن ذلك قوله: أول قولي: إني أحمد الله؛ لأن الجملة هنا خبراً للمبدأ (أول)، أمّا إذا كان القول فعلاً، نحو: أول ما أقول: إني أحمد الله، فتكون جملة (إني أحمد الله) محكية بالقول<sup>lxxiii</sup>.

وتأتي جملة القول أحياناً بعد القول وتكون غير محكية به، بل محكية بقول آخر نحو قوله تعالى: «وَلَا يَرْجُنَكَ قَوْهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا»<sup>lxxiv</sup>، فالجملة التي وقعت بعد فعل القول، وهي: «إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا»، غير محكية به، بل هي استئناف لا يجوز أن يكون من قول الكافرين<sup>lxxv</sup>، وإنما محكية بفعل قول محذف، والتقدير: (قل: إن العزة لله جميعاً).

وقد يوصل بالمحكي غير المحكي، وهو ما يسميه المحدثون (مُدَرَّجاً)<sup>lxxvi</sup>، ومنه قوله تعالى: «قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُواْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذْلَّةً وَكَذِلِكَ يَفْعَلُونَ»<sup>lxxvii</sup>، فالجملة الأخيرة وهي قوله تعالى: (وَكَذِلِكَ يَفْعَلُونَ)، استئناف جاء بعد المحكي لا يقدر لها قول<sup>lxxviii</sup>، وهي من قول الله عَزَّلَه<sup>lxxix</sup>.

## 5. مكونات جملة القول:

لابد لجملة القول من مكونات أساسية يجب أن تتوفر جميعها، إما بظهورها أو بتقديرها، وهذه المكونات هي:

### 5.1. المتكلم:

حتى تكون الجملة قولية فلابد من وجود القائل، وهو المتكلم، أو المرسل، نحو قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: «إِذْقَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكِبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»<sup>lxxxi</sup>.

فأحياناً يكون القائل ظاهراً في القول كما في الآية السابقة، فالاسم الصريح دلّ على شخص القائل وهو يوسف عليه السلام، وقد يدل على المتكلم ضمير يعود عليه، نحو قوله تعالى: «قَالَتْ فَذِلِكَنَّ

الذِي لُمْتَنِي فِيهِ<sup>lxxxii</sup> ، وقد يحذف المتكلم مع وجود ما يدلّ عليه من سياق ونحوه، ومنه قوله تعالى: **﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ﴾**<sup>lxxxiii</sup> ، أي: فقال: يوسف أيها الصديق.

ويأتي المتكلم مفرداً، نحو قوله تعالى: **﴿وَقَالَ الْمَلِكُ اثُنُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْنَهُ لِنَفْسِي﴾**<sup>lxxxiv</sup> ، وقوله تعالى: **﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾**<sup>lxxxv</sup> ، وب يأتي مثلي، نحو قوله تعالى: **﴿فَالَا رَبَّنَا إِنَّا نَحَافُ أَنْ يَقْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغِي﴾**<sup>lxxxvi</sup> ، وقوله تعالى: **﴿فَالَّتَّا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرَّعَاء﴾**<sup>lxxxvii</sup> ، وقد يأتي مجموعاً، نحو قوله تعالى: **﴿وَقَالَ الْمَلِكُ اثُنُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْنَهُ لِنَفْسِي﴾**<sup>lxxxviii</sup> ، وقوله تعالى: **﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَسْرًا﴾**<sup>lxxxix</sup> ، أما قوله تعالى: **﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾**<sup>xc</sup> ، فيجوز بالباء أو بدونها، نحو: قالت الآعراب، وقال: الآعراب.<sup>xcii</sup>

وقد يأتي المتكلم غير عاقل، فيكون فعل القول لغير العاقل، ومن ذلك قوله تعالى حاكياً عن السماء والأرض: **﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعَيْنَ﴾**<sup>xcii</sup> ، ومنه قول أبو النجم:

قالَتْ لَهُ الطَّيْرُ تَقَدَّمْ رَاشِدًا إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا حَامِدًا

## 5. المخاطب:

وهو القطب الثاني للحوار، وهو إما مستمع أو قارئ؛ لأن جملة القول خطاب، والخطاب يجب أن يتتوفر فيه المتكلم والمتنقلي.

وقد يُصرح بالمخاطب في الحوار نحو قوله تعالى: **﴿وَقَالَ الذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مَصْرَ لِإِمْرَانِهِ أَكْرِمِي مَئْوَاه﴾**<sup>xciv</sup> ، فصرّح بالمخاطب في هذه الآية، وهي امرأة العزيز، وقد لا يصرح به، بحيث لا يظهر المخاطب في الحوار بصورة مباشرة، وإنما يظهر من خلال القرآن، ومنه قوله تعالى: **﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْرُنِي أَنْ تَذَهَّبُوا بِهِ﴾**<sup>xcv</sup> ، فالمخاطب في هذه الآية هم أخوة يوسف، والدليل الضمير العائد عليهم، وكذلك لم يصرح بالمخاطب في قوله تعالى: **﴿قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ﴾**<sup>xcvi</sup> ، فالمخاطب هو الملك، بدليل قرينة السياق؛ لأن قوله يأتي ردًا على قوله تعالى على لسانهم: **﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ﴾**<sup>xcvii</sup>.

فالمخاطب إذا كان صريحاً أو غير صريح فهو حاضر بطبيعة الحال؛ لأن الخطاب يفترض أن يكون هناك متحدثاً ومستمعاً

### 5.3. الرسالة:

وهي مادة الخطاب وموضوعه، وهي الوسيلة التي يوصل بها المتكلم مراداته إلى المتنقي، وتقسم الرسالة بحسب الوسط اللغوي الناقل لها إلى قسمين اثنين هما:

5.3.1. رسالة شفوية، أو صوتية، وهي المدركة بحاسة السمع، والوسط الناقل لهذه الرسالة هو الوسط الصوتي.

ومن الرسائل الشفوية قوله تعالى: **«قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى حَرَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِظْتُ عَلَيْهِ»**<sup>xcviii</sup>، فالرسالة التي أوصل بها يوسف عليه السلام مراده رسالة شفوية؛ لأنَّه كان في حضرة الملك، وكان ذلك ردًا على الخطاب الشفوي الموجه من الملك إلى يوسف عليه السلام في نص قوله تعالى: **«فَلَمَّا كَلَمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مِكِينٌ أَمِينٌ»**<sup>xcix</sup>.

5.3.2. رسالة مكتوبة، وهي المدركة بحاسة النظر، وهي الطريقة التي يُوصل بها المتكلم، كلامه إلى المتنقي عن طريق الكتابة وما شابه ذلك، ومن ذلك قوله تعالى – على لسان ملكة سبأ عندما وصلتها رسالة سليمان عليه السلام – **«إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣٠) أَلَّا تَغْلُو عَلَيَّ وَأَلَّا تُؤْنِي مُسْلِمِينَ»**<sup>cii</sup>، فهي رسالة مكتوبة مدركة بالنظر، وهذا ظاهر الآية.

## 6. أقسام الخطاب (القول):

يعَرَّف بنفيست **benveniste** الخطاب بأنه: "كل تلفظ يفترض متحدثاً ومستمعاً، تكون للطرف الأول نية التأثير في الطرف الثاني بشكلٍ من الأشكال"<sup>ciii</sup>.

وتأسِيساً على هذا التعريف فإنَّ اللغويون يرون أنَّ الخطاب ينقسم إلى قسمين مهمين هما<sup>civ</sup>:

### 6.1. خطاب مباشر:

وهو الخطاب المنقول الذي تظهر فيه أقصى درجات الدقة<sup>ciii</sup>، ويحدث هذا في الواقع اليومي، عندما نقبس كلمات من سياقاتها الأصلية التي قيلت فيه، لاستعمال في العلاقات الحوارية الجديدة، مع الاختلاف في الزمن والمستويات الصوتية، مما ينتج عنه وجود قائلين، قائل أول وهو صاحب النص الأصلي، وقائل ثانٍ هو القائل الفعلي الذي يتقمص دور القائل الأول<sup>civ</sup>.

ومن صور الخطاب المباشر في جملة القول عبارة: ألمك نقول: تعالوا حالاً يا أولاد، فالمتكل هنا مجرد ناقل لقول الأم، مع إمكانية تغيير المستوى الصوتي، بإضفاء نوع من الوعيد أو الإغراء، أو العطف ونحو ذلك.

ومن صور الخطاب المباشر لجملة القول في القرآن الكريم قوله تعالى: «قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ»<sup>cvi</sup>، ومنه قوله تعالى: «وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعَ عِجَافٍ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ حُضْرٌ وَاحْدَرَ يَأْسِتٌ»<sup>cvi</sup>.

والجمل المحكية بالقول تمثل هذا النوع من الخطاب تمثيل دقيقاً، إذ يكون القائل الثاني ناقلاً لدور القائل الأول، ولو كان القول في حد ذاته غير موافق للمعقول، أو خلاف القاعدة النحوية.

## 2. خطاب غير مباشر:

وهو الخطاب الذي لا تتوخى فيه الدقة في نقل قول القائل، وإنما الأهم هو نقل الأفكار المتضمنة في القول، والتعبير عنها بأسلوب خاص ليس كما ورد عند القائل الأول<sup>cvi</sup>، إذ يقوم القائل الثاني بإعادة صياغة القول المنقول مع عدم ضمان توخي الدقة في نقله، فقد يتطلب منه تحويل بعض أزمنة الأفعال أو تغيير الضمائر، أو اقتطاعه وإيجازه، كما يكون حضور شخصية الناقل (القائل الثاني) بارزاً في الخطاب غير المباشر عنه في الخطاب المباشر<sup>cvi</sup>.

وفي عبارتنا السابقة: (ألمك نقول: تعالوا حالاً يا أولاد)، يستطيع الناقل إعادة صياغتها والتعديل عليها مع الإبقاء على الأفكار الرئيسية فيها، فيقول \_مثالاً\_ ألمك نقول: هلموا إليني يا صغاري، أو: ألمك تتداديكم.

ونجداً مثالاً قريباً لهذا النوع في سورة يوسف وهو قوله تعالى: «قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَآذَا تَقْعِدُونَ»<sup>cix</sup>، حيث نجد القائل الثاني وهو الله ﷺ ينقل قول أخيه يوسف مع زيادة في إظهار الحال التي كانوا عليها، لتقريب الصورة أكثر ووضع المتنافي لهذا الخبر وكأنه يشاهد ما حدث، فزاد ﷺ قوله: «وَأَقْبَلُوا»، أي: "وقفوا مكانهم حتى وصلوا إليهم وقالوا: أيها الفتىان، مآذًا تَقْعِدُونَ»<sup>cxi</sup>.

## 7. التحليل البلاغي لجملة القول:

إن المتتبع لآيات القرآن الكريم يجدها زاخرة بفعل القول وجملته، ولكرثهما أسباب أهمها:

1. القرآن الكريم هو قول الله ﷺ.

2. إن القرآن الكريم متضمن قصص الأولين والآخرين.

3. جاء القرآن الكريم بأوامر ونواهٍ وتوجيهات للعباد.

فالمتأمل في هذا الكم من جملة القول الواردة في كتاب الله العزيز، يجد أنها لا تخلو من الأهمية الكبيرة في بلاغة الخطاب والحوار.

ولهذا، لابد لنا من الوقوف على بعض هذه اللطائف والأسرار وجمالياتها في البلاغة القرانية، وتحليلها؛ لبيان الأثر الذي تتركه جملة القول لدى المخاطب أو المتلقي.

## 7.1. الحذف:

الحذف هو: "إسقاط الكلمة لاجتناء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام".<sup>cxi</sup>

وقد كثر حذف فعل القول من جملته في القرآن الكريم، كما كثر إظهاره، وفي هذا نجد خلافاً قائماً بين النحوين في حذف القول.

فالكوفيون يرون أن الجملة منصوبة بفعل قبلها مرادف لفعل القول، ولا يجوز تقدير فعل القول<sup>cxii</sup>، ومثال ذلك قوله تعالى: «وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ...»<sup>cxiii</sup>، فناصب جملة القول «إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ...» هو الفعل (شهد)؛ لأنهم يرون أنه يحل محل القول، كما لو قال: قال قائل من أهله<sup>cxiv</sup>.

أما البصريون فيرون أن فعل القول مقدر في مثل قوله تعالى، «وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ...»<sup>cxv</sup>، واحتجوا على ذلك بالتصريح بالقول في نحو قوله تعالى: «وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي»<sup>cxvi</sup>، ويفاصل ذلك حذف القول في قوله تعالى: «فَدَعَا رَبَّهُ أَتَيْ مَغْلُوبٌ فَانْتَزِرْ»<sup>c xviii cxvii</sup>.

والذي يرجح في العامل الناصب لجملة القول هو رأي البصريين، وهو تقدير فعل القول؛ لأنه بإمكاننا تقدير فعل القول في أي جملة قولية، ومن ذلك قوله تعالى: «يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا»<sup>cix</sup>.

فإذا كان لا تقدير للفعل العامل في المنادي، والذي هو على تقدير: (أدعوه يوسف) وهو رأي الكوفيين\_ لأن المنادي المفرد عندهم معرف بلا عامل<sup>cxx</sup>، فأين إذًا الفعل الذي يحل محل فعل القول وينصب الجملة عندهم؟

فعندهما لا يوجد فعل ناصب للجملة المحكية، وجب علينا تقدير فعل القول، وبذلك يبطل قول الكوفيين.

ومما يؤكّد ضعف حجة الكوفيين، هو عدم وجود الرابطة بين الفعل الذي يظنون أنه يحل محل القول، وبين جملته، وذلك نحو قوله تعالى: **﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَاسْمَاعِيلُ رَبُّنَا تَقْبَلُ مَنًا﴾**<sup>cxxi</sup>، حيث تتعدّم الرابطة بين الفعل (يرفع)، وبين الجملة المحكية، وهي قوله: (ربنا قبل منا)؛ لأنّه استئناف لكلام جديد، والتقدير: (قالا: ربنا قبل منا).

وقد تحدّف جملة القول ويبيّق فعلها، ومنه قوله تعالى: **«قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْنَصَ الْحَقِّ أَنَّ رَأْوِدَتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لِمَنَ الصَّادِقِينَ (51) ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَمَأْخُذَهُ بِالْغَيْبِ»**<sup>cxxii</sup>، فالمتأمل في هذه الآية يعتقد للوهلة الأولى أن قوله: (ذلك ليعلم أني لم أخذه بالغيب) هو من قول امرأة العزيز، والأصل خلاف ذلك؛ لأن فعل القول في هذه الآية مقدر يعود على المتكلم، وهو يوسف **الطالع**<sup>cxxiii</sup>، والتقدير: (قال: ليعلم أني لم أخذه بالغيب).

ومنه أيضًا قوله تعالى: **«قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلَيْمٌ (34) يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَادِا تَأْمُرُونَ (35) قَالُوا أَرْجِهِ وَأَخْأُهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ»**<sup>cxxiv</sup>، فجملة: (فمادا تأمرون؟) جاءت بعد قول، وهي في الأصل ليست محكية به، بل محكية بقول مذوق تقديره: (قال: فماذا تأمرتون)، عائد على قائله وهو فرعون<sup>cxxv</sup>.

#### 7.1.1. فوائد الحذف:

الحذف عدّة فوائد بلاغية، ولجملة القول التي وقع في أحد ركنيها الحذف نصيب من هذه الفوائد التي من أهمها<sup>cxxvi</sup>:

- التخييم والتعظيم.
- الإيجاز وتحصيل المعنى الكبير في اللفظ القليل.
- زيادة لذة بسبب استبطاط الذهن للمذوق.

#### 7.2. التغليب:

وهو "إعطاء الشيء حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المغلوبين على الآخر أو إطلاق لفظة عليهما إجراءً للمختلفين مجرى المتقفين"<sup>cxxvii</sup>

### 7.2.1. أنواعه:

#### للتغليب أنواع أهمها:

##### أ. تغليب المذكر على المؤنث:

وقد ورد في القرآن الكريم \_وتحديداً في سورة يوسف\_ تغليب المذكر على المؤنث، ومن ذلك تغليب فعل القول في قوله تعالى: **﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾**<sup>cxxviii</sup>، فغلب المذكر على المؤنث في فعل القول؛ لأن النسوة جمع للقلة، أما إذا كان الجمع للكثرة فيؤنث <sup>cxxxix</sup>، ومنه قوله تعالى: **﴿فَالَّتِي الْأَعْزَابُ آمَنَّ﴾**<sup>cxxxix</sup>.

ومن تغليب المذكر على المؤنث قوله تعالى: **﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾**<sup>cxxxvi</sup>، فقد غلب المذكر على المؤنث في قوله: (رأيتمهم)، وفي قوله: (ساجدين)؛ وذلك لأن السجود من فعلبني آدم، والعرب تجمع ما لا يعقل جمع ما يعقل إذا نزل منزلته<sup>cxxxii</sup>، ولما وصفهم بما هو خاص بالعقلاء، وهو السجود، أجرى عليها حكمهم بالتنذير <sup>cxxxiii</sup>.

##### ب. تغليب الغائب على المخاطب:

ويقع هذا النوع عندما يكون الغائب له الشرف والأهمية في الخطاب، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿قَالَ تَرَرُّعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾**<sup>cxxxiv</sup>، حيث غلب الغائب وهو الملك وقومه، على المخاطب في هذه الآية \_ وهو سامي الملك الذي بعثه الملك إلى يوسف عليه السلام ليبيتهم بتأويل رؤيا الملك، فأراد مخاطبة الجماعة بقوله: (تررون)، ولم يقل: (ترع)؛ لأن القول موجه للجميع، وأن الخير بهمهم جميعاً.

##### ج. تغليب العاقل على غير العاقل:

ومن تغليب العاقل على غير العاقل قوله تعالى: **﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾**<sup>cxxxv</sup>، فغلب العاقل على غير العاقل في قوله تعالى: **﴿سَاجِدِينَ﴾**، وقد مرت بنا كيف جمعت على من يعقلون؛ تغليباً وتشريفاً وتعظيمها.

### 7.3 التكرار:

وهو: "دلالة اللفظ على المعنى مردداً<sup>cxxxvi</sup>"، وله فوائد أصابت منها جملة القول بعضاً منها وهي:

- إذا طال الكلام وخشي أن يُهمل أو يتناسى أوله، فيربطه بإعادة لفظة منه؛ لترسيخه في الأذهان، وأيضاً القixinم لطول الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: «إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»<sup>cxxxvii</sup>، فكرر (رأيتم)، حتى لا يُهمل الأول من الكلام.

ويرى بعض البلاغيين أن لا تكرار في هذه الآية، بل هو كلام مستأنف<sup>cxxxviii</sup>، على تقدير جواب سؤال محفوف قاله يعقوب<sup>cxxxix</sup>، عندما قال سبحانه وتعالى على لسان يوسف<sup>cxxxix</sup>: «إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ».

والصحيح أنه تكرار؛ لورود الكثير من الآيات المشابهة، ومنها قوله تعالى: «وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ»<sup>cxl</sup>، فلا يجوز هنا أن يكون الضمير (هم) جواباً عن سؤال محفوظ، ولكن كرر هم لضرب من التأكيد وإيضاح الصورة، فالكلام هنا مرتبط ببعضه، وليس هناك ما يؤكّد لنا بأنه مستأنف، ولمّا م يجز هنا، لم يجز في الآية التي سبقتها.

- النهي عن الشيء والأمر بالأخر؛ تقادياً للأول، ومن ذلك قوله تعالى: «وَقَالَ يَابْنَي لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابِ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقةٍ»<sup>cxli</sup>.

وقد يستقل تكرار الكلمة، فيعدل إلى ما يراد بها<sup>cxlvi</sup>، نحو قوله تعالى: «قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَنِي وَحْرَنِي إِلَى اللَّهِ»<sup>cxlvi</sup>، فالبث هو: "الحزن الذي تقضي به إلى صاحبك"<sup>cxlvi</sup>، فاستقل تكرارها فعدل إلى ما يراد بها، وهو الحزن، ومثال ذلك قوله تعالى: «فَاغْفُوا وَاصْفَحُوا»<sup>cxlvi</sup>.

### 7.4 الاعتراض:

وهو: "كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مرّكب، لو أُسقط لبقي الأول على حاله"<sup>cxlvi</sup>، ويقع الاعتراض بين الشيئين المتلازمين<sup>cxlvii</sup>، كالمبتدأ وخبره، والفعل وفاعله، والصفة والموصوف، والقسم وجوابه، والمعطوف والمعطوف عليه، والمضاف والمضاف إليه.

وينقسم الاعتراض إلى قسمين اثنين هما<sup>cxlviii</sup>:

**القسم الأول:** ما لا يأتي في الكلام إلا لفائدة، كالتأكيد، أو الدعاء، أو غير ذلك.

**القسم الثاني:** ما يأتي في الكلام لغير فائدة، لأن يقع سهواً أو خطأً.

ووقع في جملة القول الكثير من الاعتراضات من قبيل **القسم الأول**، ومنه قوله تعالى: «**قَالُوا تَالَّهِ لَقَدْ عِلِّمْتُمْ مَاحِنَا لِفُسْدٍ فِي الْأَرْضِ**<sup>cxliv</sup>»، فاعتراض بقوله: (قد علمتم)؛ وذلك لغرض التأكيد على ثبات البراءة من تهمة السرقة.

ومنه قوله تعالى: «**قَالَ يَا بُشْرِي هَذَا غَلَمَ**<sup>١</sup>»، فاعتراض بقوله: (يا بشرى)، تأكيداً على التعجب والدهشة.

ومنه أيضاً قوله تعالى: «**وَقُلْنَ حَاسَ لِلَّهِ مَاهِدًا بَشَرًا**<sup>٢</sup>»، والاعتراض هنا هو: (حاش الله)، تأكيداً على التعظيم والدهشة.

## 7.5. الجناس:

وهو: "تشابه الكلمتين في اللفظ"<sup>cлиii</sup>، مع اختلاف المعنيين<sup>cлиii</sup>، وهو من المحسنات الفظية، وينقسم إلى قسمين اثنين هما<sup>cлиv</sup>:

- الجناس التام، وهو: ما اتفق فيه اللفظان من حيث: نوع الحروف، وشكلها، وعددها، وترتيبها، ومن ذلك قوله تعالى: «**وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا عَيْنَ سَاعَةٍ**<sup>٣</sup>».

- الجناس الناقص، وهو: هو ما اختلف فيه اللفظان من حيث: نوع الحروف، أو شكلها، أو عددها، أو ترتيبها، ومن ذلك قوله تعالى: «**وَالنَّفْتَ السَّاقُ بِالسَّاقِ**(٢٩) **إِلَى زَرَّ يَوْمِئِنَ الْمَسَاقِ**<sup>٤</sup>».

وجاء الجناس في جملة القول في سورة يوسف، ومنه قوله تعالى: «**وَقَالَ يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ**<sup>٥</sup>»، فجناس بين (أسفى)، و(يوسف)، وهو جناس ناقص؛ لأنه لا تطابق في ترتيب الحروف، كما أنه يختلف حرفان في اللفظتين، وهما الألف المتطرفة في (أسفى)، والياء في (يوسف).

## **الخلاصة:**

كان لجملة القول في القرآن الكريم أثراً بالغاً في إثراء الأسلوب القرآني على وجه الخصوص، والبحث اللغوي على وجه العموم، ظهر ذلك جلياً في العديد من المواطن التي وقفت عليها في هذه الدراسة، التي اتضح من خلالها عدة قضايا واستنتاجات كان أهمها:

1. لم يول القدامى جملة القول اهتماماً كغيرها من القضايا اللغوية الأخرى، وما جاء في ثنايا كتبهم كان إشارات لم تصل إلى لب الجملة، بينما تميز المتأخرون في إيلاء الجملة اهتماماً واضحاً بالدراسة والتحليل والتصنيف.
2. تقع جملة القول محكية، فيعمل فعل القول فيها، أما إذا لم تقع محكية لأن يكون القول بمعنى الظن، أو لمعنى آخر غير القول، فلا يعمل في الجملة، وإنما يعمل في الكلمة بعده، كما قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها.
3. حتى تكون الجملة قولية فلابد من وجود أركان ثلاثة، هي: (المتكلم، والمتنقى، والرسالة)، وبذلك تكتمل عناصر الخطاب الأساسية.
4. إذا حذف فعل القول فلا يحل محله فعل آخر مذكور؛ لأن الرابطة تتعدم بين الفعل البديل وجملة القول، على عكس الرابطة القوية بين القول وجملته، ولهذا فإنه يستقيم تقدير فعل القول، ولا يستقيم أن يحل محله فعل آخر.
5. المتأمل في هذا الكم من جملة القول الواردة في كتاب الله العزيز، يلحظ ثرائهما بلاغياً ولغوياً، فيجد في الجملة الواحدة أكثر من صورة بلاغية، وهذا ما يدعم قوتها البلاغية وتأثيرها في بلاغة الخطاب وال الحوار.
6. يعزى كثرة جملة القول في القرآن الكريم لأسباب أهمها:
  - القرآن الكريم هو قول الله تعالى.
  - إن القرآن الكريم متضمن قصص الأولين والآخرين.
  - جاء القرآن الكريم بأوامر ونواهٍ وتوجيهات للعباد.

7. يكون الخطاب مباشراً عندما يكون المتكلم ناقلاً للقول ولم يتصرف فيه، ويكون غير مباشر عندما يتصرف المتكلم فيه بالزيادة أو النقصان.

### الحواشي:

- <sup>i</sup> انظر ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مادة: قال.
- <sup>ii</sup> انظر الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع، مادة: قال.
- <sup>iii</sup> انظر لسان العرب، مادة قال.
- <sup>iv</sup> انظر الصحاح في اللغة، مادة: قول.
- <sup>v</sup> ديوان ليدي، اعتي به: حمدومطّماسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص 77.
- <sup>vi</sup> انظر الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملائين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1990، مادة: قول.
- <sup>vii</sup> سورة الطور، من الآية: 33.
- <sup>viii</sup> انظر ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، مادة: قول.
- <sup>ix</sup> الأصماعي، الأصماعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعرفة، القاهرة، مصر، الطبعة السابعة، 1993، ص 97.
- <sup>x</sup> الصحاح مادة: قال.
- <sup>xii</sup> ديوان ليدي، ص 31.
- <sup>xiii</sup> انظر سيبوبيه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1988، ج 1، ص 122.
- <sup>xiv</sup> ديوان هدبة بن الخشمر، يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، 1986، ص 141.
- <sup>xv</sup> انظر ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مطبعة دار الكتب المصرية، 1952، ج 1، ص 20.
- <sup>xvi</sup> انظر الكتاب، ج 1، ص 122، وج 3، ص 143.

- ديوان الكميٰت، محمد نبيل طيفي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 395.<sup>xvi</sup>
- انظر المصدر السابق: ج 1، ص 20.<sup>xvii</sup>
- انظر القاموس المحيط مادة قال<sup>xviii</sup>
- انظر الكتاب، ج 1، ص 122.<sup>xix</sup>
- انظر المحكم والمحيط الأعظم، مادة: قول.<sup>xx</sup>
- انظر الكتاب، ج 1، ص 122، وج 3، ص 143، وانظر الفراء، معاني قرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1983، ج 1، ص 38.<sup>xxi</sup>
- سورة يوسف، من الآية: 44.<sup>xxii</sup>
- انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمد الطناхи، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي، مادة: (قول).<sup>xxiii</sup>
- انظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأغارب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1991، ج 2، ص 474.<sup>xxiv</sup>
- الكتاب، ج 1، ص 122.<sup>xxv</sup>
- انظر الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 38.<sup>xxvi</sup>
- المبرد، المقضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية، القاهرة، مصر، 1994، ج 2، ص 348-349.<sup>xxvii</sup>
- انظر عبد الرحمن بن محمد الأبناري، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص 58.<sup>xxviii</sup>
- سورة يوسف، من الآية: 44.<sup>xxix</sup>
- سورة يوسف، من الآية: 23.<sup>xxx</sup>
- سورة يوسف، من الآية: 13.<sup>xxxi</sup>
- انظر أسرار العربية، ص 58.<sup>xxxii</sup>
- سورة يوسف، من الآية: 72.<sup>xxxiii</sup>
- سورة يوسف، من الآية: 55.<sup>xxxiv</sup>

- <sup>xxxv</sup> انظر أسرار العربية، ص 29.
- <sup>xxxvi</sup> انظر السكافكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص ١٧٠.
- <sup>xxxvii</sup> المصدر السابق، ص ١٧٠.
- <sup>xxxviii</sup> سورة يوسف، من الآية: ٩٠.
- <sup>xxxix</sup> مفتاح العلوم، ص ١٧٠.
- <sup>x</sup> سورة يوسف، من الآية: ٨.
- <sup>xli</sup> مفتاح العلوم، ص ١٧١.
- <sup>xlii</sup> سورة يوسف، من الآية: ٩٤.
- <sup>xliii</sup> انظر أسرار العربية، ص ٢٩.
- <sup>xliv</sup> انظر العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ، ج ٣، ص ١٥٥.
- <sup>xlv</sup> انظر الخطيب القرزوني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ج ١، ص ٥٢.
- <sup>xlii</sup> سورة يوسف، من الآية: ٣١.
- <sup>xliii</sup> سورة يوسف، من الآية: ٥٥.
- <sup>xlvii</sup> سورة يوسف، من الآية: ١٠.
- <sup>xliii</sup> سورة يوسف، من الآية: ٥١.
- <sup>i</sup> سورة يوسف، من الآية: ٨٩.
- <sup>ii</sup> سورة يوسف، الآية: ٤.
- <sup>iii</sup> سورة يوسف، من الآية: ٣٣.
- <sup>iiii</sup> انظر أحمد الهاشمي؛ جواهر البلاغة، ضبط: يوسف الصمبلين، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص ٦٩.
- <sup>liv</sup> سورة يوسف، من الآية: ٨٥.
- <sup>v</sup> سورة يوسف، من الآية: ٩١.

- <sup>vii</sup> ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ج 3، ص 49.
- <sup>viii</sup> انظر أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: بيت الله بيّات، ومؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، الطبعة السادسة، 1433 هـ، ص 438، والمقرب، ص 438، وابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1972، ج 1، ص 293.
- <sup>ix</sup> انظر الكتاب، ج 2، ص 143.
- <sup>x</sup> انظر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجواب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحث العلمية، الكويت، 1980، ج 2، ص 243.
- <sup>x</sup> المصدر السابق، ج 2، ص 413.
- <sup>xii</sup> انظر المصدر السابق، ج 3، ص 327، وانظر المقتضب، ج 4، ص 11.
- <sup>xiii</sup> سوره الكهف، من الآية: 96.
- <sup>xiv</sup> القطر: في هذه الآية هو النحاس، انظر الطبرى، جامع البيان عن تأويل آى القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 2000، ج 18، ص 116، وانظر الفروق اللغوية، ص 438.
- <sup>xv</sup> انظر همع الهوامع، ج 2، ص 243.
- <sup>xvi</sup> سوره يوسف، من الآية: 54.
- <sup>xvii</sup> سوره يونس، من الآية: 10.
- <sup>xviii</sup> انظر المقرب، ج 4، ص 11.
- <sup>xix</sup> سوره يوسف، الآية: 55.
- <sup>xx</sup> سوره يوسف، من الآية: 29.
- <sup>xxi</sup> ديوان ذي الرمة، اعنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 198.
- <sup>xxii</sup> سوره البقرة، من الآية: 140.

- <sup>lxxiii</sup> انظر الكتاب، ج ٣، ص ١٤٣.
- <sup>lxxiv</sup> سورة يونس، من الآية ٦٥.
- <sup>lxxv</sup> انظر معاني القرآن للفراء، ج ١، ص ٤٧١.
- <sup>lxxvi</sup> المدرج عند علماء الحديث هو: "أن تزداد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك"، انظر ابن كثير، الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث، شرح: أحمد محمد شاكر، وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ٢٢٤.
- <sup>lxxvii</sup> سورة النمل، الآية ٣٤.
- <sup>lxxviii</sup> انظر معاني القرآن للفراء، ج ٢، ص ٤٨.
- <sup>lxxix</sup> انظر تفسير الطبرى، ج ١٦، ص ١٤٢، وج ١٨، ص ٦١٦.
- <sup>lxxx</sup> سورة يوسف، الآية ٤.
- <sup>lxxxi</sup> سورة يوسف، من الآية ٣٢.
- <sup>lxxxiia</sup> سورة يوسف، من الآية ٤٦.
- <sup>lxxxii</sup> انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد السالمة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ج ٤، ص ٣٩٢.
- <sup>lxxxiii</sup> سورة يوسف، من الآية ٥٤.
- <sup>lxxxiv</sup> سورة يوسف، من الآية ٣١.
- <sup>lxxxv</sup> سورة طه، الآية ٤٥.
- <sup>lxxxvi</sup> سورة القصص، من الآية ٢٣.
- <sup>lxxxvii</sup> سورة يوسف، من الآية ٥٤.
- <sup>lxxxviii</sup> سورة يوسف، من الآية ٣١.
- <sup>xc</sup> سورة يوسف، من الآية ٣٠.
- <sup>xcii</sup> الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وأخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ج ١١، ص ٣٢٦.

ديوان أبو النجم، الفضل بن قدامة، تحقيق: محمد أديب، مطبوعات مجمع اللغة العربية،<sup>xciii</sup> دمشق، سوريا، 2006، ص 151.

سورة يوسف، من الآية 21.<sup>xciv</sup>

سورة يوسف، من الآية 13.<sup>xcv</sup>

سورة يوسف، من الآية: 44.<sup>xcvi</sup>

سورة يوسف، من الآية: 43.<sup>xcvii</sup>

سورة يوسف، الآية: 55.<sup>xcviii</sup>

سورة يوسف، الآية: 54.<sup>xcix</sup>

سورة النمل، الآية: 31.<sup>cii</sup>

<sup>ci</sup> نقلًا عن: سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1997، ص 19.

<sup>cii</sup> انظر

Gérard Genette , Figures III, Editch Lumen, Spain, Barcelona, Primeraedicion: 1989, p228.

<sup>ciii</sup> انظر ترفيط انطودروف، الشعرية، ترجمة شكري المبخوت، ورجاء بن سلامة، دار توبيقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، 1990، ص 47.

<sup>civ</sup> انظر صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 164، 1992، ص 91.

سورة يوسف، الآية: 11.<sup>civ</sup>

سورة يوسف، من الآية: 43.<sup>cvi</sup>

<sup>cvi</sup> انظر

.Gérard Genette , Figures III, P288\_229

<sup>cvi</sup> انظر بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 93.

سورة يوسف، الآية: 71.<sup>cix</sup>

<sup>cx</sup> عبد القادر بن ملا حويش، بيان المعاني، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1382 هـ، ج 3، ص 239.

- <sup>cxi</sup>الرماني، النكث في إعجاز القرآن، ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن للرماني، والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٧٦، ص ٧٦.
- <sup>cxxii</sup>انظر مغني اللبيب، ج ٢، ص ٤٧٤.
- <sup>cxxiii</sup>سورة يوسف، من الآية ٢٦.
- <sup>cxxiv</sup>انظر معاني القرآن للفراء، ج ٢، ص ٤١.
- <sup>cxxv</sup>سورة يوسف، من الآية ٢٦.
- <sup>cxxvi</sup>سورة هود، من الآية: ٤٥.
- <sup>cxxvii</sup>سورة القمر، الآية ١٠.
- <sup>cxxviii</sup>انظر مغني اللبيب، ج ٢، ص ٤٧٥.
- <sup>cxxix</sup>سورة يوسف، من الآية ٢٩.
- <sup>cxxxi</sup>انظر كمال الدين الألباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٦١، ج ١، ص ٣٢٣.
- <sup>cxxxii</sup>سورة البقرة، من الآية ١٢٧.
- <sup>cxxxiii</sup>سورة يوسف، من الآية ٥١ - ٥٢.
- <sup>cxxxiv</sup>انظر معاني القرآن للفراء، ج ٢، ص ٤٧.
- <sup>cxxxv</sup>سورة الأعراف، الآية ١٠٩ - ١١١.
- <sup>cxxxvi</sup>انظر معاني القرآن للفراء، ج ١، ص ٣٨٧.
- <sup>cxxxvii</sup>المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٠٢.
- <sup>cxxxviii</sup>سورة يوسف، من الآية ٢٩.
- <sup>cxxxix</sup>انظر معاني القرآن للفراء، ج ١، ص ٤٣٥.
- <sup>cxxxx</sup>سورة الحجرات، من الآية ١٤.
- <sup>cxxxxi</sup>سورة يوسف، من الآية: ٤.
- <sup>cxxxxii</sup>انظر الكتاب، ج ٢، ص ٤٨.

- cxxxiii انظر أسرار العربية، ص 51.
- cxxxiv سورة يوسف، من الآية 47.
- cxxxv سورة يوسف، من الآية: 4.
- cxxxvi ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر، القسم الثالث، ص 3.
- cxxxvii سورة يوسف، من الآية: 4.
- cxxxviii انظر، الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1407 هـ، ج 2، ص 443.
- cxxxix سورة يوسف، من الآية: 4.
- cxl سورة الروم، من الآية: 7.
- cxi سورة يوسف، من الآية: 67.
- cxlili انظر البرهان، ج 3، ص 33.
- cxliliii سورة يوسف، من الآية: 86.
- cxliv الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد علي النجار، وأخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، مادة: بث.
- cxlv سورة البقرة، من الآية: 109.
- cxlvi المثل السائر ، القسم الثالث، ص 40.
- cxlvii انظر الخصائص، ج 1 ، ص 335.
- cxlviii انظرالمثل السائر ، القسم الثالث، ص 40.
- cxlxi سورة يوسف، من الآية: 73.
- cxi سورة يوسف، من الآية: 19.
- cxi سورة يوسف، من الآية: 31.
- ccli مفتاح العلوم، ص 429.
- ccliiv انظر محمد قاسم، ومحبي الدين ديب، علوم البلاغة، البديع والبيان والمعاني، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة: الأولى، 2003، ص 116.
- ccliiv انظر مفتاح العلوم، ص 429.

٥٥. سورة الروم، من الآية: <sup>cLV</sup>

٣٠\_٢٩. سورة القيامة، الآية: <sup>cLVI</sup>

٨٤. سورة يوسف، من الآية: <sup>cLVII</sup>

### المصادر والمراجع

أولاً. القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم.

ثانياً. المصادر العربية:

١. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
٢. الأصميات، الأصماعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعرفة، القاهرة، مصر، الطبعة السابعة، ١٩٩٣.
٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين الأنباري، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٦١.
٤. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القرزيوني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة.
٥. الباущ الحيث شرح اختصار علوم الحديث، ابن كثير، شرح: أحمد محمد شاكر، وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعرفة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.
٦. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤.
٧. بيان المعاني، عبد القادر بن ملا حويش، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
٨. تحليل الخطاب الروائي، سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧.
٩. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.

10. تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: محمد علي النجار، آخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر.
11. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبرى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 2000.
12. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركى، آخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
13. جواهر البلاغة، أحمد الهاشمى، ضبط: يوسف الصمليين، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
14. الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مطبعة دار الكتب المصرية، 1952.
15. ديوان أبو النجم، الفضل بن قدامة، تحقيق: محمد أديب، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 2006.
16. ديوان ذي الرمة، اعتنی به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
17. ديوان الكميٰت، محمد نبيل طريفى، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
18. ديوان لبید، اعتنی به: حمدوطناسى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004.
19. ديوان هدبة بن الخشـم، يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، 1986.
20. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: فؤاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
21. الشعرية، ترفيط انطودروف، ترجمة شكري المبخوت، ورجاء بن سلامة، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، 1990.
22. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهرى، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملائين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1990.
23. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ.
24. علوم البلاغة، البديع والبيان والمعانى، محمد أحمد قاسم، ومحبى الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة: الأولى، 2003.

25. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، الطبعة السادسة، ١٤٣٣ هـ.
26. القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع.
27. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨.
28. الكشاف، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
29. لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، مصر.
30. المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية، القاهرة، مصر.
31. المثل السائِر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طباعة، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر.
32. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
33. معاني القرآن، الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.
34. مغني الليب عن كتب الأعريب، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩١.
35. مفتاح العلوم، السكاكي، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.
36. المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، ١٩٧٢.
37. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠.
38. النكث في إعجاز القرآن، ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن للرماني، والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، مصر.

- 
39. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي.
- ثالثاً. المصادر الأجنبية:
40. Gérard Genette , Figures III, Editch Lumen, Spain, Barcelona, Primeraedicion: 1989.
- رابعاً. الدوريات والمجات العلمية:
41. بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 164، 1992.



## إلى أي مدى تؤثر الأنظمة السياسية والقانونية والاقتصادية على جودة الإفصاح البيئي دراسة على شركات النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط

د. كمال محمد الجياش

كلية الاقتصاد - العجیلات - جامعة الزاوية

### الملخص

هذه الورقة تختبر ممارسات الإفصاح البيئي في شركات النفط. حيث تناقص تأثير العوامل الوطنية على المحاسبة والممارسات في الإفصاح لكلا من الشركات الوطنية والشركات الدولية. العوامل الوطنية مثل مستوى التنمية الاقتصادية والحرية السياسية والأنظمة القانونية شملت في هذه الدراسة. محتوى التحليل استخدام في الدراسة لقياس الإفصاح البيئي بجانب مؤشر الإفصاح لقياس جودة الإفصاح في التقارير السنوية بشركات النفط العاملة في البلدان العربية المصدرة للنفط. نتائج الدراسة تظهر ان الشركات الدولية تولي اهتمام اكبر لافصاح المشاكل البيئية في التقارير السنوية. بالإضافة الى جودة الافصاح البيئي لكلا من الشركات الدولية والوطنية يتأثر بمستوى التنمية الاقتصادية. في المقابل فان الحال يختلف عند النظر في تأثير كل من الحرية السياسية والأنظمة القانونية على جودة الافصاح البيئي.

الكلمات الافتتاحية: جودة الإفصاح . التنمية الاقتصادية – الأنظمة السياسية والمدنية – الإفصاح البيئي

Abstract:

This paper examines the environmental disclosure practices in oil companies operating in oil sector. It discusses the impact of differing accounting and disclosure practices of both national and international companies. Explanatory factors such as the level of economic development, political civil and legal systems are included. Results of the study show that international companies demonstrated higher levels of disclosure about environmental issues in annual reports. Additionally, the quality of environmental disclosure for both national and international firms is impacted positively by level of economic development. This is not the case when the impact of differences in political, civil and legal systems is considered particularly for national companies.

## المقدمة

خلال السنوات القليلة الماضية شهدت المحاسبة البيئية للشركات تطوراً في العديد من البلدان حيث أولت العديد من البلدان اهتماماً ملحوظاً للبيئة والأنشطة البيئية والمشاكل البيئية مثل القضايا البيئية والتلوث البيئي الاحتباس الحراري في السنوات الأخيرة وبالأخص البلدان المتقدمة مثل بلدان الاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا وأمريكا واليابان. حيث أنشأت بها العديد من الوزارات والهيئات العليا المتعلقة بالبيئة من أجل الحفاظ على بيئتهم (Joudeh et al 2018). فالاهتمام بالبيئة أصبح من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حول العالم (Joshi & Gao 2009; Yusoff & Lehman 2005). في هذا السياق، Joudeh وأخرون (2018) قال أصبح الاهتمام بالبيئة مطلباً حاسماً في معظم البلدان، حيث أنه اتجاه عالمي أدى إلى ظهور المحاسبة البيئية نظراً لأهميتها في توفير المعلومات المتعلقة بالتكاليف البيئية لمساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة. بالإضافة إلى ذلك ذكر Islam (2005) الإفصاح البيئي أصبح محل اهتمام من قبل العديد من البلدان خلال العقود الثلاث الماضية بل أصبح أحد أهم مواضيع الإفصاح الاجتماعي. على أي حال فمع تزايد الكورات البيئية التي تحدث نتيجة العمليات التي تقوم بها الشركات، سواء الشركات الوطنية أو الدولية التي تمارس أنشطتها في أكثر من دولة أصبح الاهتمام بالبيئة أصبح مطلب مهم للعديد من البلدان. لذلك فإن زيادة الاهتمام بالمحاسبة البيئية في المجتمعات الدولية ساهم في زيادة الشفافية والإفصاح لدى الشركات. ونتيجة لهذا فقد أدى بدوره إلى جذب اهتمام الشركات الدولية على وجه السرعة للاقصاح عن أنشطتها وممارساتها في مختلف البلدان، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة البيئية (Aerts, Williams 2004; Islam 2011; Cormier & Magnan 2008). الشركات الصناعية وعلى وجه التحديد في الشركات العاملة في صناعة النفط قد تكون متورطة في العديد من الكورات البيئية بسبب الحوادث البيئية والعمليات التي تقوم بها التي تؤثر على البيئة المحيطة & O'Rourke (2003; Summerhays & De Villiers 2012). وبالتالي فإنه من الواضح زيادة القلق العالم وزيادة الظغوط على الشركات نتيجة هذه الحوادث البيئية (Islam 2010; Cormier, Ledoux & Magnan 2011; Cormier, Magnan & Van Velthoven 2005).

تواجه الشركات العالمية وبالأخص التي لها أنشطة وعمليات في بلدان عددة العديد من المشاكل من حيث شرعية المعلومات والامتثال للوائح المطبقة في المنطقة المحلية عند الإفصاح عن

المعلومات البيئية في دول غير متشابهة بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية واللوائح الحكومية (TAN 2009). في هذه السياق يقول إسلام (2010) عندما تزداد الصراعات بين الشركات الدولية والمجتمعات المحلية بخصوص الاصحاح عن الانشطة البيئية فان الشركات الدولية يجب أن تبني استراتيجيات واضحة للإصلاح عن أنشطتها البيئية نتيجة للعمليات الصناعية التي تقوم بها، سواء كانت عملياتها في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، ويجب أن تأخذ في الاعتبار الضغوطات التي من الممكن أن تواجهها في تلك البلدان. مع العلم بان اغلب الدراسات المقارنة بخصوص الاصحاح عن المعلومات البيئية اجريت في بلدان مثل كندا واوروريا واستراليا وامريكا (Saida 2009; Jenkins & Yakovleva 2006) في المقابل فان بلدان مثل البلدان العربية تعاني من قلة الدراسات التي تهتم بالاصحاح البيئي على الرغم بانها تعتبر من اكبر الدول المصدرة للنفط-(AI) (Janadi, Rahman & Omar 2011; Ismail & Ibrahim 2012; Omar and Abdullah 2013). لذلك ونتيجة العوامل التي تؤثر على الشركات الدولية في البلدان المتقدمة والشركات فان الإصلاح البيئي قد يكون مختلف بشكل كبير من حيث المحتوى والمعلومات (said .).

قطاع النفط والغاز يعد أحد اهم القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية المصدرة للنفط حيث أن العديد من الشركات الوطنية والدولية تعمل في هذا القطاع. الاقتصاد في البلدان العربية هو اقتصاد استهلاكي يعتمد بشكل أساسي على مصدر النفط والغاز على الرغم من العديد من البلدان العربية المصدرة للنفط تسعى الى تطوير العديد البرامج الاقتصادية منذ عام 1970 . فالاقتصاد في هذه معظم هذه البلدان لايزال مرتبط بشكل أساسى بقطاع النفط والغاز وبالاخص فى توفير المصادر المالية حيث يساهم قطاع النفط بشكل أساسى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير الموارد المالية والطاقة بنسبة ما بين 75 % الى 95 % (AI-Moneef 2006; Elbadawi & Gelb 2010). قطاع النفط في المنطقة العربية شهد بشكل لافت تطور في السنوات الأخيرة في كافة المجالات مثل الاستكشاف والإنتاج والتكرير مما ساهم في زيادة الإنتاج اليومي من خام النفط والغاز بشكل كبير بذالى زيادة الاستثمارات في هذا القطاع سواء من قبل الحكومات والممثلة في الشركات الوطنية او الشركات الأجنبية التي تعمل على زيادة استثماراتها في قطاع النفط والغاز (وابك 2011). فقد وقعت الحكومة الوطنية في ليبيا اتفاقية استثمار مع شركة أيني الإيطالية لاستكشاف المزيد في مجال النفط والغاز. هذا التطور الذي يشهد قطاع النفط والغاز وزيادة حجم الاستثمار فيه نتيجة الزيادة العالمية في هذه البلدان وزيادة

استثمارتها في صناعة النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط بالإضافة إلى وجود الشركات الوطنية والشركات العاملة في هذا القطاع مما قد يساهم في التوسع بين الشركات العاملة في نفس القطاع وبالتالي فإنه من المحتمل أن يكون هناك اختلاف في الإجراءات المحاسبية وممارسات الإفصاح بين الشركات.

في الوقت الراهن يتفق أغلب الباحثين والاكاديميين إن العوامل الداخلية مثل التشريعات القانونية والتنمية الاقتصادية داخل الوطن الواحد ليست ذو تأثير كبير على الممارسات التي تتم في المؤسسات والشركات المحلية وبالاخص تلك التي تعمل في نفس القطاع لكن الاختلافات بين الشركات الدولية والشركات المحلية وبالاخص تلك التي تأثرها كبرياً أو صغيراً في الشركات الدولية وبالاخص عندما تمارس أنشطتها في قطاعات تكون للشركات الوطنية دور مهم فيه مثل قطاع النفط والصناعات الاستراتيجية. وفقاً لهذا فإن ممارسات الإفصاح يتوقع ان تكون مختلفة بين الشركات الدولية والشركة الوطنية العاملة في قطاع النفط (Islam 2011; Saida 2009).

نتيجة لقلة البحوث المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير السنوية للشركات الدولية العاملة في قطاع النفط في البلدان النامية مثل نيجيريا وإيران وفنزويلا بالإضافة إلى البلدان العربية المصدرة للنفط فإنه يجب التركيز على هذه البحوث في الوقت الراهن (Ahmad 2004; Al-Tuwaijri, Christensen & Hughes 2004; Seetharaman, Ismail Saravanan 2010). بالإضافة إلى قلة الدراسة التي تناولت موضوع جودة الإفصاح البيئي في التقارير المالية (Fatma Baalouch et al 2019) هذه الدراسة ستحاول دراسة ممارسات الإفصاح البيئي من حيث جودة الإفصاح البيئي في شركات النفط المحلية مقارنة مع الشركة الدولية التي لها أنشطة في قطاع النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط. أيضاً هذه الدراسة تسعى إلى تعطية هذه الفجوة البحثية في الأدب بخصوص ممارسات المحاسبة فيما يتعلق بالإفصاح البيئي بين البلدان. من خلال دراسة الإفصاح البيئي في الشركات النفطية فإن الدراسة ستتركز على أثر العوامل الوطنية مثل مستوى التنمية الاقتصادية للدولة والأنظمة السياسية والمدنية بالإضافة إلى الأنظمة القانونية على جودة الإفصاح البيئي. وبالتالي فإنه يمكن القول أنه من خلال التفاعل بين هذه المتغيرات الاجتماعية السياسية والضغوط الاقتصادية قد توضح الاختلاف في مستوى المعلومات البيئية المفصحة عنها في التقارير السنوية. لذلك فإن الدراسة تسعى إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- I. إلى أي مدى يؤثر النظام السياسي للدولة على جودة الإفصاح البيئي في التقارير السنوية لشركات النفط العاملة في القطاع النفطي؟
- II. إلى أي مدى يؤثر النظام القانوني المطبق في الدولة على جودة الإفصاح البيئي في التقارير السنوية لشركات النفط العاملة في القطاع النفطي؟
- III. إلى أي مدى يؤثر التنمية الاقتصادية للدولة على جودة الإفصاح البيئي في التقارير السنوية لشركات النفط العاملة في القطاع النفطي؟

### **أهداف البحث**

يهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة بين العوامل الوطنية في بيئة الأنشطة التي تمارس فيها شركات النفط والغاز عملياتها الإنتاجية والممارسات التي تعتمد其 الشركات النفطية العاملة في قطاع النفط والغاز من الحفاظ على البيئة وتقليل الملوثات إلى المستوى الذي يتاسب مع أفضل الممارسات لبيئة النظيفة، ويمكن إيجاز أهداف البحث بما يأتي:

1. إيضاح دور العوامل الوطنية في الممارسات المحاسبية
2. مدى جودة المعلومات البيئية وخاصة المحاسبية منها الناجمة من الأنشطة البيئة لشركات النفط الغاز التي تعمل على درء الخطأ أو معالجته من خلال تقديم المعلومات الاقتصادية والمحاسبية اللازمة لذلك.
3. توضيح طبيعة وقياس جودة المعلومات البيئية والإفصاح عنها في لوائح المالية.
4. تقديم نموذج مقترن لقياس جودة الإفصاح عن المعلومات البيئية في القوائم المالية.

### **أهمية البحث**

يتناول البحث أحد أهم الموضوعات حديثاً في بيئة صناعة النفط والغاز في أكثر البلدان المنتجة للنفط التي تستقطب العديد من الشركات الدولية من مختلف البلدان المتقدمة للاستثمار في قطاع النفط والغاز. إن الأهمية العملية لهذا الموضوع هو تحسين الأوضاع البيئية من جهة، وبيان دور العوامل الوطنية ومدى تأثيرها في قطاع النفط والغاز من خلال الإفصاح البيئي لشركات النفط والغاز وذلك لبيان دور العوامل الوطنية فيما لمحافظة على البيئة.

## العوامل الوطنية المؤثرة في ممارسات الإفصاح البيئي

في السنوات الأخيرة، تقوم العديد من الشركات بالافصاح عن معلومات حول انشطتها البيئية وفقاً لمطالب أصحاب المصلحة المتعلقة بالمسؤولية البيئية والمساءلة غير ان مدى ومحفوبي الإفصاح البيئي يختلف من شركة إلى أخرى. في الصدد، توجد أدبيات محاسبية واسعة النطاق تتعلق بالعوامل التي تؤثر في الإفصاح عن المعلومات البيئية التي تقصص عنها الشركات في تقاريرها السنوية والخصائص التي تشتراك فيها مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس القطاع او المنطقة. أظهرت الأبحاث العديد من العوامل التي تؤثر على الإبلاغ عن المعلومات البيئية المتعلقة بخصائص تلك الشركات مثل حجم الشركة ونوع الصناعة ( Al-Tuwaijri, Christensen & Cormier, Magnan & Van Velthoven 2005; Gao, Heravi & Hughes 2004 ; Xiao 2005 ).

ومن ثم، فقد أولى الباحثون والأكاديميون في العديد من البلدان اهتماماً بالكشف عن المعلومات البيئية في أنواع مختلفة من الشركات. في الماضي، كان إعداد التقارير البيئية مقصوراً في الغالب على الشركات التي تعمل في الصناعات ذات التأثير البيئي الكبير في البلدان الصناعية حيث تظهر الدراسات التجريبية اليوم أن الاتصال البيئي أصبح شائعاً في القطاعات الصناعية بما في ذلك قطاع النفط ، في مناطق مختلفة من العالم (KPMG 2008). ومع ذلك ، لا تزال التقارير البيئية هي الأعلى في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وأستراليا والمملكة المتحدة وفي صناعات مثل المواد الكيميائية والأدوية والإلكترونيات والسيارات والنفط والغاز (KPMG 2008).

علاوة على ذلك ، تشير الدراسات التي أجريت في البلدان المتقدمة وبشكل أكثر تحديداً مثل أستراليا وكندا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أن الخصائص المميزة للمؤسسات لها تأثير على الإفصاح البيئي. العديد من الدراسات أشارت إلى الدراسات في البلدان النامية لازت شحيلة مقارنة بالدراسات في البلدان المتقدمة ففي هذا السياق ذكر كلا من Ismail وRahman (2016) ان خصائص الشركات لديها ارتباط مع جودة المعلومات المالية بشكل مستمر لكن فيما يتعلق بالمعلومات الغيرمالية مثل المعلومات البيئية لازلت شحيلة. على الرغم من الشح في الدراسات التي أجريت في البلدان النامية الا ان معظمها ركز على الخصائص الداخلية للمؤسسات والشركات مثل الحجم وعمر الشركة ونوع الصناعة لذلك فإن هذه الدراسة تتناول عوامل

خارجية ومدى تأثيرها على الإفصاح البيئي وبالاخص في اخذ اهم الأنشطة من حيث القيمة الاقتصادية وحيسياسيتها للبيئة بالإضافة الى ذلك أشتملها على شركات وطنية وشركات دولية ولكن منها اهداف يسعى الى تحقيقها قد تختلف او تتوافق أحيانا.

بالتالي، ستأخذ هذه الدراسة في الاعتبار المحددات الخارجية المؤثرة للإفصاحات والتي من المرجح أن تعطي بعدها أكبر في الاختلاف في مستوى الإفصاح بين البلدان المتقدمة والنامية (الشركات الدولية والشركات الوطنية). يمكن أن تقدم هذه الدراسة مساهمة كبيرة في أدبيات إعداد التقارير البيئية في سياق البلدان المصدرة للنفط. لذلك ، تقدم هذه الدراسة محاولة لمعالجة هذه الجهة في الأدبيات من خلال تحليل ما إذا كانت العوامل الخارجية والمتمثلة في العوامل الوطنية لشركات النفط تؤدي إلى اختلاف كبير على ممارسات الإفصاح البيئي وجودة الإفصاح البيئي للشركات المحلية عند مقارنتها بشركات دولية من بلدان أخرى لها ممارسات في البلدان المصدرة للنفط . النظم السياسية والاقتصادية والقانونية كعوامل مؤثرة في مختلف البلدان وكذلك الممارسات الثقافية التي يمكن أن تختلف بشكل كبير من بلد إلى آخر لها تأثير على ممارسات الكشف (Joseph. D El Ammari 2012&2022) . كما أن معظم البلدان في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية. وبالتالي ، يقدم القسم التالي نظرة عامة على هذه العوامل الوطنية ومدى تأثيرها على ممارسات الإفصاح البيئي وصولاً إلى بناء الفرضيات.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات تشير إلى أن الشركات تتعرض لضغط سياسية (Hatice Zerrin K 2016 E, 1999) مما قد يعكس بشكل ما على ممارسات المحاسبة. يعتقد ولIAMZ أن انتهاك الحقوق السياسية والحربيات المدنية وتقييد الحرية السياسية قد يكون عقبة أمام الإفصاح العادل. علاوة على ذلك ، أشار بلا وأوين (2007) وغونزاليس بينيتو وغونزاليس بينيتو (2010) إلى أن مدرب الشركات العاملة داخل المؤسسات السياسية المختلفة هم أكثر عرضة للضغط السياسي. بشكل عام ، هناك مجموعة متنوعة من الأنظمة السياسية في جميع أنحاء العالم تتراوح بين الأنظمة الديمقراطية التي يتمتع فيها الناس بالحرية السياسية وجميع الحقوق المدنية المرتبطة بها؛ وأنظمة أخرى مثل الديكتاتوريات السياسية حيث لا يتمتع الناس بالحرية والمشاركة في صنع القرار وفقدوا معظم حقوقهم المدنية. يجب أن يكون لأي نظام سياسي تأثير على اللوائح المعمول بها، بما في ذلك نظام المحاسبة.

بناءً على مasisق، فان المنظمات في المجتمعات الأكثر ليبرالية لديها حافزاً أكبر للإفصاح عن المعلومات البيئية استجابةً للتوقعات الاجتماعية من أجل تحقيق مجموعة واسعة من الاهتمامات المجتمعية. من ناحية أخرى، فإن بعض المنظمات في البيئة الاجتماعية أقل ليبرالية وقد تلذاً إلى الحد من الكشف عن المخاوف البيئية أو قد لا تكشف عن أي شيء على الإطلاق خوفاً من مزيد من التدقيق من قبل الحكومة. لذلك ولأغراض هذه الدراسة تكون الفرضية كما يلي

**الفرضية الأولى:** الارتباط بين مستوى الحرية السياسية والمدنية ونوعية الإفصاح البيئي في شركات النفط له ارتباط سلبي وله تأثير كبير على شركات النفط والغاز الوطنية خلافاً لشركات النفط والغاز العالمية.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن معظم البلدان حول العالم لديها أنظمة قانونية وطنية، فإن معظم هذه النظم القانونية تشتراك في المثل العليا والسمات في بعض الجوانب الحاسمة. استخدم علماء القانون هذه السمات المشتركة من أجل تصنيف أنظمة القانون. في هذا السياق، حدد كريسترس (2002) ثلاث مجموعات رئيسية للنظم القانونية: (1) القانون الروماني герمانى (المدني)؛ (2) القانون العام؛ و (3) القانون الاشتراكي. هناك إجماع بين الأكاديميين والمحاسبين على أن الأنظمة القانونية هي جزء من إطار مؤسسي يتفاعل من خلال نظام المحاسبة. لذلك، تتأثر خصائص النظام المحاسبي بالقوانين السارية في الدولة من خلال تقيين المعايير والإجراءات المحاسبية وهذا بدوره سيؤثر على الممارسات المحاسبية من خلال مدى القواعد المحاسبية التي يحددها القانون. ذكر Loayza وBeck (2011) أن النظام القانوني هو جزء من الإطار المؤسسي الذي من المرجح أن يتفاعل معه نظام المحاسبة ويؤثر على الطريقة التي يتم بها إصدار القواعد المحاسبية.

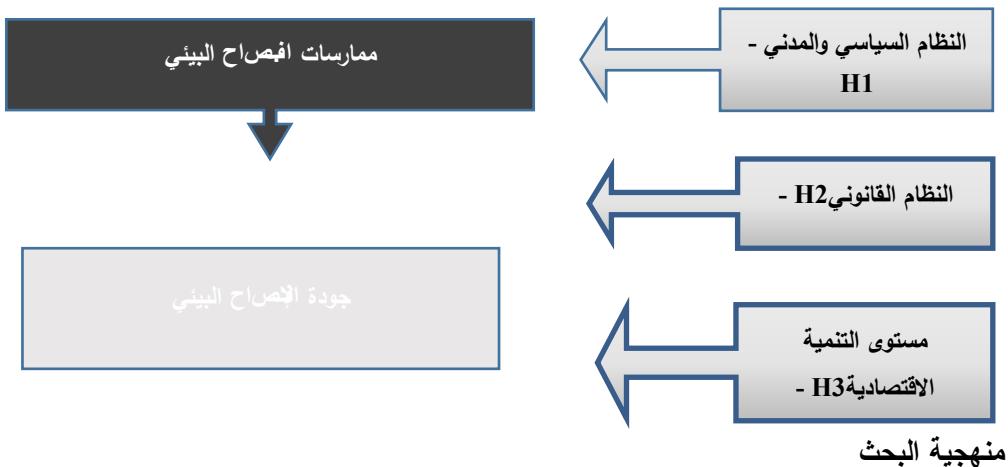
وبالتالي، فإنه يمكن القول أن الشركات العاملة في بيئه اجتماعية وسياسية واقتصادية تؤكد على التطور التنظيمي في إطار التشريعات القانونية يتم تزويدها بحافظ أكبر للكشف عن المعلومات. لذلك، هناك ارتباط كبير بين جودة النظام القانوني ومستوى الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير السنوية للمنظمات. يسمح هذا الإجراء للشركة بإظهار صورتها الإيجابية تجاه أصحاب المصلحة. وبالتالي ، فإن الأبحاث التجريبية تدعم الافتراض النظري بأن النظام القانوني هو عامل مؤثر على ممارسات المحاسبة البيئية. بناءً على هذا الدليل، كانت الفرضية كما يلي:

**الفرضية الثانية:** يؤثر نوع النظام القانوني بشكل إيجابي على جودة الإفصاح البيئي في شركات النفط والغاز العالمية العاملة في الدول العربية المصدرة للبترول، خلافاً لشركات النفط والغاز الوطنية.

تناول العديد من الباحثين مستوى التنمية الاقتصادية كأثر في الكشف البيئي من خلال فحص مستوى النظام الاقتصادي للدولة والوعي بالنظام الاقتصادي المطبق ( Yusoff & Lehman 2004؛ 2005؛ Hibbitt & Collison 2004؛ 2005؛ Heravi & Cheung 2005). في هذا السياق ، أفاد Xiao و Gao و (Hibbitt & Collison 2004) أن أحد العوامل المهمة التي تؤثر على الكشف البيئي هو التنمية الاقتصادية في بلد معين. على مدى العقود القليلة الماضية ، تقدمت التنمية الاقتصادية بشكل مختلف من بلد إلى آخر. وبالتالي ، فإن البلدان في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى وجود اهتمامات وأولويات مختلفة من بلد إلى آخر (Eljido-Ten 2004). وفقاً لذلك زياو وآخرون (2005) يعتقد أن القضايا البيئية قد جذبت قدرًا كبيراً من الاهتمام في البلدان المتقدمة حيث ، حتى الآن ، هي واحدة من أولويات حكومات البلدان المتقدمة. من ناحية أخرى ، تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لاقتصاديات التنمية ، يعتمد نظام المحاسبة في البلدان على التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا ، وبالتالي يزداد الإفصاح المالي عندما يصبح الاقتصاد أكثر تطوراً وتؤثر التنمية الاقتصادية على تنظيم الإفصاح المالي للبلد (Xiao et al 2004؛ Hibbitt & Collison 2005). علاوة على ذلك ، أشار حيدر (2012) إلى أن السياق الاقتصادي مهم في تفسير التباين المحاسبي. بالإضافة إلى ذلك ، يجب الاعتراف بأن مستوى التنمية الاقتصادية قد شهد اهتماماً متزايداً من قبل العديد من الباحثين مؤخرًا في البحوث المحاسبية (Elmogla 2009؛ Haider 2012؛ Buniamin 2010). يؤكد حيدر (2012 ، ص 6) أن "مستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما له تأثير أيضًا على نمط الإفصاح". في هذا الصدد ، تتمتع المنظمات والشركات في الدول المتقدمة بتنمية اقتصادية أكبر ، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من التقارير الاجتماعية والبيئية للشركات. وبالتالي ، وبناءً على هذا الدليل ، فإن الفرضية هي كما يلي :

**الفرضية الثالثة:** يساهم مستوى التنمية الاقتصادية بشكل إيجابي في زيادة جودة الإفصاح البيئي في التقارير السنوية للشركات النفط والغاز العالمية مقارنة بالشركات النفط والغاز الوطنية.

## نموذج تأثير العوامل الوطنية على جودة الإفصاح



### أداة قياس المتغير التابع (مؤشر الإفصاح البيئي)

في هذه الدراسة، تم استخدام نهج مؤشر الإفصاح البيئي لقياس مدى الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير السنوية. لذلك، من أجل قياس جودة الإفصاح البيئي في التقارير السنوية في هذه الدراسة، تم استخدام برنامج NVIVO لحصر وتسجيل بنود الإفصاح البيئي للشركات السنوية للشركات. من خلال حصر بنود الإفصاح لكل شركة تم تقييم جودة الإفصاح البيئي للشركات التي شملتها الدراسة عن طريق وضع علامة أمام كل مربع عنصر بحيث يكون للبند قيمة 3 إذا كشفت الشركة عن البند كإفصاح ذو قيمة نقدية؛ وقيمة 2 إذا كانت الشركة قد أفصحت عن البند على أنها ذو قيمة كمية؛ وقيمة 1 إذا تم الإفصاح عن البند على أنه إفصاح نوعي وقيمة 0 في حالة عدم وجود أي إفصاح لاي بند من البنود الستة عشر. مجموع النقاط لكل شركة يساوي 48 وبعبارة أخرى أعلى جودة للإفصاح البيئي هي 48 بينما الأدنى هي صفر. لذلك ، فإن نموذج الإفصاح عن الإفصاح البيئي غير المرجح يقيس جودة درجة الإفصاح البيئي للشركة على النحو التالي:

$$QLEDi = \sum_{j=1}^n EDi$$

حيث أن  $i$  تمثل مجموع درجات جودة الإفصاح البيئي في التقرير السنوي للشركة  $i$  و  $EDi$  هي درجة بند الإفصاح البيئي للشركة  $i$  بحيث يتساوي الأرقام من 1 إلى 16.

#### إداة قياس المتغيرات المستقلة

في هذه الدراسة البحثية ، تم استخدام مجموعة متنوعة من التقنيات لقياس المتغيرات المجتمعية المستخدمة في هذا البحث لذى سيتم عرض طريقة قياس هذه المتغيرات في الجزء من البحث

**النظام السياسي والمدني :** يعتمد قياس متغير النظام السياسي والمدني للبلدان التي تضم شركات النفط والغاز الوطنية والدولية المستخدمة في هذا البحث على درجة المؤشر العام للحقوق السياسية والحرية المدنية من منظمة بيت الحرية حيث استخدم من قبل العديد من الدراسات (Williams 2003; Archambault&Archambault 2004). تم تصنيف المؤشر من 1 إلى 7 لكل من الحرية السياسية والحرية المدنية. بالنسبة للحقوق السياسية، تشير الدرجة 1 إلى أن البلاد تتمتع بحرية سياسية كبيرة؛ في حين أن النتيجة 7 تشير إلى الفقر إلى الحرية السياسية. تم تصنيف الحرية المدنية أيضاً على مقياس من 1 إلى 7 ، حيث يشير 1 إلى درجة عالية من الحرية المدنية لمواطني الدولة؛ و 7 تشير إلى وجود قيود على الحرية المدنية. يتم نشر هذه المؤشرات سنويًا من قبل المنظمة لجميع البلدان في جميع أنحاء العالم. يتم احتساب مجموع نقاط المؤشر لكل بلد من خلال الجمع بين درجات كل دولة لكل من قيم المؤشر السياسي والمدني التي قدمتها منظمة بيت الحرية لكل سنة من فترة الدراسة (Lundström 2005).

**النظام القانوني :** فيما يتعلق بالمتغير النظام القانوني، فإن تقنية القياس المستخدمة هي أعطاء رمز متغير وهو يعتمد على المتغيرات الفئوية في معادلة الانحدار المتعدد (Field 2009). تصنف هذه التقنية البلدان إلى مجموعتين: المجموعة الأولى مرتبطة ببلدان الشركات الدولية حيث تنقسم إلى دول تطبق القانون العام وتلك التي تطبق القانون المدني. بالنسبة لعمليات القياس، تحصل البلدان التي تنتمي إلى فئة القانون العام على القيمة واحد (1)، بينما تمنح البلدان التي تنتمي إلى القانون المدني القيمة اثنين (2). بعض البلدان التي تنتمي إلى المجموعة الثانية وهي ببلدان الشركات الوطنية حيث ان البعض منها يطبق قانون الشريعة الإسلامية حيث يتم تعريف قيمة ثلاثة

(3) للبلدان التي تطبق الشريعة الإسلامية، ويتم تعين قيمة للبلدان التي تطبق القانون العام والقانون الإسلامي بقيمة أربعة (4)، والدول التي تطبق القانون المدني والشريعة الإسلامية بقيمة خمسة (5). تم الحصول على الأنظمة القانونية للبلدان التي شملتها الدراسة في هذه الدراسة من the (CIA 2010)World Fact-book Country Profiles.

**مستوى التنمية الاقتصادية :** قامت العديد من الدراسات بقياس مستوى التنمية الاقتصادية باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات. خلصت الدراسات التي فحصت التنمية الاقتصادية إلى أن اقتصادات البلدان تتتطور من سنة إلى أخرى. وعليه، ولمواصلة التطور الاقتصادي، تسعى الشركات إلى توسيع عملياتها من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية. وبالتالي ، فإن هذه الشركات تحتاج إلى زيادة رأس المال مما يؤدي إلى توسيع عمليات الشركات وبالتالي زيادة التقارير المالية المنشورة. ذكر Archambault و Archambault (2003) في بحثهما أن متوسط إفصاح الشركة أعلى في البلدان المتقدمة منه في الأسواق الناشئة. لذلك ، تم قياس مستوى التنمية الاقتصادية في العديد من الدراسات على أساس التصنيف، سواء كان متطروراً أو ناشئاً، كما هو وارد في تقرير التنمية العالمية. في الآونة الأخيرة، تم تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية لقياس التنمية الاقتصادية في البلدان على نطاق واسع في العديد من الدراسات مثل Altman 2008؛ Hardaker&Masoud 2012؛ Lawson & Norton 2008، Gwartney؛ Joshua & Lawson 2010، Gwartney. أسفرت هذه الدراسات عن أهمية استخدام مؤشر الحرية الاقتصادية لقياس التنمية الاقتصادية. ذكر جوارنتي وهولكومب ولوسون (2004) أن الاختلاف في النمو الاقتصادي ناتج عن التباين في الجودة المؤسسية في بلد ما، والذي يتم قياسه من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية. وبالتالي ، فإن مؤشر الحرية الاقتصادية في هذه الدراسة ضروري كعامل قياس للتنمية الاقتصادية للأسباب التالية. يعطي مؤشر الحرية الاقتصادية مؤشراً لتحفيز الاستثمار في بلد ما (Compen et al. 2012؛ Dreher 2012، Gassebner&Siemers 2009؛ Gwartney & Lawson 2008؛ Lawson & Norton 2008؛ Gwartney, Joshua & Lawson 2010).

**عينة الدراسة:** هذه الدراسة ركزت على قطاع النفط والغاز في البلدان العربية المصدرة للنفط (أوباك) وهي الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، قطر. حيث شملت

الدراسة الشركات الوطنية والشركات الدولية العاملة في قطاع النفط الغاز في هذه البلدان. الشوكات الدولية شملت العديد من البلدان مثل أستراليا و كندا و فرنسا و المانيا و إيطاليا واليابان وروسيا وإنجلترا وأمريكا حيث ان هذه البلدان لها استثمارات في قطاع النفط والغاز. البيانات تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية المنشورة على موقع الانترنت لهذه الشركات خلال السنوات 2008 2009 و 2010. تم التركيز على هذه السنوات حيث تميزت معظم البلدان العربية المصدرة بالاستقرار السياسي بخلاف ماحدث بعد عام 2011 حيث شهد عدد من البلدان العربية اضطرابات سياسية وامنية ساهمت بشكل ما على الحياة السياسية لهذه البلدان بالإضافة الى انخفاض الاستثمارات لعدد من الشركات الدولية في هذه البلدان.

**النتائج : المتغيرات المستقلة والتابعة:** كما نوقشت في منهجية هذه الدراسة، فإن هذه الدراسة تتبني المتغير التابع الذي هو جودة الإفصاح البيئي المقاس بواسطة مؤشر الإفصاح البيئي. الجدول رقم 1 يظهر جودة الإفصاح البيئي في شركات النفط والغاز الدولية والوطنية العاملة في البلدان العربية المصدرة للنفط.

جدول رقم 1: جودة الإفصاح البيئي في الشركات الوطنية

الامارات	تونس	السعودية	قطر	ليبيا	الكويت	مصر	البحرين	الجزائر	
212	32	214	187	42	128	77	38	25	2008
220	51	236	200	71	136	83	41	37	2009
241	53	254	214	75	146	88	45	58	2010

جدول رقم 2: جودة الإفصاح البيئي في الشركات الدولية

أمريكا	إنجلترا	روسيا	اليابان	إيطاليا	المانيا	فرنسا	كندا	أستراليا	
729	597	211	264	126	105	213	276	269	2008
747	605	223	273	139	112	225	291	319	2009
753	628	230	318	148	116	225	306	305	2010

QLED using EDI\*\*: جودة الإفصاح البيئي باستخدام مؤشر الإفصاح البيئي

فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة، جدول 3 يوضح وصف لهذه المتغيرات. أول هذه المتغيرات هو الحرية السياسية والمدنية. كما نلاحظ في الجدول، درجات الحرية السياسية و الحرية المدنية قد

جمعت مع بعض كمتغير واحد حيث كليهما منصفة من 1 الى 7. لذلك فان اقل درجة المتغير كانت 2 بينما اعلى درجة للحرية السياسية والمدنية كانت 14. فيما يخص بلدان العربية المصدرة للنفط "الشركات الوطنية" فان درجات الحرية تتراوح بين 8 و 14 اما بلدان التي لها استثمارات بقطاع النفط عن طريق الشركات الدولية فان درجة الحرية كانت بين 2 و 11. المتغير الثاني وهو النظام القانوني فقد صنف الى 4 فئات وفقا للنظام القانوني المطبق في الدولة التي لها شركات لها انشطة في البلدان العربية المصدرة للنفط. المتغير الثالث مستوى التنمية الاقتصادية استخدم لقياس التباين في التنمية الاقتصادية بين البلدان التي لها شركات تعمل في البلدان العربية المصدرة للنفط في قطاع النفط والغاز. من الجدول رقم 3 يمكن ملاحظة أن المؤشر لمعظم البلدان يفوق 50 باستثناء ليبيا حيث كانت درجة المؤشر اقل من 50 خلال سنوات الدراسة. بالعموم البلدان العربية باستثناء ليبيا فان مؤشر الحرية كان ما بين 50 و 72 في المقابل فان درجة مؤشر الحرية لبلدان الشركات الدولية كان ما بين 50 و 85

جدول 3: وصف المتغيرات المستقلة

	المتغيرات	عدد الشركات	بلدان الشركات الوطنية	بلدان الشركات الدولية
<b>الحرية السياسية والمدنية</b>				
مستوى أقل من 5	90	0	90	
مستوى اعلي من 5 واقل من 10	6	6		0
مستوى اعلي من 10 واقل من 15	53	45		8
<b>المجموع</b>	<b>149</b>	<b>51</b>		<b>98</b>
<b>النظام القانوني</b>				
القانون العام	68	0	68	
القانون المدني	30	0		30
"مختلط" اسلامي و قانون عام	19	19		0

مختلط "إسلامي وقانون مدنى"	32	32	0
المجموع	149	51	98
<b>التنمية الاقتصادية</b>			
أقل من 50 درجة	5	5	0
من 50 الى 60 درجة	18	11	8
من 60 الى 70 درجة	44	31	13
من 70 الى 80 درجة	61	4	57
كثير من 80 درجة	20	0	20
المجموع	149	51	98

الجدول رقم 3 يقدم نظرة لتوزيع المتغيرات المستقلة بين شركات النفط والغاز الدولية والوطنية. فإنه يمكن ملاحظة وجود اختلاف بين قيم المتغيرات بين الشركات الدولية والوطنية. مثلاً مؤشر الحرية الاقتصادية يكون مؤشر عالي للشركات الدولية بينما الشركات الوطنية كان المؤشر ما بين 60 و 70. مستوى الحرية السياسية والمدنية عالي بالنسبة للشركات الدولية بخلاف الشركات الوطنية يكون مستوى الحرية السياسية والمدنية منخفض. فيما يخص الأنظمة القانونية فإنه من الملاحظ أن بلدان الشركات الدولية تطبق نظامي القانون العام والقانون المدني لكن نجد أن الشريعة الإسلامية منتشر في بلدان الشركات الوطنية بالإضافة إلى القانون العام أو القانون المدني في بعض البلدان.

### وصف التحليلات

تستخدم هذه الدراسة البحثية تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات المقترحة، لذلك يجدر فحص الإحصائيات الوصفية العامة لبيانات عينة هذه الدراسة قبل متابعة تحليل الانحدار. يستعرض الجدول 4 الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة في النموذج والمتغيرات التابعة من أجل إعطاء صورة كاملة للإحصاءات الوصفية لجميع المتغيرات المستخدمة في النموذج الإحصائي. تعرّض

اللوحة "A" إحصائيات وصفية للشركات الوطنية ؛ بينما تعرض اللوحة "B" إحصائيات وصفية للشركات الدولية.

كما يلاحظ في الفقرة "A" من الجدول 3 للشركات الوطنية وبخصوص المتغيرات التابعة فانه يمكن رؤية ان متغير جودة الإفصاح البيئي في 2010 كانت 23.20 حيث كانت الأعلى خلال فترة الدراسة. مع الاخذ في الاعتبار للمتغيرات المستقلة متوسط الأعلى لمتغير العريمة السياسية والمدنية كانت 11.80 في 2009 و المتوسط الأعلى لمتغيري النظام القانوني ومستوى التنمية الاقتصادية كانت 4.63 و 63.352 في 2010 على التوالي .

جدول 4: وصف احصائي لكل المتغيرات لكلا من الشركات النفط والغاز الوطنية والدولية

Panel A: NOGCs; N= 51						
Variable	Year	Minimum	Maximum	Mean	Median	Std. Deviation
QLED*	2008	8	31	20.320	20	5.857
	2009	8	33	21.50	21.5	6.052
	2010	9	34	23.02	24.00	6.31
PCS**	2008	8	14	11.255	11	1.674
	2009	10	14	11.80	11.50	1.111
	2010	8	14	11.373	11	1.624
LS***	2008	4	5	4.60	5	0.496
	2009	4	5	4.62	5	.490
	2010	4	5	4.63	5	.488
LED****	2008	38.70	72.20	61.830	62.8	7.261

	2009	43.50	65.80	60.94	64.30	6.664
	2010	40.20	76.30	63.352	67.30	8.989
Panel B: IOGCs, No 98						
	2008	22	41	28.5	28	3.990
QLED	2009	22	43	29.94	29.50	4.245
	2010	24	42	30.91	30	4.339
	2008	2	11	2.888	2	2.457
PCS	2009	2	11	2.888	2	2.457
	2010	2	11	2.888	2	2.457
	2008	1	2	1.31	1	0.463
LS	2009	1	2	1.31	1	0.463
	2010	1	2	1.31	1	0.463
	2008	49.90	80.60	71.913	79.50	10.584
LED	2009	50.80	82.60	74.458	79.00	9.499
	2010	50.30	82.60	73.437	76.50	8.827

\* QLED : جودة الإفصاح البيئي --- PCS: الأنظمة السياسية والمدنية --- LS: الأنظمة القانونية --- LED: التنمية الاقتصادية

توضح الفقرة "B" في الجدول 4 الشركات الدولية وفيما يتعلق بالمتغيرات التابعة ، يمكن ملاحظة أن جودة الإفصاح البيئي يسجل أعلى متوسط في عام 2010 عند 30.91. كان متوسط المتغير المستقل لمستوى التنمية الاقتصادية في عام 2009 هو الأعلى خلال فترة الدراسة

(74.458) إلى جانب 71.9133 و 73.4378 في عامي 2008 و 2010 على التوالي. متوسط باقي المتغيرات المستقلة (النظام السياسي والمدني والنظام القانوني) لا يتغير خلال السنوات الثلاث.

### نظرة على نتائج متعدد المتغيرات

#### الأنظمة السياسية والمدنية

من خلال مقارنة تأثير النظام السياسي والمدني على جودة معلومات الإفصاح البيئي في القارير السنوية لكل من شركات النفط والغاز الوطنية وشركات النفط والغاز الدولية، كما هو موضح في الجدول 5، يمكن ملاحظة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهم. فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين النظام السياسي والمدني وجودة الإفصاح البيئي، لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين النظام السياسي والمدني وجودة الإفصاح البيئي في الشركات الدولية على الرغم من الارتباط الإيجابي. في المقابل، أظهرت نتائج التحليل بالنسبة للشركات الوطنية ارتباطاً إحصائياً معنوياً عند مستوى  $p = 0.05$  و  $0.01$ . إلى جانب ذلك ، ازداد التأثير سلبياً خلال فترة الدراسة من -4.002 عام 2008 إلى -7.171 عام 2010. وقد أثبتت نتائج تحليل العلاقة بين النظام السياسي والمدني المطبق في الدولة ونوعية الإفصاح في شركاتها فرضية الأولى

جدول رقم 5: تأثير النظام السياسي على جودة الإفصاح البيئي

السنة	الشركات الوطنية			الشركات الدولية		
	B	t	p-value	B	T	p-value
2008	-2.916	-4.002	0.000	0.296	1.444	0.152
2009	-2.861	-3.151	0.003	0.252	0.941	0.349
2010	-0.997	-7.171	0.000	0.195	0.625	0.533

الأنظمة القانونية

من المثير للاهتمام الإشارة إلى عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين النظام القانوني وجودة الإفصاح البيئي في الشركات الدولية في عامي 2009 و 2010 كما هو معروض في الجدول 6. عكس ذلك في عام 2008 حيث يكون الارتباط مهماً إيجابياً. عند المستوى  $p = 0.05$ . وبالتالي، على الرغم من أن تأثير النظام القانوني للشركات الوطنية ذو دلالة إحصائية في عامي 2008 و 2010 ، على عكس الشركات الدولية التي كان لها تأثير إحصائي في عام 2008 فقط ، فإن التأثير إيجابي للشركات الدولية وسلبي في الشركات الوطنية. وهذا يدعم فرضية H2 التي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي للنظام القانوني على جودة الإفصاح في الشركات العالمية وتأثير سلبي في الشركات الوطنية.

جدول 6: تأثير الأنظمة القانونية على جودة الإفصاح

	الشركات الوطنية			الشركات الدولية		
	B	t	p-value	B	t	p-value
السنة						
2008	-21.100	-5.756	0.000	2.147	2.273	0.025
	-7.711	-3.490	0.001			
2009	-2.245	-0.896	0.375	1.776	1.391	0.167
	2.122	0.916	0.365			
2010	-30.834	-9.263	0.000	0.550	0.520	0.675
	-13.566	-6.803	0.000			

#### مستوى التنمية الاقتصادية

تشير النتائج ، كما هو موضح في الجدول 7 ، إلى وجود ارتباط إيجابي بين مستوى جودة التنمية الاقتصادية لمعلومات الإفصاح البيئي الواردة في التقارير السنوية للشركات الوطنية والدولية على حد سواء. ومع ذلك ، فإن تأثير مستوى التنمية الاقتصادية على جودة الإفصاح البيئي في

شركات النفط والغاز الوطنية أكبر من تأثير شركات النفط والغاز الدولية، على مدى السنوات الثلاث، تم العثور على ارتباط إيجابي بين مستوى التنمية الاقتصادية وجودة الإفصاح البيئي عند 0.01 لشركات النفط والغاز الوطنية؛ بينما هو عند 0.01 و 0.05 لشركات النفط والغاز الدولية. لذلك، في حين أنه قد يكون صحيحاً أن الارتباط بين مستوى التنمية الاقتصادية وجودة الإفصاح البيئي في شركات البترول أمر إيجابي، إلا أن تأثيره يكون في الشركات الوطنية أكثر من الشركات الدولية. لهذا السبب، فإن هذه النتيجة لا تدعم الفرضيات H3 التي تشير إلى أن التأثير الإيجابي لمستوى التنمية الاقتصادية على ممارسات الإفصاح البيئي هو أكثر في الشركات الدولية منه في الشركات الوطنية.

جدول 7: تأثير التنمية الاقتصادية على جودة الإفصاح

السنة	الشركات الوطنية			الشركات الدولية		
	B	t	p-value	B	T	p-value
2008	0.348	2.958	0.005	0.148	3.169	0.002
2009	0.765	7.990	0.000	0.128	1.458	0.048
2010	0.363	4.956	0.000	0.137	1.321	0.001

### المناقشة

معادلة الانحدار المتعدد أستخدمت في هذا البحث لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على ممارسات الإفصاح البيئي في الشركة الدولية والوطنية في البلدان العربية المصدرة للنفط. هذا الجزء من الدراسة توضح المناقشة للنتائج المستخلصة من تحليل العوامل الوطنية لجودة الإفصاح البيئي. الجدول 8 يعرض ملخص للفرضيات المفترضة في هذه الدراسة وبعد ذلك قياس والاختبار. كما هو واضح من الجدول 8 هناك ثلاثة متغيرات مستقلة مرتبطة مع الفرضيات التي من المحتمل ان تؤثر على جودة الإفصاح البيئي. هذه المتغيرات فحصت بشكل معمق من أجل اختبار التأثير على جودة

الإفصاح البيئي وذلك لتوضيح الاختلافات بين الشركات الوطنية والشركات الدولية العاملة في قطاع النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط.

#### جدول 8: رفض او قبول الفرضيات

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الفرضيات	القبول / الرفض
جودة الإفصاح البيئي	الأنظمة السياسية والمدنية	الأولى	مقبولة
جودة الإفصاح البيئي	الأنظمة القانونية	الثانية	مقبولة
جودة الإفصاح البيئي	التنمية الاقتصادية	الثالثة	مرفوضة

#### النظام السياسي والمدني

مؤشر الحرية السياسية والمدنية استخدم لاختبار تأثيرها على جودة الإفصاح البيئي في كلا من الشركات الوطنية والدولية العاملة في قطاع النفط والغاز في البلدان العربية المصدرة للنفط خلال السنوات 2008 و 2009 و 2010. بالعموم ملخص النتائج في الجدول 5 تشير الى ان مؤشر الحرية السياسية والمدنية يؤثر بشكل مختلف على كلا من الشركات الوطنية والشركات الدولية. فيما يخص الشركات الوطنية فإن الارتباط ذو دلالة إحصائية بين مؤشر الحرية السياسية والمدنية و جودة الإفصاح البيئي ولكن بشكل سلبي مما يشير الى القيود التي تفرضها الحكومات على الحرية السياسية والمدنية وبالتالي يؤثر ممارسات الشركات في هذه البلدان. على سبيل المثال فرض النظام السياسي في ليبيا خلال فترة الدراسة قيودا على الحريات العامة من خلال السيطرة على كافة الجوانب في البلدان سواء كانت سياسية او اقتصادية او حتى بعض الإجراءات داخل الشركات حيث ذكر كلا من Vandewalle (2011) و Pargeter (2012) إن ليبيا كان لديها من أكثر الأنظمة السياسية غموضا في العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من المؤسسات الحكومية الموجودة في تونس ومصر بخلاف ليبيا فإن الحرية السياسية كانت خلال فترة الدراسة تحت سيطرة الدولة وإن ممؤسسات الدولة لم يكن لها دور في السياسات بالدولة ( Hassan et al. 2011; Wagner 2012). الملفت للانتباه مؤشر الحرية في بلدان عربية أخرى لم تكن مختلفة بشكل كبير ولكن ممارسات الإفصاح البيئي كانت مختلفة عما كانت عليه في ليبيا وتونس ومصر.

في الجهة المقابلة فيما يتعلق بالشركات النفط والغاز الدولية مؤشرات الحرية السياسية والمدنية في بلدانها تتراوح ما بين 1 و 2 مما يشير الى ان الحرية السياسية والمدنية عالية في هذه البلدان. تتعكس هذه المؤشرات بشكل إيجابي مع ممارسات الإفصاح البيئي من حيث توفير المعلومات المالية بما بها المعلومات البيئية. الارتباط الإيجابي بين ممارسات الإفصاح ومؤشرات الحرية السياسية والمدنية تتفق مع عدد من الدراسات السابقة. نتائج دراسة التي اجرتها Williams (2004) أشارت الارتباط بين كمية الإفصاح و الانفتاح السياسي قوية جدا. علاوة على ذلك انه من المشجع لهذه النتيجة ان الإفصاح في شركات النفط والغاز الروسية مقارنة بشركات الدولية الأخرى منخفضة حيث ان مؤشر الحرية السياسية والمدنية مختلف مقارنة للشركات الدولية الأخرى.

(2009) Cerne ذكر أن احد اهم العوامل المؤثرة في النظام المحاسبي والقارير هو النظام السياسي للدولة. في الدراسة الحالية المقارنات مع الدراسات السابقة مثل ( Aribi 2009; Hibbitt et al. 2004) تظهر ان النتائج لهذه تؤيد الفرضيات التي تم افترضها في هذه المسالة من حيث ان جودة الإفصاح البيئي مما يدل على ارتباط إيجابي مع النظام السياسي لبلدان الشركات الدولية على عكس الشركات الوطنية حيث الارتباط سلبي.

النظام القانوني : من المدهش إلى حد ما أن نتائج الارتباط بين النظام القانوني وجودة الكشف البيئي غير واضحة إلى حد ما. ولكن ما يمكن أن يبرر هذه النتائج هو تنوع النظم القانونية المعمول بها في بلدان شركات النفط والغاز الدولية وشركات النفط والغاز الوطنية. نتائج الأدبيات السابقة التي درست تأثير الأنظمة القانونية على الممارسات المحاسبية والإفصاح البيئي تناولت القانون العام والقانون المدني ووجدت تبايناً في الإفصاح المالي والبيئي بين الشركات وفقاً للنظام القانوني ، سواء كان القانون العام أو القانون المدني.

بالنسبة لشركات النفط والغاز الوطنية، فإن النظام القانوني المعمول به في شركات تلك البلدان هو الشريعة الإسلامية والقانون المختلط (القانون المشترك والإسلامي ومدني). في مراجعة الأدب، لم يتم العثور على دراسة تعاملت مع العلاقة بين القانون المختلط وجودة الكشف البيئي. لذلك ، على عكس التوقعات ، لم تجد هذه الدراسة فرقاً كبيراً بين استخدامات القانون العام أو القانون المدني مع الشريعة الإسلامية في التأثير على ممارسات الكشف البيئي في شركات النفط والغاز الوطنية. ومع ذلك ، فإنه يكشف أن استخدام الشريعة المشتركة والإسلامية قد أثر على ممارسات

الكشف البيئي بشكل سلبي أكثر من استخدام الشريعة المدنية والإسلامية فيما يتعلق بممارسات الكشف البيئي في الشركات التي تستخدم الشريعة الإسلامية فقط.

فيما يتعلق بشركات النفط والغاز الدولية ، تأثر النظام القانوني بشكل إيجابي على جودة الكشف البيئي على حد سواء على مدى السنوات الثلاث. يبدو أن النتائج الحالية تتفق مع الأبحاث الأخرى التي وجدت أن النظام القانوني يرتبط بشكل إيجابي بممارسات الكشف البيئي. علاوة على ذلك ، في ضوء ما سبق ، تتوافق نتائج الانحدار المتعدد ، كما هو مبين في الجدول 6 ، مع نتائج الدراسات الأخرى التي خلصت إلى أن النظام القانوني يرتبط بشكل إيجابي بممارسات الكشف البيئي. في المقابل ، على الرغم من الصلة الإيجابية بين جودة الكشف البيئي والنظام القانوني ، فإنه لا يظهر تأثيراً ذا دلالة إحصائية خلال فترة الدراسة.

Muniandy وأخرون (2012) ذكر أنه وفقاً للدراسات السابقة ، تعد طبيعة النظام القانوني أحد العوامل التي تؤثر على أنظمة التقارير المالية للبلدان. علاوة على ذلك ، ذكر Williams (2004) أن النظام القانوني يلعب دوراً مهماً في الممارسات المحاسبية. قدمت نتائج هذه الدراسة الدعم لنتائج الدراسات السابقة من حيث النظام القانوني لها تأثير إيجابي على الممارسات المحاسبية من خلال النتائج المتعلقة بشركات النفط والغاز الدولية المرتبطة بالقانون العام والقانون المدني. أما بالنسبة لشركات النفط والغاز الوطنية المرتبطة بالشريعة الإسلامية أو القانون المختلط ، فمن الصعب شرح العلاقة السلبية. هذا الاستنتاج غير متوقع. على الرغم من حقيقة أن الشريعة الإسلامية تشجع الإفصاح في الشركات التي تبنت فيها العديد من البنوك الدولية الشريعة الإسلامية في العديد من معاملاتها

### مستوى التنمية الاقتصادية

العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدت عاماً اقتصادياً من حيث مستوى التنمية الاقتصادية في الدول باعتبارها واحدة من المحددات المهمة في تطوير ممارسات المحاسبة والإبلاغ قد خلص إلى أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية ومستوى الإفصاحات وممارسات الإبلاغ إيجابية (Tuwaijri et al. 2004 ; Hardaker et al. 2004 ; Williams 2004 ; Xiao et al. 2004 ; et al. 2012) . لذلك ، تشير نتائج هذه الدراسة ، كما هو مبين في الجدول 7 ، إلى وجود علاقة إيجابية بين مستويات التنمية الاقتصادية مع جودة الكشف البيئي. إن تأثير التنمية الاقتصادية على جودة الكشف البيئي

وفقاً لاختبارات الانحدارات المتعددة هو إحصائي كبير على مدى السنوات الثلاث لكل من شركات النفط والغاز الوطنية وشركات النفط والغاز الدولية.

لكن ما يثير الدهشة في نتائج هذه الدراسة هو مدى تأثير التنمية الاقتصادية على ممارسات الكشف البيئي في كل من شركات النفط والغاز الدولية وشركات النفط والغاز الوطنية. تجدر الإشارة إلى أن التأثير الإيجابي لمستوى التنمية الاقتصادية على جودة الكشف البيئي في شركات النفط والغاز الوطنية هو أكثر من شركات النفط والغاز الدولية. على سبيل المثال، Xiao وآخرون (2005) خلص إلى أن الإفصاح الاجتماعي والبيئي للشركات في المملكة المتحدة أعلى من هونج كونج بناءً على الفرق في مستوى التنمية الاقتصادية بين المملكة المتحدة كدولة متطرفة و HK كدولة أقل تطويراً. وفقاً لذلك، من خلال الوصف الإحصائي للبيانات، كما هو موضح في الجدول 6.1، فإن مؤشر الحرية الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى التنمية الاقتصادية أعلى بالنسبة لشركات النفط والغاز الدولية مقارنة بالدول العربية التي تنتهي إلى النفط الوطني وشركات الغاز. علاوة على ذلك، من المثير للدهشة، على الرغم من أن مؤشر الحرية الاقتصادية قد زاد بالنسبة لمعظم البلدان التي شملها الاستطلاع على مدار السنوات الثلاث، انخفض تأثير مستوى التنمية الاقتصادية على جودة الكشف البيئي في عام 2010، سواء بالنسبة لشركات النفط والغاز الوطنية أو شركات النفط والغاز الدولية.

بشكل عام، من الصعب إبرام أسباب تأثير مستوى التنمية الاقتصادية على جودة الكشف البيئي أكبر في شركات النفط والغاز الوطنية من شركات النفط والغاز الدولية. قد يكون هذا التناقض بسبب زيادة الدور الذي تقوم به شركات النفط الوطنية (NOCS) في التنمية الاقتصادية في بلدانها. وهكذا ، اتخذت هذه الشركات مكانها في صناعة النفط العالمية حيث وسعت العديد من NOCs أنشطتها البترولية خارج الحدود الوطنية. علاوة على ذلك ، يمكن تفسير هذا الانخفاض في تأثير مستوى التنمية الاقتصادية جزئياً من حيث الأزمة المالية العالمية المتفاقمة. على العموم ، فإن الاستنتاج الافتراضي الذي تم تطويره حول مستوى التنمية الاقتصادية وتأثيره على جودة الكشف البيئي يتتسق مع نتائج معظم الدراسات السابقة ، ولكن تأثيره أكبر في شركات النفط والغاز الدولية مقارنة بالشركات الوطنية للنفط والغاز. وبالتالي ، وفقاً لنتائج الانحدار ، لم يتم قبول فرضية H3

الاستنتاج: تتضمن هذه الدراسة فيما متعمقاً لاختلافات في مستويات ممارسات الكشف البيئي لشركات النفط والغاز الوطنية والدولية الكبرى في منطقة البلدان النامية، وهي بلدان في المنطقة

العربية. واستخدمت نتائج الجزء الأول من التحليل في هذه الدراسة في الجزء الثاني من التحليل كمتغيرات تابعة تتأثر بالعوامل الوطنية.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن شركات النفط والغاز الدولية أظهرت مستويات أعلى من الكشف في التقارير السنوية خلال فترة الدراسة. لذلك ، يبدو أن شركات النفط والغاز الوطنية في المنطقة العربية بطيئة في تبني الممارسات البيئية مقارنة بالشركات الدولية. تشير هذه الدراسة إلى وجود مستويات الكشف المختلفة بين الشركات الوطنية والدولية. تتوافق نتائج هذا الجزء من البحث مع نتائج العديد من الدراسات الأخرى التي تشير إلى أن مستويات الكشف في البلدان المتقدمة أكبر من مستويات الكشف في الشركات في البلدان النامية.

ينعكس مستوى الإفصاح البيئي المنخفض للشركات الوطنية على جودة الكشف في التقارير السنوية. بشكل عام ، ظهرت الشركات الدولية مستوى عالي من الكشف في التقارير السنوية. تشير النتائج إلى أن جودة الإفصاح في الشركات الوطنية أقل من شركاتها الدولية نظيرتها ، على الرغم من العمل في نفس المجال. يتضح ذلك من خلال التركيز على العناصر التي تم الكشف عنها في التقارير السنوية. تمثل الشركات الدولية إلى الكشف عن العناصر النقدية والكمية للاقصاح البيئي بدلاً من الوصفي ؛ على عكس الشركات الوطنية التي تمثل نحو الكشف الوصفي.

في الجزء الثاني من الدراسة، تم اختبار العوامل الوطنية من أجل إثبات تأثيرها وعلاقتها بممارسات الكشف البيئي. تشير النتائج إلى أن العوامل الوطنية لكل بلد في هذه الدراسة أثرت على مستوى جودة الكشف. تأثرت النظم السياسية والمدنية والنظام القانوني في البلدان العربية سلباً على ممارسات الكشف عن شركات النفط؛ على عكس البلدان المتقدمة التي ساهمت بطريقة إيجابية في ممارسات الكشف عن شركاتها. وبالتالي ، يمكن القول أن الفرق في ممارسات الإفصاح بين الشركات الوطنية والدولية يرجع إلى الاختلافات في النظم السياسية والمدنية والنظام القانوني في بلدان هذه الشركات. من ناحية أخرى، ومن المثير للاهتمام أن نتائج تحليل العوامل الوطنية المتعلقة بمستوى تأثير التنمية الاقتصادية بشكل إيجابي في كل من الشركات الوطنية والدولية ؛ على عكس النظام السياسي والمدني والنظام القانوني. ومع ذلك، فإن تأثيرها على ممارسات الكشف عن الشركات الوطنية أكبر من تأثير الشركات الدولية.

وبعبارة أخرى ، تأثر النظام السياسي والمدني بشكل إيجابي على الإفصاح البيئي فيما يتعلق بالشركات الدولية في حين أن تأثيره سلبي بالنسبة للشركات الوطنية. يتعرض مستوى جودة الكشف البيئي في الشركات لضغوط من الانفتاح السياسي للنظام السياسي المطبق داخل البلد وكيف تستجيب الشركات لهذا الضغط. لذلك ، في البلدان التي لديها مستوى عال من الحرية السياسية والمدنية ، تميل المؤسسات إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للبيئة من خلال نشر المعلومات حول أنشطتها البيئية من أجل تجنب مجتمع الضغط وتلبية متطلبات أصحاب المصلحة.

علاوة على ذلك ، ساهمت الاختلافات في تطبيق نوع النظام القانوني بين البلدان في ممارسات الكشف البيئي من حيث مستوى جودة الكشف البيئي الوارد في التقارير السنوية. في البلدان التي تستخدم القانون المشترك والمدني ، تتأثر ممارسات الكشف البيئي بشكل إيجابي بالنظام القانوني ، على عكس البلدان التي تستخدم الشريعة الإسلامية أو القوانين المختلطة. تعطي البلدان التي تطبق القانون المشترك أو المدني نوعاً من الحرية لمنظماتها في نشر المعلومات المتعلقة بأنشطتها للجمهور من أجل الحفاظ على شرعيتها. بالإضافة إلى ذلك ، في البلدان التي تستخدم الدين كمرجع لسن القانون أو تلك التي تستخدم مجموعة من الأنظمة ، تواجه الشركات الضغط الحكومي في نشر المعلومات. على الرغم من الدين الإسلامي الذي يشجع تبادل المعلومات داخل المجتمعات من أجل المصلحة العامة ، فإنه في الوقت نفسه يرفض الاحتكار من قبل المؤسسات.

في المقابل ، أثر مستوى التنمية الاقتصادية على جودة الكشف البيئي بشكل إيجابي في كل من الشركات الوطنية والدولية. وفقاً للنتائج التجريبية ، يمكن تلخيص مستوى التنمية الاقتصادية على النحو التالي. تتمتع البلدان ذات المستوى الاقتصادي المرتفع بدرجة عالية من الحرية الاقتصادية ، مما يتيح لها زيادة استثماراتها في المجتمع. لذلك في هذه البلدان ، تواجه الشركات مستويات عالية من الضغط الاجتماعي فيما يتعلق بأنشطتها البيئية. يميل هذا الضغط الاجتماعي إلى أن يكون موجهاً أكثر إلى الشركات الصناعية الكبيرة التي لديها المزيد من الأنشطة الحساسة للبيئة. ومع ذلك ، على الرغم من أن تأثير مستوى التنمية الاقتصادية يتأثر بشكل إيجابي على الشركات الوطنية أو الشركات الدولية ، أشارت النتائج إلى أن تأثيرها على الشركات الوطنية أكبر من الشركات الدولية. هذه النتيجة مميزة بعض الشيء فيما يتعلق بنتائج الدراسات السابقة وتشير إلى مزيد من البحث إلى الضرورة.

**المراجع**

- Aerts, W, Cormier, D & Magnan, M 2008, 'Corporate environmental disclosure, financial markets and the media: An international perspective', *Ecological Economics*, vol. 64, no. 3, pp. 643–659,
- Ahmad, N 2004, 'Corporate Environmental Disclosure in Libya: Evidence and Environmental Determinism Theory', PhD, Napier University, Edinburgh, United Kingdom.
- Al-Janadi, Y, Rahman, RA & Omar, NH 2011, 'The level of voluntary disclosure practices among public listed companies in Saudi Arabia and the UAE: Using a modified voluntary disclosure index', *International Journal of Disclosure and Governance*, vol. 9, no. 2, pp. 181–201,
- Al-Moneef, M 2006, 'The contribution of the oil sector to Arab economic development', presented at the High-level Roundtable Partnership for Arab Development: A Window of Opportunity, Vienna, Austria.
- Al-Tuwaijri, SA, Christensen, TE & Hughes, KE 2004, 'The relations among environmental disclosure, environmental performance, and economic performance: a simultaneous equations approach', *Accounting, Organizations and Society*, vol. 29, no. 5–6, pp. 447–471,
- Altman, M 2008, 'How much economic freedom is necessary for economic growth? Theory and evidence', *Economics Bulletin*, vol. 15, no. 2, pp. 1–20, <<http://economicsbulletin.vanderbilt.edu/2008/volume15/EB-07O10037A.pdf>>
- Archambault, JJ & Archambault, ME 2003, 'A multinational test of determinants of corporate disclosure', *The International Journal of Accounting*, vol. 38, no. 2, pp. 173–194,

Beck, T, Demirguc-Kunt, A & Levine, R 2002, 'Law and finance: why does legal origin matter?', *Comarative Economics*, vol. 31, pp. 653–675, <<http://www.nber.org/papers/w9379>>

Belal, AR & Owen, DL 2007, 'The views of corporate managers on the current state of, and future prospects for, social reporting in Bangladesh: An engagement-based study', *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, vol. 20, no. 3, pp. 472–494,

Buniamin, S 2010, 'The quantity and quality of environmental reporting in annual report of public listed companies in Malaysia', *Issues in Social and Environmental Accounting*, vol. 4, no. 2, pp. 115–135.

Said, R., Omar, N. and Abdullah, W. N. (2013).Empirical Investigations on Boards, Business Characteristics, Human Capital and Environmental Reporting. *Social Responsibility Journal*, 9 (4), 534–553. <http://dx.doi.org/10.1108/SRJ-02-2012-0019>

CIA, E 2010, 'The World Factbook 2010', Central Intelligence Agency, Washington, DC,

Cormier, D, Magnan, M & Van Velthoven, B 2005, 'Environmental disclosure quality in large German companies: economic incentives, public pressures or institutional conditions?', *European Accounting Review*, vol. 14, no. 1, pp. 3–39,

Cormier, D, Ledoux, MJ & Magnan, M 2011, 'The informational contribution of social and environmental disclosures for investors', *Management Decision*, vol. 49, no. 8, pp. 1276–1304,

Dreher, A, Gassebner, M & Siemers, L-HR 2012, 'Globalization, Economic Freedom, and Human Rights', *Journal of Conflict Resolution*, vol. 56, no. 3, pp. 516–546,

Elbadawi, IA & Gelb, AH 2010, 'Oil, Economic Diversification and Development in the Arab World', presented at Natural Resources and Economic Diversification: Towards a Research Agenda for ERF, Cairo, Egypt, November 6.,

Elijido-Ten, E 2004, 'Determinants of environmental disclosures in a developing country: An application of the stakeholder theory', presented at Fourth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference, Singapore, Singapore, 4–6 july.

Eljayash, Kamal 2015, 'Documentation of Environmental Disclosure Practices in the Oil Companies in the Countries of the Arab Spring – Some Evidences from Egypt, Libya and Tunisia' Journal of Economics, Business and Management vol. 3, no. 10, pp. 954–960, 2015.

Elmogla, M 2009, 'Corporate social reporting in a transition economy: the case of Libya', PhD, University of Huddersfield, UK.

El Ammari, (2022), "does political connection affect corporate financial performance? The moderating role of directors' financial expertise", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol

Fatma Baalouch&Salma Damak Ayadi & Khaled Hussainey; 2019; "A study of the determinants of environmental disclosure quality: evidence from French listed companies"; Journal of Management and Governance; vol. 23, pp. 939–971.

Field, A 2009, Discovering statistics using SPSS, 3 edn, Sage Publications Limited, London.

Gao, SS, Heravi, S & Xiao, JZ 2005, 'Determinants of corporate social and environmental reporting in Hong Kong: a research note', Accounting Forum, vol. 29, pp. 233–242,

Gwartney, J & Lawson, R 2009, Economic Freedom of the World: 2009 Annual Report, Fraser Institute, Vancouver, Canada.

Gwartney, J, Lawson, R & Norton, S 2008, Economic Freedom of the World 2008 Annual Report, The Fraser Institute, Vancouver, Canada.

Gwartney, JD, Holcombe, RG & Lawson, RA 2004, 'Economic freedom, institutional quality, and cross-country differences in income and growth', Cato Journal, vol. 24, no. 3, pp. 205–233,

Gwartney, JD, Joshua, C & Lawson, R 2010, "Economic Freedom Dataset, published in Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report", 2010 Economic Freedom Dataset, published in Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report, vol. 20, no. 2, pp. 157–135,

Haider, MB 2012, 'An Overview of Corporate Social and Environmental Reporting (CSER) in Developing Countries', Issues in Social and Environmental Accounting, vol. 4, no. 1, pp. 3–17,

Hardaker, G & Masoud, N 2012, 'The Impact of Financial Development on Economic Growth: Empirical Analysis of Emerging Market Countries', Studies in Economics and Finance, vol. 29, no. 3, pp. 1–1,

Hatrice Erkekoglu& Zerrin Kilicarslan, 2016, “do political risks affect the foreign direct investment inflows to host countries?”, Journal of business, Economics and Finance, Vol. 5, issue. 2, pp.218–232

Hibbitt, C & Collison, D 2004, 'Corporate environmental disclosure and reporting developments in Europe', Social and Environmental Accountability Journal, vol. 24, no. 1, pp. 1–11,

Islam, MA 2011, 'Environmental incidents in a developing country and corporate environmental disclosures: A study of a multinational gas company', Society and Business Review, vol. 6, no. 3, pp. 229–248,

Ismail, KNIK & Ibrahim, AH 2012, 'Social and Environmental Disclosure in the Annual Reports of Jordanian Companies', Issues in Social and Environmental Accounting, vol. 2, no. 2, pp. 198–210,

Ismail, H & Rahman A, 2016, "the quality of environmental disclosure in various reporting media of oil and gas companies in developing countries", Corporate Ownership & Control, Vol. 14, Issue. 1, pp. 203–218

Jenkins, H & Yakovleva, N 2006, 'Corporate social responsibility in the mining industry: Exploring trends in social and environmental disclosure', Journal of Cleaner Production, vol. 14, no. 3, pp. 271–284,

Joudeh, A.H.M., Almubaideen, H.I.M.,& Alroud, S.F, (2018),"Environmental disclosure in the annual reports of the Jordanian mining and extraction companies", Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA), Vol..5(1), pp.18–25,

Joseph , Piotroske., (2012), "The influence of political forces on reporting and capital market activity". European Accounting Review, vol. 21, pp. 649–650.

Joshi, P & Gao, S 2009, 'Multinational corporations' corporate social and environmental disclosures (CSED) on web sites', International Journal of Commerce and Management, vol. 19, no. 1, pp. 27–44,

Levine, R, Loayza, N & Beck, T 2011, 'Financial intermediation and growth: causality and causes', Central Banking, Analysis, and Economic Policies Book Series, vol. 3, pp. 031–084,

Lundström, S 2005, 'The effect of democracy on different categories of economic freedom', European Journal of Political Economy, vol. 21, no. 4, pp. 967–980, <<http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S017626800500011X>>

Miroshnik, V 2002, 'Culture and international management: a review', Journal of management development, vol. 21, no. 7, pp. 521–544,

O'Rourke, D & Connolly, S 2003, 'Just oil? The distribution of environmental and social impacts of oil production and consumption', *Annual Review of Environment and Resources*, vol. 28, no. 1, pp. 587–617,

OAPEC 2011, *Annual Statistical Report*, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries,

Saida, D 2009, 'Contribution on the analysis of the environmental disclosure: a comparative study of American and European multinationals', *Social Responsibility Journal*, vol. 5, no. 1, pp. 83–93,

Seetharaman, A, Ismail, M & Saravanan, A 2010, 'Environmental Accounting as a Tool for Environmental Management System', *Journal of Applied Sciences and Environmental Management*, vol. 11, no. 2, pp. 137–145,

Summerhays, K & De Villiers, C 2012, 'Oil company annual report disclosure responses to the 2010 Gulf of Mexico oil spill', *Journal of the Asia-Pacific Centre for Environmental Accountability*, vol. 18, no. 2, pp. 103–130,

Tan, J 2009, 'Multinational corporations and social responsibility in emerging markets: opportunities and challenges for research and practice', *Journal of business ethics*, vol. 86, no. 2, pp. 151–153,

Williams, SM 2004, 'An international investigation of associations between societal variables and the amount of disclosure on information technology and communication problems: The case of Y2K', *The International Journal of Accounting*, vol. 39, no. 1, pp. 71–92,

Xiao, JZ, Gao, SS, Heravi, S & Cheung, YCQ 2005, 'The impact of social and economic development on corporate social and environmental disclosure in Hong Kong and the UK', *Advances in International Accounting*, vol. 18, pp. 219–243,

Yusoff, H & Lehman, G 2005, 'International differences on corporate environmental disclosure practices: A comparison between Malaysia and

Australia', presented at 4th International Conference on Accounting and Finance in Transition Proceedings, University of South Australia, 10 th April – 12th April.

Joudeh, A.H.M., Almubaideen, H.I.M., Alroud, S.F., (2018). Environmental disclosure in the annual reports of the Jordanian mining and extraction companies. Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA), V.5(1) p.18–25,

Permament link to this document:<http://doi.org/10.17261/Pressacademia.2018.781>

Joudeh, A.H.M., Almubaideen, H.I.M., Alroud, S.F., (2018). Environmental disclosure in the annual reports of the Jordanian mining and extraction companies. Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA), V.5(1) p.18–25,

Permament link to this document:<http://doi.org/10.17261/Pressacademia.2018.781>

Joudeh, A.H.M., Almubaideen, H.I.M., Alroud, S.F., (2018). Environmental disclosure in the annual reports of the Jordanian mining and extraction companies. Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA), V.5(1) p.1

Joudeh, A.H.M., Almubaideen, H.I.M., Alroud, S.F., (2018). Environmental disclosure in the annual reports of the Jordanian mining and extraction companies. Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA), V.5(1) p.1



## أسباب التعرّض الدراسي لدى الطالب الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

**The causes of academic stumbling among the university student from the point of view of the students of the Faculty of Economics, Al-Zawiya University**

أ. رنا عبد الرحمن محمد قباصه

كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسلیط الضوء على أسباب التعرّض الدراسي لدى الطالب الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية، حيث تكونت العينة من 35 طالب وطالبة متعرّبين دراسياً، وتم ذلك خلال فصل الربع من العام الجامعي 2022، انتهت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، استخدمت الباحثة الاستبيان والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: هناك كثير من الأسباب التي تؤدي إلى التعرّض الدراسي وتنتمي إلى: أسباب شخصية وذاتية أهمها (ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة، انخفاض مستوى طمح الطلبة للدراسة، الرغبة في الوظيفة والعمل أكثر من الدراسة، عدم إمام الطالب بالأنظمة والتعليمات الأكاديمية، تردي الوضع الأمني للبلاد)، أسباب دراسية وتربيوية أهمها (الخوف من الامتحانات، صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية، ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية، عدم تناسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها، قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة، قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية، سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة، توقف الدراسة بسبب الاعتصامات وجائحة كورونا)، أسباب أسرية اجتماعية أهمها (انشغال الطالب بمتطلبات الأسرة، ضعف العلاقة بين الكلية وأولياء أمور الطلبة، قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطلبة)، وأسباب اقتصادية أهمها (انشغال الطالب بالعمل عن الدراسة، انخفاض المستوى الاقتصادي للطلبة، تحمل الطالب لمسؤوليات العائلة المالية، بعد السكن عن موقع الدراسة). وتوصلت الباحثة إلى مقتراحات وتوصيات قد تقيد بـ تلك الأسباب المؤدية إلى التعرّض الدراسي لدى الطالب الجامعي أهمها: تفعيل دور المرشد الأكاديمي، إيجاد آلية لجسم الغياب المتكرر، تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والدراسية لطلبة الجامعة، دراسة مشكلات الطلبة والأزمات التي يتعرضون لها ومساعدتهم على مواجهتها والتغلب عليها أو التعايش معها، ابتكار أساليب ممتعة للطلبة، عمل لقاءات وورش عمل تعريفية للطلاب لاختيار التخصص الذي يتماشى مع رغباتهم، إيجاد بيئة مناسبة وجاذبة للطلبة من أندية طلابية وأنشطة مختلفة.

**الكلمات المفتاحية:** تعرّض دراسي، الطالب الجامعي، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية.

## Summary

This study aimed to shed light on the causes of academic failure among university students from the perspective of students of the Faculty of Economics at Al-Zawiya University, where the sample consisted of 35 students who failed academically, and this was done during the spring semester of the academic year 2022, the study followed the descriptive analytical approach, the researcher used the questionnaire and: Personal and subjective reasons, the most important of which are ( poor motivation of some students to study, low level of students ' aspiration to study, desire for a job and work more than study, student's lack of familiarity with academic regulations and instructions, the deterioration of the security situation in the country), academic and educational reasons, the most important of which (fear of exams, difficulty absorbing some subjects, poor sit-ins and the corona pandemic), family and social reasons, the most important of which is the student's preoccupation. The main reasons are (the student's preoccupation with work instead of studying, the low economic level of students, the student's assumption of financial responsibilities of the family, the distance of housing from the study site). The researcher came up with suggestions and recommendations that may help to solve those reasons leading to academic stumbling among university students, the most important of which are: activating the role of an academic advisor, finding a mechanism to resolve frequent absences, providing psychological, social and academic consultations for university students, studying Student Problems and crises that they are exposed to and helping them to face, overcome or live with them, inventing fun methods for students, conducting introductory meetings and workshops for students to choose the specialization that is in line with their wishes, creating a suitable and attractive environment for students from student clubs and various activities.

## المقدمة

اعتباراً من مطلع القرن الماضي أصبح التعليم العالي أكثر أهمية كجزء رئيسي من الصورة العامة لكل فرد، حيث تعد الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية، التي يعتمد ويرتكز عليها المجتمع من خلال دورها في إعداد وتعليم الكوادر البشرية المؤهلة وإكسابهم المهارات المختلفة، وتزويد سوق العمل بما يحتاجه من كفاءات ومهارات، وبالتالي مع ذلك أصبحت الدراسة الجامعية أكثر سهولة أيضاً من حيث عدد المؤسسات التعليمية والتسهيلات التي تقدمه الدول لطلابها كي يكملوا دراستهم الجامعية.

حتى أصبح من النادر أن تدخل إلى بيتِ فلا تجد فيه خريجاً أو طالباً جامعياً واحداً على الأقل، لكن مع انتشار التعليم الجامعي برزت إلى الواجهة أنواع جديدة من الضغوطات التي يواجهها

الشباب في واحدة من أكثر مراحل حياتهم حساسية، إنها هواجس الفشل في الدراسة والتعثر الدراسي. (الأستاذ وصبع، 2010: 39).

وقد حظى التعليم الجامعي باهتمام كبير نظراً لدوره في الاستجابة لمطالب المجتمع وخطط التنمية القومية، خاصة بعد أن شهدت السنوات القليلة الماضية الكثير من المتغيرات في مجالات المعرفة، والحرص على جودة أداء المؤسسات التعليمية ونوعية الخريجين، وتعمل مؤسسات التعليم العالي والجامعي على رعاية جميع الطلبة وخاصة ذوي القدرات والمواهب المميزة، من خلال تطوير إمكانياتهم وتنمية مواهبهم ومهاراتهم، لسد احتياجات سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة (صوالحة والعمرى، 2013: 126).

وترى الباحثة أن المرحلة الجامعية تعتبر مرحلة هامة جداً حيث تعد القاعدة الأساسية التي من خلالها يتم إعداد الطلبة للانخراط بسوق العمل، وبالتالي المساهمة في نهضة البلد وعمارته، متى ما حققت أهدافها، وتغلبت على المشكلات التي تواجهها في المرحلة الجامعية، وأخرجت طلبة ذوي مستوى عالي.

وتعتبر ظاهرة التعثر والتأخر الدراسي أو الأكاديمي من الظواهر والمشكلات التربوية والنفسية والإنسانية التي تواجه الطالب وأيضاً تواجه الآباء والأساتذة في الجامعات، بل وكل من له صلة بالعملية التعليمية، وكذلك يترتب عليه مشكلات نفسية واجتماعية وتعليمية، يعني منها الطالب المتعثر دراسياً، فقد يحمله إحساسه بالفشل على فقدان ثقته بنفسه، والإحساس بأنه ليس مؤهل للحياة الناجحة، كذلك الأب ينزعج عندما يرى ابنه متعثر دراسياً، والأستاذ الجامعي حين يرى أن طلابه يت العثرون قد يؤثر ذلك في ثقته في نفسه دراسياً، وإدارة الجامعة أو الكلية أو القسم سيتعانى من الطلاب المتعثرين، حيث يتسبّبون بعرقلة الدراسة، والإساءة إلى نتائج الجامعة أو الكلية أو القسم. وقد لوحظ أن التعثر التدريسي تزايد، وتزايدت حدته في الآونة الأخيرة بحيث أصبحت ظاهرة في جميع المقررات تقريباً. (الترتيب، 2003: 15). (كتلو، كامل، وبنات، بسام 2006).

فالتعثر الدراسي لدى طلاب كلية الاقتصاد ظاهرة موجودة بصورة واضحة من حيث الكم والكيف، وهذا ملاحظ من خلال عملية التدريس لهم بجميع الأقسام، ولكن أسباب هذه الظاهرة تختلف من شخص إلى آخر، ومن بيئته إلى بيئه أخرى، وأصبح من الضرورة إيجاد حلول وسبل تدريسية

تهدف إلى التوصل لعلاج و حلول لتلك الظاهرة. ومن هنا جاءت الدراسة الحالية لتبيين أسباب التعثر الدراسي، لدى الطالب الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية.

### **مشكلة البحث**

انطلاقاً من واقع التدريس للطلاب في الأقسام المختلفة، ومن خلال عمل الباحثة كعضو هيئة تدريس بكلية لاحظت الباحثة أن هناك مشكلة كبيرة تتمثل في تعثر دراسي أو تأخر دراسي لبعض الطلبة من حيث تدني درجاتهم عن باقي الطلبة في نفس المجموعة، إن قضية رسوب الطلاب، أو إنذارهم، أو فصلهم من الجامعة، يعد هدراً للموارد في التعليم الجامعي؛ لذلك لابد أن تتصدى الدراسات والأبحاث للتخفيف من هذه الظاهرة، ووضع البرامج الملائمة للتلافي وقوعها،

فكان لابد من إيجاد الحل لهذه المشكلة، والكشف عن أسباب هذا التعثر بين الطلبة، فهي مشكلة متعددة الأبعاد، تارة تكون مشكلة اقتصادية واجتماعية وتارة أخرى تكون مشكلة نفسية وتربيوية، وبناء عليها أجرت الباحثة بعض اللقاءات مع الطلبة المتعثرين بهدف التعرف على أهم المشكلات التي تواجههم أثناء دراسة المقررات. وبناء عليه يمكن أن تتبادر مشكلة البحث الحالي في التساؤلات التالية:

**السؤال الرئيسي للبحث هو :**

هل هناك أسباب تعثر دراسي لدى الطالب الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي للبحث الأسئلة التالية:

- 1 - هل هناك أسباب شخصية وذاتية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد /جامعة الزاوية؟
- 2 - هل هناك أسباب دراسية وتربيوية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد /جامعة الزاوية؟
- 3 - هل هناك أسباب أسرية واجتماعية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد /جامعة الزاوية؟
- 4 - هل هناك أسباب اقتصادية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد /جامعة الزاوية؟

**فرضيات الدراسة:**

**الفرضية الرئيسية**

توجد أسباب للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد / جامعة الزاوية.

**الفرضيات الفرعية**

**الفرضية الفرعية الأولى:**

توجد أسباب شخصية وذاتية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد / جامعة الزاوية.

**الفرضية الفرعية الثانية:**

توجد أسباب دراسية وتربيوية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد / جامعة الزاوية.

**الفرضية الفرعية الثالثة:**

توجد أسباب أسرية واجتماعية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد / جامعة الزاوية.

**الفرضية الفرعية الرابعة:**

توجد أسباب اقتصادية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد / جامعة الزاوية.

**أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على أسباب التعثر الدراسي لدى الطالب الجامعي في كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية كما يدركها الطالبة أنفسهم.

2- التعرف على أثر الأسباب الشخصية والذاتية في تعثر الطالب الدراسي.

3- التعرف على أثر الأسباب الدراسية والتربيوية في تعثر الطالب الدراسي.

4- التعرف على أثر الأسباب الأسرية والاجتماعية في تعثر الطالب الدراسي.

5- التعرف على أثر الأسباب الاقتصادية في تعثر الطالب الدراسي.

6- تقديم بعض المقترنات والتوصيات والحلول التي يمكن أن تؤدي إلى معالجة وحل مشكلة التعلّر الدراسي والارتفاع بالطالب الجامعي لمستوى أفضل.

### **أهمية البحث :**

تبرز أهمية هذا البحث فيكون التعلّر الدراسي مرتبط بأداء الطلبة الجامعيين فهذا الموضوع تربوي أكاديمي يتعلق بجودة المخرج التعليمي الجامعي، وتكتسب الدراسة أهميتها كونها تركز على الشباب الجامعي كفئة مستهدفة، حيث تعتبر هذه الفئة ركيزة أساسية في المجتمع، وعلى عاتقها تقع مسؤوليات عديدة في المستقبل. وقد يسهم هذا البحث في:

1- تزويد المسؤولين في التعليم العالي بأسباب التعلّر الدراسي للطالب الجامعي.

2- المساعدة في إيجاد حلول للحد من ظاهرة التعلّر الدراسي في التعليم بصورة عامة، والتعليم العالي بصورة خاصة.

3- قد تسهم في توفير معلومات تساعد على رسم وتجهيز خطط دمج التقنية في التعليم وفق أسس علمية معتمدة على بيانات واقعية.

4- تفعيل دور الارشاد الأكاديمي لمواجهة التعلّر الدراسي لمختلف المواد لدى الطلاب.

### **حدود الدراسة**

الحدود الزمانية: تمت الدراسة في الفصل الدراسي الربيع من العام الجامعي 2021-2022.

الحدود المكانية: طبقت الدراسة في كلية الاقتصاد - الزاوية بجامعة الزاوية.

الحدود البشرية: تمت في طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية المتعذرين بجميع الأقسام.

### **منهجية البحث**

بما أن هذا البحث يهدف إلى معرفة أسباب تعلّر التحصيل الدراسي لدى الطالب الجامعي في كلية الاقتصاد جامعة الزاوية فإن المنهج الوصفي التحليلي يعد من أنساب المناهج في وصف الواقع الراهن للمشكلات التعليمية، وتقديرها، وتحليلها وتحديد العلاقات التي توجد بين تلك المشاكل.

## مصطلحات البحث

- 1- التعثر الدراسي أو الأكاديمي: يقصد به عدم قدرة الطالب على إنجاز عدد الساعات المقررة عليه خلال الفصول الدراسية المحددة، حسب مستوى الطالب الدراسي. أو تدني مستوى تحصيل الطالب كما يعكسه المعدل التراكمي له عن المعدل المقبول (أقل من 50%) من جهة أخرى، الأمر الذي قد يتربّط عليه حصول الطالب على إنذار أكاديمي أو وقف لقيده، أو إجباره على التحويل من كلية إلى كلية أخرى من جهة ثالثة.
- 2- الطالب المتعثر: هو الطالب الحاصل على معدل تراكمي أقل من 2 أو نسبة أقل من 50% بعد مرور عام دراسي كامل (فصلين دراسيين) ويتم وضعه تحت المراقبة الأكاديمية من قبل المرشدين الأكاديميين. (دليل قسم تحليل البيانات، 2019).
- 3- المراقبة الأكاديمية: هي حالة أكاديمية يتم فيها مراقبة الطالب الذي لوحظ رسوبيه المتكرر أو الذي حصل على معدل تراكمي أقل من 2 أو نسبة أقل من 50% بعد انتهاء العام الدراسي كاملاً، وتستمر المراقبة الأكاديمية لمدة عام دراسي آخر. (دليل قسم تحليل البيانات، 2019).
- 4- مستوى التحصيل الدراسي أو الأكاديمي: يعرفه شعلان (2006) بأنه درجة الاكتساب التي يحققها الفرد ومستوى النجاح الذي يصل إليه في مادة دراسية أو مجال تعليمه، أي هو كل أداء يقوم به الطالب في الموضوعات الدراسية المختلفة والذي يمكن إخضاعه للقياس عن طريق درجات اختبار وتقديرات المدرسين أو كليهما.
- كما يعرف بأنه المعدل الدراسي التراكمي الذي يحصل عليه الطالب في مرحلة دراسية معينة بناء على مقاييس متباعدة أهمها الاختبار بأنواعه المختلفة، والذي أهم مقاييسه هو قدرة الطالب على استرجاع المعلومة الخاصة بالمادة المدروسة وما يدركه من علاقات بينها وما يستتبعه من حقائق. (دمنهوري وعوض، 1995).
- 5- مستوى التحصيل الدراسي الفصلي: الغياب المتكرر في أكثر من مقرر دراسي، وتحصيل الطالب خلال الفصل الدراسي من امتحانات نصف فصلية، أو أعمال السنة الأخرى لا يتجاوز (50%) في معظم المواد المسجلة.

٦- الطالب الجامعي: هو الطالب الملتحق بالنظام الجامعي بكلية الاقتصاد بجامعة الزاوية، شريطة أن يكون مستمر فعلاً في الدراسة، ومن المنتظمين في برنامج البكالوريوس في كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.

٧- الكلية: إحدى كليات جامعة الزاوية ويقصد بها في هذا البحث كلية الاقتصاد-الزاوية.

٨- معدل الثانوية العامة: هو المعدل الذي حصل عليه الطالب في امتحان الشهادة الثانوية العامة للدخول به الجامعة.

٩- الرسوب: يعرفه ذياب (2006) بأنه ضعف التحصيل الدراسي دون المستوى العادي، أي الافتقار إلى النجاح عند بعض الطلبة في إنجاز أو اتمام الواجب المدرسي، وهو يتضمن غالباً عدم تحقيق الدرجة التي ترفع الطالب إلى صف أعلى.

#### **الدراسات السابقة:**

دراسة بالغريم (1999): هدفت إلى معرفة علاقة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأسرية بتدني تحصيل بعض طالبات كلية التربية بجامعة الملك فيصل بالأحساء. وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية دالة بين تدني التحصيل الدراسي للطالبات وحصولهن على إنذار أكاديمي وكل من متغيرات: قلة دخل الأسرة، إهمال الأسرة في تهيئه الجو المناسب لنجاح الطالبة، وقلة عدد الأخوة، كما لم تظهر نتائج الدراسة علاقة بين تدني مستوى التحصيل الدراسي للطالبة وكل من متغيرات مهنة الأب أو ولـي الأمر، ومستوى تعليمه وتعليم الأم وترتيب الطالبة بين إخواتها، ونوع ومكان السكن وزواج الأب بأكثر من زوجة. ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة أن دخل أسرة الطالب الجامعي، من الممكن أن يكون له تأثير مباشر على مستوى التحصيل الدراسي، سواء بالسلب أو الإيجاب.

دراسة حسن (2001): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى رسوب الطالب بكلية التربية جامعة الزقازيق، وذلك من خلال وجهة نظر الطالب أنفسهم، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد مجموعة من الأسباب المرتبطة بالحياة الشخصية للطلاب، كما أن هناك مجموعة أخرى من الأسباب ترجع إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة، هذا بالإضافة إلى الأسباب المرتبطة بالنظم التعليمية داخل القسم والكلية. ويستفيد البحث الحالي من الدراسة السابقة في دراسة

العديد من الجوانب المختلفة للطالب كالجانب النفسي بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي والثقافي لأسرة الطالب وأثر ذلك على التحصيل الدراسي للطالب.

دراسة أبو حمادة (2006): هدفت الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على مستوى الأداء الأكاديمي للطالب في جامعة القصيم واقتراح آليات لتحسين مستوى هذا الأداء للطالب واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأدلة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: انخفاض مستوى الأداء الأكاديمي للطالب في جامعة القصيم، ويختلف باختلاف نوع الكلية. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأداء الأكاديمي للطالب كمتغير تابع وكل عامل من العوامل الخاصة بإدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطالب والأسرة والعملية التعليمية كمتغيرات مستقلة. وجود ارتباط بين مستوى الأداء الأكاديمي للطالب كمتغير تابع وكل عامل من العوامل الخاصة بإدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطالب والأسرة كمتغيرات مستقلة ووجود بعض المشكلات التي تواجه الطالب أثناء فترة الدراسة وهي على الترتيب التالي: صعوبة المناهج وعدم توافقها مع قدرات وميول الطالب، وعدم دخول الطالب التخصص الذي يرغب به، وعدم اهتمام الأسرة التي ينتمي إليها الطالب بالتعليم، وعدم التوزيع الجيد للجدول الدراسي، يليها تحمل الطالب ببعض الأعباء الأسرية أثناء فترة الدراسة، و جاءت بالمرتبة الأخيرة مشكلة زيادة عدد أفراد الأسرة التي ينتمي إليها الطالب.

ويستقيد البحث الحالي من هذه الدراسة أن طبيعة المناهج وصعوبتها وعدم توافقها مع ميول ورغبة الطالب، من الممكن أن يكون لها تأثير مباشر على مستوى التحصيل الدراسي، سواء بالسلب أو الإيجاب.

دراسة ياسر أحمد والريس أحمد (2012 - 2013): هدف هذا البحث إلى التعرف على الأسباب المؤدية إلى التعثر التحصيلي الأكاديمي للطالب الجامعي في جامعة الأمير سطام بوادي الدواسر من وجهة نظر الطالب أنفسهم وإيجاد مقترن للحلول لمجابهتها والتقليل من آثارها السالبة، ووجهة نظر الأساتذة، تكون مجتمع الدراسة من الطلاب المتعثرين في التحصيل الأكاديمي في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1434/1435هـ، في كلية التربية قسم التربية الخاصة، وكلية الهندسة قسم الهندسة الكهربائية والبالغ عددهم 136. وتوصل الباحث إلى نتائج كان من أهمها وجود الكثير من العوامل التي تقود للتعثر في التحصيل الأكاديمي للطالب الجامعي، وتتمثل في: عوامل اجتماعية اقتصادية أهمها: قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطالب، كثرة الارتباطات

الأسرية، الاختلاط بأقران السوء ، عوامل شخصية ذاتية أهمها: التغيب المتكرر عن المحاضرات، الرغبة في العمل أكثر من الدراسة، عوامل تدريسية تربوية أهمها: الخوف من الامتحانات، وجود أكثر من امتحان في نفس اليوم، صعوبة بعض المقررات، وأن نوع المؤهل للطالب الجامعي (علمي، أدبي) له تأثير واضح في عوامل التعرّض الدراسي لطالب المرحلة الجامعية لصالح التخصص العلمي، كذلك المعدل في المرحلة الثانوية له أثر واضح في ظاهرة التعرّض الأكاديمي للطالب الجامعي لصالح المعدل الأعلى. كما توصل الباحث من خلال المقابلة الشخصية المفتوحة إلى مقترنات حلول لتلك الأسباب المؤدية للتعرّض الأكاديمي للطالب الجامعي كان من أهمها: تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي، حملات توعوية وتعريفية بالكلية أولياء الأمور ولطلاب المدارس الثانوية، إيجاد آلية عملية لجسم عملية تكرار الغياب.

ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة أن التغيب المتكرر عن المحاضرات والرغبة في العمل أكثر من الدراسة، من الممكن أن يكون له تأثير مباشر وقوي في تعرّض الطالب دراسياً.

دراسة موضى مطنى (2014): تهدف الدراسة إلى تحديد أهم عوامل التعرّض الدراسي، التي تواجه طلاب الدراسات العليا، بجامعة الملك سعود، بدولة المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال معرفة بعض المسببات الأكاديمية، بالإضافة إلى تأثير مصادر التعليم والتعلم، والوسائل التعليمية، وتوزيع جداول المقررات.

ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة في الإشارة والتعرف على أن التعرّض الدراسي مرتبط وثيق بمجموعة من العوامل أهمها (الجانب الدراسي - الوسائل التعليمية - المقررات الدراسية - الإرشاد الأكاديمي).

دراسة مهدي فتحي وشريفى (2015): هدفت هذه الدراسة للتعرف على أسباب التعرّض الأكاديمي لدى الطلبة الجامعيين ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة هذه الأسباب. حيث أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أهمها: أن مستوى التعرّض الأكاديمي لا يقل عن 80% لدى طلبة جامعة الدكتور موالى الطاهر بسعيدة. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعرّض الأكاديمي يعزى إلى متغير الجنس. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعرّض الأكاديمي يعزى إلى متغير التخصص. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعرّض الأكاديمي يعزى إلى متغير الكلية. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعرّض الأكاديمي

يعزى إلى متغير المعدل التراكمي. توجد علاقة بين أسباب التعثر الأكاديمي واستخدامات تكنولوجيا المعلومات. مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في معالجة بعض أسباب التعثر الأكاديمي لدى طلبة جامعة سعيدة.

ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات، من الممكن أن يكون لها تأثير مباشر على مستوى التحصيل الدراسي.

دراسة بن غشير أمال والأطيرش فتحية والطالب سالمة (2017): يهدفها البحث إلى معرفة العلاقة بين الضغوط النفسية والتحصيل الأكاديمي لدى عينة من طالبات قسم معلم الفصل في كلية التربية بجامعة مصراته، كان الهدف هو التعرف على الضغوط التي تتعرض لها طالبات قسم معلم الفصل للتعرف على الفروق في الضغوط النفسية لدى عينة من الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات. وتحدد إشكالية البحث في التساؤلات الآتية : [ما هي معدلات الضغوط النفسية لدى عينة من الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات بقسم معلم الفصل - كلية التربية جامعة مصراته؟ . هل توجد علاقة بين الضغوط النفسية والتحصيل الأكاديمي لدى عينة من الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات بقسم معلم الفصل - كلية التربية جامعة مصراته؟ . هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الضغوط النفسية لدى عينة من الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات بقسم معلم الفصل - كلية التربية جامعة مصراته؟] استخدمت الباحثات المنهج الوصفي الارتباطي المقارن، واختبرت عينة البحث بشكل عشوائي من طالبات كلية التربية (متزوجات وغير متزوجات) خلال العام الجامعي: 2015-2016 ، وبلغ عدد عينة البحث (64) طالبة، منها (29) متزوجات و(35) غير متزوجات، وقد قامت الباحثات بإعداد استبيان الضغوط النفسية وتم عرض الاستبيان على المحكمين لاستخراج الصدق الظاهري، واستخراج صدق المحتوى للفرئات عن طريق الأساليب الإحصائية، وقامت الباحثات بحساب معامل الثبات عن طريق معادلة ألفا كرونباخ، وكان معامل الثبات (0.971)، كما أسفرت نتائج البحث على أن الضغوط الاقتصادية حصلت على أعلى نسبة لدى أفراد العينة الكلية (29.68%) بينما كانت الضغوط النفسية هي الأكثر شيوعا لدى المتزوجات بنسبة (27.58%) وجاءت الضغوط الاقتصادية أيضاً والاجتماعية في نفس الترتيب لدى عينة غير المتزوجات بنسبة (31.52%) بينما كانت أقل الضغوط بنسبة للعينة كل متعلقة بالضغط الأسري، وبالنسبة للمتزوجات كانت الضغوط الأسرية (13.79%) بينما أقل الضغوط لدى غير المتزوجات

هي الضغوط النفسية(20.00%). ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة أن الضغوط الاقتصادية والنفسية، من الممكن أن يكون لها تأثير مباشر على مستوى التحصيل الدراسي.

دراسة القحطاني محمد (2019): هدفت هذه الدراسة لتناول العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي، وتنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الاستطلاعية الكشفية، التي تعتمد على دراسة الظاهرة في الواقع ووصفها بدقة والتعبير عنها كماً وكيفاً في تصنيف المعلومات وتنظيمها والوصول لاستنتاجات تسهم في تطوير الواقع المدروس، وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل باعتباره المنهج الملائم لطبيعة الدراسة، وأشارت النتائج إلى ما يلي: أن مستوى تأثير العوامل الاجتماعية على التعثر الدراسي لدى عينة الدراسة من الطلاب كانت بدرجة متوسطة، وأن مستوى تأثير العوامل التنظيمية على مستوى التعثر الدراسي لدى عينة الدراسة كانت بدرجة مرتفعة، وأن مستوى قبول الآليات المقترحة لمعالجة مشكلة التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي كان بدرجة مرتفعة، وأشارت النتائج إلى أن هناك اختلافاً في آراء أفراد الدراسة حول العوامل الاجتماعية المؤثرة في التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي باختلاف جميع متغيرات الدراسة وهي: العمر والمستوى، والتخصص. وقد وجد أن الفروقات تمثل للعمر 25، وللمستوى الدراسي الخامس، ولتخصص علم النفس وذلك على الترتيب. أما درجة الاختلاف في آراء أفراد الدراسة في مستوى العوامل التنظيمية المؤثرة على في التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي باختلاف متغيرات الدراسة (العمر، المستوى، التخصص)، فقد تبين أن هناك اختلاف في العوامل التنظيمية المؤثرة في التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي باختلاف المستوى الدراسي، والتخصص، فيما لم يوجد ممثل هذه الاختلافات حسب متغير العمر. أما فيما يتعلق بدرجة الاختلاف في آراء أفراد الدراسة حول الآليات المناسبة لمعالجة مشكلة التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي باختلاف متغيرات الدراسة نفسها (العمر، المستوى، التخصص)، فقد تبين بأن هناك اختلاف في آراء العينة حول الآليات المناسبة لمعالجة مشكلة التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي باختلاف متغيرات العمر والتخصص فيما لم يظهر أي اختلاف لصالح المستوى الدراسي. وإن كانت الفروقات تمثل لصالح العمر ولتخصص الجغرافيا على الترتيب أيضاً. ويستفاد من هذه الدراسة بأن العوامل التنظيمية قد تؤثر بشكل كبير في التعثر الدراسي للطلاب.

تعقيب على الدراسات السابقة :

استفادت الدراسة الحالية كثيراً من نتائج البحث والدراسات السابقة في إثراء إطاره النظري وبناء أداتها وتفسير نتائجها، ولعل ما يميزها عن الدراسات السابقة تركيزها على المشكلات الأكاديمية التعليمية لطلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية. ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أن كل الدراسات أكدت على أن الطلبة بالجامعات يعانون من مشكلات تعليمية ونفسية واجتماعية. كما أكدت الدراسات على أهمية تعاون الأسرة مع الجامعة للتصدی لهذه المشكلات واتضح أيضاً أن هناك عدد من الدراسات التي تناولت مستوى الأداء الأكاديمي أو التحصيل الدراسي للطالب في مؤسسات التعليم العالي، والتي تتأثر بالمشكلات التي يواجهها الطالب بالجامعات. وتناولت الدراسات السابقة طلبة الجامعات في دول مختلفة منها الكويت والمغرب ولibia والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وأمريكا وغيرها. وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي، والاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، ولكنها تركز على المشكلات الأكاديمية بصفة عامة وعلاقتها بالآداء الأكاديمي لطلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية. إن معظم الدراسات ركزت على موضوع تدني مستوى التحصيل الدراسي وعلاقته بالمتغيرات كما ذهبت إلى ذلك هذه الدراسة. أما بعض الدراسات الأخرى استعملوا المنهج التجاري. تباينت الدراسات في حجم العينات وجنسها واقتصر عدد من الدراسات على جنس واحد واعتمدت الدراسات الأخرى على كلا الجنسين واعتمدت الدراسة الحالية كذلك على كلا الجنسين. واختلفت الدراسات السابقة فيما بينها من حيث النتائج التي توصلت إليها ويعزى هذا الاختلاف إلى اختلاف الأطر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الدراسة فضلاً عن اختلاف المعالجات الإحصائية التي عولجت بها فضلاً عن اختلاف العينات من حيث أحجامها وأنواعها .

موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة: اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها: من الدراسات التي اهتمت بجميع الأسباب المحيطة بالطالب الجامعي وتقريباً جمعت بين كل الأبعاد التي تطرقـت إليها الدراسات السابقة. كما استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بناء فقرات الاستبيان الخاصة بأسباب التعثر الدراسي.

### أداة جمع البيانات

**1 - تصميم استمارـة الاستبيان:** لقد تم تصميم استمارـة الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصـه من الجانب النظري لهذه الدراسة وترى الباحثة ضرورة تقسيـم استمارـة الاستبيان إلى عدة

أجزاء، وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

- **اختبارات الصدق "الصلاحية":** للتأكد من صدق وصلاحية استمار الاستبيان قامت الباحثة بالاختبارات الآتية:

**أ- صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity**

لقد راعت الباحثة جانب صدق المحتوى في الاستمار، من خلال التأكيد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنفقة من الإطار النظري للدراسة.

**ب- الصدق الظاهري Face validity:**

للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان على أساتذة متخصصين في علم الإحصاء وبعض التخصصات الأخرى ذات الصلة، وبعد أن تم جمع آراء ولاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمار الاستبيان تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق وهي تضم خمس مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالتالي:

**المجموعة الأولى:** - وتضم أسئلة شخصية وتشمل الجنس، تخصص المرحلة الثانوية، التخصص الحالي، الفصل الدراسي الحالي، عدد الإنذارات، المعدل العام للفصل السابق.

**المجموعة الثانية:** - وتشمل 9 عبارات حول الأسباب الشخصية والذاتية.

**المجموعة الثالثة:** - وتشمل 16 عبارة حول الأسباب الدراسية والتربوية.

**المجموعة الرابعة:** - وتشمل 12 عبارة حول الأسباب الأسرية والاجتماعية.

**المجموعة الخامسة:** - وتشمل 8 عبارات حول الأسباب الاقتصادية.

وبعد عملية التحكيم والصدق قامت الباحثة بتوزيع عدد (35) استمار استبيان على الطلبة والطلاب المتعارضين وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد جميع الاستمار الموزعة.

**ترميز البيانات:** بعد تجميع استمارت الاستبيان استخدمت الباحثة الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول رقم (1)

### جدول رقم (1) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي

الإجابة	الدرجة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق
1	2	3		

من خلال الجدول رقم (1) يكونمتوسط درجة الموافقة (2). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوا عن 2 فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوا عن 2 فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوا عن 2 فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوا عن 2 أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSSStatistical Package for Social Science تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات كما يلي: -

**اختبار الثبات والصدق:** Reliability and Validate للتأكد من ثبات وصدق "أداة الدراسة" قامت الباحثة بحساب معامل ألفا كرونباخ (AlphaCronbach) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ (AlphaCronbach) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

### جدول رقم (2) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الصدق	معامل لقاء الثبات	معامل الصدق
1	الثانية	9	0.809	0.656	
2	الثالثة	16	0.817	0.667	
3	الرابعة	12	0.894	0.799	
4	الخامسة	8	0.871	0.759	
5	جميع الأسياب	45	0.917	0.841	

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (معاملات الثبات) من عبارات استمارية الاستبيان تتراوح بين 0.656 إلى 0.799 وهي قيمة كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين 0.809 إلى 0.894 وهي قيمة كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها، مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

### **خصائص مفردات عينة الدراسة**

**1-توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس:**الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس.

**جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس**

النسبة %	العدد	الجنس
62.9	22	ذكر
37.1	13	أنثى
100.0	35	المجموع

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من الذكور ويمثلون نسبة 62.9% من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي من الإناث ويمثلن نسبة 37.1% من جميع مفردات عينة الدراسة.

**2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص في المرحلة الثانوية:** الجدول رقم (4) يبيّن التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص في المرحلة الثانوية.

**جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبة المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب تخصص المرحلة الثانية**

النسبة %	العدد	التخصص في المرحلة الثانوية
62.9	22	علمي
28.6	10	أدبي
8.6	3	ثانوية تخصصية
%100	35	المجموع

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم علمي ويمثلون نسبة 62.9% من مفردات عينة الدراساتم يليه من تخصصهم أدبي ويمثلون نسبة 28.6% من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي من الثانوية التخصصية ويمثلون نسبة 8.6% من جميع مفردات عينة الدراسة.

**3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد الإنذارات:** نلاحظ أن كل مفردات عينة الدراسة عدد إنذاراتهم 3 أو أقل ويمثلون نسبة 100% من جميع مفردات عينة الدراسة.

**4-توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الفصل الدراسي الحالي: الجدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب الفصل الدراسي الحالي**

#### **جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب الفصل الدراسي الحالي**

الفصل الدراسي الحالي	المجموع	العدد	النسبة %
الخامس	3	8.6	
السادس	4	11.4	
السابع	1	2.9	
الثامن	2	5.7	
التاسع	5	14.3	
العاشر	8	22.9	
الحادي عشر	7	20.0	
أكثر من 11 فصل دراسي	5	14.3	
المجموع	35	%100	

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن هم في الفصل العاشر ويمثلون نسبة 22.9% من جميع مفردات عينة الدراسة تم إيليه ممن هم في الفصل السابع ويمثلون نسبة 20.0% من جميع مفردات عينة الدراسة تم إيليه ممن هم في الفصل التاسع وأيضاً في الفصول الأكثر من الفصل الحادي عشر ويمثلون نسبة 14.3% من جميع مفردات عينة الدراسة لكل فصل، تم إيليه ممن هم في الفصل السادس ويمثلون ما نسبته 11.4% من جميع مفردات العينة ثم إيليه ممن هم في الفصل الخامس ويمثلون نسبة 8.6% من جميع مفردات المجتمع والباقي من هم في الفصل الثامن ويمثلون نسبة 5.7% من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة ممن هم في الفصول المتقدمة من الفصل التاسع وأكثر.

#### 5- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص الحالي

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص الحالي.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص الحالي

النسبة %	العدد	التخصص الحالي
%8.6	3	اقتصاد
17.1	6	ادارة
14.3	5	محاسبة
8.6	3	تحليل بيانات
37.1	13	علوم سياسية
14.3	5	تمويل ومقاصف
<b>%100</b>	<b>35</b>	<b>المجموع</b>

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم علوم سياسية ويمثلون نسبة 37.1% من جميع مفردات عينة الدراسة تم إيليه ممن تخصصهم إدارة ويمثلون نسبة 17.1% من جميع مفردات عينة الدراسة تم إيليه ممن تخصصهم محاسبة وتخصصهم تمويل ومقاصف ويمثلون نسبة 14.3% لكل تخصص من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي من تخصصهم اقتصاد وتخصصهم تحليل بيانات ويمثلون نسبة 8.6% لكل تخصص من جميع مفردات العينة.

## 6- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المعدل العام للفصل السابق

نلاحظ أن كل مفردات عينة الدراسة معدلهم العام للفصل السابق 50% فأكثر ويمثلون نسبة 100% من مفردات عينة الدراسة.

### اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

1- **الأسباب الشخصية والذاتية للتغتر الدراسي:** الجدول رقم (7) يبين التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسيبي.

**الجدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسيبي**

درجة الموافقة	موافق	محايد	غير موافق	العبارة	m
عالية	28	3	4	التكرار	1
	80.0	8.6	11.4	% النسبة	
متوسطة	14	14	7	التكرار	2
	40.0	40.0	20.0	% النسبة	
عالية	19	8	8	التكرار	3
	54.3	22.9	22.9	% النسبة	
منخفضة	10	6	19	التكرار	4
	28.6	17.1	54.3	% النسبة	
متوسطة	11	10	14	التكرار	5
	31.4	28.6	40.0	% النسبة	
عالية	26	3	6	التكرار	6
	74.3	8.6	17.1	% النسبة	
متوسطة	16	17	2	التكرار	7
	45.7	48.6	5.7	% النسبة	
عالية	18	2	15	التكرار	8
	51.4	5.7	42.9	% النسبة	
عالية	21	12	2	التكرار	9
	60.0	34.3	5.7	% النسبة	

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن

**أ- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:**

1. ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة.
2. انخفاض مستوى طموح الطلبة للدراسة.
3. الرغبة في الوظيفة والعمل أكثر من الدراسة.
4. عدم أدراك الطالب لأهمية الدراسة الجامعية.
5. تردي الوضع الأمني للبلاد ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة

**ب- درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:**

- 1- سوء الحالة الصحية لبعض الطلبة.
- 2- تدني مستوى الذكاء.
- 3- عدم إمام الطالب بالأنظمة والتعليمات الأكademie.

**ج - درجات الموافقة منخفضة على العبارة التالية:**

1. الارتياب والخجل أمام الآخرين

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية تم استخدام اختبار ولكركسن حول المتوسط (2) وكانت النتائج كما في الجدول رقم (8) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** - متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس(2)

**مقابل الفرضية البديلة:** - متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط

**المقياس(2)الجدول رقم (8) نتائج اختبار ولوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة  
على العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية**

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة.	2.69	.676	-4.243	.000
سوء الحالة الصحية لبعض الطلبة.	2.20	.759	-1.528	.127
انخفاض مستوى طموح الطلبة للدراسة .	2.31	.832	-2.117	.034
الارتكاك والخجل أمام الآخرين	1.74	.886	-1.671	.095
تدني مستوى الذكاء.	1.91	.853	-.600	.549
الرغبة في الوظيفة والعمل أكثر من الدراسة.	2.57	.778	-3.536	.000
عدم إمام الطالب بالأنظمة والتعليمات الأكademie.	2.40	.604	-3.300	.001
عدم أدراك الطالب لأهمية الدراسة الجامعية.	2.09	.981	-.522	.602
تردي الوضع الأمني للبلاد.	2.54	.611	-3.962	.000

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية:-

1. ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة.
2. انخفاض مستوى طموح الطلبة للدراسة.
3. الرغبة في الوظيفة والعمل أكثر من الدراسة.
4. عدم إمام الطالب بالأنظمة والتعليمات الأكademie.
5. تردي الوضع الأمني للبلاد.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متواسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متواسط المقياس (2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

**بـ - الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعبارات التالية:** -

1. سوء الحالة الصحية لبعض الطلبة

2. الارتباك والخجل أمام الآخرين

3. تدني مستوى الذكاء.

4. عدم إدراك الطالب لأهمية الدراسة الجامعية.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات فهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارات متواسطة.

#### **ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية للتعرّف الدراسي**

تم إيجاد متواسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار  $\bar{Z}$  حول متواسط المقياس (2) وكانت النتائج كما بالجدول رقم (9) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية لا يختلف معنوياً عن متواسط المقياس(2)

**الفرضية البديلة:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية يختلف معنوياً عن متواسط المقياس(2)

## الجدول رقم (9) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأسباب الشخصية والذاتية

الدلالة المحسوبة	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط	البيان
.000	5.152	.31351	2.2730	الأسباب الشخصية والذاتية للتعثر الدراسي

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 5.152 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 2.2730 وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود أسباب شخصية وذاتية لتعثر الطلبة وتمثل هذه الأسباب في الأسباب التالية:

1. ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة.
2. انخفاض مستوى طموح الطلبة للدراسة.
3. الرغبة في الوظيفة والعمل أكثر من الدراسة.
4. عدم إلمام الطالب بالأنظمة والتعليمات الأكademie.
5. تردي الوضع الأمني للبلاد.

### -2 - الأسباب الدراسية والتربوية للتعثر الدراسي

الجدول رقم (10) يبين التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأسباب الدراسية والتربوية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

الجدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأسباب الدراسية والتربوية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

درجة الموافقة	موافق	محايد	غير موافق	العبارة	M
متوسطة	12	14	9	التكرار	1
	34.3	40.0	25.7	% النسبة	
عالية	17	9	9	التكرار	2
				استهثار الطلبة بحضور المحاضرات	

	48.6	25.7	25.7	% النسبة		
عالية	16	15	4	التكرار	الخوف من الامتحانات	3
	45.7	42.9	11.4	% النسبة		
عالية	33	1	1	التكرار	صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية.	4
	94.3	2.9	2.9	% النسبة		
مختصرة	6	10	19	التكرار	كثرة أعداد الطلبة في المجموعة الواحدة	5
	17.1	28.6	54.3	% النسبة		
عالية	31	3	1	التكرار	ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية	6
	88.6	8.6	2.9	% النسبة		
عالية	18	6	11	التكرار	عدم تنظيم أوقات المذاكرة.	7
	51.4	17.1	31.4	% النسبة		
عالية	17	7	11	التكرار	عدم الرغبة في الدراسة	8
	48.6	20.0	31.4	% النسبة		
متوسطة	12	9	14	التكرار	وجود أكثر من امتحان في نفس اليوم	9
	34.3	25.7	40.0	% النسبة		
عالية	19	10	6	التكرار	عدم تاسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها.	10
	54.3	28.6	17.1	% النسبة		
عالية	23	9	3	التكرار	قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة.	11
	65.7	25.7	8.6	% النسبة		
عالية	31	3	1	التكرار	قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية.	12
	88.6	8.6	2.9	% النسبة		
عالية	17	8	10	التكرار	ضعف الجهد الذي يبذله الطالب في الدراسة.	13
	48.6	22.9	28.6	% النسبة		
عالية	28	4	3	التكرار	سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة.	14
	80.0	11.4	8.6	% النسبة		
عالية	21	1	13	التكرار	قاعات التدريس غير ملائمة من حيث الإضاءة والتهوية.	15
	60.0	2.9	37.1	% النسبة		
عالية	35	0	0	التكرار	توقف الدراسة (بسبب الاعتصامات - جائحة كورونا)	16
	100.0	0.0	0.0	% النسبة		

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن:

-4 درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. استهتار الطلبة بحضور المحاضرات.
2. الخوف من الامتحانات.
3. صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية.
4. ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية.
5. عدم تنظيم أوقات المذاكرة.
6. عدم الرغبة في الدراسة.
7. عدم تناسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها.
8. قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة.
9. قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية.
10. ضعف الجهد الذي يبذله الطالب في الدراسة.
11. سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة.
12. قاعات التدريس غير ملائمة من حيث الإضاءة والتهوية.
13. توقف الدراسة (بسبب الاعتصامات - جائحة كورونا).

-2 درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية

1. سوء اختيار التخصص المناسب للطالب.
2. وجود أكثر من امتحان في نفس اليوم.

-3 درجات الموافقة منخفضة على العبارة التالية:

1. كثرة أعداد الطلبة في المجموعة الواحدة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية تم استخدام اختبار ولوكسن حول المتوسط (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** - متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

**مقابل الفرضية البديلة:** - متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

### الجدول رقم (11) نتائج اختبار ولوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية

الدالة المعنوية المحسوبة	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة	
.513	-.655	.781	2.09	سوء اختيار التخصص المناسب للطالب.	1
.117	-1.569	.843	2.23	استهثار الطلبة بحضور المحاضرات.	2
.007	-2.683	.684	2.34	الخوف من الامتحانات.	3
.000	-5.488	.373	2.91	صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية.	4
.009	-2.600	.770	1.63	كثرة أعداد الطلبة في المجموعة الواحدة.	5
.000	-5.303	.430	2.86	ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية.	6
.194	-1.300	.901	2.20	عدم تنظيم أوقات المذاكرة.	7
.257	-1.134	.891	2.17	عدم الرغبة في الدراسة.	8
.695	-.392	.873	1.94	وجود أكثر من امتحان في نفس اليوم.	9
.009	-2.600	.770	2.37	عدم تناسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها.	10
.000	-3.922	.655	2.57	قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة.	11
.000	-5.303	.42997	2.8571	قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية.	12
.178	-1.347	.86772	2.2000	ضعف الجهد الذي يبذله الطالب في الدراسة.	13

.000	-4.490	.62174	2.7143	سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة.	14
.170	-1.372	.97274	2.2286	قاعات التدريس غير ملائمة من حيث الإضاءة والتهوية.	15
.000	-5.916	.00000	3.0000	توقف الدراسة (بسبب الاعتصامات - جائحة كورونا)	16

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية **0.05** ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية: -

- 1 الخوف من الامتحانات.
- 2 صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية.
- 3 ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية.
- 4 عدم تناسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها.
- 5 قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة.
- 6 قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية.
- 7 سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة.
- 8 توقف الدراسة (بسبب الاعتصامات-جائحة كورونا).

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدالة المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية **0.05** للعبارات التالية: -

- 1 سوء اختيار التخصص المناسب للطالب.
- 2 استهتار الطلبة بحضور المحاضرات.
- 3 عدم تنظيم أوقات المذاكرة.

4 عدم الرغبة في الدراسة.

5 وجود أكثر من امتحان في نفس اليوم.

6 ضعف الجهد الذي يبذله الطالب في الدراسة.

7 قاعات التدريس غير ملائمة من حيث الإضاءة والتهوية.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات فهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

**ج - الدالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (2) للعبارة التالية:**

1 كثرة أعداد الطلبة في المجموعة الواحدة.

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يقل عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالأسباب دراسية وتربوية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) وكانت النتائج كما بالجدول رقم (12) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:-

**الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

**الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

## الجدول رقم (12) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية

الدالة المحسوبة	درجات الحرية	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط	البيان
.000	34	7.904	.29540	2.3946	الأسباب الدراسية والتربوية للتعثر الدراسي

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 7.904 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 2.3946 وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود أسباب دراسية وتربوية وتتمثل في الأسباب التالية:

1 الخوف من الامتحانات.

2 صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية.

3 ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية.

4 عدم تناسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها.

5 قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة.

6 قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية.

7 سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة.

8 توقف الدراسة (بسبب الاعتصامات-جائحة كورونا).

### 3 - الأسباب الأسرية والاجتماعية للتعثر الدراسي

الجدول رقم (13) يبين التوزيع التكراري والنسبة المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

**الجدول رقم (13) التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسيبي**

العبارة	%	النسبة	غير موافق	محايد	موافق	درجة الموافقة
انشغال الطالب بمتطلبات الأسرة.	1	النسبة	7	3	25	عالية
	1	النسبة	20.0	8.6	71.4	عالية
وجود خلافات بين أفراد الأسرة.	2	النسبة	21	9	5	منخفضة
	2	النسبة	60.0	25.7	14.3	منخفضة
تفكك الأسرة نتيجة الطلاق أو غيره.	3	النسبة	26	8	1	منخفضة
	3	النسبة	74.3	22.9	2.9	منخفضة
ضعف اهتمام الآباء بمستقبل أبنائهم.	4	النسبة	19	15	1	منخفضة
	4	النسبة	54.3	42.9	2.9	منخفضة
ضعف المستوى الثقافي للأسرة	5	النسبة	23	9	3	منخفضة
	5	النسبة	65.7	25.7	8.6	منخفضة
القسوة أو اللين في معاملة الأبناء.	6	النسبة	11	21	3	منخفضة
	6	النسبة	31.4	60.0	8.6	منخفضة
ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء	7	النسبة	19	10	6	منخفضة
	7	النسبة	54.3	28.6	17.1	منخفضة
الاختلاط بأقران السوء.	8	النسبة	24	1	10	متوسطة
	8	النسبة	68.6	2.9	28.6	متوسطة
ضعف العلاقة بين الكلية وأولياء أمور الطلبة	9	النسبة	4	8	23	عالية
	9	النسبة	11.4	22.9	65.7	عالية
قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطلبة	10	النسبة	8	3	24	عالية
	10	النسبة	22.9	8.6	68.6	عالية
الزواج في سنوات الدراسة وتحمل المسؤولية.	11	النسبة	14	11	10	منخفضة
	11	النسبة	40.0	31.4	28.6	منخفضة
كثرة الارتباطات الاجتماعية بين الأسر	12	النسبة	6	18	11	متوسطة
	12	النسبة	17.1	51.4	31.4	متوسطة

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن:

1. درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

-1- انشغال الطالب بمتطلبات الأسرة.

2- ضعف العلاقة بين الكلية وأولياء أمور الطلبة.

3- قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطلبة.

2. درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:

1. الاختلاط بأقران السوء

2. كثرة الارتباطات الاجتماعية بين الأسر

3. درجات الموافقة منخفضة على العبارات التالية:

1. وجود خلافات بين أفراد الأسرة.

2. تفكك الأسرة نتيجة الطلاق أو غيره.

3. ضعف اهتمام الآباء بمستقبل أبنائهم.

4. ضعف المستوى الثقافي للأسرة

5. القسوة أو اللين في معاملة الأبناء.

6. ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء

7. الزواج في سنوات الدراسة وتحمل المسؤولية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (2) وكانت النتائج كما في الجدول رقم (14) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** - متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (2)

**مقابل الفرضية البديلة:** - متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (2).

**الجدول رقم (14) نتائج اختبار ولوكوشن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية**

الدلالات المعنوية المحسوبة	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة	M
.001	-3.182	.818	2.51	انشغال الطالب بمتطلبات الأسرة.	1
.002	-3.138	.741	1.54	وجود خلافات بين أفراد الأسرة.	2
.000	-4.811	.519	1.29	تفكك الأسرة نتيجة الطلاق أو غيره.	3
.000	-4.025	.562	1.49	ضعف اهتمام الآباء بمستقبل أبنائهم.	4
.000	-3.922	.655	1.43	ضعف المستوى الثقافي للأسرة	5
.033	-2.138	.598	1.77	القصوة أو اللين في معاملة الأبناء.	6
.009	-2.600	.77024	1.6286	ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء	7
.016	-2.401	.91394	1.6000	الاختلاط بأفراد السوء.	8
.000	-3.657	.70054	2.5429	ضعف العلاقة بين الكلية وأولياء أمور الطلبة.	9
.005	-2.828	.85209	2.4571	قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطلبة.	10
.414	-.816	.83213	1.8857	الزواج في سنوات الدراسة وتحمل المسؤلية.	11
.225	-1.213	.69209	2.1429	كثرة الارتباطات الاجتماعية بين الأسر.	12

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية: -

1 انشغال الطالب بمتطلبات الأسرة.

2 ضعف العلاقة بين الكلية وأولياء أمور الطلبة.

3 قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطلبة

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

- بـ- الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعبارات التالية: -
- 1 الزواج في سنوات الدراسة وتحمل المسؤولية.
  - 2 كثرة الارتباطات الاجتماعية بين الأسر.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات فهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

- جـ- الدالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (2) للعبارة التالية: -

- 1 وجود خلافات بين أفراد الأسرة.
- 2 تفكك الأسرة نتيجة الطلاق أو غيره.
- 3 ضعف اهتمام الآباء بمستقبل أبنائهم.
- 4 ضعف المستوى الثقافي للأسرة.
- 5 القسوة أو اللين في معاملة الأبناء.
- 6 ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء
- 7 الاختلاط بأقران السوء.

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يقل عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية للتغير الدراسي تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :-

**الفرضية الصفرية:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

**الفرضية البديلة:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

### الجدول رقم (15) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية

الدالة المحسوبة	درجات الحرية	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط	البيان
.032	34	-2.240-	.37735	1.8571	الأسباب الأسرية والاجتماعية

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار -2.240 بدلالة معنوية محسوبة 0.032 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 1.8571 وهو يقل عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى أنه توجد بعض الأسباب الأسرية والاجتماعية.

### 4- الأسباب الاقتصادية للتغير الاقتصادي

الجدول رقم (16) يبين التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسيبي.

### الجدول رقم (16) التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسيبي

م	العبارة	النسبة%	النكرار	غير موافق	محايد	موافق	درجة الموافقة
1	انشغال الطالب بالعمل عن الدراسة	% النسبة	النكرار	9	2	24	عالية
2	انخفاض المستوى الاقتصادي للطلبة	% النسبة	النكرار	3	8.6	25.7	عالية
3	تكاليف الدراسة العالية		النكرار	16	7	12	متوسطة

	34.3	20.0	45.7	% النسبة		
عالية	21	2	12	النكرار	ارتفاع أسعار وسائل النقل قلة المصاروف اليومي للطالب.	4
	60.0	5.7	34.3	% النسبة		
عالية	16	6	13	النكرار	الثراء الفاحش لبعض الأسر يقلل من أهمية الدراسة.	5
	45.7	17.1	37.1	% النسبة		
متوسطة	9	17	9	النكرار	تحمّل الطالب لمسؤوليات العائلة المالية.	6
	25.7	48.6	25.7	% النسبة		
عالية	23	4	8	النكرار	تحمّل الطالب لمسؤوليات العائلة المالية.	7
	65.7	11.4	22.9	% النسبة		
عالية	31	2	2	النكرار	بعد السكن عن موقع الدراسة.	8
	88.6	5.7	5.7	% النسبة		

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن:

**أ- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:**

- 1 انشغال الطالب بالعمل عن الدراسة.
- 2 انخفاض المستوى الاقتصادي للطلبة.
- 3 ارتفاع أسعار وسائل النقل.
- 4 قلة المصاروف اليومي للطالب.
- 5 تحمل الطالب لمسؤوليات العائلة المالية.
- 6 بعد السكن عن موقع الدراسة.

**ب- درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:**

- 1 تكاليف الدراسة العالية.
- 2 الثراء الفاحش لبعض الأسر يقلل من أهمية الدراسة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة المتعلقة بالأسباب الاقتصادية لهم استخدام اختبار ولوكوكسون حول المتوسط (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** - متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

**مقابل الفرضية البديلة:** - متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

الجدول رقم (١٧) نتائج اختبار ولوكوشن حول متوازنات إجابات مفردات عينة الدراسة على

#### العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية

الدالة المعنوية المحسوبة	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة	
.009	-2.611	.884	2.43	انشغال الطالب بالعمل عن الدراسة.	1
.000	-4.158	.646	2.63	انخفاض المستوى الاقتصادي للطلبة.	2
.450	-.756	.900	1.89	تكليف الدراسة العالية.	3
.117	-1.567	.950	2.26	ارتفاع أسعار وسائل النقل.	4
.577	-.557	.919	2.09	قلة المصرف اليومي للطالب.	5
1.000	.000	.728	2.00	الثراء الفاحش لبعض الأسر يقلل من أهمية الدراسة.	6
.007	-2.694	.850	2.43	تحمُل الطالب لمسؤوليات العائلة المالية.	7
.000	-5.048	.514	2.83	بعد السكن عن موقع الدراسة.	8

من خلال الجدول رقم (١٧) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوازنات إجابات مفردات عينة

الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية: -

1 انشغال الطالب بالعمل عن الدراسة.

2 انخفاض المستوى الاقتصادي للطلبة.

3 تحمل الطالب لمسؤوليات العائلة المالية.

4 بعد السكن عن موقع الدراسة.

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب - الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعبارات التالية:-

1 تكاليف الدراسة العالية.

2 ارتفاع أسعار وسائل النقل.

3 قلة المصاروف اليومي للطالب.

4 التراء الفاحش لبعض الأسر يقلل من أهمية الدراسة.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات فهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالأسباب الاقتصادية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار  $t$  حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (18) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:-

**الفرضية الصفرية:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (2)

**الفرضية البديلة:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (2)

**الجدول رقم (18) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية**

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
الأسباب الاقتصادية للتعثر الدراسي	2.3179	.46608	4.035	34	.000

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 4.035 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 2.1226 وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود أسباب اقتصادية للتعثر الدراسي.

**اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة**

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بأسباب التعثر الدراسي طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (الأسباب الشخصية والذاتية والأسباب الدراسية والتربوية والأسباب الأسرية والاجتماعية والأسباب الاقتصادية) وتم استخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) وكانت النتائج كما بالجدول رقم (19) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :-

**الفرضية الصفرية:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على جميع الأسباب يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

**الفرضية البديلة:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على جميع الأسباب يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

## الجدول رقم (19) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأسباب التعثر الدراسي لطلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المحسوبة
أسباب التعثر الدراسي لطلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية	2.2107	.27567	4.521	34	.000

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 4.521 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 2.2107 وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود أسباب للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية وتمثل هذه الأسباب في الأسباب التالية:

- 1 توجد أسباب شخصية وذاتية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.
- 2 توجد أسباب دراسية وتربوية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.
- 3 توجد أسباب أسرية واجتماعية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.
- 4 توجد أسباب اقتصادية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.

### النتائج والتوصيات

#### أولاً: - النتائج

نوصلت الدراسة إلى مجموعة من استنتاجات ومن أهمها:

1. أثبتت الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير الجنس هي من فئة ( الذكور ) وتشكل نسبة ( 62.9 % ).
2. تؤكد الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير التخصص في المرحلة الثانوية عند تخصص ( العلمي ) ويمثلون نسبة ( 62.9 % ).
3. أما أعلى نسبة لمتغير عدد الإنذارات عند 3 أو أقل ونسبة ( 100 % ).
4. وأعلى نسبة لمتغير التخصص الحالي عند تخصص العلوم السياسية ونسبة ( 37.1 % ).

5. وأعلى نسبة لمتغير المعدل العام للفصل السابق عند 50 فأكثر بنسبة (100%).

6. توجد أسباب للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية وتمثل هذه الأسباب في الأسباب التالية:

أ- توجد أسباب شخصية وذاتية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.

ب- توجد أسباب دراسية وتربيوية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.

ج- توجد أسباب أسرية واجتماعية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.

د- توجد أسباب اقتصادية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.

#### ثانياً:- التوصيات

##### توصي الباحثة بما يلي:-

1- تعزيز دور المرشد الأكاديمي بالكلية بشكل أكبر من خلال عقد لقاءات إرشادية دورية للطلبة، والتأكيد على أهمية دور المرشد الأكاديمي ومراجعته.

2- تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والدراسية لطلاب وطالبات الجامعة.

3- إيجاد آلية عملية لجسم عملية تكرار الغياب.

4- دراسة مشكلات الطلبة والأزمات التي يتعرضون لها ومساعدتهم على مواجهتها والتغلب عليها أو التعايش معها.

5- ابتكار أساليب ممتعة وجاذبة للطلبة، وذلك لضرورة أن تتم عملية المتابعة والإرشاد بالطريقة التي تنتفق مع رغبات ومويول وحاجات الطلبة.

6- عمل لقاءات وورش عمل تعرفيّة للطلاب لاختيار التخصص الذي يتماشى مع رغباتهم.

7- إيجاد بيئة مناسبة وجاذبة للطلبة من أندية طلابية وأنشطة مختلفة.

#### المقترحات:

1- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية لمعرفة أثر متغيرات جديدة غير التي بحثتها الدراسة الحالية.

2- إجراء دراسة دورية تتبعية مستقبلاً على طلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية للتعرف على مدى ثبات أو تغير نتائج الدراسة.

3- إجراء دراسات مماثلة في جامعات وكليات أخرى لمقارنة أسباب التعثر الدراسي.

4- إجراء دراسات مماثلة لتشمل الطلبة المتفوقين أكاديمياً في نفس الكلية وعقد مقارنات بين مسببات التفوق الأكاديمي ومسببات التعثر الأكاديمي من أجل إثراء المعرفة والكشف عن جوهر الإشكالية ولتحدد أطر واضحة للظاهرة قيد الدراسة.

5- ضرورة عقد لقاءات تطويرية وورش عمل تعريفية للطلبة المستجدين لتوضيح اللوائح والأنظمة المعمول بها في الكلية وبخاصة فيما يتعلق بالخطط الدراسية والمعدلات التخصصية والترانكيمية وشروط التحويل.

#### المراجع باللغة العربية:

- أبو عليا، محمد ومحافظه، سامح (1997): "مشكلات طلبة الجامعة الهاشمية كما يراها الطلبة أنفسهم"، مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية.
- الأستاذ، محمود؛ وصبح، أيمن (2010) التعثر الأكاديمية وأسباب لدى طلبة جامعة الأقصى ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجته. مجلة الجامعة الإسلامية، 39(1)، 81-81.
- البياتي، محمود مهدي (2005). تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS - الطبعة الأولى - دار الحامد - عمان.
- الترتيب، إبراهيم. (2003). أسباب التأخر الدراسي لدى طلبة الصفوف الأساسية الدنيا في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- الثل، سعد (1979). مبادئ وأهداف التعليم الجامعي، إتحاد الجامعات الأردنية، ص 93.
- القطاطني، محمد بن موسى (2019)."العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي (دراسة ميدانية مطبقة على عينة من طلاب كلية العلوم الاجتماعية)"، مجلة البحث العلمي في التربية العدد العشرون.

- 7- الرئيس، ياسر أحمد (2013): مناهج الرياضيات و استراتيجيات تدريسها وتقويمها، المملكة العربية السعودية، الدمام: مكتبة المتنبي.
- 8- آل مشرف، فريدة (2000): مشكلات طلبة جامعة صنعاء و حاجاتهم الإرشادية" دراسة استطلاعية، المجلة التربوية، ع (54) مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
- 9- بن غشير، آمال والأطيرش، فتحية (2017): "الضغوط النفسية وعلاقتها بالتحصيل الأكاديمي لدى طالبات قسم معلم الفصل في كلية التربية بجامعة مصراته"، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراته، ليبيا، المجلد الثاني، العدد الثامن. ص 203-237.
- 10- تركي، عادل والسلمي صالح (2020):"التعثر الدراسي لدى الطالب الجامعي؛ الأسباب والمقترحات جامعة جدة المملكة العربية السعودية"، مجلة العلوم التربوية والنفسية المجلد (4) العدد (41) 30 نوفمبر 2020 م : 115 - 128 ص.
- 11- دمنهوري، رشاد صالح وعوض، عباس محمود (1995م). التنشئة الاجتماعية والتآثر الدراسي: دراسة في علم النفس الاجتماعي التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 12- دليل قسم تحليل البيانات (2019)، كلية الاقتصاد - الزاوية، جامعة الزاوية، ليبيا.
- 13- ذياب، يوسف (2006) سيكولوجية التأثر الدراسي نظرة تحليلية علاجية، دار المناهج.
- 14- سمير، نوال وشرف، أحمد (2018): "استراتيجية مقترحة لمعالجة التعثر الدراسي لطلاب قسم التربية الفنية عن اقرانهم من الاقسام الاخرى في المقررات التربوية بكلية التربية النوعية جامعة المنوفية" ، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية العدد الخامس عشر يوليو 2018 ج.1.
- 15- شعلان، هادي (2006) المرشد التربوي ودوره الفاعل في حل مشكلات الطلبة، دار عالم الثقافة، الأردن.
- 16- صليبيا، موريس (1987) الإهدار التربوي ومعالجته في إطار رؤية جديدة، مكتب اليونسكو الإقليمية للتربية في البلاد العربية، التربية الجديدة، العدد (42).

- 17- صوالحة، عونية والعمري، أسماء وعطا، عبد المنعم (2013) أسباب التعثر الأكاديمي للطلبة في جامعة عمان الأهلية كما يراها الطلاب المتعثرون، كلية الآداب، جامعة عمان الأهلية، عمان، الأردن.
- 18- صوالحة، عونية والعمري، أسماء (2013): "أسباب التعثر الأكاديمي في جامعة عمان الأهلية كما يراها الطالبة المتعثرون"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 16(1) 123-167.
- 19- عياصرة، وفاء محمود (2019):"أسباب التعثر الأكاديمي لدى الطالب الجامعي دراسة حالة: طالبات جامعة حائل"،المجلة الدولية التربوية المتخصصة المجلد (8) العدد (5) أيار 2019.
- 20- كتلوا، كامل، وبنات، بسام (2006): "المشاكل الدراسية لدى طلبة جامعة الخليل وعلاقتها ببعض المتغيرات"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، جامعة الخليل، ع (2)، مج (2).
- 21- موضى مطنى الشمرى (2014): "التعثر الدراسي لدى طلاب وطالبات الدراسات العليا بجامعة الملك سعود، دراسة مطبقة على كليات الآداب والتربية وإدارة الأعمال"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية - مصر. 36. 36. 5445-5491. (14)

**المراجع باللغة الإنجليزية:**

- 1- Alokani & et al. (2013). The Influence of parents Educational Background and Study Facilities on Academic Performance Among Secondary School Students, **Ozaena Journal of Social Sciences**, (6)(2), p. (27–33)
- 2- Alshebou, S. (2019) Non-Traditional Education Studies. Vol.12, No.7.28–41. <https://doi.org/10.5539/ies.v12n7p28>.
- 3- Forsyth,D. R., story, P. A., Kelley, K. N. &McMillan, J. H. (2009). " What causes failure and success? Students' perceptions of their academic outcomes". **Soc Psychol Educ** 12:157–174 DOI 10. 1007/ s11218- 008- 9078- 7.
- 4- Jean-Yves, L. (Nov 2012) " Student failure in the first year of university in France:current situation and future prospects", **Education, Knowledge & Economy**, Vol 4, No.3,157–171.

**تقييم واقع النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني****(دراسة ميدانية على الجمعيات الخيرية بمدينة طرابلس)****د. عبد الحميد إبراهيم معنوق      د. عبد الناصر مسعود تنتوش      أ. سامي عياد الفيتوري راشد**

محاضر بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والمالية التطبيقية - طرابلس	أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بالمعهد العالى للعلوم والتكنولوجيا - الزهراء	أستاذ المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جمعة طرابلس
--	---	---

 **الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مقومات النظام المحاسبي، وعلى الإجراءات المتبعة في اتمام المعاملات المالية، وعلى الرقابة الداخلية، وعلى مصادر واستخدامات أموال الجمعيات الخيرية بمدينة طرابلس، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم قائمة استبيان وتوزيعها على (المدير الإداري المالية، رئيس القسم المالي، المراجع الداخلي، المراقب المالي، رئيس وحدة الميزانية، أمين الخزينة، المحاسبين بالقسم المالي) في مؤسسات المجتمعية - صندوق التضامن الاجتماعي - المخول للصرف على الجمعيات الخيرية داخل نطاق مدينة طرابلس. تم تجميع وتحليل 48استبياناً، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وتم تحليل البيانات بواسطة برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وتم اجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: أنه توجد مقومات النظام المحاسبي في صندوق التضامن الاجتماعي كأحد المؤسسات الاجتماعية، وأنه توجد رقابة داخلية على كل الحسابات، إلا أنه لا توجد سياسة واضحة في تحديد الأشخاص المستهدفين الذين يستحقون المساعدات النقدية والعينية، ولا تتبع المؤسسة إلى حد ما سياسة واضحة لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب. وأنه توجد رقابة لاحقة وتقدير الأداء.

**الكلمات الافتتاحية:** المؤسسات الاجتماعية، الجمعيات الخيرية.**ABSTRACT**

This study aims to identify the components of the accounting system, the procedures followed in completing financial transactions, the internal control, and the sources and uses of charitable association funds in the city of Tripoli. Internal, financial controller, head of the budget unit, treasurer, accountants in the financial department) in social institutions – the Social Solidarity Fund

- authorized to spend on charities within the scope of the city of Tripoli. 48 questionnaires were collected and analyzed.

The analytical descriptive approach was relied upon as a method for the study, and the data was analyzed by the statistical package for social sciences (SPSS) program, and the necessary statistical tests were conducted. The study reached the following most important results: that there are elements of the accounting system in the Social Solidarity Fund as one of the social institutions, and that there is internal control over all accounts, but there is no clear policy in determining the targeted persons who are entitled to cash and in-kind assistance, and the institution is not affiliated to some extent A clear policy to put the right person in the right place. And that there is a follow-up control and performance evaluation.

**Key words:** social institutions, charities.

## 1.0 المقدمة.

المؤسسات الاجتماعية هي مؤسسات غرضها الأساسي تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين، ولا تهدف إلى تحقيق أرباح مادية وتوزيعها، ولا لمنافع شخصية كما هو الحال في النشاط التجاري، ولا أهداف سياسية. من أمثلة هذه المؤسسات النوادي الرياضية والجمعيات الخيرية وحركات الكشافة والمرشدات ومكتب الفنون والصناع. ومن خصائص هذه المؤسسات أن ملكيتها تعود للمجتمع وللنশاط الذي تمارسه وليس لأفراد أو مجموعات. وسوف تقتصر هذه الدراسة على الجمعيات الخيرية في مدينة طرابلس والتي نعلم أن مصادر دخلها من استقطاعات التضامن الاجتماعي من الموظفين التابعين للقطاع العام بنسبة 1% من إجمالي المرتبات كذلك الاعانات من الشخصيات الاعتبارية والتبرعات من الشخصيات الطبيعية. وأن أهدافها تقديم مساعدات مالية وعينية للمحتاجين سواء كانوا أباما أو عجزة من منطلق أن المجتمع ولـي من لا ولـي له.

وتتناول هذه الدراسة نبذة عن المؤسسات الاجتماعية ونظم الرقابة الداخلية المتبعة، ودور أجهزة الرقابة الحكومية في الرقابة عليها وتقييم الأداء وصولاً إلى تسلیط الضوء على كيفية عملها الإداري والمالي وذلك لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها وهي خدمة المجتمع.

**2.0 مشكلة الدراسة:** أن الجمعيات الخيرية تتبع وزارة الشئون الاجتماعية وهذه الوزارة بدورها

خاضعة لمتابعة أجهزة الدولة الرقابية المتمثلة في ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية. وهذه

الأجهزة بدورها أنشأت من أجل حماية المال العام من المخالفات والتجاوزات وضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

ن خلال الملاحظة والاستقصاء للهيأكل الإدارية والمالية في المؤسسات المجتمع المدني، لا سيما الجمعيات الخيرية في مدينة طرابلس، نجدتها منغلقة على نفسها حيث لا توجد تقارير معلنة عن إيراداتها ومصروفاتها، ولا توجد بها ملامح واضحة للمعالجات المحاسبية لاسيما النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وتقييم الأداء المتبع فيها. كنتيجة لذلك يعجز المراقبين والمهتمين وأصحاب المصلحة على تقييم أدائها في البيئة الليبية سواء من الناحية المالية أو الإدارية علامة على تقييم جودة خدماتها.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة تبين إلى حد كبير أن موضوع الدراسة لم يعط الاهتمام الكافي، ولم يتم تناوله بشكل واسع في البيئة الليبية. عليه تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

**✓ هل يمكن تقييم واقع النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية كإحدى مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا؟**

### 3.0 أهداف الدراسة.

1. التعرف على مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية.
2. التعرف على الإجراءات المتبعة في اتمام المعاملات المالية.
3. التعرف على الرقابة الداخلية المتبعة في الجمعيات الخيرية.
4. التعرف على مصادر واستخدامات أموال الجمعيات الخيرية بمدينة طرابلس.

### 4.0 أهمية الدراسة.

1. بالنسبة للجمعيات الخيرية تحسين الأداء.
2. بالنسبة للمجتمع تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراده.
3. بالنسبة للأشخاص المستهدفين الذين يستحقون مساعدات مالية وعينية من الجمعية الخيرية، الحصول على خدمات أفضل.

## 5.0 فرضيات الدراسة.

1. توجد مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية.
2. توجد رقابة داخلية على كل الحسابات بجمعيات الخيرية.
3. توجد رقابة لاحقة وتقييم الأداء في الجمعيات الخيرية.

## 6.0 الدراسات السابقة.

### 1.6.0 دراسة عبد الحميد إبراهيم معنوق، آخر (2022)

عنوان كفاءة أجهزة الرقابة المالية والادارية الحكومية في مراقبة ومتابعة حسابات المؤسسات الاجتماعية، دراسة ميدانية على النادي الرياضية بمدينة طرابلس، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية بصفة عامة، ونظم الرقابة الداخلية المتبعة في النادي الرياضية بصفة خاصة، بالإضافة إلى أجهزة الرقابة الحكومية دورها في متابعة ورقابة النادي الرياضية في مدينة طرابلس.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: لا يوجد مراقبين ماليين بهذه المؤسسات؛ يوجد بها إلى حد ما مراجعين داخليين؛ عدد الموظفين قليل وأغلبهم من متقطعين؛ نتيجة لقلة الموارد المالية المنوحة من وزارة الشباب والرياضة للنادي الرياضية من جهة وإهمال دور أجهزة الرقابة المالية الحكومية من جهة أخرى، فإنه لا يوجد نظام محاسبي متكامل في هيكلية أغلب النادي الرياضية؛ غياب سياسات الحوافز والتدريب للموظفين الأمر الذي ساهم في ضعف نظام الرقابة الداخلية لا سيما (الرقابة السابقة) والمتمثلة في عدم وجود دورات مستندية وسجلات ودفاتر ودليل حسابات، وكذلك (الرقابة الم Rafiqah) والمتمثلة في عدم إتمام المعاملات المالية بصورة سليمة، وغيرها من مقومات النظام المحاسبي عموماً.

### 2.6.0 دراسة مفتاح علي التيج (2020)

عنوان "الرقابة على إدارة المرافق العامة في ليبيا"، تهدف الدراسة إلى معرفة جوانب القوة والضعف التي تكتفى إنجاز الأنشطة في مجملها، وعملية قياس وتقييم الأداء وتصحيحه. بالإضافة إلى ضمان عدم انحراف أداء الأجهزة الرقابية في هذه المرافق عن المسار الذي رسمه وحدده المشروع لمتابعة إنجاز أعمالها وتحمل مسؤوليتها في مجال اختصاصها. وتوصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج

التالية: أن الرقابة تعد مفصلاً هاماً من مفاسيل العمل الإداري من أجل تحقيق أهداف المرافق العامة وضمان الحصول على أفضل وأجود الخدمات، ومحاربة مظاهر الفساد المالي والإداري.أوضحت الدراسة أيضاً أن عملية الرقابة على المرافق العامة تتم من جهات رقابية معينة، وقسمت الجهات الرقابية إلى (البرلمان - الرأي العام - المجتمع المدني - الرقابة الفنية المتخصصة).

### **3.6.0 دراسة فاطمة فزع هداب وآخر (2018)**

عنوان "تقييم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية - بحث تطبيقي في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية"، وتهدف إلى معرفة التامي السريع منذ 2003 في أعداد المنظمات غير الحكومية وأنواعها، فضلاً عن زيادة مواردها والعقبات والمعوقات التي تقف أمام تقدم هذه المنظمات، ومفهوم نظام الرقابة الداخلية بالمنظمات غير الحكومية وصولاً إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في هذه المنظمات. أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي وجود نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية في اللجنة الأولمبية عينة البحث ، وأن هناك الكثير من العقبات والمعوقات التي تقف أمام تقدم هذه المنظمات.

### **4.6.0 دراسة زكريا عبده السيد (2013)**

عنوان "إطار لمحددات فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي - دراسة ميدانية على وزارة الإدارة المحلية بجمهورية مصر العربية"، وتهدف إلى معرفة دور وظيفة المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية. توصلت الدراسة إلى أن الأجهزة الحكومية في مجموعها تشكل وحدة محاسبية كبيرة ، وحجم إيفاقها العام كبير جداً، وتدار في بيئه معقدة وصعبة . والمراجعة الداخلية باعتبارها آلية هامة من مجموعة الآليات المتاحة للإدارة تساعدها على الوفاء بمسؤولياتها في هذه البيئة.

### **5.6.0 دراسة عصام محمد البحيصي (2012)**

عنوان تقييم النظم المالية والمحاسبية في المنظمات غير الحكومية - الأهلية - الفلسطينية ، دراسة ميدانية على الجامعة الاسلامية \_ غزة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع العملي للنظام المحاسبي في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة وتقييمه، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج التالية: أن المؤسسات غير الحكومية تعاني من خلل واضح في أدائها المالي والسبب هو ضعف وقصور النظام المحاسبي المتبعة، وعدم جودة اللوائح المالية والتنظيمية للعمل داخل أغلب هذه المؤسسات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

ركزت الدراسات السابقة على مدى كفاءة أجهزة الرقابة المالية والإدارية الحكومية في مراقبة ومتابعة حسابات المؤسسات الاجتماعية (النادي الرياضي بمدينة طرابلس)، والرقابة على إدارة المرافق العامة في ليبيا، ودور وظيفة المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية، وتقييم النظم المالية والمحاسبية في المنظمات غير الحكومية، ركزت هذه الدراسة على تقييم واقع النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية كإحدى مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا.

### الجانب النظري للدراسة

#### 1.1 مفهوم المؤسسات الاجتماعية.

يعرف صادق حامد مصطفى (1992، ص399) المؤسسات الاجتماعية بأنها تلك المؤسسات أو المنظمات التي تعمل أصلاً لأغراض رياضية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية مثل الجمعيات الخيرية والأئدية الرياضية ، وليس غرضها القيام بأعمال لتحقيق أرباح. تعد المنشآت غير التجارية بمثابة هيئات خاصة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها، كما يحكم هذه الهيئات قوانين ولوائح داخلية علاوة على أنها تخضع لإشراف ورقابة أجهزة الرقابة المالية بالدولة.

##### 1.1.1 خصائص المؤسسات الاجتماعية

- ليس لها رأس مال بالمعنى التجاري المفهوم
- الغرض من إنشائها تحقيق أهداف رياضية واجتماعية وثقافية
- ملكيتها تعود للمجتمع وللنشاط الذي تمارسه وليس لأفراد أو مجموعات
- لا تهدف إلى تحقيق أرباح أو مكاسب
- تهدف لتقديم خدمات عامة
- في حالة انسحاب عضو يتربّط على ذلك استمرار نشاطها
- في حالة التصفية يتم صرف أموالها وممتلكاتها على أنشطة من شأنها تحقيق أهداف رياضية واجتماعية وثقافية كالتالي نشأت من أجلها (نور الدويري 2021).

### **1.1.2 مقومات النظام المحاسبي .**

- المستندات.
- الدورة المستدبة.
- دليل الحسابات.
- الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- التقارير المالية.
- العنصر البشري.
- الآلات والأجهزة الالكترونية.
- الطرق المحاسبية.

### **1.1.3 الرقابة الداخلية.**

#### **1.1.3.1 تعريف الرقابة الداخلية**

هي الخطة التي يتبناها المشروع وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات للمحافظة على الأصول واختبار دقة الحسابات ودرجة الاعتماد عليها وتنمية كفاءة العمل وتشجيع إتباع السياسات الإدارية الموضوعة (ادريس عبدالسلام الشتيوي، 1990، ص 50).

وتعتبر الرقابة الداخلية إحدى مقومات النظام المحاسبي ووظيفتها من وظائف الإدارة الرئيسية والتي لا تقل أهمية عن التخطيط والتنظيم والتوجيه ، والمراجعة الداخلية هي إحدى أهم عناصر الرقابة الداخلية. وكون المراجعة الداخلية تقوم على العنصر البشري الذي بدوره يقوم بعملية تقييم الرقابة الداخلية التي يترتب عليها نجاح أو فشل النظام المحاسبي بكامله ( Karagiorgos1 T. et al., 2011 ) .

#### **1.1.3.2 أنواع الرقابة الداخلية**

**1. الرقابة المحاسبية.. وتهدف إلى:**

- حماية أصول الشركة من التلاعب والاختلاس وسوء الاستعمال.

- ضمان دقة الحسابات بالدفاتر والسجلات حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

#### وسائل تحقيق الرقابة المحاسبية:

- استخدام حسابات المراقبة الإجمالية.
- إعداد موازين المراجعة بصفة دورية.
- عمل مذكرة تسوية المصرف دوريًا.
- إتباع نظام الجرد المستمر ومطابقته مع الجرد الفعلي من وقت لآخر.
- وجود دورة مستندية لكل نشاط في الشركة.
- وجود مكتب أو قسم أو إدارة للمراجعة الداخلية.
- توصيف الوظائف حتى لا ينفرد شخص بتنفيذ عملية بكمالها.

#### 2. الرقابة الإدارية.. وتهدف إلى:

- رفع مستوى كفاءة العمل.
- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مسبقاً.

#### 1.1.3.3 وسائل تحقيق الرقابة الإدارية:

- الكشوف الإحصائية وتقارير الأداء.
- دراسة الزمن والحركة لكل عملية من العمليات وذلك لتحديد الزمن المعياري لإنجازها.
- مراقبة الجودة.
- استخدام الموازنات التقديرية كأداة للرقابة (سعيد يوسف حسن كلاب، 2004، ص 50).

وتجدر الملاحظة بأن الرقابة المحاسبية أهم من الرقابة الإدارية بالنسبة للمراجعين الخارجيين.

#### 1.1.3.4 أسباب الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية:

- كبر حجم المشروعات وانفصال الملكية عن الإدارة.

- الازدياد الهائل في كمية المعلومات المحاسبية بشكل أصبح معه ضرورة توافر ضوابط تضمن جودة هذه المعلومات لاتخاذ القرارات.
- تحول عملية المراجعة من تقصيلية إلى اختبارية الأمر الذي أدى إلى ضرورة توافر نظم للرقابة الداخلية يعتمد عليها المراجع في تحديد حجم العينة.
- حاجة الشركات إلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة وبالتالي ازدياد الحاجة إلى نظم رقابية لضمان إنجاز الخطط الموضوعة ([رجاء سعد عبد الكريم](#)، وآخرون 2020).

#### **1.1.3.5 مقومات الرقابة الداخلية الجيدة:**

- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- تحديد المسؤوليات بدقة.
- الفصل التام بين عمليات الإثبات في الدفاتر والاحتفاظ بالأصل.
- تقسيم العمل وتوصيف الوظائف.
- مسح دفاتر وسجلات مناسبة.
- استخدام الوسائل الآلية.
- الفحص المستمر لنظام الرقابة الداخلية.
- المراجعة الداخلية.
- تبادل المستخدمين وتدريبهم.
- التأمين على الأصول وحمايتها.
- توضيح النظام للمستخدمين.
- لا ينفرد شخص معين بإنجاز عملية بأكملها بل تقسيمها بين عدة أشخاص حتى يكتشف كل شخص خطأ ما قبله (رقابة ذاتية) أو (الضبط الداخلي).
- كل معاملة تقوم بها الشركة يجب أن تكون معتمدة من شخص يملك هذا الحق.

- هيكل تنظيمي كفؤ (حسن محمود ، 2010).

## 1.2 دور الأجهزة الرقابية الحكومية في الحفاظ على المال العام (الرقابة اللاحقة وتقييم الأداء).

إن الرقابة على إدارة المرافق العامة سواء الإدارية أو القضائية تعد ضمانة أساسية من ضمانات الدول حتى تمارس كل جهة دورها في إلزام الإدارة بالخضوع للقانون. تخلق هذه الرقابة توازن عادل و دائم بين السلطة والأفراد وتزيد من فاعلية الإدارة ، وتحد من تجاوزها للاختصاصات التي رسمها لها القانون حتى لا تعصف بالحرفيات العامة والحرفيات الأساسية وينقلب نشاطها الذي يراد به نفع الأفراد والمصلحة العامة وبالاً عليهم. تمثل الرقابة أهمية بالغة في تطوير الأداء الإداري والترشيد والتوجيه لأجهزة الدولة. على الرغم مما تتحققه الرقابة من دور مهم للدولة ، في تقييم وتقدير أداء مرافقتها العامة ، يجب أن لا تتجاوز حدودها حتى لا تؤدي إلى عرقلة عمل المرافق العمومية (مفتاح على التيج، 2020).

### الإطار العلمي للدراسة

#### 2.1 المنهجية والدراسة الميدانية

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك بمراجعة الدراسات السابقة في مجال الدراسة وما توصلت إليه من نتائج المساعدة في تطوير التساؤلاني هذه الدراسة وبناء الفروض وتعطية بعض الجوانب التي لم تشملها الدراسات السابقة ما أمكن ذلك. كذلك مستخدم المنهج الوصفي والتحليلي لتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث من خلال سؤال البحث الرئيس وفرضيات البحث. وبعد ذلك تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي في جمع وتحليل البيانات وبالتالي استخلاص النتائج.

#### 2.1.1 جمع البيانات<sup>١</sup>

تم جمع البيانات من خلال عينة من مجتمع الدراسة الذي يشمل كل من (المدير الإداري المالية، رئيس القسم المالي، المراجع الداخلي، المراقب المالي، رئيس وحدة الميزانية، أمين الخزينة، المحاسبين بالقسم المالي) في مؤسسات الاجتماعية - صندوق التضامن الاجتماعي - المخول للصرف على الجمعيات الخيرية داخل نطاق مدينة طرابلس. اشتغلت العينة المستهدفة في هذه

الدراسة على عدد (60) مفردة من مجتمع الدراسة. في حين اعتمدت الدراسة على تحليل (48) استبيان صحيحة، وبنسبة 80% تقريباً من إجمالي الاستبيانات الموزعة.

تم استخدام صحيفة استبيان كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، والتي اشتغلت أولاً على التساؤلات التي سترود الدراسة بمعلومات خاصة عن المشتركين من حيث المؤهلات العلمية والبيانات الوظيفية للمستهدفين من أفراد العينة. ثانياً اشتمل الاستبيان على ثلاثة محاور، يعرض كل محور من هذه المحاور الفقرات المرتبطة مباشرةً بكل فرضية من فرضيات الدراسة باستخدام مقياس ليكارتلخمساني الممتد من درجة موافق بشدة إلى درجة غير موافق بشدة. آراء المشتركين في فقرات هذه المحاور ستنعمل لاحقاً في التحليل واستخلاص النتائج. ثالثاً وأخيراً تم إفراد صفحة للملاحظات التي قد يبيها المشتركون على أمل أن تثري هذه الدراسة.

ولضمان صدق محتوى الاستبيان تم التأكد من شمولها على كل العناصر الازمة للتحليل بوضوح وشفافية لكل المستخدمين. من خلال الخبرة وبعد مراجعة عامة لأهم للدراسات والبحوث ذات العلاقة في البيئات المشابهة لبيئة هذه الدراسة تم تصميم الاستبيان. تم تحكيمها لاحقاً من قبل عدد من المتخصصين والخبراء في مجالات المحاسبة وطرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي. كما تم الاعتماد على بعض المقابلات الشخصية التي رأى الباحثان ضرورة إجرائها لاستجلاء وسد بعض النقص في المعلومات النظرية التي استجدة من خلال الملاحظات التي أبدتها لنا المشتركون.

## 2.1.2 تحليل البيانات

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات واستخلاص النتائج وتحقيق أهداف الدراسة. في البداية تم اختبار مستوى الثقة في ثبات الاستبيان حيث بلغ في هذه الدراسة 0.982 وهذا يعتبر مستوى ثبات قوي جداً، الأمر الذي شجع على الاستمرار في الدراسة اعتماداً على هذا الاستبيان.

## 2.1.3 تصنيف وتحليل بيانات المشتركين في الدراسة

سبق الإشارة إلى إن الجزء الأول من الاستبيان استهدف المعلومات الخاصة بكل مشترك من المشتركين في الدراسة لما لها من أهمية في تشكيل آرائهم حولتقييم واقع النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني - الجمعيات الخيرية بمدينة طرابلس.

إن المؤهل العلمي لمفردات العينة كان الخاصية الأولى التي وجب التعرف عليها لتحديد نسب توزيع المستويات العلمية لمفردات العينة. الجدول رقم (1) يبين تصنيف المشتركين في الدراسة وفقاً لمؤهلاتهم العلمية.

الجدول رقم (1) المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المجموع	عدد المشتركين	النسبة %
البكالوريوس	33	6	% 68
الدبلوم العالي	9	6	% 13
الدبلوم التجاري المتوسط		9	% 19
	<b>48</b>		<b>% 100</b>

كانت النسبة الأكبر من المشتركين في الدراسة في مستوى البكالوريوس 68% والدبلوم العالي 13% والدبلوم التجاري المتوسط 19% تعزز هذه النسب الثقة في المعلومات التي سيقدمها هؤلاء المشتركين ودرجة الاعتماد عليها.

الخاصية الثانية من خصائص المشتركين في الاستبانة كانت التخصص العلمي لكلٍ منهم. ويبين الجدول رقم (2) نسب انتشار المشتركين بين التخصصات المختلفة.

الجدول رقم (2) التخصص العلمي

التخصص	المجموع	عدد المشتركين	النسبة %
محاسبة	38	38	% 79.17
ادارة أعمال	5	5	% 10.42
اقتصاد	3	3	% 6.25
تخطيط	2	2	% 4.16
	<b>48</b>		<b>% 100</b>

يبين الجدول رقم (2) أن نسبة 79.17% من المشتركين تخصصاتهم محاسبة ، 10,42% تخصصاتهم إدارة أعمال، 6.25% اقتصاد، 4.16% تخطيط، وهذا يعطي أيضاً مؤشراً إيجابياً على جودة المعلومات من جهة ، وصحة بناء فرضيات الدراسة من جهة أخرى كون أن أغلب المتخصصين في مجال المحاسبة حيث من المفترض أن لهم إمام كافي بإجراءات المالية.

في الخاصية الثالثة تمت عملية توزيع المشتركين حسب طبيعة عمل كل منهم على خمس مستويات كما هي بالجدول التالي.

**الجدول رقم (3) طبيعة العمل**

نسبة %	عدد المشتركين	طبيعة العمل
% 2	1	مدير إدارة
% 2	1	رئيس قسم
% 4	2	مراجع داخلي
% 2	1	مراقب مالي
% 8	4	أمين خزينة
% 2	1	رئيس وحدة الميزانية
% 80	38	محاسب
<b>% 100</b>	<b>48</b>	<b>المجموع</b>

يبين الجدول رقم (3) أن نسب توزيع أفراد العينة بين الوظائف المختلفة كانت وإلى حد كبير متناسبة مع حجم الأفراد بكل وظيفة في مجتمع الدراسة، وهذا أيضاً يعطي مؤشراً إيجابياً على جودة المعلومات.

أخيراً جاءت سنوات الخبرة لتكون الخاصية الرابعة من خصائص المشتركين والتي قسمت إلى أربع مجموعات افتراضية بالاستبانة كما هي في الجدول التالي.

**الجدول رقم (4) سنوات الخبرة**

نسبة %	عدد المشتركين	سنوات الخبرة
% 6	3	من 1 إلى 3 سنوات
% 0	0	من 4 إلى 6 سنوات
% 19	9	من 7 إلى 10 سنوات
% 75	36	أكثر من 10 سنوات
<b>% 100</b>	<b>48</b>	<b>المجموع</b>

انقسمت سنوات الخبرة الفعلية للمشتركين على ثلاثة مجموعات كما هي بالجدول رقم (4)، حيث زادت جلها عن تسعة سنوات. هذه السنوات من الخبرة تضمن إلى حد كبير كفاءة أفراد العينة في تقديم معلومات دقيقة من خلال التجربة العملية في مجال الدراسة.

#### **2.1.4 تحليل ردود المشتركين وأرائهم في محاور الدراسة**

لأغراض التحليلوجب ترميز إجابات المشتركين بطريقة رقمية لاستنتاج التكرارات والنسب المئوية  
التي ستستخدم في التحليل وفق الميزان التقديرى لمقياس ليكارت الخماسى بالجدول أدناه:

#### الجدول رقم (5)الميزان التقديرى لمقاييس ليكارت الخامس

الإجابة	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	المستوى
لا أوفق بشدة لا أافق	1.79 – 1.00	عدم الموافقة	منخفض
	2.59 – 1.80		
محايد	3.39 – 2.60	الحياد	متوسط
أافق أوفق بشدة	4.19 – 3.40 5.00 – 4.20	الموافقة	مرتفع

تم استخلاص المعلومات الخاصة بكل محور وإدراجها في جدول يظهر التوزيع التكراري لرذود المشتركين والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب ودرجة كل فقرات من فقرات ذلك المحور. قام الباحثون أيضاً بإجراء اختبار T للعينة الواحدة عند مستوى أهمية 5% لجميع محاور الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بين متوسط استجابة أفراد العينة والمتوسط الفرضي ومدى الدلالة الإحصائية للفرق بينها. فيما يلي تحليل رذود المشتركين ورأيهم في محاور الدراسة:

#### **2.1.4.1 المحور الأول: توجّد مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية.**

الجدول رقم (6) توجد مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية.

الرأي السائد	الترتيب	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة الإستقصائية	ت
موافق	2	0.000	4	يوجد بمؤسستكم دليل حسابات.	1
موافق	5	0.715	3.5	توجد بمؤسستكم مستندات كافية لإتمام جميع المعاملات.	2
موافق	2	0.715	4	توجد بمؤسستكم دورة مستندية تامة لكل معاملة مالية.	3
موافق	1	0.255	4.5	توجد بمؤسستكم سجلات ودفاتر محاسبية كافية .	4
موافق	4	0.457	3.625	يوجد بمؤسستكم عدد كاف من المحاسبين المتخصصين .	5
محايد	7	1.378	3.125	يوجد بمؤسستكم منظومة الكترونية للمعاملات المالية.	6
موافق	5	0.505	3.5	يوجد بمؤسستكم سياسة واضحة لإعداد التقارير المالية.	7

محابي	6	1.002	3.375	يوجد بمؤسسكم هيكل تنظيمي واضح في تحديد المسؤوليات والصلاحيات.	8
موافق	3	1.101	3.75	توجد بمؤسسكم خريطة للإجراءات لكل دورة مستندية.	9
3.708			المتوسط المرجح للمحور الأول		
0.709			الإنحراف المعياري للمحور الأول		

كان المتوسط الحسابي المرجح للمحور الأول قد بلغ 3.708 وبإنحراف معياري بسيط بلغ 0.709 إجمالاً يمكن القول أن الاتجاه العام لردود المشتركين على العبارات بهذا المحور تشير إلى الموافقة حيث يزيد المتوسط المرجح عن المتوسط الفرضي (3) وفق الميزان التقديرى لمقياس ليكارت الخمسى.

بناء على ما نقدم يمكن القول أن وجود مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية يدفعون المستوى المتوسط وفي المستوى المطلوب. مما يدعو إلى قبول الفرضية الأولى، أي بمعنى توجد مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية.

#### 2.1.4.2 المحور الثاني: توجد رقابة داخلية على كل الحسابات بجمعيات الخيرية.

الجدول رقم (7) توجد رقابة داخلية على كل الحسابات بجمعيات الخيرية.

الرأي السائد	الترتيب	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة الإستقصائية	ت
موافق	4	1.123	3.625	يوجد بالمؤسسة نظام رقابة داخلية لكل الحسابات المالية.	1
موافق	3	0.798	4.458	توجد بالمؤسسة إدارة أو قسم أو مكتب للمراجعة الداخلية.	2
موافق	1	0.335	4.875	يوجد بالمؤسسة مراقب مالي.	3
غير موافق	8	0.978	2.25	تبعد مؤسساتكم سياسة لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.	4
محابي	7	0.789	3.125	تبعد مؤسساتكم نظام واضح لنقسيم العمل ووصف الوظائف.	5
موافق	2	0.505	4.5	جميع المعاملات تمر على المراجع الداخلي والمراقب المالي	6
محابي	6	0.866	3.375	عادة ما تقومون مؤسساتكم بمراجعة مالية مفاجأة للخزينة والمخازن.	7
غير موافق	6	0.866	1.375	توجد سياسة واضحة في مؤسساتكم في تحديد الأشخاص المستهدفين الذين يستحقون المساعدات النقدية والعينية.	8

موفق	5	0.729	3.5	توجد سياسة واضحة لتحصيل الابرادات وصرف النفقات في المؤسسة.	9
موفق	4	1.231	3.625	عادة ما تمر المعاملة الواحدة على عدة موظفين وعدم استحوذ موظف واحد بتمامها من أولها لآخرها.	10
3.471				المتوسط المرجح للمحور الثاني	
0.822				الإنحراف المعياري للمحور الثاني	

كان المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثاني قد بلغ 3.471 وبانحراف معياري بسيط بلغ 0.822 إجمالاً يمكن القول أن الاتجاه العام لرود المشتركين على العبارات بهذا المحور تشير إلى الموافقة حيث يزيد المتوسط المرجح عن المتوسط الفرضي (3) وفق الميزان التقديرى لمقياس ليكارت الخامس.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن وجود الرقابة داخلية على كل الحسابات بجمعيات الخيرية، يدفعه المتوسط فى المستوى المطلوب. مما يدعو إلى قبول الفرضية الثانية، أي بمعنى توجد رقابة داخلية على كل الحسابات بجمعيات الخيرية.

#### 2.1.4.3 المحور الثالث: توجد رقابة لاحقة وتقييم الأداء في الجمعيات الخيرية.

##### جدول رقم (7) توجد رقابة لاحقة وتقييم الأداء في الجمعيات الخيرية.

الرأي السائد	الترتيب	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة الإستقصائية	ن
موفق	3	0.263	3.625	يتم إعداد الحسابات الختامية كل سنة في حينها.	1
محايد	5	0.726	3.375	تقوم المؤسسة دورياً بمقارنة الفعل مع التقديرى بهدف الرقابة وتقييم الأداء.	2
محايد	6	0.875	3	تقوم المؤسسة دوياً بتحديد المسؤول عن الانحرافات	3
موفق	4	0.505	3.5	تقوم المؤسسة دورياً باستخدام الموازنات التقديرية كأداة للتخطيط والرقابة على الإيرادات والمصروفات.	4
غير موفق	7	0.789	2.125	هناك تجاوزات من حين لآخر في بنود المصروفات.	5
غير موفق	8	1.130	2	هناك مخالفات من حين لآخر في بنود	6

				المصروفات.	
موافق	1	0.000	4	تقوم أجهزة الرقابة الحكومية بمراجعة حساباتكم.	7
موافق	2	0.937	3.875	عادة لا تتأخر عملية المراجعة لديكم.	8
محايد	5	0.866	3.375	عادة ما يتم معالجة الانحرافات بأسلوب علمي.	9
<b>3.208</b>				<b>المتوسط المرجح للمحور الثاني</b>	
<b>0.677</b>				<b>الانحراف المعياري للمحور الثاني</b>	

كان المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثاني قد بلغ 3.208 وانحراف معياري بسيط بلغ 0.677 إجمالاً يمكن القول أن الاتجاه العام لردة المشتركين على العبارات بهذا المحور تشير إلى الحياد حيث يزيد المتوسط المرجح عن المتوسط الفرضي (3) وفق الميزان التقديرى لمقياس ليكارت الخامس.

بناء على ما نقدم يمكن القول أن وجود رقابة لاحقة وتقدير الأداء في الجمعيات الخيرية، يدفعون المستوى المتوسط دون المستوى المطلوب. مما يدعو إلى قبول فرضية الثالثة، أي بمعنى توجد رقابة لاحقة وتقدير الأداء في الجمعيات الخيرية.

## 2. النتائج والتوصيات

### 2.2.1 النتائج.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

1. توجد مقومات النظام المحاسبي في صندوق التضامن الاجتماعي كأحد المؤسسات الاجتماعية المهتمة بالجمعيات الخيرية، حيث توجد بالمؤسسة سجلات ودفاتر محاسبية كافية، ويوجد دليل حسابات، وتوجد دورة مستندية تامة لكل معاملة مالية، ويوجد بالمؤسسة عدد كاف من المحاسبين المتخصصين، كما يوجد بالمؤسسة هيكل تنظيمي واضح في تحديد المسؤوليات والصلاحيات، كذلك يوجد منظومة الكترونية للمعاملات المالية.
2. توجد رقابة داخلية على كل الحسابات، في صندوق التضامن الاجتماعي كأحد المؤسسات الاجتماعية المهتمة بالجمعيات الخيرية، حيث يوجد بالمؤسسة مراقب مالي، وتوجد إدارة للمراجعة الداخلية، وجميع المعاملات تمرعلى كل من المراجع الداخلي والمراقب المالي، كما

يوجد بالمؤسسة نظام رقابة داخلية لكل الحسابات المالية، وعادة ما تمر المعاملة الواحدة على عدة موظفين وعدم استحواذ موظف واحد بإتمامها من أولها لآخرها ، كما توجد سياسة واضحة لتصحيل الإيرادات وصرف النفقات، إلا أنه لا توجد سياسة واضحة في تحديد الأشخاص المستهدفين الذين يستحقون المساعدات النقدية والعينية، ولا تتبع المؤسسة إلى حد ما سياسة واضحة لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

3. توجد رقابة لاحقة وتقييم الأداء في صندوق التضامن الاجتماعي كأحد المؤسسات الاجتماعية المهتمة بالجمعيات الخيرية، حيث تقوم أجهزة الرقابة الحكومية بمراجعة حساباتهم، وعادة لا تتأخر عملية المراجعة لديهم، لأنه يتم إعداد الحسابات الختامية كل سنة في حينها، كما تقوم المؤسسة دوريا باستخدام الموازنات التقديرية كأداة للتخطيط والرقابة على الإيرادات والمصروفات، كذلك تقوم المؤسسة دوريا بمقارنة الفعلي مع التقديرى بهدف الرقابة وتقييم الاداء، وعادة ما يتم معالجة الانحرافات بأسلوب علمي، ولا توجد مخالفات ولا تجاوزات.

4. النظام المحاسبي المطبق في مؤسسات المجتمع المدني - الجمعيات الخيرية - أفضل بكثير من النظام المحاسبي المطبق في مؤسسات المجتمع المدني - النوادي الرياضية.

#### 2.2.2 التوصيات.

1. العمل على وضع سياسة واضحة في تحديد الأشخاص المستهدفين الذين يستحقون المساعدات النقدية والعينية.

2. العمل على تحديد سياسة واضحة لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

3. على أفراد المجتمع دعم صندوق التضامن الاجتماعي مادياً ومعنوياً.

4. على وزارة الشؤون الاجتماعية زيادة الاهتمام بدار رعاية الائتمان ودار رعاية العجزة والمسنين.

5. على صندوق التضامن الاجتماعي التواصل مع مراكز البحث الاقتصادية والاجتماعية لإيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تعرقله في تحقيق أهدافه.

## المراجع.

1. إدريس عبد السلام الشتيوي. (1990) "المراجعة معايير وإجراءات"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،(طبعة الأولى) ، مصراته.
2. حسن محمود (2010). "مقومات نظام الرقابة الداخلية" محاسبة دوت نت 2010/07/09.
3. رجاء سعد عبد الكريم، بشير عبد العظيم البنا؛ عبده مصطفى (2020)، "أثر تطوير نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية على أداء الأجهزة الرقابية العليا (دراسة ميدانية في ليبيا)"، مجلة كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد 44، العدد 1.
4. زكريا عبده السيد (2013)، إطار لمحددات فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي دراسة ميدانية على وزارة الإدارة المحلية بجمهورية مصر العربية " المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 33 ، العدد 3
5. سعيد يوسف حسن كلاب (2004)."واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي" دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة. رسالة ماجستير في ادارة الاعمال كلية التجارة .
6. صادق حامد مصطفى ، الهادي محمد السحيري،(1992)،"المحاسبة في المنشآت الخدمية" ، كلية المحاسبة غريان.
7. عبد الحميد إبراهيم معنوق و عبد المجيد محمد عبد الدائم. (2022) "كفاءة أجهزة الرقابة المالية والإدارية الحكومية في مراقبة ومتابعة حسابات المؤسسات الاجتماعية، دراسة ميدانية على النادي الرياضي بمدينة طرابلس، مجلة الجامعي العدد 35 الربيع.
8. عصام محمد البحيصي (2012)، "تقييم النظم المالية والمحاسبية في المنظمات غير الحكومية - الأهلية - الفلسطينية" ، دراسة ميدانية على الجامعة الإسلامية \_ غزة.
9. فاطمة فزع هداب، عباس حميد التميمي (2018)، " تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية بحث تطبيقي في اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ العراق، مجلد 13 عدد 42

10. مفتاح علي النجح (2020). "الرقابة على ادارة المرافق العامة في ليبيا" ، مجلة جامعة مصراته العدد 23

11. نور الدويري (2021). مفهوم الجمعيات ، 2021 /07/15 mawdoo3>com

12. Karagiorgos, T., Drogalas, G. and Giovanis, N., (2011) "Evaluation of the Effectiveness of Internal Audit in Greek Hotel Business", *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, Vol.4, No.1, pp. 19–34.



## التحديات الراهنة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني

أ. رشيد رحومه الرعاش

كلية القانون زلطن - جامعة صبراته

### مقدمة:

بادئ ذي بدأ إن أول ولادة للقانون الدولي الإنساني كانت مع ظهور اللجنة الدولية لصلب الأحمر سنة 1863 لتحسين حال الجرحى، والمرضى في القتال إلى أن شكلت اتفاقية لاهاي سنة 1907 الخاصة باحترام قوانين، وأعراف الحرب البرية، القواعد الأساسية التي تحكم الحق في التمتع بامتيازات المقاتلين، ووضع أسير الحرب، واستخدام وسائل، وأساليب القتال في مباشرة العمليات العدائية، وبعد أهوال الحروب العالمية الأولى والثانية التي شهدت أعمالاً وحشية فظيعة، لم تُرتكب ضد المقاتلين الجرحى والمأسورين ومن استسلموا فحسب، بل كذلك ضد ملابس المدنيين في الأرضي المحتلة، قررت الدول اعتماد المؤتمر الدبلوماسي لعام 1949 الذي بدوره تم التصديق على مجموعة منقحة وكاملة من اتفاقيات جنيف الأربع وهي أكثر الاتفاقيات التي صُدِّقَ عليها حيث تضم 196 دولة طرفاً وفي سنة 1977 أيضاً اعتمد البروتوكولين الإضافيين الخاص بالنزاعات الدولية والنزاعات الغير الدولية وعلى الرغم من ان مصدر هذه الاتفاقيات المتعلقة بحماية المدنيين، وأسرى الحرب منذوا ولدت القانون الدولي الإنساني 1863 كما تحدثنا سابقاً، لكنها لم تكتسب طابعاً قانونياً إلزامياً دولياً إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً بعد اعتماد هذا المؤتمر الدبلوماسي.

ومع ازدياد وتيرة النزاع المسلح واتساع النفوذ بين الدول وتطور الأسلحة الحديثة في القرن الواحد والعشرين أصبح القانون الدولي الإنساني يواجه العديد من التحديات والعقبات، لا سيما في أوقات

النزاعات المسلحة، وهو أمر مفهوم، لأن القانون صُمم في الأصل لتحقيق توازن هش بين المتطلبات العسكرية للبلاد أثناء الحرب وحماية غير المقاتلين.

وعلى الرغم من توقيع معظم دول العالم على اتفاقيات جنيف الأربع وملحقاتها، إلا أن الحروب ما زالت تسبب مأساة ضخمة للمدنيين، والتي لا يأتي منها إلا أبشع الجرائم، والانتهاكات الجسيمة وفي كثير من الحالات بشكل المدنيون غالبية ضحايا النزاعات المسلحة ومن فيهم الأشخاص أكثر ضعفاً من النساء والأطفال والشيخوخة.

ويتمثل أحد التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني في أن الدول تميل إلى تصنيف جميع الأفعال العدائية للجماعات المسلحة من غير الدول على أنها أعمال عدائية ضدها، لا سيما عندما يطلق عليها الإرهابيين في النزاعات المسلحة غير الدولية، وإن تصنيف بعض الجماعات المسلحة من غير الدول على أنها جماعات إرهابية له تأثير كبير على القضايا الإنسانية، وقد يعيق أيضاً العمليات الإنسانية، ويواجه القانون الدولي الإنساني تحديات متواصلة بسبب تطور النزاعات المسلحة الحديثة، حيث يرتكز تحقيق قدر أكبر من الحماية للمدنيين في النزاعات المسلحة على احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذه، وستبقى الأولوية الدائمة للجنة الدولية لصليب الأحمر هي ضمان قدرة القانون الدولي الإنساني على معالجة واقع الحرب الحديثة بشكل مناسب وتوفير الحماية لضحايا النزاعات المسلحة.

ومن جانب آخر لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة شاملة في جميع نواحي العالم، إذ تزداد المخاطر السيبرانية في غالب الأحيان كلما زادت هيمنة تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات على النسق العام، فأصبحنا أمام جرائم حقيقة ومتكلمة الأركان تتم عن طريق شبكات الأنترنت، وأجهزة الحاسوب بأشكال كثيرة، كسرقة الأموال، النصب، والاحتيال، التخطيط لعمليات إرهابية، ترويج في العالم الرقمي الأخبار الكاذبة، وكذلك القرصنة باعتبارها الجريمة الأكثر شيوعاً، وفي هذا السياق، فإن البحث في قضايا التهديدات السيبرانية والتحديات الأمنية يقتضي الغوص في حبيبات العصر الرقمي الجديد وتصنيف بيئته هذه التحديات.

## أولاً/ أسباب اختيار الموضوع

الهدف من هذا الموضوع هو تقديم لمحة عامة عن بعض التحديات التي تفرضها النزاعات المسلحة المعاصرة على القانون الدولي الإنساني، وتوليد تفكير أوسع بشأن تلك التحديات، وتحديد

عمل اللجنة الدولية الحالي أو المرنقب وموافقتها ومجالات اهتمامها، بمجال القانون الدولي الإنساني على جميع المستويات، والمساهمة في نشر، وتطوير ثقافة كونية لهذا القانون خاصة توصياتها للجند (القوات المسلحة) بضبط النفس في الحرب، والعمل على تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحماية المدنيين كذلك الذين كفوا عن القتال في مجال توعية وتعبئة الجهات الحكومية، وغير الحكومية من خلال تقوية دورها التنسيقي والتقييمي.

وعلى هذا الأساس كان سبب اختيار موضوع وعنوان هذه الدراسة لجمع بين التطور الحديث من الأسلحة البابلوجية، وأيضاً التطور المستمر لتقنيات الأسلحة الجديدة، وبين الهدف الذي يسعى إليه القانون الدولي الإنساني للحد من التبعات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة وأيضاً التمييز بين الجنود والمدنيين وبين الممتلكات العسكرية والممتلكات المدنية.

#### ثانياً/ أهمية البحث

وتتبّع أهمية دراسة موضوع بحثنا هذا أولاً وقبل كل شيء من أهمية القانون الدولي الإنساني الذي يجب أن يحظى بقبول واحترام مبادئه من قبل الدول حتى تستطيع تطوير القانون، بحيث يكون قابلاً للتطبيق في الواقع العملي أثناء النزاعسلح خاصة في ظل متغيرات دولية متسرعة، ولا يبالغ إذا قلنا إن احترام القانون الدولي الإنساني هو السبيل الوحيد لاستقرار الدول داخلياً، وخارجياً ودعم واستقرار الأمن والسلم الدولي.

وفي تصوري إن أي بحث أو دراسة في مجال القانون الدولي الإنساني هي دراسة مهمة وذلك لأن نشر ثقافة هذا القانون هي مهمة رئيسية لأي باحث في مجال القانون الدولي وفي نفس السياق يمكن القول، بأن أي دراسة موضوعها القانون الدولي الإنساني قد لا تستدعي إظهار أهميتها، لأن أهمية القانون الدولي الإنساني بدبيهية مسلم بها، وكل موضوع يتتناوله بالدراسة يكون على الأرجح موضوعاً ذاتاً أهمية، حيث يعد القانون الدولي الإنساني هو المعيار الذي يقاس به احترام الدول لمبادئ العامة المتعلقة بالإنسان خلال النزاعسلح.

وتأسيساً على ما تقدم فإن أهمية البحث في هذا الموضوع تتبع من أهمية تطبيق القانون الدولي الإنساني، والفائدة من البحث عن حلول عامة لتحديات التي تواجهه تطبيق هذا القانون، والتي قد تقود إلى مشاكل أكبر من خلال عدم إيجاد السبل المناسبة لحلها، ومن ناحية أخرى فإن أغلب الدراسات فيما يخص تطبيق القانون الدولي الإنساني

وبالنظر إلى تشعب موضوع القانون الدولي الإنساني وكثرة الاتجاهات والكتابات حوله وارتباطه بالعديد من الموضوعات الجانبية، ولخدمة البحث وأهدافه ذاتها وفي سبيل عدم الخروج عن الموضوع، والإعادة والتكرار ، فسوف أحاول البحث في الموضوع من خلال التطرق بالتحليل إلى ما يتعلّق بالموضوع بشكل مباشر ، وأنتّاول ما يحيط به بالقدر اللازم لخدمة البحث، دون الدخول في التفاصيل الجانبية، بالإشارة المختصرة إلى البديهيّات حول الموضوع، وما قد تم تناوله سابقاً ولا يغّي البحث.

### ثالثاً/ منهجة البحث

تعتمد الدراسة في الوصول إلى نتائجها على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل، وتوضيح التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني في ظل النزاعات المسلحة، ولتسليط الضوء على هذه الصعوبات والمعوقات ومدى ملائمتها للأهداف التي شرعت من أجلها اتفاقيات جنيف الأربع، وبروتوكوليها الإضافيين وأيضاً لتنقييد أساليب ووسائل الحرب لتجنبها في المستقبل، وهي منهجة تتطلب الحصول على وقائع معترضة تتناول جوهر الموضوع، ومن ثم القيام بوصف تلك النصوص.

وحيث سأتناول أيضاً المنهج القانوني لدراسة اتفاقيات جنيف الأربع، ومدى توافقها مع التطور الحديث الذي يشهده العالم، وفي مدى تمنع المعنيين من قبل القانون الدولي الإنساني ببعض الحقوق الواردة في اتفاقيات جنيف الأربع، واستخدامها كعنصر هام في الإطار لدراسة هذا الموضوع.

### رابعاً/ إشكالية البحث

إن مشكلة البحث تكمن في تسليط الضوء على التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني، وبهذا قد أثارت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات:

- ما هي الأهداف التي يسعى إليها قانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية؟
- تحديد مفهوم الحرب السiberانية ومدى تطبيق القواعد والمبادئ الرئيسية لقانون الدولي الإنساني بشأنها؟

- وما المقصود بواجب المقاتلين بتمييز أنفسهم عن السكان المدنيين في الفضاء السيبراني؟
  - كيف يمكن للأطراف المتحاربة بتكنولوجيا الأسلحة الحديثة تفادي إصابة السكان المدنيين وممتلكاتهم، أثناء سير العمليات العسكرية؟
  - إن الهجمات السيبرانية تثير إشكالية تتعلق بالقواعد المتعلقة بحق اللجوء إلى الحرب من حيث طبيعة تلك الهجمات في إمكانية وصفها استخدام للفوهة وبالتالي البحث في المشروعية أو عدم مشروعيتها؟
  - مدى تأثير التطور المستحدث لتكنولوجيا الأسلحة المعاصرة وانعكاسها سلباً لتصبح من ضمن التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني؟
  - تحديد مفهوم القوة في إطار الحرب السيبرانية؟ كمفهوم القوة على القوة المسلحة فقط، أو يشمل الضغط الاقتصادي أو السياسي؟
  - كيف أثر الفضاء السيبراني على التحول في مفاهيم ومضامين القوة والصراع؟
  - الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في تحديد الأهداف وإمكانية انتقالها لقواعد القانون الدولي الإنساني؟
  - هل يمكن اعتبار الحرب على الإرهاب أو جزء منها نزواً مسلحاً يخضع للقانون الدولي الإنساني؟
  - وما هو الوضع القانوني للإرهابيين المشتبه بهم، بما في ذلك أولئك المحرومون من حرية التعبير؟
- خامساً/ خطة البحث**

وفق هذا الموضوع قسمت دراستي إلى مباحثين كرست في المبحث الأول بعض تقنيات الحرب الجديدة، آلا وهي الحرب السيبرانية، بينما تطرقت في المبحث الثاني إلى الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني من تحديات معاصرة وذلك وفقاً للخطة الآتية:

المبحث الأول: الحرب السiberانية تهديدات حقيقة من العالم الافتراضي

المطلب الأول: التعريف بالحرب السiberانية

المطلب الثاني: أثر السiberانية في تطور القوة

المبحث الثاني: تحولات وتحديات عصر الذكاء

المطلب الأول: التحديات الناشئة وظاهرة الحرب

المطلب الثاني: التحديات والصعوبات من الجانب الوطني والدولي

المبحث الأول

الحرب السiberانية تهديدات حقيقة من العالم الافتراضي

ثمة تطور ظهر مؤخرًا نسبياً هو توسيع نطاق العمليات العسكرية لتشمل الفضاء السiberاني، فيما يسمى (المجال الخامس للحرب) بجانب البر، والبحر، والجو، والفضاء، وعلى الرغم من عدم وجود خلاف عموماً على أن القانون الدولي الإنساني ينطبق على العمليات السiberانية المنفذة في إطار نزاع مسلح قائم، فمن غير الواضح ما إذا كانت العمليات السiberانية في حد ذاتها يمكن أن تؤدي إلى نزاع مسلح، ومن ثم تؤدي إلى انبطاق القانون الدولي الإنساني.

سببت الحروب السiberانية جملة من المخاطر والتداعيات على تفاعلات السياسة الدولية وتكمّن هذه الخطورة في كون العالم أصبح يعتمد أكثر فأكثر على الفضاء السiberاني، لا سيما في البنية التحتية المعلوماتية، ولا شك أن ازدياد الهجمات السiberانية يعني إمكانية تطورها لتصبح سلاحاً حاسماً في النزاعات بين الدول في المستقبل، ومن هذا المنطلق سنتحدث في المطلب الأول عن ماهية أو مفهوم الحرب السiberانية لكي تسهل على كل قارئ معنى هذا المصطلح الحديث، ونطرق فيما بعد في المطلب الثاني إلى مدى أثر السiberانية في تطور القوة وتحولات وتحديات عصر الذكاء.

## المطلب الأول

### التعريف بالحرب السيبرانية

سوف ننطلق في تحديد مفهوم الحرب السيبرانية، بالإشارة إلى أن قواعد القانون الدولي الإنساني، وهي القواعد القانونية المنظمة للنزاعات المسلحة، لا تطبق على كافة العمليات الإلكترونية أو ما يطلق عليها هجمات سيبرانية، وفقاً لعمومية المصطلح، حيث يستخدم المصطلح في مجالات عدّة تقع خارج نطاق النزاع المسلح، وبالتالي خارج نطاق تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، فهناك ميدان لتطبيق تلك الأنشطة يتعلق بالشركات التجارية، والحكومات، جرائم الفضاء الإلكتروني، والجرائم الجنائية الأخرى، بالقدر نفسه الذي تهتم به الهجمات السيبرانية التي يحكمها القانون الدولي الإنساني، وبالتالي لا بد من التعريف بالمصطلح وتمييزه بما يشتبه به، فضلاً عن تبيان الطبيعة القانونية لتلك الهجمات.

### الفرع الأول: . الفرق بين الحرب الإلكترونية وال الحرب السيبرانية

حتى لا تختلط المفاهيم على الكثرين، وجب على الباحث التفرقة بين مصطلح الحرب الإلكترونية ومصطلح الحرب السيبرانية، فالأخيرة تشكل جزءاً من الأولى لكن ميدانها الإشعاع الكهرومغناطيسي الموجود في شبكات الكمبيوتر، والأجهزة المتصلة بشبكة الأنترنت، بينما تأخذ الأولى طابعاً عسكرياً أكثر في المعارك ما بين القوى العسكرية.

فالحرب الإلكترونية هي مجموعة الإجراءات والمنظومات الإلكترونية، التي تستخدم من أجل استطلاع الإشعاع الكهرومغناطيسي الصادر من منظومات العدو المختلفة، من أجل التأثير عليها عبر منعه، أو حرمانه، أو تقليل استخدامه لهذه المنظومات.

ومن جهة الأخرى هي الإجراءات والمنظومات التي تؤمن الدفاع السلبي من إجراءات العدو المضادة، ويمكن تطبيق هذه الحرب من الجو، والبحر، والأرض، أو الفضاء بواسطة أنظمة مأهولة وغير مأهولة، ويمكن أن تستهدف الاتصالات، أو الرادار، أو أي نوع من الأنظمة الإلكترونية مثل أنظمة توجيه الصواريخ، والطائرات بدون طيار.

بينما الحرب السيبرانية هي حرب إلكترونية تشن عبر الإنترنت، تتم عبر استخدام الإشعاع الكهرومغناطيسي، من أجل التحكم في القطاعات التي تستخدم الأجهزة الإلكترونية وأنظمة الكمبيوتر والشبكات لإدارتها.

#### الفرع الثاني: . مفهوم الحرب السيبرانية

بعدما تناولنا بشكل موجز في الفرع الأول من هذا المطلب التفرقة بين مصطلح الحرب الإلكترونية ومصطلح الحرب السيبرانية ننطرق لمفهوم الحرب السيبرانية، وفقاً للأبحاث العلمية انه لا يوجد إجماع على تعريف محدد ودقيق لمفهوم الحرب السيبرانية.

السيبرانية في اللغة مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية (kybernetes) بمعنى القيادة والتحكم عن بعد.

وفي الاصطلاح عرف (مايك شميت) الهجمات السيبرانية بأنها تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل الهجوم على نظم المعلومات للعدو ، وبهدف التأثير والاضرار فيها ، والدفاع عن نظم المعلومات الخاصة بالدولة المهاجمة.

وأيضاً يعرفها كل من "ريتشارك كلارك" و"روبرت كنابي" على أنها (أعمال تقوم بها دولة تحاول من خلالها اختراق أجهزة الكمبيوتر والشبكات التابعة لدولة أخرى بهدف تحقيق أضرار بالغة أو تعطيلها).

ويعرفها "بولو شاكريان" بأنها (امتداد للسياسة من خلال الإجراءات المتخذة في الفضاء السيبراني من قبل دول أو فاعلين غير دوليين، حيث تشكل تهديدا خطيرا للأمن القومي).

وتعرف الحرب السيبرانية بأنها التغلغل في شبكات الحواسيب في دولة، عبر شبكات الإنترنت والحواسيب التابعة لدولة أخرى أو منظمة ما، وتوصف الأنشطة الجارية في هذا الخصوص، بـ (الهجوم السيبراني).

وجب التنبيه بأنه إذا شكلت الهجمات السيبرانية وتبعاً لظروف نزاعاً مسلحاً، ف تكون أمام مصطلح الحرب السيبرانية أو ما يعرف بالهجوم السيبراني، وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، بوصفه عملية الكترونية سواء هجومية، أو دفاعية يتوقع أن تتسبب في إصابة، أو قتل أشخاص، أو

الاضرار بآعیان، أو تدميرها، وبالتالي فإن الهجمات السيبرانية يمكن أن تكون أوسع نطاقاً من الحرب السيبرانية، وقد تحدث خارج إطار الحروب وقد تكون سبباً لبدء الحرب.

ويبدو أن إيراد عبارة واي نوع من الأسلحة الأخرى التي يتم تصنيعها في المستقبل ذات اثر تدميري يتشابه أو يقترب مما تخلفه الأسلحة غير التقليدية بمعناها المتعارف عليها من أسلحة ذرية وكيميائية وبيولوجية، جاءت لتنسخ حيث تشمل ما تخلفه الهجمات السيبرانية في إطار النزاع المسلح من اختراق وإعاقة للحواسيب وشبكات المعلومات التابعة للدول محل الهجوم، مما يجعل المدنيين عرضة لخطر الحرمان من الاحتياجات الأساسية مثل مياه الشرب والرعاية الطبية والكهرباء، إذا ما تعطلت تلك الأنظمة عن العمل بسبب الهجوم السيبراني، حيث يمكن أن تتعرض السدود والمحطات النووية وأنظمة التحكم في الطائرات مما يصعب الحد من آثار الهجوم السيبراني دون الإضرار بأجزاء أخرى مما يشكل اثر تدميري هائل.

ويثير تعريف الموضوع محل البحث مسألة على قدر من الامتناع تتعلق بوصف الهجمات السيبرانية كجزء من نزاع مسلح سواء أكان نزاعاً مسلحاً دولياً أم غير ذي طابع دولي، ذلك أن القانون الدولي الإنساني، هو مجموعة من القواعد التي تسعى للحد من آثار النزاعات المسلحة لأسباب إنسانية، وبالتالي فإن ميدان القانون الدولي الإنساني هو النزاع المسلح، وعليه يجب ابتداءً رسم خط واضح يفصل بين الحالات التي تمثل والحالات التي لا تمثل نزاعاً مسلحاً، وهي ليست بالمهمة اليسيرة لاعتبار الهجمات السيبرانية، لاسيما وإن تلك الهجمات تمتاز في كونها قد ترتكب في ظل ظروف غير منظمة بصورة أساسية

ويقترح آخرون أيضاً أن الحرب السيبرانية، وأشكال النزاع التي تحصل في الفضاء السيبراني، يمكن أن يحدد مستوياتها كالتالي:

- القرصنة السيبرانية: وتقع في المستوى الأول، ومن أمثلتها القيام بعمليات قرصنة الواقع الإلكترونية أو بتعطيل الحواسيب الخادمة من خلال إغراقها بالبيانات.
- الجريمة السيبرانية والتجسس السيبراني: ويعقّل في المستوى الثاني والثالث غالباً ما يستهدفان الشركات والمؤسسات وفي حالات نادرة بعض المؤسسات الحكومية.
- الإرهاب السيبراني: ويقع في المستوى الرابع ويُعبر عن الهجمات غير الشرعية التي ينفذها فاعلون غير حكوميون ضد أجهزة الكمبيوتر والشبكات والمعلومات المخزنة.

- الحرب السيبرانية: وهي المستوى الأخطر للنزاع في الفضاء السيبراني، وتهدف إلى التأثير على إرادة الطرف المستهدف السياسية وعلى قدرته في عملية صنع القرار، وكذلك التأثير فيما يتعلق بالقيادة العسكرية أو توجهات المدنيين في مسرح العمليات الإلكتروني

### المطلب الثاني

#### أثر السيبرانية في تطور القوة

سبق وتطرقنا إلى مفهوم الحرب السيبرانية، بالرغم مما يشير ذلك المفهوم من غموض، فأننا في هذا المقام سوف نتناول أثر السيبرانية في تطور القوة، إن المتخصص لممارسة القوة في العلاقات الدولية يجد إنها تطورت بشكل هائل نتيجة التطور الكبير الذي أصاب المعلومات والاتصالات، أذ أصبحت الأخيرتان هدفاً لطالما سعت الدول للحصول عليها، كون القوة هي المحدد الرئيسي للأداء الاستراتيجي للدولة وترسم أبعاد دورها الحالي والمستقبلية.

#### الفرع الأول: . الحرب السيبرانية في ضوء استخدام القوة

أن البحث في إمكانية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني على الحرب السيبرانية قد يستلزم ابتداء التكيف القانوني لتلك المسألة من حيث شرعية وعدم شرعية الحرب السيبرانية في ضوء استخدام القوة في العلاقات الدولية، فالعلاقة بين حق اللجوء إلى الحرب وقانون الحرب تتسم بأنها علاقة توثر لا بد منه، فالقواعد المعاصرة لقانون الدولي تحظر استخدام القوة، باستثناء حق الدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن نفسها، أو بمقتضى استخدام تدابير انفاذ القانون التي يتخذها مجلس الأمن.

إما قانون الحرب فهدفه التوفيق بين ضرورات الحرب وقوانين الإنسانية من خلال فرض قيود واضحة على سير العمليات العسكرية، وبخلاف ما تم الإشارة إليه، فإن استخدام القوة في العلاقات الدولية يعد عملاً غير مشروع وفقاً لميثاق الأمم المتحدة حيث نص على ما يلي(يمتع أعضاء المنظمة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأرضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو أي وجه آخر لا يتحقق ومقاصد الأمم المتحدة) .

وهنا يثار التساؤل حول تفسير مصطلح (القوة) وبين المقصود بهذا المصطلح، هو استخدام القوة المسلحة في إطار عدوان أو هجوم مسلح ترتكبه الدول باستخدام قواتها المسلحة أو جماعات منظمة

تابعة لها أو مسندة من قبلها ، وبين من يرى انه ليس هناك سبب قانوني يدعو إلى اقتصار مفهوم القوة على القوة المسلحة فقط، بل يمكن أن يشمل الضغط الاقتصادي أو السياسي كذلك

والحقيقة أن الأخذ بالمعيار الأول المعتمد على العنصر الحركي للقوات المسلحة لا يستقيم والكثير من الاستخدامات للقوة أثناء الحروب، وبغض النظر عن مشروعية تلك الحرب من عدمها ومنها الهجمات البيولوجية والجوية، وكذلك الهجمات السيبرانية مدار بحثا، كما أن الاعتماد على المعيار الثاني قد يوسع كثيراً من مفهوم استخدام القوة والتهديد بها ليشمل الإكراه الاقتصادي والسياسي، وقد يخالف المقصود بما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من مقاصد وفقاً لرأي أغلبية الفقهاء كونه يوسع من مفهوم العدوان بما يعطي مسوغاً لاستخدام القوة المضادة استناد لحق الدفاع الشرعي.

على أن هناك من يذهب بخلاف الاتجاهين السابقين في تحديد المقصود بالقوة، لتشمل كافة صور استخدام القوة المسلحة، بالإضافة إلى صور أخرى يترتب عليها انتهاك أو تأثير واضح على الأمان القومي لدولة أخرى.

وفي ضوء ما نقدم، فأن هناك مجموعة من الأطر التفسيرية المرتبطة بالحرب السيبرانية، منها ما يتعلق بمفهوم القوة، حيث لعب الفضاء الإلكتروني دوراً أساسياً في تعظيمها والاستحواذ على عناصرها الأساسية في العلاقات الدولية، حيث أصبح التفوق في ذلك المجال عنصراً حيوياً في تنفيذ عمليات ذات فعالية على الأرض، والبحر، والجو، والفضاء الخارجي، من خلال اعتماد القدرة القتالية في الفضاء الإلكتروني على نظم التحكم والسيطرة التكنولوجية، وهذا الأمر يستدعي بالضرورة تغير في مفهوم القوة حيث بات بالإمكان تعريفها بأنها ( مجموعة الوسائل والطاقة والإمكانيات المادية، وغير المادية المنظورة، وغير المنظورة التي بحوزة الدولة ويسخدمها صانع القرار في فعل مؤثر يحقق مصالح الدولة، وتؤثر في سلوك الوحدات السياسية الأخرى).

ومن هنا فإن عناصر القوة وفقاً للمنظور السابق يتمثل في التنااغم بين القدرات التكنولوجية والسكانية، والاقتصادية، والصناعية، والقوة العسكرية، وإرادة الدولة، وغيرها مما يسهم في دعم إمكانات الدولة على ممارسة الإكراه، أو الاقناع، أو ممارسة التأثير السياسي في أعمال الدول الأخرى بغرض الوصول للأهداف، سواء كانت تلك الأهداف مشروعة متى ما توافقت مع القواعد القانونية، ومنها القواعد القانونية الدولية، أو غير مشروعية، وما يستتبعه من مخالفة لقواعد القانون

ال الدولي التي أوجبت على الجماعة الدولية من الامتناع في استخدام القوة، أو التهديد بها في علاقاتهم الدولية، وبالتالي فإن التغير في مفهوم القوة يؤدي بالضرورة إلى تغير في منظور الحرب، حيث انتقلت من نسق الحروب التقليدية القائمة على تدمير الخصم، أواحتلال أرضه، أو الاستيلاء على موارده، إلى حروب تعمل للاستحواذ على سباق التقدم التكنولوجي، وسرقة الأسرار الاقتصادية والعلمية، والتحكم بالمعلومات والعمل على اختراق الأمن القومي بدون طائرات أو متغيرات، أو حتى انتهاء الحدود وتدمير موقع التجسس والتي قد يكون لها تأثير يفوق الحرب التقليدية لما تشكله من آثار مدمرة على الاقتصاد والبنية التحتية.

#### الفرع الثاني: . مدى إمكانية وصف أنماط الحرب السiberانية من حيث طبيعتها

وإذا تبين لنا فيما تقدم أن مفهوم القوة في إطار الحرب السiberانية له مدلولاته عن مفهومها التقليدي وفقاً لما قصده واضعي ميثاق الأمم المتحدة فأن هناك إطار تقسيري آخر مرتبط في أن استخدام القوة بصورة غير مشروعة، إنما يتمثل بمعيار استخدام القوة المسلحة بالإضافة إلى انتهاء الأمن القومي لدولة أخرى، وفي ضوء أنماط متعددة للحروب السiberانية في كون جميع درجاتها يمكن أن تشكل استخدام غير مشروع للقوة فقد يتم استخدام الفضاء الإلكتروني كساحة لصراع منخفض الشدة من خلال التأثير على النواحي الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، وهي لا تتتطور بالضرورة إلى استخدام الفضاء الإلكتروني كقوة مسلحة، أو شن حرب الكترونية واسعة النطاق، حيث يمكن أن تتجسد تلك الصراعات بوسائل عدّة، منها الحرب النفسية والاختراقات المتعددة، والتجسس، وسرقة المعلومات، وشن حرب الأفكار وغيرها، ومثال ذلك ما تعرضت له (روسيا من اتهام بالقرصنة الإلكترونية في الانتخابات الأمريكية لدعم المرشح الجمهوري دونالد ترامب في مواجهة منافسته الديمقراطية هيلاري كلنتون).

وهناك نمط آخر من الحروب السiberانية يتمثل في تحويل الصراع عبر الفضاء الإلكتروني كساحة موازية أو مرافقة أو مرتبطة لحرب تقليدية دائرة على الأرض، ومنها ما تعرضت له سوريا في 12/6/2007 لهجمة سiberانية على دفاعاتها الجوية في إحدى المنشآت التي يشتبه في أنها منشأة نووية في مدينة دير الزور من قبل إسرائيل، مما أدى إلى تعطيل هذه الدفاعات لتمكن الطائرات الإسرائيلية من قصف هذا الموقع دون أن يتم الكشف عن المهاجم.

ونمط ثالث يعبر عنه في نشوء حروب في الفضاء الإلكتروني بصورة منفردة، وإذا لم يشهد العالم هكذا نوع من الحروب وفقاً آثارها المدمرة من خلال اختراق العمليات العسكرية عالية التقنية أو استهداف الحياة المدنية والبنية التحتية بالشكل الذي يمكن تصوره إلا أن هناك نماذج لتلك الحروب تمثل على شكل رسائل تهديد مصحوبة بآثار محدودة جراء تلك الهجمات، ومنها ما تعرضت له جمهورية إستونيا عام 2007 من هجوم سبيراني مستقل بذاته موجه من روسيا الاتحادية وذلك عن طريق إغراق الواقع الإلكتروني بسائل من البيانات غير الازمة، حيث وجهت ما يقارب من مليون حاسبة من عدة نقاط في العالم، واستهدفت الواقع الحكومية والصحف والجامعات والمستشفيات) والمصارف وخدمات الإطفاء والإسعاف وذلك بهدف اسقاط وشل الحكومة الإستونية.

وفقاً لما تقدم فإن الهجمات السبيرانية تثير إشكالية تتعلق بالقواعد المتعلقة بحق اللجوء إلى الحرب من حيث طبيعة تلك الهجمات في امكانية وصفها استخدام القوة وبالتالي البحث في مشروعية أو عدم مشروعيتها وفي ضوء المبادئ والقواعد القانونية، لاسيما بعد إنشاء الأمم المتحدة والتي تتعلق بضرورة عدم استخدام القوة أو التهديد بها في ميدان العلاقات الدولية، ما خلا الاستثناءات المتعلقة بحق الدفاع الشرعي أو بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من الميثاق، والأمر يزداد صعوبة في ظل عدم الاتفاق حول مفهوم القوة المستخدمة والتي توصف كونها غير مشروعة لتشكل ما يعرف جريمة العدوان، لاسيما وان ميدان الهجمات السبيرانية يمكن أن يأخذ أشكال عده منها الاقتصادية والثقافية، فضلاً عن ما يمكن وصفه بأنه هجوم مسلح.

يتمثل الجانب السلبي لاستخدام الهجمات السبيرانية أثناء النزاعات المسلحة، وعلى فرض برمجتها وفقاً للالتزام المفروض بقواعد القانون الدولي الإنساني، إلا أن التوقعات يمكن أن تشير إلى إمكانية استخدامها من قبل قائد عسكري لا يعرف الرحمة قادر على إعادة برمجتها، أو أن تحول تلك البرامج إلى أسلحة مارقة نتيجةً لعيوب في المنظومة، مما يؤدي إلى اتخاذ خيارات تخالف تلك التي يتوقعها أو يشجع عليها مبرمجي هذه الأنظمة، كما أن الضرورات العملية في تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني، ومنها على سبيل المثال تطبيق مبدأ الضرورة العسكرية في معالجة الأهداف التي تستلزم أحياناً اسر الأهداف المشروعة بدلاً من قتلها، قد يكون الإنسان أفضل دائماً في اتخاذ هذا قرار وقدرة على التمييز بين من يدعى الإصابة والذي قد يمثل تهديداً وبالتالي يمكن استهدافه وقتلته وفقاً لمبدأ الضرورة العسكرية، وبين من جرح جرحًا بالغاً حتى أنه لم يعد يمثل تهديداً

ذلك أن مبدأ الضرورة العسكرية يستلزم أن تكون الإجراءات أو القوة المستخدمة لا تتضمن عمليات التأثير والاقتصاص .

بالإضافة إلى عدم وجود بديل آخر للإجراءات أو التدابير المقرر استخدامها استناداً لمبدأ الضرورة ، كما أن الفعل ذاته قد ينتهك مبدأ الآلام التي لا مبرر لها، ذلك المبدأ الذي يشتمل على أي تعد على السلامة البدنية والذهنية أو على حياة المقاتلين الذين يجوز قانوناً أن يكون عرضة لأعمال العنف المشروعة .

كما أن المقاربة السلبية للهجمات السيبرانية، قد تتجلى في حالة الجنود في الميدان في صعوبة تطبيق مبدأ الت المناسب، ذلك المبدأ وكما تم الإشارة سابقاً الذي يرتبط بتقديم الأضرار التي قد تلحق، لاسيما بالسكان المدنيين والأعيان المدنية من الميزة العسكرية المنتظرة، حيث أن الميزة العسكرية الملحوظة والمباشرة المنتظرة من هجوم على هدف مشروع قد تتغير باستمرار وفقاً ل الواقع الميداني المتعلق بخطط القادة الميدانيين وتطور العمليات العسكرية على كلا الجانبين، وبالتالي وعلى فرض استثناء الحالات التي يكون فيها تلك المتغيرات متوقعة، فإن برمجة تلك العمليات الإلكترونية لا يمكن في مقدورها تطبيق مبدأ الت المناسب، لاسيما إذا ما علمنا أن معادلة الت المناسب تعد معادلة صعبة ودقيقة حتى أثناء وادارة العمليات الحربية التقليدية، فتحقيق المهمة القتالية واحراز النصر هدف اساسي للقوات العسكرية، وتتنفيذ القوانين وضبط التدمير وعدم الحق أضرار مفرطة بالخصم التزام قانوني واجب النفاذ، وبالتالي يحتاج إلى قائد ماهر شديد المراس يسوى ميزان هذه المعادلة، والأمر بدون شك يزداد تعقيداً إذا ما تعلق الأمر بالهجمات السيبرانية.

### المبحث الثاني

#### تحولات وتحديات عصر الذكاء

سنطرق للحديث في هذا المبحث عن التحديات الناشئة وظاهرة الحرب في المطلب الأول والتحديات والصعوبات من الجانب الوطني والدولي في المطلب الثاني

## المطلب الأول

### التحديات الناشئة وظاهرة الحرب

يواجه القانون الدولي الإنساني العديد من التحديات والعقبات، لا سيما في أوقات النزاع المسلح، وهو أمر مفهوم، لأن القانون صمم في الأصل لتحقيق توازن هش بين المتطلبات العسكرية للبلاد أثناء الحرب وحماية غير المقاتلين، على الرغم من توقيع معظم دول العالم على اتفاقيات جنيف الأربع وملحقاتها، إلا أن الحروب ما زالت تسبب مأساة ضخمة للمدنيين، وفي كثير من الحالات يشكل المدنيون غالبية ضحايا النزاعات المسلحة.

#### الفرع الأول: . الحرب في المدن

هذا التحدي مرتبط بمسرح العمليات نفسه وهو الحرب داخل المدن، لو تذكرون كتاب «تنكار سولفرينيو» الذي أسس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تأسست بناءً عليه وتأسست أول اتفاقية من اتفاقيات جنيف، الذي كان فيه هنري دونان يتحدث عن مشهد عاطفي ما بين 300 ألف مقاتل يقفون وجهاً إلى وجه على شريط حدودي، كأنهم ينتظرون صافرة الحكم ليبدأ النزاع، هذا المشهد احتفى تماماً الآن من النزاعات المسلحة الحالية، حتى في الحرب العالمية الثانية عام 1945 لم تكن هناك اتفاقية تحمي المدنيين إلا بعد الحرب العالمية الثانية التي انتهت 1945، وفي عام 1949 أصبح لدينا اتفاقية جنيف التي تحمي المدنيين، لم يكن متصوراً بالنسبة للمشرع الدولي أن الحرب ستنتقل بعد تطور سلاح الطيران إلى داخل المدن السكنية.

الآن لو نظرنا للحروب الموجودة في العالم أو الأقربينا مثلًا المشهد في ليبيا، وأيضاً في الشرق الأوسط، انظر إلى المشهد في غزة الذي امتد لسنوات، انظر للمشهد في الموصل قبل التحرير، انظر للمشهد في حلب أثناء الأزمة أو أثناء النزاع، كل هذه المشاهد ستتجدد فيها أن الحرب داخل المدن والمناطق السكنية المكتظة بالسكان المدنيين.

والقانون الدولي الإنساني هنا لم يحاول التعرض لهذا التحدي الجديد، فالقانون الدولي الإنساني مبني على فكرة التمييز ما بين المدني والمقاتل، هنا ستتجدد استحالة تطبيقية أو واقعية في تطبيق القانون، لأن في المناطق المكتظة بالسكان أو المدنيين ستتجدد أفراد الجماعات المسلحة موجودين بين السكان، وستتجدد الهدف العسكري قريراً جداً من العين المدنية، في هاتين الحالتين من المستحيل أن تطلب من المقاتل أن يميز بين المدني والمقاتل لأن المشهد مختلط جداً، فمثلاً قد تجد مبني

سكنى في الطابق الثالث منه أفراد من الجماعات المسلحة، وفي الطابق الأول والثاني والرابع والخامس يعيش مدنيون، ففي هذه الحالة ما نوع السلاح الذي سيستهدف طابقاً واحداً ويحافظ على باقي الطوابق وأرواح باقي المدنين، وهذا شكل متكرر جداً، لذلك ونحن نتحدث عن العامل الموضوعي الذي يعقد هذا القانون أو تطبيقه، هي فكرة أن السلوك الإجرامي صعب جداً وصفه، من الصعب جداً أن تحدد إذا كان هناك ارتکاب جرم وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني أم لا.

هذه هي الفكرة الأولى، الفكرة الثانية هناك غموض في مصطلحات الاتفاقيات في فكرة الأضرار الجانبية، فكرة الخسائر البشرية، فكرة الخسائر المادية التي تصيب المباني، طبعاً تعرفون مبدأ التاسب الذي يتطلب من المقاتل أن يوازن ما بين الضرورة العسكرية أو الميزة العسكرية التي ستحقق من جراء العمل العسكري والخسائر البشرية والمادية التي يمكن أن تلحق بالخصم أو بالأعيان المدنية المملوكة للعدو، في هذه الحالة هل أستطيع القول إن باباً تساوي مسجداً مثلاً؟ هل عشرة مقاتلين مساوون لعشرة مدنيين؟ ولو كان المقاتلون والمدنيون متباورين، هل أستهدف مع علمي أنه قد أقتل عشرة مدنيين معهم؟ هل الميزة العسكرية أعلى من الخسائر البشرية والخسائر المادية؟ إذا كانت الإجابة نعم فلماذا؟ ولو الإجابة لا فلماذا؟ ولو كانوا أربعة مدنيين وعشرة مقاتلين أو أربعة مقاتلين وعشرة مدنيين، من يحدد الخط الفاصل؟

القانون في هذه الحالة يكون قاضي محكمة الموضوع، ولكن في النهاية أنا أفك في القانون بشكل واقعي، يجب أن أتحدث للجندي البسيط وأفهمه لأنه ليس كل الجنود سيفهمون هذا التوازن الدقيق - إذا كان هناك توازن - إذا استطعت شرحه، سأتمكن من شرحه لشخص على مستوى معين وعالٍ من التعليم، ولكن أغلب المجندين في صفوف الجيوش العربية ليسوا كلهم متعلمين، أنا أتحدث هنا عن الجنود وليس الضباط، القوة القاتلة أو الضاربة لأغلب الجيوش العربية، في هذه الحالة هناك تعقيدات كثيرة جداً، ونحن بحاجة أن نراجع ونفكر كيف سنتغلب على هذه التحديات في المستقبل، ونحن هنا نتحدث كشركاء في الرحلة التي تحدثنا عنها كرحة في القانون الدولي الإنساني، كيف نستطيع تطوير القانون بحيث يكون قابلاً للتطبيق.

البروفيسور ماركو ساسولي رئيس أكاديمية جنيف يقول القواعد غير الواقعية لا تحمي أشخاصاً على الإطلاق، لذلك يجب علينا التفكير كيف نقوم بتحديث القانون أو نفسره بشكل واقعي كي يكون قابلاً للتطبيق، فكرة أخرى في الحرب داخل المدن، ازدياد فكرة الدروع البشرية، يكون هناك سكان موجودون تحت سيطرة جماعات مسلحة لأن الجماعات المسلحة لديها سلاح، وبالتالي

قد تستخدم الجماعة المسلحة دروعاً بشرية لحماية أنفسهم، هل أنا الآن كخصم أستهدف المقاتل أو الهدف العسكري وأستهدف أيضاً المدنيين الموجودين معه على حسب، هل المدني رهينة أم متطوع أن يقف بجانب؟ إذا كان متطوعاً أن يقف بجانبه، وبالتالي من حقك استهداف هذا المدني الذي قال سأحمي الجماعة المسلحة بجسدي، في هذه الحالة يعد مشاركاً مشاركة مباشرة في العمليات العدائية، أما لو كان رهينة، في هذه الحالة يجب أن تدخله في حسبة الخسائر البشرية إذا كنت قد نوويت أن تستهدف أو تعيد النظر في العملية العسكرية، إذا كانت الميزة العسكرية ليست بالكبيرة، وهنا نعود مرة أخرى لغموض المفاهيم وكيف ستعرّف الميزة العسكرية وفكرة الأضرار الجانبية.

#### الفرع الثاني: . انتشار ظاهرة الإرهاب

التحدي الآخر هو انتشار ظاهرة الإرهاب والتزايد في وصف بعض الجماعات والأفراد بصفة الإرهاب على الرغم من عدم وجود ضوابط قانونية على المستوى الدولي، هناك طبعاً قوانين وطنية لبعض الدول حددت هذا الموضوع بمنتهى الوضوح، وبالتالي تسهل الأمر قليلاً لأن هناك ضابطاً قانونياً، لكن مشكلة الإرهاب عندما يظهر داخل نزاع مسلح، طبعاً تعرفون أنه ليس هناك ما يُسمى جريمة الإرهاب على المستوى الدولي، أي ليس هناك تعريف لجريمة الإرهاب، ولكن هناك بعض الاتفاقيات التي تشكل أو تحدد سلوكيات إجرامية معينة بأنها سلوكيات إرهابية.

حاول المجتمع الدولي أن يضع تعريفاً لجريمة الإرهاب، لكنه فشل بسبب الاستقطاب السياسي ما بين الكتلة الغربية ودول عدم الانحياز أو لا 77 من ضمنهم الدول العربية، الذين أرادوا استثناء الشعب الفلسطيني، مقاتلين أحراراً يحاولون الدفاع ضد النظام الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي، ولكن الدول الغربية كانت تريد تحديد أن كل شخص من الجماعات المسلحة حتى لو كانت مجموعة أفراد يطالبون بحقوقهمفهم أيضاً يدعون جماعات إرهابية، حدث هذا وظل إلى نهاية التسعينيات وحتى 2001، في 2001 كانت هناك فرصة على طبق من ذهب للرئيس الأمريكي جورج بوش بعد أحداث 11 سبتمبر، وقف المجتمع الدولي كي يطلب من كل الدول أن تترجم ما يُسمى بالإرهاب بدون أن يعرف ما هو الإرهاب، القرار الذي صدر في 12 سبتمبر برقم 1368، وفي القرار 1373 أي بعدها بأسبوعين في 28 سبتمبر تحديداً، أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات من ضمنها قرار يشكل لجنة مكافحة الإرهاب، التي أصبحت معنية بتحديد من هو الإرهابي، ومن هي الجماعة الإرهابية، ثم جرّم في بند ثالث أي وحدة أو أي مؤسسة تقدم دعماً مادياً للجماعات الإرهابية.

إن تصنيف بعض الجماعات المسلحة من غير الدول على أنها "جماعات إرهابية" له تأثير كبير على القضايا الإنسانية وقد يعيق أيضًا العمليات الإنسانية، ويواجه القانون الدولي الإنساني تحديات متواصلة بسبب تطور النزاعات المسلحة الحديثة، حيث يرتكز تحقيق قدر أكبر من الحماية للمدنيين في النزاعات المسلحة على احترام القانون الدولي الإنساني وتتفاهم، وستبقى الأولوية الدائمة للجنة الدولية لصليب الأحمر هي ضمان قدرة القانون الدولي الإنساني على معالجة واقع الحرب الحديثة بشكل مناسب وتوفير الحماية لضحايا النزاعات المسلحة.

إلا إن وفقاً لهذا السياق يقول الدكتور عمر المكي بحكم أنه عضو في لجنة الدولية لصليب الأحمر (مشكلي) لجنة دولية لصليب الأحمر في هذا الموضوع تحديداً أنه بمنتهى السهولة، وأننا آسف أنني أستخدم هنا مثال حركة حماس لأنه هو المثال الأكثر شيوعاً وقبولاً في منطقة الشرق الأوسط، وأننا كلجنة دولية موجود على الأراضي الفلسطينية والأراضي الإسرائيلية، يخبرني أن جماعة حماس تعد جماعة إرهابية وأي دعم مادي للجماعة يُعد سلوكاً إرهابياً، أنا الآن يجب أن أقدم لها دعماً طبياً، والدعم الطبي دعم مادي، وهذا دورى وفقاً لاتفاقيات القانون الدولي الإنساني، وبالتالي يأتي بطبقة جديدة في القانون الدولي العام وهي قواعد مكافحة الإرهاب، ويحاول أن يسلب من الجماعات أو المنظمات الإنسانية حقها في تقديم المساعدات الطبية والمساعدات الإنسانية لأنه قرر لأسباب هو وحده يعرفها، يحاول أن يشاركنا في بعضها ولكن صعب جدًا عملية أو أن تخرج جماعة بعد أن صنفت أنها جماعة إرهابية، وهذا بالطبع موضوع معقد جدًا متصل بفرع آخر من أفرع القانون الدولي العام).

وبهذا يمكن أن يتسبب استخدام مصطلح (الأعمال الإرهابية) في سياق النزاع المسلح في حدوث ارتباك بين مجموعتين مختلفتين من القوانين، مما قد يؤدي إلى تجاهل الجماعات المسلحة من غير الدول لقواعد القانون الدولي الإنساني لأنها تعتقد أنه ليس لديها حافز للامتثال لقوانين الحرب وأعرافها.

#### الفرع الثالث: انتشار التحالفات العسكرية

هناك تحدٌ آخر وهو انتشار التحالفات العسكرية، وهذا أمر به إشكاليات كبيرة جدًا متصلة بالحوار مع أطراف النزاع، للأسف بعض التحالفات تكون ظاهرة وأدوارها محددة، ولكن هناك تحالفات أخرى كثيرة جدًا مثل تحالف الناتو الذي شارك في ليبيا في 2011، كانت هناك صعوبات

في معرفة الجنود الذين شاركوا في هذه العملية الحربية، لأنه في النهاية في القانون الدولي الإنساني يزيد الوصول إلى المسؤولية الجنائية الفردية، فتزيد الوصول إلى من هو مرتكب الجرم أو من الشخص الذي يجب أن أتحاور معه حتى أعرف أنا كلجنة دولية للصلب الأحمر لدليًّا ضوء أخضر كي أتحرك على الأرض أم لا؟ أنا لا أقوم بعمليات انتشارية، يجب أن أحصل على الضوء الأخضر من أطراف النزاع، وبالتالي لا تعرف من مسؤولة عن ماذا داخل النزاع المسلح، وهذه بالنسبة لنا إشكالية كبيرة جدًا.

#### الفرع الرابع: النزاعات غير المتماثلة وتحدي عدم المعاملة بالمثل

منذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت النزاعات المسلحة غير متماثلة بصورة متزايدة، ما يضع عادة دول بالغة القوة في مواجهة جماعات مسلحة ضعيفة التنظيم والتجهيز، ومن الأمثلة الرئيسية على هذه النزاعات الحملة متعددة الجنسيات ضد جماعة طالبان في أفغانستان، والعمليات الإسرائيليية المتكررة ضد حماس في قطاع غزة، وقد دفع التفوق التكنولوجي والعسكري الهائل للدول المعنية، الجماعات المعارضة إلى تجنب اكتشافها وهزيمتها، عن طريق التحرك تحت الأرض والاختلاط بالسكان المدنيين والانخراط في أشكال متعددة من حروب العصابات، ونتيجة لذلك تحدث المواجهات العسكرية في أغلب الأحيان وسط المناطق المأهولة بالسكان، الأمر الذي لا يعرض السكان المدنيين للمخاطر المتزايدة للأضرار العرضية فحسب، بل يسهل أيضًا المشاركة المباشرة للمدنيين في العمليات العدائية، بالإضافة إلى ذلك ويساهم عدم قدرة الجماعات المسلحة على الانتصار في المواجهات المباشرة مع العدو، فإنها تميل بشكل متزايد إلى اللجوء إلى وسائل وأساليب يحظرها القانون الدولي الإنساني، مثل استغلال الملابس المدنية لقتل عدو أو إصابته أو أسره غدراً، أو تنفيذ هجمات عشوائية أو حتى استهداف المدنيين أو الطوافق الإنسانية أو الطبية والبنية الأساسية لهم استهدافاً متعمداً (فيما يعرف بالأهداف السهلة) وتعجز القوات المسلحة التابعة للدول بدورها عن تحديد الطرف المعادي بشكل صحيح وتواجهه مخاطر متزايدة للتعرض للهجوم من جانب أشخاص لا يمكن لها تمييزهم عن السكان المدنيين، وقد أدى هذا التوجه عموماً إلى فرض ضغوط كبيرة على مفاهيم عدم المعاملة بالمثل والمساواة بين أطراف النزاع، ولسوء الحظ على استعداد القوات المسلحة التابعة للدول والجماعات المسلحة غير الحكومية لقبول التزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.

#### الفرع الخامس: . خخصصة الأنشطة العسكرية والأمنية وإضفاء الطابع المدني عليها

تحصل القوات المسلحة دائمًا على دعم المدنيين، ومن في ذلك متعهدو الخدمات وموظفو الخدمات الحكومية المدنية في الواقع، ويستثنى حالات محددة قليلة للغاية لا يحظر القانون الدولي الإنساني إسناد المهام العسكرية والأمنية إلى أطراف خارجية، بل ينص كذلك على أن المدنيين المكلفين رسمياً بمقابلة القوات المسلحة في نزاع دولي قد يكون من حقهم التفتيح بوضع أسرى الحرب فور القبض عليهم إلا أن العقد الماضي شهد توجهاً غير مسبوق نحو إسناد المهام التي اعتادت القوات المسلحة التابعة للدولة القيام بها إلى شركات عسكرية وأمنية خاصة، فعلى سبيل المثال في الحروب الأخيرة في العراق وأفغانستان، انتشر عشرات الآلاف من متعهدي تقديم الخدمات من القطاع الخاص، بل كانت هناك فترات فاق عددهم بشكل واضح القوات المتعددة الجنسيات على الأرض، وحسب السياق قد تتولى هذه الشركات مجموعة واسعة ومتعددة من المهام التي تمتد من إعادة الإعمار إلى الخدمات اللوجستية والتدريب وخدمات الإدارة إلى توفير الأمن للأفراد والبني التحتية المدنية والعسكرية، ومن صيانة وتشغيل نظم أسلحة معقدة إلى حراسة المحتجزين واستجوابهم، وترتبط بعض أنشطتها ارتباطاً وثيقاً بعمليات القتال حتى إن أفرادها يخاطرون بالنظر إليهم بوصفهم مشاركين مباشراً في العمليات العدائية بل ومرتزقة حسب الظروف وتشير خخصصة المهام العسكرية كذلك عدداً من الشواغل الإنسانية الخطيرة، يجب أول التأكيد على أن الدول من خلال ممارسة الإسناد، لا يمكن لها أن تتصل من مسؤولياتها القانونية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، وبالتالي تظل مسؤولة عن ضمان احترام جميع القوانين واللوائح المنطبقة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني من جانب الشركة العسكرية والأمنية الخاصة التي تتعاقد معها، بالإضافة إلى ذلك وأيّاً كانت مهامهم أو أنشطتهم، لا يخرج متعهدو القطاع الخاص من دائرة حماية القانون الدولي الإنساني على الإطلاق وبإيجاز، وعلى خلاف الاعتقاد الشائع لا تمارس الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مهامها في فراغ قانوني.

#### الفرع السادس: . تكنولوجيات الأسلحة الجديدة

بلغت العمليات العسكرية ونظم الأسلحة مستوى غير مسبوق من التعقيد في كثير من النزاعات المسلحة المعاصرة، يتضمن تنسيق مجموعة متنوعة من الموارد البشرية والتكنولوجية التي يعتمد بعضها على بعض في موقع مختلفة منتشرة على مستوى العالم، وبالتالي مع ظهور تكنولوجيات

جديدة مثل الأسلحة ذات التحكم عن بعد ووسائل الحرب السيبرانية وتكنولوجيا النانو والأسلحة ذاتية التشغيل المتزايدة، يفرض هذا التطور تحدياً خطيراً أمام تقييم القانون الدولي الإنساني وتطبيقه.

### 1. الطائرات بدون طيار ذات التحكم عن بعد

على سبيل المثال، يثير الاستخدام المنهجي للطائرات بدون طيار ذات التحكم عن بعد في عمليات مكافحة الإرهاب في بلدان مثل أفغانستان وباكستان واليمن، تساؤلات حول انتظام القانون الدولي الإنساني على هذه العمليات، ومن ثم حول القواعد التي تحكم استخدام القوة الفتاكة ضد الأشخاص المستهدفين، وحيثما كان القانون الدولي الإنساني منطبقاً، يثير الاستخدام المنهجي للطائرات بدون طيار شواغل تتعلق بدقة معلومات الاستهداف المستخدمة وتعرض السكان المدنيين للأضرار العرضية وعدم قدرة الطرف المهاجم على رعاية الجرحى أو تطبيق مبدأ الأسر بدل من القتل.

### 2. تطورات مستمرة: تكنولوجيا النانو والأسلحة ذاتية التشغيل

من التطورات التكنولوجية الأخرى ذات الأهمية المحتملة لقانون الدولي الإنساني استحداث تكنولوجيا النانو وزيادة استخدام الأسلحة ذاتية التشغيل في ساحات المعارك، وعلى الرغم من أن تكنولوجيا النانو تستخدم بالفعل في العمليات العسكرية الحالية، لا سيما لتعزيز أداء ذخائر معينة وتصفيح المدرعات، فقد لا نزال بعيدين بعقود عن تطوير روبوتات ذاتية التشغيل بصورة كاملة قادرة على اتخاذ قرارات الاستهداف بشكل مستقل عن الدور البشري، غير أن هذا الرأي يثير بوضوح أسئلة حول التحكم التشغيلي في نظم الأسلحة المذكورة والمسوقة القانونية والجناحية عن الضرر الذي تتسبب فيه في حالة القيام بتصرفات تخالف القانون الدولي الإنساني، وأهم ملاحظة يجب إبداؤها في هذا الصدد أن مسوقة ضمان امتثال جميع الوسائل والأساليب المستخدمة في نزاع مسلح لقانون الدولي الإنساني ستظل تقع على عاتق أطراف ذلك النزاع، بالإضافة إلى ذلك فإن أي تصرف أو إهمال فردي يرقى إلى مستوى المشاركة الجنائية في انتهایات القانون الدولي الإنساني سيظل خاضعاً للمحاكمة والعقاب في جميع الأحوال، حتى إذا كان "القرار" النهائي بارتكاب الجريمة محل النظر اتخذته آلة استناداً إلى برامج وخوارزميات وليس إلى أوامر فورية يصدرها مشغل بشري .

## المطلب الثاني

### التحديات والصعوبات من الجانب الوطني والدولي

تحتاج الدول إلى المساندة من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته وهيئاته وتحديداً من قبل أكبر هيئة دولية وهي منظمة الأمم المتحدة، وذلك لضمان احترام القانون الدولي الإنساني ووضعه موضع التنفيذ والتطبيق على النحو الأمثل، وخاصة في حالة ارتکاب الانتهاكات الجسيمة.

وأكّدت أحكام المادة (89) من البروتوكول الإضافي الأول على ضرورة الالتزام بتعاون الدول مع منظمة الأمم المتحدة في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني، والتي ورد بها "تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تعمل، مجتمعة أو منفردة، في حالات الخرق الجسيم للاتفاقيات وهذا الملحق (بروتوكول الأول ، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبما يتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة".

وتقوم منظمة الأمم المتحدة بتنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني من خلال أجهزتها كمجلس الأمن الدولي الذي يختص بحفظ الأمن والسلم الدوليين، والجمعية العامة للأمم المتحدة صاحبة الاختصاصات الواسعة وتحديداً المسائل التي تتعلق بحقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية التي تعتبر الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة والتي تعنى بفض وتسوية كافة النزاعات بين الدول التي توافق على هذا الاختصاص.

ومن هذا المنطلق أيضاً تلتزم الدول المتعاقدة بالعمل على احترام الاتفاقيات الدولية وفرض احترامها ونشرها على نطاق واسع، ويبداً الإعداد لذلك زمن السلم من خلال وضع البرامج العلمية وترتيب الإجراءات الملائمة لذلك، وقد أنابت اتفاقيات جنيف بالدول مسؤولية سن التشريعات والنظم الكفيلة بتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، وأوكلت إليها مهمة إدراج أحكامها ونشرها على كافة الأوساط العسكرية والمدنية، وحملت الأطراف المتعاقدة وليس المتحاربة فقط على التقيد بالقواعد المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية، وذلك بتسخير جهودها ووضع آليات وقائية زمن السلم لضمان احترامها، لكن للأسف في الكثير من الأحيان ما لا تتخذ هذه الإجراءات بجدية بل تصطدم بعواقب تحول دون ذلك أهمها:

**الفرع الاول: تماطل الدول في الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية، وصعوبة إدماج أحكام هذه الاتفاقيات في تشريعاتها الداخلية.**

يبدأ سريان المعاهدات بعد الالتزام النهائي بها، وللتعبير عن هذا القبول هناك وسائل مختلفة بينتها المادة 11 من اتفاقية فيما لقانون المعاهدات لعام 1969، بحيث أن هذا الالتزام يتم بالتوقيع عليها، أو بتبادل الوثائق المكونة لها، أو التصديق، أو القبول، أو الموافقة، أو بالانضمام إليها، أو بأي وسيلة أخرى منتفق عليها، وقد أظهرت الممارسة الدولية أنه يتم التعبير عن قبول الدولة الالتزام بمعاهدة وقعتها مماثلتها عن طريق التصديق عليها، فيما عدا ما قد تتفق الدول المعنية بشأنه على خلاف ذلك.

الدولة لها الحرية المطلقة في التوقيع على المعاهدات ثم التصديق عليها من قبل ممثليها، وبالتالي لا يجوز إجبارها على التصديق، أو مسؤولتها دولياً في حال عدم رغبتها في ذلك، وهذا ما يقف عائقاً أمام العديد من المعاهدات التي تشترط نصاب قانوني معين من الدول لدخولها حيز التنفيذ وترتيب آثارها، إذ عدم وجود نص صريح في المعاهدة يحدد موعد التصديق عليها يعطي الحرية المطلقة للدولة في اختيار التوقيت المناسب للتصديق مهما طال الفارق الزمني بين التوقيع والتصديق، وبالتالي ينجم عن ذلك ضياع العديد من حقوق الأفراد، وإفلات الكثير من المجرمين طوال هذه المدة من قبضة العدالة، خاصة إذا كانت الجريمة محل المسائلة لم تصادر عليها الدولة المطالبة بالمحاكمة. فقد واجهت اتفاقية روما المتضمنة القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المبنية في 1988، والتي دخلت حيز التنفيذ في 2002 العديد من الصعوبات المتعلقة بالتصديق أو الانضمام إليها من طرف الدول، باعتبارها تمس خصوصيات السيادة المتمثلة باحتكار سلطة القمع الجنائي وولاية القانون الجنائي الوطني عليها.

بحيث يتحتم على الدول الراغبة في الانضمام إلى هذه الاتفاقية ضرورة التطابق بين نظامها القانوني الوطني والنظام الأساسي لهذه المحكمة، والتي قد تتعارض مع القواعد الدستورية في بعض الدول، ويتعارض مع مبدأ إقليمية القانون الجنائي، والذي يأتي محاكمة مواطني الدولة الذين ارتكبوا جرائم فوق إقليمها أمام نظام قضائي آخر، وتعود مثل هذه المحاكمة اعتداء على سيادة الدولة وهذا ما جعل بعض الدول ترفض التصديق على هذه الاتفاقية.

## الفرع الثاني: صعوبة عمليات إدماج الالتزامات الدولية في التشريعات الوطنية

على الرغم من أن المادة (80) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف حرصت على تأكيد التزام الأطراف بتنفيذ واتخاذ كافة الإجراءات دون إبطاء إلا أن عملية إدماج النصوص المتعلقة في الاتفاقيات في القانون الوطني للدولة التي صادقت على الاتفاقية يواجه صعوبة في الموائمة مع القانون الوطني - الداخلي - خاصة في مجال القانون الدولي الإنساني، إذ تجد هنالك تعارض صارخ بين التشريعات الوطنية لدولة والالتزامات التي تقع عليها بموجب التصديق على المعاهدة خاصة إذا كانت تأخذ بمبدأ سمو القوانين الوطنية، لذلك فنادر ما تعدل الدول تشريعاتها الوطنية بما يتناسب وتعهداتها الدولية، كما تعتبر الموائمة في المجال الجنائي من أصعب المواقمات، ومن ثم فلا يمكن ملاحقة مفترضي الكثير من انتهاكات القانون الدولي الإنساني لقصور تشريعاتها عن ذلك وهذا يرجع إلى أن العديد من القواعد الدولية تصاغ في نصوص تكون غامضة وبمهمة على القاضي، وبالتالي يتغدر على القاضي الوطني تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية لأسباب راجعة إلى غموضها وعدم تحديدها للعقوبات، كما جاء في انتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 ولذلك يتغير أن تصاغ الاتفاقيات في نصوص واضحة تسمح بتطبيقها مباشرة، أو تنقل نصوص الاتفاقيات الدولية إلى القوانين الوطنية بواسطة نص شريعي داخلي.

## الفرع الثالث: عدم مواكبة ميثاق الأمم المتحدة لمستجدات النزاعات المسلحة الحديثة

لقد عرف المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة أوضاعاً تنتهك فيها قواعد القانون الدولي الإنساني بشكل خطير جداً، ومظاهر جديدة لم يتطرق إليها ميثاق الأمم المتحدة، لأن عند إقراره في سنة 1945 لم يكن العالم يعرف مثل هذه الأوضاع ، وهذه النزاعات المتغيرة أيضاً أصبحت تشكل تحدي في ظل التطور التكنولوجي واستخدام أسلحة إلكترونية كأسلحة التحكم عن بعد والأسلحة التقائية، على الرغم من الطبيعة الافتراضية لهذا النوع من العمليات العسكرية ، فإن الأضرار والمعاناة الناتجة عنها لا تقتصر على العالم الافتراضي ففي عصر يجري فيه التحكم بكل شيء إلكترونياً، فقد تستهدف بعض الهجمات الإلكترونية مؤسسات البنية التحتية لمنطقة ما، مما يسبب حرمان عدد كبير من المدنيين من الخدمات أو المواد الأساسية كال المياه أو الكهرباء أو الرعاية الطبية.

ثم إن النزاعات المسلحة الدولية أصبحت أقل في الوقت الذي تضاعفت فيه النزاعات غير الدولية، وهناك عدم وضوح في الخطوط الفاصلة بين النزاعات الدولية والداخلية، وتحولت التوترات الداخلية التي لا ترقى إلى مستوى النزاع المسلح في بعض الأحيان إلى عنف شديد وتسبب في قدر كبير من المعاناة والخسائر البشرية.

وظهرت تحالفات وائتلافات معقدة بين الدول بوجه الخصوص ما شهدته النزاعات في سوريا وليبيا وأفغانستان والعراق واليمن والصومال، ناهيك عما قدمته دول الدعم إلى القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول في بلدان أخرى وذلك عن طريق التدريب والعتاد والأسلحة والتمويل وتوفير الغطاء السياسي، ومن بين هذه الأوضاع التي تثير قلق شديد لدى المجتمع الدولي بسبب عدم تنظيمها في أية اتفاقية دولية هو الإرهاب الدولي الذي يعتبر أخطر مظهر عرفه العالم في السنوات الأخيرة.

فالإرهاب الدولي لم تتمكن الأمم المتحدة من تعريفه تعريفاً جاماً أو حتى وضع معايير قانونية لتحديده، إذ لا تزال محل نقاش واختلاف وجهات النظر.

فمثل هذه المستجدات تبين عجز ميثاق الأمم المتحدة على مسايرة التطورات التي تعرفها النزاعات المسلحة الحديثة، فما على الأمم المتحدة سوى تعديل ميثاقها حل لها في أسرع وقت ممكن، خاصة مع ظهور مصطلح "الحرب الشاملة على الإرهاب" الذي تترעםه الولايات المتحدة الأمريكية والذي تتخذه كحجة لتدخلاتها العسكرية في بعض الدول كأفغانستان والعراق واليمن وسوريا.

#### الفرع الرابع: عدم وجود توازن في قرارات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

إن صنع القرار في منظمة الأمم المتحدة يعود بالدرجة الأولى إلى مجلس الأمن خاصه في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، حيث أعطى له ميثاقها صلاحية اتخاذ قرارات ملزمة على جميع دول الأعضاء في هذا المجال رغم أنه هو الجهاز الأقل تمثيلاً من طرف الدول.

أما بالنسبة لقرارات الأجهزة الأخرى خاصة الجمعية العامة في مسألة حفظ السلام والأمن الدوليين تبقى مجرد توصيات ليس لها قوة إلزامية بالمعنى الدقيق، إذ تقتصر قيمتها على القيمة الأدبية الأمر الذي يسمح للدول عدم الالتزام بها والتمسك بالسيادة الوطنية لها، فمن جهة سمح لها الميثاق صالحة حفظ السلام والأمن الدوليين ومن جهة أخرى حرر قراراتها من القيمة الإلزامية، وهذا ما ينعكس سلباً على الجمعية العامة في تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

## الفرع الخامس: سيطرة الدول الكبرى على منظمة الأمم المتحدة (حق الفيتو)

منذ نشأة المنظمة وهي تحت سيطرة الدول الكبرى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الدول تهمن على المنظمة وتستخدمها كوسيلة لقضاء مصالحها، الأمر الذي يجعل من المنظمة أداة قانونية مشروعة أوجتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لتبقى تحكم العالم وتنسلط عليه دون أن تلجأ إلى استخدام القوة لتحقيق ذلك ، ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى توظيف مبادئ الأمم المتحدة بالشكل الذي يضمن هيمنتها على التفاعلات الدولية وعلى مختلف الأصعدة، 2 مما جعل المنظمة تسير وفقا للقواعد التي ترسمها وتضع شروطها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن حق الفيتو الذي تملكه الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن يمكن لها أن تسير شؤون المنظمة وشؤون العالم بأكمله والواقع يثبت استخدام حق النقض لأغراض تخدم مصالحها دون النظر إلى الاعتبارات الإنسانية، وأحسن مثال على ذلك توافق الولايات المتحدة مع دولة الاحتلال الصهيوني بشكل يجعل مجلس الأمن مجرد منفج على ما يحدث في فلسطين دون أن يتحرك لوقف المجازر التي ترتكب يوميا على الأراضي المحتلة

ولابد من الإشارة هنا إلى أن شلل المجلس لا يتوقف فقط على الاستخدام الفعلي للفيتو، بل أيضا من تهديدات الدول الخمس في المشاورات قبل التصويت باستخدام الفيتو لإجهاض الكثير من القرارات المهمة.

## الخاتمة

بعد الثناء على الله عز وجل الذي تم بحمده الصالhat، جاء هذا العمل المتواضع للإجابة ولو بقدر ليس بالكبير على تساؤلات طرحت ولا زالت تطرح والتي تمحورت أساسا حول التحديات والصعوبات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني، من خلال التطرق إلى النصوص المنصبة في الدساتير على تأمين حقوق الإنسان من أوجه الانتهاكات والخروقات الخطيرة، والماسة بسلامة وكيان وكرامة الكائن البشري.

ولقد كان هذا الموضوع والذي ألقينا عليه الضوء عبر مبحثين في هذه الورقة البحثية والتي استعرضنا فيها الحرب السiberانية تهديدات حقيقة من العالم الافتراضي، وتناول فيها الباحث لحظة وجود فكرة الحرب السiberانية، وما مدى أثر السiberانية في تطور القوة، كما تناول الباحث الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني ومنها التحديات الناشئة وظاهرة الحرب.

من خلال ما تم عرضه وتناوله في هذه الدراسة من محاور، فإن أبرز النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها بعد اختبار الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة تمثل بما يلي:

#### أولاً . النتائج

1. موضوع القانون الدولي الإنساني كان ولا زال محط اهتمام من قبل كافة الأمم والشعوب على اختلاف نظمها وأساليبها وسياساتها وخياراتها.
2. وفقا للأبحاث العلمية انه لا يوجد إجماع على تعريف محدد ودقيق لمفهوم الحرب السiberانية.
3. إن وجود القانون الدولي الإنساني رهين بالحفاظ على حياة المدنيين ومنهم الحركة الآمنة في إطار ممارسة حرياتهم، وعدم المساس بهم.
4. سبب الحرب السiberانية جملة من المخاطر والتداعيات على تفاعلات السياسة الدولية وتكمّن هذه الخطورة في كون العالم أصبح يعتمد أكثر فأكثر على الفضاء السiberاني، لا سيما في البنى التحتية المعلوماتية.
5. فقد يتم استخدام الفضاء الإلكتروني كساحة لصراع منخفض الشدة من خلال التأثير على النواحي الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، وهي لا تتطور بالضرورة إلى استخدام الفضاء الإلكتروني كقوة مسلحة، أو شن حرب الكترونية واسعة النطاق.
6. إن البداية الحقيقة للإهتمام بمسألة القانون الدولي الإنساني في إطار القانون الدولي كانت بعد الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أن مرحلة قبل الحرب العالمية الأولى قد عرفت مضامين واتفاقات خاصة بالقانون الدولي الإنساني كاتفاقية لاهاي إلا أنها لم تأخذ بمبدأ الإلزام القانوني إلا بعد هذه المرحلة.
7. لم يكن متصوراً بالنسبة للمشرع الدولي أن الحرب ستنتقل بعد تطور سلاح الطيران إلى داخل المدن السكنية المكتظة بالسكان المدنيين.

8. . حاول المجتمع الدولي أن يضع تعريفاً لجريمة الإرهاب، لكنه فشل بسبب الاستقطاب السياسي ما بين الكتلة الغربية ودول عدم الانحياز أو الـ77 من ضمنهم الدول العربية، الذين أرادوا استثناء الشعب الفلسطيني، مقاتلين أحراضاً يحاولون الدفاع ضد النظام الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي.
9. بلغت العمليات العسكرية ونظم الأسلحة مستوى غير مسبوق من التعقيد في كثير من النزاعات المسلحة المعاصرة.
10. في حالة انتشار التحالفات العسكرية يصعب معرفة الجنود الذين شاركوا في هذه العملية الحربية للوصول إلى المسؤولية الجنائية الفردية.

**ثانياً/ التوصيات:**

أما التوصيات - فقد أوجزها الباحث في النقاط التالية:

1. ولضمان حماية المدنيين والمرضى والجرحى لا بد أن يتحتم على الدول الراغبة في الانضمام إلى هذه الاتفاقية ضرورة التطابق بين نظامها القانوني الوطني والنظام الأساسي لهذا القانون، والتي قد تتعارض مع القواعد الدستورية في بعض الدول، ويتعارض مع مبدأ إقليمية القانون الجنائي، والذي يأتي محاكمة مواطني الدولة الذين ارتكبوا جرائم فوق إقليمها أمام نظام قضائي آخر، وتعد مثل هذه المحاكمة اعتداء على سيادة الدولة وهذا ما جعل بعض الدول ترفض التصديق على هذه الاتفاقية.
2. النزاعات المسلحة الدولية أصبحت أقل في الوقت الذي تضاعفت فيه النزاعات غير الدولية، وهناك عدم وضوح في الخطوط الفاصلة بين النزاعات الدولية والداخلية، وتحولت التوترات الداخلية التي لا ترقى إلى مستوى النزاعسلح في بعض الأحيان إلى عنف شديد وتسبيب في قدر كبير من المعاناة والخسائر البشرية.
3. تأسيس مراكز أو مؤسسات حكومية وغير حكومية تتولى متابعة مهمة نشر الوعي بخصوص القانون الدولي الإنساني وفضح انتهاكاتها في المجتمع.
4. ان القانون الدولي الإنساني ملزم لكافة الدول باحترامه والتقييد في نصوص أحكامه لما مر به من العرف الدولي فهو يقوم على ثالث ركائز أساسية متمثلة في: قانون لاهي وقانون جنيف

والقانون العرفي سواء كانت الدولة طرف بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بأحكام القانون الدولي الإنساني أو غير طرف فيه ملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني وعدم انتهاكه، خاصة فيما يتعلق بالاضطرابات الداخلية والتوترات السياسية

5. إن اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وملحقاتها 1977 جاءت بغية حماية ضحايا النزاعات المسلحة والمدنيين وأسرى الحرب وغيرهم من استهدافهم الاتفاقيات وعليه يحضر على الدول التي تخرط في النزاعات المسلحة الدولية والغير دولية التعدي على الفئات المحمية بموجب قانون جنيف (مجاري -ويحضر عليها استهداف المدنيين، وفي حالة الشك بصفة الشخص إذا كان مدني أو عسكري يعامل معاملة المدني إلى أن تظهر قرينة العكس، فالأخير معاملته بقرينة المدني وعدم تحريده من صفتة

6. على الدول التي تخرط في النزاعات المسلحة أن تحترم قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني ولا تتمسك بمبدأ المعاملة بالمثل إزاء الدولة المعتدية بل لا بد لها أن تتمسك بمبادئ القانون الدولي الإنساني تجنبًا للأعمال القتالية الانتقامية، وبالتالي تخفيقا لما تسببه النزاعات المسلحة من المعاناة والآلام للأطراف.

7. يجب فهم هذه التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني ومعالجتها لضمان استمرارها في أداء مهمتها المتمثلة في توفير الحماية في حالات النزاعسلح.

وأخيراً لا أتنى أن يفهم من كل ما سبق ذكره، أنه لا يوجد أساس لتطبيق مضامين القانون الدولي الإنساني على الإطلاق، وإنما المراد حقيقة هو إثارة انتباه العاملين بالمجال الحقوقى والمفكرين والمهتمين بشؤون بلادنا إلى ضرورة الوعي بفاجحة الأزمة وتعقيدها، وببساطة تعاملنا مع موضوع كبير كهذا، هناك بطبيعة الحال استثناءات مفكرون وربما مؤسسات، يتوفرون على قدر كبير من المعرفة العلمية والعلقانية يحيطون بالواقع من جوانبه المتعددة ويأخذون بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة للموضوع، ولكنني أتحدث عما هو سائد بشكل عام وما هو سائد، للأسف من تكرار للأشياء والناس والأفكار والأفعال والسلط، وكذا الجهل بمضامين الأشياء وأبعادها وتغييب العقل سواء في أفكارنا أو في أعمالنا وحركاتنا وتعاملاتنا، سيؤدي لا محالة إلى تعقيد الأمور أكثر وتضخيم الأزمة وبالتالي إبعاد إمكانية عيش الإنسان ضمن حقوق تحفظ كرامته وحياته وحريته، أتنى أن يكون هذا البحث قد أصاب الأهداف وأضاف إلى المكتبة القانونية شيئاً جديداً مفيداً.

### قائمة المراجع

#### أولاً: الكتب

1. د. احمد عبيس نعمة الفتلاوي، الهجمات السiberانية مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، . جامعة بابل كلية القانون، العدد الرابع، السنة الثامنة، 2016.
2. د. جوزيف ناي، المنازعات الدولية- مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة احمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1998.
3. د. سلوان جابر هاشم، حالة الضرورة العسكرية في القانون الدولي الإنساني، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013.
4. د. علاء الدين حسين مكي خماس، استخدام القوة في القانون الدولي، المطابع العسكرية، بغداد، 1982.
5. د. عزت زحا، (2005)، المنظمات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
6. د. عمر مكي، القانون الدولي الإنساني والارهاب، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
7. د. نزار العنبي، (2010) القانون الدولي الإنساني، دار وائل للنشر، الأردن، عمان.
8. هاشم سلوان جابر ، حالة الضرورة العسكرية في القانون الدولي الإنساني، ط1،المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013.
9. د. هشام بشير، المدخل للقانون الدولي الإنساني، ط1، المركز القومي للإصدارات القومية، القاهرة، 2012.
- 10.د. هنري ميروفيتز ، مبدأ الآلام التي لا مبرر لها، دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2009.
- 11.د. يوسف آمال (2010) دروس في القانون الدولي الإنساني، دار بلقيس للنشر ،الجزائر.  
ثانياً: المجلات والدوريات البحوث والدراسات والمقالات

1. محمد مختار، الأمن السيبراني، مفاهيم المستقبل، مركز المستقبل لأبحاث والتطوير اتجاهات الأحداث، العدد 6، 2015.
2. حزيران/يونيو الماضي، ألقى الدكتور عمر مكي، المنسق الإقليمي للقانون الدولي الإنساني بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا باللجنة الدولية للصليب الأحمر، محاضرة إلكترونية حول موضوع «تحديات القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية». [www.icrc.org/ar](http://www.icrc.org/ar)

### ثالثاً الرسائل العلمية

1. احمد ثامر سراب، الهجمات على شبكات الحاسوب في القانون الدولي الإنساني، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين- كلية الحقوق، بغداد، 2015.
2. ساعد لقون، (2009) دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان (مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة) كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، بباتنة، الجزائر.
3. نبيل بو جليل، ياسين بو عناني، (2013) دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان (عارض تفتيذ القانون الدولي الإنساني )، جامعة عبد الرحمن ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، الجزائر.
4. سعاد واجعوط، (2017) أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون عام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق.

### رابعاً: الاتفاقيات والمواثيق والدساتير والإعلانات الدولية

1. ميثاق الأمم المتحدة.
2. اتفاقية جنيف.

### خامساً: الشبكة العالمية للمعلومات (الأنترنت)

1. موقع الكتروني. [www.SaSapost.com](http://www.SaSapost.com)
2. الحرب الإلكترونية وال الحرب السيبرانية [WWW.Alkhanadeq.com](http://WWW.Alkhanadeq.com)

3. المجال الخامس. الحروب الإلكترونية في القرن الـ 21، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع  
<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2010/20117212274346868.html>

4. محمد عالم فرغلي، (2018)، منشور لدى مجلة الإنساني (عنوان) العنف الرقمي أحدث  
صيحات الحروب الجديدة (، اللجنة الدولية لصليب الأحمر، حزيران 24 / العدد 59 /  
<https://blogs.icrc.org/alinsani/2018/06/24/1782>

5. رونالد أوفرلينغر (2019)، منشور لدى مجلة الإنساني، (عنوان) اتفاقيات جنيف في سبعين  
عاما. تحولات النزاعات وتحديات الحماية (اللجنة الدولية لصليب الأحمر، أيلول 15 / العدد  
<https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/09/15/3278> . 65



## ذو النون المصري فيلسوف التصوف الأول

عادل جمعة المبروك ابوسعيدة

كلية الآداب زوارة

### الملخص

التصوف الإسلامي السنوي قديم في الإسلام قدم الشرع الشريف ومبدأ بنصوص القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم وقد أصلح الله بفحوه قلوبًا كثيرة من الصحابة بعد إسلامهم فأحياها ، وتغرسوا استئنار به فزكاهما . وظهر ذو النون المصري الصوفي العابد العالم . الذي أحدث ثورة في مضمونين التصوف كعلم ناضج ويعتبره مؤرخوا التصوف منشى المذهب الصوفي وينسبون إليه نظرية المعرفة الصوفية وأنواعها ودرجاتها وطرق الوصول إليها التي تؤدي إلى معرفة الله وترتيب الأحوال ، وأول من وضع تعريفات للوجود والسماء والمقدرات الصوفية .

### Abstract:

Sunni Islamic Sufism is ancient in Islam. The noble Sharia came first and was supported by the texts of the Holy Qur'an and the Sunnah of the Prophet, may God's prayers and peace be upon him. And God reformed many hearts of the Companions after their conversion to Islam, so He revived them, and enlightened souls and purified them.

Dhu'l-Nun appeared, the Egyptian mystic, worshiper, and scholar. Who revolutionized the contents of Sufism as a mature science, and the historians of Sufism consider it the originator of the Sufi doctrine, and attribute to it the theory of Sufi knowledge, its types and degrees, and ways to reach it that lead to knowledge of God and the arrangement of conditions, and the first to set definitions for existence, hearing, and Sufi shrines and categorizing them.

He was distinguished by his eloquence, lessons, and rare wisdom, so he did not stress the chains of transmission of stories and stories in transmitting the news, and there was nothing in their meaning that denied or contradicted the Sharia, so there is no objection to recourse to them and mentioning them as a matter of exhortation and reminder.

Dhu al-Nun al-Misri directs his attention to emphasizing the effectiveness of practicing rituals, supplications, and overpowering the soul so that it becomes fit to accept its god and enter into an

incest with him, just as the basic condition in this annunciation is divine love. This is the reality of slavery, represented in complete love with complete humiliation and pure submission to the Beloved.

#### مقدمة:

يصف المستشرق الانجليز بريندن نيكلسون في كتابه "الصوفية في الإسلام" أن الصوفية الأولين كانوا زهاداً عباداً مساملين، وأن شعورهم المستولي عليهم للخطيئة، والخوف من الله أو حب الله أو معرفة الله، فضلاً عن معاني التعبد والشوق والخلوة والزهد وغيرها؛ جعلت التصوف علمًا تحدد أركانه ومعالمه بمرور الزمن، وأن تجربة العابد أو الصوفي، وشعوره المستولي عليه قبل وأثناء وبعد هذه التجربة الإيمانية الذاتية هي ما يمكن أن يميز التصوف عن غيره من العلوم.

وتحددت معالم التصوف على اكتاف رجالات القرنين الثاني والثالث الهجري، مثل ابن المبارك وإبراهيم بن أدهم والداراني والجندى ورابعة العدوية والبسطامي وغيرهم، إلا أن رجلاً ظهر في مصر، أحدث ثورة في مضمون التصوف كعلم ناضج، وتجربة فريدة ذلك الرجل، هو ذو النون المصري الصوفي العابد، والكيميائي العالم، فمن هو ذو النون المصري؟ وما هي تجربته التي مَرَ بها؟ وما الجديد الذي جاء به في علوم التصوف؟ وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها تم تقسيم البحث إلى:

#### 1- حياته:

أ- حياته: ولد ثوبان بن إبراهيم المصري كنيته "أبو الفيض" ولقبه "ذو النون" في عام 179هـ/1796م في مدينة إخميم بصعيد مصر، لأسرة نوبية عرفت بالزهد والنقوي.

وسط هذه البيئة، عاش ذو النون حياته الأولى، تلك الحياة التي انبنت فيه غرس التأمل والتأمل، ومن ثم رحل من أخميم إلى الفسطاط وعن سبب رحيله يذكر المناوي في كتاب الكواكب اليرية (سمع ذو النون ذات يوم من أيام إقامته بأخميم صوت لهو ودفاف فقال ما هذا؟ قيل عرس ثم سمع بجانبه بكاء وصياح فقال ما هذا؟ قيل فلان مات، قال أعطى هؤلاء فما شكروا وابتلى هؤلاء فما صبروا الله على أن بت بهذا البلد فخرج فوراً إلى مصر فقطنها).

عاش ذو النون في عصر حافل بكثرة أئمة الفقه وعلماء الحديث ومشايخ الصوفية متاثر بهم وأخذ عنهم فقد اتصل بالأمام أحمد بن حنبل واجتمع به كما اتصل بالرازد الكبير بشر الحافي وغيره من شيوخ زمانه، واستغل ذي النون بعلم الحديث وروايته، وروى الحديث عن مالك بن أنس والليث

بن سعد وعبد الله بن لميوعة، درس على علماء عديدين وسافر إلى سوريا والجaz، ولم يلبث أن انصرف عن الحديث إلى الاشتغال بنفسه ولما سئل عن ذلك أجاب للحديث رجال وشغلي بنفسه استغرق وقتاً دار الامان<sup>(i)</sup>.

وكان ذو النون من أهل العلم، ولكن غالب عليه التصوف، يذكر القشطيري في رسالته أنه أول من عرف التوحيد بالمعنى الصوفي، وأنه أول من وضع تعريفات للوجود والسماع والمقامات والأحوال<sup>(ii)</sup>.

أتهمه معاصروه بالزنقة وحاولوا الإيقاع بينه وبين الخليفة "المتوكل" واصفينه بأنه أحدث علماء تتكلم به الصحابة، فاستجلبه المأمور إليه في بغداد سنة 829م، فسيق مقيداً مغلولاً، وسافر معه جماعة من أهل مصر يشهدون عليه.

وفي محبسه كان ذو النون ينادي ربه لك من قلبي المكان المصنون... كل لوم على فيك يهون / لك عزم بأن أكون قتيلاً... فيك والصبر عنك ما لا يكون، ويقول ذو النون (لما حملت من مصر في الحديد إلى بغداد لقتلي امرأ زمنه - أي عجوز - فقالت إذا دخلت على المأمور فلا تهبه ولا نرى أنه فوقك ولا تحتاج لنفسك لأنك إن هبته سلطه الله عليه).

وإن ما حجته عن نفسك لم يزدك إلا وبالاً، وإن كنت بريئاً فادع الله تعالى أن ينتصر لك ولا تنتصر لنفسك، فلما دخلت على المأمور قال لي ما تقول فيما قيل فيك من الكفر والزنقة؟ فسكت ثم قال لي لم لا تتكلم؟ فقلت يا أمير المؤمنين إن قلت لا، كذبت المسلمين، وإن قلت نعم، كذبت على نفسي، فأفعل أنت ما ترى، فأنني غير منتصر لنفسي، فبكى المأمور وقال هو رجل بريء مما قيل فيه، فرده إلى مصر مكرماً<sup>(iii)</sup>.

وطلب المأمور من ذي النون أن يسمعه شيئاً من كلام الزهاد، ليرد عليه ذو النون بعد إطراق وتأمل قائلاً: يا أمير المؤمنين، إن الله عباداً عبده ، بخالص من السر، فشرفهم بخالص من شكره، فهم الذين تمر صحفهم مع الملائكة فرغى، حتى إذا صارت إليه ملائكة لهم من سر ما أسروا إليه. أبدائهم دنيوية، وقلوبهم سماوية، قد احتوت قلوبهم من المعرفة حتى كأنهم يبعدونه مع الملائكة بين تلك الفرح وأطباق السماوات لم يخروا في ربيع الباطل، ولم يرتعوا في مصيف الأثام، ونزعوا الله أن يراهم يتواترون على حبائل المكموم... بهم ينشأ السحاب، ويدفع العقاب والعذاب، وبهم يسكن العباد والبلاد فرحة الله علينا وعليهم. أثر كلام ذي النون ووعظه في نفس الخليفة المأمور، ولم يمس فيه

الصدق والعزم، كما أحس فيه بالاطمئنان والراحة، وصار المتكفل طوال بقاء ذي النون في بغداد يستدعيه بين الفينة والأخرى ليسمع منه، فلا يزيده سماعه إلا إيماناً واطمئناناً وراحة، حتى أثر عنه أنه قال: "إن كان هؤلاء زنادقة فما على وجه الأرض مسلم".

وعن عمرو بن السرح: قلت لذى النون: كيف خلصت من المتكفل، وقد أمر بقتلك؟ قال: لما أوصلني الغلام، قلت في نفسي: يا من ليس في البحار قطرات، ولا في ديلج الرياح ديلجات، ولا في الأرض خيبات، ولا في القلوب قطرات، إلا وهي عليك دليلات، ولك شاهدات، وبربو بينك معرفات، وفي قدرتك متحيرات، فالقدرة التي تجبر بها من في الأرضين والسماءات إلا صليت على محمد وعلى آل محمد، وأخذت قلبه عنى، فقام المتكفل يخطو حتى اعتقني، ثم قال: أتعنباك يا أبا البيض.

قال اسحق بن إبراهيم السرخسي: سمعت ذا النون وفي يده الغل، وفي رجله القيد، وهو يساق إلى المطبق والناس يبكون حوله وهو يقول: هذا من مواهب الله تعالى ومن عطياته، وكل فعله عذب حسن طيب، ثم أنسد<sup>(iv)</sup>:

كل لوم على فيك يهون فيك والصبر عنك ما لا يكون	لك من قلبي المكان المصنون لك عزم بأن أكون قتيلاً
--	---

وكان ذو النون يهيجه السماع، فقد حدثوا أنه لما دخل بغداد اجتمع إليه الصوفية ومعهم قوله فابتداً ينشد<sup>(v)</sup>:

فكيف به إذا احتكا هوى قد كان مشتركا إذا ضحك الخالي بكى	صغير هواك عذبني وأنت جمعت من قلبي أما ترى لي لمكتسب
--	---

فقام ذو النون وسقط على وجهه والدم يقطر منه، وقال يوسف بن الحسين: حضرت مع ذي النون مجلس المتكفل، وكان مولعاً به، يفضله على الزهاد، فقال: صفت لي أولياء الله، قال: يا أمير

المؤمنين، هم قوم أليسهم الله النور الساطع من محبته، وجلهم بالبهاء من إرادة كرامته ووضع على مفارقهم تيجان مسرته، فذكر كلاماً طويلاً.

إضافة إلى كونه صوفياً وقطباً كبيراً ومتقدماً في الدين، فقد كان من البارعين في الكيمياء وقد تعلم السريانية، ودرس الطب وعرفه، وترك في الكيمياء ثلاثة كتب هي "الركن الأكبر" وكتاب "الثقة في الصنعة" وكتاب "العجبات".

ومع هذه العلوم والمعارف الجمة التي أهلته ليلزم دروسه طلاب عصره وشيوخهم، أثر ذو النون أن يُغنى حياته زاهداً عابداً سائحاً في أرض الله، وكانت حياته خليطاً غريباً من الزهد والحرص على تأسيس مدرسة صوفية فريدة، ولعل هذا ما دفع المستشرقة الألمانية "آن ماري شيميل" أن تصفه بأنه أحد الشخصيات الصوفية الجذابة والمميزة في نفس الوقت، وأنه كان واحداً من أبرز الشخصيات الروحية الخفية في الإسلام.

وقال يوسف بن الحسين: سمعت ذا النون، يقول: فيما تصور في وهمك، فالله بخلاف ذلك، وسمعته يقول: الاستغفار جامع لمعان: أولهما: الندم على ما مضى، الثاني: العزم على الترک، الثالث: أداء ما ضيّعت من فرض الله، الرابع: رد المظالم في الأحوال والأعراض والمصالح عليها، الخامس: إذابة كل لحم ودم نبت على الحرام، والسادس: إذاقة ألم الطاعة كما وجدت حلاوة المعصية.

وعن علي بن حاتم: سمعت ذا النون، يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن كلامه: العارف لا يلتزم حالة واحدة بل يلتزم أمر ربه في الحالات كلها.

توفي ذو النون في الجيزة سنة 245هـ<sup>(vi)</sup>، عن عمر قارب التسعين ودفن في مقابر أهل المعاشر<sup>(vii)</sup>، ويقول الشعراي في الطبقات الكبرى (لما توفي رضى الله عنه بالجيزة حمل في قارب مخافة أن ينقطع الجسر من كثرة الناس في جنازته ولما أخرج من القارب وحمل على أكتاف الرجال جاءت طيور خضر ترفرف على جنازته حتى وصلت إلى قبره ولما دفن غابت<sup>(viii)</sup>، وعندما رأى أهل مصر ذلك ندموا على ما فرط منهم في حق ذلك الولي واستغفروا مما أنكروه عليه من ولايته وما ألقوه به من الأذى في حياته وأجلوه بعد ذلك واحترموا قبره، وفي كشف المحجوب يقول المجوبي (وفي ليلة وفاة ذا النون رأى سبعون رجلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم في النوم وهو يقول جئت لألقي ذا النون خليل الله ولما فاضت روحه وجد مكتوباً على جبينه "هذا حبيب الله الذي مات في

حب الله" ويقول عنه أبو نعيم في كتابه الأشهر "حلية الأولياء" إن ذا النون "نظر عبر، وذكر فازجر، فهو ملهم العلم المضيء، والحكم المرضى الناطق بالحقائق، الفائق للطائق" وهذه إضافة عابرة لا توفي سيرته الغامضة والمليئة بالغرائب حقها.

**بـ - مؤلفاته:**

ألف ذا النون المصري مؤلفات عديدة أهمها:

- 1- كتاب حل الرموز وبرء الأرقام في كشف أصول اللغات والأقلام.
- 2- كتاب الركن الأكبر، وكتاب العجائب، وكتاب أشعار في حجر الحكماء، ولقد سبق العالم شامبليون<sup>(viii)</sup>، في فك طلاسم رموز الهيروغليفية فلقد تمكن من فهمها وشرحها للناس، فلقد تعلم على الكيمياء، وأنقذ اللغة السريانية، وحاول فك رموز ورق البردي الموجودة في أحشى.
- 2- ذو النون والنحو الإلهية:

ومن الأعلام البارزين في هذه المرحلة التأسيسية في تاريخ التصوف ذو النون المصري (ت 859) وهو مصرى ينحدر من أصل قبطي، ويُكاد يكون في أخبار التصوف شخصية اسطورية، فهو بهذا الاعتبار شبيه بشخصية أخرى إلى الخرافات هي شخصية العالم جابر بن حيان (ت 776) الذي قيل أنه كان أحد أسانتنه<sup>(ix)</sup>، وبعتبره مؤرخو التصوف منشئ المذهب الصوفى وينسبون إليه نظرية المعرفة الصوفية (gnose) وترتيب الأحوال والمقامات الصوفية وتتبّعها، وقد رأينا أنه أول من جعل الفلسفة جزءاً من التصوف وقد نسبت إليه أقوال منها: "الصوفية قوم أثروا الله على كل شيء فأثرهم الله على كل شيء"، ومنها "تمنيت أن أراك، فلما رأيتك غلت دهشة السرور فلم أملك البكاء<sup>(x)</sup>، أما الطريق الصوفى، فيتألف في عرفه، في عدد من "المقامات" يترتب على المتتصوف أن يسلكها، وعدد مقابل من "الأحوال" قد ينعم بها الله عليه، وهذا الفارق المميز بين "المقامات" و "الأحوال" ، وهو أن الأول يتم بالجهد الإنساني، في حين أن الثاني هبة من الله، أصبح في ما بعد الفارق المعتمد في التقليد الصوفى، ولا يتوقف ذو النون طويلاً عند فضائل الحياة الصوفية، بل يوجه اهتمامه إلى التأكيد على فاعلية ممارسة الشعائر، والدعاء وقهراً النفس في باب التطهر من الأثام، وعندما تطهر النفس من آثامها، تصبح صالحة لأن تتقبل إلهها، وأن تدخل معه في نجوى روحية حميمة، وبذلك تعود النفس إلى حالتها الأصلية من الجود في الذات الإلهية<sup>(xi)</sup>.

والشرط الأساسي في هذه النجوى هو الحب الإلهي، والحب الإلهي الصادق يستلزم نبذ جميع العواطف الأخرى حتى لا يبقى في القلب إلا الله، وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الحب الإلهي - نظير الحب الأسمى الذي وصفته رابعة العدوية (كما تقدم) ينبغي أن يكون لوجه الله فحسب لا لغرض آخر (xii).

وسئل ذو النون: "متى يأنس العبد بربه؟ قال: إذا خافه أنس به"<sup>(xiii)</sup>، ذلك أن الأشياء تتميز بأضدادها، فالأصل هو الأنس، وقد اقتضت الحكمة الإلهية وجود ضده لمعرفة، وهو الوحشة المعبّر عنها هنا بالخوف، وإن عبارة ذي النون، على بعدها زمنياً من الشيخ محيي الدين، تشي بما ذهب إليه في تعريفه الذي أشار فيه إلى علاقة الأنس بجمال الحال، وأيا كان الأمر، فالأنسون بالله لهم علامات تكرر ورودها في الشعر والنشر على السواء، فهم الفرارون على الدوام من الخلق، والمؤثرون للانفراد طلباً للأنس برب العباد، وإن ردوا إلى الخلق بأبدانهم لا بقلوبهم، فهي مشغولة بذكر المحبوب، ومطالعة أنوار الغيوب، وقد ورد وصفهم منذ عهد بعيد على لسان عليه السلام. قال: "... وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون، وصحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقة بال محل الأعلى، أولئك خلفاء الله في أرضه، والدعاة إلى دينه آه شوقاً إلى رؤيتهم..."<sup>(xiv)</sup>، وقد جمع ذو النون صفاتهم في قوله:<sup>(xv)</sup>

رجال اطاعوا الله في السر و الجهر  
فما باشروا اللذات حيناً من الدهر

**أَنْسٌ عَلَيْهِمْ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْزَلَتْ** فَظْلًا وَسَكُونًا فِي الْكَهْوَفِ وَفِي الْقَفْرِ

**يراءون نجم الليل ما يرقدونه** **فباتوا يأدمان التهدى والصبر**

فداخِل همِ القَوْم لِلخَالِقِ وَحْشَةٌ فصاح بهم أنس الجليل إلى الذكر

**فأجادهم في الأرض هوناً مقمة** وأرواحهم تسري إلى معدن الفخر

**فهي ذات نعيم القوم إن كنت تنفع**، **وتعقل من مولاك آداب ذي القدر**

وإن الخلوة بالله لتبدو ضرورية لذوق حال الأنبياء، وفلا يذكر بدونها يروي ذو النون عن إحدى العائدات قل لها<sup>(xvi)</sup>:

يَا مَؤْنَسَ الْأَبْرَارِ فِي خَلْوَاتِهِمْ

مَنْ قَالَ حِبَّكَ لَا يَنْالُ تَضْجِعًا

ذكر ابن القيم الجوزية (ت 751) عشر مراتب للمحبة<sup>(xvii)</sup>، مصنفًا إياها تصنيفاً تصاعدياً من الأدنى إلى الأعلى، ويصف المحبين منذ أن يبدأ حال المحبة يتولد في قلوبهم، ثم ينمو فيستوي على سوقه مورقاً مثراً، وغني عن القول إن هذا الترتيب التصاعدي يشير إلى مقدار معرفة المحب بخالقه تعالى.

وأول المراتب العشر هي مرتبة العلاقة، وسميت كذلك لتعلق القلب بالمحبوب، ثم تليها الإرادة، وهي ميل القلب إلى محبوبه<sup>(xviii)</sup> وطلبه له، وقال ذو النون فيها يستأنس به للاستدلال على المرتبة الثانية في طلب المحبوب:<sup>(xix)</sup>

أَطَابَ كَمْ وَلَأْنُوسَ مَثَلَ مَا وَجَدْتَ أَنَا

قَدْ وَجَدْتَ لَيْ مَسْكَنًا لَيْسَ فِي هَوَاهِ عَنَا

أما في الصيابة، وهي انصباب القلب إلى المحبوب بكليته فلا يملكه صاحبه، كانصباب الماء في الحدود<sup>(xx)</sup>، وهي نتيجة طبيعية بعد العلوق والميل، وقد أوضح كل صبٌ عن صيابتة وفق ذوقه منها، وعلى حد قدرته الإبداعية في التعبير عنها، من هو ذو النون تستغرقه الصيابة فتبقي شاهداً حياً على محبته إلى ما بعد الموت يقول:<sup>(xxi)</sup>

أَمْوَاتٌ وَمَا مَاتَتِ إِلَيْكَ صَبَائِتِي وَلَا قَضَيْتَ عَنْ وَرْدٍ حَبْلٍ أَوْ طَارِئٍ

مَنَى الْمَنِى كُلَّ الْمَنِى اَنْتَ لَيْ مَنِى وَأَنْتَ الْغَنِى كُلَّ الْغَنِى عَنْ أَقْتَارِي

وَأَنْتَ مَدِي سَوْلِي وَغَايَةَ رَغْبَتِي وَمَوْضِعَ آمَالِي وَمَكْنُونَ إِضْمَارِي

والوداد من تجليات الحق باسمه الودود الذي من معانيه الحبيب لعباده والمحب لهم، وشرط الوداد أن لا يترك في قلب صاحبه مكاناً لغير الحبيب، إذ به تصفو الأوقات، ويكتفها الأنس قال ذو النون (xxxiiii):

فَيُذَاقُ طَعْمَ الْوَدَادِ قَالَ يَحْيَى جَمِيعُ الْعَبَادِ

واعلومة العشق أن صاحبه غالباً ما يصاب بالذهول، وقد يفضي به إلى الجنون روى ذو النون عن شيخ لقيه في بعض سياحاته قوله: <sup>(xxiii)</sup>

إن ذكر الحبيب هيج شوفقي ثم حب الحبيب أذهل عقلي

وحقيقة العبودية تتمثل في الحب التام مع الذل الكامل، والخضوع الصرف للمحبوّب، وكأنّ محبة التبعّد لا تترك لصاحبها أي فرصة لاقتناص الحظوظ النفسيّة، لأنّ العبد لا يملك لنفسه شيئاً، يروي ذو النون عن رجل لقيه في إحدى سياحاته قوله<sup>(xxiv)</sup>:

قدکان لی دمع فأفنيته وکان لی جفن فأدميته

وکان لی جسم فابلیت ہے وکان لی قلب فأض نیتھ

وكان لي يا سيدى ناظر أرى به الحق فأعميته

عبدالكاظم حسبي مدحناً لـ لو شئت قبل اليوم داويته

إن سمة التي تبدو غالياً على هذا الرجل هي أنه يختبر مرحلة التخلّي عن حظوظ النفس، يدل على ذلك نضوب الدموع، وتقرح الجفن، وفباء الجسم، وضيق القلب، وعمى العين، وضعف الحواس يتبعه ضعف مطالب النفس وإن كانت حقاً لها، ولكنها مرحلة الترويض التي تنبه النفس على ألا تصرير المحبة وفقاً على نيل الحظ النفسي، بل تتعمد في جعلها محبة العبودية، فإن التذكرة التذكرة عن أمر الله، وليس العبودية إلا الإلزام وانتظار أوامر الحبيب، فإن صح هذا التحليل، فمعنى أن الرجل كان يخطو خطواته الأولى في درج التعبد.

أما الشوق المبرح تثور ثائرته، ويكون على أشدّه بعد مفارقه الحبيب واحتاجبه، ولعله، في هذه البرهة، كانت أغلب صور المشتاقين في الشعر. قال ذو النون:<sup>(xxv)</sup>

نوقتي طيب الوصال فرديتني شوقاً إليك مخامر الحسارات

### 3- ذو النون والمعرفة:

أول ما تجب الإشارة إليه هنا، أن مسألة المعرفة تحتوي رابطاً مشتركاً بين مختلف ظاهرات الفكر العربي - الإسلامي وتجلياته (علم الكلام، الفلسفة العقلية، التصوف... والفقه وأصول الفقه) بالإضافة إلى ما تحتويه من خصائص تفرد بها كل ظاهرة عن غيرها في إطار هذا الرابط المشترك نفسه، نعني به، أولاً، أن الموضوع الأساسي للمعرفة هو الله، وثانياً، أن مركز الدائرة لهذا الموضوع هو وحدانية الله<sup>(xxvi)</sup> (فكرة التوحيد) وثالثاً، أن حقيقة الله، أي ماهيته، ليست في متناول إدراك الإنسان، وإنما يدرك الإنسان منه أنه موجود، وأنه واحد، وأنه بوحدانيته منزه عن المثيل والتشبيه تزيهاً مطلقاً.

هذا الرابط المشترك، بعناصره الثلاثة، هو الأرض اللاهوتية التي تتطلق منها مسألة المعرفة في الفكر الإسلامي كله، الذي هو أساس الفكر العربي منذ الإسلام، وهذا يشكل لدينا موقفاً نقدياً تجاه الافتراضات التي تضع بعض العوامل الفكرية أو المذهبية الخارجية كأساس وحيد لنظرية الصوفية في الإسلام، من ذلك مثلاً، ما يقوله "آدم متز" من أن المسلمين أحسوا، منذ القرن الثالث الهجري حاجات جديدة في الدين "وسرعان ما تقدمت، لسد هذه الحاجات، البيانات القديمة التي كانت دائماً مستترة وراء ستار ظاهري، ولا سيما النصرانية، أعني مجموعة الفلسفة اليونانية في عصرها الأخير".

في الشرق والشريعة بالنصرانية (يقصد الأفلاطونية المحدثة)، وأن الحركة التي غيرت صورة الإسلام في أثناء القرنين الثالث والرابع ليست في مجموعها سوى نتيجة لدخول التيارات الفكرية النصرانية في دين محمد". ثم يقول "متز" في السياق نفسه، ما يشير إلى أن "معرفة الله" كمثل أعلى في الدين هي "مذهب الغnostيين القدماء..." وقد ظهر عند أهل التفكير الحر في صورة مذهب عقلي أو مذهب لا هوتي علمي، وعند آخرين في صورة التصوف<sup>(xxvii)</sup>.

نظيرية المعرفة الصوفية إذن، عند "متز" صادرة فقط عن مصادر خارجين، النصرانية (في الأفلاطونية المحدثة) والغنوستية الشرقية القديمة، ولكن موقفنا النقي هنا، لا يعني القول بعزلة نظيرية المعرفة الصوفية عن تراث الفكر العالمي، بل بالعكس فنحن ملتزمون، منهجياً، برفض هذه العزلة، أو رفض إمكانها بإطلاق، وإنما نقول بأن استفادة النظرية من التراث العالمي حصلت في إطار الارتباط بالجذور الالاهوتية الإسلامية، وحصلت كذلك بطريقة الانصهار والتتمثل "الداخلي" لذلك التراث خلال حقبة تاريخية كانت فيها الثقافة عند العرب تتفاعل تفاعلاً شاملًا معه، وكانت حركة الترجمة التي بلغت ذروة حيوتها في القرنين الثالث والرابع الهجريين، من أعظم الأحداث التاريخية التي عمقت الصلة بين الثقافة العربية - الإسلامية وحاصل الجهد البشري السابق في حقول المعرفة.

على أن "نظيرية المعرفة" الصوفية في الفكر العربي - الإسلامي، لا ترجع إلى جذورها الالاهوتية هذه وحسب، فقد أشرنا منذ قليل إلى أن هذه النظرية لا يمكن عزلها عن تراث الفكر العالمي، وإيضاح ذلك كله يدعونا الآن إلى الدخول في صلب الموضوع، أي إلى معالجة "نظيرية المعرفة" الصوفية هذه مباشرة، فما محتوى هذه النظرية؟

نبدأ، الآن، الإجابة عن السؤال الأول بالرجوع إلى المصادر الأصلية للفكر الصوفي، وأول من نفكّر به هنا: ذو النون المصري (245هـ/859م) فهو من أوائل المعتبرين عن الفكر الصوفي الفلسفي في القرن الثالث الهجري، ومن واضعي الخطوط الأولى لمفهوم "المعرفة" عند الصوفية، ويقول عنه نيكلسون أنه "المؤسس الحقيقي للتصوف"<sup>(xxviii)</sup>، عند "فيليپ حتى" أنه "مؤسس العقيدة الصوفية"<sup>(xxix)</sup>، ويرى الليبر نصري نادر أن ذا النون المصري "أول من جعل الفلسفة جزءاً من التصوف"<sup>(xxx)</sup>، ونجد صورة لهذا المفهوم في نص له يضع فيه الحدود الفارقة بين المعرفة الإيمانية الصرف، و"المعرفة العقلية البرهانية" و"المعرفة الصوفية" فيقول<sup>(xxxi)</sup>:

"المعرفة على ثلاثة وجوه: الأول، معرفة التوحيد الخاصة بعامة المؤمنين المخلصين، والثاني، معرفة الحجة والبيان، وتلك خاصة بالحكماء والبلغاء والعلماء المخلصين، والثالث، معرفة صفات الوحدانية، وتلك خاصة بأهل ولادة الله المخلصين الذين يشاهدون الله بقلوبهم حتى يظهر الحق لهم ما لم يظهروه لأحد من العالمين".

وهناك ترجمة أخرى لهذا النص عن المصدر نفسه، وقد جاء النص في هذه الترجمة الأخيرة على الصورة التالية: "إن المعرفة الحقيقة بالله ليست العلم بوحدانيته التي يؤمن بها المؤمنون جمياً، كما أنها ليست من علوم البرهان والنظر التي هي علوم الحكماء والمتكلمين والبلغاء، ولكنها معرفة صفات الوحدانية التي هي معرفة الأولياء وخاصة، لأنهم هم الذين يشاهدون الله بقلوبهم، فيكشف لهم ما لا يكشفه لغيره من عباده"<sup>(xxxii)</sup>.

والاختلاف الظاهر بين الترجمتين لا يمس صورة المعرفة الصوفية (الأولياء) كما وضعها ذو النون المصري، ولكن الاختلاف يقع على نظرية "ذو النون" إلى النوعين الأوليين من المعرفة، فهو في الترجمة الأولى يبدو أنه يعترف بمعرفة المؤمنين ومعرفة الحكماء العقلية بقدر اعترافه بمعرفة "الأولياء" (الصوفية) في حين يبدو في الترجمة الثانية أنه ينفيهما ولا يعترف بغير المعرفة الصوفية.

فهذه الصورة عند أوائل أهل الفكر الصوفي الفلسفى في الإسلام، تضع هذا النوع من المعرفة في الإطار العام العالمي للمعرفة المثالىة، كما تضنه في الإطار العام اللاهوتى الإسلامي، ولكن "تخصه" بمميزة ينفرد بها عن سائر أنواع المعرفة المثالىة العالمية واللاهوتية الإسلامية، فهو نوع أدائه القلب وحده، وهو إذن يلغى من الحس والعقل كأداتين للمعرفة، ونزى في هذه الصورة كذلك أن "العارفين" - أي "الذين يشاهدون الله بقلوبهم" يرفعون إلى منزلة "الأولياء" وفكرة "الولادة"، في المفاهيم الصوفية، تقترب بفكرة "الكرامات" وهي ظهور الحوادث والحالات الخارقة على أيدي "الأولياء"، أي التي تخرق القوانين الطبيعية وتنطحها بفضل ما يتمتعون به من "كرامات" عند الله... فالكرامات" بهذا المعنى مرادفة "للمعجزات" التي تظهر - في الاعتقاد الدينى - على أيدي الأنبياء، رغم أن الصوفية يتظاهرون بال的区别 بين "الكرامات" و"المعجزات"<sup>(xxxiii)</sup>، لكي ينفوا عن أنفسهم تهمة "الهرطقة"، ولكن تفرقهم غير مقنع، وليس يستر كونهم يضعون مقام "الولادة" في مستوى ربما يفوق مقام "النبوة" فالولادة" في المفهوم الصوفي منزلة تعتقد بها الصلة المباشرة دون وسائل بين الله "والعارف" صاحب "الولادة"، أي أنها تتجاوز وساطة النبي، وإذا نظرنا في عموم كلمة "العالمين" الذي يشمل حتى الأنبياء، أمكن أن نفهم، بكثير من الوضوح، أن هذه المعرفة "الخاصة بأهل ولادة

الله" ، يقصد الصوفية - لا يظفر بها ، في رأيهم ، حتى الأنبياء ، ثم يأتي صوفي كبير معاصر لذى النون المصرى بصفة صاحب كتاب "اللمع" بأنه "مشهور بالزهد والعبادة والعلم والمعرفة"<sup>(xxxiv)</sup> ، نعني أبا يزيد البسطامى (261هـ/874م) تقول: يأتي أبو يزيد فيقولها صريحة كل الصراحة: "تاته أن لواي أعظم من لواء الأنبياء ، لواي من نور تحته الجن والأنس كلهم من النبيين"<sup>(xxxv)</sup> ، وليس يغير من دلالة هذه المقالة الصريحة أن يصفوها بكونها من شطحات أبي يزيد" ، فإن الصوفية يضعون الشطحات في صلب أدبياته التصوفية ، ولا ينكروها ، وأن كانوا يلجأون إلى تأويلها<sup>(xxxvi)</sup> .

ونستخلص أيضاً من الصورة التي يقدمها ذو النون المصرى ، أن المعرفة الصوفية تقتصر على "معرفة صفات التوحيد" ، أي صفات الله ، دون "حقيقة" ، ونجد توكيداً لهذا الاستنتاج عند أحد الذين شاركوا في صناعة "النظيرية" الصوفية فلسفياً خلال القرن الرابع الهجري ، وهو احمد بن عطا (369هـ/979م) فهو يقول: "المعرفة معرفتان: معرفة حق ، ومعرفة حقيقة ، فمعرفة الحق معرفة وحدانيته على ما أبرز للخلق من الأسمى والصفات ومعرفة الحقيقة على أن لا سبيل إليها ، الصمدية الحمدية وتحقيق الربوبية"<sup>(xxxvii)</sup> ، ثم يستشهد أحمد بن عطاء على امتناع "معرفة الحقيقة" بالآية: "ولَا يحيطُونَ بِهِ عِلْمًا" (سورة طه ، الآية 110).

ونعود إلى نص "ذو النون المصرى" لنقول انه يخلو من ذكر الوسيلة أو السلوك الصوفى الموصى إلى معرفة "صفات الوحدانية" غير أنها نجد له أقوالاً أخرى تشير إلى ذلك ، وبها يمكن ان تكتمل عنده الصورة (النظيرية والعمل) فقد روى القشيري له قوله: "لا تسكن الحكمة مدة ملئت طعاماً"<sup>(xxxviii)</sup> ، ونسب له القول أنه بمقدار ما يعرف الصوفي ربه يكون انكاره لنفسه<sup>(xxxix)</sup> ، فالجمع بين هذين القولين يوصلنا إلى استنتاج أن السلوك العملى المؤدى إلى "المعرفة" هو التخفف من حاجات الجسد وكبت رغبات النفس ، وهذا هو ما يسميه الصوفية بـ"المجاهدة" وقد عبر عن الصورة الكاملة لنظرية المعرفة الصوفية (النظر والعمل) صوفي آخر من رعيل القرن الثالث الهجرى أيضاً ، ومن تأثروا بذى النون المصرى وسمعوا منه ، هو أبو سعيد أحمد بن عيسى الخراز (286هـ/899م)<sup>(xli)</sup> ، إذ قال: "المعرفة تأتي من وجهين: من عين الجود، وبذل المجهود"<sup>(xlii)</sup> ، فقد جمع في هذه العبادة الموجزة ذات النكهة الصوفية الخاصة ، مصدر "المعرفة" (عين الجود) ، والسلوك الموصى إليها (بذل المجهود) ، أما (عين الجود) فهي تشير إلى "تطور" في نظرية المعرفة الصوفية حيث بعد ذى النون إذ تنتقل بها من المضمنون العام لـ"المشاهدة" (مشاهدة الله) إلى مضمونها الأخص ، وهو "الإلهام الإلهي" الذي يفيض على قلوب "العارفين" من ينبع "الجود"

الإلهي". وهذا "الإلهام" سرارة "يتطور" عند السهروري إلى "الإشراف" الإلهي، أي إلى مذهب الإشرافيين<sup>(iii)</sup>، وأما بذل "المجهود" فتعني "مجاهدة" النفس، أي ترويضها على معاناة التجربة الصوفية الشاقة (الصبر على التفاسخ المفترط واحتمال أنواع الرياضيات "الروحية" "القاسية" بغية نيل "الإلهام الإلهي" ذاك).

كان ذو النون أول صوفي في تاريخ الإسلام يتكلم في المعرفة على أساس علمي منظم بل اعتبر المعرفة بالله الغاية القصوى من الطريق الصوفي، يقول: "إنه بمقدار ما يعرف العبد من ربه يكون إنكاره لنفسه، وتمام المعرفة بالله تمام إنكار الذات"، والمقصود بمعرفة الله هنا؛ إدراك العبد أن الله الحق وحده هو الفاعل لكل شيء، المريد لكل شيء، القادر على كل شيء، وأن العبد لا فعل له ولا قدرة ولا إرادة، وهكذا تؤدي المعرفة بالله كما يفهمها ذو النون إلى تمام إنكار الذات، وهذا معنى القناء الصوفي الذي تجلى عند أبي بزید البسطامي فيما بعد.

وقد فصل ذو النون القول في المعرفة وأنواعها ودرجاتها وطرق الوصول إليها على نحو لم يسبق إليه، بمعرفة وحدانية الله طريقها الكتاب والسنة، ومعرفة فرداناته وقدرته طريقها الكشف، ومعرفة اسم الله الأعظم هبة من الله يختص بها من يشاء من عباده وكان لذى النون المصري الفضل في تعليم فكرة "الباطن" كأحد السمات الملزمة لمفهوم التصوف، فحين يتكلم عن التوبية يذكر أنها نوعان: توبية العوام، وتوبية الخواص، وتوبية العوام عنده تكون من الذنوب، أما توبية الخواص تكون من الغفلة عن ذكر الله والتفكير في ملكته.

#### 4- قصص ذا النون المصري:

كان العالم المتميز ذا النون المصري له الكثير من المواقف التي اعتبرها البعض عجائب خاصة به وحده، ونذكر منها ما يلي:

##### - توبية السكران:

هذه القصة في كتاب التوابين "لأبي قدامة في توبية السكران؟ قال ابن باكونيه وحدثنا بكران بن احمد، قال: سمعت يوسف بن الحسين، يقول: "كنت مع ذي النون المصري على شاطئ غدير، فنظرت إلى عقرب أعظم ما يكون على شط الغدير واقفة، فإذا بضدقع قد خرجت من الغدير، فركبتها العقرب، فجعلت الضدقع تسبح حتى عبرت، فقال ذو النون: إن لهذه العقرب لشأنًا، فأمضى بنا، فجعلنا ننقوا أثراها، فإذا رجل نائم سكران، وإذا حية قد جاءت، فصعدت من ناحية سرتها إلى

صدره، وهي تطلب أدنه، فاستحكت العقرب من الحياة فضررتها، فانقلبت وانفسخت، ورجعت العقرب إلى الغدير، فجاعت الضفدع، فركبتها فعبرت، فحرك ذو النون الرجل النائم، ففتح عينيه، فقال يا فتى، أنظر مما نجاك الله؟ هذه العقرب جاءت، فقتلت هذه الحياة التي أرادتك، ثم أشندوا النون يقول: يا غافلاً والجليل يحرسه... من كل سوء يدب في الظلم

كيف تناه العيون عن ملك .... تأتيه منه فوائد النعم

فنھض الشاب، وقال: إلهي هذا فعلك بمن عصاك، فكيف رفقك بمن يطيعك؟ ثم ولی، قالت: إلى أين؟ قال: إلى الباذية، والله لا عدت إلى المدن أبداً<sup>(xlivii)</sup>.

لم يكن طريق السالك "ذو النون" مفروشاً بالورود، فقد لقى العنت والابتلاءات والاختبارات، وله في ذلك محكيات كثيرة، منها أنه أراد أن يمتحن جارية فامتحنته، فحسب ما رواه بأنه كان سائراً بجوار ساقية، أو نهر، يقول: "انتهيت إلى منظرة عالية هناك، فتوضأت ورجعت، فوقع نظري على المنظرة، فرأيت جارية في غاية الحسن والجمال، أردت امتحانها، قلت: من أنت يا جارية؟ قالت: يا ذا النون، لما رأيتك بأدئ الرأي ظنتك مجنوناً، فلما صرت قربنا ظنتك عالماً، ثم لما صرت أقرب ظنتك عارفاً، والآن ثمين الحال، وإنكشف الأمر فما انت بمجنون، ولا عالم، ولا عارف، قلت: "كيف هذا الشأن؟ قالت: فلو كنت مجنوناً ما توظأت، ولو كنت عالماً ما نظرت إلى غير محرك، ولو كنت عارفاً ما نظرت إلى غير الله، وما التقت إلى ما سوى الحق - جلا وعلا - قالت هذا الكلام، وغابت عن النظر".

ومن أقواله:

- سمعت أحمد بن محمد يقول: سمعت سعيد بن عثمان يقول: سمعت ذا النون يقول: "مدار الكلام على أربع: حب الجليل، وبغض القليل، وابتاع التنزيل، وخوف التحويل".
- "من علامات المحب لله عز وجل: متابعة حبيب الله، (ص)، في أخلاقه، وأفعاله، وأوامره، وسننه".
- وسئل ذو النون عن السفلة فقال: "من لا يعرف الطريق إلى الله، ولا يتعرّفه".
- "لا تسكن الحكمة معدة ملئت طعاماً".

- وسئل ذو النون عن التوبة فقال: توبه العوام تكون من الذنوب، وتوبه الخواص تكون من الغلة.
- "إِنَّ اللَّهَ عَبَادًا تَرَكُوا الْمُعْصِيَةَ اسْتِحْيَا مِنْهُ بَعْدَ أَنْ كَانُوا تَرَكُوهَا خَشِيَّةً مِنْهُ؟ أَفَمَا وَقَدْ أَنذَرْتَ إِلَيْهِمْ؟".
- "أَلَا إِنَّ حُبَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَ... وَحْبٌ غَيْرُ اللَّهِ خَرِيٌّ وَخَجِلٌ".
- اليقين داع إلى قصر الأمل، وقصر الأمل يدعو إلى الزهد، والزهد يورث الحكمـة، والحكمـة تورث النظر في العـاقـبـةـ.
- لقد أدرك ذو النون أن الدنيا لا قيمة لها، وأنها خلق من خلق الله لا أكثر، وقد أثر عنه أنه كان يقول: "إِلَهِي مَا أَصْغَى إِلَى صوتِ حَيْوانٍ وَلَا حَفِيفِ شَجَرٍ وَلَا خَرِيرِ مَاءٍ وَلَا تَرْنَمُ طَائِرٌ وَلَا دُوَيُّ رِيحٍ وَلَا قَعْقَعَةُ رَعْدٍ إِلَّا وَجَدْتُهَا مُشَاهِدَةً بِوَحْدَانِيَّتِكَ، دَالَّةً عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِكَ شَيْءٌ، وَأَنَّكَ غَالِبٌ لَا تُغْلِبُ، وَلَا تُجْهَلُ".
- وفي كتاب "تذكرة الأولياء" أن ذا النون المصري قابل امرأة على شاطئ البحر فسألها، ما هي نهاية الحـبـ؟ قـالـتـ لهـ: يا بـطـلـ، الحـبـ لـيـسـ لـهـ نـهاـيـةـ، فـقـالـ لـمـاـذـ؟ قـالـتـ: لأنـ المـحـبـوـبـ لـيـسـ لـهـ نـهاـيـةـ.
- قال يوسف بن الحسين "حضرت مع ذي النون مجلس المتوكـلـ، وكان مولعاً بهـ، يفضلـهـ علىـ الزـهـادـ، فـقـالـ لـهـ صـفـ لـيـ أـوليـاءـ اللـهـ، فـقـالـ: ياـ أـمـيـرـ الـمـؤـمـنـيـنـ هـمـ قـوـمـ أـلـبـسـهـمـ اللـهـ النـورـ السـاطـعـ منـ مـحـبـتـهـ، وـجـلـلـهـمـ بـالـبـهـاءـ مـنـ إـرـادـةـ كـرـامـتـهـ، وـوـضـعـ عـلـىـ مـفـارـقـهـمـ تـيـجـانـ مـسـرـتـهـ" فأـعـجـبـ بهـ وأـعـادـهـ إـلـىـ مـصـرـ.
- عمل ذو الـونـ عـلـىـ تـهـذـيبـ نـفـسـهـ وـأـبعـادـهـ عـنـ الـفـسـادـ وـالـشـهـوـاتـ، فـكـانـ يـرـىـ أنـ الـخـوـفـ مـنـ الـذـنـوبـ دـلـيـلـكـ عـلـىـ أـنـكـ فـيـ الطـرـيقـ الصـحـيـحـ وـيـقـولـ: "الـفـسـادـ يـدـخـلـ فـيـ السـالـكـ مـنـ سـتـةـ أـشـيـاءـ، الـأـوـلـ ضـعـفـ النـبـيـةـ بـعـلـ الـآخـرـةـ، الـثـانـيـ حـرـصـ فـيـ الشـهـوـاتـ، الـثـالـثـ طـولـ الـأـمـلـ مـعـ قـرـبـ الـأـجـلـ، الـرـابـعـ اـخـتـبـارـ رـضاـ الـخـلـقـ عـلـىـ رـضاـ الـخـالـقـ، الـخـامـسـ مـتـابـعـةـ الـهـوـىـ وـالـبـدـعـةـ وـتـرـكـ الـسـنـةـ وـالـشـرـيـعـةـ، الـسـادـسـ أـنـ يـجـعـلـ زـلـاتـ الـلـسـانـ حـجـةـ لـهـ وـيـنـسـيـ مـنـاقـبـهـمـ وـيـظـهـرـ الـفـسـادـ بـذـلـكـ بـيـنـ الـخـلـقـ".

- وكان كلام ذا النون المصري جميل عنباً مليئاً بالحكم وال عبر فقد كان يقول (مداد الكلام على أربع: حب الجليل، وبغض القليل، واتباع التنزيل، وخوف التحويل)، وقال أيضاً: (من علامات المحب لله عز وجل: متابعة حبيب الله، صلى الله عليه وسلم، في أخلاقه، وأفعاله، وأوامره، وسننه)، ووصف ذا النون المصري السافلين وقال: "من لا يعرف الطريق إلى الله، ولا يتعرفه"، وقال.

### ٥- شواهد من وصاياته:

ونصائح ذي النون كثيرة جداً، وهي في فنون مختلفة من الأخلاق، ونحن ذاكرون طائفة قليلة تبين مذهبها في القول، وطريقته في إصلاح القلوب.

الوصية الأولى: "ليس بذى لب من كأس فى أمر دنياه، وحمق فى أمر آخرته، ولا من سفه من مواطن حلمه، وتكبر فى مواطن تواضعه، ولا من فقد منه الهوى فى مواضع طمعه، ولا من غضب من حق إن قيل له، ولا من زهد فيما يرحب العاقل فى مثله، ولا من رغب فيما يزهد الأكياس فى مثله، ولا من استقبل الكثير من خالقه عز وجل، واستكثر قليل الشكر من نفسه غيره، ولا من نسي الله فى مواطن طاعته، وذكر الله فى مواطن الحاجة إليه، ولا من جمع العلم فعرف به ثم أثر عليه هواه عند متعلمه، ولا من قل من الحياة من الله على جميل ستراه، ولا من أغفل الشكر عن إظهار نعمته، ولا من عجز عن مجاهدة عدوه لنجاته إذا صبر عدوه على مجاهدته، ولا من جعل مروعته لباسه، ولم يجعل أدبه وروحه وتقواه لباسه، ولا من جعل علمه ومعرفته تطرفاً وتزييناً في مجلسه".

وهذه الوصية نقلها أبي علي في الفتوحات<sup>(xlii)</sup>، ويظهر أنه قالها في أحد المجالس، بدليل قوله: "ثم قال: استغفر الله، إن الكلام كثير، وأن لم تقطعه لم ينقطع، ثم قال وهو يقول: لا تخرجوا من ثلاثة: النظر في دينكم بإيمانكم، والتزوّد لأخرتكم من دنياكم، والاستعانة برِّيَّكم فيما أمركم به، ونهَاكم عنه"<sup>(xliii)</sup>.

الوصية الثانية: "ومن نظر في عيوب الناس عمي عن عيوب نفسه، ومن اعتنى بالفردوس والنار شغل عن القيل والقال، ومن هرب من الناس سلم من شرهم، ومن شكر المزيد زيد له"<sup>(xlv)</sup>.

الوصية الثالثة: واعتُلَ رجل من إخوان ذي النون فكتب إليه أن يدعوه له فكتب إليه ذو النون<sup>(xlvii)</sup>:

سألتني أن أدعوا الله لك أن يزيل عنك التعيم  
وأعلم يا أخي أن العلة مجازاة يأنس بها أهل  
الصفاء والهم والضياء ... ومن لم يعد البلاء  
نعمه فليس من الحكماء، ومن لم يأمن الشفيف  
على نفسه فقد أمن أهل التهم على أمره، فليكن  
معك يا أخي حياء يمنعك عن الشكوى والسلام

ومن هذه الشواهد القليلة نعرف اتجاه ذي النون في فهم الأخلاق، فهو رجل يرى الخير كل  
الخير في الألس بطاعة الله، ويرى المغنم الحق في صفاء القلوب.

#### **6- كرامات ذي النون المصري:**

وكان لدى النون كرامات وعجائب حدثت معه يشير باحث الآثار الإسلامية أبو العلا خليل إلى أن ذي النون تعنى "أحب الحوت" وقد أطلقت عليه تشبيهاً بنبي الله يونس عليه السلام فقد كان لدى النون كرامة مع التمساح مثل كرامة يونس مع الحوت يذكر الشعراني في كتاب الطبقات الكبرى على لسان ذي النون (جاعتي امرأة فقالت إن أبني أخذه التمساح فلما رأيت حرقتها على ولدها أنيت "النيل" وقلت اللهم أظهر التمساح فخرج إلى فشققت عن جوفه فأخرجت ابنها حياً صحيحاً فأخذته (ومضت).

- وقد سئل ذو النون عن سبب توبته فأجاب خرجت من مصر إلى بعض القرى فلمت في الطريق في بعض الصحاري ففتحت عيني فإذا أنا بقبرة - أي عصفورة - عمياً سقطت من شجرة على الأرض، فانشققت الأرض فخرج منها سكر جتان - إناء صغير - واحدة من ذهب والأخرى من فضة في أحادهما سمسم وفي الأخرى ماء ورد فجعلت تأكل من هذا وتشرب من هذا فقلت حسيبي قد تبت.

- مر "ذو النون" على دار أنقن صاحبها بناها فلما فرغ منها جلس على بابها فقال له ذي النون أيها المغور واللاهي عن دار البقاء والسور كيف لا تعمد داراً في دار الأمان دار لا يضيق فيها المكان ولا يتنزع منها السكان ولا يزعجها حوادث الزمان دار حدودها أربع الحد الأول منازل الراجبين والثاني منازل الخائفين والثالث منازل المحسنين والحد الرابع منازل الصابرين

وعلى بابها هذا ما اشتري العبد المحزون من الرب العفو، فلما سمع الرجل ذلك بكى وباع الدار وتصدق بثمنها على الفقراء طلبا للدار التي وصفها ذو التون.

وكان العابد الشهير ذو التون المصري من السائرين، يلتقي الكثير من الزهاد وأصحاب المعرفة، فكشف الكثير من أسرارهم.

يقول العابد أحمد بن علي الأخميمي، كنا ذات يوم عند ذي التون، وقد ذكر كرامات الله عز وجل لأوليائه، فقال بعض من حضره، أنت رأيت منهم أحد يا أبو الفيض؟

قال ذو التون: كان عندي فتى من أهل خراسان أعمى بقي عندي في المسجد سبعة أيام لا يطعم الطعام، وكنت أعرض عليه الطعام فيأبى.

وأضاف ذو التون: في بينما نحن جلوس ذات يوم دخل سائل يطلب شيئاً، فقال له الخراساني: لو قصدت الله عز وجل دون خلقه أغناك.

قال السائل: مالي هذا المكان، فقال له الخراساني: أي شيء تزيد؟ فقال: ما سد فاقتي وستر عورتي.

فقام الخراساني إلى المحراب وصلى ركعتين ثم أتاه بثوب جديد وطبق فيه فاكهة وأعطاه السائل، قال ذو التون: فقلت له: يا عبدالله لك هذا الجاه عند الله عز وجل وأنت منذ سبعة أيام لم تطعم شيئاً؟

فجثا الشاب الخراساني على ركبتيه وقال: يا أبو الفرض، كيف نبسط الألسن بالمسألة والقلوب ممتلئة بأنوار الرضا عنه؟

قال ذو التون: فقلت له: فالراضون لا يسألون شيئاً، فقال: منهم من يسأل من باب الإدلال، ومنهم من يملؤه غني به، ومنهم من يستخرج المسألة منه عطفه على غيره.

ثم أقيمت الصلاة فصلى معنا العشاء الأخرى وأخذ ركته وخرج من المسجد كأنه يrepid الطهارة، فلم أره بعد ذلك رضي الله عنه وأرضاه.

ومن الكرامات الخفية أيضاً: أتى رجل من إخوان فقيل من أهل خراسان فجلس إلى فضيل في المسجد الحرام فحدثه.

قال: فقام الخراساني يطوف، فسرقت منه دنانير، ستين أو سبعين.

قال: فخرج الخراساني يبكي، فقال له فضيل: مالك؟

قال: سرقت الدنانير، قال: عليها تبكي؟ قال: لا، قال الخراساني: مثلتني بين يدي الله عز وجل، فأشرفت على إدحاض حجته فبكية رحمة له.

قال السلمي في "محن الصوفية": ذو النون أول من تكلم ببلدته في ترتيب الأحوال، ومقامات الأولياء، فأنكر عليه عبدالله بن عبدالحكيم، وهجره علماء مصر، وشاع أنه أحدث علمًا لم يتكلم فيه السلف، وهجروه حتى رموه بالزنقة، فقال أخوه: إنهم يقولون: إنك زنديق، قال: وما لي سوى الإلتراء والصمت حيلة ووضعى كفى تحت هدى وتنكري.

قال: وقال محمد بن القرفي: كنت مع ذي النون في زورق، فمر بنا زورق آخر، فقيل لذى النون: إن هؤلاء يمرون إلى السلطان يشهدون عليك بالكفر، فقال: اللهم إن كانوا كاذبين، فغرقهم، فانقلب الزورق، وغرقوا فقلت له: بما بال الملاح؟ قال: لم حملهم وهو يعلم قصدهم؟ ولأن يقفوا بين يدي الله غرقى خير لهم من أن يقفوا شهود زور، ثم انقض وتغير، وقال: وعزتك لا أدع على أحد بعد.

والكلام عن ذي النون كثير جدًا، ويكتفى أن نحيط القارئ على ترجمته في الجزء الثاني من كتاب (جامع كرامات الأولياء) للنابليسي، فقد جمع أكثر أخباره وكراماته، هو شخصية جذابة تستحق الدرس، ولكن منهج البحث لا يسمح بأكثر من هذه الفقرات.

ومما سبق يتبيّن أن سلسلة الأسناد مجموعة من أئمة التصوف، ممن عرّفوا بحسن الديانة لكن ليس من يتحملون نقل الأحاديث.

وأما الإسناد الثاني فهو مسلسل بالمجاهيل، ممن لم نقف لهم على الترجمة.

وهذه مجرد حكايات وقصص رأها وروها ذو النون المصري، وليس حديثاً مسنداً، ولا أثراً موقوفاً عن صحابي بل ولا نقاًلاً عن تابعي، ولا هي مما يتعلق به حكم في دين ولا شرع، ولا أصل في اعتقاد أو خير.

### الخاتمة: توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- 1- درس ذو النون المصري علم الحديث وقد قام برواية الكثير من أحاديث الليث بن سعد ومالك بن أنس وغيرهم الكثيرون.
- 2- ويُعد من أوائل العلماء الذين عرّفوا التوحيد الصوفي، وأول من وضع تعريفات للوجود والسماع والمقامات والاحوال.
- 3- وقد اتهمه أعدائه بالشعوذة، بسبب حالات الوجود الإلهي التي كانت تتنتابه، وحاولوا الإيقاع بيده وبين الخليفة المتوكل، حيث أكدوا أنه يتحدث بأحاديث تختلف تماماً عن أحاديث الصحابة.
- 4- كان ذو النون يتميز بالعذوبة وال عبر والحكم النادرة، وكان دائم التأكيد على أن الكلام لابد وأن يدور كله حول حب الله، وذلك باتباع خلق وسلوك وعبادات الرسول صلى الله عليه وسلم.
- 5- وقد كان ذا النون متقدماً للغة السريانية والعديد من اللغات الأخرى، التي جعلته يفك العديد من الطلاسم الموجودة في حجر رشيد، والموجودة أيضاً في أوراق البردي بقريته، وكذلك درس علم الكيمياء وترك ثلاثة كتب هي "الركن الأكبر" وكتاب "الثقة في الصنعة" وكتاب "العجبات".
- 6- وقد فصل ذو النون القول في المعرفة وأنواعها ودرجاتها وطرق الوصول إليها على نحو لم يسبق إليه، واعتبر المعرفة بالله الغاية القصوى من طريق الصوفي، وتؤدي المعرفة بالله كما يفهمها ذو النون المصري إلى تمام إنكار الذات، وهذا هو معنى "الفناء" الصوفي.

هذه الحكايات والقصص وأمثالها التي أوردها، لا يشدد في أسانيدها، ولا يتحرى فيها ما يتحدث في نقل الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو حتى عن أصحابه رضوان الله عليهم، وإذا نقلها من لم يعرف بالكذب، ولم يكن في معناها ما ينكر، أو يخالف الشريعة، أو مما يمتنع عقلاً، فلا مانع من الاستئناس بها، وذكرها من باب الموعظة والتذكير، حيث يتسامح في هذا الباب ما لا يتسامح في غيره.

وأخيراً ذلك الصوفي القديم الذي عاش في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري والنصف الأول من القرن الثالث الهجري، ظلت آثاره وأقواله المنتشرة وأشعاره في مصادر الصوفية ذات صدى قوي فيمن لحقه، لاسيما في إيران والأناضول، مما فهمه ذو النون من لغة الأشجار والطيور

والطبعية من حوله، فهمه كذلك كبار شعراء الصوفية في إيران، والشاعر الصوفي التركي الشهير "يونس إمره" في الأناضول، حتى ليتمكن أن يوصف ذو النون بأنه أول فلاسفة الصوفية.





## أعراض الاحتراق النفسي لدى مدرب السباحة

د. الصديق سالم السائح

كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة جامعة الزاوية

### الملخص

هدف البحث إلى التعرف على الضغوطات النفسية التي يتعرض لها مدرب السباحة وكذلك التعرف على أعراض الاحتراق النفسي لدى مدرب السباحة واستخدم الباحث المنهج الوصفي (المسح) عن طريق استئمان مقياس مارتنز Martenz (1987) لقياس الضغوطات النفسية للمدرب الرياضي كما شملت عينة البحث على (26) مدرب في رياضة السباحة بمنطقة طرابلس والزاوية للموسم التدربي 2021/2022م وتوصلت الباحث إلى أن درجة أهمية الأسباب التي تساعد على زيادة الضغط النفسي على المدرب الرياضي كالتالي (الإنهاك الانفعالي - التغير الشخصي نحو الأسوء - نقص الاجاز الرياضي - الإنهاك البدني - الإنهاك العقلي ) و كانت استجابات أفراد العينة في أعراض الاحتراق النفسي لدى مدرب السباحة طبقاً لمتغير المنطقة التربوية متقاربة.

research aims:

To identify the psychological pressures that swimming coaches are exposed to.

Identifying the symptoms of burnout among swimming coaches.

Search questions:

What are the symptoms of psychological burnout among swimming coaches?

Are there statistical differences in the responses of the sample members in the symptoms of burnout among the swimming coaches according to the variable of the training area?

Search procedures:

The researcher used the descriptive (survey) method through the Martenz scale questionnaire form (1987) to measure the psychological stress of the sports coach.

The research sample included (26) swimming coaches in Tripoli and Zawiya for the 2021/2022 training season

**The most important results:**

The degree of importance of the reasons that help increase psychological pressure on the sports coach as follows (emotional exhaustion – personal change for the worse – lack of athletic achievement – physical exhaustion – mental exhaustion).

The respondents' responses to the psychological burnout symptoms of the swimming coaches, according to the variable of the training area, were close.

**المقدمة :**

أحثنت ظاهرة الاحتراف النفسي في مجال الرياضي دوراً كبيراً وخاصة في مجال التدريب اهتماماً بارزاً في الدراسات السيكولوجية على مدى السنوات الأخيرة وذلك لما تسببه من أثار سلبية تؤدي إلى سوء التوافق .

ويعتبر فرويد بير حر Freudger أول من استخدم مصطلح الاحتراف النفسي وذلك من خلال دراسته لمظاهر الاستجابة للضغوطات التي يتعرض لها المدربون وغيرهم من قطاع الخدمات، وتأكد على الملتحمين والمخلصين هم أكثر عرضة للاحتراق ( 1 : 84 )

ويرى كريسينا ماسلاك Maslack ان المدرب حينما يواجه معوقات تحول دون قيامه بدوره بشكل كامل ، فإن ذلك يؤدي إلى إحساسه بالعجز والقصور على تأدية العمل المطلوب منه مما يتربت عليه ضغوط نفسي ، وتتوتر عصبي يؤدي إلى تدني مستوى دافعية ( 18 : 23 )

وعندما يحدث ذلك تأخذ العلاقة التي تربط بين المدرب واللاعب بعيداً سليباً له أثاره المدمرة على العملية التربوية كل ويعتبر فقدان المدرب للإهتمام بالعمل عموماً وباللاعب خصوصاً، السلوك السلبي الرئيسي الناتج عن الحالة الاحتراف النفسي ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ان يعمل المدرب للاعب بطريقة آلية ودون اكتثر ، وبالإضافة ذلك تنتاب المدرب حالات من التشاوئ واللامبالاة ومقاومة التغيير ، وقدان القدرة على الابتكار في مجال التدريب وغير ذلك من الظواهر السلبية ( 4:1 )

ويرى كلاً من ليلي عثمان ابراهيم ( 1988 ) محمد حسن علاوى ( 1999 ) أن ظاهرة الضغوط النفسية تواجه العاملين في العديد من المجالات والتي منها مهنته التربية الرياضية ، ولهذا فاللاعب المهني للعاملين بالتربية الرياضية مملوء بالعديد من الضغوطات مما يؤدي على الأداء المهنية واسلوب الحياة فيظهر العديد من المؤثرات النفسية التي تتعكس على القيام بواجبات المهنة على

الوجه الأكمل ، وتحدث المعاناة نتيجة العجز عن التكيف مع متغيرات البيئة فالضغط نتائج الصراع بين متطلبات المهنة وعدم القدرة على الوفاة بها مما يتربّط على ذلك انخفاض ملحوظ في حجم العمل والشعور بعدم القدرة على التقدّم وينبعها شعور الفرد بالضغط النفسي الذي قد يصل إلى درجة اللامبالاة بمتطلبات العمل مع سرعة الغضب أو الاحساس باليأس مع انخفاض في مستوى الطاقة على العمل وتحمل أعباء كذلك صعوبة التركيز حول الذات وقد يصلو إلى عدم القدرة على القيام بالعمل ( 15 : 7 )

ويذكر نادر أحمد محمد ( 2014 ) ان الضغوطات التي تنتج عن المنافسات تلعب الدور الكبير في حياة المدرب الرياضي لارتباطها بسمات شخصية وسلوكه ودوافعه وحاجاته التي تفرضها النشاط التي يمارسها اذا انه لا يوجد نشاط رياضي يمارس دون ان يرتبط بالانفعالات والضغوطات وحيثما وجدت المنافسات والمسابقات الرياضية وجدت تلك الضغوطات التي تزيد من الاعباء والمتطلبات على كاهل المدرب بال المجال الرياضي ( 10 : 17 )

#### **مشكلة البحث:**

من خلال عمل الباحث في مجال رياضة السباحة منذ 22 سنة كمدرب رياضي وكمسيرف رياضي وحكم وعضو ، الاتحاد الفرعى للسباحة طيلة هذه المدة لاحظ ظاهرة الابتعاد والانسحاب في مجال التدريب في رياضة السباحة في ليبيا ومن خلال المسح المرجعي للعديد من المراجع لم يلاحظ التركيز على ظاهرة الاحتراق النفسي في المجال الرياضي في رياضة السباحة وفي مجال التدريب بصفة خاصة ومن هذا المنطلق رأى الباحث القيام بهذه الدراسة لمعرفة أسباب الاحتراق النفسي لمدرسين السباحة في ليبيا وكمحاولة لتقديم بعض الحلول العلمية المناسبة للتغلب على الضغوطات النفسية المهنية التي تواجه مدربى السباحة عند القيام بمتطلبات وواجبات العملية التدريبية

#### **أهداف البحث :**

يهدف البحث الى التعرف على الضغوطات النفسية واعراض الاحتراق النفسي لدى مدربى السباحة في ليبيا وذلك من خلال التعرف على مايلي :

1. التعرف على اعراض الاحتراق النفسي لدى مدربى السباحة.

2. توجد فروق في استجابات أفراد العينة في الاحتراف النفسي لدى مدرب السباحة طبقاً لمتغير المنطقة التدريبية.

**تساؤلات البحث :**

1. ما هي اعراض الاحتراق النفسي لدى مدرب السباحة ؟
2. هل توجد فروق احصائية في استجابات افراد العينة في اعراض الاحتراق النفسي لدى مدرب السباحة طبقاً لمتغير المنطقة التدريبية ؟

**مصطلحات البحث :**

**- الضغوطات النفسية :**

هي ذلك الظروف الصعبة بالعلاقات المشابكة والمركبة بين الفرد وكل ما يحيط به وترتبط معه العديد من العلاقات في محيط العمل وما يرتبط بتنوعية هذه العلاقات من عدم التفكير الكافي او التشجيع والتحفيز المناسب (39:8)

**- الاحتراف النفسي :**

هو حالة من الانتهاك العقلي والانفعالي والبدني يشعر بها المدرب الرياضي نتيجة للأعباء والمتطلبات الزائدة والمستمرة الواقعة على كاهل (48 : 2)

**- الدراسات المرتبطة :**

دراسة جمال إمام السيد و جيهان حامد عبد الرحمن (2004) (3) دراسة بعنوان " الضغوطات المهنية وعلاقتها بأعراض الاحتراف النفسي لدى مدرب ألعاب القوى " واستخدم الباحثان المنهج الوصفي متبعاً الأسلوب المسيحي على عينة قوامها (40) مدرباً للألعاب القوى بالوجه البحري ومن أدوات البحث مقياس اسباب الضغوطات النفسية - مقياس أعراض الاحتراق النفسي للمدرب الرياضي ، ومن أهم النتائج وجود علاقة ارتباطية بين الضغوطات المهنية ودرجة أعراض الاحتراق النفسي .

دراسة عجمي محمد عجمي (2005) (5) دراسة عنوانها " أسباب اختلاف الاحتراق النفسي بين مدربى كرة القدم دراسة مقارنة " واستخدام المنهج الوصفي متبعاً الأسلوب على عينة قوامها (78)

مدرياً لكرة القدم بمنطقة الشرقية ومن ادوات البحث : مقاييس اسباب الاحتراق النفسي للمدرب الرياضي ومن أهم النتائج اسباب الاحتراق النفسي لمدرب الناشئين (الاقل خبرة) هي خصائص المدرب وشخصيته ثم اللاعب ثم الادارة العليا للفريق ثم وسائل الاعلام واخيراً المشجعين ، أما اسباب الاحتراق النفسي لمدرب الدرجة الاولى (الاكثر خبرة) هي الملاعب ثم وسائل الاعلام ثم المدرب و شخصية.

دراسة احمد محمود على بدر (2009) دراسة بعنوان " الاحتراق النفسي وعلاقته بالسمات الشخصية ومدة الخبرة للمدربين " واستخدم الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسيحي علي عينة قوامها (92) مدرياً من مدرب الناشئين والفريق الاول بمدينة الزقازيق بمصر ومن ادوات البحث قائمة الشخصية لجوردن ومقاييس الاحتراق النفسي للمعلمين ( سيدمان وراجر ) ومن أهم النتائج ان المدربين الاقل خبرة اكثراً المجموعات تعرض لاحتراق النفسي

دراسة نادر احمد محمد عبد المنعم (2014)<sup>(10)</sup> بعنوان " الضغوطات النفسية واعراض الاحتراق النفسي لدى مدرب الملاكمه بمصر" واستخدم الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسيحي على عينة قوامها (92) مدرب لرياضة الملاكمه ومن ادوات البحث مقاييس الضغوطات النفسية للمدرب الرياضي ومقاييس اعراض الاحتراق النفسي للمدرب الرياضي ومقاييس اعراض الاحتراق النفسي للمدرب الرياضي، ومن اهم النتائج تأتي الاسباب المرتبطة بالإدارة العليا للاعبين من اهم الاسباب الضغوطات النفسية وتأتي نقض الانجاز الرياضي من اهم اعراض ومظاهر الاحتراق الرياضي لدى مدرب الملاكمه بمصر .

### 3- منهج وإجراءات البحث:

#### 1-3 منهج البحث

أتبع الباحث المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحى الذي "يعتمد على جمع المعلومات والحقائق ثم القيام بتحليلها وتقسيرها للوصول إلى استنتاجات وتعليمات تساعد في فهم الواقع وتطوريه".

**3-2 عينة البحث:**

تم اختيار عينة بحث بطريقة العشوائية من بعض مدربى السباحة فى المنطقة الغربية البالغ عددهم (26) مدربينا مقسمين على اتحادين اتحاد السباحة بمنطقة الزاوية وعددتهم (16) مدرباً واتحاد السباحة بمنطقة طرابلس وعددتهم (10) مدربين.

**3-3 حدود البحث:**

**الحدود الزمنية:** للموسم التدريسي 2021-2022 فـ

**الحدود البشرية:** مدربى السباحة بالمنطقة الغربية.

**الحدود الموضوعية:** أسباب ظاهرة الاحتراق النفسي لدى مدربى السباحة.

**3-4 متغيرات البحث:**

أولاً: المتغيرات المستقلة:

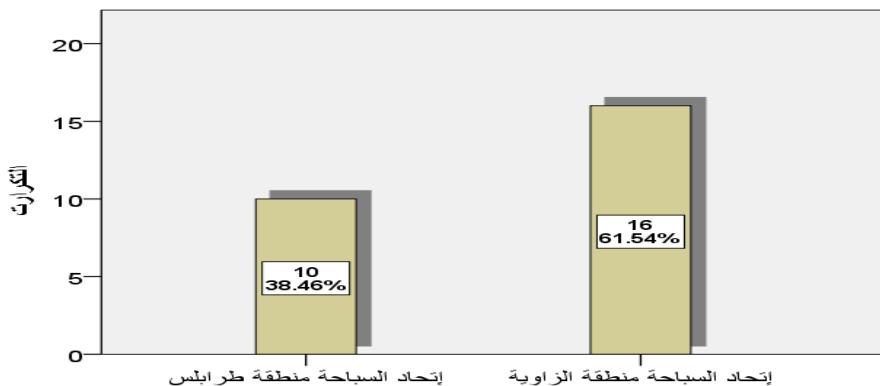
- متغير المنطقة.

**جدول (1) التوصيف الإحصائي لعينة الدراسة حسب متغير المنطقة**

النسبة المئوية	عينة الدراسة	المتغير
% 38.5	16	إتحاد السباحة بمنطقة الزاوية
% 61.5	10	إتحاد السباحة بمنطقة طرابلس
100 %	26	المجموع

يتبيّن من الجدول (1) أن حجم عينة إتحاد السباحة بمنطقة الزاوية

### أعراض الاحياف النفسى مدربى لليبيا



شكل (1)

### **التوصيف الإحصائي لعينة البحث حسب متغير المنطقة**

بلغ عددهم (16) مدرباً ونسبة مئوية (38.5%) وحجم عينة إتحاد السباحة بمنطقة طرابلس بلغ عددهم (10) مدربين وبنسبة مئوية (61.5%) بينما بلغ العدد الكلى للعينة (26) مدرباً وبنسبة مئوية (100%).

**ثانياً: المتغير التابع:**

يتمثل في (5) محاور أساسية:

1. محور المدرب.

2. محور الضغوط النفسية.

### **7- أدلة الدراسة:**

هدف هذا البحث إلى التعرف على أسباب ظاهرة الاحتراق النفسي لدى مدربى السباحة ، ومعرفة الفروق طبقاً لمتغير (المنطقة) فقد استخدم الباحث في هذا البحث الاستبيانة كأداة لجمع البيانات وقد تكونت الاستبيانة من (3) أجزاء:

**الجزء الأول:** يختص بعض البيانات الأولية الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

**الجزء الثاني:** اختص هذا الجزء بقياس أسباب ظاهرة الاحتراق النفسي لدى مدربى السباحة وقد قام الباحث باستخدام استبانة محكمة تضم أربعين فقرة (30) فقرة موزعة على (5) محاور رئيسية.

**الجزء الثالث:** استخدم الباحث أسلوب الاستبانة لجمع البيانات نظراً لسهولة تطبيقها وتحليل نتائجها ولأنها تغطي جوانب كثيرة من موضوع البحث مقارننا بالأساليب الأخرى لجمع البيانات وتعتمد هذه الاستبانة في إعدادها على أساس سلم ليكارث الخامس (*Likert Scale*) الذي يتكون في تحديد سلم الاستجابة من خمس مستويات على النحو التالي:

- 1- بدرجة كبيرة جداً (5) درجات.
- 2- بدرجة كبيرة (4) درجات.
- 3- بدرجة متوسطة (3) درجة.
- 4- بدرجة قليلة (2) درجتان.
- 5- بدرجة قليلة جداً (1) درجة واحدة.

من أجل تقسيم النتائج أعتمد الباحث على المتوسط الحسابي، المبين في الجدول التالي (2).

$$\text{طول الفئة} = \frac{4}{5} = \frac{1-5}{5}$$

**جدول (2) المتوسط الحسابي ودرجة التأثير**

درجة التأثير	المتوسط الحسابي
قليلة جداً	1 - 1.80
قليلة	1.81 - 2.66
متوسط	2.61 - 3.40
كبيرة	3.41 - 4.20
كبيرة جداً	4.21 - 5

### 8- خطوات بناء الاستبانة:

- استعمال الباحث بالمقاييس التالي:
- قائمة رainer مارتنز (Martens) 1987.
- تحديد محاور الاستبانة.

3- صياغة الفقرات لكل محور على حده.

4- عرض الفقرات المناسبة على خبراء في مجال التخصص لتحديد صدق المحتوى.

5- تطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية لتحقيق من الشروط العلمية.

6- تطبيق الاستبيانة في صورته النهائية على العينة الأساسية.

### 9- الدراسة الاستطلاعية الاولى:

قام الباحث باستخدام الدراسة الاستطلاعية الاولى للتحقق من المعاملات الاحصائية الخاصة بأداة الاستبيانة.  
ثبات الاستبيانة.

- لقد تم استخدام معامل الثبات لمحاور استبيانة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ.

جدول (3) يوضح معامل الثبات لمحاررين أداة البحث (الاستبيانة)

للمحوارين	معامل الفا كرونباخ	المحاور	رقم المحور
	للفقرات		
50.7	0.78	الإنهك العقلي	1
	0.69	الإنهك البدني	2
	0.70	الإنهك الأنفعالي	3
	0.83	التغير الشخصي نحو الأسوأ	4
	0.79	نقص الإنجاز الشخصي	5

يتبيّن من خلال الجدول (3) أن جميع محاور أداة الدراسة تتميز بمعامل ثبات مرتفعة يتراوح مابين (0.69 - 0.83) وأن الثبات الكلي للإسبيانة وصل إلى (0.75) وهي نسبة ثبات عالية وتنفي بأغراض البحث.

### 10- الدراسة الاستطلاعية الثانية :

قام الباحث بإجراء الدراسة الاستطلاعية الثانية من أجل:

- 1 - معرفة نقاط القوة والضعف.
- 2 - تدريب المساعدين على العمل المطلوب منهم.
- 3 - معرفة الزمن المخصص للإجابة على الاستبانة.

### **11-3 الدراسة الأساسية :**

قام الباحث بإجراء الدراسة الأساسية يوم ..... بتاريخ 5/3/2022.

### **12-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة**

استعان الباحث بالحقيقة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك لتحليل بيانات البحث.

### **5-عرض ومناقشة النتائج**

-عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول.

**أولاً: ما هي أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة؟**

**جدول (4) المتوسط الحسابي الإنحراف والأهمية النسبية والترتيب لعبارات محور الإنهاك العقلي**

الترتيب	الأهمية النسبية	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنهاك العقلي	m
3	57	1.405	2.85	عدم إحترام اللاعب للمدرب بصورة كافية	1
2	57.6	1.451	2.88	عدم تقدير اللاعبين للجهد الذي يبذله المدرب للأرتقاء بمستوياتهم	2
1	61.6	1.383	3.08	وجود العديد من المشاكل والصراعات بين اللاعبين	3
6	48.4	1.362	2.42	تحقيق اللاعبين نتائج متواضعة أو كثرة الهزائم	4
5	53	1.441	2.65	محاولة بعض اللاعبين التكيل ضد المدرب	5
4	54.6	1.564	2.73	عدم إلتزام اللاعبين بتعليمات المدرب في المنافسات الرياضية	6
متوسط		77.2		المتوسط الكلي	

يتبع من الجدول رقم (4) وعنوانه المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لفقرات محور الإنهاك العقلي حيث جاءت الفقرات (3)

وجود العديد من المشاكل والصراعات بين اللاعبين في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.08) وبأهمية نسبية (61.6 %) بينما جاءت في الترتيب الثاني العبارة (2) عدم تقدير اللاعبين للجهد الذي يبذله المدرب للارتقاء بمستوياتهم بمتوسط حسابي (2.88) وبأهمية نسبية (57.6 %) فيما جاءت في الترتيب الأخير (4) تحقيق اللاعبين نتائج متواضعة أو كثرة الهزائم بمتوسط حسابي (2.42) وبأهمية نسبية (48.4 %) كما تشير النتائج إن المتوسط الكلي يساوي (2.77) مما يدل على أن الإنهاك العقلي لعينة الدراسة بشكل عام يعتبر متوسط درجة تأثير .

### (5) جدول

#### المتوسط الحسابي الإنحراف والأهمية النسبية والترتيب لعبارات محور الإنهاك البدنى

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنهاك البدنى	م
4	57.6	1.366	2.88	النقد من وسائل الإعلام بصور يعتبرها المدرب قاسية	1
6	55.4	1.366	2.77	شعور المدرب بأن بعض وسائل الإعلام تعمل على تضخيم أخطاء	2
3	57.6	1.395	2.88	إحساس المدرب بتحيز بعض وسائل الإعلام ضده أو ضد لاعبه	3
1	63	1.347	3.15	تجاهل بعض وسائل الإعلام المدرب	4
2	58.4	1.468	2.92	عدم اهتمام بعض وسائل الإعلام وجهاً نظر المدرب	5
5	57	1.405	2.85	محاولة بعض وسائل الإعلام إلقاء مسؤولية هزائم الفريق أو اللاعبين على المدرب بمفرده .	6
متوسط		2.91		المتوسط الكلى	

يتبع من الجدول رقم (5) وعنوانه المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لفقرات محور الإنهاك البدنى حيث جاءت الفقرات (4) تجاهل بعض وسائل الإعلام المدرب في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.15) وبأهمية نسبية (63 %) بينما جاءت في الترتيب الثاني العبارة (5) عدم اهتمام بعض وسائل الإعلام وجهاً نظر المدرب بمتوسط حسابي (2.92) وبأهمية نسبية (58.4 %) فيما جاءت في الترتيب الأخير (2) شعور المدرب بأن بعض وسائل الإعلام تعمل على تضخيم أخطاء بمتوسط حسابي (2.77) وبأهمية نسبية (%55.4).

كما تشير النتائج إن المتوسط الكلي يساوي (2.91) مما يدل على أن الإنهاك العقلي لعينة الدراسة بشكل عام يعتبر درجة التأثير متوسطة .

#### جدول (6) المتوسط الحسابي الإنحراف والأهمية النسبية والترتيب لعبارات محور الإنهاك الانفعالي

الرتبة	الأهمية النسبية	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنهاك الانفعالي	م
5	60.8	1.509	3.04	الهتافات العدائية من بعض المتفرجين و التي تمس المدرب	1
2	63.8	1.443	3.19	محاولة بعض المتعصبين التهجم او الاعتداء البدني على المدرب	2
1	73	1.294	3.65	محاولة بعض المتعصبين الاعتداء اللفظي على المدرب	3
4	60.8	1.536	3.04	مقاطعة عدد كبير من المتفرجين للمباريات التي يشترك فيها الفريق الذي يدرسه المدرب	4
3	61.6	1.598	3.08	مطالبة بعض المتعصبين بتغيير المدرب عقب بعض الهزائم الطارئة	5
6	55.4	1.366	2.77	انقلاب المشجعين على الفريق الذي يدرسه المدرب و تشجيعهم لللاعبين المنافسين كإشارة الى عدم رضاهم عن المدرب	6
متوسط		3.13		المتوسط الكلي	

يتبع من الجدول رقم (6) وعنوانه المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لفقرات محور الإنهاك الانفعالي حيث

جاءت الفقرات (3) محاولة بعض المتعصبين الاعتداء اللفظي على المدرب في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.65) وبأهمية نسبية (73 %) بينما جاءت في الترتيب الثاني العبارة (2) محاولة بعض المتعصبين التهجم او الاعتداء البدني على المدرب بمتوسط حسابي (3.19) وبأهمية نسبية (63.8 %) فيما جاءت في الترتيب الأخير (6) انقلاب المشجعين على الفريق الذي يدرسه المدرب و تشجيعهم لللاعبين المنافسين كإشارة الى عدم رضاهم عن المدرب بمتوسط حسابي (2.77) وبأهمية نسبية (55.4 %) كما تشير النتائج إن المتوسط الكلي يساوي (3.13) مما يدل على أن الإنهاك العقلي لعينة الدراسة بشكل عام يعتبر متوسط درجة التأثير .

## جدول ( 7 ) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية و الترتيب لفقرات محور نقص الانجاز الرياضي

الترتيب	الأهمية النسبية	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التغير الشخص نحو الأسوأ	m
1	67.6	1.359	3.38	الشعور الداخلي للمدرب بعدم الأمان او الاستقرار في عمله	1
4	60.8	1.371	3.04	حساسية المدرب الزائدة للنقد الذي قد يواجه إليه من الآخرين	2
6	54.6	1.373	2.73	احساس المدرب بعدم قدرته على تحقيق المزيد من الانجازات للفريق	3
3	60.8	1.399	3.04	شعور المدرب بعدم قدرتها على تحفيز و دفع اللاعبين نحو الارتفاع بمستوياتهم	4
5	58.4	1.294	2.92	توفر بعض الصفات المعيشية لدى المدرب كالعصبية أو الانطوائية أو الديكتاتورية	5
2	64.6	1.366	3.23	تراكم بعض المشاكل المختلفة ( اسرية / شخصية / أو مرتبطة باللاعبين ) و عدم قدرة المدرب على معالجتها	6
متوسط		3.06		المتوسط الكلي	

يتبيّن من الجدول رقم (7) وعنوانه المتosteطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لفقرات محور التغيير الشخص نحو الأسوأ حيث جاءت الفقرات (1) الشعور الداخلي للمدرب بعدم الأمان او الاستقرار في عمله في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.38) وبأهمية نسبية (67.6%) بينما جاءت في الترتيب الثاني العبارة (6) تراكم بعض المشاكل المختلفة ( اسرية / شخصية / أو مرتبطة باللاعبين ) و عدم قدرة المدرب على معالجتها بمتوسط حسابي (3.23) وبأهمية نسبية ( 64.6 % ) فيما جاءت في الترتيب الأخير (3) إحساس المدرب بعدم قدرته على تحقيق المزيد من الانجازات للفريق بمتوسط حسابي (2.73) وبأهمية نسبية ( 54.6 % ) كما تشير النتائج إن المتوسط الكلي يساوي (3.06) مما يدل على أن محور التغيير الشخص نحو الأسواء لعينة الدراسة بشكل عام يعتبر متوسط درجة التأثير .

## جدول (8) المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و الأهمية النسبية و ترتيب الفقرات لمحور نقص الانجاز الرياضي

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نحو الانجاز الرياضي	م
1	67	1.355	3.35	إحساس المدرب بأن الإدارة العليا للفريق غير مقتنة بكفاءته	1
4	60	1.523	3.00	إحساس المدرب بأن الإدارة العليا للفريق لا تقدر مدربا بصورة كافية	2
6	52.4	1.329	2.62	تدخل بعض الإداريين في تصميم العمل الفني للمدرب	3
2	65.4	1.373	3.27	رفض الإدارة العليا للفريق الاستجابة لبعض الطلبات الضرورية للمدرب	4
3	60.8	1.455	3.04	شعور المدرب بأنه مهدد من الإدارة العليا للفريق بالاستغاء عنه	5
5	55.4	1.478	2.77	عدم منع الإدارة العليا للفريق اختصاصات و مسؤوليات كافية للمدرب	6
متوسط		013.		المتوسط الكلي	

يتبيّن من الجدول رقم (8) وعنوانه المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لفقرات محور نقص الانجاز الرياضي حيث جاءت الفقرات (1) إحساس المدرب بأن الإدارة العليا للفريق غير مقتنة بكفاءته في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.35) وبأهمية نسبية (67%) بينما جاءت في الترتيب الثاني العبارة (4) رفض الإدارة العليا للفريق الاستجابة لبعض الطلبات الضرورية للمدرب بمتوسط حسابي (3.27) وبأهمية نسبية (65.4%) فيما جاءت في الترتيب الأخير (3) تدخل بعض الإداريين في تصميم العمل الفني للمدرب بمتوسط حسابي (2.62) وبأهمية نسبية (52.4%) كما تشير النتائج إن المتوسط الكلي يساوي (3.01) مما يدل على أن محور نقص الانجاز الرياضي لعينة الدراسة بشكل عام يعتبر متوسط درجة التأثير.

### 1-5 عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني.

- أظهرت نتائج جداول رقم (4) و (5) و (6) و (7) و (8) وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.05 بين أبعاد مقياس الاحتراق النفسي للمدرب السباحة ، وبما لحظة نتائج الجداول السابقة يتضح وجود فروق دالة إحصائيا بين الأسباب المرتبطة بمحور الإنهاك الانفعالي و باقي الأسباب و لصالح الأسباب المرتبطة بالإنهاك الانفعالي وبين محور التغير نحو الاسوا و بين باقي الأسباب لصالح الأسباب المرتبطة بمحور التغير نحو الاسوا و بين الأسباب المرتبطة بمحور نقص الانجاز الرياضي و باقي الأسباب و لصالح الأسباب المرتبطة

بمحور نقص الانجاز الرياضي وبين الأسباب المرتبطة بمحور الإنهاك البدني و باقى الأسباب و لصالح الأسباب المرتبطة بمحور الإنهاك البدني .

و يرجع الباحث ظهور أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربى السباحة الى شعور المدرب بضعف فى الطاقة البدنية وإحساس بالتعب و التوتر و العصبية و التعامل السلبي مع الآخرين و نقص التركيز نتيجة مما تضعف من قدراته على اتخاذ القرر و تحدث لديه استجابات نفسية سلبية تصل الى حد الإجهاد البدني و الانفعالي و العقلي نتيجة تعرض المدرب لكثير من المواقف الضاغطة المتكررة إثناء عمليتي التدريب و المنافسة ، و لا يستطيع المدرب التكيف معها و يصل الى ما يطلق عليه الاحتراق النفسي ، و يؤدى ذلك للاعتزال و تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج كل من جمال إمام السيد و جيهان حامد عبد الرحمن ( 2004 ) ( 3 ) و دراسة عجمي محمد عجمي ( 2005 ) ( 5 ) على انه كلما زادت نسبة الضغوطات النفسية كلما زادت ظهور أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربى الأنشطة الرياضية .

2- هل توجد فروق إحصائية في استجابات أفراد العينة في أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربى السباحة طبقاً لمتغير ( المنطقية التدريبية ) .

**جدول(9) نتائج الفروق في استجابات أفراد العينة في أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربى السباحة طبقاً لمتغير ( المنطقية التدريبية ) .**

المحور	النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	f	مستوى الدلالة
الإنهاك العقلي	طرايلس	2.72	.572	.106	.748
	الزاوية	2.80	.692		
الإنهاك البدني	طرايلس	2.87	.745	1.693	.206
	الزاوية	2.94	.574		
الإنفعالي	طرايلس	3.13	.697	.022	.884
	الزاوية	3.13	.714		
التغير الشخصي	طرايلس	3.02	.529	.189	.668
	الزاوية	3.08	.459		
نقص الإنجاز	طرايلس	2.90	.179	9.708	.108
	الزاوية	3.07	.643		

يتبيّن من الجدول (9) عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة في أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربِي السباحة طبقاً لمتغير (المنطقة التدريبية). حيث تراوحت قيم مستوى الدلالة (Sig) ما بين (0.05 – 0.326) وهذه القيم أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة نادر احمد محمد (2014) (10) و دراسة جمال أمام السيد و جيهان حامد عبد الرحمن (2004) (3) بوجود علاقة ارتباطية بين الضغوطات النفسية المهنية و درجة أعراض الاحتراق النفسي .

#### الاستنتاجات :

1- اختلاف ترتيب أعراض و مظاهر الاحتراق النفسي لدى مدربِي السباحة و كانت على النحو التالي :

أ- الإنهاك الانفعالي

ب- التغير الشخصي نحو الاسوا

ج- نقص الانجاز الرياضي

د- الإنهاك البدني

هـ- الإنهاك العقلي

2- لا توجد فروق إحصائية في استجابات إفراد العينة في أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربِي السباحة طبقاً لمتغير (المنطقة التدريبية )

#### التصوّيات :

في ضوء النتائج و حدود البحث يوصى البحث بما يلي :

1- قيام الاتحاد الليبي للسباحة بحل المشاكل النفسية التي يتعرض لها المدربين من خلال وضع استمرارات خاصة لكل المدربين و التغلب على مظاهر إعراض الاحتراق النفسي و أسبابه .

2- إقامة دورات تنفيذية في مجال الرعاية النفسية للمدرب و تعريفه بما هي الضغوطات النفسية و كيفية مواجهتها .

- 3 مساهمة وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المجلات و الملصقات و وسائل التواصل الاجتماعي في توعية المدربين و الرياضيين بأسباب الاحتراق النفسي و كيفية التعامل معه.
- 4 الاهتمام بزيادة الحوافز المادية و المعنوية حتى تتحسن أحوال المدربين المعيشية و الانفعالية.

## المراجع:

- 1 - أحمد محمود بدر " الاحتراق النفسي و علاقته بالسمات الشخصية و مدة الخبرة للمدربين " . مجلة التربية البدنية / كلية التربية البدنية بجامعة الزاوية . العدد السابع ( 2009 )
- 2-أسامة كامل راتب : الإعداد النفسي للناشئين ، دليل للإرشاد و التوجيه للمدربين و أوليا الأمور ، دار الفكر العربي ، القاهرة 2001
- 3\_جمال إمام السيد و جيهان حامد عبدا لرحمن " الضغوطات المهنية و علاقتها بأعراض الاحتراق النفسي لدى مدربى العاب القوى " مجلة بحوث التربية الرياضية . المجلد ( 37 ) و العدد ( 66 ) ، كلية التربية الرياضية للبنين جامعة الزقازيق ، 2004
- 4 - زكية على ابوالقاسم : وضع اختبارات لقياس مستوى الأداء المهاري و التحصيل المعرفي للمهارات الهجومية في كرة السلة لطلاب كلية التربية البدنية ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التربية الرياضية للبنات جامعة الإسكندرية ، 2007 .
- 5 - عجمي محمد عجمي " أسباب اختلاف الاحتراق النفسي بين بعض مدربين كرة القدم دراسة مقارنة " مجلة بحوث التربية الرياضية ، المجلد ( 83 ) العدد ( 68 ) كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة الزقازيق ( 2005 ) .
- 6- ليلى عبدالعزيز زهران : الأصول العلمية و الفنية لبناء المناهج في التربية الرياضية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1991 .
- 7- ليلى عثمان ابراهيم : الرضا الوظيفي و علاقته ببعض السمات الشخصية لدى دارسات التربية الرياضية للمرحلتين الاعدادية و الثانوى ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ( 1998 ) .
- 8- محمد حسن علاوي : سيكولوجية الاحتراق للاعب و المدرب الرياضي ، مركز الكتاب للنشر ، القاهر ، 1999 .
- 9- محمد حسن علاوي : موسوعة الاختبارات النفسية للاعبين ، مركز الكتاب للنشر ، القاهر ، 1999 .



## الحملات الإسلامية لفتح القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية

د/ ذهبية عاشور قري

كلية التربية زواوة / جامعة الزاوية

### المقدمة:

لقد حاول المسلمون في بداية بناء دولتهم الجديدة، التخلص من قوة دولة الروم "البيزنطية" وكان هذا الحلم منذ بداية العصر الراشدي، وانتقل إلى حيز الواقع الميداني على عهد الخليفة الأموي، بعد أن قويت الدولة الإسلامية، وذلك نتيجة فتح الشام وفلسطين ومصر، لكن المحاولات الإسلامية في ذلك العصر باعت بالفشل بسبب قوة الاستحكامات البيزنطية، وأيضاً بسبب الشتاء القارص في القسطنطينية ترتب على هذا الفشل زيادة ثقة البيزنطيين في قدراتهم الحربية.

لقد كانت رغبتي الشديدة في دراسة أحداث هذه الفترة التاريخية من أهم الأسباب التي دفعتي إلى اختيار هذا الموضوع، وذلك لمعرفة أهمية هذه المدينة لاتصالها بتاريخ المسلمين في الشرق؛ ودول أوروبا العصور الوسطى في الغرب.

إن هدفنا من وراء دراسة هذا الموضوع، هو سد الثغرات التي اغفلتها الجهود السابقة، واستيفاء الجوانب التي لم يتطرق لها المؤرخون السابقون، ومحاولة تقديم دراسة علمية مستقلة بذاتها.

أما عن المنهج الذي سنحاول أن نتبعه، فإننا نود الإشارة إلى أن هذا البحث قد فرض علينا أن نتبع المنهج السري لالأحداث الخاصة بما يطرح حوله من نقاط، ثم اللجوء إلى تحليل هذه الأحداث واستقراءها وقراءة ما بين سطورها قراءة تساعدنا على الوصول إلى الحقيقة والرأي الموضوعي.

وقد اقتضى هذا الموضوع تقسيمه إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة. الخص الحديث عن محتوياتها فيما يلي:

**المبحث الأول يحمل عنوان "الحملات الإسلامية الأولى"**

تحدث فيه على أهمية القسطنطينية السياسية والاقتصادية، ثم تعرضت فيه لـ"الحملات الإسلامية على مدينة القسطنطينية في العصر الراشدي" والتي خاض فيها المسلمين غمار البحر.

أما العنصر الثاني فقد تطرق فيه إلى "الحملات الإسلامية في العصر الأموي"

سواء كانت بحرية أو بحرية، إذ درج الخلفاء الأمويين على أرسال حملات سنوية ضد القسطنطينية، وكانت هذه الحملات يغلب عليها الطابع التأديبي.

وأما المبحث الثاني والذي يحمل عنوان "المحاولات الإسلامية في العصر العباسي"

درست في هذا المبحث "طبيعة الصراع بين الطرفين".

إذ نظر البيزنطيون إلى أن سقوط القسطنطينية في أيدي المسلمين، كان يعني سقوط المسيحية. وساهمت الكنيسة والبابا في تقديم كافة المغريات لتشجيع المسيحيين للانخراط في الحروب البيزنطية ضد المسلمين.

وتعرضت في العنصر الأول إلى "الحملات الإسلامية في العصر العباسي"

إذ كان هناك صراع بين الطرفين، يختلف في كثير من خصائصه عن العصر الأموي، وصاحب هذا الصراع قيام حملات حربية عرفت في التاريخ الإسلامي باسم "الصوائف والشواتي".

ويحمل المبحث الثالث والأخير عنوان "فتح القسطنطينية في عصر الدولة العثمانية"

وتعرضت في هذا المبحث إلى "الاستعدادات العثمانية لفتح القسطنطينية" التي قام بها السلطان محمد الثاني وشرح اهتمامه بالمدفعية، واهتمامه بالأسطول العثماني وكل التفاصيل التي تسبق مرحلة التحرك نحو فتح المدينة.

وتحدث في العنصر الثاني عن "حصار المدينة وفتحها" مما اضطر البيزنطيون إلى الاستجداد بالدول الأوربية، لكن عزيمة السلطان محمد الثاني ومدفعيته القوية أدت إلى وقوع العاصمة البيزنطية ودخولها دون أن تتمكن الدول الأوربية من انقاذها.

وأخيراً الخاتمة: تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لهذا الموضوع.

## المبحث الأول: الحملات الإسلامية الأولى

قدر للدولة البيزنطية أن تتمتع بازدهار اقتصادي عظيم، بسبب موقعها الجغرافي، إذ كانت القسطنطينية حلقة الوصل بين قارتي آسيا وأوروبا<sup>(i)</sup>، وفيها التفت جميع الطرق التجارية من الشمال والجنوب والشرق والغرب<sup>(ii)</sup>، عبر القلقشندي عن أهمية موقعها وازدهار تجارتها فقال: "واكتاف البحر لها من كل جانب بحيث يحمل إليها على ظهره كل شيء مما لا يوجد فيها... بلاد الروم إذا أغلت وأفحصت كانت كسر الشام إذا أقبل وأرخص"<sup>(iii)</sup>.

لقد قامت القسطنطينية بدور الوسيط التجاري بين الدولة العباسية والغرب المسيحي، وكانت موزعاً للمواد الأولية<sup>(iv)</sup>، سوقاً تجارية مزدهرة، ومن أسواقها سوق "بيلة" الذي يقام مرة في أول الربع من كل عام ويستمر مدة أربعين يوماً وهو من أشهر الأسواق، يأتيه الناس من المناطق البعيدة، ويبذل التاجر غاية جهده كي يدركه<sup>(v)</sup> وقد وصف بنiamين الطليطي "الحركة التجارية في اسوق القسطنطينية وكثرة من يتربد عليها من تجار: العراق، والشام ، ومصر، وبلاط فارس ، ومن الروس والبلغار ، والخزر ، وإسبانيا ، فامتلأت أسواقها بالسلع الفاخرة في ازدهارها وثرائها لا يمكن أن تقارن بأي مدينة أخرى باستثناء بغداد<sup>(vi)</sup> وأثني المقدسي على جمال أسواقها وكثرة فواكهها ورخص اسعارها وشبها بمدينة البصرة، وإن كانت البصرة أصغر منها<sup>(vii)</sup>.

### 1- محاولات فتح القسطنطينية في العصر الراشدي

لقد شهدت العلاقات الإسلامية البيزنطية منذ منتصف القرن الأول الهجري/ منتصف القرن السابع الميلادي صراعاً متراجحاً بين النصر والهزيمة، إذ لم يكد الإمبراطور هرقل (ق.هـ 610-641) ينتهي من القضاء على خطر الفرس حتى ألتقت لمواجهة الدولة الإسلامية التي بدأت الاعتماد على قوتها البحرية وب خاصة البحرية<sup>(viii)</sup> إذ يرجع إلى الدولة الإسلامية عامة ولمعاوية بن أبي سفيان خاصة عندما كان والياً على الشام من قبل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان -رضي الله عنهما- خاصة ، فضل السيطرة على البحر المتوسط، بعد أن كانت البحرية البيزنطية هي القوة الوحيدة فيه، حيث تمكنت معاوية من غزو جزيرة قبرص سنة (29هـ/649م)<sup>(ix)</sup>، كما تمكن عبد الله بن سعد بن أبي السرح والي مصر من تحقيق نصر كبير على البيزنطيين في موقعة ذات الصواري سنة (34هـ/655م) وهي الموقعة التي وضعت نهاية سيادة بيزنطية البحرية<sup>(x)</sup>.

وعلى الرغم من أن الفتوحات الإسلامية توقفت في فترة الخليفة علي بن أبي طالب بسب المشاكل الداخلية والفتنة التي أدت إلى مقتله، إلا أنها استؤنفت مع قيام الدولة الأموية.

**2- محاولات فتح القسطنطينية في العهد الأموي:** استمر سعي المسلمين لفتح مدينة القسطنطينية الحصينة ففي هذا العصر حدث أكثر من محاولة لفتح هذه المدينة، كانت الأولى سنة 668هـ في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان، أرسل حملة برية وبحرية بقيادة سفيان بن عوف وبصحبته مجموعة من الصحابة منهم عبد الله بن العباس، عبد الله بن عمر، عبد الله بن الزبير وأبو أيوب الأنصاري، سارت الحملة ووصلت إلى أسوار المدينة ودار بين الطرفين قتال عنيف، فشل المسلمين في فتح المدينة وعاد الجيش الإسلامي بعد استشهاد الكثير من الجنود كان من أبرزهم الصحابي أبو أيوب الأنصاري إضافة إلى فقدتهم العديد من السفن (11)، ورغم ذلك استمر الخليفة معاوية في إرسال حملات سنوية إلى القسطنطينية لكنها كانت مجرد حملات تأديبية أما الحملة الثانية كانت في عصر الخليفة سليمان بن عبد الملك، والتي أعد لها الخليفة الوليد بن عبد الملك 99-715هـ-717م إلا أنه توفي قبل إرسال حملته، وكانت الحملة بقيادة مسلمة بن عبد الملك، استطاع أن يضمن ولاء البلغار إلى جانبه<sup>(xi)</sup> وسارت الحملة في أوائل سنة 97هـ/716م. وكان يحكم الدولة البيزنطية في هذه الفترة الإمبراطور البيزنطي ليو الأيوبي الثالث (99-123هـ/740-717م) تقدم مسلمة بن عبد الملك عبر آسيا الصغرى بجيش يتكون من 80000 جندي ، وعبر أوروبا أشلاء إبحار الأسطول الإسلامي المكون من 1800 قطعة بحرية في بحر مرمرة فأعلن ليو دفاعه عن المدينة باستخدام النار الإغريقية "النفط" ويصف ابن خلدون محاولة مسلمة قائلاً: "أمر مسلمة عساكره بالزراعة واتخذوا بيوتاً من الخشب وصاف وشتى وهم يأكلون من زراعتهم حتى جهد أهل القسطنطينية الحصار، وسألوا الصلح على الجزئية دينار على الرأس فرفض مسلمة وأصاب عساكره الجوع"<sup>(xii)</sup>.

وكان شتاء 717-718هـ شديد البرودة على المسلمين إضافة إلى قلة مؤونتهم<sup>(xiii)</sup> ، ورغم ذلك ظلت الحملة تحاصر القسطنطينية حتى تولى الخلافة الخليفة عمر بن عبد العزيز سنة 61-101هـ/681-720م فأمر بفك الحصار وانقد من بقي من أفراد الحملة من الجوع والبرد<sup>(xiv)</sup>، وعلى الرغم من الفشل الحربي الذي حاصل بالحملة، إلا أنها أحرزت انتصاراً معنوياً وفرض مسلمة بن عبد الملك على الإمبراطور البيزنطي ليو الثالث "الأيوبي" بناء مسجد داخل أسوار القس نظير انسحاب قواته ورفع الحصار<sup>(xv)</sup> .

لقد نظر المسيحيون إلى ليو الإيسوري على أنه لم ينقد القسطنطينية من السقوط في أيدي المسلمين فحسب، بل إنه أفقد الحضارة الأوروبية والمسيحية من الإسلام، وقام البابوات بتقديم التسهيلات والمعويات كافة لتشجيع المسلمين للانخراط في الحروب البحرية البيزنطية ضد المسلمين في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة، ولتحقيق ذلك أُعلن البابا ليو الرابع "232-846هـ/855م" أن كل من يمت في هذه الحرب يعد مدافعاً عن الكنيسة ، ويعد شهيداً وله الجر والثواب عند الله<sup>(xvi)</sup>.

لقد استغلت الدولة البيزنطية الدافع الديني في حروبها ضد المسلمين ، لما له من أثر في نفوس الناس، لإثارتهم وحثهم على القتال، لتحقيق أهدافها الأخرى سواء أكانت سياسية أم حربية، أم اقتصادية، بينما كان المسلمون يدافعون بصدق عن دينهم، فالجهاد كان عقيدة لها أثرها الفعال فيما أحرزوه من انتصارات على البيزنطيين وكانت دعوة الجهاد كافية لإثارة الحماسة لديهم فكل مشترك في القتال مجاهد، وإذا مات في ساحة القتال فهو شهيد.

### **المبحث الثاني: المحاولات الإسلامية في العصر العباسي**

لقد حقق المسلمون انتصارات عظيمة وأقاموا دولتهم في معظم البقاع الذي كانت تخضع للدولة البيزنطية كالشام، ومصر، وشمال أفريقيا، وهذا لا يعني القضاء على بيزنطة، إذ استمر وجودها في مناطق أخرى مهمة كالأناضول والبلقان، وهذا ما يدفعنا إلى طرح تساؤل عن أسباب توقف المسلمين عند هذا الحد، وعدم استمرارهم في مد نفوذهم والسيطرة على العاصمة البيزنطية القسطنطينية، ومن خلال اطلاعنا على أحداث هذه الفترة نستطيع القول إن ذلك راجع إلى أن الدولة الإسلامية تحت خلافة العباسيين لم يعد لديها رغبة أو مخطط للقضاء على البيزنطيين وهذا في حد ذاته يعد أمراً غريباً إذ يقتضي المنطق من الناحية النظرية على الأقل أن هناك صراعاً دائماً بين الدولتين يحتم قضاء أحد الطرفين على الوجود السياسي والقوة الحربية للطرف الآخر. إن هذا الوضع الغريب جعل لذلك الصراع طبيعة خاصة، فهو من الوجهة النظرية صراع دائم مستمر ولكنه لا يسمح برجحان كفة أي من الطرفين على الفريق الآخر، ثم أنه لم يحل دون التعاون بينهما<sup>(xvii)</sup>.

#### **1- الغزوات العباسية ضد البيزنطيين:**

لقد كانت أهم الحملات في العصر العباسي هي الحملة التي حدثت في عصر الخليفة المهدي 158-169هـ/775-785م بقيادة ابنه هارون الرشيد عام 165هـ/782م وصلت الحملة إلى خليج

البحر على القسطنطينية وهددها مما اضطر الإمبراطورة إيرين الوصية على ابنها قسطنطين السادس "181-164هـ/797-790م" إلى طلب الصلح<sup>(xviii)</sup>. توصل الطرفان إلى عقد هدنة سنة 167هـ/783م بين الدولتين استمرت ثلاث سنوات خضعت فيه الإمبراطورة مضطراً لشروط القائد هارون الرشيد.

مثل ذلك الاتفاق إهان باللغة للدولة البيزنطية، إذ التزمت الإمبراطورة بدفع مبلغ مالي قدر ما بين سبعين أو تسعين ألف دينار سنوياً<sup>(xix)</sup> (19) إضافة إلى الشروط التالية:

يتم تبادل الأسرى بين الطرفين، وتلتزم بيزنطة بفتح الأسواق التجارية للمسلمين في رحلة عودتهم، كما أجبرت على أن تمد الجيش الإسلامي بالمرشدين في طريق العودة<sup>(xx)</sup>.

نجحت العمليات الحربية التي قام بها الجيش الإسلامي تحت قيادة الخليفة هارون الرشيد سنة 173هـ/790م في عقد اتفاقية سلام جديدة مع الدولة البيزنطية ، قضت بدفع إتاوة كما في عهد الخليفة المهدي<sup>(xxi)</sup> .

وفي نهاية القرن الثالث الهجري بداية القرن التاسع الميلادي عاود الخليفة هارون الرشيد حملاته ضد الدولة البيزنطية وذلك بسبب تهديد الإمبراطور نفور الأول 187-196هـ/802-811م له في إحدى رسائله التي طالب فيها الخليفة برد ما دفعته له الإمبراطورة إيرين قائلًا: "أما بعد فإن الملكة التي كانت قبلى أقامتك مقام الرخ وأقامت نفسها مقام البيدق فحملت إليك من أموالها ما كنت حقيقةً بحمل أمثالها إليها ..."<sup>(xxii)</sup> فأجابه الرشيد برسالة جاء فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم من هارون أمير المؤمنين إلى نفور كلب الروم قد قرأت كتابك يا ابن الكافرة والجواب ما تراه دون أن تسمعه..."<sup>(xxiii)</sup> وكانت الحملة التي قادها الخليفة هارون الرشيد سنة 190هـ/806م هي من أهم الغارات التي قام بها بنفسه واستولى على معاقل مهمة منها هرقلة Heraclea وبعض الحصون مثل حصن الصقالبة Slavs ودبسة Thebasa ومقلوبية Malacopia والصفصاف واضطر نفور على أثر هذه الحملة إلى طلب الصلح ودفع مبلغ من المال عن نفسه وولده وعن بطارقته وباقى الرعية بلغ خمسين ألف دينار سنوياً<sup>(xxiv)</sup>.

## 2- طبيعة الصراع العباسي البيزنطي:

لقد كانت سياسة التوسيع هي سياسة الدولة الإسلامية في فترة الفتوحات الأولى حتى نهاية عصر الدولة الأموية، أما وقد وصلت حدود الدولة العباسية إلى أقصى اتساع لها، فقد تغيرت الاستراتيجية

العامة، وبدأ عصر جديد في الدولة الإسلامية يختلف في كثير من خصائصه عن العصر الأموي الذي سبقه، فقد صاحب قيام الدولة العباسية 750هـ/132م انتهاء الشعور بالانتماء إلى عالم البحر المتوسط، وبعبارة أخرى فإن العباسيين غيروا اتجاههم من البحر المتوسط وتطلعوا إلى جهة الشرق<sup>(xxv)</sup> فالتأثيرات الفارسية التي كان لها دور مهم في قيام الدولة العباسية، ازدادت وضوحاً، بعد ذلك وفرضت عليها نقل عاصمة الدولة الإسلامية من دمشق إلى بغداد القريبة من فارس، فضعف بذلك الأثر الهيابيني في الحضارة الإسلامية في حين ازداد فيها أثر الحضارات الشرقية كالفارسية والهنودية<sup>(xxvi)</sup>. وترتب أيضاً على الاتجاه شرقاً حدوث تغير في سياسة الخلفاء العباسيين تجاه البيزنطيين، فأصبحت شواطئ البحر المتوسط بالنسبة للعباسيين بمثابة حدود ونهائيات ، ينبغي الدفاع عنها لا أبواب وثغور يفقر منها إلى ما وراء هذا البحر من بلدان . كما ترتب على بعد عاصمتهم عن ساحل البحر أن قل اهتمام الخلفاء بدعم الأسطول الإسلامي في البحر<sup>(xxvii)</sup>

**فتح القسطنطينية في العهد العثماني:** لقد أحيا العثمانيون من جديد فكرة الجهاد المقدسة ضد البيزنطيين والذي مكن لهم من تنفيذ هذا الهدف أنهم كانوا من القادمين حديثاً إلى الأناضول، كما ساعدتهم على لعب هذا الدور كونهم ما زالوا بدأً يندفعون بكل قوة في سبيل الجهاد الإسلامي ضد الأعداء، ولم تكن الحضارة والمليادات والقصور قد جعلت حمامهم الديني يضعف أو ينتهي.

كما كان لضعف الدولة البيزنطية العامل الأكبر الذي مكن وسهل الفتح على العثمانيين، إذ كان الصراع ما بين الإمارات التركية والإمبراطورية البيزنطية قد أضعف الطرفين.

كانت أولى المحاولات الحربية لفتح القسطنطينية في مطلع القرن الرابع عشر الميلادي وبالتحديد زمن الإمبراطور البيزنطي يوحنا السادس كانتاكوزينوس (1347-1355م) الذي استجد بالسلطان أورخان بن عثمان (1326-1359م) فأنتهز الأخير الفرصة وأمده بقوات تتألف من عشرة آلاف مقاتل ساهمت في تثبيت كانتاكوزينوس على العرش البيزنطي، فضلاً عن زواج السلطان أورخان من الأميرة ثيودورا<sup>(xxviii)</sup>.

استمر العثمانيون في سياسة الاستيلاء على الأراضي البيزنطية في القارة الأوروبية، فأستولوا على مدينة غالاتولي عام 1354م ومنها انطلقوا نحو الاستقرار في أراضي البلقان ولجا الإمبراطور يوحنا السادس كانتاكوزينوس إلى استخدام أسلوب المفاوضات مع السلطان العثماني أورخان وابنه سليمان

من أجل استعادة الأراضي البيزنطية التي استولى العثمانيون عليها لكن أورخان وابنه رفضا ذلك، مما دفع الإمبراطور يوحنا إلى التنازل عن العرش البيزنطي أواخر عام 1354م<sup>(xxix)</sup>.

نجح العثمانيون في عهد السلطان مراد الأول (1389-1359م) في اكتساح منطقة البلقان، وأدرك البيزنطيون الخطر الداهم الذي يتعرض بهم وحاولت الدولة البيزنطية استئصاله الغرب الأوروبي من أجل الوقوف في وجه الخطر العثماني. وإنقاد القسطنطينية، مما اضطره إلى عقد معاهدة سلام مع السلطان مراد الأول في عام 1372م تعهد فيها بدفع جزية سنوية للسلطان العثماني والاعتراف به سيداً له مع تقديم العون الحربي له. وهكذا أصبحت الإمبراطورية البيزنطية بمقتضى تلك المعاهدة مرتبطة بالأتراك العثمانيين من الناحية العملية<sup>(xxx)</sup>.

سار السلطان بايزيد الأول (1402-1389م) على نهج سياسة أبيه الرامية إلى التدخل العثماني في الصراعات القائمة بين أفراد الأسرة الحاكمة في القسطنطينية غير أن تولي مانوييل عرش الإمبراطورية البيزنطية خلفاً لوالده يوحنا الخامس عام (1391-1425م) أعلن رفضه وتذمره من العلاقة التي تضمن تبعيته للسلطان العثماني بايزيد الأول، وعندها توجه السلطان العثماني بقواته إلى تراقيا، ثم تقم نحو القسطنطينية لمحاصرتها<sup>(xxxi)</sup>، ولم ينته الحصار إلا بعد استسلام الإمبراطور البيزنطي مانوييل لمطالب السلطان بايزيد والتي كان من بينها ضرورة بناء مسجد جديد في القسطنطينية وإنشاء محكمة إسلامية، كما تنازل عن نصف (حي غلطة) الذي وضعت فيه حامبة عثمانية قوامها 6000 جندي<sup>(xxxii)</sup>.

ومرة أخرى حاول الإمبراطور مانوييل التخلص من علاقة التبعية للسلطان بايزيد الأول، فكان رد السلطان أن قام بحصار القسطنطينية عام 1394م وتمكن قواته من الاستيلاء على جميع ممتلكات الإمبراطور خارج أسوار المدينة، ولم يكن أمام الإمبراطور البيزنطي إلا أن يتوجه نحو الغرب لطلب المساعدة، ومكث الإمبراطور في إيطاليا ينتظر وصول خبر سقوط القسطنطينية.

أرسل الإمبراطور مانوييل برسالته إلى البابا في روما وملك فرنسا وحاكم المجر يخبرهم فيها بحصار القسطنطينية واقتراب سقوطها في أيدي أعداء المسيحية<sup>(xxxiii)</sup>.

ويرى بعض المؤرخين أن هذه الحملة صليبية لأنها شاركت فيها البابوية، وكادت أن تسقط القسطنطينية في أيدي العثمانيين بداية القرن الخامس عشر الميلادي وبالتحديد سنة 1400م لولا تدخل القدر ليزيد من عمر الإمبراطورية البيزنطية نصف قرن جديد وذلك بسبب تسامي قوة المغول

الذين دخلوا في حرباً مع العثمانيين انتهت بيقاع هزيمة مروعة بالجيش العثماني في معركة أنقرة عام 1402م وتمكن البيزنطيون من أسر السلطان بايزيد نفسه الذي مات في الأسر بعد عدة أشهر<sup>(xxxiv)</sup>.

تمكن الإمبراطور مانويل على أثر هزيمة العثمانيون في موقعه أنقرة وزوال الخطر العثماني عن القسطنطينية من العودة إلى عرشه، كما اضطر الأمير سليمان بن السلطان بايزيد على التوقيع على اتفاقية مهينة عام 1403م مع يوحنا السابع باليولوغس الإمبراطور الشريك في القسطنطينية<sup>(xxxv)</sup>.

لقد كان من نتائج هزيمة العثمانيين في معركة أنقرة تفكك الإمبراطورية العثمانية مؤقتاً إذ قامت حرب أهلية بين أبناء السلطان بايزيد وقام الإمبراطور مانويل بدور كبير فيها وذلك بتغذية روح الكراهية والغيرة بين الأخوة<sup>(xxxvi)</sup>.

اتجه السلطان مراد الثاني بعد توليه عرش السلطنة سنة (1421-1451م) إلى إعادة بناء جيشه وعاود مرة أخرى سنة 1422م محاصرة القسطنطينية واستمر حصاره مدة 64 يوماً بأسطول وجيش قوامه 30 ألف جندي، كان حصاراً شديداً، لكن المدفعية العثمانية لم تحدث أضراراً بأسوار المدينة، مما اضطر السلطان إلى رفع الحصار أثر ادعاء أخيه الصغير (مصطفى الذي كان عمره 13 سنة) السلطنة وذلك بتحريض من البيزنطيين<sup>(xxxvii)</sup>.

عاد السلطان العثماني بعد أن عقد صلح مع البيزنطيين على أن يدفعوا للدولة العثمانية 300,000 آجة كضريبة سنوية<sup>(xxxviii)</sup>.

اعتلى آخر الأباطرة البيزنطيين قسطنطين الحادي عشر العرش البيزنطي (1448-1453م) وكان سيئ الحظ إذ ورث أوضاعاً سياسية واقتصادية وعسكرية مضطربة. ولم يكن أمامه الكثير ليقوم بفعله، سوى المحافظة على العلاقات الطيبة مع العثمانيين، سنة 1451م توفي السلطان مراد الثاني وخلفه ابنه محمد الثاني (1451-1481م) الذي بدأ في فترة سلطنته العمل على تحقيق الإنجاز الذي كان أبيه وأجداده على وشك تحقيقه أكثر من مرة، وهو فتح القسطنطينية<sup>(xxxix)</sup>.

**1- الاستعدادات العثمانية لفتح القسطنطينية:** اهتم السلطان محمد الثاني بكل التفاصيل التي تسبيق التحرك نحو القسطنطينية، كما اتبع السرية المطلقة في عملية التخطيط لفتح العاصمة البيزنطية، ولم يخبر القادة بهذا الأمر إلا المؤتوق فيهم، كما كان دائماً يدرس خارطة

القسطنطينية كي يتعرف على نقاط الضعف والقوة في أسوار المدينة للاستفادة منها في وضع خطة الهجوم عليها، ودرس أيضاً محاولات قادة الجيوش الإسلامية عبر العصور السابقة<sup>(xii)</sup>.

انصب اهتمام السلطان محمد الثاني على المدفعية، حيث عمل على تصميم مدافع بحجم غير مسبوق، كما صنعت الآلات النارية التي كانت ترمي بأسمهم تقاد تخرق الحجر<sup>(xiii)</sup>، وبعضها يرمى ببندق من حديد يزن ما يزيد عن مائة رطل، وقد كانت هذه المدفع من تصميم المجري (أوريان) الذي نجح في تصميم أضخم مدفع عرفه التاريخ في ذلك الوقت حيث كان وزنه 700 طن، بينما تزن قذيفته 12 ألف رطل، في حين يصل مداه ميل واحد، وقد اختبر السلطان المدفع بنفسه وكانت نتيجة المدفع الكبير حسنة<sup>(xiv)</sup>.

لقد قام السلطان محمد الثاني بتسوية طريق أدرنة القسطنطينية بـ 200 عامل يشرف عليهم 50 عاملًا ماهراً لجره المدفع الضخمة، حيث يحتاج المدفع الكبير إلى 60 ثور لجره و400 جندي على جانبي التثiran، و200 جندي من كل جهة لتأمين عدم التزحلق والميلان<sup>(xv)</sup>.

اهتم السلطان محمد الثاني اهتماماً كبيراً بالأسطول العثماني، حيث عمل على تقويته وتزويده بالسفن المختلفة ليكون مؤهلاً للقيام بدوره في الهجوم على القسطنطينية تلك المدينة التي لا يكتمل حصارها دون وجود قوة بحرية تقوم بهذه المهمة<sup>(xvi)</sup>.

بلغ عدد السفن التي أعدت للمشاركة في الحملة 400 سفينة<sup>(xvii)</sup> تشمل على 16-18 سفينه من النوع الشيني، ومن 6-8 سفن شراعية صغيرة بها ما بين 18-20 مداف، ومن سفن أصغر حجماً يتراوح عددها من 16-20 مجهزة لنقل الخيول، بالإضافة إلى عدد آخر من السفن مختلفة الأنواع<sup>(xviii)</sup>.

وهكذا بعد أن قام السلطان محمد الثاني بكل التجهيزات الممكنة لفتح القسطنطينية تلك المدينة الحصينة والمنيعة والمتمثلة في بناء قلعة زوملاي، وتجهيز جيشه بمدفع حديثة وعملاقة لم يسبق لها مثيل ومدده بالسفن الجديدة، إضافة إلى عقده العديد من الاتفاقيات مع مختلف الدول ليضمن حيادها حان الوقت للتوجه إلى فتح المدينة.

**- 2 - حصار المدينة وفتحها:** شعرت أوربا بخطر سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين، وبدأت تتحرك لمساعدة إمبراطورها والدفاع عنها، فأعلن هونيادي قائد المجر الحرب على السلطان محمد الثاني رغم وجود معاهدة بينهما استمر قصف المدينة واندفع المسلمين نحو السور

بأكثر من ألفي سلم خشبي، وضعت على السور، ليصعد منها الجنود، لكن البيزنطيين تمكنوا من تحطيم أغليها، لذلك أمر السلطان بوقف إرسال السلام وأمر بفتح ثغرات في السور للاندفاع داخل المدينة وكان من أبرز القادة الذين تولوا هذا الأمر (حسن أولو بادي) الذي تقدم مع ثلاثة من رجاله، وفتحوا ثغرة في السور ودخلوا للمدينة، لكن المدافعين رموهم بالسهام والزيت الساخن فاستشهد حسن ومعظم رفاقه<sup>(xlvii)</sup>.

مهد حسن ورفاقه بهذا العمل الطريق لبقية الجنود، فأزداد الحماس خاصة أن السلطان محمد الثاني كان قد قاد الهجوم بنفسه بعد أن اخترق الخندق على متن جواده، وانسحب القائد البيزنطي بعد أن أصيب بجرح في ذراعه والذي سبب بمعادرته للمدينة في ارتباك وخوف الجنود المدافعين عن القسطنطينية وبذلك تمكن الجنود العثمانيون من رفع الأعلام العثمانية فوق أسوار المدينة، ودار قتالاً عنيفاً في شوارع العاصمة البيزنطية سقطت على أثره العاصمة في يد الفاتحين العثمانيين بعد حصار دام 55 يوم كما سقط الإمبراطور قسطنطين الحادي عشر آخر أباطرة بيزنطه<sup>(xlviii)</sup>، دخل السلطان محمد الثاني آيا صوفيا وأمر برفع الأذان وصلى صلاة العصر فيها<sup>(xix)</sup>، ثم أمر بالبحث عن جثة الإمبراطور وسلمها إلى الرهبان وأمر بإقامة مراسم دفنه كما دفن الأباطرة السابقين<sup>(i)</sup>، وبعد هذا الفتح أطلق على السلطان محمد الثاني لقب "الفاتح" وتحولت العاصمة العثمانية من أدرنة إلى القسطنطينية التي سميت باسلامبول أي "مدينة الإسلام" كما سميت بدار السلام وبعد ذلك سميت استانبول<sup>(ii)</sup>.

**- 3 - نتائج الفتح:** فتحت القسطنطينية يوم الثلاثاء 20 جمادى الأول 857هـ- التاسع والعشرين من مايو 1453م، وكان السلطان محمد الثاني متسامحاً مع النصارى، فدخل السلطان محمد الثاني المدينة في موكب مهيب، وألقى بياناً عاماً دعا فيه الفارين من المدينة بالعودة إلى منازلهم، وأمنهم على حياتهم وأموالهم، ووعدهم بحرية العبادة وممارسة شعائرهم الدينية، فنصب لهم بطريرك جديد لأن البطريركية كانت شاغرة، واحتفى به وبالغ في تكريمه وجعله في رتبة الوزراء، وعهد إليه أمور البيزنطيين في النواحي الدينية والمدنية<sup>(iii)</sup>.

قام السلطان محمد الثاني "الفاتح" ببناء مسجد يحمل اسمه في إسلامبول، وكانقصد من وراء ذلك أن يصبح المدينة بالصبغة الإسلامية، وبنى حول المسجد ثمانية مدارس لتدريس مختلف العلوم الشرعية والأدبية، كما نقل العديد من سكان الأناضول إلى إسلامبول وأمرهم بالسكن في العاصمة<sup>(iv)</sup>.

كان سرور العالم الإسلامي كبيراً بفتح القدسية فقد أثيرت القاهرة أياماً طويلة، وأقيمت فيها احتفالات كبيرة، كما أرسل سفراء خاصين لتهنئة السلطان محمد الفاتح ويؤرخ لفتح القدسية بانتهاء القرون الوسطى وبداية التاريخ الحديث<sup>(١٧)</sup>.

أما في الغرب فقد تأثرت دول أوروبا بنهاية هذا الفتح وانتابهم شعور بالفزع والألم والحزن، وبدأ لهم خطر جيوش الإسلام القادمة من إسلامبول، كما بدل الشعراء والأدباء ما في وسعهم لتأجيج نار الحقد والكراهية في نفوس النصارى ضد المسلمين، وعقد مؤتمر في روما أعلن فيه توحيد الجهود ضد العدو المشترك "الدولة العثمانية" لكن موت البابا نيقولا الخامس الذي مات متأثراً بسقوط القدسية قد أوقف هذا التحالف المشترك في أوروبا وتحمس الأمير فيليب دوق بروجنديا واستغفر ملوك أوروبا لقتل العثمانيين وتبعه البارونات والفرسان المتعصبين للنصرانية، وأصبح قتال المسلمين عقيدة مقدسة، إلا أن السلطان محمد الفاتح كان لهم بالمرصاد<sup>(١٨)</sup>.

### الخاتمة

- يمثل الفتح الإسلامي للقدسية حدثاً مهماً، إذ يعد من أهم الفتوحات التي قام بها المسلمين، ليس في التاريخ الإسلامي فحسب، بل في التاريخ الإنساني بأسره، إذ يرى المؤرخون أن فتح القدسية يعد نهاية للعصور الإسلامية وبداية للعصور الحديثة.

- لقد كان الصراع العربي بين هاتين الدولتين مرآة تعكس الصراع الديني، إذ يرى كل من الطرفين نفسه مسؤولاً في الدفاع عن عقيدته الدينية وأصبحت هذه الحروب بمثابة حرب مقدسة.

- وكانت القدسية المعلم الرئيس للحركات الصليبية، ويرى بعض المؤرخين أن حروب الإمبراطور هرقل "ق-م 610-641هـ" ضد العرب المسلمين كانت حروب صليبية، وإنها امتداد لحروبها ضد الفرس، التي كان من أبرز حواجزها استعادة الصليب المقدس وبهذا يكون الحماس الديني هو أحد أسبابها.

- انهش الأوروبيون في هذا الفتح بعظمة الجيش العثماني وقوته، وارتفاع الروح العسكرية في نفوس جنده، وقدرتهم في التحلی بالصبر والنظام والاتحاد والتيقظ.

- لقد كانت القسطنطينية تتمتع بموقع استراتيجي مهم، مما أكسبها أهمية اقتصادية، جعلت التجار يتواجدون من كل الأماكن براً وبحراً لوقوعها بين طرق بحرية مهمة، بالإضافة إلى أهميتها الدينية، إذ كانت تمثل معلق النصرانية المعادية للإسلام.

وظلت هذه العاصمة قرونًا وادهاراً مقراً للكنسية الشرقية الأرثوذوكسية -اليونانية- تهفو إليها قلوب الملايين من أتباع هذه الكنيسة.

لقد كان السلطان محمد الثاني سلطاناً متسامحاً مع النصارى فدخل المدينة في موكب مهيب، وأصدر بياناً عاماً دعا فيه الفارين من المدينة بالعودة إلى منازلهم، وآمنهم على حياتهم وأموالهم، ووعدهم بحرية العبادة وممارسة شعائرهم الدينية، فنصب بطريقك جديد لأن البطيريكية كانت شاغرة.

الهوامش

Vasiliev A. A, History of the Byzantine Empire, vol1A, the uni of Wisconsin press, 1958, p274

<sup>xxv</sup>(١) في نصف الكرة الأرضية و بين احتفالات حرب و تصالح اسلامي ، دار الكتب العلمية ، 1966 ص 131.

<sup>xxvi</sup> اش وربع يد لبالي فتاق، أو بيلال عصور الور، 1، ر10 للاقار سلفيجية لـ جل فيلس صوري، 1986، ص 151.

<sup>xxvii</sup> ملؤس: حين تأول الله لغين فلب حلستور، ر2للقا ر ،لدارالعرصري ظالعبيه، 1986، ص 56.  
<sup>xxviii</sup> يجلر لطيبي مي ايلالدوبيه ةالعشليه، ويبلس من شهورات في بلس علويه ةالعشليه، ات، ص23، ص25، ص31.

(xxix) لق و هي ارسي ارواف هي افتح الامي لسل لف هي ن و يه اتلاص هي ارالغ هي ان 1453 متر في و عل يه يه لب لدرهن لرح او، رالقا ر، دار لايبل درا ات ولبح وث الاش طي، 2002م، ص 21، ص 20.

(xxxii) [ع] مفہوم، حافظۃ اکیڈمی ال اخبار ف لامعاہدہ، ویسٹ دلی کارڈ، 1988ء، ص 164۔

(٤٧) فعید بکس عجیب دنایی ادولف علی الـغیری، قلقا ر سب عقیق فان دلشتر، ۱۹۹۳م، ص ۵۳، ص ۵۴.

(xxxv) بلن سورى يبردى، مع الالهين لالسحان يو ملن جومالزا ف سطك سصى والفقا ر، 12 للفقا ر، انتى، 269.

<sup>xxxvii</sup> بلن ملا امین بنیس، دیپرنس لسنت اولیل اختاب ترجمہ و در ایڈ رسپلی فرنزیہ شیکر، یا لہ سا جھیلر یہ رجھار تجویزات ایول ان ہوں والی ایڈ، رام ۱، ۲۰۰۵م، ص ۴۹، ص ۵۰.

<sup>xxxviii</sup> نشور، الـ جملة الأرثية، 2010م، ص.90.  
أقوال وآراء من أهل المعرفة في العلوم الإنسانية، ج 1، نظر علوى،  
عاصي اللشتر، 1988م، ص120، ص121.

(xxix) آل بی ار سر جب ق شرہ، ص 32، ص 34.  
 (xxxi) چھار بیڑے جب ق شرہ، ص 90، ص 91.

(iii) فوتوسچ سرصفت مردم جبک شره، ص 19، 15، ص 15.

<sup>(iii)</sup> مکاش اول، دلفت و اویل بان لیشن، ان میت چیرین یون، بد لیدال عار، دار طلبخواهی، 1918م، ص 203۔

<sup>49</sup>(الاصفهاني، لغوي سعدي، فتح حلقة بن وينية العيل ران سعيان فتح حلقة، دار الشهير الإيالي، 2006م، ص 89)

<sup>١٤</sup>بلن ملاس صدر بق گر، ص 100.

<sup>(xlvii)</sup> جنریز، زعیر جب بق فرره، ص107، ص108.  
<sup>(xlviii)</sup> چار سرچ بق فرره، ص93.

<sup>(xix)</sup> ید رضوان سرچباق مگر، ص122.  
<sup>(xx)</sup> ائمه شافعی دیال معلو رانس علی فتح 1453، ر2 لقیار، دارالشیوه لشیر، 2013، ص121،

<sup>140</sup> افوتین اسرار جب بق فخر همسج، ص 140.

<sup>1</sup> اش اسر ج بی بی مکرہ، ص 204.

(iii) «چار سند حب بق ٹھرہ»، ص 98.  
 (iv) «اووتن امیر حب بق ٹھرہ»، ج 1، ص 142.

<sup>١٧</sup> (الصلابي) سرچ بق ٹھرہ، ص120، ص121.



## تحليل وقياس الاتجاه العام لدالة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2020)

إلهام محمد أحمد البشتي

كلية الاقتصاد/ الزاوية- جامعة الزاوية

### **الملخص**

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس الاتجاه العام لدالة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020) باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي القياسي (E-views) لتقدير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وتوصل البحث إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع- سعر الصرف) والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م، ذات أثر إيجابي في المدى القصير و ذات أثر سلبي في المدى البعيد.

### **Abstract:**

The study aimed to analyze and measure the general trend of the inflation function in the Libyan economy during the period (1990–2020) using the descriptive correlational approach, based on the standard statistical program (E-views) to estimate the relationship between the variables under study, and the research found a significant relationship with statistical significance between the independent variables (broad money supply – the exchange rate) and the dependent variable (inflation) in the Libyan economy during the period 1990–2020 AD, with a positive impact in the short term and a negative impact in the long run.

### **أولاً- الإطار العام للدراسة:**

### **المقدمة:**

يعتبر موضوع الاستقرار الاقتصادي من المواضيع المهمة التي تحظى باهتمام المتخصصين والدول المختلفة، لما له من تأثير على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، ولقد انقق الجميع على المحافظة على معدل التضخم ضمن المستوى الطبيعي بحيث لا

يتجاوز 0.02، ولكن المتبوع لمسار التضخم في ليبيا يجدها تفوق هذه النسبة لتصل الى 100% في بعض السنوات، مما ينعكس على الاقتصاد الليبي بالسلب والاضطرابات.

ينتشر التضخم بالتقليبات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية، ويعكس أثاره على الوضع الاقتصادي للدولة، لما له من دور مهم في النشاط الاقتصادي، وذلك لتأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية الحقيقة والاسمية، مما يجعله من الموضوعات المثيرة للجدل بين الاقتصاديين والتي تحظى باهتمام العديد من الباحثين والدارسين على المستوى المحلي والإقليمي ولما له من دور في اتخاذ القرار الاستثماري والاستهلاكي.

مررت ليبيا خلال الفترات السابقة بالعديد من الإضرابات والمراحل المختلفة (اقتصادياً وسياسياً وإنيناً) انعكست أثاره على الوضع الاقتصادي للدولة كارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة الكتلة النقدية وانخفاض قيمة الدينار الليبي، حيث تتبلور أهمية الدراسة في دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية التي تفسير ظاهرة التضخم في ليبيا خلال فترة العشر سنوات السابقة، واستخلاص أهم النتائج والتوصيات.

سيتم في هذا البحث تحليل وقياس الاتجاه العام لدالة التضخم في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)، وقد تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

-1- الاطار العام للدراسة. 2- الدراسات السابقة. 3- الاطار النظري للدراسة. 4- الاطار العلمي للدراسة. 5- الخاتمة.

#### **المشكلة البحثية:**

حسب ما جاء في النظرية الاقتصادية يعتبر عرض النقود وسعر الصرف من العوامل الرئيسية والفعالة في التأثير على التضخم، والتي اثبتت التجربة العملية للسياسات الاقتصادية العالمية المختلفة إلى وجود تأثير ايجابي طردي للمتغيرين في المدى القصير على الاقل، وان المتبوع لمسار او اتجاه الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة يجدها متذبذبة وفي ازدياد مستمر.

لقد شهد لاقتصاد الليبي خلال الفترات السابقة مراحل مختلفة سياسية وأمنية ألغت بظلالها على الوضع الاقتصادي للدولة ، برزت ملامحه على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل ملحوظ يصل الى اكثر من 200% (مصرف ليبيا المركزي- 2021) في بعض السنوات وانخفاض

في قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار، هذه التغيرات وغيرها جذبت انتباه الباحثة لدراسة تأثير عرض النقود وسعر الصرف على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤال التالي:

هل توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود وسعر الصرف)، والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)؟.

#### أهمية الدراسة:

- يعتبر هذا البحث محاولة لتسلیط الضوء على الاتجاه العام لدالة التضخم في الاقتصاد الليبي.
- سد جزء من النقص في الدراسات حول هذا الموضوع، وبالتالي المساهمة في نشر الوعي حول أهمية موضوع التضخم.

#### أهداف الدراسة:

- تحديد نوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع- سعر الصرف) والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م.
- معرفة وتحليل الاتجاه العام للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع- سعر الصرف) والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م.

#### فرضيات الدراسة:

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية تذكر بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع- سعر الصرف) والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م.
- عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية تذكر بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع- سعر الصرف)، والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م.

متغيرات الدراسة: من خلال صياغة فرضية الدراسة، فإن المتغير المعتمد هو مستوى التضخم و الذي سيتم التعبير عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمتغيران المستقلان هما سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار، وعرض النقود بالمفهوم الواسع.

منهج وأسلوب البحث: سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي الارتباطي للوصول إلى اهداف البحث بالاعتماد على البيانات والتقارير التي تقدمها ادارة البحث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي، وမန္တာရေး၊ وမန္တာရေး၊ ထိန်းသာရေး၊ ထိန်းသာရေး၊ ထိန်းသာရေး၊ ထိန်းသာရေး، وبعض الدراسات المتناولة موضوع البحث محلياً واقليمياً دولياً، وكذلك سيتم الاعتماد على برنامج (Eviews) لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الكلمات الرئيسية ( مصطلحات البحث ) : عرض النقود- سعر الصرف- التضخم- الرقم القياسي للأسعار .

ثانياً- الدراسات السابقة:

- دراسة ((2019)) محمد الصيد احمد، عبد الرحمن محفوظ) قام المؤلفان بدراسة تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017)، وتناولت الدراسة العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الحقيقي، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وكذلك المنهج التحليلي الكمي في تقدير تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية باتجاه واحد من سعر الصرف إلى عرض النقود، وكذلك وجود علاقة سلبية باتجاه واحد من عرض النقود إلى المستوى العام للأسعار المستهلك.

- ((2014)) يونس على أسعيد البرغوثي و على سعيد الشريف ( بحثاً تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا، و تطرقت الدراسة الى تأثير السياسة النقدية في ليبيا على الاستقرار النقدي، و اتبع البحث أسلوب الوصفي التحليلي في دراسة تأثير عرض النقود على مستوى الأسعار ومعدل التضخم باستخدام بعض مؤشرات الاستقرار النقدي، وكذلك الأسلوب الكمي لتحليل تأثير المتغيرات النقدية المستقلة على المتغير التابع (الاستقرار النقدي) من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي، وتوصلت الدراسة إلى ان السياسة النقدية لعبت دوراً مهما في تصعيد التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970-2007).

- دراسة (2013) محمد رمضان شنبيش). بعنوان دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، حيث قام المؤلف بدراسة

مستويات التضخم وتطوره في الاقتصاد الليبي، وتحديد العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الحقيقي وعرض النقود وسعر الصرف، باستخدام أسلوب البحث الوصفي لوصف الظاهرة وكذلك الأسلوب الكمي التحليلي في دراسة العلاقة بين المتغيرات، باستخدام برنامج Gretl وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين مستوى التضخم وعرض النقود، كما توجد علاقة بين مستوى التضخم وأسعار الصرف، وكذلك بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي.

- (دراسة (نجاء صالح الزامل .2008م). بعنوان محددات التضخم في الاقتصاد السعودي، هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين التضخم وعرض النقود المستورد من خلال أسلوب الوصفي لوصف ظاهرة التضخم، وأسلوب للتحليلي الكمي باستخدام النماذج القياسية، وخلصت إلى أن عرض النقود له علاقة طردية مع التضخم وأن التضخم المستورد يلعب دوراً أساسياً في تغذية الضغوط التضخمية.

### ثالثاً- الاطار النظري للدراسة:

#### ١- عرض النقود:<sup>١</sup>

يقصد بعرض النقود بأنه مجموع وسائل الدفع الممتلكة والمتدولة لدى الأفراد والمؤسسات والمشروعات في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وقد اخذ مفهوم عرض النقود جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم معين ومحدد والية احتسابه.

عرض النقود بالمفهوم الضيق MS<sub>1</sub>: يعرف عرض بالمفهوم الضيق على انه النقود الورقية والمعدنية المتدولة لدى الجمهور، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب لقطاع الخاص والمؤسسات العامة للدولة لدى المصارف التجارية.

عرض النقود بالمفهوم الواسع MS<sub>2</sub>: ويكون من عرض النقود بالمعنى الضيق، بالإضافة إلى شبه النقود، وتشمل شبه النقود في الودائع لأجل وودائع ادخار لقطاع الخاص والمؤسسات العامة وشبه العامة في الدولة لدى المصارف التجارية.

<sup>١</sup> محمد الصيد احمد، عبد الرحمن على محفوظ "تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي" دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017) ص 369.

**الجدول رقم (1)**

**عرض النقود بالمفهوم الواسع خلال الفترة (199-2020)**

عرض النقود MS2	السنة	عرض النقود MS2	السنة
19,655.9	2006	6,155.30	1990
26,982.1	2007	6,035.70	1991
39,744.5	2008	6,913.20	1992
44,161.3	2009	7,268.00	1993
46,350.7	2010	8,093.40	1994
57,940.9	2011	8,942.70	1995
63,731.5	2012	09,569.	1996
69,005.9	2013	9,948.3	1997
69,404.7	2014	110,358.	1998
78,606.3	2015	9,763.9	1999
96,320.9	2016	19,616.	2000
111,338.7	2017	310,242.	2001
110,720.5	2018	10,939.5	2002
10,874,524	2019	11,558.1	2003
125,543.00	2020	513,135.	2004
		17,096.3	2005

المصدر : مصرف ليبيا المركزي "كتيب الإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966-2017)" إدارة البحث والإحصاء.

المصدر : منشورات مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحث والإحصاء لباقي السنوات.

والمتبقي لحجم عرض النقود خلال فترة الدراسة يلاحظ ان عرض النقود قد نما بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغ 6,155.30 مليون دينار سنة 1990م، واستمر في الارتفاع ليصل إلى 125,543.00 مليون دينار سنة 2020م.

**2- سعر الصرف:** يعرف سعر الصرف: بأنه عبارة عن نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، أو هو ثمن العملة المحلية معبراً عنها بالنقد الأجنبي، أو هو سعر النقد المحلي للنقد الأجنبي.<sup>2</sup>

يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر رئيسي لإراداته، مما يجعله عرضة لتأثير بتقلبات أسواق النفط العالمية، والذي يلقي بظلاله على قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، والجدول التالي يوضح سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار خلال فترة الدراسة .

الشكل رقم (2)

### سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار للفترة (1990-2020)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار	السنة	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	السنة
1.28178	2006	0.2823	1990
1.22116	2007	0.28416	1991
1.2454	2008	0.29771	1992
1.234	2009	0.32155	1993
1.2512	2010	0.36066	1994
1.2565	2011	0.35268	1995
1.2533	2012	0.3641	1996
1.3894	2013	0.38674	1997
1.4379	2014	0.45154	1998
1.3528	2015	0.46077	1999
1.3875	2016	0.5434	2000
1.3928	2017	0.64409	2001
1.3322	2018	1.21063	2002
1.3894	2019	1.30187	2003
1.4379	2020	1.2444	2004
		1.34864	2005

المصدر: محمد الصيد احمد، عبد الرحمن على محفوظ "تأثير عرض النقد وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي"، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017).<sup>2</sup>

المصدر: مصرف ليبيا المركزي "الإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966-2017)" إدارة البحث والإحصاء .  
المصدر : منشورات مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحث والإحصاء لباقي السنوات.

<sup>2</sup> محمد الصيد احمد، عبد الرحمن على محفوظ "تأثير عرض النقد وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي" ص 371

ومن البيانات الواردة في الجدول يتضح تذبذب سعر الصرف بين الارتفاع والانخفاض بشكل طفيف جداً خلال فترة الدراسة.

### 3 - التضخم:

فالتضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، ويشير هذا التعريف إلى أن التضخم يتطلب حدوث ارتفاع شامل للأسعار كل السلع والخدمات، فارتفاع أسعار إحدى أو بعض السلع فقط لا يعتبر ارتفاعاً تضخميّاً، وأيضاً ارتفاعه لفترات مؤقتة لا يعتبر تضخماً.

#### 3-1 مفهوم التضخم:

يعبر التضخم عن عملية الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أو الانخفاض المستمر في قيمة النقود، ويعبّر إحصائياً عن التضخم بأنه معدل الزيادة في الأسعار لكافة السلع خلال فترة زمنية محددة.

1- التضخم النقدي باعتباره زيادة في المخزون النقدي أو الدخل النقدي سواء على المستوى الكلي أو متوسط دخل الفرد.

2- التضخم كشرط لعميل فائض الطلب حيث توجد كمية كبيرة من النقود تسعى خلف كمية محدودة من السلع.

3- التضخم باعتباره زيادة في التكاليف، وينشأ تضخم التكاليف من التغير في العرض الكلي لمدخلات الإنتاج.

4- التضخم الناجم عن تدهور سعر صرف العملة الوطنية بالأسواق الخارجية.

#### 4- طرق قياس التضخم:<sup>4</sup>

<sup>3</sup> نجلاء صالح الزامل "محددات التضخم في الاقتصاد السعودي" ص 13.

<sup>4</sup> احمد رمضان شنبيش "دراسة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008).".

عرفنا أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وبالتالي يمكن قياس التضخم عن طريق حساب التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويوجد ثلاث طرق رئيسية يمكن من خلالها قياس التضخم، وهذه الطرق هي:

### ١- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index)

يعتبر المؤشر الأبسط والأكثر استعمالاً لقياس مستوى الأسعار، حيث أن الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار السلع و الخدمات التي يمكن للمستهلك اقتناؤها (سلة المستهلك)، دون التعرض للأسباب حدوث هذه ارتفاعات.

ويتم حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة مجموع القيم المطلقة لأسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية في سنة ما على مجموع أسعار السلع و الخدمات في سنة الأساس، كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$CPI = \frac{\sum_{i=1}^n p_{i,1}}{\sum_{i=1}^n p_{i,0}} \times 100$$

حيث تمثل:

$p_{i,1}$ : أسعار السنة الجارية.

$p_{i,0}$  : أسعار سنة الأساس.

### ٢- الرقم القياسي لأسعار المنتج (أسعار عناصر الإنتاج):

ويتضمن الرقم القياسي لأسعار المنتج أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة التي يشتريها المنتج، وبالرغم من أن هذا المؤشر لا يعكس بشكل مباشر اتجاهات أسعار جميع السلع و الخدمات، إلا أنه يمثل أهمية كبيرة في قياس ظاهرة التضخم، باعتباره مقياساً غير مباشرًا للتغير في أسعار السلع و الخدمات، استناداً إلى أن المواد الأولية والسلع الوسيطة سوف تتحول إلى سلع نهائية، وبالتالي فإن أي تغير في الرقم القياسي لأسعار المنتج يشير إلى ما سيحدث للرقم القياسي لأسعار المستهلك.

### 3- المخض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (**Implicit GDP deflator**) :

المخض الضمني للناتج المحلي الإجمالي: هو رقم قياسي يستعمل لقياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، يعبر عنه بنسبة الناتج المحلي الجاري (الاسمي) إلى الناتج المحلي الحقيقي، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$GDP_{def} = \frac{GDP_n}{GDP_r} \times 100$$

حيث تمثل:

**GDP<sub>n</sub>**: الناتج المحلي النقدي (بالأسعار الجارية).

**GDP<sub>r</sub>** : الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة).

- إذا كان الرقم القياسي المئوي يفوق 100 % فهذا يعني أن هناك ارتفاع في الأسعار؛
- إذا كان الرقم القياسي أقل من 100 % فهذا يعني أن هناك انخفاض في الأسعار؛
- أما إذا الرقم القياسي مساوي ل 100 % فهذا يعني أن الأسعار لم تتغير.

المخض الضمني للناتج المحلي الإجمالي يحتل أهمية كبيرة في قياس التضخم، كون أن العديد من المنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي يعتمد عليه كمؤشر أو كدليل لوجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد، بالإضافة إلى أنه يشمل جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني.

### 3- أسباب التضخم<sup>5</sup>:

هناك عدة أسباب تفسر حدوث التضخم، فالبعض يرى أن السبب وراء التضخم هو الزيادة في المعروض النقدي، والبعض الآخر يرجع السبب إلى زيادة الطلب الكلي في حالة التوظف الكامل،

<sup>5</sup> عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل "التحليل الاقتصادي الكلي النظري والسياسات الاقتصادية" 1996م.

بينما يرى فريق آخر أن نقص العرض الكلي هو من أهم أسباب التضخم، وفيما يلي نتناول هذه الأسباب بشئ من التفصيل:

### ١- زيادة المعروض النقدي:

يقصد بالمعروض النقدي إجمالي الأموال المتاحة في الاقتصاد، فزيادة عرض النقود بنسبة معينة يعمل على زيادة الإنفاق والاستثمار، وبالتالي زيادة التوظيف والإنتاج وتحفيز الاقتصاد ، إلا أن الزيادة المفرطة في عرض النقود بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاج يكون له آثار تضخمية على الاقتصاد، فصانعوا السياسات الاقتصادية يطمحوا لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتضخم من خلال السياسة النقدية التوسعية والإنكماشية، فالسياسة التوسعية تعمل على زيادة المعروض النقدي والسياسة الإنكمashية تعمل على تقييد المعروض النقدي.

يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم هو ظاهرة نقدية، حيث أن زيادة عرض النقود تعمل على رفع الأسعار وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقة والقوى الشرائية للنقد، نقود كثيرة تطارد سلع قليلة، إن معالجة التضخم في هذه الحالة تتم عن طريق تخفيض المعروض النقدي.

### ٢- زيادة الطلب الكلي:

ينشأ التضخم نتيجة لزيادة الطلب الكلي للدولة مع بقاء العرض الكلي ثابت، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا تقابلها زيادة في العرض الكلي، لأن يكون الاقتصاد في حالة التوظف الكامل.

٣- نقص العرض الكلي: إذا ما حدث نقص في العرض الكلي كنتيجة لارتفاع التكاليف مع بقاء الطلب الكلي ثابت ، فإن الناتج الكلي سينخفض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويحدث التضخم، ويطلق على هذا النوع بالتضخم بفعل جذب التكاليف.

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:**<sup>٦</sup> انطلاقاً من تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار مع ثبات الدخول الحقيقية، فإنه تم التعبير عن التضخم (المتغير المعتمد) بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي يعرف أيضاً بمؤشر تكلفة المعيشة، وذلك لربطه بأسعار السلة السلعية للمستهلك وبالتالي ربط التضخم بالدخل الحقيقية للمستهلك، حيث يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك على أنه تقدير لتكاليف شراء سلة نموذجية من

<sup>٦</sup> مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحث والإحصاء "التضخم والأرقام القياسية لأسعار المستهلك" الربع الأول 2018.

السلع والخدمات التي تستهلكها اغلب الأسر مقارنةً بتكلفة هذه السلة في السنة السابقة، ويوضح الجدول التالي الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة من 1990-2020م باعتبار سنة 2004 سنة أساس.

**الجدول رقم(3)**

**الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي**  
**خلال الفترة 1990-2020 م سنة الأساس = 100 = 1993 - 2003 - 2015**

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
1990	73.6	2006	142.91
1991	82.3	2007	151.55
1992	90	2008	167.38
1993	100	2009	171.44
1994	114.7	2010	175.64
1995	127.3	2011	150.5
1996	144.1	2012	159.6
1997	164.3	2013	163.7
1998	207.4	2014	167.7
1999	222.7	2015	184.2
2000	216.2	2016	231.9
2001	196.4	2017	297.9
2002	177.7	2018	270.2
2003	173.9	2019	264.3
2004	170.1	2020	268.2
2005	173.5		

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحث والإحصاء "التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك" الربع الأول 2018.

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحث والإحصاء "كتيب الإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966-2017)" .

المصدر : منشورات مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحث والإحصاء لباقي السنوات.

ويتبين من البيانات الواردة بالجدول تذبذب الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال فترة الدراسة.

**رابعاً- الجانب العلمي للدراسة:**

سيتم تقدير العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك  $P$  كمؤشر للتضخم (المتغير التابع) وبين المتغيرات المستقلة وهي: عرض النقود  $2MS$  وسعر الصرف الرسمي  $EXC$ ، باستخدام برنامج Eviews ، وتم الحصول على افضل نموذج بعد اخذ الفرق الاول(انظر الى الجدول رقم 2 في الملحق) لمتغير التضخم  $DP$  وسعر الصرف  $DEXC$  ، وكذلك متغير عرض النقود  $MS$  تم طرح كل سنة من سنوات الدراسة من السنة التي تسبقها، لتأخذ هذه العلاقة بالصيغة الرياضية الآتية :

$$P = a + \beta_1 MS_2 + \beta_2 EXC + Ut$$

بعد اخذ الفرق الاول ( $D$ ) لمتغير الضخم وسعر الصرف تصبح المعادلة بالصيغة الآتية:

$$DP = a + \beta_1 MS_2 + \beta_2 DEXC + Ut$$

حيث ان:

$DP$ : معدل التضخم

$2MS$ : عرض النقود بالمفهوم الواسع

$DEXC$  : سعر الصرف

$\beta, a$  : معلمات النموذج

$Ut$  : حد الخطأ

**اولاً- اختبار استقرار السلسلة الزمنية :Unite root test**

سيتم اختبار استقرار السلسلة الزمنية باستخدام منهج (ديكي - فولر) المعدل (ADF) واختبار (فيليبيس - بيرون)، لبيان اذا ما كانت السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة ام لا.

**Tabl-4. Augmented Dickey and Fuller (ADF) results**

Variable	Constant	Constanta and Trend	No constant
At level			
DP	-2.967767	-3.574244	-1.952910
Prob*	0.0054))	0.0205))	0.0004))
MS1	-2.963972	-3.574244	-1.952473
Prob*	0.0476))	0.0170))	0.0153))
<b>DEXC</b>	<b>-2.967767</b>	<b>-3.574244</b>	<b>-1.952910</b>
Prob*	0.0023))	0.0099))	0.0002))

يتضح من خلال الجدول رقم (4) ان النتائج المتحصل عليها من اختبار (ديكي - فولر) المعدلان متغيرات الدراسة ساكنة او مستقرة عند مستوياتها الاصلية (at level) .

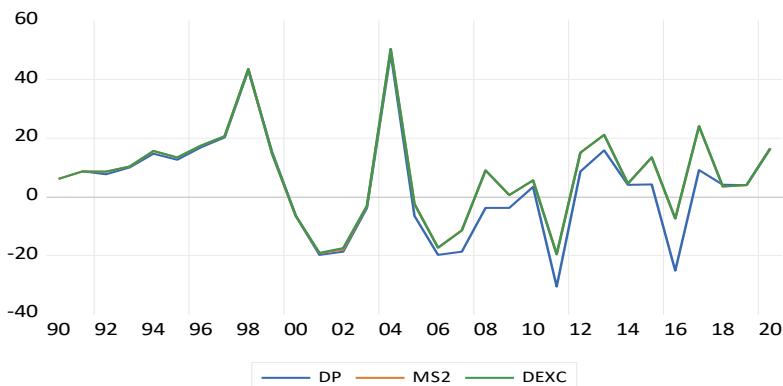
**Tabl-5. Phillips-Perron (pp) results**

pp	Variable	Constant	Constanta and Trend	No constant
At level				
dp	-2.967767	-3.574244	-1.952910	
Prob*	0.0072))	0.0347))	0.0005))	
MS2	-2.963972	-3. 620843	-1.952473	
Prob*	0.0357))	0.0448))	0.0126))	
DEXC	-2.967767	-3.574244	-1.952910	
Prob*	0.0023))	0.0103))	0.0002))	

و كذلك الحال بالنسبة لاختبار (فيليبيس- بيرون) (PP) كما هو مبين بالجدول رقم (5) ان كل المتغيرات ساكنة عند مستوياتها الاصلية (at level) .

الشكل رقم(1)

## السلسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



من خلال الشكل رقم(1) نلاحظ ان السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة وواضح ذلك في تذبذبها.

## (counteraction Test):

تطبيق اختبار التكامل المشترك (counteraction Test) بين التضخم (DP)، وعرض النقود (MS2)، وسعر الصرف (DEXC)، وبما انهم متكاملين من نفس الرتبة فإننا نستطيع ان ثبت او ننفي ان هناك علاقة بين السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات في الاجل الطويل من عدمه، وذلك باستخدام اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك تحصلنا على النتائج كما هي موضحة بالجدولين التاليين:

**Tabl-6. Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace Statistic )**

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob. **
None	0.442783	27.34952	29.79707	0.0934
At most 1	0.215100	11.55988	15.49471	0.1793
At most 2 *	0.169681	5.020508	3.841465	0.0250

تبين نتائج التقدير الظاهرة بالجدول رقم(6) إحصائية اختبار الأثر (Trace Statistic) الى ان هناك علاقة توازنية احادية في المدى الطويل بين التضخم (DP) وعرض النقود (2MS) Critical Value= وسعر الصرف (DEXC) عند At most 2 \*، حيث ان القيمة الحرجية 3.841465) أقل من القيمة المحسوبة (5.020508=Trace Statistic) بمستوى دلالة إحصائية (Prob=0.0250) ..

Tabl-7. Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.442783	15.78963	21.13162	0.2374
At most 1	0.215100	6.539374	14.26460	0.5450
At most 2 *	0.169681	5.020508	3.841465	0.0250

كما تبين نتائج التقدير الظاهرة بالجدول رقم(7) إحصائية اختبار القيم العظمى (Eigen Statistic)، ان هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين التضخم (DP) وعرض النقود (2MS) وسعر الصرف (DEXC) عند At most 2 \*، حيث ان القيمة الحرجية 3.841465 وهي اقل من القيمة المحسوبة (5.020508=Trace Statistic) بمستوى دلالة إحصائية (0.0250=Prob).

ثالثاً -تقدير العلاقة بين التضخم(DP) وعرض النقود(2MS) وسعر الصرف (DEXC) في المدى الطويل باستخدام أسلوب المربعات الصغرى:

1- يمكن تقدير العلاقة بين التضخم (DP) وعرض النقود(2MS) وسعر الصرف (DEXC) في المدى الطويل باستخدام أسلوب المربعات الصغرى على النحو الاتي:

Tabl-8. Results

Dependent Variable: DP				
Method: Least Squares				
Date: 09/08/22 Time: 12:29				
Sample (adjusted): 1991 2020				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MS2	1.644406	0.596155	-2.758352	0.0103
DEXC	58.21016	26.48112	-2.198176	0.0367
C	11.45787	3.757651	3.049211	0.0051
R-squared	0.281973		Mean dependent var	3.686667
Adjusted R-squared	0.228785		S.D. dependent var	17.91103
S.E. of regression	15.72926		Akaike info criterion	8.443561
Sum squared resid	6680.056		Schwarz criterion	8.583681
Log likelihood	123.6534		Hannan–Quinn criter.	8.488387
F-statistic	5.301511		Durbin–Watson stat	1.808674
Prob(F-statistic)	0.011426			

- من خلال الجدول نستطيع الحصول على معادلة التكامل المشترك في المدى الطويل بين التضخم (DP) وعرض النقود (2MS) وسعر الصرف (DEXC) وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$DP = -1.64440577767 * MS2 - 58.2101621739 * DEXC + 11.4578712556$$

- وتشير معادلة التكامل المشترك الى وجود علاقة أحادية طويلة الأجل، يعتمد فيها التضخم (DEXC) كمتغير تابع على عرض النقود (2MS) بشكل عكسي وسعر الصرف (DP) بشكل عكسي كمتغيرين مستقلين، وفي حالة زيادة عرض بمقدار 1% فإن التضخم سوف ينخفض بمقدار -1.64 ، وفي حالة زيادة سعر الصرف بمقدار 1% فإن التضخم سينخفض بمقدار -58.21 .
  - من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ قيمة Prob الاحتمالية لجميع المتغيرات اقل من مستوى معنوية 0.05 مما تشير الى وجود علاقة إحصائية بين التضخم (DP) وعرض النقود(2MS) وسعر الصرف(DXC) ( عند مستوى معنوية 0.05).
  - كذلك تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared =0.28 ) الى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 0.28 من التغييرات الحاصة في التضخم.
  - كما يشير اختبار صلاحية النموذج الى صلاحيته في التقدير المستقبلي بدون انحراف زائف حيث كانت قيمة F-statistic = 5.301511 بمعنى إحصائية statistic لتبين ذلك.
- 2- اختبارات صلاحية النموذج
- اولا- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي ما بين الباقي:

Tabl-9. Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.354639	Prob. F(2,25)	0.7049
Obs*R-squared	0.827653	Prob. Chi-Square(2)	0.6611

يشير اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test الى ان النموذج لا يعاني مشكلة الارتباط الذاتي ما بين الباقي، حيث كانت قيمة Obs\*R- = 0.827653

Prob. Chi-Square = 0.6611 بمستوى دلالة محسوب squared وهي اعلى من 0.05.

ثانياً - اختبار مشكلة تباين حد الخطأ ما بين الباقي:

Tabl-10. Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.469866	Prob. F(1,27)	0.4989
Obs*R-squared	0.496038	Prob. Chi-Square(1)	0.4812

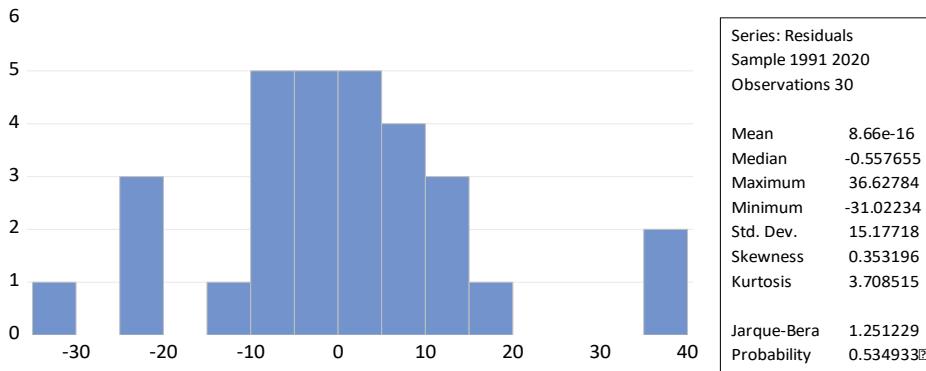
يشير اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey الى ان النموذج لا يعاني من مشكلة تباين حد الخطأ ما بين الباقي حيث كانت قيمة Obs\*R-squared = 0.496038 بمستوى دلالة محسوب 0.4812 وهي اعلى من 0.05.

ثالثاً - اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

يشير اختبار التوزيع الطبيعي الى ان السلسلة الزمنية موزعة توزيع طبيعي، حيث كانت قيمة المعنوية الإحصائية لجاك بيرا = 0.534933 وهي اكبر من 5%.

الشكل رقم(2)

التوزيع الطبيعي للبيانات



رابعاً- تقييم نموذج تصحيح الخطأ:  $\text{var}(\text{VEC})$

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير Tabl-11.

Error Correction:	D(DP)	D(MS2)	D(DEXC)
<hr/>			
CointEq1	<b>-1.032919</b> (0.40180) [-2.57076]	-0.032285 (0.11399) [-0.28323]	-0.003431 (0.00323) [-1.06226]
D(DP(-1))	<b>0.516323</b> (0.32246) [ 1.60120]	-0.035942 (0.09148) [-0.39288]	0.001055 (0.00259) [ 0.40707]
D(DP(-2))	<b>0.449535</b> (0.23746) [ 1.89309]	-0.055666 (0.06737) [-0.82628]	-0.000409 (0.00191) [-0.21439]
D(MS2(-1))	<b>1.821290</b> (0.90814)	-0.099880 (0.25764)	-2.54E-05 (0.00730)

	[ 2.00551]	[-0.38767]	[-0.00348]
D(MS2(-2))	<b>2.029501</b> (0.77969) [ 2.60297]	-0.496814 (0.22120) [-2.24599]	0.000535 (0.00627) [ 0.08528]
D(DEXC(-1))	<b>53.95538</b> (32.7311) [ 1.64844]	-2.390077 (9.28597) [-0.25739]	-0.440324 (0.26313) [-1.67343]
D(DEXC(-2))	<b>103.1712</b> (28.1529) [ 3.66468]	-6.619465 (7.98710) [-0.82877]	-0.474757 (0.22632) [-2.09770]
C	<b>0.378359</b> (3.33312) [ 0.11351]	-0.031354 (0.94562) [-0.03316]	-0.002600 (0.02680) [-0.09702]
R-squared	0.581431	0.310055	0.374576
Adj. R-squared	0.427221	0.055864	0.144157

معامل تصحيح الخطأ في المدى القصير: يشير معامل تصحيح الخطأ في المدى القصير إلى سرعة تصحيح الخطأ في معادلة التضخم كانت معنوية وسائلية **-1.032919**، أي ان 1.03% من عدم التوازن في الاجل الطويل في معدل التضخم يتم تصحيحة في السنة.

اما معادلة سعر الصرف وعرض النقود لا يوجد تصحيح لأن معامل تصحيح الخطأ غير معنوي ومحبب.

مرنة الاجل القصير: وتمثل في معلمات المتغير التابع المبطئ لفترة واحدة او لفترتين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (11) كالتالي:

نلاحظ ان معنوية حد تصحيح الخطأ مع الإشارة السالبة المتوقعة وهذا يؤكد وجود علاقة طويلة المدى، بمعنى ان هناك علاقة توازنية ديناميكية طويلة الاجل بين سعر الصرف والتضخم، كما ان اثر كل من سعر الصرف وعرض النقود خلال فترة ابطاء (-1) و (-2) على التضخم معنوية احصائية موجبة (أي طردية) في المدى القصير عند مستوى معنوية ( 0.05 ) يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الرقم (11) بالعمود الراسي للتضخم، ويمكن تلخيص معادلة التضخم في الاجل القصير كالتالي:

كل معلمات النموذج تشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود 2 - سعر الصرف) والمتغير التابع، وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية، واي تغير في المتغير التابع سيؤثر في المتغير المستقل بمقدار المعامل مضروب بمقدار التغير .

معادلة الاجل القصير :

من خلال الجدول رقم(11) يمكن اشتقاق معادلة الاجل القصير بالصيغة الرياضية كالتالي:

**VAR Model:**

$$D(DP) = A(1,1)*(B(1,1)*DP(-1) + B(1,2)*MS2(-1) + B(1,3)*DEXC(-1) + B(1,4)) + C(1,1)*D(DP(-1)) + C(1,2)*D(DP(-2)) + C(1,3)*D(MS2(-1)) + C(1,4)*D(MS2(-2)) + C(1,5)*D(DEXC(-1)) + C(1,6)*D(DEXC(-2)) + C(1,7)$$

VAR Model – Substituted Coefficients:

=====

$$D(DP) = -1.0329190687 * ( DP(-1) + 2.55049800849 * MS2(-1) + 92.4256464823 * DEXC(-1) - 16.4317072032 ) + 0.516323360998 * D(DP(-1)) + 0.449534547589 * D(DP(-2)) + 1.82129012239 * D(MS2(-1)) + 2.02950138171 * D(MS2(-2)) + 53.9553817656 * D(DFP(-1)) + 103.17124213 * D(DEXC(-2)) + 0.378359141305$$

**خامساً - الخاتمة:****اولاً- النتائج:**

بعد إجراء التحليل القياسي للبيانات، توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. وجود علاقة تكاملية معنوية ذات دلالة احصائية تذكر بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع- سعر الصرف) والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م، حيث ظهرت القيمة الاحتمالية لمتغيرات الدراسة معنوية(اقل من 0.05) 0.01 و 0.03 لكل من  $MS_2$  و  $DEXC$  على التوالي، وكذلك ظهرت قيمة  $t$ -Statistic قيمة  $t$ -critical كما هو ظاهر في الجدول رقم(8).

2. من خلال الجدول رقم(8) نستطيع الحصول على معادلة التكامل المشتركة في المدى الطويل بين التضخم ( $DP$ ) وعرض النقود( $MS_2$ ) وسعر الصرف( $DEXC$ ) وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$DP = -1.64440577767 * MS_2 - 58.2101621739 * DEXC + 11.4578712556$$

3. وتشير معادلة التكامل المشتركة الى وجود علاقة أحادية طويلة الأجل، يعتمد فيها التضخم ( $DP$ ) كمتغير تابع على عرض النقود ( $MS_2$ ) بشكل عكسي وسعر الصرف ( $DEXC$ ) بشكل عكسي كمتغيرين مستقلين، وفي حالة زيادة عرض بمقدار 1% فإن التضخم سوف ينخفض بمقدار 1.64، وفي حالة زيادة سعر الصرف بمقدار 1% فإن التضخم سينخفض بمقدار 58.21.

4. كما يشير اختبار صلاحية النموذج الى صلاحيته في التقدير المستقبلي بدون انحراف زائف حيث كانت قيمة  $F$ -statistic  $F=5.301511$  بمعنى  $Prob(F)=0.011426$  إحصائية statistic لتبيين ذلك.

5. كذلك تشير قيمة معامل التحديد المعدل ( $R-squared$ )  $= 0.28$  الى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 0.28 من التغيرات الحاصة في التضخم، المقدرة التقديرية للمتغيرات المستقلة لتفسير التغير الحاصل في المتغير التابع هي 28%， مما يدل على وجود

متغيرات أخرى تؤثر في التضخم، ويرجح الباحث إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها الدولة.

6. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي ما بين الباقي واختبار مشكلة تباين حد الخطأ ما بين الباقي تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط والتباين ما بين الباقي، حيث كانت القيمة الاحتمالية  $0.05 > \text{Prob}(F\text{-statistic})$ ، يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم (9) و(10).

7. ان المتغيرات المستقلة (عرض النقود وسعر الصرف ) لها اثر ايجابي في المدى القصير واثر سلبي في المدى الطويل.

#### **ثانياً - التوصيات:**

1. العمل على تخفيض الكتلة النقدية لدى الجمهور، وبالتالي تخفيض عرض النقود وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية.

2. إجراء تعديلات على سعر الصرف الرسمي بما يتناسب والتغيرات الاقتصادية في ليبيا.

#### **قائمة المراجع:**

1. محمد الصيد احمد، عبد الرحمن محفوظ "تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي" دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017)، مجلة كلية التربية، العدد 14 يونيو 2019.
2. يونس علي أسعد البرغوثي، علي سعيد الشريف" تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا" أبحاث مؤتمر الاقتصاد في ليبيا، منشورات جامعة بنغازي 2014م.
3. احمد رمضان شنبش "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)" مجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الأول، 2013م.
4. نجلاء صالح الزامل "محددات التضخم في الاقتصاد السعودي" جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008م.

5. أبوحيل، عبد الفتاح عبد السلام "التحليل الاقتصادي الكلي ، النظرية والسياسات الاقتصادية منشورات جامعة الجبل الغربي، غريان، 1996.
6. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحث والإحصاء "التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك" الربع الأول 2018.
7. مصرف ليبيا المركزي "الإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966-2017)" إدارة البحث والإحصاء.
8. منشورات مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحث والإحصاء.
9. منشورات مركز البحث والعلوم الاقتصادية، بنغازي.
10. مصلحة الاحصاء والتعداد- ليبيا، الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2010-2018 ) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية"، 37، الام المتحدة، نيويورك 2019.
11. فتحي محمد مجید "دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2010" دراسة ماجستير غير منشورة(جامعة بنغازي - كلية الاقتصاد/ قسم الاقتصاد- خريف 2016)، تحت اشراف الدكتور: عطية الفيتوري.

**دراسة حول تأثير المضادات الحيوية على معدلات السكر لدى مرضى السكري****نرمهة مختار العلوص****عبدالحميد محمد العزومي**ماجستير كيمياء بكلية العلوم و التقنيات  
الطبية / طرابلسماجستير كيمياء بكلية العلوم و التقنيات  
الطبية / طرابلس**المقدمة :**

يعتبر داء السكري من أكثر التحديات الصحية التي تواجه العالم حيث صار يهدد جميع الفئات الاجتماعية على حد سواء ، حاملاً معه امراضاً أشد خطورة منه مثل المضاعفات القلبية والوعائية والاعتلال العصبي السكري وتتأثيره على العيون و الكلى وإصابات القدم السكرية و التي قد تؤدي بدورها إلى الوفاة المبكرة أو الفشل الكلوي أو العمى أو بتر القدم أو العجز الحقيقي.

وتقدير الاحصاءات الدولية لمنظمة الصحة العالمية و الاتحاد الدولي للسكري إن عدد المصابين في العالم في عام 2014 قد وصل إلى 400 مليون ، بينما كان عدد المصابين في عام 2010 يقرب 285 مليون من اصل 7 مليار في نفس العام ، ويتوقع ان يرتفع العدد من 400 مليون إلى 438 مليون من كافة الفئات العمرية من اصل 8.4 ملياراً وهم سكان الارض مع حلول عام 2030 ، اي بنسبة 7.8% من مجموع سكان العالم ، مع وجود دراسات تشير إلى حدوث وفاة واحد في العالم كل عشر ثواني ناتجة عن المضاعفات السكرية مما يشير إلى الخطورة المتضاعدة لانتشار هذا المرض وزيادة الاعباء الاقتصادية المترتبة على الفرد و المجتمع ، فضلاً عن ضعف انتاجية الفرد المصاب وانخفاض متوسط العمر الافتراضي والافراط في تناول المضادات الحيوية له الكثير من الاثار الجانبية التي تؤثر الاداء الوظيفي لجميع اجهزة الجسم ، ، إلا أن نتائج خطيرة كشفت عنها دراسة حديثة اوضحت أن الافراط في تناول المضادات الحيوية يزيد من حطر الاصابة بمرض السكري من النوع الثاني وحل الباحثون القائمون على الدراسة بيانات مليون شخص في بريطانيا كانوا أكثر عرضة للإصابة بالسكري ووجدوا انهم استخدمو جرعتين على الاقل من 4 انواع من المضادات الحيوية و هي البنسلين والسيفالورسبورين ،

و الكينولون ، و الماكرويلات . واكتشف الباحثون إن خطر الاصابة بمرض السكري يرتفع كلما زادت جرعة المضادات الحيوية المتناولة ، حيث وصلت نسبة الاصابة بمرض 8% للأشخاص الذين استخدمو المضادات الحيوية بداية من دورتين وحتى خمس دورات علاجية ، في حين زادت نسبة الاصابة بمرض إلى 23% بالنسبة للأشخاص الذين تناول جرعات اكثراً من ذلك . واثبتت دراسة أن المضادات الحيوية تقتل البكتيريا النافعة و الضارة في الاماء ، اضافة إلى إنها تعيق إفراز الجسم لهرمون الانسولين وهو ما يفسر العلاقة بين المضادات الحيوية و الاصابة بالسكري .

### **:Diabetes mellitus مرض السكري**

مرض السكري هو مرض استقلابي مزمن يتظاهر بزيادة مستوى السكر في الدم نتيجة لنقص نسبي او كامل في الانسولين الذي يفرزه البنكرياس Pancreas إلى الدم أو لخلل في قوة تأثير الأنسولين على الانسجة التي تستهلك الجلوكوز مثل العضلات و النسيج الدهني و الكبد وينتج عن هذا الارتفاع المتكرر مضاعفات مزمنة في اعضاء مختلفة من الجسم . وهرمون الانسولين Insulin يفرز من خلايا بيتا Beta cells في مجموعات خلوية بالبنكرياس تسمى جزر لانجرهانز Langerhans ويكون من سلسلتين من الاحماض الأمينية ترتبط بروابط كيميائية ببتدية تسمى ببتيد سي C-Peptide حتى يصبح فعالاً ، ويمر في الكبد أولاً بعد افرازه حيث يستهلك من 60-50% منه لوظائف الكبد كونه المصنع الاول في الجسم .

### **: دراسات سابقة :**

- دراسة دينماركية نشرت في مجلة علمية Journal of Clinical Endocrinology & Metabolism انه كلما زاد تناول المضادات الحيوية يرتفع خطر الاصابة بالسكري وكما وجدوا من النتائج انه لها دور مباشر في التعرض للإصابة بهذا المرض ، وكما قالت الباحثة كريستيانا ميكيلسين KristianHallundbackMikkelsen) انه حذر علماء الاحياء الدقيقة من الاستخدام المستمر و المتكرر لهذه المضادات بسبب زيادة مشكلة مقاومة البكتيريا .

- دراسة علمية نشرت نتائجها عبر الموقع الطبي الأمريكي " Health day News" عن الاستخدام المتكرر لبعض المضادات الحيوية قد ويزد من مخاطر الاصابة بمرض السكري حيث اكدت النتائج ان الذين استخدمو جرعتين على الاقل من اربعة انواع من المضادات : البنسلين ، الكينولون

،الماكروليدات كانوا أكثر عرضة للإصابة بمرض السكري ،وهذه النتائج اظهرت ارتفاع خطر الإصابة بالسكري بنسبة 8% للذين استخدمو المضادات الحيوية بداية من 2-5 كورسات علاجية وخاصة البنسلين ،وفي حالة 5 كورسات علاجية ارتفع معها خطر الإصابة إلى 23% ،وكما أوضحوا العلماء استخدام الكينولون 5 كورسات علاجية زاد معه خطر الإصابة بنسبة 15%، وبالتالي ان تغير مستويات البكتيريا الامعاء يفسر الصلة بين المضادات ومخاطر الإصابة .

- دراسة دنماركية علمية من جامعة كوبنهاغن تاريخ تطور النوع الثاني من مرض السكري لأكثر من 170 الف مواطن ،حيث تبين ان اغلبهم تناولوا كميات من المضادات الحيوية ،وهذا يشير إلى ان هذه الادوية او المضادات الحيوية قد تكون سبب في عدم تقبل الجسم لهرمون الأنسولين.

### **العينات Samples**

يمكن ان تكون العينة على عدة صور

منها (سيرم Serum / بلازما Plasma / سائل النخاع CSF)

براعي عند فصل السيرم او البلازما بعد سحب العينة مباشرة لأن تركها دون فصل يؤثر على تركيز السكر في العينة .

- لفصل السيرم " Serum " سحب العينة دم وردي ثم توضع في أنبوبة سنتrifuge Centrifuge وترك لتجفط ثم تدار في جهاز السنتrifuge .

- لفصل البلازما " Plasma " نسحب عينة وردي ثم توضع في أنبوبة سنتrifuge على مانع تجلط مثل ( E.SD.T.A ) وتخلط جيداً ثم تدار في جهاز السنتrifuge .

- الادوات المستخدمة :

بعد فصل البلازما نقوم بإحضار 3 أنابيب في حامل خاص للأنبيب ونقوم بتمييز الأنابيب بالرموز الآتية T - S - B حيث

B - الأنبوة الخاصة بمحلول البلازما ( Blank )

S - الأنبوة الخاصة بحلول القياسي ( Standard )

T - الأنبوة الخاصة بعينة الشخص ( Test )

ماسات حجم 10 ميكرون وماصة 1 مليلتر لفصل المحاليل ( Reagent ) المستخدمة في الاختبار وجهاز قياس الألوان ( Colorometar ) وحاضنة ( Incubate ).

- الطريقة الإنزيمية ( Enzymatic Method ) -



- المحاليل المستخدمة ( Reagents ) -

R1 Buffer solution

R2 Enzymes

R3 Standard 100mg/dl

يتم خلط عبوة من R2+R1 لعمل محلول التفاعل وهو يعتبر محلول التلوين ( Working Reagent ) وعند إتمام الخلط تكون صلاحية هذا المحلول محدودة تتراوح من عدة أيام إلى أشهر مثلاً لذلك يتم التحضير حسب الاحتياج .

- تحليل البيانات :

1- توزيع حالات الدراسة حسب الجنس :

جدول (1) يوضح التوزيع حسب الجنس

النسبة	الجنس	عدد الحالات
%29.2	ذكور	14
%70.8	إناث	34
%100	المجموع	48

ومن خلال هذا الجدول يتضح أن عدد حالات الذكور 14 حالة بنسبة 29.2 % والإثاث 34 حالة بنسبة 70.8 %.

## 2- توزيع حالات الدراسة حسب عمر المريض :

جدول (2) يوضح التوزيع حسب الجنس

النسبة	عدد الحالات	عمر المريض
%29.2	14	30-17
%22.9	11	44-31
%18.7	9	58-45
%18.7	9	72-59
%10.5	5	86-73
%100	48	المجموع

من خلال الجدول انه تم تقسيم العينات العمرية إلى خمسة مجموعات حيث كان أعلى عدد حالات في الفئة العمرية ( 30-17 ) سنة بعدد 14 حالة وبنسبة %29.2

## 3- توزيع حالات الدراسة حسب نوع المضاد الحيوي :

جدول (3) توزيع الحالات حسب نوع المضاد الحيوي

النسبة	عدد الحالات	المعدل
%27.1	13	Augmentin
%72.9	35	Rocephin
%100	48	المجموع

من خلال هذا الجدول هنالك 35 حالة كانت تعطى مضاد حيوي Rocephin وكانت النسبة . %72.9 ، 13 حالة تعطى مضاد حيوي Augmentin وكانت النسبة %27.1

## 4- توزيع حالات التي قل وزاد معدل السكر قبل تناول المضاد الحيوي :

جدول (4) توزيع الحالات حسب معدل السكر قبل تناول المضاد الحيوي

النسبة	عدد الحالات	المعدل
%22.9	11	↑
%0	0	Normal
%77.1	37	↓
100	48	المجموع

نلاحظ من الجدول السابق نلاحظ ان 11 حالة زاد فيها معدل السكر بعد تناول المضاد الحيوي بنسبة 22.9% و 37 حالة قل نقص فيها معدل السكر بعد تناول المضاد الحيوي حيث كانت نسبة 77.1%

#### 5- توزيع حالات حسب معدل السكر بعد تناول : Augmentin

جدول (5) يبين توزيع حالات حسب معدل السكر بعد تناول Augmentin

النسبة	عدد الحالات	المعدل
%7.7	1	↑
%0	0	Normal
%92.1	12	↓
100	13	المجموع

من الواضح ان 12 حالة نقص فيه معدل السكر بعد تناول المضاد الحيوي Augmentin بنسبة 92.3% وحالة واحدة فقط زاد فيها معدل السكر

#### 6- توزيع حالات حسب معدل السكر بعد تناول : Rocephin

جدول (6) يبين توزيع حالات حسب معدل السكر بعد تناول Rocephin

النسبة	عدد الحالات	المعدل
%22.8	8	↑
%0	0	Normal
%77.2	27	↓
100	35	المجموع

من الواضح ان 27 حالة نقص فيه معدل السكر بعد تناول المضاد الحيوي Rocephin بنسبة 77.2% ، و 8 حالات زاد فيها معدل السكر بعد اخذ المضاد الحيوي

**المراجع العربية :**

- 1- د.الحميد بن سعد ،داء السكري :أسبابه ومضاعفاته وعلاجه ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم التقنية ،فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر ، المملكة العربية السعودية سنة (2008).
- 2- د.رويحة أمين ،داء السكري اسبابه واعرضه طرق مكافحته ، الطبعة الاولى ، دار القلم للنشر ، بيروت سنة (1973).
- 3- د.سليمان رمضان محمد ، القمة في علم التحاليل الطبية ، الطبعة الثانية ، دار الوثائق القومية للنشر ، جمهورية مصر العربية سنة (2015).
- 4- برديسي سلوى محمود ، مسببات اعتلال الكلى السكري ، الطبعة الاولى ، الرياض سنة . (2007)

**ثانياً : المراجع الأجنبية**

- 1- standards of Medical Care in Diabetesd 2015 – Diabetes Care Volume 37, Supplement 1 , January 2015.
- 2- Standards of Medical Care in Diabetesd 2014.
- 3- American Diabetes Association . Medical Management of Type 1 Diabetes. Alexandria, VA, American Diabetes Association,2012.
- 4-American Diabetes Association. Medical Management of Type 2 Diabetes Alexandria, VA, American Diabetes Associaton,2012.
- 5- Clement S, Braithwaite SS, Magee MF et al. Management of diabetes and hyperglycemia in hospitals. Diabetes Care 27:5532004, 591.
- 6- DeFronzo R, Matsuda M, Barrett E. Diabetic Ketoacidosis: a combined metabolicnephrologic approach . Diabetes Review 2:2091994 ,238.
- 7- Wyckoff J, Abrahamson MJ. Diabetic ketoacidosis and hyperomolar state .
- 8- Kahn CR, Weir GC, King GI, et al ,eds. Joslins diabetes mellitus, 14PthP ed.



## عدم التعامل بالنقود المعدنية في ليبيا وأثارها السلبية على المجتمع من الناحية الاقتصادية والشرعية مع المعالجة المحاسبية للنقدية

د. عبد الحميد إبراهيم معتوق

كلية الاقتصاد جامعة طرابلس

### الملخص

هذه الدراسة بعنوان عدم التعامل بالنقود المعدنية في ليبيا وأثارها السلبية على المجتمع من الناحية الاقتصادية والشرعية مع المعالجة المحاسبية للنقدية، وتهدف هذه الدراسة للتعرف على مفهوم المال وانواع النقود ونشأتها والمشاكل السلبية في غياب التعامل بالنقود المعدنية وطرق علاجها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج التالية: أن الكثير من أمناء الخزانة والتجار وغيرهم استغوا غياب النقود المعدنية للحصول على مبالغ اضافية وهي من الكسب غير الحال، وأن غياب النقود المعدنية ساهم في وجود ظاهرة التضخم واستغلال البائع لها في اشباع طمعه وجشعه، وأن النقود المعدنية تلعب دورا هاما في حياتنا اليومية ولا غنى لنا عنها في أي مجتمع متقدم ألم نام غير أن الاقتصاد الليبي دون غيره لا يتعامل بها لا سيما بعد ان هاجرها الناس فترة طويلة من الزمن واصبح يخجل من حملها والتعامل بها، وإن السلع تسرع مهما كانت بسيطة إلى أقرب ربع دينار، وإن فقدان النقود المعدنية يجعلنا نتصرف بشكل غير رشيد من الناحية الاقتصادية وندخل في الشبهات من الناحية الشرعية، إن الهدف الاساسي من التجارة ليس تحقيق الربح فحسب وإنما الهدف منها هو تقريب السلع لطبيعتها حسب ضروراتهم والسعى لتحقيق رزق حلال من ريح بسيط.

**كلمات افتتاحية:** النقود المعدنية في ليبيا، الآثار السلبية على المجتمع، اقتصادية، شرعية.

### ABSTRACT

This study is entitled Non-dealing with civil money in Libya and its negative effects on society from an economic and legal point of view, with the accounting treatment of cash. This study aims to identify the concept of money, types of money and its origin, and the negative problems in the absence of dealing with coins and ways to treat them. This study has reached the following most important results: that many treasurers, merchants and others took advantage of the absence of coins to obtain additional amounts of non-halal income, and that the absence of coins contributed to the existence of the phenomenon of inflation and the seller's exploitation of it to satisfy his greed and greed, that coins It plays an important role in our daily lives and is indispensable to us in any developed or developing society, but the Libyan economy alone does not deal with it, especially after people migrated to it for a long period of time and became ashamed to carry it and deal with it,

and that commodities are priced, no matter how simple, to the nearest quarter dinar, And the loss of coins makes us act irrationally from an economic point of view and enter into suspicions from a legal point of view, that the main goal of trade is not only making profit, but rather the goal of it is to bring goods to their demanders according to their necessities and strive to achieve a halal livelihood from a simple profit.

**key words:** Coins in Libya, negative effects on society, economic and legal aspects.

## 0.1 المقدمة

بعد المال عصب الحياة في جميع الأنشطة الاقتصادية الاستخراجية والصناعية والتجارية والخدمية لا سيما النقود لكونها وسيلة لتقدير السلع والخدمات ووسيله للتباولهي الأكثر سهولة من الأنواع الأخرى من الأموال وهنا ننوه على أن الأموال ليست النقود فالنقد جزء من الأموال المنقولة، ويؤكد محمد الهادي العذاني (1991) بأن للأوراق التجارية دور كبير جدا في انتشار الاعمال التجارية لتسهيل المعاملات المالية بين الأفراد والشعوب في تبادل السلع والخدمات لما لها من مزايا متعددة تمثل في كونها وسيلة للإثبات وقابليتها للتحويل إلى نقود وكونها وسيلة لloffage بالديون وتحصيلها وأخيراً كمصدر للقيمة في الدفاتر المحاسبية وسيظل هذا الدور فعالاً إلى الأبد في أي نظام اقتصادي مهمًا كانت فلسته رأسمالي أو اشتراكي ... الخ.

ويضيف ميلود جمعة الحاسي (1985) إلا أن النقود الورقية والمعدنية دوراً بارزاً وعظيماً في حياتنا اليومية قديماً وحديثاً لتمتعها بأعلى درجة من السيولة لأنها يمكن استخدامها بشكل مباشر في شراء السلع والخدمات دون الحاجة إلى استبدالها بأية سلعة أخرى بينما يتطلب الأمر بالنسبة لبعض الأصول سواء كانت حقيقة أو مالية إلى استبدالها بالنقود أولاً كسلعة وسيطة ثم استخدام النقود في شراء ما يحتاجه الفرد من السلع والخدمات غير أن هذه الأصول تختلف درجاتها من حيث القدرة على استبدالها بالنقود وذلك لاختلاف ظروف السوق المحيطة بها من حيث وجودها أولاً ثم التنبذ في اسعارها ووجود من يطلبها في السوق وهذا ما يرمز إليه عادة بالقدرة على تسويق الأصل هذا من جهة ولكلة التعامل بها من جهة أخرى.

وفي هذا المجال يرى الباحث أن النقود لا سيما النقود المعدنية لها أهمية أبرز حيث لا غنى عنها في أي مجتمع فالرغم من أن قوتها الشرائية ضعيفة إلا أن نقصها أو غيابها عن السوق

سيؤدي إلى مشاكل اقتصادية تتمثل في التسعير السلع والخدمات وانتشار ظاهرة التضخم ومشاكل شرعية تتمثل في الكسب الحرام.

#### 0.2 مشكلة الدراسة.

انطلاقاً من قول الله تعالى: "لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ" سورة البقرة الآية (١٨٨) يرى الباحث ظاهرة انتشرت في المجتمع الليبي وهي غياب النقود المعدنية في التعامل اليومي بين الأفراد، بعد أن كانت موجودة و يتم التعامل بها بشكل سلس كما هو موجود في جميع دول العالم بدون استثناء، والغريب أن أغلب الأفراد على مختلف شرائح المجتمع الليبي لا تغير أي اهتمام بهذه المشكلة من منظور أن ليس لها قيمة كبيرة متساوين أو متواهلين آثارها السلبية من الناحية الاقتصادية والشرعية. كما أنها لاحظنا من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة أن هذا الموضوع لم يعط الاهتمام الكافي ولم يتم تناوله بشكل واسع في البيئة الليبية عليه تتلخص مشكلة الدراسة في إيجاد إجابة على السؤال التالي: ما هي الآثار السلبية لغياب التعامل بالنقود المعدنية من الناحية الاقتصادية والشرعية على المجتمع الليبي؟

#### 0.3 أهداف الدراسة

- التعريف على مفهوم المال.
- التعرف على نشأة النقود وتطورها وأنواعها.
- التعرف على المشاكل السلبية في غياب التعامل بالنقود المعدنية وطرق علاجها.
- التعرف على المعالجة المحاسبية للنقدية.

#### 0.4 أهمية الدراسة.

- على مستوى الدولة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- على مستوى التجار وما يدور في فلكهم التسعير والقناعة.
- على مستوى أمناء الخزائن والمحاسبين النزاهة والقناعة.
- على مستوى المستهلك الترشيد في الاستهلاك.

## 0.5 فروض الدراسة

- توجد آثار سلبية لغياب التعامل بالنقد المعدنية من الناحية الاقتصادية.
- توجد آثار سلبية لغياب التعامل بالنقد المعدنية من الناحية الشرعية.

## 0.6 بيئوينة الدراسة.

تشمل عينة الدراسة التجار والمحاسبين وأمناء الخزينة والمستهلكين في البيئة الليبية.

## 0.7 الدراسات السابقة.

**0.7.1 دراسة زينب خليفة الجابري وإيناس خليفة التميمي (2007)** (عنوان تقييم طرق تسuir المنتجات النهائية في المنشآت الانتاجية دراسة تطبيقية ، وتهدف هذه الدراسة للتعرف على نظريات التسuir وطرق احتسابها وكذلك التعرف على نظريات التكاليف وتقييم طرق احتساب الاسعار بشركة جفارة للصناعات الغذائية قصر بن غشير بمدينة طرابلس، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي: عدم وجود قسم لمحاسبة التكاليف بالشركة لاحتساب تكاليف المنتجات سواء الثابتة أو المتغيرة ومراقبتها، كما أن الشركة لا تقوم بتوضيح تكاليف التسويق والتوزيع أثناء تسuir المنتجات، وعدم استخدام الشركة لطرق وتحليل وتقييم الاسعار محاسبيا، ووجود فرق بأسعار الفعلية للشركة مع الاسعار التي تم احتسابها بطريقة التكاليف الكلية، وعدم الاهتمام بالشركات المنافسة ودراسة سياستها ودراسة السوق دراسة علمية موثقة.

**0.7.2 دراسة إبراهيم محمد عبد السميم (2019)** (عنوان النقد الإلكتروني لأحكام فقهية وآثار اقتصادية دراسة مقارنة) تهدف هذه الدراسة للتعرف على المفهوم اللغوي والاصطلاحي للنقد الإلكتروني، وتاريخها وخصائصها وإجراءات استخدامها، وأطراف التعامل بها، والفرق بينها وبين ما يشبهها، ثم يأتي المبحث الثاني في الأحكام الفقهية للتعامل بالنقد الإلكتروني حيث: التكيف الفقهي والاقتصادي لها، ولل العلاقة بين أطراف التعامل بها، ثم بيان أحكام شرعية متعلقة بالتعامل بالنقد الإلكتروني كحكم إصدارها والتبادل بها وتركيتها، ثم تناولت في المبحث الثالث الآثار الاقتصادية للنقد الإلكتروني، كتأثيرها على الطلب على العملة، والاستهلاك وسعر الصرف، ومعدل التضخم، ثم تقييمها كوسيلة من وسائل الدفع، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: النقد الإلكترونية عبارة عن سلسلة أرقام وبيانات مشفرة تعبر عن قيمة نقديّة تصدرها مؤسسات مالية

لعملاتها بحثاً حصلون عليها صورة نبضات كهرومغناطيسية مخزنة على وسيط إلكتروني. النقود الإلكترونية قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على وسيط إلكتروني يستطيع صاحبها نقل ملكيتها لمن يشاء دون تدخل شخص ثالث. النقود الإلكترونية تقوم على محاولة خلق وتطوير نظام يمكن أن يقدم أنموذجًا بديلاً عن النقود العاديّة - نقودًا لا تقل لها ولا وزن يمكن إيجادها في كل مكان في أي لحظة ولا تحتاج إلى خرائط لحفظها، ويمكن استخدامها من قبل العديد من الناس والحواسيب الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت. التعامل بالنقود الإلكترونية يعني إرسال القيمة النقدية عبر الشبكة العنكبوتية وهي بهذا تختلف عن تقنيات تحويل الأرصدة. إن التعامل بالنقود الإلكترونية كوسيلة للدفع والسداد الإلكتروني يحقق المنفعة لطرفى العقد شأنها في ذلك شأن الوسائل العاديّة التقليدية. إن الإسلام دين عقيدة وعمل وقد أثبتت التجارب العلمية والعملية أنه شريعة صالحة لكل زمان ومكان.

### **٠.٧.٣ دراسة عبد الحليم شاهين (٢٠٢١) بعنوان تقييم اقتصادي أولي لمخاطر البيتكوين**

الرغم من المزايا التي تقدمها البيتكوين للمستخدمين، كونها عملة رقمية مشفرة، تتميز بسرعة إنجاز المعاملات، وانخفاض تكلفتها، فضلاً عن التمتع بالخصوصية وغيرها من الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع الأخرى، سواء النقود الورقية أو حتى النقود الإلكترونية في أشكالها التقليدية، إلا أن لها عيداً من المشكلات المتربطة على التعامل بها. مما يستدعي ضرورة عمل تقييم اقتصادي لتلك المخاطر، باستخدام المنهج التحليلي التطبيقي. وقد توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المتربطة على البيتكوين متعددة الأوجه، تطال كلاً من الأفراد والدول وقد يمتد أثرها على النظام العالمي بأكمله. الأمر الذي جعل منها عملة محفوظة بالمخاطر مقارنة بالعملات التقليدية. يأتي أول تلك المخاطر في التعرض للاحتيال الافتراضي، وثانيهما هو أن معاملاتها غير رجعية، بينما ثالثهما ورابعهما هما مخاطر الاستخدام في الأشطنة غير القانونية، ومخاطر تنظيمية متربطة على التعامل بها، ويأتي التحدي الخامس لتلك العملة في التقلب الكبير في سعرها. وعلى الرغم من التهديدات التي تشكلها تلك التقنية الرقمية، إلا أنها أحدثت طفرة كبيرة في مجال تقنيات الدفع الرقمي، بما يدعم الاتجاه نحو التحول الرقمي، ويعزز من التجارة الإلكترونية، فضلاً عن خلق مزيد من التناقض بين وسائل الدفع المختلفة.

### **٠.٧.٤ دراسة تسنيم عبد المجيد غزلان (٢٠٢٢) بعنوان العملات الرقمية "البيتكوين" دراسة فقهية مقارنة وتهدف هذه الدراسة إلى بحث هذا الموضوع من الناحية الفقهية المقارنة، والتي تقوم**

على تحرير محل الخلاف بين الفقهاء في المسألة مثار البحث، ثم ذكر أدلة تم فيها، وما ورد عليها من مناقشات أو اعترافات، والرد عليها إن أمكن، ثم شفعتها ببيان الرأي الراوح مع التعليل، وقد تكونت الدراسة من: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، أما المقدمة: ففيها ورد بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وطبيعته، وصعوباته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته، والمبحث الأول: عن مفهوم النقود ووظائفها في اللغة العربية والفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ومدى اقتدارها على الذهب والفضة من عدمه، والمبحث الثاني: عن حقيقة البيتكوين، وكيفية إصداره، وطريقة الحصول عليه، والتعامل به، والتكييف الفقهي لعملية الحصول عليه، وخصائصه، ومميزاته، وعيوبه، وقد ورد أيضاً في هذا المبحث بيان الحكم الشرعي للتعدين بنوعيه، وهما التعدين الفردي أو الشخصي، والتعدين الجماعي أو المؤسسي، مع تكيف هذين النوعين وإسباغ الوصف الشرعي عليهم، والمبحث الثالث: وهو مرتكز الدراسة ومحورها، وفيه الحديث عن الحكم الشرعي للتعامل بالبيتكوين، وبيان اعتباره نقداً من وجهة نظر الفقه الإسلامي من عدمه.

#### **0.7.5 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة**

في الوقت التي ركزت فيه الدراسات السابقة على تسعير المنتجات، ومخاطر البيتكوينكونها عملاً رقمية مشفرة، وبيان أحكام شرعية متعلقة بالتعامل بالنقود الإلكترونية حكم إصدارها والتبادل بها وتزكيتها، فإن هذه الدراسة تتميز بأنها تسلط الضوء على الآثار السلبية لغياب التعامل بالنقود المعدنية من الناحية الاقتصادية والشرعية في البيئة الليبية.

#### **الجزء الأول: النقود المعدنية وضرورتها في حياتنا اليومية**

##### **1.1: مفهوم المال ونشأة النقود وتطورها.**

###### **1.1.1: مفهوم المال.**

المال لغة : هو ما يمتلكه الإنسان من كل شيء فيشمل كل ما يمتلك ويقتني من الأعيان (الأشياء المادية) سواء كانت ذهباً أم فضة أم حيواناً أم نباتاً أم أي شيء آخر مما ينفع به.

أما المال اصطلاحاً: هو الشيء الذي يمكن حيازته ليتنقّع به الإنسان فخرج عن هذا التعريف الأشياء التي لا يمكن حيازتها كالهواء المطلق وإن كانت نافعة له وخرج عن التعريف أيضاً جبة من شعير (مثلاً) وبقضة من تراب وقطرة من ماء لأنه لا ينفع بهذه الأشياء وقد يكون لبعضها منفعة

إذا ضم إلى غيره لكن هو في حد ذاته ليس له منفعة يعند بها عند الناس وقد يقال في تعريف المال: هو ما يمكن ادخاره لوقت الحاجة (عوفكراوي، 2002، ص 23).

ويضيف عبدالسلام المزوجي (1992) والمال هو موضوع التعامل بين الناس من بيع ورهن ووصية إلى غير ذلك وينقسم بهذا الاعتبار إلى أقسام تختلف باختلاف الأحكام التالية:

### ١) العقارات والمنقولات:

#### أ- العقارات

- العقار بطبيعته: هو ما كان ثابتا لا يمكن نقله وتحريكه من مكانه دون تلف وهو يشمل جميع أنواع الأراضي والمباني وغيرهما.

- العقار بالتخصيص: وهو في الأهل منقول الذي يضعه صاحبه رصدا على خدمه هذا العقار أو استغلاله بشرط أن يكون المنقول والعقار مملوکين لشخص واحد كالسيارة والآلات.

#### ب- المنقولات:

- المنقول بطبيعته: هو ما يمكن نقله وتحويله ويبقى على صورته قبل النقل فيشمل على سبيل المثال جميع أنواع الحيوانات والذهب وسائر النقود.

- المنقول بحسب المال: وهو في الأصل عقار ولكنها تأخذ حكم المنقول افتراضا لأن مصيرها ومآلها أن تكون كذلك في وقت قريب كالمحاصيل الزراعية القابلة للجني كالحبوب والتفاح والأشجار المعدة للتقطيع إلى أخشاب (عبدالسلام المزوجي ، 1992 ص 290-298).

وفي هذا الصدد يضيف أحمد إبراهيم بك (1981) نوعين آخرين من المال كما يلي:

### ٢) المثلثي والقيمي:

أ- المال المثلثي: هو ما له نظير في أسواق التجارة بدون تفاوت بينهما أو تفاوت بسيط غير ملحوظ فهو يشمل المكيالات والموزونات والمعدودات التي لا تفاوت بين إحداها كالأشياء المصنوعة من مادة واحدة بحجم وشكل واحد وهي لا تتحصى أو تكون إحداها متقدمة تفاوتا يسيرا في الحجم كالبرتقال والبيض وغيرها مما يباع بالعدد.

بـ- المال القيمي: هو ما لا يوجد له مثيل في مجال التجارة أو يوجد ولكن مع وجود التفاوت الذي يعتد به في المعاملات كالبقر والخيل والإبل والصور الزيتية والكتب الخطية والجواهر الكبيرة من الماس والياقوت والزمرد لأنها تتفاوت موقعها وبصفتها هي في ذاتها.

### (3) متقوم وغير متقوم:

أـ- المتقوم: هو ما يباح الانتفاع به شرعاً في حالة السعة والاختيار ومنه العقار بأنواعه.

بـ- غير متقوم: هو ما لا يباح الانتفاع به شرعاً في حالة الاختيار لكن يحل الانتفاع به في حالة الاضطرار كالجمل والخنزير والميالة وبطريق غير المتقوم أيضاً على المال المباح قبل الاحراز كالسمك في البحار والأشجار في الغابات والطير في الجو وسائر المناجم قبل أن تصل إليها يد الإنسان (أحمد إبراهيم بك، 1981 ، ص ص 6-7).

وحيث أن النقود جزء من المال فقد قسمها عبد المنعم راضي (1990) إلى الأنواع الآتية:

(1) النقود السلعية: عرف الإنسان قديماً سلعاً مثل الماشية والأغنام والجمال والبن والشاي والنحاس والحديد والذهب .. الخ لابد وأن توفرت لهذه السلع صفة القبول العام من أفراد المجتمع على أن تكون هذه السلعة وسيطاً للتبدل ومقاييساً للقيمة ومن الملاحظ أن قيمة النقود السلعية تستمد قيمتها كسلعة فهذه النقود لها قيمتها الذاتية ومن النادر أن تختلف القيمة القانونية للذهب الخالص كوحدة للنقد عن القيمة السوقية فإذا حدث هذا فإنه وفي ظل نظام الذهب الآلي وحرية تحويل النقود الذهبية إلى ذهب خالص لا بد وأن تتعادل القيمة.

(2) النقود الورقية: تعرف بأنها سندات متداولة صادرة من سلطة نقدية (المصرف المركزي) وتمثل بنياً في ذمة هذه السلطة فإذا كانت هذه النقود الورقية إلزامية فإنها تكون غير قابلة للصرف بما يقابلها من معدن وتستمد قوتها من قوة القانون وقبول الأفراد لها قبولاً عاماً في التداول وهي أوراق البنكنوت أي العملة الورقية كالدولار واللين والليرة والدينار .. الخ

(3) النقود المصرفية(نقود الودائع): هي ديون في ذمة المصرف قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الصكوك أي أن هذه النقود ليس لها كيان مادي ملموس إذ أنها توجد في صورة حساب بدافارات المصارف ويلاحظ أن هذه الحسابات هي النقود وليس الصكوك، فالصكوك هي وسيلة تحويل هذه النقود غير أن إحدى مساوى النقود المصرفية في

الدول النامية هي أنها غير قابلة للاحتفاظ بقوة القانون حيث أنه يمكن رفضها كوسيلة لإبراء الذمة بواسطة الأفراد المخلصين (عبد المنعم راضي، 1990، ص ص 440-446).

كما يمكن أن نضيف نوع رابع للنقد وهو النقد المعدنية.

٤) النقد المعدنية: وهي أجزاء العملة المسكوكة من المعادن كالستنت بالنسبة للدولار والدرهم بالنسبة للدينار والقرش بالنسبة للجنيه المصري مع ملاحظة أن القيمة الحقيقة للنقد المعدنية أكبر من قيمتها النقية عكس النقد الورقية فإن قيمتها الحقيقة أقل من قيمتها النقدية.

#### **١.١.٢: العوامل المؤثرة على سعر الصرف.**

عددت عزيزة عبد الرزاق (2002) العوامل المؤثرة على سعر الصرف في الآتي:

١) موقف ميزان المدفوعات: الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة وبالتالي زيادة سعر الصرف والعجز يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

٢) الاحتياطي النقدي في الدولة: كلما زاد مقدار ما تمتلكه الدولة من عملات أجنبية والذهب كلما قلل اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية.

٣) معدل التضخم السائد: كلما زاد سعر السلع والخدمات نتيجة لعجز الانتاج كما انخفضت القوة الشرائية للعملة مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

٤) معدلات الفائدة على النقد: كلما زاد معدل الفائدة يزيد الطلب على الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة سعر الصرف.

٥) دور المصرف المركزي في السوق المصرفية: عن طريق شراء مبالغ كبيرة أو بيع كميات معينة للحفاظ على قيمة العملة المحلية وبالتالي ثبات سعر الصرف.

٦) علاقة العملة المحلية بالعملات الأجنبية: إذا ارتبطت العملة المحلية بعملة أجنبية معينة فإن العملة المحلية تتأثر بارتفاع أو انخفاض العملة الأجنبية.

٧) السياسات الاقتصادية والمالية للدولة: كلما خفضت الدولة من معدلات التضخم وشجعت التصدير كلما أدى هذا إلى تحسين سعر صرف العملة.

(8) درجة الاستقرار السياسي في الدولة: كلما كان هناك استقرار تتمتع العملة بدرجة كبيرة من الثبات والقوة والعكس يؤدي إلى لجوء المتعاملين في أسواق العملات إلى العملات الأكثر ثباتاً (عزيزه عبد الرزاق، 2002 ص ص 37-40).

## 1.2: نشأة النقود وتطورها:

كان الإنسان القديم يعيش ويفترس على ما يصادفه من نباتات وحيوانات في طريقه معتمداً على جده البذني واستمر على هذا الحال لقرون إلى أن استقر في القرى والمدن بعد أن استأنس الحيوان وحرث الأرض وزرعها وطور وسائل الري وصنع بعض الأدوات البدائية التي تساعده على توفير احتياجاته اليومية المحددة وبعد ذلك واجهته مشكلة عويصة وهي كيف يتعامل مع الغير في استبدال السلع؟ فبدأ يفكر في وسيلة أو آلية تساعده في حل تلك المشكلة.

وفي هذا المجال يقول ميلود جمعة الحاسية (1985) أن الفكر الإنساني قد توصل إلى ما يسمى بعملية المقايضة أي تبديل سلعة بسلعة أخرى واستمر على هذا الحال فترة من الزمن فكانت هذه التجربة في البداية تؤدي الغرض الذي وضع من أجله لوجود عدد قليل ومحدود من السلع آنذاك متمثلة في بعض الحبوب والحيوانات والأقمشة. ولكن بعد أن نظرت المجتمعات وما صاحبها من تعدد في السلع والخدمات وتتنوعها من جهة ولعدم معرفة قيمة تلك السلع من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى عجز آلية المقايضة فتوصلوا أولاً إلى حل مشكلة تقييم السلع فقط باستحداث وسيلة وهي جلود الحيوان لكنها لم تحل المشكلة بشكل جدري حيث ظلت مشكلة عدد نسب التبادل أو عدد توافق الرغبات موجود وهو الأكثر تعقيداً (ميلود جمعة الحاسية ، 1985، ص 24-28).

وحيث أن المقايضة (**Bartering**) هي عملية تبادل السلع والخدمات من دون استخدام المال، وتعتبر المقايضة أحد أقدم أشكال التجارة البينية التي تعتبر الأساس الحقيقي لظهور فكرة استخدام المال في التعاملات (أبو القاسم عمر الطبولي، وأخرون 1980)

وفي هذا الصدد يضيف ميلود جمعة الحاسية (1985) أنه في غياب النقود من النظام الاقتصادي، تمكين لاقتصاد المقايضة وتبادل السلع والخدمات بين أفراد المجتمع ضرورة ملحة تملّيها حاجاتهم إلى التخصيص وتقسيم العمل وتوفير الجهد والوقت يضطرهم إلى مقايضة السلعة بأخرى، وهو أقل من الجهد والوقت المبذولين لو اقتصر كل فرد على إنتاج كل ما يحتاجه من سلع

وخدمات، وهذا ضرب من ضروب المستحيل لو أخذنا حاجات الأفراد والمؤسسات للسلع والخدمات المختلفة في وقتنا الحاضر، دعنا الآن نتصور اقتصاداً تتم فيه المبادرات والمعاملات عن طريق المقايضة ولا يستخدم فيه النقود لإتمام تبادل ثلاث سلع مختلفة أ ، ب ، ج لابد من وجود ثلات نسب تبادل أب ، أج وتمثل قيمة الوحدة من كل سلعة معيّراً عنها بعدد الوحدات التي تساويها من سلعة أخرى، وكلما أضفنا سلعة فإن نسب التبادل ترتفع، وهذا يعني بأن نسب التبادل تتزداد بمعدل متزايد كلما ارتفع عدد السلع المنتجة والمراد تبادلها.

ولاستخراج نسب التبادل أو عدد التوافق نستخدم القانون التالي:

$$\text{عدد نسب التبادل} = \frac{n(n-1)}{2} , \text{ حيث } n : \text{ عدد السلع}$$

ففي اقتصاد يمتلك 100 سلعة، فإن عدد نسب التبادل بين هذه السلع = 4950 وهذا الرقم يرتفع بصورة مذهلة لأو تخيلنا وجود 1000 10000 سلعة للتبادل، وهو أمر أقرب للواقع ، حيث تبلغ عدد السلع عشرات الآلاف في أي اقتصاد.

وهكذا فإن استخدام النقود كوحدة للحساب أو مقياس للقيم يخفض من تكاليف التبادل، وهذه التكاليف تتعكس في الوقت والجهود في الحصول على المعلومات عن طريق قيم السلع المختلفة معيّراً عنها بمقاييس واحد بدلاً من معرفة كل سلعة مقاسة بسلع أخرى، وبعد فترة زمنية من المعاناة والتفكير، استئمهم الفكر الإنساني وتوصل إلى سك العملة، والتي كانت تسبك في شكل أقراص معدنية صغيرة من الذهب خفيفة الوزن وسهلة التداول(مليود جمعة الحاسية، 1985، ص ص 24-2).

وفي هذا المجال يذكر محمد منصور الزالط (1999) أن أول من ضرب الدينار هو هرقل، وأول من رسم صورته على العملة هو الإسكندر المقدوني، وأول من استعمل الأوراق النقدية هم الصينيون، وأول من ضرب الدرهم من العرب مصعب بن الزبير عن أمر أخيه عبدالله بن الزبير سنة 70 هجرية، ثم تطورت في عهد عبدالمالك بن مروان، وكان قبل ذلك الدينار بالرومية والدرهم بالفارسية، وأول مصرف ظهر في العالم المصرف البريطاني عام 1654 ميلادية (محمد منصور الزالط ، 1999، ص ص 117-152).

ويرى الباحث أن بهذه التطورات انتقلت الحياة البشرية من عصر المقايضة إلى عصر العملة أو النقود، والذي بدوره فتح باب التعاون والتبادل بين الأمم والشعوب الواحدة فيما بينها، وبين الأمم

والشعوب الأخرى، واستمرت العملة في التطور لتسهيل التعاملات بين الأفراد إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه الآن، ولم تقف عند هذا الحد بل تجاوزته إلى ظهور أوراق تجارية متعددة مثل الصكوك والكمبيالة والسداد الأدنى، أدت كما أسلفنا إلى انتشار الأعمال التجارية وسهلت ويسر جميع أنواع التعاملات بين الأفراد والشعوب في أي مكان من العالم، بل استحدثت وسائل معايدة أخرى في التعاملات، وهو نظام البطاقات (carts system) مثل البطاقات الدائنة وبطاقات الدفع المسبق.

وهكذا أصبح من السهل أن نشتري أو نبيع أي سلعة أو نقدم أي خدمة، بعد أن تم تقييمها بالنقود، والتي تلقي استحسان وقبول عام من الناس، هذا من جهة دورها الفعال كوسيلة للتبادل من جهة أخرى، مع العلم أن ظهور العملة أو النقود وتطورها لم يلغى عملية المقابلة نهائياً، حيث أصبحت مقتصرة على التبادل بين الدول فقط، مثل مقايضة النفط بالحبوب أو الملابس أو الأسلحة ... وغيرها، بعد أن يتم تقييمها بالنقود.

## **1.2: الآثار السلبية لنقص التعامل بالنقود المعدنية من الناحية الاقتصادية:**

كانت النقود المعدنية متواجدة في السوق الليبي، ويتم التعامل بها بشكل يومي، إلى أن منعت التجارة سنة 1980 ميلادية، بحكم القانون المتبق من النظام الجماهيري! حيث كانت قبل هذا التاريخ تسرع السلع والخدمات باحتساب عناصر تكلفتها ثم يضاف هامش ربح معين، فعندما يكون سعر السلعة (ثنها) يتضمن جزء من الدينار لم تكن هناك مشكلة، وذلك لوجود نقود معدنية كما ذكرنا بكميات تغطي جميع التعاملات بين الأفراد، ويتحول التجارة من القطاع الخاص إلى القطاع العام أصبحت النقود المعدنية تخفي شيئاً فشيئاً إلى غاية سنة 1988 ميلادية اختفت نهائياً من السوق ولم نعد نراها حتى الآن إلا بشكل محدود ومتضرر على فئة 250 درهم و500 درهم.

ففي غياب أو شبه انقراض النقود المعدنية، أصبح من الصعب تسعير السلع والخدمات بأقل من ربع دينار، أي ليس بمقدور أي فرد شراء رغيف خبز واحد على سبيل المثال تمنه 25 درهم فيضطر لشراء 10 أرغفة يستهلك جزء قليل والباقي يرمي في القمامنة، وما ينطبق على الخبز ، ينطبق على غيره من السلع، حيث يضطر المستهلك لشراء السلع بالصندوق 24 أو 48 علبة مثلاً، أو الشوال 25 أو 50 كيلو جرام.

وفي هذا المجال يؤكّد ميلود جمعة الحاسية (1985) وإذا ما ظلّ هذا الحال بشكل مستمر يعكس سوء التصرف أو التصرف غير الرشيد بالمعنى الاقتصادي (ميلود جمعة الحاسية 1985 ص 24-28)

وفي الشريعة الإسلامية حرام، لأنّه إسراف وتبذير قال الله تعالى (كلوا وأشربوا ولا تسرفوا أن لا يحب المسرفين) سورة العرف الآية 31 وقال أيضاً (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً) سورة الاسراء الآية 27 وقال أيضاً (إلى مدين أخاهم شعيباً قال يقوم عبدوا الله ما لكم من إله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان إني أراكم بخير وإنّي أخاف عليكم عذاب يوم محيط \* ويقوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثروا في الأرض مفسدين) سورة هود الآيات 84,85 وقال أيضاً (كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومن يحل عليه غضبي فقد هو) سورة طه الآية 81.

وهناك قاعدة فقهية تقول : كل اتفاق في غير حاجة فهو إسراف وتبذير مهما قو ، وكل اتفاق في حاجة فهو حلال مهما كثر .

إذا العبرة في أوجه الإنفاق وليس في حجم الإنفاق كما يعتقد البعض.

أما عن الآثار السلبية لنقص التعامل بالنقود المعدنية على ظاهرة التضخم، نورد المثال البسيط وربما في اليوم الذي يليه نجده دينار ونصف، وهكذا في كل مرة يزداد ربع دينار، وهذا ما يسمى بالتضخم (inflation) حيث يتغير سعر السلعة وفي فترة زمنية قصيرة إلى الضعف أو أكثر، وذلك نتيجة عدم وجود نقود معدنية فئة 5 دراهم، 10 دراهم، 20 دراهم، 50 درهم، 100 درهم. وما ينطبق على الخضرروات والفاكهه، ينطبق على غيره من السلع الأخرى، مثل الأدوات القرطاسية والأدوات المنزليه والكتب ... وغيرها.

فهذا الوضع يسمى تضخم من الناحية الاقتصادية، واستغلال مقوّت من البائع لأخيه المسلم في الشريعة الإسلامية، يقول عبد الرحمن بن خلدون في تحديد الربح بالنسبة لأصل المال: يجب أن يكون بسيطاً، لأن هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح الإجمالية وينبه إلى أن ارتفاع الأسعار يقلل من دوران رأس المال، وعلى البائع المسلم ألا يغالي في الربح، لأن الربح الفاحش فيه غبن على أخيه المسلم، وفي ذلك يقول المام الغزالى: إن نسبة الربح يجب أن لا تزيد عن ثلث الثمن (ثلث التكفة) ويوصي بعض الفقهاء ألا يسترسل التاجر في الغبن ولو رضي المشتري، لأن هذا المشتري قد أمن

له، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: غبن المسترسل حرام (محمد كمال عطيه 1989 ص 272).

أما عن حدوث الجريمة الاقتصادية بشكل عام بل التفكير فيها، يعتبر تمثيراً للمجتمع، لأن إتلاف مورد اقتصادي مثلاً كمصدر للطاقة الكهربائية، يعني قتل المجتمع فيسود الظلام بدل النور، والخذل بدل الحب، والضياع بدل الاستقرار، وتحل القسوة بدل الر حمة، وهكذا بقية الجرائم الاقتصادية، فإنها تحدث أضراراً اقتصادية من ضياع الأموال، وقد يستفيد منها أعداء الأمة ويحرم منها أبناء المسلمين، ان نبذ الجريمة ومنعها ومكافحتها ووضع العقوبات الازمة والمناسبة لكل جريمة موضع التنفيذ، كفيل برد العرتيين والمخططين لمثل هذه الجرائم، والأهم من ذلك اشتراك وسائل الاعلام وأجهزة التعليم والتوعية العامة بمفهوم الجريمة وأخطارها وأضرارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع، إضافة إلى ذلك الدور الرئيس للأسرة والمدرسة في تربية الأجيال، وتوجيه سلوكه إلى عمل الفضائل ، والابتعاد عن الرذائل(خلف بن سليمان بن صالح 1999 ص 28-29).

ولا يختلف النصب والاحتيال كجريمة اقتصادية من وجهة نظر القانون، وحكمها في الشريعة الاسلامية كسب محرم، لأن المبالغ أخذت بدون مقابل، أي لا تقابلها سلعة ولا خدمة، إذا فهي لا تختلف عن السرقة والتزوير، إلا في الشيء واحد وهو أن المجنى عليه في السرقة لا يعلم بها أما النصب برضاء الطرفين الآخذ والعاطي، لكن هذا الأخير رضاه ظاهري أي رضا الأمر الواقع أو رضا المضطر.

### **3.1: الآثار السلبية لنقص التعامل بالنقود المعدنية من الناحية الشرعية(الكسب الحرام):**

أدى غياب النقود المعدنية في السوق إلى وجود مشكلة رد الباقي أقل من ربع دينار، فالبائع أو أمين الخزينة أو الصراف لا يوجد لديه نقود معدنية لردها للعميل، والعميل بدوره لا ينتظر أحد الباقي من البائع أو الصراف لنفس السبب، وهكذا أصبح كل من البائع والصراف يتناقض مبالغ إضافية من الغير بدون وجه حق، وللأسف يكون في غاية السرور في نهاية اليوم عندما يقفل الحساباتويجد أن الدرهم أصبحت عشرات الدنانير، مثل بسيط على ذلك عندما نذهب إلى محطة الوقود لتعبئته البنزينيكون المبلغ الموجود على عداد القيمة 5.050 دينار فضطر لدفع 5.250 دينار، فما حكم 200 درهم أو 150 درهم ... الخ التي أخذت زيادة عن القيمة المباعة فهي بدون وجه شاك حرام، صحيح أن هذا المبلغ بسيط لكل فرد يتعامل مع هذه المحطة ولكن العبرة في أصل المبلغ وليس

القيمة. وما ينطبق على محطة الوقود، ينطبق على جميع الدوائر والمصالح الحكومية من ضرائب وجمارك وجوزات ... الخ عندما نتعامل مع أمناء الخزائن لتسديد الضرائب أو دفع رسوم، والغريب في الأمر أنه قد يصل هذا المبلغ إلى ربع دينار أو نصف دينار بحجة أنه ليس هناك فكة (صرف) وعندما نتعامل مع القطاع الخاص نضطر لشراء سلع إضافية لتسوية الحساب، وقد تكون هذه السلع في شكل علقة أو حلوة وما شابه ذلك، قال الله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) سورة البقرة الآية 188، ولا يفوتنا أن نذكر قصة الصحابي الذي كان مكلف بجمع الزكاة عندما قال: هذا لكم وهذا لي. فرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أين لك هذا؟ فلولا هذه الوظيفة ما أعطاك أحد هذا المال ، وأمر بضممه لبيت مال المسلمين.

وهناك في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة الكثير من الآيات والأحاديث ما يحذرنا من أكل أموال الغير بالباطل وأن نتحرى عن مصادر دخلنا هل هي من الحلال أم من الحرام؟ ونبعد عن الشبهات ما أمكن ذلك، ومن ذلك حديث النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري : أَنَّهُ حَدَّثَ أَشَارَ إِلَى أَنْذِيَهُ وَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْذِنُ بِأَنْذِيَهُ قَوْلًا: الْحَلَالُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَالْحَرَامُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبَيْنَهُمَا مُشْبَهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشَّبَهَاتِ فَقَدْ اسْتَبَرَ لِدِينِهِ وَعَرَضَهُ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبَهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي بِرَعْيِهِ حَوْلَ الْحَمْىِ، يُوشِكُ أَنْ يَقُعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لَكُمْ حَمْىً، أَلَا وَإِنَّ حَمِّىَ اللَّهُ مَحَارِمَهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسْدِ مَضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسْدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسْدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ. وكذلك نجد هناك الكثير من الأمثل والتعابير الشعبية والحكم ما يوجهن للتعفف وكسب الحلال، يقول المثل الشعبي: رزق الحلال يرق ولا ينقطع، وحكمة تقول: لا حيلة في الرزق ولا شفاعة في الموت، وحكمة أخرى تقول: رزقك يأتيك لعندك وأجلك تذهب إليه برجليك، ويقول الإمام الشافعي (محمد الرسي ، 2007 )

يأتيك بالأرزاق من حيث لا تدري

عليك بتقوى الله ان كنت غافلا

فقد رزق الطير والحوت في البحر

فكيف تخاف الفقر والله رازقا

ما أكل العصفور شيء مع النسر

ومن ضن أن الرزق يأتي بقوة

ويقول الإمام الشافعي أيضا في القناعة(محمد عبدالله الشافعي 1998 ص 20):

رأيت القاعة رأس الغنى فصبرت بأذیالها متمسك

فلا ذا يراني على بابه ولا ذا يراني به منهمك

فصرت غنيا بلا درهم أمر على الناس شبه الملك.

وفي هذا الصدد يقول الشيخ شلتوت: وقد دلت التجارب على أن المجتمع الذي يرتكز فيه التعاون والتراحم بين الناس بعضهم ويكون شعاره إحساس كل فرد بالآلام الآخرين وتنمو من بين أفراده نزعة المال، دلت التجارب أن يكون مجتمعا سعيدا هائلا ينظر أغنىاؤه إلى فقراءه فقراءه إلى أغنىائه نظرة الحب المتبادل والتعاون المشترك، أما المجتمع الذي تتسلط فيه نزعة المادة على الخلق فإنه يكون أشبه بمجتمعات الذئاب كل يريد أن يستغل لنفسه ما يستطيع ولو مات غيره وكل يتربص بغيره دائرة السوء(فتحي أيوب، 1991، ص ص 7-14).

وفي هذا يقول الباحث: ومن كان هم غيره يسعده ويفرحه ... كفانا الله شره ويبقى بعيدا بعيدا

## **الجزء الثاني: المعالجة المحاسبية للنقدية**

تحتوي عمليات المشروع في معظمها على أكبر قسم من متحصلات نقدية أو انفاق نقيدي وهذه العمليات النقدية هي أكثر مفردات الأصول تعرضًا للاختلاس والتلاعب مما يتطلب توافر أنظمة دقيقة للرقابة عليها وراجعتها وتحقيقها يلخصها مهيب الساعي وآخر (1991) في الآتي:

### **2.1: الرقابة الداخلية على عمليات النقدية .**

#### **2.1.1 : المتطلبات الأساسية للرقابة على عمليات النقدية :**

(1) تحديد واجبات ومسؤوليات أمين الخزينة بدقة ووضوح وهي الوظائف التالية:

- مشرفاً ومسؤولاً عن كافة العمليات النقدية (المقبوضات والمدفوعات).

- مشرفاً ومسؤولاً عن تسجيل حركة النقدية بسفر الندوة يومياً.

- مشرفاً ومسؤولاً عن إيداع المقبوضات النقدية بالمصرف أولاً بأول.

(2) الفصل التام بين وظيفة أمين الخزينة وبين وظيفة الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر المحاسبية.

(3) التأكد من المتحصلات النقدية بالمصرف يومياً.

٤) تحرير صكوك لكافة المدفوعات النقدية (عدا دفعات صندوق المصاروفات النقدية) مع ملاحظة ما يلي:

- عدم سداد المدفوعات النقدية من المتحصلات النقدية.
- تحرير الصك اسم المستفيد وليس باسم أمين الخزينة أو على بياض.
- عدم دفع قيمة الصك من الخزينة.
- ضمان وجود مستند مؤيد للمعاملة والتأكد من قيمتها قبل تحرير الصك.
- (٥) الالتزام بانتظام قيد العمليات النقدية بسجل حركة الخزينة.
- (٦) تشكيل لجنة جرد للقيام بالجرد المفاجئ من وقت آخر.
- (٧) عمل التسويات اللازمة ومطابقات بين كشوف المصرف والدفاتر (مهيب الساعي وأخر ، ١991 ص ص 220 - 232).

#### **٢.١.٢: الرقابة الداخلية على المقبوضات (عبدالفتاح محمد الصحن، وأخر ١991):**

##### **٢.١.٢.١: المقبوضات الواردة رأساً للخزينة :**

- يقوم موظف بقسم الحسابات بإعداد إذن استلام نقدية من أصل وصورتين يسلم للعميل.
- يقوم العميل بتقديم إذن استلام نقدية إلى أمين الخزينة، حيث يسلم المبلغ ويختتم على إذن استلام نقدية ويعطى الأصل للعميل ثم تثبت المتحصلات في دفتر حركة الخزينة.
- يقوم أمين الخزينة بإعداد كشف بالمتحصلات خلال اليوم ويحول مع أذونات صرف النقدية إلى قسم الحسابات.
- يقوم موظف بقسم الحسابات بمقارنة الكشف مع صور أذونات الاستلام المحافظ عليها في القسم قبل تسجيلها في الدفاتر.

##### **٢.١.٢.٢: المتحصلات النقدية عن طريق المندوبين:**

- يجب تحديد المنطقة أو الجهات لكل مندوب.
- يجب تزويد المندوب بتعريف رسمي من الشركة.

- يجب تزويد المندوب بدفتر اتصالات استلام نقدية مؤقتة على أن تكون مسلسلة ومحفوظة.
- عند استلام نقدية يقوم المندوب بتحرير إذن استلام نقدية من أصل وصورة يعطى للعميل الأصل ويحتفظ بالصورة.
- يقوم في نهاية اليوم بإعداد كشف بالمحصلات من أصل وصورتين.
- يسلم صورة إلى قسم الحسابات وصورة إلى أمين الخزينة مرفقة بأذونات استلام نقدية.
- يقوم أمين الخزينة بالتسجيل في دفتر حركة الخزينة وإعداد حافظة إيداع النقدية بالمصرف على أن يقوم شخص آخر بعملية الإيداع بالمصرف.
- يقوم أمين الخزينة بإعداد إذن توريد نقدية من أصل وصورة يبعث الأصل مرفقاً بكشف المحصلات وأذونات استلام النقدية إلى قسم الحسابات.
- يقوم موظف بقسم الحسابات بمقارنة المستندات المستلمة من أمين الخزينة بالكشف المحافظ به في القسم قبل قيدها في الدفاتر.

#### **2.1.2.3 : المقبوضات الواردة بالبريد:**

- يقوم قسم الوارد وال الصادر باستلام الخطابات الواردة وفضها.
- إذا احتوت الخطابات على حوالات أو صكوك يقوم بتظهيرها باسم الشركة وختمها بختم (غير قابل للتحويل).
- يقوم موظف مختص بإعداد كشف بالحوالات والصكوك من أصل وصورتين.
- تسلم الحوالات والصكوك مع صورتين من الكشف إلى أمين الخزينة حيث يوضع على صورة مما يفيد الاستلام.
- يقوم أمين الخزينة بتسجيل المقبوضات بدفتر حركة الخزينة .
- يقوم موظف مختص بإعداد سندات قبض لكل مبلغ إلى قسم الحسابات.
- يقوم موظف مختص بقسم الحسابات بتسجيل المبالغ بحساباتها بدفتر الأستاذ.

- يقوم موظف مختص آخر بقسم الحسابات بتحرير خطابات للعملاء وتسلم مرفقة بأصل سند القبض إلى قسم المراسلات - الصادر - لا رسالها للعملاء.

- يقوم أمين الخزينة بإيداع الصكوك بالبريد بالمصرف في نهاية اليوم.

### **2.1.3: الرقابة الداخلية على المدفوعات:**

1) الفصل التام بين الوظائف المرتبطة بالمدفوعات النقدية:

- مراجعة المستندات المؤيدة والموافقة على صرف المبلغ.

- القيد بحسابات الموردين أو الدائنين وإعداد كشوف حساباتهم.

- إرسال البريد الصادر (خطابات الموردين ومراسلاتهم).

- إعداد الصكوك أو توقيعها.

- القيد بدفع حركة الخزينة.

- استلام كشوف المصرف وإجراء التسويات الازمة.

2) الالتزام بإتمام كافة المدفوعات النقدية بواسطة صكوك عد صندوق المصروفات النقدية.

3) تحديد حق توقيع الصكوك ويحسن أكثر من موظف واحد.

4) تحديد حق مراجعة المستندات المؤيدة والموافقة على الصرف.

5) تحرير الصك باسم المستفيد وعدم تحريره لحامله أو على بياض.

6) تقديم الصك للتوفيق مرفقاً بالمستندات المؤيدة والموافقة عليها بالصرف.

7) ختم المستندات المؤيدة بختم (صرفت بصك) لتجنب التكرار.

8) الحصول على كشوف المصرف دورياً ومتابعة الصكوك المحررة للمدفوعات.

9) الالتزام بعدم اصدار صكوك (بدل فاقد).

10) ضرورة الحصول على سند قبض من الشخص أو الهيئة التي حرر الصك لأمرها (عبدالفتاح الصحن وأخوه 1991 ص ص 358-420).

## 2.2: إجراءات مراجعة النقدية.

لا توجد إجراءات ثابتة يمكن تطبيقها في جميع الأحوال بل يتوقف ذلك على النتيجة التي يتوصل إليها المراجعين خلال اختباره لنظم الرقابة الداخلية المطبقة (ادريساشتبيوي، 1991).

ويكون رصيد النقدية بالميزانية من نقدية بالخزينة ونقدية بالمصارف.

### 2.2.1: النقدية بالخزينة:

وهي عبارة عن عملات ورقية وصكوك لم تودع للمصارف. ومن الاجراءات الخاصة بتحقيق النقدية بالخزينة ما يلي:

#### 1) جرد أو عد النقدية.

يجب توافر عنصر المفاجأة عند الجرد كما يجب عليه أن يضيف أي مقوضات ويخصم أي مدفوعات للوصول إلى الرصيد الصحيح في نهاية السنة المالية وعند القيام بجراjd النقدية بالخزينة يجب مراعاة الآتي:

- التأكد من اتمام عملية القيد في الدفاتر حتى نهاية السنة المالية فيما يتعلق بالعمليات النقدية والتأكد من الحد الفاصل لها.
- طلب احضار النقدية التي في حوزة أمين الخزينة سواء الخاصة بالمصروفات النثرية أو بدفتر الخزينة ويقوم بجردها أمامه.
- جرد الأوراق المالية (أسهم وسندات) والأوراق التجارية (كمبالة وسند اذني) وأي أصول أخرى والتي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة في نفس الوقت الذي يقوم فيه المراجع بجراjd الخزينة وذلك حتى لا تستخدم في تعطية أي عجز.
- في حالة تعدد أمناء الخزائن فعلى المراجع أن يقوم بعملية الجرد لجميع الخزائن في نفس الوقت وذلك بمساعدة معاونيه وإذا تعذر ذلك يختتم على كل خزينة بالشمع الأحمر عند الانتهاء من جردها حتى يتم جرد جميع الخزائن حتى لا يتم تغطية العجز.
- لا يسمح لأمين الخزينة بالاشتراك في عملية الجرد لكن تتم بحضوره.

- عمل محضر جرد نقدية يبين فيه فئات النقدية المتواجدة على أن يذكر فيه أن أمين الخزينة حضر الجرد ويوقع على المحضر.

### ٢) مطابقة الجرد الفعلي مع الدفاتر.

بعد الانتهاء من الجرد الفعلي يقوم المراجع بالموافقة كما يلي:

- مقارنة مجاميع خانات دفتر المصاروفات النثانية بالحسابات المساعدة للمصاروفات المختلفة وحساب المصاروفات بالأستاذ العام.

- تتبع المتصحّلات النقدية غير المودعة وتسجيلها في جانب المقبولات بـ دفتر حركة الخزينة والتأكّد من صحة المستندات المؤيدة.

- إعداد قائمة بالمستندات المشكوك فيها والتحقّق منها مثل:

/ صكوك تواريختها قديمة.

/ صكوك محررة لحاميها أو باسم أمين الخزينة.

- / اتصالات خاصة بالمصاروفات النثانية لا يوجد بها تواريختها قديمة أو مستندات تثير الشكوك.

- المراجعة الحسابية لصندوق المصاروفات النثانية ودفتر حركة الخزينة وكذلك حسابات النقدية بالخزينة والتأكّد من المجاميع الرأسية والأفقية ونقل المجاميع من صفحة لأخرى.

### ٣) تتبع عملية الأيداع.

لاستكمال عملية التحقق من النقدية بالخزينة على المراجع تتبع أيداع المتصحّلات غير المودعة يوم الجرد وخصوصاً الصكوك.

- فإذا أودعت الصكوك بمعرفة المصرف فهذا دليل على صحتها وأنها ليست موضوعة بالخزينة لتغطية أي عجز.

- أما إذا رجعت الصكوك لكونها رديئة فعلى المراجع التتحقق في ذلك مخافة أن تكون هناك عملية احتيال أو غش من قبل أمين الخزينة.

## 2.2.2: أساليب تغطية الاحلاسات في النقدية:

### (1) اختلاس المتصحّلات النقدية لتغطية العجز بالطرق التالية:

- أ- احتياز كل أو جزء من المبيعات النقدية وعدم تسجيلها.
- ب- احتياز جزء من المتصحّلات النقدية الواردة من المدينين :
- تخفيض مجموع خانة النقدية المستلمة في سجل حركة النقدية مع زيادة مجموع خصم المبيعات بنفس القيمة.
- إثبات الخصم المدين رغم أن العميل سدد إجمالي الفاتورة.
- ج- احتياز بعض المتصحّلات النقدية الواردة من المدينين وعدم تسجيلها في الدفاتر إما اعتبارها ديون معدومة أو مردودات مبيعات.
- د- تسجيل عملية بيع آجل واثباتها بأقل من قيمتها مع مطالبة العميل بـكامل القيمة واحتياز الفرق عند التحصيل.

### (2) اختلاس نقدية من صندوق المصارف النثرية كما يلي:

- أ- تزوير مبالغ المصارفات بالمستندات المؤيدة للصرف وذلك بتضخيمها.
- ب- اصدار مستندات صرف وهمية وتزوير التوقيعات عليها.
- ج- تغيير التواریخ لمستندات صرف سابقة وتقديمها مرة أخرى.

### (3) اختلاس نقدية من المصادر بإحدى الطرق التالية:

- أ- اصدار صكوك باسم حاملها مع تزوير التوقيعات أو استعمال صكوك موقعة على بياض وعند رجوعها مع كشف المصرف تمزق.
- ب- تحريض صك وتقديمه مرفقا بمستندات صرف قديمة والحصول على التوقيعات ويدفع في حساب المختلس.
- ت- تحريض صك لأحد الموردين بقيمة أكبر وإثبات المبلغ الصحيح بالدفاتر ومطالبة المورد بتربيع الفرق واحتلاسه.

ث- تحرير صكوك تمثل مرتبات لموظفين أنهوا خدماتهم أو أسماء وهمية.

#### (٤) عن طريق عمليتي الاحلال والتحويل:

أ- الاحلال.

وللوضيح عملية الاحلال نورد المثال التالي: نفترض أن شخصا اقترض مبلغ 1000 دينار لمدة شهر وفي تاريخ الاستحقاق تعرض لعسر ففى هذه الحالة يقترض من شخص آخر 1000 دينار ويسدد دينه للأول ويصبح مديون للثاني ... وهكذا حتى يجتاز أزمته المالية ويسدد دينه من أمواله الخاصة. وتستخدم هذه العملية بسهولة مع حسابات المدينين .

ومن الإجراءات المتتبعة لاكتشاف عملية الاحلال ما يلى:

- الجرد المفاجئ للنقدية.

- بعث مصادقات للمدينين والتي عن طريقها يمكن اكتشاف تأخير عملية ترحيل إلى حسابات المدينين .

- الفصل التام بين عملية استلام النقدية وتسجيلها في الدفاتر وايداع بالمصرف.

ب- التحويل.

وذلك بأن يحرر صك لتحويل نقدية من حسابات الشركة بمصرف آخر إلى حساب الشركة بالمصرف الذي يوجد به عجز ولأن عملية التحويل تستغرق عدة أيام لتبعاد الجغرافي للمصارف وعادة ما تستخدم أثناء قيام المراجع بالتحقق من النقدية بالمصارف في نهاية السنة المالية . مع العلم أن إجراءات اكتشافها أسهل من الاحلال ومن هذه الإجراءات :

- طلب كشف حساب المصرف من كل المصارف التي تتعامل معها الشركة بعد أيام من انتهاء السنة المالية .

- التأكد من الصكوك بالطريق.

- إعداد جدول يبين كل الصكوك الخاصة بالتحويلات بين المصارف المختلفة والتي يتعامل معها الشركة.

- تتبع التحويلات التي حدثت عند نهاية السنة المالية (ادريساشتبيوي، 1991 ص ص 152 .(176)

ملحوظة/ الكثير من عمليات الاختلاس والتحايل يمكن تلافيها باتباع إجراءات محكمة للرقابة الداخلية على جميع المعاملات الخاصة بالنقدية.

### 2.3: التسويات الجردية لحساب الخزينة

#### 2.3.1: فائض الخزينة :

أسباب وجود فائض الخزينة:

- عدم رد الباقي للعميل كما اسلفنا سابقا بحجة عدم وجود صرف.
- ترك الباقي من العميل لضائلة المبلغ.

ونتيجة لتراكم الدرهم أو السننات مع بعضها في حساب واحد تصبح بعد فترة من الزمن عشرات أو مئات أو آلاف الدنانير والدولارات ونذكر أمثلة على سبيل التوضيح لا الحصر المثال الأول: أنه كما حدث معى سنة 1983 ميلادية عندما كنت طالب بكلوريوس حيث قمت بإعداد بحث في مصلحة الضرائب بنغازي وجدت أن دخل ضريبة الدعم من الرسوم 0.02 % ، 0.05 % في تلك السنة كان (600,000) ستمائة ألف دينار، والمثال الثاني: في أمريكا طلب مصرف من مصمم أنظمة الكترونية تصميم نظام مصرف في حساباته حيث قام الفني بإعطاء أمر للمنظومة بتحويل سنتا واحدا من كل حركة حساب يقوم بها المصرف إلى حسابه الجاري وبعد سنتين اكتشف المصرف خدعة المصمم بعد أن اختلس مبلغ (2,000,000) مليونا دولار من عملية الخداع (أحمد حامد حاج، آخر، 1989).

**والمعالجة المحاسبية لفائض الخزينة تم على النحو التالي:**

أنه بعد أن نقارن الرصيد الدفتري بسجل حركة الخزينة مع العد الفعلي في نهاية فترة ما ويكون المبلغ الفعلي أكبر من الرصيد الدفتري نجري قيد محاسبي بالفرق حيث نجعل ح/ الخزينة مدينا بقيمة الفائض ثم ننقل الفائض في ح/ ملخص الدخل كربح للمنشأة التجارية أو المصلحة الحكومية.

### 2.3.2: عجز الخزينة.

أسباب وجود عجز الخزينة:

- عندما يعين أمين خزينة جديد حيث التخرج قليل الخبرة.
- السرقة بسبب ترك مبالغ كبيرة بالخزينة وعدم ايداعها بالمصرف.
- ضعف الرقابة الداخلية على الخزينة.
- أساليب تغطية الاختلالات في النقدية المذكورة أعلاه.

والمعالجة المحاسبية لعجز الخزينة تم على النحو التالي:

أنه بعد أن نقارن الرصيد الدفتري بسجل حركة الخزينة مع العد الفعلى في نهاية فترة ما ويكون المبلغ الفعلى أقل من الرصيد الدفتري نجري قيد محاسبي بالفرق حيث نجعل ح/الخزينة دائنا بقيمة العجز ثم يعالج هذا العجز بإحدى الاحتمالات التالية:

(1) عادة ما تأمن الشركات على أمناء خزانتها ضد خيانة الأمانة لدى إحدى شركات التأمين وعندما يحدث عجز وتحرج شركة التأمين عن سبب العجز فإذا كان منطقى تعوض ذلك العجز بالكامل أو جزء منه حسب الاجراءات الادارية القانونية.

(2) وإذا لم تقتضي شركة التأمين بالعجز ففي هذه الحالة هناك احتمالان:

- تحمل الشركة العجز على أمين الخزينة وتخصمه من راتبه على أقساط.
- تتحمل الشركة جزء من العجز وتحمل الباقى على أمين الخزينة.

(3) تتحمل الشركة بكامل العجز.

وعموما إذا تحملت الشركة العجز بالكامل أو جزء منه نجعل حساب الخزينة دائنا بقيمة العجز ثم ننفق العجز في ح/ ملخص الدخل كخسارة للمنشأة أو المصلحة الحكومية.

### 3: النتائج والتوصيات:

#### 3.1: النتائج: توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- (1) أن القيمة الحقيقية للنقدية المعدنية أكبر من قيمتها النقدية عكس النقود الورقية فإن قيمتها الحقيقة أقل من قيمتها النقدية.
- (2) أن الكثير من أمناء الخزائن والتجار وغيرهم استغلوا غياب النقود المعدنية للحصول على مبالغ اضافية وهي من الكسب غير الحال.
- (3) أن غياب النقود المعدنية ساهم في وجود ظاهرة التضخم واستغلال البائع لها في اشباع طمعه وجعله.
- (4) ان اختفاء النقود المعدنية فتح باب النصب والاحتيال لأخذ أموال بدون وجه حق.
- (5) أن النقود المعدنية تلعب دورا هاما في حياتنا اليومية ولا غنى لنا عنها في أي مجتمع متقدم أم نام غير أن الاقتصاد الليبي دون غيره لا يتعامل بها لا سيما بعد ان هاجرها الناس فترة طويلة من الزمن واصبح يخجل من حملها والتعامل بها.
- (6) ان السلع تسعر مهما كانت بسيطة إلى أقرب ربع دينار.
- (7) ان فقدان النقود المعدنية يجعلنا نتصرف بشكل غير رشيد من الناحية الاقتصادية وتدخل في الشبهات من الناحية الشرعية.
- (8) ان الهدف الاساسي من التجارة ليس تحقيق الربح فحسب وإنما الهدف منها هو تغريب السلع لطالبيها حسب ضروراتهم والسعى لتحقيق رزق حلال من ربح بسيط.
- (9) لا تختلف عملية النصب والاحتيال عن جريمة السرقة فكلاهما عبارة عن أخذ أموال من الغير بدون مقابل أو بمعنى آخر بدون وجه حق.
- (10) أن المال وسيلة وليس غاية أي وسيلة للعيش في وضع أفضل لحياة كريمة وليس تجمعيه غاية في حد ذاتها.
- (11) كل انفاق في غير حاجة فهو إسراف وتبذير مهما قل، وكل انفاق في حاجة فهو حلال مهما كثر فالعبرة في أوجه الانفاق وليس في حجم الانفاق كما يعتقد البعض.

(12) الحال بين، والحرام بين، وبينهما مُشتبهات لا يعلمها كثيرون من الناس، فمن أئقى الشبهات فقد استبرأ لدینه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام (حديث شريف).

### 3.2: التوصيات:

(1) على الجهات المسؤولة عن اصدار العملة والمتمثلة في المصرف الليبي المركزي توفير النقود المعدنية بشكل مستمر ومراقبتها.

(2) على الجهات المسؤولة عن اصدار العملة والمتمثلة في المصرف الليبي المركزي سك عملة معدنية فئة دينار وخمسة دينار بدلا من العملة الورقية نظرا لكثره استعمالها وسهولة تلفها.

(3) على الجهات المسؤولة عن التسعير والمتمثلة في الحرس البلدي تسعير السلع والخدمات بشك علمي وعملي وتقليل الفوارق بين التجار ما أمكن ذلك.

(4) على البائع وأمين الخزينة رد الباقي للعميل مهما كان قيمته لأن أخذه بدون وجه حق محرم شرعا فهي عملية نصب واحتيال ومن الجرائم الاقتصادية حتى ولو لم يعاقب مرتكبوها قانونا.

(5) على العميل أن يكون رشيدا في استهلاكه للسلع فالتبذير سلوك غير سوي واعلم أن الحاجة الفائضة لديك هي حاجة إنسان آخر.

(6) على البائع الأمين الخزينة أن يكونوا قانعين بما رزقهم الله فالقناعة كنز لا يفني وأن يتحلى الرزق الحرام أو الكسب الحال ويبتعدوا عن الجشع والطمع والذي يوقعهم في الغش والتزوير.

(7) على كل فرد في المجتمع أن يبادر باستخراج ما لديه من نقود معدنية للتعامل بها وعلى التاجر وأمين الخزينة أن لا يسعى لإخفائها حتى ترجع إلى السوق وتأخذ دورها الفاعل كما كانت قبل ثمانينات القرن الماضي.

المراجع.

- القرآن الكريم

- إبراهيم محمد عبد السميح محمد (2019)"النقود الإلكترونية أحكام فقهية وأثر اقتصادية دراسة مقارنة" مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط المجلد 31، العدد 1 - الرقم المسلسل 31، 2019.
- أحمد إبراهيم باك (1981)"المعاملات المالية الشرعية" ، دار الانتصار ، القاهرة .
- ادريس عبد السلام اشتيفي (1991)،"مراجعة معايير واجراءات" ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ليبيا.
- تسنيم عبد المجيد أحمد غزلان (2022)"العملات الرقمية " البيتكوين " - دراسة فقهية مقارنة" ، منشورات جامعة الأزهر ، المجلد 34 عدد 2.
- خلف بن سليمان بن صالح (1990)"الجرائم الاقتصادية وأثارها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي" ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية .
- زينب خليفة الجابري وإيناس خليفة التميمي (2007)"تقييم طرق تسعير المنتجات النهائية في المنشآت الانتاجية" ، المركز المهني العالي للمهن الشاملة قصر بن غشير طرابلس بحث غير منشور.
- عبد الحليم شاهين (2021)"تقييم اقتصادي أولي لمخاطر البيتكوين" ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المقالة 2 ، المجلد 22 ، العدد 3 - الرقم المسلسل 88 ، يوليو 2021 .
- عبد السلام علي المزوجي(1992)"النظرية العامة لعلم القانون" ، نظرية الحق ، منشورات الجامعة المفتوحة ، ليبيا .
- عبدالفتاح محمد الصحن ، كمال خليفة أبو زيد(1991)"مراجعة علمًا وعملاً" ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية\_ مصر.
- عبد المنعم راضي(1990)"مبادئ الاقتصاد" ، جامعة عين شمس ، القاهرة .
- عزيزة عبد الرزاق(2002)"المحاسبة والمراجعة الدولية" ، منشورات مركز جامعة القاهرة للتعليم

المفتوح، القاهرة .

- عوف محمود كفراوي. (2002)"مختصر النظام المالي الاسلامي" ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية.
- فتحي أيوب(1991)"الاسلام يحارب الكسب الحرام" ، جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، طرابلس ، مجلة جامعة الأزهرالمجلد 34، العدد 2، يناير 2022.
- أبو القاسم عمر الطيبولي ، علي عطية عبد السلام، فرجات صالح شرننة.(1980) "أساسيات الاقتصاد" الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ليبيا.
- أحمد حامد حاج، كمال الدين سعيد (1989) "المراجعة بين النظرية والتطبيق " ترجمة / منشورات دار المريخ جامعة القصيم السعودية.
- محمد الرسي 8/11/2007 مجلة مداد الالكترونية السعودية.
- محمد الهادي العدناني(1991)"المدخل إلى المحاسبة المالية" ، الجامعة المفتوحة، طرابلس.
- محمد عبدالله الشافعي (1998)"ديوان الامام الشافعي" ، دار المهدى عين مليلة الجزائر.
- محمد كمال عطية(1989)"نظم محاسبية في الاسلام" ، منشأة المعارف، الاسكندرية ط.2.
- محمد منصور الزالط (1999)"عجائب المعارف وغرائب الفنون والطرائف" ، مكتبة بن حمودة، زليتن - ليبيا.
- مهيب الساعي، وهبي عمرو(1991)"علم تدقيق الحسابات" ، دار الفكر للنشر والتوزيع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- ميلود جمعة الحاسية (1985)"النقد والمصارف والنشاط الاقتصادي" ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس لجنة العلوم الاقتصادية بنغازي.

**العوامل المؤثرة على نشأة وظيفة المراجعة الداخلية وأسباب تطورها****دراسة استطلاعية على الشركات الليبية العامة بمدينة طرابلس****د. عبد الناصر مسعود تنبوش**

المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا الزهراء

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في نشأة المراجعة الداخلية، وعلى أسباب تطورها - أسباب إدارية، أسباب شخصية، وأسباب شرعية ومهنية - في البيئة الليبية، لتحقيق هدف هذه الدراسة تم توزيع استبيان على 24 مراجع الداخلي في 10 شركات عامة بمدينة طرابلس، ومن تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي وفق التحليل النسي والبرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: أن أسباب تطور المراجعة الداخلية حسب ترتيب أهميتها كانت كما يلي: خبرة موظفي القسم المراجعة الداخلية، إتباع أساليب علمية، الحوافز، ثبات المراجعين الداخليين، الاستقلالية، سيادة التخصص المالي، التعاون، التدريب، حجم المكتب، وأن هناك نقص في إلمام ودراسة بأهمية دور وظيفة المراجعة الداخلية، وأن انخفاض الروح المعنوية وعدم الإحساس بالأمان لدى موظفي المراجعة الداخلية لعدم وجود تشجيع وقلة الرغبة المراجعين في الانتقال إلى مكان آخر داخل الشركة أو خارجها، وأن هناك انخفاض في مستوى التدريب والتوعية في وظيفة المراجعة الداخلية. كما أوصت الدراسة بالآتي: الدعوة للعمل على الاطلاع وتطبيق معايير المراجعة الداخلية، والعمل على توعية جميع الأطراف بأهمية دور المراجعة الداخلية ودعمها بكافة الوسائل، والعمل على الاهتمام بالدورات التدريبية للمراجعين الداخليين.

**كلمات افتتاحية:** العوامل المؤثرة على نشأة وظيفة المراجعة الداخلية، وأسباب تطور المراجعة الداخلية.**Abstract.**

This study aims to identify the factors influencing the emergence of internal auditing, and the reasons for its development - administrative reasons, personal reasons, and legislative and professional reasons - in the Libyan environment. Data using descriptive statistics according to proportional analysis and the statistical program (SPSS), and this study reached the most important results: The reasons for the development of the internal audit, in order of importance, were as follows: the experience of the internal audit department staff, the adoption of scientific methods, the incentives, the stability of the internal auditors, independence, the supremacy of financial

specialization, the size of the office, cooperation, and training. And that there is a lack of knowledge and awareness of the importance and role of the internal audit function. And that the low morale and lack of a sense of security among the internal audit staff due to the lack of encouragement and lack of incentives, this is what reinforced the desire of the auditors to move to another place inside or outside the company, and that there is a decrease in the level of training and awareness in the internal audit function. The study also recommended the following: a call to work on the knowledge and application of internal auditing standards, work to educate all parties about the importance of the role of internal auditing and support it by all means, and work to pay attention to training courses for internal auditors.

**key words:** the factors affecting the development of internal auditing, the reasons for the development of internal auditing.

#### المقدمة :

تعد الرقابة الداخلية، كإحدى مقومات النظام المحاسبي، وكوظيفة من وظائف الإدارة الرئيسية، والتي لا تقل أهمية عن التخطيط والتنظيم والتوجيه، فهي من أهم الموضوعات التي باتت تشغل بال الكثرين على مختلف المستويات الإدارية في جميع الأنشطة الاقتصادية، الصناعية، التجارية، والخدمية، بحيث أن وظيفة المراجعة الداخلية إحدى عناصر نظام الرقابة الداخلية وأهمها، عليه يجب الاهتمام بهذا العنصر ما أمكن ذلك، لأنه هو العنصر الذي تتوقف عليه نجاح العناصر الأخرى، وهذا الأمر ينطبق على المراجع الداخلي، حيث أنه عنصر من عناصر الرقابة الداخلية جزء منها ويقوم بتقييمها.

وحيث أن وظيفة المراجعة الداخلية مهمة جداً لأي مشروع مهما كان نشاطه، وحجمه، والجهة التي تمتلكه، وبغض النظر عن هدف تحقيق ربح أم لا، لأن هذه الوظيفة تمثل حلقة الوصل بين الإدارة العليا والإدارات التنفيذية، كما أنها تزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية.

#### مشكلة الدراسة :

تلخص مشكلة الدراسة في أن هناك حاجة ملحة إلى وظيفة المراجعة الداخلية، في المشروعات الكبيرة أو المنتشرة جغرافياً، أو ذات الطبيعة الخاصة بالنسبة للعملاء، لأنها توفر لإدارة تلك المشروعات الثقة بالمعلومات أو البيانات التي يولدها النظام المحاسبي، بالإضافة إلى توفير

المعلومات أو البيانات المدققة أولاً بأول، حتىلا تفقد الجهات التي تحتاجها فرصة اتخاذ القرار في الوقت المناسب، كما أن مشكلة المراجعة في ليبيا مشكلة تعUIL لا إنشاء وتكوين.

عليه تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي:

س : ما هي العوامل المؤثرة في نشأة المراجعة الداخلية وأسباب تطورها ؟

**أهداف الدراسة :**

- التعرف على العوامل المؤثرة في نشأة المراجعة الداخلية بالبيئة الليبية.

- التعرف على أسباب تطور المراجعة الداخلية في البيئة الليبية.

**أهمية الدراسة :**

- على مستوى المراجع الداخلي : التعرف على أهم أسباب تطور المراجعة الداخلية.

- على مستوى إدارة الشركة : التعرف على دور وأهمية المراجعة الداخلية.

- على المستوى الأكاديمي : تكوين أساس نظري للمراجعة الداخلية .

**فرضيات الدراسة :**

1H : توجد أسباب إدارية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية .

2H : توجد أسباب شخصية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية .

3H: توجد أسباب تشريعية ومهنية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية.

### **الجانب النظري للدراسة**

#### **1.2. الأسباب الإدارية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية.**

(1) إتباع أساليب علمية : يعد التخطيط لعملية المراجعة الداخلية، من الأساليب العلمية الواجب إتباعها، حيث تحدد الاستراتيجية الشاملة والمناسبة للمراجعة، وكذلك بتحديد وتشخيص مواطن خطر المتوقعة ، وحدود الأهمية النسبية للأخطاء، ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية (سعيد سليمان، 2007).

ويجب أن تنسجم عملية التخطيط لنشاط المراجع الداخلي مع وثيقة المراجعة، وهي وثيقة رسمية مكتوبة ، يبين غرض أنشطة المراجعة والصلاحيات والمسؤوليات ، لا سيما وصول المراجعين إلى فحص المستدات والسجلات والتحقق من الأصول الثابتة ، ويجب أن تتوافق مع الخطط التشغيلية والموازنات المتاحة ، لتجنب وجود فجوة بين أهداف المراجعين الداخليين وإمكانياتهم المتاحة ، ويجب أن يحتوي برنامج المراجعة الداخلية على الأنشطة المراد مراجعتها ، وكذلك يتم تطوير وتعديل البرنامج بالمتغيرات في اتجاهات الإدارة (جامعة حميدات، 2007).

مما سبق يتضح جليا الفرق بين الأسلوب العلمي والأسلوب غير العلمي وبإتباع المراجعين الداخليين الأسلوب العلمي في أداء وظيفتهم وذلك لأهميته تطبيقاً لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية التي نصت عليه معايير المراجعة الداخلية الأمريكية أنه يجب على المراجع الداخلي أن يحافظ على كفاءته الفنية من خلال التعليم المستمر ويعتبر المراجع مسؤولاً عن متابعة تعليم نفسه لكي يحافظ على كفاءته (Institute of Internal Auditors, 1981)

وكما أن استخدام المراجعين الداخليين للتقنية المعاصرة كالحسابات الالكترونية والمنظومات والبرنامج التي تميز مخرجاتها بالدقة والسرعة وبأقل الجهود مما أدى إلى الرفع من مستوى فاعلية المراجعة الداخلية من جهة وكان سبباً في تطورها من جهة أخرى (عادل شحاته، 1985) .

**(2) سيادة التخصص المالي:** عموماً يعد التخصص وتقسيم العمل ، إحدى مبادئ الإدارة ، ومن شأنه أن يرفع الكفاءة الإنتاجية (زكي هاشم، 1995) .

وتتفصل فجوة الصراع بين جميع الأفراد ، في أي مشروع عندما يكون جل أفراده من ذوي التخصص الواحد ، لا سيما داخل القسم الواحد ، حيث يفهم كل منهم طبيعة عمل الآخر ، وعلى العكس من ذلك ، فإن فجوة الصراع تتسع ، كلما كان جل الأطراف من ذوي التخصصات المختلفة، حيث لا يفهم أحدهم طبيعة عمل الثاني، وهذا الأمر ينطبق على وظيفة المراجعة الداخلية ، فكلما كان جميع الأفراد ذوي تخصصات مالية أو إدارية ، كلما تقلصت فجوة الصراع بين المراجعين الداخليين والآخرين ، كما أدى هذا الوضع إلى الرفع من مستوى فاعلية المراجعة الداخلية (ذكريا الصادق، 1998).

وحيث أن أغلب الإدارات ، يسود فيها التخصص المالي والإداري بدرجات متفاوتة ، فقد نجد منظمات كالبنوك والتأمين يسود فيها التخصص الواحد بنسبة عالية بينما نجد منظمات كالشركات

الصناعية يسود فيها التخصص الهندسي بنسبة عالية والتخصص المالي بنسبة قليلة، ومنظمات أخرى يزيد فيها التخصص المالي أو يقل ويرجع ذلك إلى طبيعة عمل تلك المنظمات.

وحيث أن التخصص المالي مطلوب في جميع المنظمات، أي أنه لا توجد منظمة، إلا وفيها قسم مالي، مهما كان حجمها كبيراً أو صغيراً ومهما كان نوع النشاط خدمي أو تجاري أو صناعي أو استخراجي ومهما كان مالكه شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين أو شخص اعتباري أو حكومة ومهما كان الغرض تحقيق ربح أم لا (فتحي السوافيري، وأخرون، 2002).

ولأهمية التخصص المالي والإداري، فقد تم تأسيس المعهد القومي للإدارة، في طرابلس وبنغازي سنة 1957، بهدف إلى الرفع من المستوى الإداري للموظفين في جميع الإدارات الليبية سواء كان الموظف من ذوي التخصص المالي أو غير مالي، كما فتحت أكاديمية الدراسات العليا والعلوم الاقتصادية سنة 1992، المجال أمام الإداريين ذوي التخصصات غير المالية والإدارية للدراسات العليا الماجستير في الإدارة MBA للرفع من مستوى الجهاز الإداري في جميع الإدارات الليبية (محمد أبو زيد، 2005).

وهكذا ساد إلى حد ما التخصص المالي والإداري جميع المستويات الإدارية في الإدارات الليبية و شيئاً فشيئاً استوطعت أغلب المستويات الإدارية طبيعة العمل المالي وأهمية المراجعة الداخلية وبذلك يكون عنصر سيادة التخصص المالي سبباً في تطوير المراجعة الداخلية.

(3) الاستقلالية: نصت معايير المراجعة الداخلية الأمريكية، يجب أن تتوفر للمراجع الداخلية الاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها ويعتبر المراجع الداخلي مستقلاً عندما يقوم بأداء عمله بحرية موضوعية، والاستقلال يساعد المراجع الداخلي على إصدار أحكام نزيهة وغير منحازة، أي أن تكون نتيجة المراجع الداخلي للإدارة العليا بعيدة عن الإدارات التنفيذية وغيرها من أقسام داخل المشروع الذي يقوم بمراجعة أعمالها لضمان أقصى استقلالية أي أن الاستقلالية تعتبر عنصراً أساسياً في المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية وأمراً ضرورياً لتحقيق فاعليتها ويخدم هذا الاستقلال أغراض الرئيسية التالية كما حدتها معايير المراجعة الداخلية بالولايات المتحدة الأمريكية وهي :

- حرية المراجعة .

- الموضوعية في إبداء الرأي : عدم التحييز أو المجاملة أو التأثير بآراء الغير.

- الفاعلية في توصيل المعلومات .

- تحقيق الرقابة الفاعلة على أموال المشروع . ( Institute of Internal Auditors, 1981 )

وذكر سعد عسيري، (1993) من ضمن العوامل التي ساعدت على تطور وظيفة المراجعة الداخلية استقلالية قسم المراجعة الداخلية.

ويضيف Mihret and Yismaw (2007) أن من ضمن العوامل المؤثرة على فاعلية المراجعة الداخلية دعم الإدارة العليا لقسم المراجعة الداخلية، وذلك عن طريق منحها الاستقلالية الازمة لأداء عملها بفاعلية.

وحيث أن جل المراجعين الداخليين يتمتعوا بالاستقلالية عن الإدارات التنفيذية وغيرها من أقسام داخل المشروع الذي يقومون بمراجعة أعمالها وذلك بحكم القوانين المالية والإدارية المعمول بها في ليبيا مما أتاح المناخ المناسب لقيام المراجع الداخلي بوظيفته بكل ثقة الأمر الذي أدى معه إلى تطور في أداء المراجعة الداخلية .

(4) **الحواجز:** من ضمن فروض العلاقة الوكالية فرض تحفيز الوكيل، وحيث أن كفاءة الأفراد تقوم على عنصرين أساسيين، هما المقدرة على العمل والرغبة في العمل وتمثل الأولى في مهارات الفرد وقدراته التي يكتسبها بالتعليم والتدريب إضافة إلى الاستعداد والقدرات الشخصية (صفا عبد الدائم، 1994).

أما الرغبة في العمل فتمثلها الحواجز التي تدفع سلوكه في الاتجاه الذي يحقق أهداف المشروع وحيث أن الحواجز سواء كانت مادية أو عينية أو معنوية تؤدي إلى تحسين أداء عمل المراجع الداخلي وهذا الأداء الحسن يكون حتما سببا في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية (أحمد الشريف، 2004).

## 2.2. الأسباب الشخصية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية.

(1) التعاون :

أ - **تعاون المراجعين الداخليين فيما بينهم :** وفي هذا الصدد يقول علي السلمي (2005) التعاون بين الزملاء يسمح بتبادل المعلومات والخبرات ويزيد الألفة بينهم من جهة وتطوير تلك المهنة من جهة أخرى.

وعلى رئيس قسم المراجعة ، عدم إثارة نزاعات التنافس السلبي بين أعضاء فريق المراجعة إن إثارة مثل هذا التنافس يقوض الجو العاطفي الذي قد يوجد فيما بينهم ولذلك فعلى رئيس قسم المراجعة ألا يدع أمور مثل الترقيات أو العلاوات أو المكافآت أو حجم العمل أو الإجازات تغذى جو المنافسة السلبية بينهم بل على العكس يجب عليه أن يغذي روح التعاون والألفة والارتباطات العاطفية بينهم من خلال جعل فرصة الاستفادة من تلك الأمور متاحة للجميع بنفس المقدار وعليه أن يطلب من كل واحد فيهم أن يساعد الآخر في عمله ويشجعه على ذلك ، وبانتشار التعليم والثقافة بين الأفراد والتقدم التكنولوجي كالكمبيوتر والانترنت الأمر الذي زال معه الأفكار الهدامة شيئاً فشيئاً (أحمد العمرات، 1999) .

وهذا ما حدث لوظيفة المراجعة الداخلية في البيئة العمل المختلفة حيث يسود روح التعاون بين المراجعين والعمل كفريق واحد ، الأمر الذي انخفض معه معدل دوران العمل بأقسام المراجعة الداخلية الأمر الذي أدى حسب رأي الباحثين إلى تطور وظيفة المراجعة الداخلية

ب - **تعاون الآخرين مع المراجعين الداخليين :** ويدرك الجميع حالياً بأن وجود وحدة للمراجعة الداخلية في المشروعات تقوم بالواجبات المطلوبة منها بصدق الفحص والتحقيق يدعوا في حد ذاته إلى قيام العاملين بواجباتهم بكل دقة وعناية وبدون تأخير كما يدعو أيضاً إلى منع فرص ارتکاب الغش أو تقليلها إلى أدنى حد ( محمد الجزار ، 1999 ) .

والعامل النفسي له أثر كبير في هذا المجال ، لأن الفرد الذي يعلم بأن هناك من سيراجع عمله سوق يقوم بهذا العمل وهو يحرص على ألا يقع في أخطاء بخلاف الشخص الذي يعرف بأن عمله لن يخضع لمراجعة ما ( عبد الفتاح الصحن وآخر ، 2001 ) .

كما نصت معايير المراجعة الداخلية فيما يخص الاتصالات والعلاقات الإنسانية ، على أنه يجب أن تتوافر لدى المراجع الداخلي القدرة على التعامل مع الأفراد والاتصال بهم بطريقة فعالة (Institute of Internal Auditors, 1981).

وحيث أن المراجع الداخلي يتصل بجميع الأطراف نتيجة لطبيعة عمله ( نظرية الاتصال ) فهي الوظيفة الوحيدة داخل المشروع لها حق الاطلاع على أعمال الآخرين لا سيما الإدارات التنفيذية ( Jung and Hui, 1998 ) .

وهذا ما خلق صراع بين المراجع الداخلي مع جميع الأفراد وظل هذا الصراع لسنوات طويلة عانى فيها المراجع الداخلي بصفة عامة ، والمراجع الليبي بصفة خاصة ما عانى إلى أن تفهم كل طرف طبيعة عمل الآخر إلى حد ما ، نتيجة إتباع الأساليب العلمية في الإدارة كالعلوم السلوكية والعلاقات الإنسانية .. وغيرها وبمرور الزمن تطورت هذه العلاقات ، شيئاً فشيئاً إلى الأفضل ، وتتطورت معها وظيفة المراجعة الداخلية .

**(2) التدريب** : بالنظر إلى مراحل تطور المحاسبة والمراجعة نجدها في كل مرحلة كانت توافق العصر وما يستجد من تغيرات على دنيا الأعمال ولم تتوقف عمليات التطور ما دام هناك تغير حضاري ومن بين الوسائل المستخدمة لمواكبة التطور هي الدورات التدريبية التي تتأثر وتؤثر في عمليات التطوير والمراجع الداخلي يحتاج إلى دورات تدريبية من فترة إلى أخرى .

ويحتاج المشروع إلى التدريب للأفراد الجدد الذين يلتحقون لأول مرة بالعمل بالمشروع، كما يحتاج إلى إعادة تدريب الأفراد العاملين فيه ، أما لكي يشغلوا مراكز جديدة ، وأما مقابلة أية تغيراتحدث في طرق العمل ، أو في العمليات نتيجة تطورات تكنولوجية جعلت الأساليب القديمة المتبعة في العمل لا تتناسب مع هذه التطورات (حسين حسين، 2005) .

ومن تم يتضح أهمية الدورات التدريبية المتكررة ، والتي يحصل عليها ممارس وظيفة المراجعة الداخلية كغيره من ممارسي المهن والوظائف الإدارية والفنية ، من أجل صقل المهارات التي تتطلبها تلك المهنة أو الوظيفة ، ويمثل عدم حصول المراجع الداخلي على الدورات التدريبية المتكررة ، بما يواكب التطور مشكلة كبرى ، قد تقوض من فالعملية المراجعة الداخلية كوظيفة رقابية اتصالية وإدارية هامة ، وكما نصت عليه معايير المراجعة الداخلية الأمريكية ، يجب على مدير المراجعة وضع البرامج اللازمة لاختيار وتطوير وتدريب وتنمية الموارد البشرية بقسم المراجعة بما يكفل تحقيق أهداف إدارة المراجعة ، وذلك لكي يচقل المراجع الداخلي مهنته ويسهل من أداء عمله بما يتاسب والتقدم التكنولوجي وهذا بدوره يكون سبباً في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية .(Institute of Internal Auditors, 1981)

**(3) الخبرة**: ساهمت الخبرة ولا تزال تساهمن ، في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية سواء كانت خبرة أكاديمية التي تعتمد على عنصر الزمن ، أو خبرة نوعية تعتمد على التخصص أو الخبرة المختلطة التي تعتمد على عنصري الزمن والتخصص لا سيما النوع الثالث الخبرة المختلطة ،

حيث أن المراجع الداخلي عادة ما يكون ملماً بمبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة المتعارف عليهما وعندما ت تعرض لمشاكل استطاع التعامل معها بما لديه من أساسيات تؤهله للقيام بمثل هذا العمل (محمد بيري، 2001).

وبمرور الزمن استطاع المراجع الداخلي ، رغم البطء في مواكبة التطور ، أن يتعرف على الكثير من الحلول لأغلب المشاكل التي واجهته ، سواء فيما يختص بوظيفته ، أو فيما يختص بتعامله مع الآخرين - البيئة المحيطة به - وهذا بدوره كان سبباً في تطور المراجعة الداخلية.

٤) ثبات المراجعين الداخليين : أن معدل دوران العمل بصفة عامة ، يعني ترك الموظفين القديمي وظائفهم وتعيين آخرين جدد الأمر الذي يقلل ويضعف من فاعلية الوظائف التي تنتشر فيها هذه الظاهرة في إدارتها وأقسامها ، ومن بين هذه الأقسام قسم المراجعة الداخلية ، حيث قد ينتقل المراجع الداخلي إلى قسم آخر داخل المشروع ، برغبته أو بأوامر الإدارة ، أو قد ينتقل إلى مشروع آخر ، فكلما قل معدل دوران العمل في قسم المراجعة الداخلية كلما زادت فاعلية المراجعة الداخلية وهذا البقاء يؤدي إلى تحسين أداء عمل المراجع الداخلي ومن تم اكتساب المزيد من الخبرات وهذا بدوره يكون سبباً في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية ( كاميل بيرر ، 2000).

ويرى (Coram P. et al. 2008) وإذا ما وجهت الإدارات العليا الاستثمار في المراجعة الداخلية كان ذلك سبباً في تطور وظيفة المراجعة الداخلية ، مما يجعل من أقسام المراجعة الداخلية أكثر فاعلية، الأمر الذي يساعد تحقيق أهداف المشروع.

### ٣.٢. الأسباب التشريعية والمهنية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية على المستوى البيئي.

١) تطور التعليم في ليبيا :

**٦٧٤ - ١٥٥١ ميلادية :** عهد الفتح الإسلامي : كان للمساجد والزوايا والرابطات دوراً لا يُأس به في النشاط الثقافي في ليبيا ، وساهمت في إحياء التراث الثقافي العربي واستمراره ، اقتصرت الثقافة الليبية على علوم اللغة العربية والدين الإسلامي ، ولم يكن للعلوم الحديثة أي مكان في هذا النشاط (عمر الشيباني ، 2001).

**١٥٥١ - ١٧١١ ميلادية :** العصر العثماني الأول .

**1711 - 1835 ميلادية : العصر العثماني الثاني****1835 - 1911 ميلادية : العصر العثماني الثالث**

فرض الحكم العثماني منذ سيطرته على ليبيا ستارا كثيفاً من حول ليبيا ، فلم يسمح لها - كما هو الحال في معظم الولايات العربية - بالاتصال بالنهضة الحديثة التي شملت معظم نواحي الحياة في الدول الأوروبية ، ولذلك تجمدت حياة الناس الثقافية في ليبيا في العهد العثماني ووقفت حيث كانت منذ الفتح العربي الإسلامي.

**1911 - 1922 ميلادية : العصر الإيطالي الأول**: توقفت جميع الجهود التعليمية التي بدأت في ليبيا في عصر الحكم العثماني تماماً في المناطق التي احتلها الإيطاليون والتي تتمثل في المدن الساحلية ، أما بقية البلاد فقد تأثر التعليم فيها أيضاً بدخول الإيطاليين الأراضي الليبية بانشغال المواطنين بأمر الجهاد وزاد الأمر سوءاً باندلاع الحرب العالمية الأولى ، إلا أن الكتاتيب بقيت تؤدي دوراً تعليمياً محدوداً وحتى الزوايا السنوسية سرعان ما تعرضت للإهمال والتدحرج نتيجة انصراف القائمين عليها إلى تنظيم حركة الجهاد .

**1922 - 1942 ميلادية : العصر الإيطالي الفاشي** : اتخذ الاستعمار الفاشي سياسة محاربة التعليم الديني الوطني وأن يحل محله تعليم إيطالي مفروض ، فقد تم إغلاق الزوايا الإسلامية ومصادرة الأوقاف المحبوسة عليها وحاربت السلطات الإيطالية الكتاتيب والمدارس القرآنية بل حاربوا أيضاً الاتجاهات التي كان يل JACK إليها الليبيون من إرسال أولئك للتعليم في جامع الأزهر بمصر وجامع الزيتونة بتونس ، " واقتصر وجود المدارس العربية على المدارس الابتدائية التي تشمل خمسة صفوف ولم يكن يتاح تعليم ثانوي أمام أبناء الشعب العربي في ليبيا فيما عدا المدارس الإيطالية الثانوية التي كان يمكن أن يلتحق بها بعض أبناء الموظفين العرب ، كما أثرت الحرب العالمية الثانية على وضع التعليم المتدربي أصلاً ( رأفت الشيخ ، 1972).

**1942 - 1951 ميلادية : عهدي الإدارة الإنجلizية والفرنسية** : فتح المدارس التي أغلقت بسبب الحرب العالمية الثانية بعد إلحاح المواطنين المستمر لتعليم أولئك ، وبداية التعليم الثانوي .

**1951 - 1969 ميلادية : عهد الاستقلال**: استطاع التعليم في ليبيا في عهد الاستقلال - على الرغم من كثرة العقبات والمشكلات التي واجهته - أن يخطو خطوات جيدة وسريعة في سبيل التطور

والنمو والتقديم لم يخطها من قبل في العهود السابقة التي مرت بها ليبيا ، وبداية التعليم الجامعي (عمر الشيباني ، 2001) .

**1969 - 2011 ميلادية:** ثورة الفاتح من سبتمبر: في السنوات الثلاث الأولى انتشر التعليم الابتدائي بنين وبنات لكونه إلزامياً ومجانياً ، والعمل على محاربة الأمية للكبار الذين كانت أعدادهم كبير جداً ، ومنذ 1977 م أخذ التعليم في التراجع نتيجة الاهتمام بالنظام السياسي الجديد (سلطة الشعب) ، وفأواخر الثمانينيات فتحت كليات الاقتصاد في العديد من المدن الليبية بدلاً من اقتدارها على جامعة بنغازي(عبد الله أبو بطانة وآخرون، 2005).

وبصفة عامة نستطيع القول أن التعليم في هذه المرحلة لم يتوقف ، ولكن كان تقدمه بطيء لم يواكب التطور العلمي ، مقارنة بالدول المجاورة والمتقدمة.

**2011 - 2022 ميلادية:** ثورة 17 فبراير : يعاني قطاع التعليم وكل القطاعات الأخرى من شلل شبه تام نتيجة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

**2 ) تطور المحاسبة والمراجعة في ليبيا :** لعبت العوامل الداخلية مثل القوانين واللوائح (قانون الضرائب والقانون التجاري ... وغيرهم ) ، والتعليم المحاسبي (بانشار المعاهد والجامعات والأكاديميات ) ، والمحاسبة المهنية ( بتأسيس نقابة المحاسبين والماراجعين الليبيين ) دوراً واضحاً في ظهور وتطور المحاسبة والمراجعة في ليبيا ، ورغم أن القوانين ساهمت بشكل كبير في ظهور وتطور المحاسبة والمراجعة في ليبيا ، إلا أنها كانت عائمة ومتاثرة إلى حد كبير بالتراث التاريخي للإدارات الاستعمارية السابقة ، وقد انعكس هذا التأثير على طبيعة خصائص النظام المحاسبي الليبي ليكون أكثر تشابهاً مع النظم المحاسبية الأنجلوسكسونية .

وانتشر التخصص المالي والإداري انتشاراً واسعاً بانتشار المعاهد والجامعات والأكاديميات في كافة المدن الليبية والدراسات بالخارج ، إلا أن غياب إطار عام لنظام المحاسبة في ليبيا ، يمنع المدراء والمحاسبين فرصه للاختيار بين مبادئ المحاسبة الطرق المختلفة بدون أن يكون هناك اعتراض من أحد عن مدى ملائمة تلك المبادئ أو الطرق ، وهو ما قد يؤدي إلى إساءة استخدام ذلك التقدير من قبل المدراء والمحاسبين لمصالحهم الشخصية ، الأمر الذي أدى بأنظمة المحاسبة الحالية المطبقة بالشركات الليبية للاختلاف من شركة إلى أخرى بحسب الخلفية التعليمية للطلاب الليبيين الذين يدرسون المحاسبة في الخارج في أمريكا أو بريطانيا . أما المحاسبة المهنية في ليبيا

ما زالت في مراحل تطورها الأولى ودورها محدود في تطور المحاسبة والمراجعة في ليبيا ، فهي تتبع نفس معايير المراجعة الداخلية والخارجية الأمريكية (محمد أبو زيد ، 2005).

**2004 ميلادية:** خصخصة القطاع العام في ليبيا ، حيث أصدرت اللجنة الشعبية العامة قراراً بشأن خصخصة عدد 360 شركة عامة ، يتم العمل به في بداية 2004 ، وما ترتب هذا القرار من إعادة النظر للعديد من الوظائف ، لا سيما وظيفة المراجعة الداخلية وتعديلها بما يواكب هذا التغيير من اختيار العناصر الجيدة ، وتعيين العدد الكافي لأداء هذه المهمة ، وتحديد الأعمال التي يقومون بها لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها ، وصولاً إلى تحقيق الأهداف العامة لتلك الشركات .

(3) المحاسبة المهنية في ليبيا : استطاع التعليم في ليبيا في الخمسينيات من القرن العشرين - على الرغم من كثرة العقبات والمشكلات التي واجهته - أن يخطو خطوات جيدة وسريعة في سبيل التطور والنمو والتقدم لم يخطتها من قبل في العهود السابقة التي مرت بها ليبيا (عمر الشيباني ، 2001).

وبعد اكتشاف النفط في أوائل السبعينيات من القرن العشرين قامت الدولة الليبية بالتحطيط للبنية التحتية وما تحتاج إليه من كوادر إدارية وفنية من جميع التخصصات لإنجاز هذه الأعمال وذلك كنتيجة للنمو الاقتصادي ومن بين ما احتاجت إليه من كوادر إدارية ، المحاسبون ومسكى الدفاتر ، ولمقابلة هذه الاحتياجات تم فتح العديد من كليات المحاسبة ومعاهد التجارية كما ذكر سالفا حيث ينقسم التعليم المحاسبي في ليبيا بصفة عامة إلى قسمين هما: التعليم المتوسط المتمثل في المعاهد التجارية لتخريج كتبة الحسابات ، التعليم العالي المتمثل في كليات المحاسبة والمعاهد العليا لتخريج المحاسبين .

في البداية كان هناك عجز في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية في جميع التخصصات ، لا سيما في مجال المحاسبة مصحوباً بالزيادة السريعة لأعداد الطلاب وقد حلت الحكومة هذه المشكلة بالتعاقد مع أعضاء هيئة تدريس من بلدان مختلفة جلهم من مصر ، وفي الثمانينيات من القرن العشرين أصبح عدد الخريجين يفوق حاجة سوق العمل ، وفي التسعينيات من القرن العشرين أصبح السواد الأعظم لأعضاء التدريس المحليين.

ورغم الاهتمام بمهنة المحاسبة في ليبيا إلى حد فاق حاجة سوق العمل من الخريجين، لم تحضي مهنة المراجعة الداخلية بهذا الاهتمام، وحيث أن جميع الأنشطة الاقتصادية والوزارات والهيئات والمصالح الحكومية تتطلب مهنة المحاسبة الأمر الذي يتطلب معه وظيفة المراجعة الداخلية للتأكد من صحة وسلامة ودقة البيانات الواردة بالسجلات والقوائم المالية والتأكد من إتباع الخطط والسياسات التي تحقق الأهداف العامة التي أنشأت من أجلها تلك المنظمات.

وهكذا يمكن القول أن مهنة المحاسبة ساهمت إلى حد ما في تطور مهنة المراجعة الخارجية ووظيفة المراجعة الداخلية ، وذلك رغم بعض الصعوبات والتي توصلت دراسة صالح (2001) إلى أنه: لا توجد سياسة عامة في الشركات الليبية التابعة للقطاع العام للرفع من قدرات ومهارات المراجعين بما يضمن تحقيق الكفاءة في أداء أعمال المراجعة الداخلية ، وأن وظيفة المراجعة الداخلية لا تحضي بالاستقلال الوظيفي اللازم ل مباشرة أنشطتها ، وأن وظيفة المراجعة الداخلية مازالت تركز على تقديم خدمات وقائية فقط ولا توفر برامج شاملة لممارسة أعمال المراجعة الداخلية.

### **الاطار العملي للدراسة**

#### **1.2. المنهجية والدراسة الميدانية.**

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك بمراجعة الدراسات السابقة في مجال الدراسة وما توصلت إليه من نتائج للمساعدة في تطوير التساؤلات في هذه الدراسة وبناء الفرضيات وتنطية بعض الجوانب التي لم تشملها الدراسات السابقة ما أمكن ذلك. كذلك أستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث من خلال سؤال البحث الرئيس وفرضيات الدراسة. وبعد ذلك تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي في جمع وتحليل البيانات لاستخلاص النتائج.

#### **2.2. جمع البيانات.**

تم جمع البيانات من خلال عينة من مجتمع الدراسة الذي يشمل المراجعين الداخلين والمدراء العاملون بالشركات العامة بمدينة طرابلس وهي: الشركة العامة للكهرباء، الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، الشركة الوطنية للنقل البحري، شركة الخدمات العامة، شركة طرابلس لتعبئة المياه الصحية، الشركة الوطنية للمقطورات، شركة الجرارات والمستلزمات الزراعية، شركة المطاحن الوطنية ، الشركة العامة للخردة، وشركة الاتحاد العربي للمقاولات، واشتملت العينة

المستهدفة في هذه الدراسة على عدد 30 مفردة من مجتمع الدراسة. في حين اعتمدت الدراسة على تحليل 24 استبانة صحيحة، وبنسبة 80% من إجمالي الاستبيانات الموزعة.

تم استخدام صحيفة استبيان كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، والتي اشتملت أولاً على التساؤلات التي ستزود الدراسة بمعلومات خاصة عن المشتركين من حيث المؤهلات العلمية والبيانات الوظيفية للمستهدفين من أفراد العينة. ثانياً اشتملا الاستبيان على محوريين، يعرض كل محور الفقرات المرتبطة مباشرةً بكل فرضية من فرضيات الدراسة باستخدام مقياس ليكارث الخماسي الممتد من درجة موافق بشدة إلى درجة غير موافق بشدة. آراء المشتركين في فقرات هذه المحاور ستسعمل لاحقاً في التحليل واستخلاص النتائج. ثالثاً وأخيراً تم إفراد صفحة لللاحظات التي قد يبديها المشتركون لإثراء هذه الدراسة.

ولضمان صدق محتوى الاستبانة تم التأكد من شمولها على كل العناصر الازمة للتحليل بوضوح وشفافية لكل المستخدمين. من خلال الخبرة وبعد مراجعة عامة لأهم للدراسات والبحوث ذات العلاقة في البيئات المشابهة لبيئة هذه الدراسة تم تصميم الاستبانة، تم تحكيمها لاحقاً من قبل عدد من المتخصصين في مجال المحاسبة وطرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي.

### 3.2. تحليل البيانات.

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات واستخلاص النتائج وتحقيق أهداف الدراسة. وابتداءً تم اختبار مستوى الثقة في ثبات الاستبانة وفقاً لمعامل ألفا كرونباخ كان مستوى الثقة قوي جداً ويعتمد عليه، أكبر من 70%， حيث تجاوز في المجمل نسبة 97%. ما يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات وتحت نفس الظروف خلال فترة زمنية معينة. الأمر الذي شجع على الاستمرار في التحليل بناءً على بيانات هذه الاستبانة.

### 4.2. صحيفة الاستبيان والتحليل الوصفي لمحور الدراسة

#### 4.2.1. خصائص العينة.

**جدول (1) خصائص أفراد العينة**

المؤهل العلمي				
المجموع	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم عال	دبلوم متوسط
24	1	15	4	4
% 100	% 4.18	% 62.50	% 16.66	% 16.66
التخصص				
المجموع	إدارة أعمال	محاسبة		
24	1	23		
% 100	% 4.17	% 95.83		
الخبرة				
المجموع	اكثر من 10 سنوات	10 - 7 سنوات	6 - 4 سنوات	3 - 1 سنوات
24	16	1	4	3
% 100	% 66.67	% 4.17	% 16.66	% 12.50
الدورات التدريبية				
المجموع	ثلاث دورات	دورتان	دورة واحدة	لا شيء
24	1	2	7	14
% 100	4.17 %	8.33 %	29.17 %	58.33 %

يبين جلياً من خلال الخصائص المميزة لأفراد العينة أنها مرضية جداً وتعزز الثقة في المعلومات التي سيقدمها هؤلاء المشتركين ودرجة الاعتماد عليها. أن نسب انتشار المشتركين بين عنصري المؤهل العلمي والتخصص مناسبة إلى حد كبير، كما امتدت سنوات الخبرة لدى 50% من المشتركين إلى أكثر من 4 سنوات، حيث من المفترض أن لهم الإلمام النظري الكافي بمتغيرات الدراسة ما يعطي مؤشراً إيجابياً على جودة المعلومات المستمدّة منهم..

#### 2.4.2. التحليل الوصفي لمحاور الدراسة.

تم استخلاص المعلومات المستمدّة من ردود المشتركين وأرائهم الخاصة في عبارات كل محور من محوري الدراسة وتحليلها وإدراجها في جدول مستقل يظهر الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب درجة كل عبارة من ذلك المحور وفق الميزان التقديرية لمقياس ليكارت الخماسي بالجدول (2):

## الجدول (2) الميزان التقديرية لمقياس ليكارت الخمسي

الرأي السائد	المتوسط الحسابي
عدم الموافقة بشدة	من ١ إلى 1.80
عدم الموافقة	2.60 إلى 1.81
الحادي	3.40 إلى 2.61
الموافقة	4.20 إلى 3.41
الموافقة بشدة	أكبر من 4.20

### 1.2.4.2. المحور الأول: أسباب تطور وظيفة المراجعة الداخلية في البيئة الليبية.

#### الجدول (3) أسباب تطور وظيفة المراجعة الداخلية حسب آراء عينة الدراسة.

الرأي السائد	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السؤال	t
موافق	1	0.00	5.00	توجد الخبرة الكافية لمزاولة وظيفة المراجعة الداخلية بمؤسسستكم	1
موافق	2	0.28	4.92	عادة ما يتبع قسم المراجعة الداخلية الاساليب العلمية في اتمام عمليات المراجعة بمؤسسستكم	2
موافق	5	0.83	3.92	يسود التخصص المالي في قسم المراجعة الداخلية بمؤسسستكم	3
موافق	6	0.73	3.75	يوجد تعاون بين المراجعين فيما بينهم	4
موافق	6	0.73	3.75	توجد استقلالية تامة للمراجع الداخلي في أداء وظيفته	5
موافق	8	0.96	3.33	عادة ما تهتم مؤسسستكم بالدورات التدريبية للمراجعين الداخليين	6
موافق	3	0.65	4.63	دائماً ما تمنح مؤسسستكم حواجز مادية و معنوية للمراجعين الداخليين	7
موافق	4	0.85	4.25	تتصف مؤسسستكم بثبات موظفيها لا سيما المراجعين الداخليين	8
موافق	7	0.96	3.17	هناك تعاون من الموظفين بمؤسسستكم مع المراجعين الداخليين	9
موافق	8	0.96	3.33	حجم المكتب له علاقة بتطور وظيفة المراجعة الداخلية	10
<b>4.01</b>				<b>المتوسط المرجح للمحور الأول</b>	
<b>0.70</b>				<b>الانحراف المعياري للمحور الأول</b>	

يتضح من جدول (3) أن المتوسط الحسابي المرجح لهذا المحور قد بلغ 4.01 وأن الانحراف المعياري كان بسيطاً حيث بلغ 0.70 وأن الاتجاه العام لردد المشترkin على العبارات بهذا المحور تشير إلى الموافقة وفق الميزان التقديرية لمقياس ليكارت الخمسي.

وحيث أن المتوسط المرجح 4.01 يزيد عن المتوسط الفرضي (3)، مما يدعو إلى قبول الفرضية الأولى. عليه نستنتج أن هناك أسباب لتطور وظيفة المراجعة الداخلية في البيئة الليبية، وأن ترتيب أسباب تطور المراجعة الداخلية (أسباب إدارية، أسباب شخصية، أسباب تشريعية) كانت كالتالي:

الترتيب الأول: الخبرة

الترتيب الثاني: اتباع الأساليب العلمية.

الترتيب الثالث: الحواجز.

الترتيب الرابع: ثبات المراجعين بالمؤسسة.

الترتيب الخامس: سيادة التخصص المالي (المؤهل العلمي) بقسم المراجعة الداخلية.

الترتيب السادس: الاستقلالية

الترتيب السادس مكرر: تعاون المراجعين فيما بينهم.

الترتيب السابع: تعاون الموظفين مع المراجعين الداخليين.

الترتيب الثامن: الدورات التدريبية.

الترتيب التاسع مكرر: حجم المكتب.

#### 2.4.2 المحور الثاني: العوامل المؤثرة على تطور المراجعة الداخلية:

تحليل العوامل المؤثرة على تطور المراجعة الداخلية بالنسبة المئوية.

##### 1. المستوى التعليمي.

يتضح من جدول رقم (1) أن المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة (4.18 % حملة ماجستير) ويمثل (حملة شهادة البكالوريوس نسبة 62.50 %) ويمثل (حملة الدبلوم العالي نسبة 16.66 %) والذين (يحملون شهادة الدبلوم المتوسط نسبة 16.66 %)

كما نلاحظ بالرغم من أن عامل المستوى التعليمي جاء في الترتيب الثاني إلا أن تقييمه جيد ويرجع السبب في ذلك إلى أنه ليس هناك مشكلة في المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة.

## ٢. تخصص أفراد عينة الدراسة .

يتضح من جدول رقم (١) أن إجمالي التخصص المالي يمثل ٩٥.٨٣ % والسبب في ذلك أن هذه الوظائف تتميز بالتخصص ويعدها المؤشر جيد ويساعد في تطور المراجعة الداخلية رغم أن جاء في الترتيب الخامس.

## ٣. دور قسم المراجعة الداخلية في خدمة الادارة العليا.

المجموع	مكمل	منافس	عرقلة	سندي	البيان
10	3	-	-	7	العدد
%100	% 30	-	-	% 70	النسبة %

جدول (٤) دور قسم المراجعة الداخلية في الشركة

يتضح من جدول رقم (٤) أن هناك اعتراف بأهمية وظيفة المراجعة الداخلية حسب رأي الادارات العليا: ٧٠ % سندي لهم، ٣٠ % مكمل لهم.

ولأهمية عامل التخصص جاء في الترتيب الخامس لأن وظيفة المراجعة الداخلية مهمة جدا وهذا ما أكدته الجدول رقم (١) وأن تقييمه جيد فنسبة ٩٥.٨٣ % من المراجعين الداخليين تخصصهم مالي نسبة عالية جدا والعلاقة طردية.

**٤. التدريب:** يتضح من جدول رقم (١) أن هناك تقدير من جانب الإدارات العليا في برامج الدورات التدريبية للمراجعين الداخليين حيث تمثل نسبة ٥٨.٣٣ % لم ينخرطون في برامج تدريبية كما أن النسبة الباقية كانت دورات تدريبية في مجالات أخرى غير المراجعة الداخلية وهذا مؤشر غير جيد و نتيجته سلبية في تقييم فاعلية المراجعة الداخلية ولا يكفي لرفع من فاعلية المراجع الداخلي، كما يتضح أن ما نسبته ١٠٠ % من المراجعين الداخليين في حاجة إلى دورات تدريبية حسب إجابات المراجعين الداخليين وقد جاء عامل التدريب في الترتيب الثامن.

**٥. الخبرة:** يتضح من جدول رقم (١) أن خبرة أغلب أفراد العينة تفوق ٧ سنوات وهذا معدل جيد لاسيما إذا أقتنوا بالدورات التدريبية والاستعداد للتدريب لكن الجدول التالي (٥) يعطي مؤشر غير جيد لعامل الخبرة رغم أنه جاء في الترتيب الأول في أسباب تطور المراجعة الداخلية.

### جدول رقم (5) طرق اكتساب الخبرة للمراجعين الداخليين.

إجمالي الإجابات	حجم المكتب	دورات تدريبية	الممارسة العملية	الأساليب	
				البيان	العدد
24	5	6	13		
% 100	% 20.83	% 25	% 54.17	%	النسبة

يتضح من جدول رقم (5) أن طرق اكتساب الخبرة للمراجعين الداخليين مقتصرة في أغلبها على الممارسة العملية بنسبة 54.17 % وأن الدورات التدريبية في مجالات أخرى كالكمبيوتر وأن أغلب الشركات لا يوجد عدد كاف من المراجعين وهذا المؤشر غير حيد في تقييم هذا العامل حيث أنه في أغلب الأحيان يتبع الموظف أساليب قديمة لا تتماشي مع مواكبة التطور والتكنولوجيا ويأخذها موظف عن موظف لاسيما إذا كان المعطى غير متخصص (نظام الدائرة المغلقة ) فسنوات الخبرة في هذه الحالة لا تعني شيئاً كما في الجدول رقم (1) ولأهمية عامل الخبرة جاء في الترتيب الأول.

### 6. استقلالية المراجع الداخلي.

#### جدول (6) تبعية وسلطة عزل المراجعين الداخليين في شركات محل الدراسة.

آخر	سلطة العزل	% النسبة	تبعد المراجع	البيان
% 87.5	21	% 25	6	مجلس الإدارة
% 12.5	3	% 62.5	15	المدير العام
-	-	% 12.50	3	المدير المالي
% 100	24	% 100	24	الإجمالي

يتضح من جدول رقم (6) أن تقييم استقلالية المراجع الداخلي جيدة وذلك من واقع النسب العالية لنبعية المراجع الداخلي وسلطة عزله إلى المستويات الإدارية العليا واستقلاله عن الإدارات التنفيذية، وقد جاء عامل الاستقلالية في الترتيب السادس.

### جدول رقم (7) صلاحيات قسم المراجعة الداخلية

البيان	العدد	النسبة %
توجد صلاحيات كافية	21	% 87.50
من النادر أن تعطى صلاحيات	2	% 8.33
لَا توجد صلاحيات كافية	1	% 4.17
الإجمالي	24	% 100

يتضح من جدول رقم (7) أن نسبة صلاحيات قسم المراجعة الداخلية كافية بنسبة 87.50% كافية وهذا مؤشر جيد على وجود الاستقلالية وهذا يدعم الجدول رقم (6).

كما يتضح من إجابات المراجعين الداخليين أن مصادر ومرجعية العمل بقسم المراجعة الداخلية يمثل 100% القوانين واللوائح وهذا مؤشر على وجود الاستقلالية.

### جدول (8) الوصف الوظيفي واستشارة الإدارة أو مجامعتها

البيان	الوصف الوظيفي	النسبة %	استشارة الإدارة	النسبة %	مجاملة الإدارة	النسبة %
نعم	21	% 87.5	13	% 54.17	6	% 25
أحياناً	-	-	11	% 45.83	0	% 0
لا	3	% 12.5	0	% 0	18	% 75
الإجمالي	24	% 100	24	% 100	24	% 100

يتضح من جدول رقم (8) أنه ليس هناك تداخل في الاختصاصات بنسبة 87.5% بأن الوظيفي واضح وهذا مؤشر جيد لتقدير فاعلية المراجع الداخلي وجاء عامل التخصص في الترتيب الخامس كما يوضح الجدول أن نسبة 54.17% من المراجعين الداخليين يستشروا الإدارة العليا الأمر الذي لا يؤثر معه في استقلاليتهم أما فيما يتعلق بمجاملة الإدارة العليا فالمؤشر 25% غير عالي ولا يؤثر على الاستقلالية إذا كانت مجامالت شكلية وهذا ما صرخ به المراجعين الداخليين.

## 7. المزايا المادية والمعنوية للمراجعين الداخليين.

جدول (9)المزايا الممنوعة للمراجعين بقسم المراجعة الداخلية

البيان	العدد	النسبة %
نعم	6	% 25
لا	18	% 75
الإجمالي	24	% 100

يتضح من جدول رقم (9) أن نسبة 25 % من المراجعين الداخليين يحصلون على مزايا مالية وعينية وهذه النسبة متدنية جدا وهذا مؤشر غير جيد لتقدير هذا العامل فالتحفيز هنا غير كاف للرفع من فاعلية المراجعة الداخلية وهذا ما جعل ترتيبها الثالث فيما يتعلق بأسباب تطورها.

## 8. علاقات المراجعين الداخليين.

جدول (10)علاقة المراجين الداخليين مع بعضهم ومع الآخرين

البيان	مع بعضهم	النسبة %	مع الآخرين	النسبة %	النسبة الكلية
حسنة	22	% 91.67	19	% 79.17	% 85.42
عادية	2	% 8.33	5	% 20.83	% 14.58
سيئة	-	-	-	-	-
الإجمالي	24	% 100	24	% 100	% 100

يتضح من جدول رقم (10) أن نسب علاقة المراجين الداخليين مع بعضهم ومع الآخرين داخل الشركة عالية جدا 91.67 % ، 79.17 % على التوالي وبنسبة إجمالية 85.42 % وهذا مؤشر جيد لتقدير عامل التعاون حيث جاء في الترتيب السادس مع بعضهم، والسابع مع الآخرين، مما يؤثر إيجابيا على فاعلية المراجعة الداخلية

جدول (12) تقدير المراجعين الداخليين لوضع الآخرين

البيان	حق المعارضة	النسبة %	مراقبة الظروف	النسبة %	الاهتمام بالآراء	النسبة %
نعم	17	% 75	16	% 66.7	18	% 75
لا	6	% 25	8	% 33.3	6	% 25
الإجمالي	24	% 100	24	% 100	24	% 100

يتضح من جدول رقم (12) أنه مكمل للجدولين (10) و(11) وأنه يوضح بأن هناك شبه إجماع من المراجعين الداخليين بأن للأشخاص الخاضعين للمراجعة حق المعارضنة كذلك أن المراجعين يراغعون ظروفهم وبهتمام بأرائهم وهذا مؤشر جيد لتقييم عامل التعاون ويدعم العلاقات والتعاون بين جميع الأفراد في بيئة المراجعة الداخلية وقد جاء في الترتيب السابع.

## 9. حجم المكتب

**جدول (13) كفاية عدد المراجعين بقسم المراجعة الداخلية**

البيان	العدد	النسبة %
العدد كاف	13	% 54.17
العدد غير كاف	11	% 45.83
أكثر مما يجب	0	% 0
الإجمالي	24	% 100

يتضح من جدول رقم (13) أن نسبة 45.83 % من أقسام المراجعة الداخلية لا يوجد بها عدد كاف الأمر الذي يؤدي إلى عدم اكتشاف الأخطاء في حينها والضجر من العمل وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (14) الرغبة في ترك الخدمة أو الانتقال إلى قسم آخر أو شركة أخرى.

**جدول (14) الرغبة في الانتقال إلى مكان آخر**

البيان	قسم آخر	النسبة %	شركة أخرى	النسبة %	النسبة الكلية
نعم	23	% 48	36	% 75	% 61.5
لا	25	% 52	12	% 25	% 38.5
الإجمالي	48	% 100	48	% 100	% 100

**جدول (15) عدد المراجعين الداخليين ونسبتها إلى الملاك الوظيفي للشركات العامة بمدينة طرابلس**

الشركة	النسبة %	العدد	الكادر الوظيفي	النسبة %
الشركة العامة للكهرباء	% 4	4	100	% 4
الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	% 1	4	400	% 1
الشركة الوطنية للنقل البري	% 5	3	80	% 0.83
شركة الخدمات العامة	% 0.3	2	120	% 3
شركة طرابلس لتعبئة المياه الصحية	% 0.7	2	65	% 0.7
الشركة الوطنية للمقطورات	% 1	2	300	% 1
شركة الجرارات والمستلزمات الزراعية			95	

% 3.33	2	60	الشركة العامة للخدة	8
% 0.5	4	750	شركة المطاحن الوطنية	9
% 1.25	5	400	شركة الاتحاد العربي للمقاولات	10
% 1.27	30	2370	الإجمالي	

يتضح من جدول (15) أن نسبة 1.27% التي تمثل عدد المراجعين إلى عدد الكادر الوظيفي بالشركات العامة وهذه النسبة إلى حد ما قليلة، وهذا ما يؤكد جدول (13) الذي يوضح عدم كفاية عدد المراجعين بقسم المراجعة الداخلية.

## 2.5. نتائج وتوصيات الدراسة .

### 1.5.2 نتائج الدراسة .

من خلال الدراسات السابقة والجانب النظري واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية :

(1) أن أهم أسباب تطور المراجعة الداخلية حسب ترتيب أهميتها كانت كما يلي:

خبرة موظفي قسم المراجعة الداخلية، إتباع أساليب علمية، الحواجز، ثبات المراجعين الداخليين، الاستقلالية، سيادة التخصص المالي، التعاون، التدريب، حجم المكتب.

(2) نقص الإمام والدرية بأهمية دور وظيفة المراجعة الداخلية.

(3) انخفاض الروح المعنوية وعدم الإحساس بالأمان لدى موظفي المراجعة الداخلية لعدم وجود تشجيع وقلة الحواجز وهذا ما تعزز رغبة المراجعين في الانتقال إلى مكان آخر داخل الشركة أو خارجها.

(4) انخفاض مستوى التدريب والتوعية في وظيفة المراجعة الداخلية .

(5) نقص في الخبرات المتخصصة في المراجعة الداخلية، حيث أن طرق اكتساب الخبرة للمراجعين الداخليين مقتصرة على الممارسة العملية حيث يتبع المراجعين الداخليين أساليب تقليدية لا تتناسب مع التطور والتكنولوجيا مأخذة من الزملاء القدماء ( جيل عن جيل ) كما أن أغلب الشركات يعمل بها فقط مراجع داخلي واحد ذو خبرة محدودة.

(6) سيادة التخصص المالي في الأقسام المالية وأقسام المراجعة الداخلية وعدم سيادته في كل من الإدارات العليا والإدارات التنفيذية لدى الشركات محل الدراسة .

- (7) أن أغلب أفراد عينة الدراسة ذو مستوى تعليمي عال ترهلهم لأداء وظائفهم، إلا أن عددهم غير كاف وأن هناك شبه إجماع من المراجعين الداخليين بأن الأشخاص الخاضعة لأعمالهم للمراجعة لهم حق المعارضة كذلك وأن المراجعين الداخليين يراغعون ظروفهم وبهتمموا بآرائهم وهذا يدعم التعاون ويوطد العلاقة داخل الشركات.
- (8) أن موظفي المراجعة الداخلية يتمتعوا باستقلالية عن الإدارات التنفيذية ويتبعون الإدارات العليا وأنهم موضوعين في إبداء رأيهم ولا يرتكنوا إلى استشارة الإدارة في كل الأمور وقليل ما ي GAMلوها إلا في الحدود الضيقة، رغم أن السلطات والصلاحيات المخولة بها المراجعين الداخليين أقل ولا تتوافق مع المسؤوليات الواقعية على عاتقهم.

#### 2.5.2 توصيات الدراسة .

1. الدعوة للعمل على الاطلاع وتطبيق معايير المراجعة الداخلية .
2. العمل على توعية جميع الأطراف بأهمية دور المراجعة الداخلية ودعمها بكل الوسائل التي تراها إدارة الشركة مناسبة على أن يغير المراجع من نفسه أولاً.
3. وضع سياسات للحوافز وربطها بسياسات الأجور مع مراعاة لاعتبارات مستوى المسؤولية ومستوى المعيشة.
4. العمل على الاهتمام بالدورات التدريبية للمراجعين الداخليين تتمشى مع ظروف العمل والتطورات والتغيرات التي تشهدتها الدولة والتنوع في أساليب اكتساب الخبرة وعدم الاعتماد على الممارسة العملية فقط .
5. العمل على توفير آلية لتخفيض علمي سليم للمراجعة الداخلية وإجراءات تنفيذها .

**المراجع باللغة العربية :**

- (1) أحمد صالح العمرات. (1999) "المراجعة الداخلية- الإطار النظري والمحظى السلوكى" ، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان / الأردن.
- (2) أحمد عبد المولى الشريفى. (2004) "أثر الرضا عن العائد المادى من الوظيفة على الأداء الوظيفي" رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.
- (3) جمعة حميدات. (2007) "التدقيق الداخلى" ، مجلة المدقق، عدد 69-70 ، الأردن.
- (4) حسين محمد حسنين. (2005) "تحديد احتياجات التدريب" ، دار مجذلوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- (5) رافت غنيمي الشيخ. (1972) "تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة" ، دار التنمية للنشر والتوزيع، بنغازي.
- (6) زكريا محمد الصادق (1998) نحو استخدام نظرية الوكالة في تطوير نظرية ايجابية للمحاسبة - المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الرابع.
- (7) زكي محمود هاشم (1995) "الإدارة العلمية" ، وكالة المطبوعات، الكويت.
- (8) سعد محمد عسيري (1993) "تقدير فاعلية المراجعة الداخلية - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة" ، مطبع جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية.
- (9) سعيد عبد العزيز سليمان، (2007) "إدارة التخطيط الداخلي" ، مجلة المدقق، عدد 69-70 ، الأردن.
- (10) صالح مولود خلاط. (2001) "واقع وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية التابعة للقطاع العام" ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر.
- (11) صفا محمد عبد الدائم. (1994) "دراسة تحليلية لاستخدام نظرية الوكالة في تحليل دوافع الإدارة عند اختيار السياسات المحاسبية" ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة فناة سويس.
- (12) عادل اسحق شحاته. (1985) "تطور نظم المراجعة الداخلية في ظل استخدام الحاسوبات الالكترونية" ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة.
- (13) عبد الفتاح محمد الصحن و سمير كامل. (2001) "الرقابة والمراجعة الداخلية" ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية.

- (14) علي السلمي. (2005) "السلوك التنظيمي في الإدارة"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- (15) عمر محمد الشيباني. (2001) "تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا"، منشوراتجامعة طرابلس.
- (16) فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد و محمود مراد مصطفى. (2002) "الاتجاه الحديث في الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- (17) كامل بربير. (2000) "إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
- (18) محمد أحمد ببرى. (2001) "الإدارة ومستوى الأداء مقالات نقدية لأساليب تنفيذ النظم الإدارية"، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس.
- (19) محمد المبروك أبو زيد. (2005) "المحاسبة في ليبيا جذورها...حاضرها وسبل تطورها"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.
- (20) محمد محمد الجزار (1999) "المحاسبة الإدارية، الإطار الفكري"، دار النهضة العربية، القاهرة.
- (21) عبد الله بو بطانة ، عبد الله واثق شهيد ، عبد العزيز الجلال ، علي نصار ، نادر فرجاني (2005) "الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي" المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - إدارة التربية ، تونس.

المراجع باللغة الإنجليزية :

- 1) Coram, P., Ferguson, C. and Moroney, R. (2008), "Internal audit, alternative audit structures and the level of misappropriation of assets fraud", Accounting and Finance, Vol. 48 N°. 4, pp. 1-17.
- 2) Institute of Internal Auditors (1981) "Statement of Responsibilities of the Internal Auditing", Florida: IIA, Inc.
- 3) Jung, H.H and Hui, L.H (1998) "An Empirical Study on Effectiveness of Internal Auditing for Listed Firms in Taiwan", National Central University.
- 4) Mihret, D. G. and Yismaw, A. W., (2007) "Internal audit effectiveness: an Ethiopian public sector case study" ,Managerial Auditing Journal, Vol. 22 N°. 5, pp. 470-484.



## النشاط البحري لولایة طرابلس الغرب

(1805 - 1557) م

رمزي على صقر عون

كلية الآداب بالجميل

### **الملخص**

تمكن الأسطول العثماني بقيادة سنان باشا من هزيمة فرسان القديس يوحنا سنة 1551 م وبذلك أصبحت ليبيا إبراءاً عثمانية وعين مراد اغا كأول والي عثماني يحكم ليبيا فاهتم بكافة المجالات داخل طرابلس وركز اهتمامه على الميناء فاصبح في مدة قصيرة قاعدة هامة في البحر المتوسط حيث انطلقت منه حملات الجهاد البحري سواء الاسترداد لبعض الموقع المحتجزة او الإغارة على الدول الأوروبية المعادية للدولة العثمانية

### **Summary**

The Ottoman fleet, led by Sinan Pasha, was able to defeat the Knights of St. John in the year 1551 A.D. Thus, Libya became an Ottoman eyalet, and Murad Agha was appointed as the first Ottoman governor to rule Libya. He took care of all areas inside Tripoli and focused his attention on the port, so it became in a short period an important base in the Mediterranean, from which jihad campaigns were launched. Bahri, whether to recover some of the occupied sites or raid European countries hostile to the Ottoman Empire

### **المقدمة**

تحدثت العديد من المصادر والمراجع عن النشاط البحري لولایة طرابلس الغرب خلال فترات تاريخية وأشارت لقوة البحرية التي امتلكتها هذه الولاية ، وتمكنـت بواسطتها أن تفرض سيطرتها على مياه البحر المتوسط ، وتجرـب الدول الأوروبية على دفع الإتاوات وتقديـم الهدايا للسماح بمرور سفنها عبر المتوسط ، حتى لا تتعرض لهجمـات سفن بحرية طرابلس ، ومن أبرزـها ما تحدـث عنه هذه المصادر والمراجع ، المواجهـة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد يوسف باشا القرمانـي ، حيث تمكنـ أسطول طرابلس من تحقيق النـصر واسـر أكبر سـفن الأسطـول الأمريكية ( فيـلـادـفـيا ) ، إلاـ أن

المصادر والمراجع لم تطرق بشكل واضح وقصيلي لكيفية بناء وتكون القوة البحرية وتنظيمها وإداراتها حتى وصلت الي ما وصلت إليه .

نحاول في هذا البحث ان نتعرض لذلك لنعرف كيف تكونت هذه القوة البحرية واليه تنظيمها وإداراتها وذلك في خلال تتبع بناء الأسطول البحري منذ وضع نواته الأولى خلال العهد العثماني الأول والتي أن أصبح بقوته المعروفة في التاريخ وبالتحديد سنتناول الفترة في عام 1557م والتي ثم فيها تعين ( درغوث باشا ) والياً على طرابلس بعد عزل ( مراد آغا ) حيث قام درغوث بتكوين نواة أسطول ولاية طرابلس ، وحتى عام 1805م والذي يمثل نهاية المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد يوسف باشا القرمانلي .

#### تناول البحث من خلال أربع مباحث :

المبحث الأول يتحدث عن الحملات الصليبية على شمال إفريقيا والجهاد البحري في مواجهتها .

المبحث الثاني يتناول النشاط البحري للولاية خلال العهد العثماني الأول .

المبحث الثالث يتناول النشاط البحري للولاية خلال عهد احمد باشا القرمانلي مؤسس الأسرة القرمانلية وأول حكامها .

أما المبحث الرابع فيتحدث عن النشاط البحري لولاية طرابلس الغرب خلال عهد يوسف باشا القرمانلي أبرز وأقوى حكام الأسرة القرمانلية .

#### المبحث الأول

الحملات الصليبية على شمال إفريقيا والجهاد البحري.

مع بداية القرن الخامس عشر الميلادي ، وقرب نهاية الوجود الإسلامي في الأندلس ، تعرضت منطقة شمال إفريقيا للعديد من الحملات الصليبية الأوروبيية وتزايدت بعد سقوط ( غرناطة ) عام 1492م<sup>(١)</sup> ، في تلك الفترة ظهرت قوة جديدة في البحر المتوسط هي الدولة العثمانية ، وقد تمكنا العثمانيون من السيطرة على جزيرة ( رودس ) ، وطردوا منها فرسان القديس يوحنا ، الذين انتقلوا إلى ( مالطا ) ليمنحهم الأسبان ( طرابلس ) عام 1530م ، والتي كانوا قد استولوا عليها عام 1510م<sup>(٢)</sup>.

في هذه الفترة ظهرت ( حركة الجهاد البحري ) في مواجهة هذه الحملات الصليبية ، وكانت هذه الحركة عاطفية أكثر منها إستراتيجية ، ومع ذلك تألقت قيادات بطلية في تلك المواجهة المحتومة ، عرفت بحماسها وجرأتها وذكائها التكتيكي من أمثل : عروج بربوسا وأخيه خير الدين وهذا الأخير تواصل بعد قتل أخيه مع العثمانيين وتولى حكم الجزائر ، وشارك بعد ذلك في قيادة الأسطول العثماني ، وبرز تلميذه ( مراد آغا ) و ( درغوث باشا ) اللذان لعبا دوراً هاماً في هذه المواجهة ، وقد حاول الأسطول العثماني بقيادة ( سنان باشا ) بالتحالف مع درغوث احتلال مالطا عام 1551م ، إلا انه فشل<sup>(3)</sup> ، وتم توجيه الأسطول إلى طرابلس - بعد استجاد الأهالي بالسلطان العثماني - وتمكن في السيطرة عليها بالتعاون مع قوة مراد آغا وطرد فرسان مالطا منها .<sup>(3)</sup>

## المبحث الثاني

### النشاط البحري لولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول

يعتبر ( مراد آغا ) أول والي تركي لولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول ، واهم حادث في عهده هو تصدّيه لحملة فرسان القديس يوحنا على زواره عام 1552م<sup>(4)</sup> ولم يكن لولاية طرابلس أسطول خاص بها في عهد مرا لأغا ، ولكن كان الأسطول العثماني هو القوة البحرية الموجودة في البحر المتوسط ، والتي يعتبر مرادآغا أحد قادتها ، وقد انشغلوا بمواجهة النفوذ الإسباني في تونس .<sup>(5)</sup>

قام السلطان العثماني عام 1557م بعزل مراد آغا وعين مكانه ( درغوث باشا ) وكان هذا الأخير من اكبر قادة الأسطول العثماني<sup>(6)</sup> ، وقد جعل مدينة طرابلس القاعدة البحرية الأولى للأسطول العثماني ، وذلك بعد أن كون أسطولاً ضخماً ترهب كل الدول التي لها صالح في البحر المتوسط ، وقد انضم أسطوله إلى الأسطول العثماني الكبير الذي أرسلته الدولة العثمانية لمحاصرة جزيرة مالطا عام 1564م ، عندما تحالفت إسبانيا وجنوه وفرنسا ومالطا ، ولم يتمكن الأسطول العثماني من احتلال مالطا ، وقد استشهد - درغوث باشا في احد المعارك<sup>(7)</sup> ، بعد وفاة درغوث باشا شهدت البلاد فوضى سببها تمرد الجندي الانكشارية على الولاية ، وقد سيطر هؤلاء مدة مئة وخمسين عام ، وقد اشتهر من بينهم العديد في الولاية الذين اهتموا بالنشاط البحري ، منهم ( عثمان الساقلي ) الذي انشأ أسطولاً بحرياً بلغ عدده (24) قطعة حرية ، وتحصل به على إتاوات من

السفن الأجنبية ، وكذلك ( خليل باشا) الذي أقام دارا لصناعة السفن الحربية والتجارية وكان أسطوله يغزو السفن الأجنبية في البحر .<sup>(٨)</sup>

### المبحث الثالث

#### النشاط البحري في عهد احمد باشا القرمانلي

كانت سنة 1711 م سنة عاصفة بالأحداث بالنسبة لإيالة طرابلس الغرب وبداية حكم اسرة القرمانلي<sup>(٩)</sup> ، حيث تمكن ( أحمد باشا القرمانلي ) من السيطرة على الحكم في ولاية طرابلس الغرب عام 1711 م ، وهو أول ولادة الأسرة القرمانلية التي استمرت في حكم الولاية إلى عام 1835 م وقد اهتم بالأسطول فقام بتجديد وزيادة السفن فأعاد بذلك له شهرته القديمة ، التي كانت أيام درغوث باشا ، وذلك بإعلانه الجهاد على السفن الأوروبية ، وكسبت الولاية من وراء ذلك شهرة وثرة ، وألقت سفنها الرعب في قلوب الأوروبيين .<sup>(١٠)</sup>

لقد ارتبطت علاقة ولاية طرابلس بالدول الأوروبية في عهد احمد باشا القرمانلي بمدى استجابتها لشروطه المتمثلة في دفع الإتاوات للسماح بمرور سفنها في البحر المتوسط ، دون أن تتعرض لها سفن أسطول ولاية طرابلس ، ويمكن استعراض علاقة بعض الدول الأوروبية بالولاية على النحو التالي : -

أولاً : العلاقة مع فرنسا : في سنة 1713 م استولى البحارة الطرابلسيون على سفينة فرنسية محملة بالزيوت ، وجاء إلى طرابلس في العام التالي الكابتن دوكسين Duquesne وحصل على ترضية مناسبة ، وقد كان هذا الكابتن ابنًا للأميرال ( دوكسين الكبير ) وتم تجديد الصلح بين الطرفين في سنة 1720 م على أساس الاتفاقية المبرمة في عام 1685 م .<sup>(١١)</sup>

ورغم تعكر صفو العلاقة السلمية بين الطرفين ، بسبب قيام البحارة الطرابلسيون بالاستيلاء على سفينة تابعة ( لمرسيليا ) عام 1722 م ، وقيام سفن حربية فرنسية بقصف مدينة طرابلس ، إلا أنه في النهاية تم توقيع اتفاقية صلح جديدة عام 1729 م .<sup>(١٢)</sup>

ثانياً : العلاقة مع إنجلترا

لقد تم في عهد احمد باشا القرمانلي تعديل اتفاقية السلام التي كانت قائمة بين ولاية طرابلس وإنجلترا منذ عام 1699 م ، فقد صدق عليها أحمد القرمانلي سنة 1730 م ، وللعلم فإن هذه الاتفاقية

طللت سارية المفعول ولو جزئياً في طرابلس حوالي أربعين عام ، أي منذ اليوم الذي استقر فيه بصفة نهاية القنصل الانجليزي في الولاية تكون الاتفاقية من (21 مادة ) وقد تعرضت للتأكد والتصديق مع بعض التعديلات الطفيفة منذ تاريخ إبرامها وحتى عام 1730م ، وهو تاريخ تصديق احمد القرمانلي عليها .<sup>(13)</sup>

### ثالثا : العلاقة مع هولندا

اهتمت هولندا اهتماماً كبيراً بالاحتفاظ بعلاقات طيبة مع ولاية طرابلس حماية لنشاطها البحري الذي كانت تمارسه بالشرق ، ووافقت سنة 1683م اتفاقيات صداقية تم جديتها في سنة 1703م.<sup>(14)</sup>

وفي سنة 1712م وصلت الي طرابلس ثلات سفن هولندية بقيادة نائب الأميرال ( Peterson ) فجدد العلاقات الطيبة مع طرابلس ، وأهدى منه قنطرة من البارود وأربعة مدافع من البرونز ، وفي سنة 1728م ، أبرمت هولندا اتفاقية سلم جديدة مع احمد باشا القرمانلي الذي أرسل مندوباً طرابلسيّاً إلى ( لاهاي ) لتأكيد مشاعر الصداقه التي يكنها الطرابلسيون للهولنديين ، وقد عاد المنذوب يحمل مبالغ مالية كبيرة أعطت له ولسكتيره ولسيدة احمد باشا ، وفي سنة 1743م أرسلت بعثة طرابلسيّة ثانية إلى هولندا ، واستقبلت استقبلاً حسناً ، كما أحاطت بكل مظاهر التكريم.<sup>(15)</sup>

### رابعا : العلاقة مع النمسا

أقيمت علاقات بين ولاية طرابلس والنمسا بفضل وساطة الباب العالي وفي سنة 1726م ، عقدت اتفاقية بين الطرفين تم بموجبها ضمان السفن النمساوية عن التعرض لهجمات الطرابلسيين (16) وإثناء ذلك أصدر السلطان العثماني امراً بما له من سلطة بإرسال ( قابوجي باشا ) إلى طرابلس لتنفيذ معااهدة الصلح التي تم الاتفاق عليها بين سفير النمسا باسطنبول وقبطان باشا الذي كان يتفاوض بأمر السلطان ولمصلحة باشا طرابلس .<sup>(17)</sup>

وكان يلزم الإبرام مثل هذه المعااهدة وإتمامها الكف عن أعمال العدوان بين ولاية طرابلس والإمبراطورية النمساوية ، وتأمين الملاحة بصفه تامة ودائمة ، وتأمين الرسو في املاك هذا الطرف أو ذاك لرعايا ولاية طرابلس ورعاية الامبراطورية النمساوية ، بما فيهم الالمان والهولنديون والصقليون والنابليون وأهالي مينائي فيومي وتريستا ، وبالحملة جميع رعايا الامبراطورية والممتلكات النمساوية وكان على الطرابلسيين أن يتمتعوا عن مهاجمة السفن التي يرفرف فوقها العلم النمساوي .

كما كان يجب رد الغنائم التي أخذت بعد إبرام الاتفاقية ، وتعيين قنصل إمبراطوري في طرابلس تكون له فيها الأسبقية المطلقة على الساحل الأفريقي .<sup>(18)</sup>

خامسا : العلاقة مع نابولي ومالطا .

في سنة 1742م وقعت خلافات بين احمد باشا القرمانلي وحكومة نابولي بسبب سفينة طرابلسية تم الاستيلاء عليها عند سواحل ( كالابريا ) وقد انتقم احمد باشا لهذا الحادث بأسر بحارة سفينتين نابوليتين كانت راسبيتين بميناء طرابلس في ذلك الوقت ، وبقبض على القنصل النابولياني وأسره ، ولم تتم تسوية الحادث إلا في العام التالي ، بعد أن قدمت حكومة نابولي الترضية المطلوبة<sup>(19)</sup>

ونشأت أيضا خلافات بين مالطا وطرابلس ، وكان ذلك أمرا طبيعياً ، إذ كان في أهم أهداف نظام ( فرسان مالطا ) مطاردة المسلمين ، وحدث صدام ومواجهات بين الأسطول الطرابلسي والسفن المالطية ، ومع ذلك فان العلاقات بين القرمانلين وفرسان مالطا خلال القرن الثامن عشر ، كانت طيبة إلى حد ما ، وكانوا يتباردون الهدايا والمجاملات والمراسلات الودية وكانت الحوادث التي تقع دون قصد ، من حين إلى آخر ، بين سفن الجانبين تحل بصفة سلمية .<sup>(20)</sup>

#### المبحث الرابع

##### النشاط البحري في عهد يوسف باشا القرمانلي

يعتبر يوسف باشا القرمانلي (1795-1832) م / من أعظم حكام الأسرة القرمانلية ، وقد ازداد النشاط البحري في عهده ، وبلغت بحرية ولاية طرابلس درجة كبيرة في القوة ، جعلها تفرض الإتاوات والغرامات على معظم الدول الأوروبيية البحرية واستطاع البحارة الطرابلسيون أن ينزلوا الخسارة بالسفن الأوروبية ، وان يعودوا بالغنائم والأسلاب ، وسننناول النشاط البحري في عهد يوسف باشا من خلال النقاط التالية :

##### أولا : تنظيم البحري

بدا نمط تنظيم البحري لولاية طرابلس خلال الثلاث سنوات الأولى من تولي يوسف باشا القرمانلي الحكم يظهر تدريجيا كنظام بسيط ، حيث تشكل كان ( رئيس ) مع طاقم ينكون في (20)الي 30) رجل وحدة في البحري تحت قيادة رئيس أو قبطان ، ويعتمد عدد الرياس على الحجم العددي للبحرية وكان جميع الرياس تحت قيادة ( أمير بحر ) وهو منصب تولاه ( الرئيس

مراد) حتى نهاية عهد يوسف باشا ، وكان أمير البحر أعلى ضابط بحرية في الدولة ، وكان رئيس البحرية أيضا إلى جانب إشرافه على الأسطول ، رئيس الجمارك ومراقب حسابات الموانئ<sup>(21)</sup> ، كان تجنيد جميع ضباط البحرية بما فيهم أمير البحر ورئيس البحرية يتم من ثلاثة بمصادر رئيسية :

الأول : سكان البلاد المحليين الذين هم من أصل طرابلسي ، والثاني : المرتزقة الأتراك الذين تم تجنيدتهم في الشرق وبصورة خاصة منذ سنة 1800م وما بعدها ، ويمثلون معظم الرؤساء ، والثالث : ريا ساخرون اختيروا بعناية من المنشقين الأوروبيين ، الذين هربوا من خدمة بلادهم أحياناً فراراً من عقوبة أو لمجرد المغامرة ، ويجد الكثير من هؤلاء المنشقين بسبب مهاراتهم الفنية في اللاحقة وفي العمليات البحرية عموماً وظائف مفيدة في بحرية يوسف باشا المت坦مية ، وكان أحد هؤلاء اسكتلندياً يدعى ( بيترليسلي ) أعلن إسلامه ، وأصبح اسمه ( الرئيس مراد ) تم عنده يوسف باشا في عام 1795م ، أمير بحر في بحرية طرابلس<sup>(22)</sup>

ثانياً : طرابلس قوة بحرية في مواجهة الدول الأوروبية .

لقد ساهم تنظيم البحرية الطرابلسي وحين إدارتها في تطوير قوة طرابلس وزيادة مكانتها أمام الدول ، وأعلن يوسف باشا الفرمانلي أواخر عام 1795م، بأن طرابلس قد أصبحت قوة يحسب لها حساب ، وعلى هذا طالب الدول الأوروبية المختلفة في خلال قناصها المقيمين على إعادة إقامة علاقات ملائمة مع طرابلس في طريق إرسال (( الهدايا القنصلية )) التقليدية.<sup>(23)</sup>

استجابت العديد من الدول الأوروبية لطلب البشا ، ومن أجل تجديد اتفاقياتها دفعت للباشا مبالغ مالية كبيرة وهدايا وأثاث ، وبالإضافة لتزويد بحرية بالعديد في الحرفيين المهرة في صناعة السفن ، كما زودته بعض الدول بسفن بحرية مزودة بمدافع ومن بين هذه الدول ، إسبانيا وفرنسا والبنديقة<sup>(24)</sup>

أما الدول الأوروبية الأخرى مثل : السويد والدنمارك وهولندا ونابولي .... الخ ، والتى فشلت في تجديد اتفاقيات (( الصداقة والتجارة )) مع طرابلس على أساس أن طلبات احمد باشا كانت عالية جداً ، فأنها وجدت بحريته تقف ضد سفنها في البحر المتوسط ، الأمر الذي أجبر كلاً من السويد والدنمارك على التفاوض مع طرابلس ودفعنا للباشا خلال سنتي (1797 و 1798) م ، مبلغ مئة ألف دولار لكل منها لاستعادة سفينهما المسورة ، وافية مواطنها الذين اخذوا أسرى لدى طرابلس ، ووافقت كلاً منها أن تدفع إعانة مالية سنوية مقدارها خمسة آلاف دولار لطرابلس من أجل الحفاظ على السلام معها .<sup>(25)</sup>

### ثالثاً : المواجهة مع أمريكا

بسبب رغبة يوسف باشا القرمانلي في زيادة الإتاوات السنوية على السفن الأمريكية ، وامتناع أمريكا عن قبول هذه الزيادة ، قاتلت الحرب بين الطرفين في سنة 1801م<sup>(26)</sup> ، فبعد تسلم الرئيس الجمهوري توماس جيفرسون الحكم وقف بشدة ضد دفع الإتاوة لدول شمال إفريقيا ودعى إلى تشكيل تحالف للدول الأوروبية البحرية<sup>(27)</sup>، حيث تقدم الأسطول الأمريكي نحو الشواطئ الليبية ، وحدث المواجهة بين الطرفين وتمكن البحارة الطرابلسيون من اسر اكبر السفن الأمريكية المسماه (فيلاطفيا) وبحارتها وضباطها ، واستمر النزاع قائماً لمدة أربع سنوات وانتهت بعقد معاهدة بين الجانبين عام 1805م ، دفعت بمقدتها أمريكا مبلغاً من المال في مقابل فك الأسرى وجلاء القوات الأمريكية<sup>(28)</sup>.

### الخاتمة

لقد مثلت ولاية طرابلس الغرب خلال مراحل تاريخية قوة بحرية في البحر المتوسط لها أسطولها القوي الذي فرض الإتاوات على سفن الدول الأوروبية وكذلك سفن الولايات المتحدة الأمريكية ، ولعل موقع الولاية الاستراتيجي على البحر المتوسط وتمتعها بشاطئ طويل أهلها لذلك مع الأخذ في الحسبان أن بناء هذه القوة البحرية من بعدة مراحل لعب فيها العديد من الولاة والحكام دوراً هاماً ، حيث أنهم اهتموا بتنمية الأسطول من خلال الإدارة الجيدة وهي تمثل أول خطوة من خطوات النجاح في أي عمل هذا بالإضافة للاستعانة بخبرات جيدة من خارج البلاد ساهمت في بناء كادر لديها خبرة بحرية سابقة زادت في خلال احتكاكها بتجارب هؤلاء الخبراء الأجانب ، وهو ما حدث في عهد يوسف باشا القرمانلي ، الذي يمثل عهدة لدوره النشاط البحري لولاية طرابلس ويكتفي كدليل عكس ذلك في مواجهة مع أمريكا وهي دولة قوية وتمكنه من هزيمة أسطولها وإجبارها على دفع مبالغ له وانسحابها من أرضيه .

المراجع:

- 1 محمد مورو ، الحرب الصليبية ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة مصر ، 2005، ص 95.
- 2 محمد محمد المفتى ، الأيام الطرابلسية ، مجلس الثقافة العام طرابلس ، ليبيا ، 2008، ص 30-29
- 3 محمد محمد المفتى ، المرجع السابق ، ص 31-32 .
- 4 اثوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م ، ترجمة خليفة محمد التلبيسي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، ط 2 ، 1991، ص 216 .
- 5 اثوري روسي ، المرجع السابق ، ص 216 .
- 6 محمد بن مسعود / معالم Libya ، مطبع وزارة الإعلام والثقافة ، طرابلس ، ليبيا ، 1968م، ص 67 .
- 7 حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة . مصر، 1962م، ص 68-69 .
- 8 محمد بن مسعود ، مرجع سابق ، ص 68-69 .
- 9 نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ت عmad حاتم ، الدار الوطنية للكتب بنغازي ، 1999م ط - 2 ، ص 103 .
- 10 حسن سليمان محمود ، مرجع سابق ، ص 185 .
- 11 اثوري روسي ، مرجع سابق ، ص 334-335 .
- 12 اثوري روسي ، مرجع سابق ، 335 .
- 13 كوستانزيو برنيا ، طرابلس من 1510 الي 1850 ، تعریب خليفة محمد التلبيسي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، ليبيا ، 1985م ، ص 203-225 .
- 14 اثوري روسي ، مرجع سابق ، ص 336 .
- 15 المرجع نفسه ، ص 336 .

- 16- اثوري روسي ، المرجع سابق ، ص336.
- 17- رودلفوميكاكى ، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلى ، ترجمة طه فوزي ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٦١م / ص39.
- 18- رودلفوميكاكى ، المرجع سابق ، ص39-40.
- 19- اثوري روسي ، مرجع سابق ، ص337.
- 20- اثوري روسي ، مرجع سابق ، ص337-338.
- 21- كولا فوليان ، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلى ، منشورات مركز جهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي ، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيسي ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٨٠م ، ص45.
- 22- كولا فوليان ، المرجع السابق ، ص45-46.
- 23- كولا فوليان ، المرجع السابق ، ص47.
- 24- المرجع نفسه ، ص47-50.
- 25- كولا فوليان ، المرجع السابق ، ص48.
- 26- حسني سليمان محمود ، مرجع سابق ، ص188-189.
- 27- نصار فتحي حسن ، ليبيا من الاحتلال الإسباني حتى الاستقلال ١٩٥١-١٥١٠ ، منشورات الهيئة العامة للثقافة ، بنغازي ، ط2018 ، ص89 .
- 28- محمد بن مسعود ، مرجع سابق ، ص76.



## **المبادرات الدولية لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة**

**د . احمد ضو عمر ابوخريص**

كلية القانون الرحبيات جامعة نالوت

### **المقدمة :**

إن المجتمع الدولي يواجه الكثير من التحديات والتهديدات ، ازدادت خطورةً بانتهاء فترة الحرب الباردة ، واشتداد تيار العولمة وهكذا تكون الامم المتحدة في أمس الحاجة لتطوير المجلس الاقتصادي لأن وضعه الحالي غير قادر على مسايرة هذه التطورات خاصة وأن دوره أتسم بالضعف وعدم القدرة على تنفيذ مهام ميدانية واضحة وملموسة بسبب اقتصار وظيفته على وظيفة التنسيق التي جعلته بعيداً عن سلطة اتخاذ القرارات الإلزامية وعن تنفيذها ميدانياً ، كما جعلته بعيداً عن العمل الإداري الذي تقوم به أجهزة تنفيذية تظهر أكثر بالنسبة لمجلس الأمن ، رغم إن المجلس الاقتصادي جهاز رئيسي في مستوى واحد مع باقي الأجهزة الرئيسية الأخرى ، ويضطلع بدور مهم ، وهو الدور الاقتصادي الذي يشكل حجر الأساس في التنمية .

ومن أجل ذلك بذلت الكثير من الجهود وقدمت عدة مقترنات كمحاولة لإصلاح المجلس سواء في فترة الحرب الباردة ، أو بعدها أجمعت كلها على ضرورة تطوير المجلس الاقتصادي .

في إعلان الألفية لسنة 2000 تم التأكيد على ضرورة القيام بإجراءات معينة ، لكي تكون المنظمة قوية وفعالة أمام أعضائها سواء من حيث المشاركة من خلال أحجزتها المختلفة الرئيسية منها والثانوية، أو من حيث مساحتها العملية في تبني القرارات وتتنفيذها حتى تتمكن من تحقيق أهداف الألفية المتفق عليه دولياً ، وهكذا تتطرق دراستي لموضوع الإصلاح على النحو التالي .

### **أولاً : مشكلة الدراسة :**

يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التنسيق بين الأجهزة والمنظمات المختلفة الدولية منها وغير الدولية ، ووظيفة التنسيق هذه تجعل المجلس بعيداً عن سلطة اتخاذ القرارات الإلزامية وعن

تنفيذها ميدانياً ، حيث لم يمنحه ميثاق الأمم المتحدة صلاحيات وسلطات واسعة تسمح له بتحقيق نتائج ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي رغم الدور المميز للمجالين المذكورين في تحقيق السلم والأمن الدوليين وهكذا يتناول موضوع البحث الفرضيتين التاليتين :

1- عدم ملائمة النصوص القانونية الواردة بالميثاق للمهام والمسؤوليات التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي وتقاضها وتدخلها مع مهام الجمعية العامة ، إضافة إلى عدم مسايرتها للمتغيرات الدولية الجديدة .

2- صعوبة تحقيق إصلاح جذري للمجلس لارتباطه بإصلاح منظمة الأمم المتحدة ككل وخاصة الجمعية العامة التي يعمل المجلس تحت إشرافها ورقابتها رغم أنه جهاز رئيسي في نفس المستوى مع الجمعية العامة .

### **ثانياً : أهمية الدراسة :**

يتناول البحث موضوعاً من الموضوعات المهمة عن طريق التعمق في دراسة ميثاق الأمم المتحدة وخاصة النصوص التي تنظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يشكل البحث أهمية كبرى في لفت انتباه المجتمع الدولي بأهمية إصلاح المجلس الاقتصادي وتطويره كجهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة ، الذي يمثل عماد العلاقات الاقتصادية الدولية والذي لم ينل حقه من الاهتمام مقارنة بمجلس الأمن الدولي رغم أهميته القصوى في إرساء دعائم السلام العالمي المنشود .

### **ثالثاً : منهجية الدراسة :**

يرتكز البحث على المنهج التحليلي والقانوني والذي يعتمد على تحليل نصوص الميثاق ومقارنتها بالواقع الذي طبقت فيه للوصول إلى مكامن الخلل والقصور لغرض المعالجة والإصلاح .

### **رابعاً : الدراسات السابقة :**

لا ندعى الكمال ، وباعتبار هذا الموضوع حساس ومهم ويعتبر من المواضيع المهمة التي لاقت دراسات عده على الصعيد المحلي والدولي ، وعليه فقد اعتمدت في عملية بحثي هذا على جمع المعلومات من المصادر المختلفة مثل الكتب المتخصصة والدوريات ذات العلاقة بموضوع البحث مع الاستعانة بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) .

## خامساً : خطة البحث :

المبحث الأول : أهمية إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

المطلب الأول : الاهداف الحالية للإصلاح .

المطلب الثاني : النظرة الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

المبحث الثاني : تعزيز مكانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة التحديات الحالية .

المطلب الأول : تفعيل آلية التفاوض كمحاولة للإصلاح .

المطلب الثاني : تحسين النواحي الإجرائية والتتنظيمية للمجلس .

المطلب الثالث : تحسين الجوانب التنفيذية .

## المبادرات الدولية لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة

يتواصل إصرار المجتمع الدولي على جعل المجلس الاقتصادي الفاعلة لتحقيق التعاون الاقتصادي الدولي ويظهر ذلك من خلال المحاولات المتكررة والمملحة ، ففي السنوات الأخيرة من مطلع التسعينيات تضاعفت الجهود لتعزيز المجلس وأصبح المجلس أهم الاتجاهات المرتقبة للإصلاح خاصة تلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة من أهمها القرار 57 / 270 الصادر في 23 يونيو 2003 ، والقرار 61 / 16 ، الصادر في 2006 ، والقرار الصادر عن إعلان الألفية 2000 م ، لذلك سنتم دراسة هذا المبحث في مبحثين أثنين - في المبحث الأول أهمية إصلاح المجلس الاقتصادي في المرحلة الحالية ، ثم تعزيز مكانة المجلس في نظام الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المعاصرة في المبحث الثاني .

### المبحث الأول

#### أهمية إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يضطلع المجلس الاقتصادي بالمهام الاقتصادية والاجتماعية تجعله يحتل المكانة المهمة في نظام الأمم المتحدة ، فهو يتعامل مع الدول والهيئات ذات الطابع الاقتصادي وتزداد أهمية المجلس بتزايد أهمية المسائل التي يعالجها المجلس التي شهدت تطورات على مختلف الأصعدة .

في هذا المبحث نبين الأهداف الحالية للمجلس في فترة انتهاء الحرب الباردة وذلك في المطلب الأول ، ثم ندرس في المطلب الثاني – ما هي النظرة الجديدة للمجلس ليكون أداة فاعلة ؟

### **المطلب الأول : الأهداف الحالية للإصلاح :**

رأينا عند دراستنا لموضوع أسباب ضعف المجلس أن المجلس يفتقر إلى السلطة الازمة التي تمكّنه من القيام بدوره في متابعة وتنفيذ توصياته ، فالمجلس لا يملك سلطة إصدار القرارات الملزمة ، وهي سلطة لازمة لجهاز رئيسي يعول عليه تحقيق التعاون الدولي والرقي الاقتصادي والاجتماعي الشعوب كافة ، وفي نفس الوقت فإن تعدد المهام والوظائف وتزايد عدد التقارير التي يقوم باستعراضها وتقييمها شكلت عقبات حقيقة أمام المجلس في أن يتناول المشاكل الرئيسية في المجال الاقتصادي ، لذلك فإن إعادة إحياء المجلس تتطلب إحداث تعديلات جوهيرية في هيكله ، وطرق عمله<sup>١</sup> ، واختصاصاته وعملية الإصلاح الحالية تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين هما على النحو التالي :

#### **أولاً : دمقرطة الجوانب الاقتصادية في الأمم المتحدة عن طريق المجلس :**

إن إصلاح الجوانب الاقتصادية للأمم المتحدة يتطلب بالدرجة الأولى إصلاح المجلس الاقتصادي لأن إصلاحه ودمقرطته يعزز دور الأمم المتحدة في العمل بشكل حقيقي من أجل تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي الدولي الذي يشكل 70 في المائة من عمل الأمم المتحدة وبالتالي يمكن القول أن دمقرطة القرارات الاقتصادية التي تصدر عن المجلس الاقتصادي المختص بموجب الميثاق بتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي يعد إصلاح الأمم المتحدة اقتصادياً ، والأمر هنا لا يتعلق بالتوسيع في العضوية أو إنقاذها فحسب ، وإنما يتعلق الأمر بالمردودية والفاعلية ، فالدول النامية التي تطالب بجعل المجلس الاقتصادي جهازاً عالمياً وعاماً مفتوحاً لكل الدول الأعضاء بشكل منظم وقانوني فإنه بكل تأكيد سيساهم في دمقرطة القرارات الاقتصادية إذا ما كانت العضوية والمشاركة في المجلس موزعة بشكل عادل ومتوازي وبقبول هذا التوزيع من طرف جميع الدول الأعضاء وبالتالي فإن دمقرطة المجلس بتوسيع العضوية يتتيح مجالاً أوسع للمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تهم الشأن العام الدولي ، كما إن افتتاح المجلس على كل الأطراف الفاعلة الدولية وغير الدولية في المشاركة في تنفيذ السياسات الاقتصادية سيجعل العالم أكثر اتساقاً وكفاءة ، لذا فإن عملية إصلاحه

<sup>١</sup> بطرس بطرس غالي: نحو دورأقوى للأمم المتحدة مجلس دول، عدد 113، ١٩٩٣م.

كمنتدى للحوار يضم الأجهزة الحكومية ، والمجتمع المدني ، والقطاع الخاص سيساهم في تنمية العلاقات الدولية التي شهدت تطويراً في الآونة الأخيرة .

وهكذا يمكن القول إذا انعدمت الديمقراطية في المنظمة وحضور هذه الأخيرة لسلطة فردية أو جهة معينة سيؤثر ذلك سلباً في بناء علاقات دولية سليمة قائمة على التعاون والمشاركة في رسم السياسات الاقتصادية العالمية الأمر الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة من الناحية النظرية والقانونية ويتناقض من الناحية الواقعية والعملية الحالية لكي لا يعكس واقع السلطة والقوة لأننا نجد المنظمة أمام حالة من عدم التنسيق والتجزئة خاصة بعد الزيادة الهائلة في عدد أعضاء الأمم المتحدة واتساع نطاق الوكالات المتخصصة التي انفردت بسلطة إصدار القرارات الاقتصادية خاصة تلك المنظمات الاقتصادية والمالية ، وبالتالي فإن الحاجة ملحة لإعادة تنظيم العلاقة القانونية بين المجلس و الأجهزة و المنظمات<sup>2</sup> .

### ثانياً : إرساء دعائم السلام العالمي وربطه بتحقيق التنمية :

إن تحقيق الأمن الاقتصادي العالمي يستوجب من جميع البلدان أن تظهر إدارتها السياسية على نهاية الظروف الازمة لضمان توفير الأمن الاقتصادي الدولي ، ولما كان مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي ، هو جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي بوجه عام فإن حماية المصالح الاقتصادية الدولية وحماية كل الحقوق والمصالح المشروعة للدول ، ووضع ضمانات فعالة بعدم انتهاكات يعد من أهم وسائل تعزيز الأمن الاقتصادي الدولي وخاصة للدول النامية<sup>3</sup> .

ولقد أدرك واضعو الميثاق حينما ألو على أنفسهم إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب أدركوا أن تحقيق السلام لا يمكن أن يكتب له النجاح ما لم يؤسس على قاعدة متينة من خلال الحفاظ على العدالة وحقوق الإنسان والدفع بالرقي الاجتماعي والاقتصادي قدماً<sup>4</sup> ، من هنا انبثقت فكرة إنشاء المجلس الاقتصادي باعتباره الأداة الحكومية التي تتطلع بتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، أي أن هذا المجلس سيساهم في صنع السلام من خلال مواجهة مصادر التهديدات التي تشكل مخاطر حقيقة في زعزعة الأمن والاستقرار ، وهي مصادر غير عسكرية والتي تفوق خسائرها خسائر

<sup>2</sup>-اسماعيل صببي عبد الله، نجونظام عال م جدد للمرة ،الى قال عالم مصر قل الكتاب ، 1976م ، ص 99 – 100 .

<sup>3</sup>- محمد محمود شهاب ،الفي ظمات الديار ، ط 5 للمرة ، دار النهضة العالمية ، 1990 ، ص 140 .

<sup>4</sup>-عبدالواحد محمد ملقار ، لتنظيم إسلام ، عالم الكتاب للمرة ، 1989 ، ص 220 .

الحروب والتي أصبحت تتفاقم الآن مثل تغير المناخ والهجرة ، والأمراض ، وانتشار الفساد والمدمرات والتي لا تعترف بالحدود السياسية .

من هنا فإن إصلاح المجلس الاقتصادي يجعله الجهاز الذي يتمتع بالسلطات الازمة القادر على تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجال التنمية وربطها بالسلم وحقوق الإنسان يعتبر أمر ضروري إذا ما أرد للعالم أن يعيش في أمن وسلم<sup>٥</sup> .

لذلك ينبغي على المجتمع الدولي أن يركز جهوده في تدعيم التنمية وخاصة للدول الأشد فقرًا ، والدول النامية بصفة عامة من خلال وضع ضمانات فعالة للقضاء على الفقر والتخلف ، وإزالة كل مصدر من شأنه تهديد أمن واستقرار المجتمع الدولي ، وبعد هذا من أهم وسائل تعزيز الأمن الاقتصادي ، ووصولاً إلى تلك الغاية ينبغي أن نولي اهتماماً بالمجلس الاقتصادي ، ليلعب الدور المهم في الحياة الاقتصادية الدولية لتحقيق الأمن والسلام الدوليين<sup>٦</sup> ، ويعزيز مكانة المجلس كجهاز دولي يعمل على تحقيق التعاون الدولي ليس لكونه يهتم بالتعاون الدولي الاقتصادي فحسب بل ليعمل على معالجة المسائل التي تشكل مصدر تهديد حقيقي للسلم والأمن والتي ولم يعد بالإمكان معالجتها في ظل الوضع الحالي .

### **المطلب الثاني : النظرة الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي :**

إن الواقع الحالي للمجلس يظهر من خلال صورتين متناقضتين ، الأولى يظهر بوصفه جهاز شبه محدود العضوية يقوم بوظائف اقتصادية وتنفيذية وتسويقي عموماً ، والصورة الثانية يظهر فيها المجلس بمثابة جهاز عام يشبه الجمعية العامة .

إن هذه الوضعية المزدوجة للمجلس جعلته في وضعية مزدوجة وغير واضحة سواء من حيث وظائفه وعلاقاته مع مختلف الأطراف الدولية وغير الدولية ، وهكذا انطلقت محاولات إصلاح المجلس بأن يظل الجهاز الرئيسي كما هو وارد بالميthic ، ولكن ضمن نظرة جديدة جذرية تشمل إعادة هيكلة المجلس من حيث تشكيله وعلاقاته مع الأجهزة والمنظمات المختلفة ، ومن حيث اختصاصاته وسلطاته وليس فهذا وحسب ولكن ضرورة تكيفه مع التطورات الجديدة .

<sup>5</sup>- الوثائق الوسم " ، الـ جـمـعـ ؛ الـ جـمـعـ ؛ الـ دـورـ ة ؛ 59 ، ) 565 / 59 / A ( ، ص 34 .

<sup>6</sup>- د. نصوص ميلا دُنس، مقدمة لدراسة العلاقات دولية، الطبعة الثالثة، 1998 ، ص 147 .

## أولاً : الإصلاح الجذري للمجلس :

عند دراستنا لأسباب ضعف المجلس الاقتصادي وجدنا إن المجلس يعاني العديد من العقبات الهيكلية والتنظيمية والوظيفية ، وأهم ما يعاب على المجلس تبعيته للجمعية العامة رغم إنه في مستوى واحد معها من حيث كونه جهاز رئيسي بنص الميثاق وبالتالي اتجهت بعض المقترنات في الإصلاح إلى إعطاء المجلس نوعاً من الاستقلالية في التصرف والعمل والتنفيذ ، وإعادة ترتيب علاقاته المختلفة لتكون أكثر توازناً وخاصةً مع الجمعية العامة ومجلس الأمن ، أي أن الإصلاحات المرتبطة تتعلق من نظرة شمولية حتى لو تمت بشكل تدرجي<sup>7</sup> .

عموماً فإن النظرة الجديدة للإصلاح للمجلس بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تتعلق من المقترنات التالية :

- 1- تقوية سلطة المجلس لضمان تنفيذ القرارات التي يتخذها .
- 2- تحسين مستوى التمثيل داخل المجلس بما يكفل زيادة قدرته على صنع القرارات ، وذلك عن طريق تمثيل وزاري متخصص ، أو عن طريق فنيين وخبراء ومستشارين أكفاء يؤدون مهامهم باسم دولهم وللصالح الاقتصادي العام .
- 3- ضمان درجة عالية من المرونة في وظيفة وعمل المجلس ، وتبسيط هيكل أجهزته الفرعية التي جعلت المجلس ينثر بكم هائل من البنود والوثائق والتي تستنفذ وقت المجلس بدلاً من ذلك ضرورة الالتفاء بدراسة مشاريع التخطيط والتنفيذ والتركيز على معالجة التطورات الهامة والقضايا الملحة في الموقف الاقتصادي العالمي ، وأن يظل المجلس هو الجهاز القائم بالرقابة على تطبيق وتنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة .
- 4- إتاحة المشاركة للأطراف الجديدة والخارجية في الحياة الاقتصادية عن طريق مشاركتها بشكل نظامي وقانوني في أشغال المجلس الاقتصادي .
- 5- الاستجابة بطريقة فعالة للمشاكل والتحديات الجديدة الناجمة عن المتطلبات المتغيرة للتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي .

<sup>7</sup> - المرجع سليمان ، ص 148 .

6- أن يصبح المجلس المنسق العام الحقيقى الذى لا ينافسه أي جهاز أو وكالة أو أي جهة أخرى لتنسيق كافة الأنشطة الاقتصادية مع كافة أجهزة وأنظمة الأمم المتحدة .

ولكي يستجيب المجلس لهذه الأهداف يتطلب إحداث تغييرات في قواعد إجراءات المجلس ، كما يتطلب إعادة النظر في الميثاق بخصوص العضوية ونظام التصويت واتخاذ القرارات داخل المجلس كما يتطلب إعادة ترتيب العلاقة بين المجلس وبين الأجهزة الأخرى المعنية بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي .

### ثانياً : موائمة المجلس للتطورات الراهنة :

في ظل الظروف الحالية أصبحت أولويات المنظمة لا تتعلق بوقف الحروب بل مواجحة المشاكل ذات الشأن العام الدولي و التي فرضت نفسها على المنظمة الأم ، فالمنظمة في حاجة لمواجحة المشاكل النوعية الاقتصادية و الإنسانية و البيئة و ليس الصراع على توزيع موازين القوى ومناطق النفوذ دون الاهتمام بمتطلبات الدول<sup>8</sup> .

لو نظرنا للمبادئ الواردة في الميثاق ، يمكن القول أن الميثاق تعرض إلى العديد من المبادئ ، لم تعد صالحة الآن لاستيعاب التطورات الحديثة في النظام الدولي ، فمفهوم السلم والأمن المتجسد في الميثاق جاء ضيقاً ، ولا يوجد في قائمة مقاصد الأمم المتحدة مجال لمفهوم العدالة الاقتصادية ، فظلاً عن أن الميثاق الذي حدد التعاون الدولي بطريقة غامضة كنشاط ثانوي لم يعكس على نحو كامل الارتكاج الجديد للاعتماد المتبادل بين الدول ، وبالتالي لم يستجب المجلس بشكل إيجابي التعامل مع القضايا والمسائل الحديثة التي تتطلب اهتماماً واسعاً وحلولاً عالمية في إطار الأمم المتحدة ، ومن الصعب تطبيق الميثاق عليها ، مثل ( البيئة البشرية ، الاستخدامات السلمية والعسكرية لقيعان البحار ، الفضاء الخارجي ، مشاكل الغذاء ، الأمراض ، الآثار السلبية للعولمة ) .

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع الدولي في شكل نظام عالمي جديد المبني على اقتصاد السوق ، وتقليل دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي ، وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية

<sup>8</sup> شق قالمصري ، لنطالى عال مالج د بروت ، دال عل لهل ملا ن ، 1992م ، ص 82 .

وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة ، هذه الوضعية جعلت القرارات المصيرية تصدر خارج الأمم المتحدة<sup>9</sup> .

خلاصة القول أن المجتمع الدولي يحتاج إلى تطوير المجلس الاقتصادي كأداة مهمة ومسئولة بموجب الميثاق على تحقيق التعاون الاقتصادي الدولي ضمن نظام الأمم المتحدة حتى يمكن مواجهة التحديات العالمية الجديدة وما أفرزته من مفاهيم جديدة تتعلق ( بالسلم والأمن الدوليين ، الأمن الجماعي ، الأمن الاقتصادي .... الخ ) .

إن المؤسسات التي تعمل خارج الأمم المتحدة سوف لن تعمل في حقيقة الأمر إلى تحقيق التنمية التي تسعى إليها الدول إليها وخاصة النامية لأنها تعمل بشكل مستقل عن الأمم المتحدة .

وأبرز ما تعانيه المنظمة اليوم هو عدم تكيفها مع المعطيات الجديدة للتعامل مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية الحالية في كل المجالات والتي يجب على الميثاق أن ينأقلم أو أن يساير التطور والتغيير ، وهو ما يتعلق بظاهرة العولمة ، والتي تعني إزالة كل القيود والحدود بين الدول في إطار التبادلات التجارية .

## **المبحث الثاني**

### **تعزيز مكانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة التحديات الحالية**

في منتصف التسعينات بل بعد انتهاء الحرب الباردة ، ومع بداية الألفية الجديدة جرت اقتراحات هامة من خلال المؤتمرات الرئيسية ، ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة ، كان أهمها اعلان الألفية 2000 ، ضمن الحملة العالمية التي تصاعدت في الفترة الأخيرة بضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة ، فقد صدر عن الجمعية العامة عدة مناقشات تهدف إلى تطوير القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لتفعيل الأنشطة الاقتصادية ، فقد شكلت عدة لجان من قبل الجمعية العامة والأمانة العامة لتقديم توصيات لعل من أهمها مقترنات كوفي آنان 1997 م ، وقد اسفرت هذه المحاولات على تحقيق بعض النتائج المحدودة ركزت على مواجهة المشكلات العالمية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكان الهدف منها جعل المجلس الجهاز الفاعل والمؤهل للتعامل مع التطورات الاقتصادية العالمية .

<sup>9</sup> - عمّر نعمة ، مقرطة في ظمة الأمم المتحدة ، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر ببروت ، 2007 ، ص 101 .

فيما يلي نعرض أهم التطورات التي تحقق كثمرة للجهود التي بذلت سواء في فترة الحرب الباردة ، أو ما بعدها .

### **المطلب الأول : تفعيل آلية التفاوض كمحاولة للإصلاح :**

من أجل البدء في دفع عملية إصلاح المجلس خطوة نحو تفعيل دوره كمنتدى لحوار السياسات وصانعاً لتوافق الآراء ، وكمنسق فاعل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ، ومن أجل تفعيل المادة 63 / 4 من الميثاق ، ثم إسناد بعض الوظائف الجديدة بهدف تطويره ليكون أداة قادرة على تحقيق المزيد من التكامل والتنسيق<sup>10</sup> .

فيما يلي نعرض أهم هذه التطورات :

### **أولاً : منتدى التعاون الإنمائي**

بهدف دمقرطة القرارات الاقتصادية و الاجتماعية ، لمحابيّة تحديات القرن الواحد و العشرين مثل القضاء على الفقر و البيئة و الطاقة التي أصبحت تشكل مصدر تهديد للسلم و الأمن الدوليين و ليس بالإمكان مواجهتها إلا من خلال العمل الجماعي و مشاركة كل الأطراف الداخلية و الخارجية ، و بضرورة وجود تنسيق و ترابط و تكامل بين مختلف الوحدات التي تكون نظام الأمم المتحدة و من ثم فأأن العمل على تطوير و تحسين التنسيق و التشاور يعد من أهم المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها اي إصلاح جاد ، لذلك يعد إعلان الألفية نقطة الانطلاق للإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة ، الذي اتخذ قرارات رائدة في مجال التنمية . ففي مؤتمر القمة العالمي 2005 تم التأكيد على أن يكون المجلس الاقتصادي منبراً للمناقشة على مستوى عال من الدول و المؤسسات المالية و القطاع الخاص ، و المجتمع المدني ، و كل الجهات الفاعلة ، و ذلك بأن يعقد المجلس منتدى للتعاون الإنمائي مرة كل سنتين في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس لتعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية ، لاستعراض الاتجاهات في التعاون الدولي في مجال التنمية بما في ذلك استراتيجيات و سياسيات و تمويل و تشجيع مزيد من التماسك بين الأنشطة الإنمائية لمختلف شركاء التنمية و تعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية و التنفيذية للأمم المتحدة . أن مثل شركاء التنمية و تعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية و التنفيذية للأمم المتحدة ، و

<sup>10</sup> - عزالدُنْ بِلَرَاءُمْ ، الوجْزُ فِي الْعَلَاقَاتِ الْفُصَادِيَّةِ الْأَدَلِيَّةِ ، الْجَزْءُ الْأَوَّلُ لِلْقَاوِرَةِ ، الْوَسْلَةُ الْأَدَلِيَّةُ لِلْفُلْطَبَاعَةِ ، ولڪميُوتُر ، 2001 ، ص 65 .

المؤسسات الدولية المالية و التجارية و المنظمات الإقليمية و المنظمات الغير حكومية و المجتمع المدني و ممثلي القطاع الخاص من خلال حوار حقيقي لمعالجة كل التغرات و التحديات التي تواجه التنمية<sup>11</sup>.

### ثانياً : الاستعراض الوزاري

يعقد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي استعراضاً وزارياً سنوياً و هي مهمة جديدة كلفه بها رؤساء الدول و الحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 م ، و ذلك اعتباراً من 2007 م و يهدف متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 م . و تشمل عمليات الاستعراض الوزاري السنوي ثلاثة عناصر : عروض وطنية تجري بمبادرة من البلدان ، استعراضات إقليمية و عالمية ، تستكمل هذه العناصر بتقديم الحلول المبتكرة لمعالجة موضوعات معينة . تضم اجتماعات المجلس السنوية الوزارية مؤسسات مثل بريتون وودز ، لتعزيز الحوار و التعاون بين الأمم المتحدة و المؤسسات المالية و التجارية ، و كان من أهم نتائج هذا التعاون عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مارس 2002 في مونتيري بالمكسيك .

### المطلب الثاني : تحسين النواحي الإجرائية والتنظيمية للمجلس

لقد رأينا في السابق أنه من أسباب ضعف المجلس وجود خلل في نظام المجلس الاقتصادي و طريقة عمله ، لذا فان معالجة هذا الخلل تتطلب تطوير النواحي التنظيمية تشمل لائحة و برامج عمل المجلس ، و تنظيم اجتماعاته و عقد الدورات و كيفية مناقشة التقارير من أجل أن يكون المجلس مركزاً لتنسيق أعمال الدول ، في تحقيق الغايات المشتركة ، و أن يركز أعماله في الأمور التي تهم الشأن العام الدولي ، و أن لا يضيع الوقت في مناقشة أمور غير مهمة<sup>12</sup> ، في هذا الفرع ندرس نعرض أهم مقررات الواردة في تقارير الأمانة العامة (الأمناء العاملون للأمم المتحدة ) و ذلك على النحو التالي :

<sup>11</sup> -المرجع على سبيقون فللالصفحة .

<sup>12</sup> بطرس بطرس غالي ، الأمانة المتحدة في قلائلة " المسؤول " ملمس مشتركة ، مجلـة " اسـة الـدـلـي " ، العدد 116 ، ولـيو 1994 .

## **أولاً : توصيات الجمعية العامة**

في هذا الإطار نعرض أهم توصيات الجمعية العامة بموجب قرار الجمعية العامة القرار 50 في 277/ 14 مايو 1996 المتعلق بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتشييدها في الميدانين الاقتصادي و الاجتماعي ، والميدانين المتصلة هذه المقترنات ركزت على تعزيز المجلس الاقتصادي من الناحية التنظيمية والإجرائية .

## **أ - لائحة و برنامج عمل المجلس :**

في هذا الإطار يقترح أن تقسم لائحة المجلس على أساس محدد من القضايا لتناقش في دورات قصيرة على مدار العام ( عدا فترة انعقاد الجمعية العامة ) من شأنها تكثين المجلس من تكريس اهتمامه للتطورات الهامة التي تتطلب عملاً دولياً و من ممارسة مسؤوليات القيادة و التنسيق المنوط به على نحو فعال و أهم المقتراحات بهذا الخصوص ما يلي :

- 1 - يعقد المجلس دورة موضوعية أقصر و أكثر تركيزاً لمدة أربع أسابيع في شهر يوليو ، و من ثم تبذل الجهود لتحسين الإعداد للدورة عم طريق الاستخدام الفعال لدورات المجلس التنظيمية ، باللجوء حسب الاقتضاء إلى إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة للجميع<sup>13</sup> .
  - 2 - ينبغي أن تظل الدورة التنظيمية للمجلس الإطار المناسب لإجراء مناقشة صريحة لبنود جدول أعمال الدورة الموضوعية و اعتماد هذه البنود فضلاً عن مناقشة و اعتماد برنامج العمل الأساسي السنوي للمجلس ، مع مراعاة النظام الداخلي للمجلس و قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .
  - 3 - ينبغي لمكتب المجلس أن يعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة لإشراك أعضاء المجلس من أجل تحسين الجوانب التنظيمية و الإجرائية و الموضوعية دورات المجلس بغية ابراز القضايا و التوصيات التي تستدعي نظر المجلس .
  - 4 - ينبغي أن يراعي المجلس عند تحديد مواعيد الدورات و المشاورات ، احتمامات الهيئات الأخرى التي تتناول القضايا الاقتصادية و الاجتماعية لتجنب التداخل و زيادة الأعباء .

<sup>13</sup> -الوُثْقَى الِّيَسْمُّةُ، الْجَمْعُ ٌّالِيَّاً عَامَةُ، الْدُورَةُ ٢٢٧، ص ١٠، ١١، ١٢ ) A / Res / 50 / 227 ، الْجَمْعُ ٌّالِيَّاً عَامَةُ، الْدُورَةُ ٢٢٧، ص ١٠، ١١، ١٢ )

- 5 - ينبغي للمكتب أن يساعد المجلس في تحديد القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و القضايا المتصلة بها من أجل مناقشتها في دوراته ، و ان تظل على اتصال دائم مع مكاتب اللجان الفنية و الجهات الفرعية الأخرى و كذلك مع الوكالات المتخصصة و المجالس التنفيذية للصناديق و البرامج .
- 6 - ينبغي تنفيذ النتائج التي يعتمدتها المجلس بشأن اختيار موضوعات عامة للمؤتمرات الرئيسية ، أو الإسهام في إجراء الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة في النظر خلال دورة المجلس التنظيمية ، و في اختيار موضوع بشأن تبادل قضايا قطاعية محددة ، و ينبغي للمجلس أن يجري حواراً مركزاً بشأن المواضيع المختارة مع صناديق و برامج و اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة ، بما في ذلك مؤسسات بريطون وودز و منظمة التجارة العالمية و ذلك في الجزء المتعلقة بالتنسيق . و يجب أن تSEND مهام الاجتماعات للجنة الإدارية للتنسيق و لجنة البرامج و التنسيق<sup>14</sup> .
- 7 - ينبغي للمكتب أن يراقب حالة إعداد الوثائق الازمة للمجلس و أن يتخذ التدابير الازمة لتسهيل إصدارها في الوقت المناسب بجميع اللغات .
- 8 - ينبغي للمجلس أن يستعرض بانتظام جدول أعمال الجزء العام من اجتماعاته بغية حذف البنود التي لا صلة لها بعمل هيئاته الفرعية أو التي تكون متكررة من البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة . و ان يميز بين تلك التي تدرج لاتخاذ قرار بشأنها ، أو تلك التي تدرج للعلم فقط .
- 9 - ينبغي للمجلس أن يعقد في الأوقات المناسبة الاجتماعات الازمة لتقدير بما يواجه التنمية ن تهديدات مثل الأوبئة و المجموعات و الكوارث الطبيعية الكبيرة ، و تشجيع القيام باستجابات منسقة للتصدي لها . لدعم و تحملة الجهد الدولي في مجال المساعدات الإنسانية ، و لكن الدول الأعضاء لم تتوصل إلى اتفاق بشأن طريقة العمل في المجلس لاستخدامها في هذا الصدد ، فيبينما ترى مجموعة " 77 " أن يعقد المجلس اجتماعات مخصصة لحالات الطوارئ الإنسانية محددة بناء على طلب الدولة العضو المترسدة و عقب توصية من المكتب ، لتقديم المساعدة بشكل فوري ، بينما الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و سويسرا تقضي اتفاقاً اجتماعات مخصصة بالاتفاق مع الدول الأعضاء

<sup>14</sup> - المرجع السابق ، ص 14 .

المعينة ، و لكن ليس بالضرورة بطلب من قبليهم أو توصية من المكتب ، و ذلك بهدف رفع مستوى الوعي و إشراك أصحاب المصلحة .

#### **ب - بالنسبة للوثائق :**

يعد تحسين فعالية نظام تقديم التقارير عنصراً مهماً و قد ضل المجلس بصدق العديد من القرارات بصدق تحسين الوثائق ، ذلك أن التقارير التي تقدمها هيئات المجلس الفرعية التابعة له و ذات الصلة تتم المجلس بثروة هائلة من المعلومات حول المتابعة المنسقة و المتكاملة لجدول الأعمال الإنمائي ، و قد قدمت الجمعية العامة توصيات مهمة بصدق تنظيم أعمال المجلس أهمها<sup>15</sup> :

- 1 - ينبغي على الهيئات الفرعية أن تضمن تقاريرها موجزاً عاماً و ينبغي أن تكون مختصرة ( تعرض النتائج و التوصيات ) .
- 2 - تجنب تكرار المناقشات التي تجريها الهيئات الفرعية في الجزء العام من اجتماعات المجلس و التي تتعلق باستعراض الأنشطة و التوصيات و التقارير .
- 3 - وجوب إصدار الوثائق في الوقت المناسب و بكل اللغات العاملة في المجلس .
- 4 - مطالبة الأمانة العامة بتنفيذ القاعدة 13 / 4 من قواعد الإجراءات المجلس و المتعلقة بإخطار المجلس و أجهزته الفرعية بالوثائق التي لم يتم إصدارها طبقاً لقاعدة الستة أسابيع .
- 5 - إصدار تقارير المجلس إلى الجمعية العامة في شكل كراسات مستقلة ، و إعداد تقرير موحد حول البنود المنفصلة .
- 6 - أن يشير البرنامج الأساسي السنوي لعمل المجلس فيما يتعلق بكل بند من جدول الأعمال إلى الوثائق التي يتبعن إحالتها إلى ذلك البند و السند التشريعي لإعدادها و ذلك بغية تمكين المجلس من النظر في الوثائق من زاوية مساهمتها في عمل المجلس و مدى ما تتسم به من أهمية و طابع ملح في ضوء الحالة الراهنة .
- 7 - محاولة إعداد تقارير مختصرة قدر الإمكان .

<sup>15</sup>- الوثائق الوسم " ، الجمعية العامة ، الدور فالنمسون ، مرجع سيليق ، ص 8 ، 9 .

8 - السماح لبعض الهيئات الفرعية أن تزور بمحاضر موجزة لما تجريه من مناقشات خاصة إذا اقتضي الأمر ذلك .

9 - يجب في بداية كل دورة عادية استعراض كل الوثائق المتاحة ذات الصلة لمعرفة مدى أهمية الوثيقة ، أي أنها أصبحت زائدة عن الحاجة أم أنها فقدت فائدتها .

#### **ج - الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية :**

للمجلس من أجل أن يؤدي دوره في التسويق عليه أن يتخذ التدابير الرامية إلى تحسين كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تتطلع بها منظومة

الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً بما في ذلك جملة أمور ، البرامج التي تركز على تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية ، و لا سيما أقل البلدان نمواً<sup>16</sup> ، و العمل على تحقيق التعاون الملائم بين برامج الأمم المتحدة ، و إبقاء التكاليف الإدارية عند المستوى يسمح بإنجاز البرنامج انجازاً كاملاً . كما يجب أن تتسم الأنشطة التنفيذية بالشمولية و تقديمها بصورة طوعية و حيادية و متعددة الأطراف و حتى يقوم المجلس بهذا الدور تقرر الجمعية العامة الاضطلاع بالآتي :

1 - أن ينظر المجلس الاقتصادي على أساس السنوي أثناء الجزء الرفيع المخصص للأنشطة التنفيذية من اجتماعاته في الصورة المالية العامة للصناديق و البرامج بما في ذلك الموارد و الأولويات و البرامج المتفق عليها .

2 - ينبغي تعزيز دور المجلس في توفير التوجيه والتنسيق بوجه عام للبرامج و الصناديق التنفيذية على مستوى المنظومة كلها بما في ذلك الأولويات المتعلقة بتنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة مع التركيز على القضايا العامة و قضايا التنسيق المتصلة بالأنشطة التنفيذية بعدة طرق منه الفرصة لصانعي السياسة بمناقشة المواضيع الأوسع نطاقاً المتعلقة بالتعاون الإنمائي .

3 - ينبغي أن تنصب الجهد على تحسين الأثر العام لما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذية في مجال التعاون الإنمائي و ذلك لضمان التنسيق و التنفيذ على الصعيد الميداني .

<sup>16</sup> - حسن افعة ، الأمم المتحدة و ضرورة الإصلاح بعنوان فقرن بـ "روت ، مركز دراسات الاتصال العربي" ، 1996 ، ص 250 .

- 4 - تقادياً لتكرار المناقشات ينبغي أن يطلب من مجالس الإدارة أن تسلط الضوء في تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي على القضايا التي تحتاج إلى دراسة ، وأن تحدد ما يتعين اتخاذها من إجراءات .
- 5 - يجب أن يشارك في الجزء الرفيع مسؤولون وطنيون من يضطلعون بدور مباشر في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في البلدان المتفقية ، فضلاً عن ممثلي الأمم المتحدة .
- 6 - ينبغي مواصلة الإسهام في الإعمال التحضيرية لاستعراض سياسة الأنشطة التنفيذية الذي تقوم الجمعية العامة كل ثلاثة سنوات .
- 7 - ينبغي أن تركز المناقشات التي تجري مع رؤساء الوكالات المتخصصة على مواضيع محددة ذات أهمية عامة ، مع الاستعانة بالبلدان المعنية بالدراسات الوطنية والإقليمية ، كما يتعين توسيع المناقشات السنوية لسياسة البرامج الإنمائية مع التركيز والإقليمية ، كما يتعين توسيع المناقشات السنوية لسياسة البرامج الإنمائية مع التركيز على دعم العمليات التي تنهض بها البلدان ذاتها بحيث تشمل المناقشات حالة التعاون مع المانحين الآخرين على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي و خاصة مع مؤسسات بريطون وودز .
- 8 - ينبغي أن تSEND إلى هذا الجزء مهام المجتمعيات المشتركة الحالية لجنة التسيير الإدارية و لجنة البرامج و التسيير<sup>17</sup> .
- 9 - ينبغي متابعة تنفيذ في الجزء العام من الاجتماعات في السنة التالية ، على الصعيد الميداني و تسيقه مع مؤسسات بريتون وودز و الجهات المانحة ، و يقوم المجلس بتعزيز التوجيه للتنمية التنفيذية ، بما في ذلك الأهداف والأولويات والاستراتيجيات في تنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة . و تقترح الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و سويسرا و كندا ، بأن تنفذ الاصطلاحات الحالية من خلال أداء الوجود القطري للأمم المتحدة بما في ذلك الدور المعزز للأمم المتحدة للمسئول المقيم .

## ثانياً : تقارير الأمانة العامة بالأمم المتحدة الخاصة بالإصلاح

يساهم الأمناء العامون من خلال تقاريرهم السنوية إلى الجمعية العامة حول نشاط أجهزة الأمم المتحدة بتقديم المقترنات و التوصيات بتطوير نظام الأمم المتحدة ، و يجعل المنظمة الدولية أداة

<sup>17</sup>-الوثقة ، لمكتب الأمم الدول ، الدورة 300 ، 4 / 300 / GB ، نوفمبر 2007 ، ص 7.

قادرة على حل المشاكل الدولية و من أهم الأجهزة التي لقيت اهتمام كبير في الفترة الأخيرة " المجلس الاقتصادي " برفع مكانته في نظام الأمم المتحدة و أصبح من أهم الأهداف المرتبطة للإصلاح ، بهدف بلوغ الأهداف الإنمائية بما فيها أهداف الألفية الجديدة . و ذلك من خلال المقترنات التي نجملها في النقاط التالية :

- 1 - ينبغي للمجلس الاقتصادي القيام بدور قيادي في مجال وضع القواعد التنظيمية و البحث حول أسباب التهديدات الكثيرة و ما بين تلك التهديدات من روابط ، و تحقيقاً لهذه الغاية ينبغي أن ينشئ المجلس الاقتصادي لجنة معنية بالجوانب الاجتماعية و الاقتصادية بطريقة منقحة وشفافة .
- 2 - ينبغي إتباع نهج جديد في جدول أعمال المجلس الاقتصادي يكون أكثر تركيزاً حول المواضيع الرئيسية الواردة في إعلان الألفية<sup>18</sup> .
- 3 - ينبغي الاستفادة من الاجتماعات السنوية بين المجلس الاقتصادي و مؤسسات برلين وودز لتشجيع اتخاذ إجراءات جماعية لدعم الأهداف الإنمائية و تفاقم آراء مونتيري .
- 4 - ينبغي للمجلس الاقتصادي إضفاء الطابع المؤسسي على عمله في إدارة مرحلة ما بعد الصراع بالعمل مع لجنة بناء السلام ، و أن يعزز الروابط القائمة بينه و بين لجنة بناء السلام .
- 5 - ينبغي للمجلس الاقتصادي أن يرشد عمله من خلال هيكل جديد يتسم بقدر من المرونة ، و لا يكون بضرورة مقيداً بجدول الاجتماعات السنوي الحالي للأجزاء و الدورات الموضوعية ، و إضافة إلى ذلك يحتاج المجلس إلى آلية حكومية دولية تتتوفر فيها الفاعلية و الكفاءة و التمثيل من أجل إشراك المؤسسات التي تعمل في مجال التمويل و التجارة ، و يمكن أن يتحقق ذلك إما بتوسيع نطاق مكتبه أو بإنشاء لجنة تنفيذية ذات تشكيل إقليمي متوازن<sup>19</sup> .
- 6 - ينبغي أن يكون من أهداف المجلس الاقتصادي أن يقوم ، اعتماداً على إسهامات من أمانته و مجموعة الأمم المتحدة و الإنمائية ، توفير التوجيه بشأن التعاون الإنمائي لمجالس إدارات صناديق الأمم المتحدة و برامجها و وكالتها .

<sup>18</sup> - المرجع سيليك ، ص 10 .

<sup>19</sup> - عبد الواحد محمد فار ، لفظ مالدو ، مرجع سيليك ، ص 225 .

7 - ينبغي أن يوفر المجلس مكاناً منتظماً لحشد الدوائر الإنمائية على أعلى المستويات بحيث يتحول في الواقع إلى منتدى للتعاون الإنمائي من خلال الآتي :

أ - ينبغي إتباع نهج في جدول أعمال المجلس يبتعد فيه عن التركيز الحالي على المسائل الإدارية ، و تسيير البرامج بجدول أعمال أكثر تركيزاً حول المواضيع الرئيسية الواردة في إعلان الألفية .

ب - الاستفادة القصوى من الاجتماعات السنوية مع مؤسسات بريتون وودز لتشجيع اتخاذ قرارات جماعية لدعم الأهداف الإنمائية للألفية .

ج - ينبغي أن يدعم المجلس بقوة الجهود ، و مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز تسيير عمل الأمم المتحدة على الصعيد الميداني و تسيقه مع مؤسسات بريتون وودز و الجهات المانحة على أساس ثانوي<sup>20</sup> .

### **المطلب الثالث : تحسين الجوانب التنفيذية :**

من متطلبات إصلاح المجلس الاقتصادي إصلاح لجانه بحيث تعمل كفريق واحد حتى يمكن تفعيل التسيير و التكامل بين مختلف اللجان داخلياً و خارجياً .

#### **أولاً : تحسين أداة عمل اللجان الدولية للمجلس :**

للمجلس 10 لجان فنية ، و خمس لجان إقليمية ، و هيئات أخرى ذات صلة بالمجلس وهذه الأجهزة تتطلع بدور مهم في متابعة و تنفيذ قرارات المجلس ، كما تقوم باستعراض نتائج المؤتمرات المنبثقة عن الأمم المتحدة وفقاً للنتائج المتفق عليها التي اعتمدها المجلس في دورته الموضوعية عام 2005م بشأن إجراء متابعة متسقة لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية ، تجتمع هذه اللجان سنوياً وترسل تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي كما تقوم لجانه الفنية بالإجراءات التحضيرية للمؤتمرات الدولية ، والمشكلة التي تصادف المجلس هي أن هذه اللجان تكاد تعمل بشكل مستقل عن غيرها بشأن متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ، فمتابعة تنفيذ إعلان الألفية مثلًا وما تضمنه من أهداف يجب أن ينظر إليه كهدف متكامل الجوانب ، أي أنه يتطلب تسيير وتوحيد الجهود لتفاعل معًا على مستوى المنظومة ، ولا يجب النظر إليها من منظور خاص ، وقد كان هذا سبباً في الانغلاق والتداخل في أعمال المجلس ، من أجل ذلك طلت الجمعية العامة

<sup>20</sup>-الوثيق الوسم "ة، الـجـمـعـةـ الـدـوـرـةـ 59ـ ، 59ـ /ـ 2005ـ /ـ Aـ ،ـ صـ 62ـ .

إلى المجلس الاقتصادي من خلال عدة قرارات "أن تراجع اللجان الفنية أساليب عملها وتعزيز التعاون فيما بينها" ، والعمل على إيجاد تنسيق أفقى بين لجان المجلس نفسها وتنسيق عمودي مع المجلس بهدف تقييم دورها وإعادة توجيهها ولا سيما في مجال الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، وزيادة فعالية تلك الأجهزة واللجان لكي تؤدي دورها في تحقيق أهداف الألفية الجديدة والتي أقرت على المجلس بإعادة النظر في تلك اللجان من حيث الدمج وإلغاء بعضها بهدف منع التداخل والازدواجية وترشيد أعمالها من حيث اجتماعاتها ، ودوراتها وتقديمها لتقاريرها ، وقد قامت معظم اللجان الفنية امتثالاً للقرار 75 / 270 اعتماد برامج عمل متعدد السنوات ، وقد نظمت عدة لجان أنشطة تعاونية مع اللجان الإقليمية، وإلى تعزيز التنسيق والتعاون بين لجانه الفنية والإقليمية وهيئاته الفرعية الأخرى ، وأن تسهم في الاستعراض الوزاري السنوي وفي منتدى التعاون الإنمائي في سياق خطة العمل السنوية ، واكتشاف السبل الكفيلة بجعل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تشارك بانتظام في أعمال اللجان كل في إطار ولايته ، كما حثت الجمعية العامة في قرارها 61 / 16 / 2006م إلى أن تظل لجنة التنمية المستدامة الهيئة الرفيعة المستوى داخل المنظمة ، وأن تكون المنتدى الرئيسي للنظر في المسائل المتصلة بكمال ابعاد التنمية الثلاث<sup>21</sup>.

### **ثانياً : تفعيل دور اللجان الإقليمية :**

نظراً لأهمية اللجان الإقليمية في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المختلفة ، فهي تعمل في الظروف البيئية الخاصة بكل منطقة ، وتسعى لتحقيق التعاون على المستوى الإقليمي والمشاركة في تحطيط البرامج والإسهام في صنع السياسة العالمية وتحقيق التعاون الاقتصادي الإقليمي في التنسيق مع الوكالات المتخصصة وخاصة مؤسسات بريتون وودز ، وتقديم تقارير مفصلة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية ومستوى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ، وأن يقوم الأبناء التنفيذيون للجان الإقليمية بتنظيم اجتماعات مشتركة بغية تحسين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لنظام الأمم المتحدة في منطقة كل منهم .

ومن المعلوم أن اللجان الإقليمية تقيم علاقة ثنائية بين المنظمات الإقليمية من جهة ، ومنظمة الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي ، وبهذا فهي تكتسي أهمية بإدخال التحليل الإقليمي في مداولات السياسة العامة لتعزيز التنسيق ولا سيما دعم جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي ، من هنا

<sup>21</sup>-حسن افعة ،اصلاح الأمم المتحدة ضرورة ملمس راالتقى ظالم الدوال بروت ،الدارالعربية لعلوم ،2009 ، ص 24

حاول المجلس اتخاذ الخطوات الضرورية للتنفيذ الفعال لأحكام قارات الجمعية العامة ذات الصلة بأعمال المجلس ، فأصدر القرار 206 / 2006 في 15 فبراير 2006م - المعنون " تكليف عمل المجلس " ، وهو يتعلق بوضع قارات الجمعية العامة موضع التنفيذ وإلى تعزيز التعاون بين اللجان الفنية و اللجان الإقليمية نفسها المنتشرة في قارات العالم التي يمكن الاستفادة منها في مجال التعاون الإنمائي بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع .

من هنا نرى إنه لكي يتم تحسين عمل المجلس ضرورة تقليص لجان المجلس بحيث يتم إلغاء بعض اللجان و إحالة وظائفها و اختصاصاتها إلى جهات أخرى خاصة تلك التي تعمل في مجال التنمية الاجتماعية ليتم فصلها عن المجلس مثل اللجان التي تهتم بالطفل و الشباب و المرأة و المخدرات و حقوق الإنسان و السكان و غيرها وتبقى اللجان مثل لجنة التنمية المستدامة ، لجنة الشركات متعددة الشركات<sup>22</sup> ، لجنة

أخيراً نصل في نهاية هذا المبحث إلى وجود عدة خيارات لإصلاح المجلس الاقتصادي يمكن توضيحها من خلال المقترنات التي سبقت الإشارة إليها و ذلك على النحو التالي :

1 - إغاء المجلس من وظيفة التسيير ، بحيث يعني كل وكالة متخصصة باحتياجات التنمية في إطار مجالها الوظيفي على نحو مستقل على أن ترشد برامجها مع الوكالات الأخرى ويصبح المجلس بدوره كوكالة متخصصة في المجال الاقتصادي يكون منبراً لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ذات الطابع العام .

2 - تركيز اختصاص المجلس الاقتصادي في الاضطلاع بعملية التسيير وتحويل المجلس سلطات فعالة في ممارسته لوظيفة التسيير وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حدود اختصاصاته الحالية بوصفه الهيئة الرئيسية لتحقيق التسيير الأفضل لأعمال المنظمة الدولية ، وإنه ينبغي إغاء المجلس من عبئ معالجة المسائل غير الهامة لكي يتمكن من العمل على حل المسائل الجوهرية.

<sup>22</sup> حفيظى رجب ، العولمة ذات الصلة بـ«التجارة العالمية» المقاصدية - نثار «القبو» ، الاردن مؤسس الوراقيلشر لفكتوز ، 2009 ، ص 65 .

3 - تخويل المجلس السلطات المطلقة للإشراف على الاقتصاد العالمي في مجموعة وتجهيه كافة المنظمات الاقتصادية التي تعمل في مجال التنمية ، بحيث يصبح الهيئة المماثلة لمجلس الأمن في كل ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

وهكذا يمكن إجراء إصلاحات مناسبة للمجلس وخاصة لاقتراح الأول ، بينما يصعب إجراء الإصلاحات المطلوبة بالنسبة للمقترح الثاني والثالث لأنها تحتاج إلى إجراء تعديلات جوهرية للميثاق بسبب الصعوبات القانونية من ناحية وضعف الإرادة السياسية من ناحية أخرى<sup>23</sup> .

#### **الخاتمة**

من خلال بحثنا المتواضع للمبادرات لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصل البحث إلى النتائج التالية :

- 1 - غموض في المهام والوظائف ، نلاحظ هناك تداخل وازدواجية في العديد من الأجهزة والوكالات المتخصصة تقوم بنفس الدور من الوظائف التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي .
- 2 - رغم إدراك واضعو الميثاق بأهمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق السلام العالمي ، إلا أنه لم تكن هناك رغبة حقيقة لدى الدول المؤسسة في إيجاد جهاز قوي يتمتع بسلطات قانونية مثل جهاز الأمن .
- 3 - إن الدور التنسيقي الذي يقوم به المجلس الاقتصادي لا يتناسب والدور الذي يضطلع به من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية .
- 4 - خضوع المجلس للجمعية العامة جعلت المجلس لا يعمل باستقلالية .

<sup>23</sup> - المرجع علسيلق ، ص 66

## الوصيات

وعليه يوصي الباحث بعدة توصيات :

- 1 - مواصلة جهود الإصلاح حتى ولو بشكل تدريجي .
  - 2 - زيادة الوعي لجعل الدول أكثر إدراكاً لجذب منطق العمل الجماعي من خلال المنظمة ، وتبديل الانطباع السائد بأن الأمم المتحدة لا تدعو مجرد منبراً لمناقشات معينة - ومن خلال وسائل الاتصال والإعلام الاقتصادي والاجتماعي داخل نظام الأمم المتحدة - تعريف الرأي العام بالمجلس الاقتصادي، وأهمية دوره في مجالات التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي ويمكن الاستفادة من هذا المجال بمؤسسات المجتمع المدني الوطني والدولي .
  - 3 - قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة للاستفادة منها في إيجاد نظام دولي قائم على توازن القوى .
  - 4 - الاستفادة من الدول الكبرى الصاعدة في عملية الإصلاح .
- وفي ختام هذه الدراسة نقترح بأن الإصلاح المثالى للمجلس الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال منظمة دولية جديدة ، تتحول فيها الأجهزة الرئيسية ( مجلس الأمن - المجلس الاقتصادي ) إلى مجالس تنفيذية للجمعية العامة ، أي أن تصبح الجمعية العامة صاحبة الولاية الكاملة للتشريع الدولي .

المراجع :

أولاً : الكتب :

- 1 - اسماعيل صبري عبدالله ، نحو نظام عالمي جديد ، القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، 1976 م.
- 2 - حسن نافعة ، الأمم المتحدة وضرورة الإصلاح بعد نصف قرن ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 .
- 3 - حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعرجة للتنظيم الدولي ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2009 .
- 4 - د. منصور ميلاد يونس ، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية ، الطبعة الثانية ، 1998 .
- 5 - شفيق المصري ، النظام العالمي الجديد ، بيروت ، دار العلم للملائين ، 1992 .
- 6 - عبدالواحد محمد الفار ، التنظيم الدولي ، عالم الكتاب ، القاهرة ، 1989 .
- 7 - عزالدين ابراهيم ، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول ، القاهرة ، الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر ، 2001 .
- 8 - عمير نعيمة ، دمقرطة منظمة الأمم المتحدة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2007 .
- 9 - مصطفى رجب ، العولمة ذات الخطر القادم ، اسبابها - تداعياتها الاقتصادية - آثارها التربوية، الاردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2009 .
- 10 - مفید محمود شهاب ، المنظمات الدولية ، ط5 ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1990 .

**ثانياً : الدوريات :**

- ١ - بطرس بطرس غالى : نحو دور أقوى للأمم المتحدة ، السياسة الدولية ، عدد ١١٣ يوليو ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- ٢ - بطرس بطرس غالى ، الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، يونيو ١٩٩٤ .

**ثالثاً : الوثائق :**

- ١ - الوثائق الرسمية ، الجمعية العامة ، الدورة الخمسون ، ( A / Res / 50 / 227 ) .
- ٢ - الوثائق الرسمية ، الجمعية العامة ، الدورة ٥٩ ، ( A / 59 / 2005 ) ، ص ٦٢ .
- ٣ - الوثائق الرسمية ، الجمعية العامة الدورة ٥٩ ، ( A / 59 / 565 ) .
- ٤ - الوثيقة ، مكتب العمل الدولي ، الدورة ٣٠٠ ، ( GB / 300 / 4 ) ، ٧ نوفمبر ٢٠٠٧ .



## دور السياسة المالية والنقدية في ((تخفيض)) معدلات التضخم في ليبيا

The role of fiscal and monetary policy in ((reducing)) inflation rates in Libya

أ. بسمة نوري المغربي

د. موسى بلقاسم الطويل

المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا الزهراء

Dr. Musa AL-Taweele

Basma Al-maghribi

Amal Al-tayf

Higher Institute of Science- Alzahra

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور السياسة النقدية والمالية التي اتخذتها السلطات الحكومية بهدف مكافحة التضخم وعلاج أثاره السلبية من خلال التركيز على السياستين النقدية والمالية كدراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (2007-2020) وتبع أهميتها من الأهمية الكبرى للأثار الاقتصادية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي لمعرفة الجانب النظري في السياسة النقدية والاقتصادية والتضخم ، والمنهج التحليلي في استخلاص النتائج بالاعتماد على البرنامج الإحصائي مستخدمين معامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطي المتعدد لنقدير معلمات النموذج. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ذاتيّة معنوي بين سعر الصرف والتضخم. وتحوّل الدراسة بضرورة مراجعة السياسات النقدية والمالية بما يكفل ترشيد الإنفاق العام وتقليل العرض النقدي بما يتلاءم مع حجم المعروض السعوي لکبح جماح التضخم.

**الكلمات الدالة:** السياسة النقدية، السياسة المالية، التضخم، عرض النقود، عجز الميزانية، سعر الصرف

### Abstract:

This study aimed to know the role of the monetary and fiscal policy taken by the government authorities in order to combat inflation and treat its negative effects by focusing on the monetary and fiscal policies as an applied study on the Libyan economy for the period (2007-2020). Its importance stems from the great importance of the economic effects produced by inflationary pressures in the economy. Libyan. The study followed the descriptive approach to know the theoretical aspect of monetary and economic policy and inflation, and the analytical approach in

drawing results based on the statistical program using the correlation coefficient and the multiple linear regression coefficient to estimate the parameters of the model. The study found several results, the most important of which is the existence of a significant relationship between the exchange rate and inflation. The study recommends the need to review monetary and fiscal policies to ensure the rationalization of public spending and reduce the money supply in line with the volume of commodity supply to curb inflation.

**Keywords:** Monetary policy, fiscal policy, inflation, Money supply Budget deficit, Exchange rate

### المقدمة:

يعتبر التضخم من المشاكل التي تواجه معظم الاقتصاديات الحديثة وخصوصا الدول النامية ، لذلك فإن معظم الدول تسعى إلى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لقليل الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم والتي تؤثر على كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية ، وبما أن التضخم يمثل حالة من حالات الاحتكال الاقتصادي التي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار ، طالما استمرت تلك القوى على تأثير مستوى النشاط الاقتصادي ، فإن تلك السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة من شأنها أن تؤدي إلى تقليل القوى التضخمية التي تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وتسعى الدول النامية ومن بينها ليبيا للتحكم في معدلات مناسبة ومتدنية من التضخم باستخدام سياساتها النقدية والمالية.

### 1- مشكلة الدراسة:

من الطرح السابق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما مدى تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة من (2007-2020)؟

### 2- فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينعجز الموازنة ومعدلات والتضخم خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

### 3- أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم التضخم وتأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية
- التعرف على أهم السياسات النقدية والمالية في التخفيف من الضغوط التضخمية في ليبيا
- معرفة الآثار الناجمة عن زيادة معدلات التضخم
- الخروج بتصانيات تساهم في علاج الآثار الاقتصادية التي أفرزتها الضغوط التضخمية

### 4- أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة من خلال معرفة مدى فعالية السياسات النقدية والمالية والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية كوسيلة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإبراز أهميتها في القضاء على ظاهرة التضخم وفي تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية.

### 5- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبيان دور السياسات النقدية والمالية وعلى المنهج القائم على أساليب التحليل القياسي في بناء نموذج قياسي يفسر إثر السياسات النقدية والمالية على معدل التضخم وعلى معرفة العلاقة المتبادلة بينهما، باستخدام البرنامج الإحصائي مستخدمين معامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطى المتعدد لتقدير معلمات النموذج وذلك من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية الصادرة من مصرف ليبيا المركزي بالإضافة إلى مختلف الدراسات والبحوث التي تناولت الظاهرة محل الدراسة

### 6- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- حدود موضوعية: تهتم الدراسة بقياس أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم بليبيا
- حدود زمنية: تعتمد الدراسة على جمع وتحليل البيانات خلال الفترة من 2007-2020
- حدود مكانية: تقتصر الدراسة في تطبيقها على دراسة الاقتصاد الليبي.

## 7- الدراسات السابقة:

- دراسة (السيد، والرشيد ، 2015) تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الضخم وعرض النقود في السودان، وذلك عن طريق تحليل بيانات شهرية باستخدام جرّانجر لاختبار العلاقات السببية، وقد توصلت النتائج إلى أنه يوجد تكامل مشترك بين معدلات النمو في عرض النقود ومعدلات التضخم، وأن العلاقة سلبية ثنائية الاتجاه بين عرض النقود في المدى القصير وأن هناك علاقة سلبية في اتجاه واحد في المدى الطويل.
- دراسة ( كروش 2014 ) من أجل تقييم فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) بالإضافة إلى محاولة وضع سياسة نقدية ملائمة تحاول تصحيح الاختلالات في هيكل الاقتصاد ، واعتمدت الدراسة المنهج المتبعة وتوصلت إلى جملة من النتائج والتوصيات أهمها لم تستطع السياسة النقدية تحقيق أهدافها بحسب المربع السحري لكالدور ، ماعدا هدف التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار في حدوده الدنيا ، ضعف السياسة النقدية وعدم قدرتها على ابتكار قنوات الموارد المتاحة على قطاعاتالجزائر .
- دراسة ( خالد حسين احمد 2010 ) هدفت إلى إيجاد أفضل النماذج من أدوات السياسة المالية والنقدية لمعالجة التضخم في السودان ، وكذلك إلى معرفة أي السياسات أسلم لمحاربة التضخم السياسة النقدية أم السياسة المالية أم التيسير معاً ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر معنوي لأدوات السياسة المالية على التضخم في السودان باستثناء الأثر الضعيف للضرائب ، وإن نموذج السياسة النقدية يعتبر نسبياً من نموذج السياسة المالية بخلاف عرض النقود وتمت الاستفادة من الدراسة في التعرف على الآثار المعنوية القوية والضعيفة لأدوات السياسة النقدية والمالية ..
- دراسة (شنبيش 2014 ) بعنوان العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992- 2008 ) والتي هدفت إلى الوقوف على مستويات التضخم وتطوره في الاقتصاد الليبي ، وتحديد العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف ، وتتبع التغيرات الحاصلة في أسعار المستهلك باعتباره أحد المقاييس الأساسية لمعدل التضخم في ليبيا ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طرية بين

كلا من التضخم وعرض النقود بالمعنى الضيق في الاقتصاد الليبي ، وان لعرض النقود وسعر الصرف اثر في معدل التضخم .

- دراسة ( نائل الحسامي ، 2010) حاولت هذه الدراسة التعرف على اثر السياسة النقدية والمالية والتغيرات التي أجرتها البنك المركزي الأردني على أدواته النقدية على حلة الاقتصاد الكلي من خلال تحليل العلاقة السببية بين أسعار الفائدة والمجاميع النقدية والمؤشرات الحقيقة للاقتصاد الأردني ( معدل التضخم ومستوى النشاط الاقتصادي ) معبراً عنه بالرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي ، وقد خلصت الدراسة إلى أن اثر السياسة النقدية لم تتعكس بشكل مباشر في المتغيرات الحقيقة في حين كان لها اثر مباشر على كل من المجاميع النقدية وسعر الفائدة في السوق وان هناك فاعلية للسياسة النقدية المتبرعة من قبل البنك المركزي في نقل الأثر ولكن بشكل غير مباشر .

في سبيل تحقيق أهداف هذه الورقة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث

**المبحث الأول: مفاهيم السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية)**

**المبحث الثاني: مفهوم وأنواع التضخم وأثاره الاقتصادية**

**المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر السياسات (النقدية والمالية) على معدلات التضخم**

**المبحث الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) والتضخم**

**المطلب الأول: السياسة النقدية مفهومها وأهدافها وأدواتها:**

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وذلك لما لها دور فعال من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والاتئمان أو بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم.

### • أولاً: مفهوم السياسة النقدية :

تمثل في الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة الاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في الشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسيع والانكماس في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية. (عبد المطلب ، 2013)

### ثانياً: أهداف السياسة النقدية

1- السياسة النقدية دور هام في النشاط الاقتصادي للدولة وتتبع هذه الأهمية من تعدد الأهداف التي تسعى لتحقيقها ويمكن حصرها في الآتي:(هاني ، 2002)

2- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومحاولة السيطرة على التضخم

3- الوصول للتوظيف الكامل وتحقيق معدل نمو أمثل والذي يقاس بحجم الناتج المحلي الإجمالي

4- المحافظة على استقرار قيمة النقود في كل المعاملات التجارية الداخلية

5- تساهم السياسة النقدية من خلال رقتها على حجم الائتمان في دفع عجلة التحولات الاقتصادية

6- تعمل على توازن ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال العمل على دفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية

### • ثالثاً: أدوات السياسة النقدية

يمكن للسياسة النقدية تحقيق أهدافها من خلال أدواتها التي يمكن تصنيفها إلى

1- الأدوات الكمية: وتعرف أيضاً بالأدوات غير المباشرة، يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير على عرض النقود وسعر الفائدة وقدرة البنوك على منح الائتمان وتمثل في الآتي:

أ- سعر إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لإعادة خصم ماليها من كمبيالات وأذونات حزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض مضمونة بهذه الأوراق وبهذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية بسعر خصم معين، ويتم تحديد هذا السعر من قبل البنك المركزي

حسب السياسة المراد تطبيقها للتأثير في كمية السيولة النقدية لدى البنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان (سليمانوآخرون ، 2000)

**بـ- نسبة الاحتياطي القانوني:** نسبة المبلغ الاحتياطي الذي يتعين على البنوك التجارية إيداعه لدى البنك المركزي حيث يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري في حالة السياسة الانكماشية، كما يمكن أن يخفض تلك النسبة لتمكين البنوك التجارية من التوسيع في الإقراض في السياسة التوسعية (فادي ، 2003).

**جـ- عمليات السوق المقتوحة:** تعد سياسة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تحفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات فالبنك المركزي يدخل هذه الأسواق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية لغرض التأثير في كمية الاحتياطيات القانونية لدى البنوك التجارية والذي يؤثر على خلق الائتمان حسب ظروف الدولة الاقتصادية السائدة من كساد أو تضخم. (بلعرز، 2006)

**2- الأدوات النوعية أو الكيفية:** وتعرف أيضاً بالأدوات المباشرة، وتعمل على التأثير في الائتمان الموجه لقطاعات معينة، والحد من ممارسة البنوك لبعض النشاطات وتمثل في الآتي:

**أـ- تأثير الائتمان:** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لمنح القروض من ظرف البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، لأن لا يتجاوز مجموع القروض الموزعة نسبة معينة (شعبان، 2007).

**بـ- النسب الدنيا للسيولة:** تلجم السلطات النقدية لهذه الأداة عندما يكون للبنوك التجارية أصول مرتفعة السيولة وتتخوف من الإفراط في منح القروض، حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة ويقوم بالرقابة عليها. (العزاوي ، 2007)

**جـ- الإنقاع الأدبي:** يلجم البنك المركزي في حالة عدم تحقيقه للأهداف المنشودة إلى أسلوب التباحث والإنقاع الأدبي حيث يقوم بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان بعدة وسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية والكتابية كما يلجم إلى أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة كالsusu لإقناعها بإتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة تتوقف فاعليتها هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي.

## **المطلب الثاني: السياسة المالية مفهومها وأهدافها وأدواتها**

تعتبر السياسة المالية جزء من سياسة الدولة الذي يتعلّق بتحقيق الإيرادات عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، ثم أن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي.

### **أولاً: مفهوم السياسة المالية:**

هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعلقة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وهيكل الإيرادات التي تحصل عليه من ناحية أخرى (هيكل ، 1980)

كما تعرف بأنها مجموعة من الإجراءات التي يتّخذها المصرف المركزي للتحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة وحجم الائتمان المصرفي وذلك من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل دفع عجلة النمو والحد من التضخم. (سيلام ، 2014)

### **ثانياً: أهداف السياسة المالية**

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من قبل الحكومة، فالسياسة المالية تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الأهداف التالية (محمد ونجا، 2016)

#### **1- تسوية التوازن الاقتصادي:**

السياسة المالية تقوم بمساعدة فعالة لتسوية الأوضاع الاقتصادية هي تعوض الا توازن الاقتصادي الراهن بتوافق في الميزانية، فعندما تظهر بوادر الاختلال تلجأ السلطة إلى استثمارات عامة للتخفيف من حدة الوضع فيؤدي الاستثمار إلى تنمية الإنتاج، أما في فترات الازدهار فتحد السلطة من الاستثمار العام.

#### **2- تحقيق التنمية الاقتصادية:**

تلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات

لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال الخطط والبرامج التي تتبناها والتي أصبحت تحقق علائقها بالإضافة إلى الضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها.

### 3- تحقيق العدالة الضريبية:

تسعى السياسة المالية من خلال أدواتها السياسة إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني كأسباب أولى في الحد من الفقر والبطالة من خلال التأثير في مستوى الإنفاق الحكومي بغية زيادة الدخول القابلة للإنفاق والعكس فإن فائض الموازنة يمكن أن يقلل من الدخول القابلة الإنفاق من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخول وإعادة توزيع الدخل المتاح حتى لا يكون هناك تفاوت في الدخل.

### ثالثاً: أدوات السياسة المالية:

#### للسياحة المالية أدوات لمعالجة التضخم تمثل في الآتي:

1- الإيرادات العامة: تحصل الدولة على إيراداتها بغض تغطية نفقاتها وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة سواء في الدول النامية أو المتقدمة نظراً لحجمها أو أهميتها النسبية في الدولة، لذلك تلجأ الحكومة إلى تقيد الزيادة في حجم الطلب في حالات ارتفاع الأسعار من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة بهدف تقليل القوة الشرائية لدى الأفراد مما يعمل على خفض الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد

### 2- الإنفاق العام:

ينتظر الإنفاق العام بتطور الدولة. فهو ما يتم إنفاقه من خزانة الدولة بواسطة مؤسساتها لإشباع الحاجات العامة، مما يحدث بعد ارتفاع الإنفاق على الأجور والمرتبات والبنية التحتية أو المشروعات الاستثمارية المحلية وغيرها من مصادر الدعم في ظل محدودية الموارد المالية وارتفاع الأسعار والطلب عن الناتج والعرض يتم تخفيض الإنفاق العام للعمل على تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي تخفيض الدخول وتخفيض الطلب للوصول إلى التوازن مرة أخرى واستقرار نسبي في المستوى العام للأسعار وذلك باختلاف الوسائل بين الدول.(خليل ، 2009).

### 3- الدين العام:

وهو من الأدوات الأكثر فاعلية في علاج التضخم خاصة في الدول المتقدمة وذلك بتحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الوحدات الاقتصادية إلى الحكومة لاستخدامها في تمويل الإنفاق العام عن طريق طرح الأوراق المالية للاكتتاب من قبل الأفراد لسحب السيولة الزائدة من الأفراد أو المؤسسات المالية لتخفيف الطلب وهذه السياسة أفضل في تحقيق الهدف في الأجل الطويل عنها في الأجل القصير بالعمل على استخدام الفروض في تشغيل الطاقات الإنتاجية ومستوى التشغيل.(فادي ، (2003)

### المبحث الثاني: مفهوم التضخم وأنواعه وأثاره

يعتبر التضخم من المشاكل التي تصيب اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب التي ينتج عنها التضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يتربّط عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تقرّزها الضغوط التضخمية على اقتصادات تلك البلدان ومن هنا تبرز أهمية دور السياسات الاقتصادية المناسبة لمعالجة تلك الضغوط التضخمية.

#### المطلب الأول: مفهوم التضخم:

التضخم مشكلة اقتصادية، تصيب الدول النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير التضخم على الاقتصاد كلما توافرت البيئة المناسبة، لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهُم في تعديلاً الضغوط ودفع الأسعار نحو الارتفاع.

وعليه فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهم أهدافها وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار

#### أولاً: تعريف التضخم

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما (الوزنيوالرفاعي ، 2008)

كما يعرف أيضاً بأنه (ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية (محفوظ ، 2003)

## ثانياً أنواع التضخم:

يختلف التضخم باختلاف المعايير المستخدمة في تحديد معناها، ونلخص أنواع التضخم في الآتي:

**1- التضخم الجامع:** ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تزداد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة، وهو من أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جداً. وتتناقص قيمة العملة بمعدلات كبيرة في فترة زمنية قصيرة.

**2- التضخم الراهن:** هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباينة وهناك إمكانية لسيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة وإلى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.(عباس ،  
(2008)

**3- التضخم المكبوت:** هو عبارة عن حالة يظل فيها المستوى العام للأسعار منخفضة بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع انفجاري في الأسعار في مرحلة لاحقة، ويحدث هذا في حالة زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات (الكري ، 2004)

**4- التضخم المفترط:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما تزداد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن وهذا التضخم يعكس التضخم المكبوت حيث أن الحكومة لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار، أي الأسعار ترتفع دون أي تدخل من السلطات، فإذا استمر هذا الوضع سوف يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية (عربيات ، 2006)

## ثالثاً: أثار التضخم

إن التضخم كظاهرة له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية حيث أن من أكبر آثاره فقد النقود إلى لأهم وظائفها وهى كونها مقياساً ومخزنًا للفترة، فكلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود

وأثار التضخم منها ما هو ايجابي ومنها ما سلبي إلا أنه يلاحظ أن الآثار الإيجابية للتضخم محدودة ولا تتحقق إلا إذا كان التضخم في حدود ونسبة بسيطة، أما الآثار السلبية فهي متعددة وتزداد حدتها كلما ارتفع معدل التضخم ومن أبرز هذه الآثار ما يلي:

- 1- ارتفاع الأسعار بشكل مضطرب يؤدي إلى رفع أسعار عناصر الإنتاج وبالتالي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج
- 2- فقدان النقد لوظائفها مما يدفع الأفراد إلى البحث عن وسائل أخرى لتسوية معاملاتهم باستخدام بعض السلع أو عملات أجنبية.
- 3- يؤدي التضخم إلى انخفاض الدخل الحقيقي للإفراد فيزداد الميل الحدي لاستهلاك باتجاه محدودي الدخل مما يقلل مدخراهم.
- 4- يؤدي التضخم إلى ارتفاع حجم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة ل تعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج، نتيجة زيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض الطلب على السلع المحلية، بسبب ارتفاع أسعار الصادرات وهذا يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة من العملات الصعبة.
- 5- التخلي عن العملة الوطنية واللجوء لعملة أجنبية أكثر ثباتاً في قيمتها.

### **المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر السياسات (النقدية والمالية) على معدلات التضخم**

زيادة التضخم في الاقتصاد الليبي بسرعة خلال فترة الدراسة ويعزى هذا الارتفاع إلى عدة أسباب منها الاضطرابات في سلسلة التوريد وضعف العملة المحلية والدعم المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط وتصديره، كما يتضح من الجدول رقم (١) أدناه مما يدل على وجود ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار وبشكل سريع مما أثر سلباً على مستوى الدخل الحقيقي وتدحرج القوة الشرائية.

**الجدول رقم (1) يوضح التضخم وعرض النقود وعجز الموازنة وسعر الصرف لليبيا خلال الفترة (2007-2020)**

سعر الصرف P	عجز الموازنة BD	معدل نمو عرض النقود *ΔM2	عرض النقود M2	معدل التضخم Inf	السنوات
1.2211	22.483.3	-	26.982.1	6.2	2007
1.2454	28.625.7	47.2	39.744.5	10.4	2008
1.2340	6.107.8	11.1	44.161.3	2.4	2009
1.2512	7.004.3	4.9	46.350.7	2.4	2010
1.2565	-23.349.6	25	57.940.9	15.9	2011
1.2533	16.189.8	9.9	63.731.5	6.1	2012
1.2503	-10.519.9	8.2	69.005.9	2.6	2013
1.3312	-22.270.9	0.6	69.404.9	2.4	2014
1.3894	-19.171.5	13.2	78.606.3	9.9	2015
1.4379	-20.326.1	22.5	96.320.9	25.9	2016
1.3528	-10.354.4	15.5	111.338.7	25.8	2017
1.3875	9.857.2	- 0.5	110.720.5	13.6	2018
1.3928	11.555.2	-1.7	108.741.4	-2.2	2019
1.3928	14.492.0	15.4	125.543.0	1.4	2020

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

\* تم احتسابه من قبل الباحثين حسب المعادلة الآتية

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد التضخم في الاقتصاد الليبي بسرعة في السنوات الماضية من 6.2% سنة 2007 إلى 10.4% سنة 2008 ليسجل تباطأً في السنين ثم سجل ارتفاعاً عام 2011 يصل إلى 15.4% ليعاود انخفاضه في السنوات من 2012 إلى 2015 ، فقد قفز من 9.9% في سنة 2015 إلى 25.9% سنة 2016 وبلغ الذروة عند مستوى غير مسبوق في سنة 2017 ليقدر بنحو 28% ، ويعزى هذا التضخم إلى عدة أسباب منها الاضطرابات في سلسلة التوريد وضعف العملة المحلية والدعم المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط وتصديره وإرتفاع أسعار المواد الغذائية في تلك الفترة .

وان معدلات التضخم في عام 2016 ، 2017 بلغت 25.9 و 28.5 على التوالي وهي أعلى المعدلات خلال الفترة 2007 إلى 2020 ، وهذا يدل على وجود ارتفاع مستمر في المستوى العام

للسعار وفي فترات زمنية متقاربة جداً ، ومن ثم الوصول إلى معدل التضخم في 2020 م الذي بلغ 4.1 حيث يمكن تقسيم الضغوطات التضخمية القوية الناجمة عن الاختلال الهيكلي في الاقتصاد تعود إلى زيادة معدلات التضخم كما تفاقم تضخم الإنفاق العام من حدة العجز في الميزانية العامة للدولة خاصة مع تغير هيكل الإنفاق لمصلحة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق التموي فقد شهدت سنة 2011 عجزاً بلغ 23.3 مليار ويستمر هذا العجز إلى سنة 2017 ويرجع هذا إلى تراجع حجم الصادرات النفطية مما أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات العامة وتفاقم تضخم الإنفاق العام ليس مرتبطة بسياسة اقتصادية واحدة بل أنه نتيجة أداء السياسات النقدية والمالية.

وتشير البيانات الواردة بالجدول أن عرض النقود بمعناه الواسع كان في تزايد مستمر حيث تراوحت القيمة في سنة 2014/69.4 مليار دينار بينما معدل التضخم في نفس السنة 15.9% ، كما نلاحظ زيادة في عرض النقود وانخفاض في معدل التضخم خلال سنتي 2018 ، 2020 ويعارض هذا الأمر مع مفهوم نظرية كمية النقود ، ويرجع السبب في هذا التناقض إلى طبيعة السياسة النقدية التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بفرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي حيث ان الزيادة في عرض النقود خارج الجهاز المصرفي قد لا تؤدي إلى زيادة مستوى العام للأسعار (التضخم ) في الاقتصاد الليبي بين الفترة والأخرى ، إما بسبب تطبيق سياسات نقدية تتناقض مع مفهوم نظرية كمية النقود أو لعوامل أخرى.

ويمكن الإشارة هنا ان التضخم المستور يتميز ببساطة من حجم التضخم المحلي وبالتالي فإن العوامل الداخلية المرتبطة بسياسات المالية والنقدية أسهمت في خلق الموجات التضخمية أكثر من آثار التقلبات الاقتصادية الدولية

### **أولاً: تحليل نموذج الدراسة:**

تسعى الدراسة القياسية في البحث عن دور السياسة المالية والنقدية في ضبط معدلات التضخم خلال الفترة 2007-2020 وسيتم بناء نموذج قياسي لأثر السياسة النقدية والمالية على معدلات التضخم وبافتراض وجود علاقة بين المتغير التابع (معدلات التضخم) وبين المتغيرات المستقلة (عرض النقود بمعناه الواسع، سعر الصرف، عجز الميزانية).

## اختبار الفرضيات

لاختبار صحة فرضيات الدراسة عند مستوى الثقة (95%) ومستوى الدلالة (0.05) والتي نقبل عنها وجود علاقات بين متغيرات الدراسة من عدمها، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لإيجاد القيم المحسوبة لمعاملات كل من الارتباط (بيرسون) ومعامل الانحدار البسيط ومستوى التباين للقيمة ( $F$ ) ومقارنتها بقيمة الدلالة الإحصائية (0.05) المعتمدة لقبول أو رفض الفرضيات وذلك كما يلي:

- قبول الفرضية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأي اختبار أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).
- رفض الفرضية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأي اختبار أكبر من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).

و قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وهي:

لتتأكد من عدم وجود علاقة ارتباط شديدة بين المتغيرات المستقلة في الدراسة قمنا بإجراء اختبار معامل تضخم التباين، الذي يرمز له اختصاراً بالرمز (VIF) للمتغيرات المستقلة، واختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة.

الجدول (2) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به للمتغيرين المستقلين

(Tolerance)	(VIF)	المتغيرات المستقلة الفرعية
0.240	4.171	عرض النفوذ
0.858	1.165	عجز الموازنة
0.222	4.502	سعر الصرف

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة كانت أقل من (10)، لأن هذا المقياس يعتبر أنه إذا زادت قيمته عن الرقم (10) دل ذلك على وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة، وإذا قل عن الرقم (10) معناه لا يوجد تداخل بين المتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع، كما يتضح أيضاً أن قيمة التباين المسموح به للمتغيرات المستقلة كانت أكبر

من (0.05)، حيث أنه كلما زادت قيمة التباين المسموح به كلما دل ذلك على عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة.

كما استخدمت الدراسة مصفوفة الارتباط لمعرفة إذا ما وجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث أنه من الجوانب الهامة في إحصاءات تحليل الانحدار عملية تحديد مدى وجود ارتباط وتداخل بين بيانات المتغيرات المستقلة، فإذا كان الارتباط بين متغيرين مستقلين فإن ذلك يعني أن هناك عوامل مشتركة بينهما ومن أجل معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة قامت الدراسة بإيجاد معامل ارتباط بيرسون لها.

الجدول رقم (3) يوضح مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة للدراسة

سعر الصرف	عجز الموازنة	عرضالنقد	
		1	عرضالنقد
	1	0.205	عجز الموازنة
1	-0.335	0.867***	سعر الصرف

\* إرتباط عند مستوى معنوية 0.01

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة يتبيّن عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين المستقلين عرضالنقد وعجز الموازنة، كما يتبيّن وجود علاقة ارتباطية بين عرضالنقد وسعرالصرف عند مستوى معنوية أقل من 0.01

ومن أجل التحقق من إتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، فمنا باحتساب قيمة معامل اللتواء (Skewness) لجميع متغيرات الدراسة، ويشير إلى أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل اللتواء أقل من (-1.96) وأكبر من (1.96)، عند مستوى معنوية (0.05)، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

#### الجدول (4) نتائج تحليل معامل الاتواء لمتغيرات الدراسة

(Skewness)	المتغيرين المستقلين
1.006	معدل التضخم
0.181	عرض النقود
-0.087	عجز الموازنة
0.246	سعر الصرف

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الاتواه للمتغيرات الدراسة كانت أقل من (1.96) وأكبر من (-1.96). كما استخدمت الدراسة اختبار كولمجروف - سميرنوف وظهرت النتائج كما يلي:

#### الجدول (5) نتائج تحليل إختبار كولمجروف - سميرنوف

مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	المتغيرات
0.200	0.187	معدل التضخم
0.200	0.148	عرض النقود
0.185	0.190	عجز الموازنة
0.005	0.275	سعر الصرف

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوى المعنوية للمتغيرات (التضخم، عرض النقود، وعجز الموازنة) أكبر من 0.05 مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، أما مستوى المعنوية للمتغير سعر الصرف (0.005) وهو أقل من 0.05، حيث ان هذا الاختبار كلما كان مستوى المعنوية له أكبر من 0.05 كلما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وبالتالي ومن خلال النتائج السابقة يوجد ارتباط قوي بين سعر الصرف وبين متغير عرض النقود، فان رفع سعر صرف الدينار الليبي (خفض قيمته أمام العملات) خلال فترة الدراسة يعمل على زيادة معدل التضخم من جانبيين: الأول من السلع المستوردة بما فيها عوامل الإنتاج والجانب الآخر ارتفاع الأسعار المحلية البديلة للسلع الأجنبية نتيجة لتحول الطلب المحلي نحوها.

**الفرضية الرئيسية:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية والمالية (عرض النقود، عجز الموازنة) على معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة من (2007 - 2020).

ولغرض اختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل التباين للانحدار، وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، كما هو مبين بالجدول رقم (6).

**الفرضية الصفرية:** معامل الانحدار غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)

**الفرضية الصفرية:** معامل الانحدار غير معنوي (يختلف عن الصفر)

جدول رقم (6) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة	قيمة R	معامل التحديد $R^2$
الانحدار	2	191.023	95.512	1.283	0.316	0.435	0.189
	11	818.726	74.430				
	13	1009.749					

يتضح من الجدول السابق عدم ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية استناداً إلى انخفاض قيمة (F) المحسوبة والبالغة (1.283) بمستوى دلالة (0.316) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معادلة الانحدار بين التضخم والسياسيتين.

**الفرضية الفرعية الأولى:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقود على (معدل التضخم) في ليبيا خلال الفترة من (2007-2020).

ولغرض اختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل التباين للانحدار، وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، كما هو مبين بالجدول رقم (7).

جدول رقم (7) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية  
الفرعية الاولى

معامل التحديد $R^2$	قيمة R	مستوى دلالة	قيمة F المحسوبة	متوسط المربيعات	مجموع المربيعات	درجات الحرية	المصدر
0.056	0.237	0.415	0.714	56.702	56.702	1	الانحدار
				79.421	953.047	12	الخطأ
					1009.749	13	المجموع

يتضح من الجدول السابق عدم ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الاولى استناداً إلى انخفاض قيمة (F) المحسوبة والبالغة (0.714) بمستوى دلالة (0.415) وهو أكبر من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05)، مما يدل على عدم وجود أثراً للمتغير المستقل عرض النقود على المتغير التابع معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

ويمكن القول ان زيادة حجم الكتلة النقدية (عرض النقود  $ms2$ ) والارتفاع في سعر صرف الدينار الليبي خلال فترة الدراسة قد ساهمت في تأجيج الأسعار المحلية وكانت مسؤولة في جزء مهم من التضخم وفقاً لمقياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك المعيّر عنه (بالتضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة

#### الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عجز الموازنة على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة من (2007-2020).

ولغرض اختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل التباين للانحدار، وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، كما هو مبين بالجدول رقم (8)

**جدول رقم (8)) نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية**

معامل التحديد $R^2$	قيمة R	مستوى دلالة	قيمة المحسوبة	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	المصدر
0.164	0.406	0.150	2.362	166.045	166.045	1	الإنحدار
				70.309	843.704	12	الخطأ
					1009.749	13	المجموع

يتضح من الجدول السابق عدم ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية استناداً إلى انخفاض قيمة (F) المحسوبة والبالغة (2.362) بمستوى دلالة (0.150) وهو أكبر من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05)، مما يدل على عدم وجود أثراً للمتغير المستقل عجز الموازنة العامة على المتغير التابع التضخم خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى الأوضاع التي مر بها الاقتصاد الليبي من حيث جمود الجهاز الإنتاجي حيث يعجز النشاط الاقتصادي عن مواكبة الزيادات المتتالية للإنفاق العام والذي يعتبر أحد أدوات السياسة المالية حيث يدفع بالطلب الكلي لأن يفوق حجم المعروض الكلي وبالتالي تظهر النتيجة في شكل موجات من التضخم .

**النتائج:**

يمكن استخلاص أهم نتائج الدراسة فيما يلي

- توجد علاقة ذات أثر معنوي بين سعر الصرف والتضخم
- شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً خلال مدة الدراسة وخاصة للسنوات من 2015 - 2018 كانت نسبة التضخم بمستويات عالية ومرتفعة بسبب الأوضاع السياسية والتي أثرت سلباً على مجمل الحياة الاقتصادية
- أن أعلى معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة بلغ 28.5 % سنة 2017 بينما أقل معدل 2.2 % في سنة 2019 ويعني عدم وجود تضخم بالرغم من زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي

- 4 أن الرقم القياسي للأسعار المستهلك يؤثر في سعر الصرف الدينار الليبي وهذا ما يتواافق مع النظرية الاقتصادية وفق مفهوم القوة الشرائية.
- 5 أظهرت بيانات الدراسة أن ارتفاع نمو العرض وصل إلى 47.2 سنة 2008، الأمر الذي حفز على ظهور الموجات التضخمية حتى وصل معدل النمو إلى 15.4 سنة 2020 وذلك يعني تزايد الطلب الكلي بشكل لا يتناسب مع العرض الكلي
- 6 بعد عجز الموازنة العامة واحتلال هيكل الإنتاج أهم العوامل المؤثرة في التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي حيث جعل الاقتصاد الليبي في منطقة الركود التضخمي الذي يتعدى علاجه من خلال السياسات الاقتصادية في الأجل القصير من فعالية السياسة النقدية في تحفيض معدلات التضخم.
- 7 أن كل من سعر الصرف وعرض النقود غير مستقرين بمستوياتهما خلال فترة الدراسة وتوجد علاقة بينهما

**الوصيات:**

في ضوء مasicic عرضه من نتائج يمكن تقديم الوصيات التالية:

- 1- التوسيع في استخدام المزيد من أدوات السياسة النقدية وتحقيق التوازن بين أهداف السياسة النقدية والأدوات النقدية في نفس الوقت لضمان عدم تضارب فيما بينهما.
- 2- ضرورة مراجعة السياسات المالية والنقدية بما يكفل ترشيد الإنفاق العام لاسيما الاستهلاكي وتقليل العرض النقدي بما يتلاءم مع حجم المعروض السلعي لضبط معدل التضخم
- 3- تعزيز التنسيق والتكميلين أداء السياسيين لتحقيق اكبر قدر من الانسجام في توجهاتهم مما يعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة وتجنب الآثار الاقتصادية غير المرغوب فيها التي تحدث نتيجة عدم التنسيق.
- 4- العمل على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي من أجل توفير بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي.
- 5- توجيه السياسة الاقتصادية للدولة من العمل على ترشيد الاستهلاك إلى ترشيد الانتاج للقضاء على تبعية الاقتصاد للخارج الذي يعد مصدراً لعدم الاستقرار النقدي (التضخمالمستورد)

**المراجع:**

- 1- عبد المطلب ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، 2013 ، ص18
- 2- حسن بن هاني،(2002) اقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، الكندي للنشر والتوزيع،الأردن.
- 3- مصطفى سليمان وآخرون،(2000)مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن
- 4- فادي عبد الحميد،(2003) مدخل إلى السياسات الكلية الاقتصادية، ديوان مطبوعات جامعة الجزائر
- 5- بن على بلعوز ،(2006)محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،الجزائر.
- 6- هدى العزاوي،(2007)اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر،الأردن.
- 7- عبد العزيز فهمي هيكل،(1980) دور السياسة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 8- يونس محمود، نجاعي، (2016) الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ومعدلات التبادل وسياسة سعر الصرف، دار العالمية للنشر ، القاهرة
- 9- على عبد الله احمد (2006) مبادئ المالية العامة، دار المعرفة للنشر ،الأردن.
- 10- سامي خليل (2009) النظريات والسياسات النقدية والمالية، دار الفكر ،الجزائر.
- 11- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دار المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2003
- 12- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي،(2008) مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر،مصر .
- 13- بن عصمان محفوظ، (2003) مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر ،الجزائر.
- 14- صباح نوري عباس (2008) إثر التضخم على سعر الصرف التوازنی، كلية بغداد.

- 15- العبدالله الكفري (2004) التضخم كظاهرة اقتصادية، الدار الجامعية، مصر.
- 16- حربى محمد موسى (2006) عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، مصر.
- 17- سيلام حمزة ولد بزيو فاتح، فاعلية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، دراسة حالة الجزائر، جامعة اكلي ،2014.
- 18- محمد على احمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي،أطروحة دكتوراه، جامعة مصر ،2007.
- 19- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (المجلد 59 الربع الرابع ،2019).
- 20- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (المجلد 61 الربع الأول ،2021).



## الاتجاهات المعاصرة للمراجع الداخلي للحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الإدارية الحكومية

أ. عبدالهادي الجيلاني الزطريني

المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا / قصر بن غشير

### الملخص

تناول هذه الورقة بالدراسة والتحليل الاتجاهات المعاصرة للمراجع الداخلي ودوره من الحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الإدارية الحكومية بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا كنموذج، وقد اتجهت منهجة البحث في اختيار فرضية رئيسية واحدة مفادها أن اعتماد دليل ارشادي لعمل المراجع الداخلي يحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

ويهدف هذا البحث إلى المساهمة في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الابتعاد عن الفساد المالي والإداري وتحث الوحدات الإدارية لاتباع دليل ارشادي يعزز ويرسخ عمل ومهام المراجع الداخلي داخل هذه الوحدات الإدارية .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول مفهوم الفساد المالي والإداري والوقوف على أسبابه وتأثيراته .

المبحث الثاني المراجعة الداخلية مفهومها ومجال عملها .

المبحث الثالث اقتراح دليل ارشادي لعمل المراجع الداخلي وفقاً لاتجاهاته المعاصرة .

واختار الباحث لعينة الدراسة عدد من مؤسسات التعليم العالي و التقني هي جامعة طرابلس ، كلية طرابلس للعلوم التقنية ، كلية العلوم الإدارية والمالية طرابلس ، كلية طرابلس لعلوم الحاسوب ، المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا انجيله ، المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا قصر بن غشير ، المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا العزيزية ، متمثله في المراجعين الداخلين بمكتب المراجعة الداخلية بهذه المؤسسات التعليمية للتعليم العالي.

وختاماً توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي نأمل أن تكون من شأنها تقييد عدداً من الأطراف ذات العلاقة ومنها مؤسسات التعليم العالي بليبيا .

## **Summary**

This paper deals with the study and analysis of the contemporary trends of the internal auditor and his role in reducing financial and administrative corruption in government administrative units in higher education institutions in Libya as a model , from the phenomenon of administrative and financial corruption .

This research aims to contribute to everything that would lead to moving away from financial and administrative corruption and urging administrative unit to follow a guide that enhances and establishes the work and tasks of the internal auditor within these units admin .

In order to achieve this goal , this study was divided into three sections :

The first topic : the concept of financial and administrative corruption and identifying its causes and effects .

The second topic is internal auditing , its concept and scope of work .

The third topic proposes a guide for the work of the internal auditor according to his contemporary trends .

The researcher chose for the study sample a number of institutions of higher and technical education , which are the university of Tripoli ,the university of zawia , the tripoli college of technical sciences , the college of administrative and financial sciences Tripoli , the Tripoli college of computer sciences , the higher institute of science and technology angela , the higher institute of science and technology qasr bin ghashir , the higher institute dear science and technology ,represented by the internal auditors of the internal audit office in these institutions education for higher education.

In conclusion , the study reached a set of results and recommendation that we hope will of interest to some of the relevant parties , including higher education institutions in Libya .

## **مشكلة البحث**

إن دور وعمل المراجع الداخلي يعتمد على كشف الأخطاء والغش والتزوير من خلال التأكيد من العمليات الحسابية ومطابقة القوائم المالية مع الأرصدة الظاهرة في السجلات . وعلى الرغم من أهمية هذا الدور للحد من الفساد المالي والإداري وهو ما يرهق كاهل الحكومات التي تسعى للحد من هذه الظاهرة إلا أنه غير كاف لقياس وتقدير مدى كفاءة الوحدات الإدارية في تحقيق الأهداف . وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي :

**هل الاتجاهات المعاصرة للمراجع الداخلي هي الأكثر فاعلية في تقويم أداء الوحدات الإدارية الحكومية ؟ وبالتالي الحد من الفساد المالي والإداري في تلك الوحدات الإدارية الحكومية .**

### **فرضية البحث**

يقوم البحث على فرضية رئيسية واحدة وهي ( ان اعتماد دليل ارشادي لعمل المراجع الداخلي يحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي ) .

### **أهمية البحث**

تجسد أهمية البحث من خلال التأثيرات السلبية الناتجة عن نقش ظاهرة الفساد المالي والإداري والتي لا تقتصر تداعياتها على الوحدات الإدارية وإنما تمتد لتطال كافة أفراد المجتمع والتحديات التي تفرضها تلك الظاهرة على مهنة المراجع الداخلي لمواكبة التطورات والمستجدات في البيئة المحلية والدولية وذلك من خلال توزيع مجالات المراجع الداخلي ليشمل المراجعة المالية والإدارية وتقويم عمل كفاءة الوحدات الإدارية الحكومية للحد من الفساد المالي والإداري .

### **أهداف البحث**

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

- 1-التعرف على مفهوم الفساد المالي والإداري والوقوف على أسبابه وتأثيراته .
- 2-عرض الاتجاهات المعاصرة للمراجع الداخلي .
- 3-اقتراح دليل ارشادي لعمل المراجع الداخلي وفقا لاتجاهاته المعاصرة .

### **تقسيمات البحث**

وقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث على النحو الاتي :

- المبحث الأول مفهوم الفساد المالي والإداري والوقوف على أسبابه وتأثيراته .
- المبحث الثاني المراجعة الداخلية مفهومها ومجال عملها .
- المبحث الثالث اقتراح دليل ارشادي لعمل المراجع الداخلي وفقا لاتجاهاته المعاصرة

## **المبحث الأول مفهوم الفساد المالي والإداري والوقوف على أسبابه وتأثيراته .**

**تعريف الفساد :** يعرف الفساد بأنه مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين التي تؤثر على سير الادارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستغادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر وهو سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير مشروعة وغير شرعية .

كما يعرف بأنه استغلال موظفي الدولة لمواعدهم وصلاحيتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع يتعدى تحقيقها بطرق مشروعة وهو سلوك استثنائي تقرره الفجوة الكبيرة بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن في دنيا الادارة أو الفجوة بين النظرية والتطبيق .

**تعريف الفساد المالي والإداري :** يعرف الفساد المالي بأنه مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة والتي تؤدي بالنتيجة الى المساس بالمال العام سواء تمت عن طريق الفعل أو الامتناع ، وهو عبارة عن سلوك معين يتخذ صفة غير رسمية ويتمثل بالتجاوزات المالية ومخالفة القواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكم العمل المالي في كافة القطاعات تزامنا مع الضعف الحاصل بالنظام الرقابي وقلة الوازع الديني والأخلاقي لدى الأفراد وله آثار سلبية علي كافة المجالات .

وهو عبارة عن عمل يرتكبه أحد الموظفين سواء بالعمد أو الأهمال ولا يقتصر على تحقيق خسائر الدولة بل يستفيد منه ذلك الموظف وقد يكون بالاختلاس أو الاحتيال أو الكسب الغير المشروع كالرشوة .

يعرف الفساد بأنه استخدام السلطة العامة أو المنصب من أجل تحقيق أرباح أو مكاسب شخصية أو من أجل تحقيق مكانة اجتماعية بما أنه يأخذ الجانب المالي في استغفال رئيس المال العام أو استغلال القانون المالي أو التعليمات المالية أو تجاهلها وغالبا ما يرتبط الفساد المالي بالغش والاحتيال المالي حيث يشترك لتحقيق منافع شخصية تتعلق بتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة . ( تقرير منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد الصادرة عن سنة 2015م )

### **أشكال الفساد المالي :**

يأخذ الفساد المالي عدة أشكال منها :

- 1- الاسراف ونهب المال العام : يتم هذا الشكل من خلال هدر وتبذيد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق والتي تتمثل بمنح الاعفاءات الضريبية والجمالية أو تراخيص لشركات دون وجه حق لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام أو يكون من خلال استخدام المال العام تحت ذريعة المساعدات أو تهريب النفط وتمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية .
- 2- تهريب الأموال : يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسؤولين الكبار وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحياته بموجب القانون والقيام بتحويلها للخارج .
- 3- تبييض الأموال : يرتبط هذا الشكل بما ورد أعلاه حيث ان المسؤول عندما يستولي على المال العام يحاول ادخالها الى المجرى المالي الاقتصادي بهدف اعطائها الصفة الشرعية وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة وتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق البنك .
- 4- مخالفة القواعد والأحكام المالية العامة : يكون ذلك من خلال الافتقار الى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص آخرون متمثلين بأقربيهم أو أولادهم فيتم احتالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذا للصفقة وغيرها .
- 5- اختلاس الأصول : يقصد به عملية التصرف بالأصول المملوكة للوحدة الادارية الحكومية بطرق مخالفة للأحكام المالية مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك وكذلك عدم تسجيل الديون المتحصلة من المدينين في السجلات فيتم اختلاس المبلغ مباشرة واعتبارا ذلك المبلغ دينا معديدا بعد مضي فترة من الزمن وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للوحدة وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه (الوقار، 2010م ص 106)

**اثار الفساد المالي واجراءات الحد منه :-**

#### **أولاً : اثار الفساد المالي**

يتربى على الفساد المالي اثار سلبية منها :-

- 1- اشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع .

- 2- عدم الاستقرار المؤسساتي .
- 3- سوء توزيع الدخول بشكل غير متكافئ .
- 4- زيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية .
- 5- أضعاف جودة البنية التحتية والخدمات العامة .
- 6- الحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات وتوفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع .
- 7- تدني المعدلات الضريبية .
- 8- تنامي ظاهرة الفقر .
- 9- انهيار النسيج الأخلاقي .
- 10- الاخال بقواعد العمل .

#### **ثانياً : اجراءات الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي**

ان الفساد المالي ظاهرة خطيرة تعرقل خطط التنمية الاقتصادية وتؤدي الي هدر الموارد والطاقة، اذا لابد من القيام بإجراءات معينة لغرض الحد من تلك الظاهرة ويكون ذلك من خلال ما تقوم به الادارة العليا في الوحدة بعملية تنظيم عمل نظام الرقابة الداخلية كما يلي :-

1-اجراءات الادارة العليا في تشخيص حالات الفساد المالي : يرتبط نظام الرقابة الداخلية من الناحية الادارية والتنظيمية بالادارة العليا ومن خلالهما يستمد صلاحياته واستقلاليته عن المستويات الادارية الاخرى لذلك فان هذا النظام يكون فاعلاً في أداء مهامه اذا ما تتوفر الدعم اللازم له من قبل الادارة العليا من أجل تشخيص حالات الفساد المالي من خلال تصميم نظام رقابة داخلي كفؤ ومنحه صلاحيات واسعة وامكانيات كافية .

2-إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي : ان إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد تختلف من وحدة لأخرى بحسب حجم تلك الوحدات وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها وكذلك الأخطاء والمخالفات التي تحدث ومن أهم الاجراءات الرقابية المتبعة في تشخيص حالات الفساد المالي هي :-

- أ-التأكد علي الالتزام بالتعليمات والأحكام المالية المعمول بها من قبل العاملين في الوحدة .
- ب-التأكد علي التوصيف الواضح للوظائف داخل الوحدة كونه يساعد على انتشار الفساد .

ج- محاسبة الأشخاص الذين يعتمدون إلى مخالفة القواعد والأحكام المالية النافذة .

د-ضبط عمليات الصرف والتحقق منها لمنع هدر المال العام دون وجه حق .

( 79-76م،ص 2011م، حلمي)

**الظروف الأساسية لحدوث عمليات الغش والفساد :**

يؤدي الى حالات غش وتلاعب يتم ارتكابها من قبل بعض العاملين في الوحدات الاقتصادية وهي : هناك ثلاثة شروط ضرورية رئيسية متعلقة بالغش فإذا ما توفرت في مجال معين فان ذلك قد

**أولاً : الضغوط "الدفافع"**: تتمثل بالضغوطات التي تواجه العملين أثناء عملهم وتعتبر بمثابة الحافز الذي يساعد على اقتناع حالات الغش والاحتيال ، حيث أن هناك ثلاثة أنواع من الضغوطات المنشورة في الواقع العملي بين الأفراد العاملون تتمثل بالتالي :

**1- الضغوط أو الدوافع المالية :** هي التي تنشأ بسبب قضايا تتعلق بالجانب المادي وقد ترتبط إلى حد كبير مع الأسباب الاقتصادية للفساد الماليتمثلة بتدني رواتب وأجور العاملين وارتفاع تكلفة العيش وعدم توفر العدالة الضريبية وارتفاع الديون والخسائر المالية وما شابه ذلك .

**2- الضغوط أو الدوافع العاطفية :** يحدث هذا النوع من منطلق المشاعر العاطفية وبعض المشكلات النفسية التي يحس بها الفرد وتمثل بعدم الرضا الوظيفي نتيجة لسياسات التهميش والاقصاء التي تمارسها الادارة بحق العاملين والخوف من فقدان المنصب والطمع وغيرها .

3- نمط الحياة : يتعلّق هذا النوع بسلوك العاملين من خلال كيفية تدبّر الأموال الازمة لأجل ديمومية حياته الخاصة وما يتعلّق بها من أمور أخرى كالضغط العائلي والادمان على المخدرات .

**ثانياً :- المبررات "المسوغات" :** يمكن تبرير ارتكاب الفساد المالي عندما يكون هناك أفراد لديهم القدرة على ذلك وبطرق معينة تجعل من أصحابها تبرير سلوكه غير المشروع الذي ارتكبه باعتباره متفقاً مع قواعدهم الأخلاقية ومثال على ذلك عندما يسرق أمين الصندوق أو من له صلاحية ذلك من خلال ادعائه بأنه أخذها لاحتياجه الماسة لها في الوقت الحالي و أنه سوف يعيدها لاحقاً .

**ثالثاً :- الفرض :** - تتمثل بوجود ثغرات في النظام الرقابي أو عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة الاقتصادية مما يسمح بتوفير بيئة حاضنة في طياتها كل ما يترتب عليه من

مخالفات متعلقة بالأحكام والتعليمات المالية وتكون أكثر ملائمة لحدوث وتكرار حالات الفساد المالي. ( حلمي، ص 82، 2011م)

## **المبحث الثاني المراجعة الداخلية مفهومها ومجال عملها .**

### **مفهوم المراجعة الداخلية :**

لقد تعددت الكتابات التي تناولت تعريف المراجعة الداخلية ولكنها كانت جميماً تركز على بيان الهدف منها و مجال عملها و تحديد طبيعتها والنظرية التي تعمل على أساسها وقد تطور مفهوم المراجعة الداخلية و تعددت تعاريف الباحثين والمهتمين والمجموعات المهنية له بحسب تطور أهدافها منذ أن كان الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية حماية ممتلكة المنظمة من الغش والاختلاس ودقة البيانات التي أتت إلى جانب ذلك إلى التركيز على الكفاءة والفاعلية فضلاً على اتباع السياسات المرسومة وتنفيذها .

فيما يلي يتم استعراض بعض التعريفات التي تخص المجموعات المهنية وبعض الكتاب والباحثين لمفهوم المراجعة الداخلية ، فقد قدم معهد المراجعين الداخلين بتوضيح العديد من المفاهيم فيما يتعلق بمفهوم المراجعة الداخلية ، منذ بداية تكوينه عام 1941م حتى الوقت الحالي ، وتلك المفاهيم عكست وبشكل واضح التطورات المهنية والوظيفية للمراجعة الداخلية ، وذلك لتلبية احتياجات الادارة كل فترة زمنية معينة .

في نشرة عام 1947م ، وهي أول نشرة رسمية للمعهد ، عرفت المراجعة الداخلية بأنها عبارة عن نشاط تقييمي مستقل بالمنظمة ، يهدف إلى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية والعمليات الأخرى ، وهي أداة لتقديم خدمة وقائية بناءً للإدارة ، وتعتبر أداة تقييم وقياس لدرجة فعالية أدوات الرقابة الأخرى .

في حين جاء في نشرة عام 1971م أنها عبارة عن وظيفة تقييمية مستقلة تؤسس داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة لها ، ويهدف المراجع الداخلي إلى مساعدة موظفي المنشأة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية ، ومن أجل هذه الغاية يزودهم المراجع الداخلي بالتحليلات والتقييمات والمشورة ومعلومات خاصة عن النشاطات التي يقوم بمراجعتها .

من خلال المفهومين السابقين التي وردت فيما يتعلق بمفهوم المراجعة الداخلية نجد انها اشتراكت في ان المراجعة الداخلية وظيفة تتم داخل المنشأة وهي أداة وقائية تقييمية ، في حين أن نشرة عام 1971م أشارت بالإضافة الى كون أن المراجعة الداخلية أداة وقائية فهي أداة لخدمة الادارة من خلال تقديم التوصيات والمشورة التي تساعد المنشأة في تسيير أعمالها . ( العبادي 1999م ص 164)

كما تعرف المراجعة الداخلية بأنها مجموعة من أوجه النشاط المستقل داخل المنظمة ،تشملها الادارة ل القيام بخدمتها في تحقيق العمليات والبنود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية ، وفي التأكيد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وأموال المنظمة ، وفي التحقق من اتباع موظفي المنظمة للسياسات والخطط والاجراءات الادارية المرسومة لهم ، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها ، واقتراح التحسينات التي يجب ادخالها عليها .

كما تعرف من الناحية الوظيفية على أنها نشط تقييمي مستقل داخل المنظمة بغرض فحص وتحقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من نواحي أنشطة التشغيل للمنظمة ، وذلك كأساس لخدمة الادارة في وظيفتها الرقابية ، فهي تعتبر وسيلة رقابية في خدمة الادارة بحيث تعمل على قياس وتقييم فاعالية نظم الرقابة المختلفة . ( الصحن 1991م ص 173)

وعرف التقرير الخاص بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادر عام 1978م المراجعة الداخلية بأنها وظيفة تقييم مستقلة أنشئت داخل التنظيم تهدف الى مساعدة أعضاء هذا التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية ، وذلك عن طريق امدادهم بالبيانات والمعلومات التحليلية ، وعمل الدراسات وتقييم المشورة والتوصيات المناسبة بقصد الأنشطة التي تمت مراجعتها، لقد أحدث هذا التقرير فزة هامة حيث أصبح عمل المراجعة الداخلية لا يخدم الادارة العليا فقط بل يخدم الادارات جميعها داخل المنظمة ، وفي عام 1991م عرف المعهد المراجعة بأنها وظيفة تقييم مستقلة داخل المشروع لفحص وتقييم أنشطة بقصد خدمته ، وفي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى .

وفي عام 1994م قام معهد المراجعين الداخليين باعادة النظر في مفهوم المراجعة الداخلية وعرف المراجعة الداخلية بأنها وظيفة تقييم داخل المنظمة لفحص وتقييم أنشطة بقصد خدمته، وهي تهدف الى مساعدة جميع أفراد المنظمة بما في ذلك الادارة والعاملين ل القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال ، وذلك

عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقديرات وبيانات واقتراحات ومعلومات تخص الأنشطة الخاضعة للفحص ،ويشمل هدفها ايجاد نظام رقابي فعال بتكليف مناسبة ،وفي عام 1999م أصدر مجمع المراجعين الداخليين احدث تعريف للمراجعة الداخلية حيث عرفها كما يلي :

المراجعة الداخلية نشاط محايد موضوعي استشاري ومطمئن يهدف الى زيادة قيمة عمليات وتحسينها وتساعد المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف هذه المنظمة عن طريق مدخل منتظم ومنضبط لتقدير وتحسين فعالية اجراءات ادارة المخاطر والرقابة والتحكم . (شاهين 2010م)

وتقديم المراجعة الداخلية خدماتين رئيسين هما ضمان التأكيدات ، وتقديم الاستشارات، حيث تعني الأولى بتقديم الأدلة وتوفير أرائها فيما يتعلق بعمليات المنشأة، أما الثانية فهدها استشاري، تؤدي بطلب خاص من جهة معينة ، غالباً ما تكون الادارة العليا .

ومن خلال ما قدم من مفاهيم مختلفة استخلص المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين مجموعة من الخصائص التي تتميز بها المراجعة الداخلية منها :

1-تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تقديرية مستقلة ، فالمراجعة الداخلي مستقل عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها ، فبدون هذه الاستقلالية تكون النتائج والتوصيات التي يقدمها غير موضوعية .

2-اتسعت مسؤولية المراجع لتتعدى كونها خدمة للادارة العليا وحدها الى خدمة لأهداف المنظمة العامة ، وبالتالي تقديم الخدمات الى جميع أعضاء المنظمة.

3-وصف وظيفة المراجعة الداخلية بأنها وظيفة إدارية ولهذا التوسيع ما يبرره من وجهة نظر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بسبب التوسيع في احتياجات المنظمات و حاجتها لحماية أموالها وضمان حقوقها .

وفي اطار المساهمات المحلية ، فقد عرف مصرف التجارة والتنمية في احدى نشراته المراجعة الداخلية بأنها عملية فحص وتدقيق مستعينين للدفاتر والسجلات وتقدير لفعالية الأداء وكفاءة التشغيل ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والتأكد من احكامها وحسن تطبيقها ، فهي بمثابة أداء ضبط تستعملها الادارة العليا ، لحماية نفسها

وبالنظر الى المفاهيم السابقة للمراجعة الداخلية يرى الباحث بأنه يمكن تعريفها بأنها عبارة عن أدلة رقابية مهمتها انتقاديه بصفة مستمرة ومستقلة عن المستويات التي تراقبها وليس لها حق اصدار

الأوامر انما تقوم بالرقابة عن طريق الفحص حيث لا يتم اعداد التقارير وكذلك عن طريق المراجعة التي يتم فيها اعداد التقارير والمقارنة لكافة العمليات بعد اتمامها ، ثم تقييمها للتأكد من فاعليتها ، ومن دقة البيانات المحاسبية والاحصائية وكشف الأخطاء والانحرافات عن سياسة الادارة وتطبيق القانون . ( الرحالة 2005 م ص 54)

### **مجال عمل المراجعة الداخلية :-**

أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث تمارس أنشطتها في مختلف أجزاء المنظمة دون استثناء ، وتراجع كافة العمليات الادارية والمالية والتشغيلية ، وعليه فان مجال عمل المراجعة الداخلية لا يقتصر على نشاط معين من أوجه الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بل تمتد لتشمل كافة الأنشطة ، ويمثل مجال عمل المراجعة الداخلية لا يقتصر على نشاط معين من أوجه الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بل تمتد لتشمل كافة الأنشطة ، ويمثل مجال عمل المراجعة الداخلية في الاختصاصات التالية : (طفى 2006 م ص 27-29)

#### **1/ المراجعة المالية :**

وهي المجال التقليدي للمراجعة الداخلية وتهتم بتتبع القيود المحاسبية للأحداث التي تحصل داخل المنظمة ومراجعتها حسابياً ومستدياً والتقرير عن مدى صحتها وفحص النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ولتأكيد من كفايتها وفعاليتها والتحقق من الوجود الفعلي للأصول والإجراءات المناسبة لحمايتها من الاختلاس والسرقة ، وترتكز المراجعة المالية على ضرورة منع الأخطاء المتعددة وغير المتعددة واكتشافها فور وقوعها .

#### **2/المراجعة الادارية :**

تسعى هذه المراجعة الى فحص أداء وتقييم أداء أعمال المنظمة ككل لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة في ضوء موضوعية لتقدير ذلك وتعتبر هذه المراجعة التطور الطبيعي للمراجعة المالية وان كانت تتجاوزها من حيث النطاق حيث يتجاوز دور المراجع الداخلي الناحية المحاسبية والمالية الى جميع أقسام المنظمة واعداد التقرير للجهات المسئولة عن نتائج التقييم والتوصيات اللازمة للتحسين والتطوير.

#### **3/المراجعة التشغيلية :**

يقصد بها عمليات المراجعة التي تهدف الى تحديد فعالية وكفاءة التنظيم ، حيث تقيس الفاعلية كيفية تحقيق المنظمة لأهدافها وأغراضها بنجاح ، أما الكفاءة فهي تقيس كيفية استخدام المنظمة لمواردها بشكل جيد لتحقيق أهدافها.

كما تهدف المراجعة التشغيلية الى أداء عمليات فحص لكل أو بعض أجزاء المنظمة لتحديد درجة فاعليتها أو كفاءتها التشغيلية ، وعلى النقيض من المراجعة المالية ومراجعة الالتزام فإن المعايير المستخدمة لتقييم التأكيدات في المراجعة التشغيلية نادر ما يتم تحديده بشكل رسمي ، حيث يتم تحديدها عن طريق المراجعين ذاتهم في ضوء معرفتهم وخبرتهم الشخصية من واقع ممارستهم العملية لأغراض تقييم الكفاءة و الفاعلية .

فقد يتم استخدام المراجعة التشغيلية بهدف تقديم أنشطة المنظمة العادية مثل اجراءات اعداد الموازنات الرأسمالية ، وقد يتم توجيهها لتقييم مدى تحقيق البرنامج الاجتماعية لأهدافه .

وتشتمل المراجعة التشغيلية بالعديد من الخصائص العامة ومنها : أن المراجعون الذين يؤدون عمليات المراجعة التشغيلية حياديين عن الأنشطة محل المراجعة ويتم توجيه نتائج عملية المراجعة التشغيلية الى أحد المسؤولين المختصين أو أحد الأقسام المعنية داخل التنظيم الذي يعمل به المراجع، كثيراً ما يتم اعداد تقرير عن مشاكل أو عيوب يتم مواجهتها أثناء عملية المراجعة التشغيلية وليس فقط مجرد تقرير نهائي ، غالباً ما يعمل المراجعين بالمراجعة التشغيلية بالمنظمة التي تعتبر أنشطتها محل التقييم ، ويجب أن يكون هؤلاء المراجعون حياديين وذلك عن طريق عدم ارتباطهم بأداء الأعمال محل الفحص والتقييم ، بالإضافة الى حتمية توجيه تقريرهم الى مستوى أعلى سلطة من المستوى الذي يقومون بمراجعة وتقديره .

#### **4/المراجعة الاجتماعية:**

رغم أن ما طرحة فكر المراجعة حول تحويل المراجع الداخلي مهام ومستويات المراجعة التشغيلية يلقى عبئاً كبيراً على المراجعين الداخليين فإن الواقع العلمي يشهد قصوراً كبيراً في القيام بذلك المهام والمسؤوليات فقد استمر فكر المراجعة في إضافة المزيد من المهام والمسؤوليات على عاتق المراجعة الداخلية ومن هذه المهام والمسؤوليات على عاتق المراجعة الداخلية ومن هذه المهام والمسؤوليات مسؤولية القيام بالمراجعة الاجتماعية .

ان فكرة المراجعة الداخلية تقوم على ادراك واهتمام الفكر المحاسبي والإداري حول أهمية العلاقة بين أي المنظمة من ناحية أخرى ، والنظرة المحدودة للبيئة ترى أنها تتكون من العملاء والمرورين والأسوق والمنافسين والمستثمرين الحالين والمحتملين الحالين والمحتملين والجهات الحكومية وغيرها من الأطراف التي تؤثر على المنظمة في تحقيقها لأهدافها من حيث الربحية أو تقديم السلع للعملاء ، ولكن الاتجاهات المعاصرة في الفكر المحاسبي والإداري قد طرحت أبعاداً جديدة للمحاسبة والتقرير وكذلك مراجعة المسؤولية الاجتماعية وتتأسس تلك النظرة المعاصرة على أن البيئة التي تعمل بها المنظمة تؤثر على مستقبل المنظمة وكذلك تقوم على فكرة جديدة مؤداها أن المنظمة بنشاطتها تؤثر على المجتمع بأسره أي أن التأثير متداول بين المنظمة والمجتمع .

### **5/مراجعة الأنظمة الالكترونية :**

تتمثل في ذلك النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي في المنظمات التي تتبع نظم الحاسب الالي للتأكد من صحة واقتضال هذه النظم وسلامة الرقابة الداخلية للحاسوب الالي بالإضافة الى الفعالية الفنية للنظم الالية .

عند مراجعة الأنظمة الالكترونية أصبح المراجع يواجه عدة صعوبات أو مشاكل و مجالات جديدة لاعهد له بها في السابق فالبرغم من أن أساسيات الرقابة الداخلية في الأنظمة الالكترونية هي نفسها المعترف عليها في الأنظمة اليدوية غير أن ادخال الحاسوب الالكتروني في المحاسبة أدى إلى ظهور عدة نقاط رقابية جديدة متعلقة بالجهاز الالكتروني والبرامج المشغلة له ، هذا بالإضافة الى اجراءات الرقابة على المدخلات والمخرجات .

والمشكلة أن الصعوبة الأخرى هي اختفاء عنصر المراجعة التبعية ، لأن أغلب المستندات والمعاملات المالية والحسابات مسجلة علي وسائل حفظ الكترونية يصعب قرائتها بالعين المجردة ، فكما هو معروف في الأنظمة اليدوية ( التقليدية ) يستطيع المراجع الاعتماد علي سجلات يسهل قراءتها ومن ثم تتبعها .

### **المبحث الثالث دليل ارشادي مقترن لعمل المراجع الداخلي وفقاً لاتجاهاته المعاصرة**

أعد الباحث دليلاً استرشادياً مقترناً لعمل المراجع الداخلي في مجال التدقيق المالي والتشغيلي يتضمن البنود الآتية وذلك من خلال المقابلة الشخصية وطرح مجموعة من الاستئلة مع عدد من

المراجعين الداخليين بمكتب المراجعة الداخلية للوحدات الإدارية الحكومية بمؤسسات التعليم العالي  
بليبي كنموذج استخلص منها البنود التالية :

البند رقم (1) : يسمى هذا الدليل (دليل عمل المراجع الداخلي ) ويعد الدليل الارشادي لعمل مكتب  
المراجعة الداخلية

البند رقم (2) : يكون للكلمات والعبارات الآتية حيثما وردت في هذا الدليل المعاني المخصصة لها  
مكتب المراجعة : مكتب المراجعة الداخلية في الوحدات الإدارية الحكومية .

مدير المكتب : مدير مكتب المراجعة الداخلية في الوحدة الإدارية الحكومية .

المراجع الداخلي : كل موظف يعمل في قسم المراجع الداخلي ويمارس أعمال المراجع .

الموضوعية : هي خاصية عقلية عادلة تمكن المراجعين الداخليين من ممارسة عملهم بطريقة  
يؤمنون فيها بنتائج عملهم ، ولم تكن هناك تسوية علي حساب النوعية .

المهارة : يقصد بها المهارة المطلوبة من المراجعين الداخليين لتنفيذ مسؤولياتهم المهنية بصورة  
فاعلة .

العناية المهنية الالزمة : يقصد بها أن على المراجعين الداخليين بذل مستوى العناية والمهارة  
المتوقع أن يكون عليه أي مراجع داخلي وتقاس هذه العناية من خلال التزام المراجع بطبيعة معايير  
المراجع بشكل صحيح وعدم مخالفة أخلاقيات المهنة وعدم مخالفه القوانين والتعليمات التي تنظم عمله

البند(3) : يمتد نطاق عمل قسم المراجع الداخلي ليشمل المراجعة المالية والإدارية في المجالات  
التالية :-

1/الأصول واستخداماتها .

2/الموارد البشرية وشؤون الموظفين .

3/الأداء وإجراءات العمل .

4/الأنظمة والتعليمات المالية والإدارية .

5/السجلات والمستندات والوثائق والملفات المالية والإدارية .

**البند (٤): يرتبط قسم المراجع الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي بالرئيس الأعلى للوحدة الإدارية مباشرة.**

**البند (٥): يلتزم المراجع الداخلي بأداء المهام المنوطة به باستقلالية تامة وعليه أن يبذل الجهد اللازم والحياد التام والحضر المهني المعقول لإنجاز عمله ، وأن يتمتع بالتدريب والخبرة والكفاءة العلمية والعملية وتحديث معلوماته الفنية والعلمية بصورة مستمرة .**

**البند (٦): مهام وواجبات المراجع الداخلي :**

١-الفحص والتحقق والتقييم لكافة أوجه النشاط المتعلقة بسلامة وصحة المعاملات واجراءات العمل والموارد البشرية والمادية .

٢-التأكد من تحصيل الإيرادات في مواعيدها وتوثيقها بالسجلات أول بأول .

٣-التحقق من الالتزام بالخطط ومستويات الأداء والأهداف المرسومة .

٤- التأكد من صحة ودقة السجلات والمستندات والوثائق والملفات المالية والإدارية وحسن استخدامها وحفظها .

٥- التأكد من مستندات الصرف ومراقبتها وقبض الإيرادات والتأكد من مطابقتها للنظم واللوائح المعمول بها

٦- التفتيش الدوري والمفاجئ على وحدة الخزينة والعمليات المالية الإدارية الأخرى ذات العلاقة بطبيعة عمل الوحدة الإدارية .

٧- اجراء الدراسات والتحليلات والاختبارات الخاصة بالأمور المالية واعداد أية تقارير حولها بناء على طلب رئيس قسم الحسابات بالوحدة الإدارية أو إذا اقتضت طبيعة العمل ذلك .

٨- اعداد التقارير الدورية والشهرية أو كلما لزم الأمر بخصوص عملية الرقابة ورفع هذه التقارير إلى مدير مكتب المراجعة .

٩- إبلاغ المدير فورا بأية مخالفات جوهرية تم اكتشافها أثناء عملية المراجعة وتزويده بأية وثائق يطلبها .

10-تقييم مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الإدارية وتقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف ورفع تقرير سنوي للمدير بذلك .

11-إعداد النماذج والمعايير الازمة لعمل مكتب المراجعة الداخلية ليتم الالتزام بها .

البند(7) تتم المراجعة الداخلية على النحو التالي :

1-الإجراءات السابقة لعملية الصرف أو القبض والتي تسمى وقائية لتلافي الخطأ قبل وقوعه :

أ/ الرقابة على عمليات الشراء ، ويتم من خلال :  
-التبدل الدوري للجان المشتركة .

-مراجعة عروض الشراء ومقارنتها مع أسعار السوق قبل صرف المبلغ ، اذ يطلب من لجنة المشتريات جلب ثلاثة عروض يأخذ بأقلها سعرا .

-اشتراك أعضاء من لجنة المراجعة الداخلية في عقد الصفقات الكبيرة الداخلية والخارجية .

.-التأكيد من أن عملية الشراء تمت مع الجهات المنتفق عليها مسبقا أو المنشأ المحدد .  
ب/ الرقابة على أعمال المقاولات ، وتنتمي من خلال :

-المحافظة على سرية أسعار العطاءات .

-اشراك عناصر من مكتب المراجعة الداخلية في جميع لجان منح العطاءات .

- ضرورة مشاركة عضو على الأقل من مكتب المراجعة الداخلية في دراسة التكلفة التقديرية والتأكد من ملائمة التكلفة مع المهندس المسؤول عن تقدير كلف الاعمال .

- عند مراجعة الأعمال المنجزة لا يتم الصرف إلا بعد احضار الفحوصات الفنية التي تؤيد سلامة الانجاز .

-أن تقوم لجنة من المراجعين الداخلين بالكشف عن المواد المطروحة في ساحة العمل لغرض تحديد كميتها ونوعيتها ، وان لا تكتفي بالاعتماد على تقدير المهندس العقيم حين الصرف .

-متابعة جدول تنفيذ الأعمال والمدة الزمنية المحددة لإنجازها لغرض تحديد غرامات التأخير .

ج/ لمنع صرف قوائم وهمية أو ادراج أسماء وهمية في قوائم المرتبات ، لابد لمكتب المراجعة الداخلية من مراجعة سجلات الحضور والانصراف للموظفين مع قوائم الرواتب للتأكد من سلامتها .

د/ الرقابة على عمليات شطب الأصول الثابتة المستهلكة والمفقودة لمنع شطب الأصول الثابتة الصالحة للاستعمال بهدف شراؤها بالتنسيق مع المشتري أو لمنع سرقة جزء منها لغرض خفض قيمتها القديريّة عند البيع ، ولغرض الرقابة على هذه الظاهرة عليه لابد من وضع عضو من مكتب المراجعة الداخلية في لجان جرد الأصول الثابتة .

**2- الاجراءات اللاحقة لعملية الصرف أو القبض وتهدف الى كشف التورط في جريمة الفساد المالي وتمثل في :**

**أ- الاجراءات المتعلقة بعمليات الشراء والتجهيز والبيع :**

- تشكيل لجان استلام المواد المشترية وفحصها ومطابقتها مع الشروط المحددة في طلب الشراء ، بالاستعانة بالمختصين وينبغي ان لا يكون في لجان الاستلام عضو من لجنة الشراء .
- مراقبة الاستلام المخزنى وتنبيت مواصفات البضاعة التفصيلية وسلسلات ارقامها ان وجدت ، وتنبيت اسم دولة المنشأ في السجلات لغرض تلafi عمليات التبديل كلية أو جزئيا .
- اجراء زيارات مفاجئة الى المخازن والمطابقة مع الموجود الفعلي .
- متابعة مدة الضمان التي تضمنها عقد الشراء لغرض تخفيض مصروفات الصيانة .

- متابعة نقل ملكية الأصول الثابتة في الدواير ذات العلاقة كدواير المرور والتسجيل العقاري .

**(ب) الإجراءات المتعلقة بأعمال المقاولات أو الأعمال المرتبطة بالجهاد الهندسي**

- ينبعى تسمية لجان الاستلام قبل يوم أو يومين من التاريخ المحدد للاستلام والحفظ على سرية الاسماء ، لمنع التواطؤ بين المقاول ولجان الاستلام .

-اشتراك متخصصين من خارج الوحدة الادارية في لجان الاستلام في الأعمال الكبيرة

-عندما تكتشف لجان الاستلام الأولى نواقص أو خلل في التنفيذ يجب أن يكلف مهندس غير الذي اشرف على تنفيذ العمل لمتابعة تنفيذ النواقص التي وردت في تقرير لجنة الاستلام الأولى

ج- الرقابة علي استعمال الأصول الثابتة وذلك لمنع استخدامها لأغراض شخصية

د-الرقابة على الفصل بين الوظائف لمنع التحريف والتزوير

البند(8): يتم مراجعة الأداء كالتالي :

- 1-تقييم القرارات الادارية للتأكد من انسجامها مع التشريعات المعمول بها
- 2-التأكد من صحة وسلامة اجراءات العمل في كافة اقسام الوحدة الادارية علي وفق الخطط والأهداف المرسومة وطبقاً للقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات التي تحكم اجراءات العمل في تلك الوحدة
- 3-متابعة حضور الموظفين لدى الشؤون الادارية وحثهم على اعداد كشوفات بأسماء الموظفين غير الملتحمين بأوقات الدوام الرسمي
- 4-تدقيق المغادرات والاجازات العادية والمرضية والاجازات الرسمية والتحقق من صحتها وتسجيلها في السجلات الرسمية
- 5-مراجعة سجلات قسم المخازن للتحقق من ادخال المواد بشكل صحيح واخرجها بحسب الاصول
- 6-مراجعة المخازن والتأكد من أن المواد المخزنة تمت بالشكل الصحيح من حيث نظافة المخزن والتهوية والانارة الجيدة وأن بطاقات الصنف والفهرسة موجودة بحيث يسهل الوصول الي أي مادة بشكل صحيح
- 7-التفتيش على أوامر الحركة للسيارات والتحقق من مطابقة المسافة المقطوعة مع كمية الوقود المستهلكة
- 8-فحص ودراسة الشكاوى التي تصل من موظفي الوحدة الادارية بشأن اجراءات العمل ورفع التوصيات والمقترحات بهذا الشأن
- 9-مراجعة القرارات الادارية الخاصة بشؤون الموظفين في جميع مراحلها السابقة واللاحقة ومدى مطابقتها لأحكام الأنظمة والتعليمات المعمول بها في الوزارة التي تعمل فيها الوحدة الادارية .
- 10-المراجعة والتفتيش عن مدى صحة استخدام الحاسوب لأغراض المصلحة العامة من قبل الموظفين .

١١-تحقق من أن الأعمال تنفذ بحسب المسؤوليات والصلاحيات وعدم وجود تدخلات وتقاطعات في المهام والواجبات الموكلة للموظفين .

١٢-الفحص والتحقق من سلامة أساليب الأداء وإجراءات العمل .

١٣-تشخيص المشاكل الإدارية وت تقديم التوصيات بالإجراءات التصحيحية والحلول المقترحة وابداء الرأي في أي موضوع ذي صبغة ادارية .

**البند رقم (٩):** تجري عمليات المراجعة في المكان الذي توجد فيه الحسابات والسجلات والمستندات أو الحاسوبات الخاضعة للمراجعة والجرد .

**البند رقم (١٠):** يرفع مدير مكتب المراجعة الداخلية تقارير دورية أو عند الطلب متضمنة نتيجة الجولات والمقترنات والمخالفات المرتكبة والمسؤولية عليها واللاحظات والتوصيات بشأنها .

**البند رقم (١١):** لمكتب المراجعة الداخلية حق الاطلاع على أية بيانات أو أوراق أو مستندات أو معلومات لدى أية قسم أو ادارة في الوحدة الادارية تساعد في عملها الرقابي .

**البند رقم (١٢):** تكون المعلومات التي يحصل عليها المراجع الداخلي نتيجة القيام بانجاز العمل وكذلك التقارير التي يرفعها سرية .

**البند رقم (١٣):** يمارس المراجع الداخلي مهامه علي كافة أنشطة الوحدة الادارية وفقا لخطة سنوية معدة لهذه الغاية علي أن تشمل معايير لقياس الأداء لمكتب المراجعة وللمدير تكليف المراجع الداخلي بأية مهام تدقيقية أخرى .

**البند رقم (١٤):** أن تكون كتابة وعرض تقرير المراجع الداخلي وفقا لمعايير المراجع الداخلي الدولية :

١/مقومات تقرير المراجع الداخلي الجيد - ويضم البندود التالية : الوضوح ، التوازن و الايجابية ، والموضوعية ، البقاء ، الدقة والايجاز ، الاقناع ، بناء وتركيب الجمل والفقرات ، فهرسة وتبسيب التقرير .

٢/محتويات وشكل التقرير - وتضم البندود الاتية : التعريف ، المقدمة . ملخص تفاصي . أهداف التقرير الداخلي . نطاق المراجع الداخلي . الملاحظات. النتائج . التوصيات

## النتائج والتوصيات

### 1/ النتائج :

- 1/ ان مهام المراجع الداخلي ذات وجهين الأول الحماية من خلال التحقق من أن العمليات التي تقوم بها الوحدة الإدارية تقع ضمن نطاق المخطط الموضوع من قبل الادارة . ويتمثل الوجه الثاني بتطوير أسس وسبل العمل بحكم اطلاعه علي جميع نواحي نشاط الوحدة الإدارية بما يمكنه من تكوين فكرة واضحة وصحيحة عن الأهداف والمخططات الموضوعة وطرق تنفيذها .
- 2/ للرقابة التي يقوم بها المراجع الداخلي دوراً مهماً في رفع مستوى الأداء المالي والإداري الحكومي وتعد العنصر الاساس في حماية الممتلكات والاموال العامة .
- 3/ لم يعد دور المراجع الداخلي مقيداً بالمعنى التقليدي الذي اقتصر على فحص وتقدير مدى سير العمل وفقاً لأنظمة الموضوعة . إنما أصبح يتسم بطابع استشاري لمساعدة الوحدة الإدارية على تحقيق أهدافها واضافة قيمة الى عملياتها .

### التوصيات :

- 1/ ان حماية النزاهة ومكافحة الفساد تستلزم برامج اصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي ونكتسب مضموناً استراتيجياً يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وتعاون الاجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وارسال المبادئ والقيم الأخلاقية للادارة والمجتمع وتعزيزها والاستفادة من الخبرات الدولية .
- 2/ قيام التنظيم المهني بنشر الوعي الخاص بضرورة مكافحة الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة بمساعدة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الأخرى كما أن جهداً موازياً يبذل باتجاه أجهزة المحاسبة والمراجعة في مؤسسات القطاع العام للنقيض بالمعايير المحاسبية الموجهة نحو الحد من الفساد وتبني اعلاماً مؤثراً في تسليط الأضواء على الجهود المضرة بالمال العام التي ستتعكس لاحقاً أضراراً كبيرة على التنمية
- 3/ ضرورة تطوير أدلة للتعامل مع الاحتيال والفساد مصممة ومطورة بحسب معايير المراجعة الدولية لتفعيل دور المراجع الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري .

## المراجع

- ابراهيم عثمان شاهين ، المراجعة دراسات معاصرة وحالات عملية ، مدخل سلوكي ، 2010م
- عبد الفتاح محمد الصحن ، المراجعة علما وعملا ، ( الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1991م )
- محمد ياسين الرحالة ، فاعلية أجهزة المراجعة في الجامعات الاردنية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ( عمان 2005م ).
- مصطفى راشد العبادي ، تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسة العلمية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ( القاهرة ، جامعة عين شمس 1999م )

**المشروعات الصغرى والمتوسطة ومعوقات تمويلها في ليبيا****Small and medium enterprises and their financing constraints in Libya****د. عبد الناصر محمد ابوزيقية****Dr. Abdul Nasser Abu Zaki**

كلية الاقتصاد جامعة مصراتة

University of Misurata

**د. موسى بلقاسم الطويل****Dr. Musa AL-Taweel**

المركز العالي للعلوم والتكنولوجيا الزهراء

Higher Institute of Science

**الملخص**

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على المشروعات الصغرى والمتوسطة باعتبارها أداة تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم وباعتبارها قاطرة الاقتصاد نحو التوسيع الاقتصادي، وكذلك هدفت الدراسة الى البحث في أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة والتعرف على معوقات تمويلها في ليبيا تلك التي تعيق نموها وتطورها والتعرف على دور المصارف والصعوبات التي تواجهها في تمويل هذا القطاع في ليبيا. ومن اجل تحقيق هذه الأهداف سابقة الذكر فقد تم استخدام الاستبيانة كاده لجمع البيانات وتم توزيعه على مصرف الجمهورية فرع الفلاح ومصرف التجاري الوطني فرع الزاوية كعينة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك الاحصائي وتم تحليل الاستبيان باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج حققت صدق الفرضيات المستخدمة في الدراسة.

**الكلمات الدالة:** المشروعات الصغرى والمتوسطة، تمويل، معوقات، المصارف، ليبيا**Abstract**

The study aims to shed light on small and medium enterprises as a tool for achieving economic development in all countries of the world and as the locomotive of the economy towards economic diversification. And the difficulties it faces in financing this sector in Libya. In order to achieve these aforementioned goals, the questionnaire was used as a tool for data collection and was distributed to Jumhouria Bank, Al-Falah Branch and the National Commercial Bank, Al-Zawiya Branch, as a sample. The study used the descriptive analytical as well as the statistical method. The questionnaire was analyzed using the SPSS statistical package. used in the study

**Key Words:** Small and medium enterprises, financing, obstacles, banks, Libya

## المقدمة

للمشاريع الصغرى والمتوسطة أهمية استثمارية وتنموية كبيرة ناتجة عن انتشارها الواسع جغرافياً الأمر الذي يشير إلى وجود تنمية إقليمية شاملة وفعالة تساعد في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي كما تساعد على تحقيق ترابط راسي وافقى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة أداة تنموية فاعلة تعمل على خلق العديد من فرص العمل وزيادة الطاقة الإنتاجية ورفع إنتاجية العمل ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد كل الذي بدوره ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميزان المدفوعات للدول. ويعتبر هذا النوع من المشاريع مهم في ليبيا مما يجعلها ضرورية لا ستعاب العمالة وتخفيض نسبة البطالة ورفد الاقتصاد الوطني بالسلع والخدمات وتنبطة الاهتمام بهذا النوع من المشاريع في ليبيا فقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (109) لسنة 2006 وذلك بإنشاء هيئة خاصة تعنى بتمويل هذه المشروعات باسم صندوق ضمان الإقراض بهدف التمويل المناسب للمشروعات الصغرى والمتوسطة. وبرغم من ذلك بقيت هذه المشاريع تعاني من مجموعة من المشاكل والتي من أهمها هي مشكلة التمويل التي تعتبر أحد أهم الأسباب التي تعيق نمو وتطور المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. فبعث المشروعات لا يتحقق بإنجاز النواحي الفنية وحدها وإنما يتطلب بالضرورة التمويل اللازم الذي يتطلب هو الآخر إن يكون مغطى - وفقاً لرؤية المؤسسات المالية - بالضمانات الكافية ولا شك إن قيام صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل بهذا الدور وفقاً لاحتياصاته سيكون له الأثر البالغ في إطلاق وبعث هذه النوع من المشروعات التي نعمل عليها كثيراً في دعم الاقتصاد الوطني..

مشكلة الدراسة: منذ صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (109) لسنة 2006 بإنشاء صندوق ضمان الإقراض للمشروعات الصغرى والمتوسطة وما تلاها من قرارات وإنشاء البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة غير أن بيئة عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة لم يحدث بها التطور المأمول نظراً لوجود صعوبات في التمويل تعيق من حصول تطور في هذا القطاع، لذى فإن هذه الدراسة تسعى إلى التعرف على المعوقات والصعوبات التي تحول دون تمويل هذه المشروعات في ليبيا ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال التالي ما هي المعوقات والصعوبات التي تحول دون الحصول على تمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة من المصادر التجاري في ليبيا.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي تتناوله فالمشروعات الصغرى والمتوسطة تكتسب أهمية كبرى في كافة الدول وذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات وتحقيق تنمية شاملة، وتطوير و توفير وظائف جديدة وتقليل مستويات البطالة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن للدراسة أهمية من خلال التعرف على المعوقات التي تحول دون حصول أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة على التمويل اللازم لبعث هذه المشروعات مما يساهم في نمو الاقتصاد الليبي ومحاولة إظهار هذا الدور على الاقتصاد الوطني.

الهدف من الدراسة: دراسة واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة وخصائصها في ليبيا وكذلك التعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه نموها حتى تساهم في نجاح الاقتصاد الليبي

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد دلالة إحصائية على أن هناك معوقات تحول دون الحصول على تمويل من المصارف التجارية الليبية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

H<sub>0</sub>: توجد عوامل ذو دلالة إحصائية تشكل عائق أمام المشروعات الصغرى والمتوسطة

H<sub>1</sub>: لا توجد عوامل ذو دلالة إحصائية تشكل عائق أمام المشروعات الصغرى والمتوسطة

الفرضية الثانية:

توجد صعوبات ذات دلالة إحصائية تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:

H<sub>0</sub>

H<sub>1</sub>: لا توجد صعوبات ذات دلالة إحصائية تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

اختبار الفرضية الثالثة:

توجد مخاطر ذات دلالة إحصائية تعيق المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:

H<sub>0</sub>: لا توجد مخاطر ذات دلالة إحصائية تعيق المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

منهجية الدراسة: لمحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة تم إتباع المنهج الوصفي لعرض وتحليل مختلف المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة بالاعتماد على المراجع المتوفرة من الموقع الإلكتروني وكذلك إلى بعض الأبحاث خاصة بالموضوع. وكذلك إتباع المنهج الإحصائي الكمي في جمع وتحليل البيانات من خلال استخدام استبيان تم تصميمه بعد مرجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة وتم جمعها من خلال الاستبيان المقدم إلى أصحاب الشأن المشاركين من العاملين في مصرف الجمهورية فرع الفلاح والمصرف التجاري الوطني فرع الزاوية

#### الدراسات السابقة:

(دراسة رحاب واخرون، 2019) دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود دور للمصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتراجع هذا الدور مع صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة، وقد خلص الباحثان إلى عدة توصيات أهمها إيجاد سبل لدعم المصارف الاستخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل المراقبة والمشاركة واستصناع والمزارعة والإجارة المنتهية بالتمليك.

(دراسة عبد الله، 2016) الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودراسة واقعها، والتعرف على معاير منح الائتمان لهذه المشروعات وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عدم قدرة هذه المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وضعف قدرتها على تقديم البيانات المالية المطلوبة والتي على ضوئها يتم منح القرض.

(دراسة غميق، 2015) المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة وكيفية حصولها على القروض والتسهيلات من المصارف التجارية، والتعرف على معاير منح الائتمان للمشروعات الصغرى والمتوسطة المنبعة بالمؤسسات المالية في السوق الليبي. وكان من أهم النتائج

التي توصلت إليها الدراسة أن ضعف الجدار الانتمانية لبعض المشروعات الصغرى والمتوسطة يرجع لعدم قدرة هذه المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وضعف قدرتها على تقديم البيانات المالية المطلوبة والتي على ضوئها يتم منح القروض.

(دراسة ابوشنب،2015) دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة. تهدف الدراسة إلى التعرف على دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، ودعمها، وتوسيع انتشارها. وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ان عدد من صيغ التمويل الإسلامي تقدم حلولاً فعالة لتعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

دراسة (مفتاح،2008) معوقات نمو المشروعات الصغرى والمتوسطة على عينة من المشروعات الخدمية والصناعية بمنطقة بنغازي، واتبعت الدراسة منهجية استكشافية على عينة من هذه المشروعات بمدينة بنغازي، لكن الدراسة لم تنترق لوجهة نظر المصارف اتجاه هذه المعوقات التي تحول دون تقديم التمويل اللازم لنمو وتطور المشروعات الصغرى والمتوسطة، وبينت الدراسة أن هناك معوقاتٌ وصعوباتٌ من نمو وتطور المشروعات الصغرى والمتوسطة ادارية وفنية وتمويلية وتسويقية تحد من نمو المشروعات الصغرى والمتوسطة.

(دراسة Koldertsova،2007)، التعرف على المشاكل التي تواجه تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في لبنان، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة هو عدم وجود ضمان كافي للحصول على التمويل من المصارف وقلة الخبرات الإدارية والفنية.

(دراسة باعمرواخرون،2002) دراسة معوقات تمويل المشروعات الصغرى غير الحرفية من وجهة نظر مصرفيه باستخدام عينة من المصارف السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم ملائمة معايير الإقراض المتبعة في المصارف للمشروعات الصغرى وكذلك عدم انتظام السجلات المحاسبية للمشروعات الصغرى، وضعف الضمانات المقدمة، وعدم القدرة على إعداد ملف ائتماني مستوفى، وارتفاع درجة المخاطرة، وعدم وجود دراسات جدوى اقتصادية سليمة، تعتبر هي المعوقات الأساسية أمام المصارف في تمويل المشروعات الصغرى.

## المبحث الأول - المشروعات الصغرى والمتوسطة المفاهيم والخصائص والأهمية

### أولاً: مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة

يصعب تقديم ترتيب موحد لمفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة حيث تعتمد كل دولة على ترتيب مختلف بناء على معايير معينة منها حجم الإنتاج، حجم المبيعات، حجم العمالة، حجم الطاقة المستهلكة وغيرها من المعايير التي يمكن أن تميز بها المشاريع الصغرى والمتوسطة. ومع تزايدت أعداد المشروعات الصغرى والمتوسطة في مختلف اقتصاديات العالم بشكل متتسارع فوجدت العديد من التصنيفات منها ترتيب المفهومية الأوروبية في سنة 2006 للمشروعات الصغرى والمتوسطة على وفق معايير كما في الجدول رقم (1)

**جدول رقم (1) معايير تميز المشروعات الصغرى والمتوسطة حسب المفهومية الأوروبية**

تصنيف المشروع	أقل من 250 عاملين	أقل من 50 عاملين	أقل من 10 عاملين	تصنيف الميزانية العمومية
المتوسطة	أقل من 250 عاملين	أقل من 50 عاملين	أقل من 10 عاملين	أقل من 34 مليون يورو
صغرى	أقل من 50 عاملين	أقل من 10 عاملين	أقل من 2 مليون يورو	أقل من 10 مليون يورو
صغرفة	أقل من 10 عاملين	أقل من 2 مليون يورو		أقل من 2 مليون يورو

المصدر. 2006,3, European, Commission

وفي الجدول رقم (2) عرف القانون الياباني المشروعات الصغرى والمتوسطة على أساس نوع القطاع الإنتاجي، (ابتهاج يعقوب وآخرون، 2017).

**جدول رقم (2) معايير تميز المشروعات الصغرى والمتوسطة حسب المشروع الياباني**

نوع القطاع	أقل من 100 عاملين	أقل من 50 عاملين	أقل من 100 عاملين	رأس المال
الخدمات	أقل أو يساوي 100	أقل أو يساوي 50	أقل من 100	أقل أو يساوي 50 مليون ين
مبيعات التجزئة	أقل من 50			أقل من 50 مليون ين
مبيعات الجملة		أقل من 100		أقل من 100 مليون ين
الصناعة		أقل من 300		أقل أو يساوي 300 مليون ين

المصدر. مجلة دراسات في المالية الإسلامية. 2017

كما تصنف الولايات المتحدة المشروعات الصغرى والمتوسطة وفق بعض المعاير كما في الجدول رقم (3)، (قمر، 2015)

جدول رقم (3) معاير تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة في الولايات المتحدة

الحجم	المعيار	القطاع
أقل من 500 عامل فما أقل	عدد العاملين	الصناعات التحويلية
أقل من 5 مليون دولار	قيمة المبيعات السنوية	تجارة التجزئة
أقل من 5 مليون دولار	قيمة المبيعات السنوية	الخدمات
أقل من 100 عامل فما أقل	عدد العاملين	تجارة الجملة
أقل من 5 مليون دولار	قيمة المبيعات السنوية	الزراعة
أقل من 17 مليون دولار	قيمة المبيعات السنوية	مقاولات البناء
أقل من 7 مليون دولار	قيمة المبيعات السنوية	أنشطة تجارية خاصة

المصدر: قمر الملي، رسالة ماجستير، 2015.

#### تصنيف البنك الدولي

عرف البنك الدولي المشروعات الصغرى أنها تلك التي يكون عدد العمالة فيها لا يقل على (50) عامل ويكون إجمالي أصول مبيعاتها لا يقل على (3) مليون دولار. في حين عرف المشروعات المتوسطة هي التي يكون عدد العاملين فيها (300) عامل وإجمالي الأصول للمبيعات يصل إلى (10) مليون دولار، (السهلاوي، 2001)

تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

عرفت هذه المنظمة المشروعات الصغرى والمتوسطة بأنها مستقلة وغير حكومية ويعمل عدد محدود من العمال كما يختلف هذا العدد حسب النظام الاقتصادي داخل البلد، وبصفة عامة عرفتها

بأنها تلك المشروعات التي يعمل أقل من (50) عامل تكون مشروعات صغرى، إما المشروعات المتاهية الصغر فهي التي يكون عدد عمالها (10) كحد أقصى. (البدري، 2006).

#### **تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة في السعودية:**

تعرف في المملكة السعودية أنها المشروعات الصغرى هي التي تشغّل (10) عمال ولا يتجاوز رأس مالها مليون ريال سعودي، إما المشروعات المتوسطة هي التي يكون عدد العمال فيها ما بين (10-40) عامل إما المشروعات الكبرى هي التي توظف أكثر من (50) عاملًا (السهلاوي .(2001،

#### **تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:**

تم تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا بناء على قرار لجنة الشعبية سابقا رقم (109) لسنة 2006 بشأن إنشاء صندوق ضمان الإقراض على النحو التالي:

يكون المشروع صغيراً إذا لم تتجاوز التكلفة الكلية للاستثمار أو صافي الأصول بالإضافة إلى التوسيعة في الاستثمار مبلغ 1,000,000 مليون دينار ليبي.

يكون المشروع من المشروعات المتوسطة إذا زادت قيمة التكلفة الكلية للاستثمار عن مبلغ 1,000,000 مليون دينار ولا يتجاوز 5,000,000 مليون دينار.

#### **ثانياً: خصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة:**

1- سهولة وساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع. التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين الامرکية لأغراض سرعة التنفيذ.

2- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، سهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع.

3- سهولة تأسيس هذا النوع من المشروعات يفسح المجال أمام تحقيق العمل الذاتي وتشجيع الاقتصاد العائلي مما يجعل هذه المشروعات منتشرة في العالم.

4- تتميز بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة بصفة خاصة ثلية رغبات وأنواع المستهلكين ويكون ذلك من خلال القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج والتمويل في مواجهة التغيرات السريعة والعميقة مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية. إضافة إلى زيادة القدرة على التجديد والابتكارات وذلك حسب رغبات السوق كذلك سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية، (سردوك، 2013)

5- المشروعات الصغرى والمتوسطة لها القدرة على جذب المدخرات، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مدخرات أفراد الأسرة أو الأدخار الذاتي للمشروع لتأسيس أو توسيع المشروعات الصغرى والمتوسطة، وبذلك تصبح أداة جيدة في استغلال الفوائض المالية المتراكمة بما يخدم التنمية الاقتصادية (البدري، 2006)

6- إن المشروعات الصغرى والمتوسطة تعتمد على السوق المحلي نظراً لأنحصر نشاطها في الغالب على المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة، وهذا بدوره يؤدي إلى إكساب المشروع خبرة كبيرة في معرفة سلوك وأنواع المستهلكين وسبل إشباع حاجياتهم حسب الطلب الحالي والمستقبل (ونبس، 2014).

7- تمتاز المشروعات الصغرى والمتوسطة بسهولة الإدارة حيث تعتمد في تنظيم أعمالها على ما يسمى بتنظيم الرجل الواحد، حيث أن المالك هو المدير في الغالب الأحيان وبهذا فإنها تتسم بالمرونة والسهولة وعدم وجود تعارض في المصالح، (ونبس، 2014)

### ثالثاً: أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة

يزداد الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة بصورة كبيرة في العالم أجمع حيث تمثل هذه المشروعات النواة نحو إقامة الصناعات الكبيرة وإمدادها بالمستلزمات الوسيطة كما أنها تعتبر أحد المداخل الرئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتمثل في، (الطوبل، ابوزقيمة، 2015).

1- زيادة متوسط دخل الفرد

2- تعمل على رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية

3- زيادة الناتج الصناعي والخدمي باستغلال الموارد المتاحة والطاقات العاطلة

- 4- تحقق زيادة في فرص الادخار والاستثمار مما يساعد في تخفيض معدلات الهجرة من الريف والمناطق النائية إلى المدن والمناطق الحضرية بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
- 5- دعم وتنمية الصادرات حيث تساهم هذه المشروعات بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم وتنمية الصادرات من خلال ازدياد كميات المنتجات المصدرة بسبب مشاركتها في عملية التصدير، مما يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية داخل الدولة.
- 6- تساهُم المشروعات الصغرى والمتوسطة في توظيف العمالة، فهي أداة فعالة للقضاء على مشكلة البطالة سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وبهذا تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة التوظيف، (سردوك، 2013).
- 7- تعمل المشروعات الصغرى والمتوسطة في زيادة حركة الابتكار والتجديد من خلال طرح المنتجات والتكنولوجيا الجديدة بتكلفة أقل من تكلفة المشروعات الكبيرة، (السهلاوي، 2001).

#### رابعاً: المعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة بصفة عامة

بالرغم من أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة والدور المتعاظم الذي تلعبه تلك المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، إلا أنه وكما أشار "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003" أن المشروعات الصغرى والمتوسطة تبدو شبه مهملة وضعيفة وتواجه تحديات ومشاكل متعددة في كثير من الدول النامية والعربية على وجه الخصوص (العربي، 2005). ومن الجدير ذكره بأن هذه المعوقات قد تكون بسبب وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وإما خارجية خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ويمكن أن تصنف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية وفق نوعها إلى.

#### 1- المعوقات الاقتصادية

هي المعوقات المرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وتنتمي في "حصول انكماس في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون المشروع مرتبطاً به، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلأً اقتصادياً يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل تكلفة"(حضر، 2002). بالإضافة إلى "المنافسة بين المشروعات الصغيرة ذاتها أو بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة وعدم الاستفادة من حواجز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على

المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة" (الريبيعي، 2006). ومن المعوقات الاقتصادية أيضاً التضخم من حيث أثره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل، مما سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التشغيل، وهنا تعرّض هذه المنظمات إلى مشكلة أساسية وهي تعرّضها للمنافسة من المشاريع الكبيرة مما يمنعها ويحد من إمكانيتها على الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وسعر المواد الأولية.

## 2- معوقات تمويلية

إن توفر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي صناعي سواء كان صغير أو متوسط أو كبير الذي يجب أن يمر بثلاثة مراحل تمويل المشاريع بدءاً بمرحلة التأسيس ويأتي بعدها مرحلة التشغيل وانتهاءً بمرحلة التجديد والنمو أو الإحلال والتوسع، وفي هذه المراحل الثلاثة قد يكون هناك اختلاف لمصادر التمويل ومتطلبات المشروع، فإذا كانت مدخلات الأفراد كمصادر تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير كافية، فلا شك أنه يوجد مصادر بديلة لتمويل هذه المنظمات وخاصة التمويل المصرفي. ومن المشاكل التي تتعرّض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حصولها على التمويل نجد هناك ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وقصر فترة السداد إلى جانب محدودية التمويل التي تتعلق بالحجم والشروط والأولويات. ومن أبرز هذه الصعوبات: عدم توفير الاحتياجات التمويلية الضرورية. قلة الترابط مع المنظمات الصناعية الكبيرة، وتدني إمكانية التنافسية، وغياب الدراسات الاقتصادية والدراسات الفنية. كذلك نقص المعلومات حول حجم السلعة وطبيعتها وأسعار السلع المماثلة لها. بالإضافة لغياب أجهزة الإشراف وأجهزة الرقابة واتباع مركبة اتخاذ القرار من ناحية ضعف الثقة بين المستهلكين والمنتجات الوطنية. ويسبب أن هذه المخاطر تتجنب المصارف التجارية توفير التمويل الضروري لهذه المشروعات بسبب الحرص على أموال المودعين، الأمر الذي أجبر العديد من البلدان على إنشاء منظمات مصرافية خاصة تقوم بتوفير التمويل اللازم لها بشروط ملائمة التمويل لحجم وإمكانية هذه المشاريع خاصة أن هذه المشاريع من غير الممكن لها أن تقوم باستقطاب الاستثمارات المالية الأجنبية، (الريبيعي، 2006).

### 3- المعوقات القانونية أو المعوقات التشريعية

فهي تمثل في غياب القوانين وغياب التشريعات والمنظمات التي تقوم على الدعم وحماية للمنظمات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وهي تشكل القوانين الناظمة لعمل هذه المشاريع مثل التشريع الضريبي والقوانين التي لها علاقة بالاستيراد والتصدير، وعدم وجود ضمان اجتماعي في هذه المشاريع والبيروقراطية الحكومية.

### 4- المعوقات التسويقية

أن التطور الكبير الذي شهدته الأسواق التي يقوم المستهلك بفرضها على السوق وتبدل رغباته وسلوكه وتحديد طبيعة المنتجات التي يتم طرحها في السوق من قبل تلك المشاريع. هذا الأمر جعل طرق التسويق التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة محددة من السوق. وتتعرض هذه المشاريع لمنافسة كبيرة من قبل المشاريع الكبيرة، وفي الغالب ما تكون غير قانونية ما يجعل التسويق أحد المشاكل التي يجب على إدارة المشاريع الصغيرة وضع حلول لها لتجاوز هذه المعوقات، ويجر باللحظة ان الإدارات غالباً ما تتقصها الخبرة الازمة في مجال السوق والحصول على المقومات المناسبة في هذه الشأن حول المنافسين، والموردين، والتكنولوجيا وأموال التصدير وغيرها الكثير، (حضر، 2002). وتعاني بذلك المنظمات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية من مشكلة (التسويق) سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، أي في مجال التسويق على المستوى المحلي والتصدير ويعود ذلك أحياناً إلى المنافسة التي تواجهها هذه المشروعات من جانب دخول المنتجات الأجنبية لأسواقها والذي ينتج عنه صغر حجم سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية. ويكون هذا بسبب ضيق المعابر التسويقية التي يتم عن طريقها تصريف المنتجات، وقد يؤدي ذلك إلى تعرض تلك المشروعات إلى احتمالات التوقف المؤقت أو النهائي، وهذا يرجع إلى عدم وجود دراسات للأسوق الخارجية، واعتماد البلد لسياسة الإغراق السمعي وعدم نفعيل القانون وعدم تعديل حماية المنتج المحلي. وكذلك المعوقات التكنولوجية. فإن من أبرز خصائص المنظمات الصغيرة والمتوسطة في أكثر البلدان النامية هو اتباعها أسلوب تكنولوجي تقليدي وقف عثرة أمام تلك المنظمات ويجعل بينها وبين الدخول إلى أسواق واسعة، هذا الأمر الذي يقوم بتعريضها للمنافسة الشديدة وحرمانها من الدخول إلى أسواق جديدة.

## 5- معوقات إدارية

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستقطب الأساسي لرواد الأعمال، وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع لديه المهارة في الإدارة والتسويق، بالرغم من ذلك إلا أن هؤلاء هم قلة قياساً إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة، حيث "تفقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها" (حضر، 2002)

## 6- معوقات فنية

من أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة هي أنها "تبعد مشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدروس، مما يكتب لكثير من المشروعات بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع، إلى صعوبة الحصول على مدخلات الانتاج لا سيما المشروعات الصناعية وعلى وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة" (الحناوي، 2006).

خامساً: العوائق والتحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا اجمالا.

(ابوزقية، 2022)

ضعف ثقافة ريادة الاعمال في المجتمع على الرغم من الدور الذي يقوم به البرنامج هذا المجال من خلال نشاط أذرعه الفنية المنتشرة بمختلف مناطق الدولة الليبية.

عدم وجود مصادر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ارتفاع المخاطر.

عدم ملائمة التمويل المتوفر من المصارف الجارية لاحتياجات المشروعات في ليبيا.

ضعف بيئه عمل المشروعات الصغيرة بما فيها التشريعات المحفزة لبعث المشاريع.

الاختلاف بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل المتغيرة والمنتظرة باستمرار.

ضعف البنية التحتية كالمراكز التجارية والحدائق التكنولوجية والمناطق الصناعية.

نقص الخبرة في المجال وعدم القيام بالبحوث التسويقية نظراً لارتفاع تكاليفها

. ظهور منتجات بديلة باستمرار وبأقل التكاليف.

- وجود ضمانات تعجيزية وغير متوفرة أمام أصحاب المشاريع، كاشتراط ضمانات.
  - يُعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  - عدم قدرة المشروعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية.
  - عدم تفعيل التسجيل العقاري والشباك الموحد حال دون بعث المشاريع الجديدة.
  - استيراد السلع من جميع دول العالم دون ضوابط أدى إلى توقف عدد من المشروعات الصغرى والمتوسطة.
  - ضعف بيئة عمل المشروعات الصغيرة بما فيها التشريعات المحفزة لبعث المشاريع.
- سادساً: العرائيل والتحديات التي واجهت وتجاهله عمل البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة
- عرائيل وتحديات تؤثر بشكل سلبي على عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة. (بوزقيه،  
(2022)

من وجهة نظر قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا ومن خلال ما يعرضه البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة تبين وجود عدة عرائيل تشمل:

- الحاجة لوجود دراسات اقتصادية توضح ما هي المشاريع الوعادة التي تمتلك ميزة تنافسية نسبية، وقابلية للنجاح والنمو أكثر من غيرها في السوق الليبي. نوصي في هذا الجانب بأعداد دراسات بالخصوص بالتعاون مع احدى المنظمات الدولية.
- الحاجة لتهيئة المناطق الصناعية، ويوصى في هذا الجانب بتسهيل تفعيل المناطق الصناعية القطاع الخاص، خصوصاً بأنه لا يوجد ما يمنع إقامتها بالتشريعات الليبية، وتكمّن أهمية خلقها في خلق المنافسة بين المناطق في التنمية المكانية وتهيئة الفرصة للبنوك.
- ضعف الميزانية الممنوحة للبرنامج الوطني خلال السنوات الماضية حيث عانت دائماً من قصور في الباب الثاني والخاص بالنفقات التسierية من خدمات وتجهيزات وأنشطة والتي يعتمد عليها البرنامج في كافة النشاطات التي يقدمها.

- عدم توفر أماكن للاحتضان الداخلي للمشروعات المحتضنة، حيث يبدل البرنامج الوطني جهودا حثيثة للاحتضان بالإمكانيات المحدودة، لذا نوصي بتخصيص مبالغ في الباب الثالث للمنح الإنطلقية والاحتضان، محددة بعدد من المحتضنين وتهيئة البيئة لذلك.
- عدم توفر مقرات منوحة من الدولة لمراكز وحاضنات الاعمال التابعة للبرنامج الوطني حيث تم الاقتصاد على تأجير هذه المقرات وبالتالي عانت من تغيير مكانها وعدم ملائمتها للعمل وارتفاع تكاليف الإيجارات.
- لا يوجد تحديث للبيانات والمعلومات الإحصائية فيما يتعلق بالإحصائيات السكانية وإحصائيات الواردات السنوية من المواد والسلع المختلفة يعتمد عليها في إعداد الدراسات التسويقية والتنبؤ بالطلب وتقدير معدلات الاستهلاك وغيرها.

### المبحث الثاني: وسائل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

#### -1 البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة

تأسس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بموجب القرار رقم 845 لسنة 2007 وحدد الهدف الأساسي للبرنامج في تنمية ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي سنة 2011 تم اصدار القرار رقم 73 يكون البرنامج الوطني جهة مستقلة تعنى برعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة. (نور الدين وآخرون، 2017). وقد حدد هذا القرار اهداف البرنامج في تنمية ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة بما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع المبادرين وتنمية ثقافة الريادة والابتكار وله على وجه الخصوص وعلى سبيل دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة ما يلي.

1- التعاون مع المؤسسات التنظيمية وغيرها من الجهات ذات العلاقة لنشر ثقافة الريادة والمبادرة.

2- تشجيع وتسهيل تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من خلال اقتراح الإجراءات اللازمة لذلك.

3- جمع المعلومات المتعلقة بتنمية الريادة ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة وإجراء الدراسات اللازمة بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية ذات العلاقة.

4- التعاون والتنسيق مع جهات التمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

5- اقتراح وتوجيه مصادر وآليات التمويل المتخصصة للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

6- استقطاب الرياديين وتدريبهم وتوفير الاستشارات الفنية والاقتصادية لهم ومساعدتهم على تأسيس مشروعاتهم والحصول على التمويل وربطهم مع الجهات ذات الاختصاص.

7- اقتراح وتنفيذ برامج تحديث وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحسين أساليب الإدارة والهيكلة والموارد البشرية والتسويق بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية بما يضمن تحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية.

8- التعاون مع الجهات المحلية والدولية لتطوير وتنفيذ برامج مشتركة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وربطها بالأسواق الخارجية

## 2- صندوق ضمان الإقراض (صندوق التحول للإنتاج)

أنشأ الصندوق بموجب القرار رقم 815 لسنة 2001 تحت مسمى صندوق التحول للإنتاج، ويحصل الصندوق على موارده المالية مما يخصص له من الميزانية العامة للدولة والأموال التي يحصل عليها من مؤسسات التمويل المحلية والدولية، ومن أهداف هذا الصندوق

- إقراض المشروعات الإنتاجية والخدمية
- اقتراح قيمة القروض المقدمة للمشاريع من الصندوق
- اقتراح تقديم التسهيلات المصرفية لتشغيل المشروعات التي يتم الإقراض لأقامتها
- ضمان القروض المنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات المالية بحيث يضمن الصندوق ما نسبـة 70% كحد أقصى من قيمة إجمالي القروض المنوحة وحسب النشاط وطبيعة المشروع ودراسة الجدوـي الاقتصادية. ولصندوق في سبيل تحقيق أغراضه القيام بعقد الاتفاقيـات مع المصـارف ومؤسسات التموـيل المـحمـية للـحـصـول عـلـى التـموـيل الـلازم لإـقـراضـ الـمـشـرـوعـاتـ الصـغـيرـةـ وـالمـتوـسـطـةـ منـ خـلـلـ تـقـديـمـ المشـورـةـ وـالـدـعـمـ الفـنيـ لـهـاـ،ـ وـالـاشـتـراكـ

مع غيره من المصادر والمؤسسات الأخرى المتخصصة في منح القروض لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (فوزي رحاب، وآخرون، 2019). (القرار رقم 475 لسنة 2008)

### 3- إنشاء حاضنات الأعمال

صدر في سنة 2007 القرار رقم 846 بإنشاء حاضنات الأعمال والابتكار التقني والذي حدد مهامها في دعم ومساندة وتشجيع المبادرين على تأسيس وإدارة المشاريع الصغرى والمتوسطة بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل

### 4- إنشاء صناديق للمشروعات الصغرى والمتوسطة

تم إنشاء خمسة صناديق للمشروعات الصغرى والمتوسطة بموجب القرارات رقم 515، 516، 517، 518، 519، 2013 وهي (صندوق ثقة، وصندوق مبادرة، وصندوق إبداع، وصندوق ابتكار، وصندوق ريادة) (وتهدف هذه الصناديق إلى توفير تمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة بأساليب تتوافق مع أحكام الشريعة أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى القيام بأنشطة أخرى مثل تقديم الضمانات الازمة للمحصول على التمويل وتأسيس الشركات والمشاريع الاستثمارية، واقتراح وضع الخطط والآليات الازمة لتسويق المنتجات والخدمات التي تقدمها المشروعات داخل أو خارج البلد، وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب، واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ) (فوزي رحاب، وآخرون، 2019).

### المبحث الثالث: تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

#### أولاً: أنواع التمويل

للتمويل أشكال عديدة تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي وبمدى اتساع وتطور الأسواق المالية ففي الاقتصاديات المتقدمة هنالك تنوعاً في الهيكل التمويلي والإئماني، لذا يشمل التمويل بالأسهم والسنادات والقروض المصرفية وغيرها من المنتجات التمويلية المتعددة. أما في الدول النامية فنتيجة لضعف دور الأسواق المالية وضعف التنوع في الهيكل الإئماني، نجد أن التمويل يقتصر على الإئمán المصرفي، وبشكل عام يمكن وضع المتطلبات المالية للمشروعات الصغرى والمتوسطة في (البرغوثي، 2014).

١- التمويل الاستثماري: هذا النوع من التمويل يستخدم لتغطية المشتريات الاستثمارية للمشروع والتي تشكل جزء من الأصول الثابتة له، مثل شراء الآلات والمعدات والأراضي والمباني والأثاث، (الربيعي، 2006).

٢- التمويل التشغيلي: هذا النوع من التمويل يستخدم لتغطية المصروفات التشغيلية الجارية للمشروع للحصول على المواد الأولية وعناصر الإنتاج المختلفة ودفع الأجور والرواتب وكذلك بعض المصروفات المختلفة، عليه يحتاج هذا النوع من التمويل إلى موارد عادية قصيرة الأجل ويمكن توفيرها من خلال المصروفات التجارية (برجي، 2012).

#### ثانياً: مصادر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

يمكن الحصول على التمويل اللازم لأصحاب المشروع من خلال المصادر التالية (عزم، 2004).

١- المدخرات الشخصية وتعتبر غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار في اغلب الدول النامية، كما يمكن للجو للإئتمان للأقارب والأصدقاء كما يمكن للجو إلى مشاركة الآخرين لتوفير التمويل اللازم للمشروع وفي هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة والأرباح مما قد تؤدي إلى فشل المشروع.

٢- الاقتراض من المصروفات أو من المؤسسات المالية الأخرى، لا إن هذا النوع من الإئتمان للمشروعات الصغرى والمتوسطة يصاحبها مخاطر مرتفعة وكذلك ارتفاع تكلفة تمويل القرض وهذا قد يكون سبب فشل للمشروع.

٣- الائتمان التجاري، تعتبر تكلفة هذا النوع من تمويل المشروع مرتفعة في حالة لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي المتافق عليه، إضافة إلى إن المورد للسلعة سوف يزيد من السعر في حالة الدفع النقدي مما يعرقل عمل مشروع وقد يسبب في فشله.

٤- التمويل التأجيري هذا النوع يستخدم في حالة استئجار الأصول الثابتة.

٥- السوق المالي، هذا النوع من التمويل يعتبر مرتفع النكفة فحالة تمويل لمشروعات الصغرى والمتوسطة لأنه يكون محفوف بالعديد من المخاطر والمشاكل.

#### دور المصروفات في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

يظهر دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحا وخاصة المصارف التجارية والمتخصصة ويترافق هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها أو إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشروعات، كما يتضح أن حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأموال واسعة فهي تشمل الأموال الموجهة لاستغلال وتزداد حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف إذا علمنا أنه ليس باستطاعتها اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية خاصة في الدول النامية ويبقى الاعتماد على امكانياتها الذاتية انطلاقاً من التدفقات النقدية المتولدة داخلياً (عبدة واخرون،). وعلى أية حال فإن قدرة المصارف على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر على توفير التمويل المباشر من خلال منح الائتمان لهذه المشروعات بل يمتد دور المصارف في هذا المجال بصورة غير مباشرة ليشمل التمويل للمؤسسات المالية غير المصرفية التي تقوم بدورها بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وعند تقديم هذه الخدمات لابد على المصارف أن تأخذ بالاعتبار ما يلي.

- ان تكون المنافذ الخاصة بتقديم هذه الخدمات قريبة من موقع المشروعات
- استخدام إجراءات مبسطة لمنح القروض
- التقليل من الوقت ما بين التقديم الطلب الفرض وما بين الحصول عليه.

وهذه الخصائص كلها يجب ان تتوفر في وحدات المصارف المتخصصة التي تقدم الخدمة  
للمشروعات الصغرى والمتوسطة

#### دور صندوق ضمان الائتمان في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

جاء إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجّه نحو توفير الائتمان طويلاً الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع. وعليه كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقاً لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لنلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني. وفي هذا المجال فقد أنشأ صندوق ضمان الإقراض بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (109) لسنة 2006م تحت مسمى (صندوق

(التشغيل) وكان الهدف من الصندوق هو المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تفيذاً للسياسات المعتمدة لضمان ربط الإقراض بالتشغيل لإتاحة فرص العمل اللائق أمام الباحثين عنه من خريجي الجامعات ومؤسسات التدريب المهني للأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة كما نص القانون الخاص بصندوق ضمان الإقراض أن يتم تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بأساليب التمويل المختلفة مثل الإقراض - المشاركة - المراقبة - التأجير التمويلي وغيرها ويتم ذلك من خلال :

**أ- التمويل المباشر وهو الإقراض الذي يحصل عليه صاحب المشروع مباشرة من المؤسسات المالية المعنية وفقاً للترتيبات المتبعة بها**

**ب- التمويل المضمون جزئياً (التمويل المشترك) الذي يتم بضمانة صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل من المبالغ المخصصة لهذا الغرض بالميزانية العامة للدولة**

**ج- التمويل من خلال المصارف التجارية بضمانة صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل من المبالغ المخصصة لهذا الغرض بالميزانية العامة للدولة**

**د- التمويل من المبالغ المخصصة بالميزانية العامة لإقراض المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل والمصارف التخصصية مثل مصرف التنمية - المصرف الزراعي - المصرف الريفي.**

من خلال دور صندوق ضمان الائتمان في نجاح تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة على جهات التمويل المختلفة والجهات ذات العلاقة اعطاء الأولوية وتسهيل الإجراءات للمشاريع الصغرى والمتوسطة المحالة من البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة للحصول على التمويل المناسب بالتنسيق مع صندوق ضمان الائتمان تكون نسبة ضمان إقراض أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة المستهدفة بالتمويل وفقاً لأحكام هذا القرار التي يضمنها صندوق ضمان الائتمان لأغراض التشغيل (70%) كحد أقصى من قيمة إجمالي القروض المنوحة وحسب نوع نشاط وطبيعة المشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية.

### ثالثاً: أهمية التمويل المصرفى للمشروعات الصغرى والمتوسطة

تبعد أهمية التمويل بالنسبة للمشروعات الصغرى والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات الاقتصادية للدول جميعاً، ومن

هذا المنطق يمكن القول بأن التمويل أهمية كبيرة تتمثل في (قرن الملاي، 2015).

- يعتبر التمويل بمثابة الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في الفنوات المختلفة حتى تتحقق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية المخطط لها من قبل المؤسسة
- يسهل التمويل ويؤمن عملية انتقال الفوائض النقدية والقوى الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات التي يكون لها عجز مال
- يوفر التمويل المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات عجزها، إذ يعمل على حواجز كأن تتنازل الوحدات ذات الفائض عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز، مما يعطي حرکية وحيوية لتحقيق نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة
- يساهم التمويل المصرفى في تحقيق أهداف المؤسسة التجديد أو تحسين الرأس المال الثابت للمؤسسة أو استبدال المعدات والآلات، ويعتبر أيضاً وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتجاوز احتياجاتها الجارية والخروج من حالة العجز المالي

### رابعاً: مشكلة التمويل المصرفى التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة

يشكل التمويل حجر الأساس في قيام ونجاح واستمرار أي مشروع، وتحتاج المشروعات عموماً إلى نوعين من التمويل، تمويل داخلي وتمويل خارجي: -

#### مشاكل تمويل داخلية:

يظهر هذا النوع من المشاكل نتيجة لعدم الفصل بين النزعة المالية لصاحب المشروع والنذمة المالية للمشروع كشخصية معنية مستقلة ، مما يسمح لأصحاب المشروعات بتغطية العجز في الميزانيات الخاصة بهم من خلال السحب من ميزانية المشروع ، وبؤدي ذلك إلى إرباك الوضع المالي للمشروع ، و كذلك لعدم احتفاظ معظم المشروعات الصغرى والمتوسطة بنسبة من الأرباح مما يضعف من الاحتياطيات المالية ومصادرها الذاتية للتمويل ، كما أن ضعف الوعي المحاسبي لأصحاب تلك المشروعات إما لعدم معرفتهم بقواعد المحاسبة أو لنقص خبرتهم واضطرارهم للجوء

إلى مكاتب المحاسبة الخارجية يجعلهم يتحملون نفقات إضافية تكبد المشروع المزيد من التكاليف إلى جانب تفضيل المشروعات الصغرى والمتوسطة لسوق الائتمان غير الرسمي كمصدر بديل للتمويل الرسمي مما يؤدي إلى حصول لهم على التمويل بتكلفة عالية وشروط غير ملائمة ، وكذلك عدم قدرة المشروعات الصغرى والمتوسطة على تقديم دراسات جدوى مقنعة تبرهن على تتمتع المشروع بالكافأة والجدارة الائتمانية التي تؤهله للحصول على القروض ، و عدم قدرتها على تقديم الضمانات مقابل القروض المصرفية (دوابه، 2006).

#### مشاكل تمويل خارجية:

تجابه المشروعات الصغرى والمتوسطة عند لجوئها إلى المصادر الخارجية للتمويل وبخاصة التمويل المصرفي مجموعة من الشروط التي ينبغي توفرها في المشروع الذي ينوي الحصول على القروض ، ومن أهم هذه الشروط ضرورة بيان نوع النشاط الاقتصادي للمشروع، ومدى قدرته على تدوير رأس المال المستثمر ، فضلا عن الاعتبارات المتعلقة بجودة الموقع، ومدى توفر الإدارية الجيدة وتتوفر رأس المال الذاتي المناسب وقد بدأت المصارف بوضع هذه الشروط الصعبة على المشروعات الصغرى والمتوسطة بعد ارتفاع نسبة الديون المتعثرة و زيادة حالة التخلف عن سداد الفوائد و المشكلات الأخرى ذات الصلة ، كمشكلة طول وبطء إجراءات التقاضي وإثبات الحقوق المالية عند تعثر المقترض عن السداد ، وارتفاع المخاطرة وعدم توفر الضمانات الكافية لدى أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة ، وخصوصا الضمانات من الدرجة الأولى كالعقارات والأراضي ، ودفعت هذه العوامل وغيرها المصارف إلى التمسك بعدم تقديم القروض للمشروعات الصغرى والمتوسطة إلا إذا تمكنت من توفير تلك الشروط وبخاصة تقديم الضمانات الشخصية كتقديم سند ملكية أو شهادة عقار أو عقد انتفاع صادر عن جهة مختصة، ونتيجة لعدم تمكن المشروعات الصغرى و المتوسطة من توفير تلك الضمانات فإنها ستضطر لتحمل التكلفة العالية والشروط غير الملائمة للتمويل من المصادر غير الرسمية مما يرهق ميزانياتها ويستقطع الجزء الأكبر من أرباحها(البرغوثي، 2014).

□ خامساً: مشاكل تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبا، (ابوزقية، 2022)

- ارتفاع درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بإقرارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم.
- عدم تمكن البرنامج من الحصول على بيانات رسمية من المصارف التي قامت بتمويل المشروعات المحالة لها من قبل صندوق ضمان الائتمان أدت إلى عدم قدرة البرنامج على متابعة المشروعات المملوكة وتقديم الدعم الفني لها.
- اقتصر تعامل صندوق ضمان الإقرارات مع مصرفين فقط أدى إلى تضييق فرص التمويل.
- توقيع الاتفاق بين مصرف الجمهورية وصندوق ضمان الائتمان بخصوص تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة دون أن يكون البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة طرفاً فيه، كذلك لا نعلم عن تفاصيلها وما هيتها.
- عدم تخصيص ميزانية للمنح الإنطلاعية للمشاريع المحاضنة مما أدى عرقلة إلى دور البرنامج في دعم المشاريع متاخرة الصغر والتي لديها فرصة كبيرة في النجاح في ظل الظروف الحالية لليبيا.
- عدم تمكن إدارة البرنامج من الحصول على بيانات رسمية من مصرف الجمهورية المتعلقة بالمشروعات المحالة من قبل صندوق ضمان الائتمان للأسباب التالية:-
  - الاتفاقية المبرمة بين مصرف الجمهورية وصندوق ضمان الائتمان التي لم يكن البرنامج طرفاً فيها مما لم يتمكن من مراقبة ومتابعة المشروعات المملوكة.
  - قوانين ولوائح المصرف لا تسمح بالإفصاح عن بيانات أو معلومات تخص عملاء المصرف.
  - اقتصر تعامل صندوق ضمان الائتمان مع مصرف الجمهورية فقط أدى إلى تضييق فرص التمويل للمشروعات وتقويت فرص الاستفادة من التعامل مع المصارف الأخرى بما يلبى الاحتياجات التمويلية.

- إن اغلب المشروعات لا يوجد بها نسبة مساهمة في رأس مال المشروع، في حين تشرط بعض المصارف ألا تقل نسبة مساهمة صاحب المشروع عن 30% مما سبب في صعوبة تمويل تلك المشروعات.
- توقف مصرف الجمهورية استلام دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الموجودة حاليا لدى صندوق ضمان الائتمان وذلك حتى الانتهاء من البث في الدراسات الموجودة لديه.

### المبحث الثالث: تحليل الاستبيان والنتائج

في هذا المبحث سنقوم بدراسة معوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من وجهة نظر المصارف وبهذا الشأن تم تصميم استبيان لها هذا الغرض وتوزيعها على العاملين في مصرف الجمهورية فرع الفلاح وكذلك المصرف التجاري الزاويه. ولتحقيق اهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد استخدمت الدراسة الأسلوب الاحصائي المناسب للتحليل البيانات (SPSS) ومن ثم تحليل نتائج الاستبيان لإثبات صحة او نفي فرضيات الدراسة من خلال إيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل متغير وذلك بالنسبة لكل الفقرات التي يتكون منها الاستبيان باستخدام معامل ارتباط بيرسون والجداول التالية توضح ذلك.

**أولاً: العوامل التي تشكل عائقاً أمام المشروعات الصغرى والمتوسطة**

جدول رقم (4) يوضح معاملات الارتباط لكل فقرة والعوامل التي تشكل عائق امام المشروعات الصغرى والمتوسطة

الدالة المئوية	معامل الارتباط	المجال
0.000	0.704	ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشروعات
0.000	0.718	عدم وجود ثقافة تمويل لهذه المشروعات
0.000	0.736	ضعف القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة
0.000	0.742	عدم القدرة على إعداد دراسات جوى اقتصادية سليمة
0.000	0.714	انخفاض العائد الذي تحققه المصارف من المشروعات عند تمويلها
0.000	0.565	عدم دقة المعلومات المتوفرة عن المشروعات
0.000	0.534	نقص الخبرة في الإدارة لصاحب المشروع

المصدر: إعداد الباحثين

من خلال الجدول (4) فان معامل الارتباط بين كل فقرة من فرات المحور الأول في الاستبيان والتي تتمثل في العوامل التي تشكل عائقاً أمام المشروعات الصغرى والمتوسطة والمتوسط الكلى والذي يوضح ان معاملات الارتباط المبينة تكون دالة عند بذلك يعتبر هذا المحور صادق لما وضع لقياسه.  $0.534 - 0.742$  وترواحت بين  $\alpha = 0.5$  مستوى معنوية

ثانياً: الصعوبات التي تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

جدول رقم (5) يوضح معاملات الارتباط لكل فقرة والصعوبات التي تواجه المصرف في تمويل  
المشروعات الصغرى والمتوسطة

الدالة المئوية	معامل الارتباط	المجال
0.000	0.677	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد أقساط التمويل
0.000	0.838	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترات السماح الممنوحة
0.000	0.816	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والنصائح
0.000	0.780	نقص الخبرة المصرفية لدى العاملين في التعامل مع المشروعات
0.000	0.653	طول الفترة اللازمة لدراسة طلب التمويل

المصدر : إعداد الباحثين

من خلال الجدول (5) الذي يوضح ان معامل الارتباط بين كل فقرة من فرات المحور الثاني في الاستبيان والتي تتمثل في الصعوبات التي تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة والمتوسط الكلى فان معاملات الارتباط المبينة ذو دلاله معنويه  $\alpha = 0.5$  وترواحت  $0.653 - 0.838$  بذلك يعتبر هذا المحور صادق لما وضع لقياسه

ثالثاً: المخاطر التي تعيق المصرف على تمويل المشروعات

جدول رقم (6) يوضح معاملات الارتباط لكل فقرة من فرات الاستبيان والمخاطر التي تعيق المصرف على تمويل المشروعات

الدالة المئوية	معامل الارتباط	المجال
0.000	0.776	عدم توفر مناطق صناعية خاصة بالمشروعات
0.000	0.763	توقف مصلحة التسجيل العقاري في منح سند الملكية
0.000	0.850	عدم التزام صاحب المشروع بالسداد
0.000	0.666	المخاطر والآحدث السياسية والأمنية

المصدر : إعداد الباحثين

من خلال البيانات الوردة في الجدول (6) فانا معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان الخاص بهذا المحور فانا معاملات الارتباط البينية تكون دالة عند مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وترواحت بين 0.666 و 0.850 و بذلك يعتبر المحور الثالث صادق لما وضع عليه

رابعاً: ثبات الاستبيان / معامل الفا كرو نباخ

استخدمت الورقة طريقة ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (7)

جدول رقم (7) يوضح نتائج ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة

الدلالـة المـتـوـية	معـامل الـارـتبـاط	المـجاـل
0.000	0.796	العوامل التي تشكل عائقاً أمام المشروعات
0.000	0.804	الصعوبـاتـ الـتـيـ تـواـجـهـ الـمـصـرـفـ الـتـموـيلـ
0.000	0.753	المـخـاطـرـ الـتـيـ تـعيـقـ الـمـصـرـفـ عـلـىـ تـموـيلـ الـمـشـروـعـاتـ
0.000	0.884	الـكـلـيـ

المصدر: إعداد الباحثين

من النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) فأن قيمة معامل ألفا كرو نباخ كانت جيدة ذات قيمة 0.884 وكانت قيم المتغيرات المتعلقة بكل محور تراوحت 0.796، 0.804، 0.753 وهذا ما يؤكد صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة بصحة الاستبيان وصلاحيتها لتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة

#### خامساً: اختبار فرضيات الدراسة

قامت الدراسة بصياغة الفرضيات ليتم اختبارها بهدف الوصول للنتائج الملائمة لهدف البحث وبهذا الشأن تم اجراء اختبار

الفرضيات من خلال تطبيق اختبار One sample t-test من أجل معرفة إذا كان متوسط الاستجابات يختلف معنويًا مع القيمة المتوسطة 3 أم لا ومن خلال الاختبار كانت النتائج كما يلي.

اختبار الفرضية الأولى:

توجد عوامل ذو دلالة إحصائية تشكل عائق امام المشروعات الصغرى والمتوسطة:  $H_0$

$H_0$  : لا توجد عوامل ذو دلالة إحصائية تشكل عائق امام المشروعات الصغرى والمتوسطة

تم أجرى الاختبار وكانت النتائج كما في جدول (8) والنتائج اوضحت ان المتوسط المرجع يساوي 3.76 وهو أكبر من 3 والدالة المعنوية 0.00 أصغر من القياسية لذلك نقبل فرضية القائلة بان هناك عوامل تشكل عائق امام المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول رقم (8) يوضح اختبار الفرضية الأولى

المتوسط المجموع	الانحراف المعياري	احصاء T	الدلالة الاحصائية	النتيجة
3.76	0.66	8.18	0.000	$H_0$

المصدر: إعداد الباحثين

اختبار الفرضية الثانية: توجد صعوبات ذات دلالة إحصائية تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:  $H_0$

$H_1$  : لا توجد صعوبات ذات دلالة إحصائية تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

جدول رقم (9) يوضح اختبار الفرضية الثانية

المتوسط المجموع	الانحراف المعياري	احصاء T	الدلالة الاحصائية	النتيجة
3.79	0.729	7.602	0.000	$H_0$

المصدر: إعداد الباحثين

تم اجراء الاختبار وكانت النتائج كالتالي في الجدول (9)، نجد ان المتوسط الحسابي المرجع يساوي 3.79 وهو اكبر من 3 ، والدالة معنوية 0.000 اصغر من القياسية لذلك نقبل الفرضية القائلة بان هناك صعوبات تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

اختبار الفرضية الثالثة:

توجد مخاطر ذات دلالة إحصائية تعيق المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:  $H_0$

$H_1$  : لا توجد مخاطر ذات دلالة إحصائية تعيق المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

جدول رقم (10) يوضح اختبار الفرضية الثالثة

المتوسط المجموع	الانحراف المعياري	احصاءه T	الدلالـة الاحصائـية	النتـيـجة
4.430.	0.596	16.896	0.000	قبولAO

المصدر : إعداد الباحثين

تم اجراء الاختبار وكانت النتائج الموضحة بالجدول رقم (10) ان الوسط الحسابي المرجع 4.43 وهو أكبر من 3، ودلالة احصائية 0.000 أصغر من القياسية لذلك نقبل الفرض القائل بأن هناك مخاطر تعيق المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

#### النتائج

- ضعف ثقافة ريادة الاعمال في المجتمع على الرغم من الدور الذي يقوم به البرنامج هذا المجال من خلال نشاط أذرعه الفنية المنتشرة بمختلف مناطق الدولة الليبية.
- عدم وجود مصادر لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة نتيجة ارتفاع المخاطر .
- عدم ملائمة التمويل المتوفر من المصارف الجارية لاحتياجات المشروعات في ليبيا.
- من خلال تحليل نتائج الاستبيان بالنسبة للفرضية الأولى تبين انه توجد عوامل تشكل عوائقا امام تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة مثل ضعف قدرة المشروعات على تقديم بيانات مالية مطلوبة وكذلك ضعف القراءة الانتمانية لها.
- ارتفاع درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغرى والمتوسطة وعدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم.
- بالنسبة للفرضية الثانية النتائج أظهرت ان هناك صعوبات تواجه المصارف اما تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة مثل الضمانات المطلوبة من المشروعات وكذلك نظام العمليات المصرفية فيما يتعلق بشروط سداد القرض المنوح للمشروعات.
- اما الفرضية الثالثة فانا النتائج اكدة انا هناك عوامل تشكل عائقا لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة حسب نوع المصرف سوى كان عام او خاص او مؤسسة تمويلية.

- 8- ان غایب تشریعات و قوانین خاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة يساهم في سرعة انهيارها
- 9- ان وجود بيئة أعمال مناسبة للمشروعات الصغرى والمتوسطة، واستيعاب القطاع المصرفي لخصوصية هذه المشروعات وتوفير الاحتياجات لها هي من أهم الخطوات في اتجاه تطوير الخدمات المصرفية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- 10- ان المشروعات الصغرى والمتوسطة المحتمل تمويلها من المصارف سوفيتحقق قيمة مضافة لل الاقتصاد الوطني تتمثل في زيادة وتوسيع الموارد المالية للدولة من خلال الضرائب مما تساهمن في تنوع الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد فقط على سلعة النفط

#### النوصيات

##### أولاً: نوصيات عامة

- 1- ضرورة عمل الحكومة على استحداث تشریعات لإغاء المشروعات الصغرى والمتوسطة من الضرائب مساهمة في إنجاحها وبحبها من الانهيار وتطوير البيئة القانونية والتشريعية بحيث يشمل المشروعات الصغرى عامة لتلائم خصوصيتها وتنسجها لمتطلبات واحتياجات تلك المشروعات
- 2- تدريب أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية، وتوفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في أنشطة المشروعات الصغرى والمتوسطة وتقديم دورات في مجالات الإدارة والتسيير والمحاسبة والإنتاج بما يتلاءم مع سمات وخصوصيات هذه المشروعات.
- 3- الاستعانة بأفضل الممارسات الدولية في مجال تمويل المصارف التجارية للمشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك لوضع دليل موحد ومتعارف عليه لدى المصارف الليبية للتعامل مع متطلبات تمويل هذه المشروعات

4- العمل على إنشاء مراكز للمعلومات بين المصادر والمشروعات الصغرى والمتوسطة لتبادل المعلومات وتحديد الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات والتأكد من سلامتها وجدراتها للحصول على التمويل

5- العمل على تفعيل صندوق ضمان الائتمان لتمويل مشروعات الصغرى والمتوسطة بحيث يكون مشارك في رأس مال هذه المشروعات تجنبًا لمخاطر عدم السداد.

6- تخصيص جزء من ميزانية الدولة لتكوين صندوق خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة يعمل على تمويلها وتطوير عملها حسب الخطط المرسمة من الدولة.

ثانياً: توصيات تخص بتفعيل واسناد عمل البرنامج الوطني مباشرة، (ابوزقية، 2022)

تخصيص ميزانية مناسبة للبرنامج الوطني في الأبواب الثانية والثالث لتسهيل في (برامج التدريب - التعاون المؤسسي - المنح الإنطلاقية - تفعيل الحاضنات وبرامج الرياديين - المنح للمشروعات متاهية الصغر التي ثبتت جدواها)، يذكر أن ميزانية البرنامج الوطني خلال الست أعوام الأخيرة قد خفضت بشكل كبير الأمر الذي أدى لتوقف وعجز كثير من المنشآت.

التوجيه لصندوق ضمان الائتمان بأن يقوم بالتعاون مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ووزارة الاقتصاد فيما يتعلق بضمان الائتمان بأن يكون هناك تسيير مشترك بينهم بحيث يتولى الصندوق ضمان الائتمان وفقاً للوائحه ونظام عمله، ويتولى البرنامج الوطني تقديم الدعم الفني والمساندة المتمثل في المساعدة في إعداد دراسات الجدوى وتقديم الاستشارات بالإضافة للحقيقة التدريبية، ومتابعة المشروع ما بعد التمويل لضمان حسن التشغيل والاستدامة.

التوجيه لهيئة الإشراف على التأمين بإعطاء الأذن بالتأمين الائتماني وأن يكون التأمين الائتماني ضمن حدود ونطاق ضيق للحماية من مخاطر فشل المشاريع بحيث يمنح التأمين الائتماني من شركات التأمين مبدئياً للمشاريع الصناعية وأن تكون في المناطق الصناعية وحصرأً بحيث تكون المنطقة الصناعية طرفاً ضاماً بالعقد من حيث الأصول والآلات وعدم خروجها من المنطقة.

- تأسيس سوق للمشروعات الصغرى والمتوسطة، بأن يقوم البرنامج الوطني بتقديم طلب التأسيس وفقاً للوائح المعمول بها بالهيئة، ومن ثم يطرح للاكتتاب العام.
- عقد اجتماع تقابل مع المنظمات الدولية الداعمة والمانحة، وتوجيهها بأن تكون خططها وبرامجها موجهة لدعم خطة الوزارة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- اصدار تعليمات من السيد وزير الاقتصاد والتجارة للجهات التابعة من أجل العمل ضمن منظومة واحدة وتعاونية تحت مسمى منظومة دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة حيث سبق اقتراح آلية عملها على الوزارة.
- تسهيل إقامة المناطق الصناعية الخاصة نظراً لمرونة عملها وتحقيقها للأغراض وفاعلية القطاع الخاص في الإنجاز وتحفيز العبء عن كاهل الميزانية في المصروفات، وتحقيق المنافسة بين المدن في تأسيس المناطق الصناعية.
- تخصيص ميزانية لصندوق المنح الإنطلاقة للمشروعات الوعادة المحضنة.
- تأسيس صندوق وطني لتسجيل براءات الاختراع.
- تفعيل صندوق المنح الإنطلاقة للمشروعات الوعادة المحضنة، وكذلك متاهية الصغر.
- تشجيع المصارف على منح التمويلات للمشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك بزيادة نسبة ضمان التمويلات.
- تفعيل أدوات التمويل الغير مصرافية ومن بينها سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة وسوق الصكوك. وينظر أن لدى البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة تصور لتفعيل هذه المقترنات حال إقرارها.
- العمل على إعداد خطة بالتنسيق مع وزارة التخطيط تعتمد على الخارطة الاستثمارية لليبيا توضح المشاريع التي يمكن الاستثمار فيها بناءً على الموارد الاقتصادية المتاحة لكل منطقة.
- ثالثاً: توصيات أخرى تخص سياسة الحكومة إجمالاً بخصوص المشروعات الصغرى والمتوسطة، (ابوزقية، 2022).

- تشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع قائدة لضمان تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة تكون رافده لهذه المشروعات وتحقق تكامل اقتصادي.
- تخصيص نسبة من الضرائب أو الواردات أو المشتريات لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- تخصيص نسبة من الضرائب أو الواردات أو المشتريات لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- استحداث سجل ائتماني للأفراد يوضح الجدارة الائتمانية للفرد وربطه بمنظومة الرقم الوطني وذلك لتسهيل اتخاذ قرار منح التمويلات والتعاون فيه مع التصنيف الائتماني.
- توسيع قاعدة التمويل والائتمان من خلال استحداث جهات تمويلية وائتمانية مثل المصارف المتخصصة وكذلك صناديق لضمان الائتمان.
- اعتماد التأمين الائتماني كأحد أدوات ضمان الائتمان، بأن يأذن وزير الاقتصاد والتجارة لهيئة الإشراف على التأمين للبدء فيه.

## المراجع:

- 1- ابهاج يعقوب، خوله حمدان، "تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة برأس المال الجريء في البيئة العراقية"، مجلة بحوث ودراسات في المالية الإسلامية، المجلد 1، العدد 2، 2017.

2- صلاح الدين سرودك، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني في الجزائر رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013.

3- السهلاوي، خالد بن عبد العزيز، "معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد 41، العدد الثاني، 2001.

4- البردي، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا" دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي، ليبيا، 2006.

5- ونيس البر غثي، "معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترناتها" بحث تخرج منشور، جامعة قار يونس، بنغازي 2014.

6- قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، جامعة دمشق كلية الاقتصاد قسم المصارف والتأمين، 2015.

7- موسى الطويل، آخرون، المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا مجلة

8- ونيس البر غثي معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترناتها علتها رسالة ماجستير كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، 2014.

9- الريبيعي، فلاح خلف، "دراسة تحليلية لمصادر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على برامج ضمان القروض"، ورقة بحثية مقدمة لندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2006.

- 10- برجي، شهرزاد" إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بالقайд، تلمسان، الجزائر، 2012.
- 11- سليمان، عزام، "المشكلات التمويلية في المشروعات الصغيرة" رسالة ماجستير جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2004.
- 12- احمد دهشان، "المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة خاصة في الدول النامية" ، جامعة الجزائر، 2017.
- 13- مفتاح رمضان غميقة، المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية والمؤسسات التمويلية داخل منطقة طرابلس، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية 2015 ،
- 14- أبو شنب، سامح عبد الكريم، دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد، 45، 2015،
- 15- عبد الله، الصادق احمد بمقاسم، الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 3 ، 2016
- 16- فوزي رحاب، وآخرون، دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد الثامن، 2019.
- 17- بأعمر، سمير محمد، معوقات تمويل المنشآت الصغيرة غير الحرفية من وجهة نظر مصرافية، ورقة بحثية مقدمة لندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2002.
- 18- العربي، خليفة، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة" ، الملتقى العربي الثالث، سلطنة عمان، 2005.
- 19- خضر، حسان، (تنمية المشاريع الصغيرة" ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 01، الكويت، 2002).

- 20- الحناوي، حمدي، (2006)، (تنظيم المشروعات الصغيرة)، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر
- 21- فوزي رحاب، عبد الرزاق الفراح، دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد الثامن، يوليو ، 2019
- 22- نور الدين، على أبوياكر وأخرون، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مؤتمر علمي بعنوان المشروعات الصغرى والمتوسطة: الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها، 2017.
- 23- ونيس البرغوثي، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترنات عالجها، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة قاريونس، 2014.
- 24- عبد الناصر ابوزقية، مدير عام البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، حي الاندلس، طرابلس، لقاء ، 2022،
- 25- Koldertsova, A., (2007)"Improving the entrepreneurial finance: Venture Capital and access to credit for SMEs", Working Paper for Lebanon National Investment Reform Agenda Workshop Background Paper Session IV



## دراسة التدرج الحبيبي لخمس مصادر من الركام الخشن في الجبل الغربي

أ.م/ كريمة علي الغويل      أ.م/ زينب التهامي امبارك

المعهد العالي للمهن الهندسية الزاوية / قسم الهندسة المدنية

### الملخص

إن خواص الركام تؤثر بدرجة كبيرة على مثابة وسلوك هيكل الخرسانة، ومن الخواص المهمة لركام الخرسانة هي تدرج الحبيبي، ولغرض الحصول على هيكل خرساني كثيف يجب أن يكون تدرج الركام مناسباً، فتدرج حبيبات الركام عالماً مهماً في السيطرة على قابلية التشغيل للخرسانة الطيرية، فعند تحديد كمية الركام الموجودة في وحدة الحجم للخرسانة تكون قابلية التشغيل للخلط أكثر عندما يكون تدرج الركام مناسباً، بذلك تكون الحاجة لكمية الماء أقل بدورة، ذلك يؤدي إلى زيادة مقاومة الخرسانة الناتجة، كما يؤثر ذلك على الكفاءة الكلية للخرسانة، على ذلك الأساس قمنا بإجراء مسح لخمس مناطق في الجبل الغربي (الغرب الليبي) وجلب بعض مصادر الركام منه لدراسة مدى ملائمتها للاستخدام كهيئه لاختبارات متقدمة للخرسانة إضافة لتحقيق المتطلبات الاقتصادية والمقاومة على المدى البعيد للخرسانة، ومعرفة التدرج الحبيبي لها، فكانت كل منطقة تحوي ثلات تدرجات لركام ومن ثم منز التدرج الحبيبي لكل منطقة بثلاث تدرجات كمحاولة لمعرفة السلوك ومقارنته بالآخريات .

### Abstract

The properties of aggregates greatly affect the strength and behavior of the concrete structure, and one of the important properties of concrete aggregates is its granularity, for the purpose of obtaining a dense concrete structure, it must be an appropriate gradation in the aggregate, gradation of aggregates is an important factor in controlling the workability of soft concrete. when determining the amount of aggregate present in a unite volume of concrete, the workability of the mixture is more than the aggregate gradation is appropriate. Thus the need for a mount of water is less in turn, and this leads to an increase in the resistance of the resulting concrete, and it also affects the total cost of concrete. On that basis, we conducted a survey of five regions in the western mountains (Libyan west), we were bringing some sources of rubble from it, to study their suitability for use. As preparation for advanced tests of concrete, in addition to achieving the economic requirements and long-term strength of concrete, and knowing its granular gradation each

region contained three gradations of aggregates, and then mixing the granular gradient for each region with three gradations as on attempt to know the behavior and compare it with other regions.

## - 1. المقدمة:

ركزت هذا الدراسة على المقارنة بين مصادر الركام المختلفة بموجب الفحص المنخلي، لتحديد التوزيع الحجمي لحبوبات الركام الكبير والصغير للركام الخشن وذلك بطريقة التحليل بالمناخ القياسي مع توضيح منحي التدرج الحبيبي للركام بيانيًا ومقارنته بحدود المواصفات القياسية وذلك لتحديد مدى صلاحية الركام وملائمتها للأعمال الخرسانية للمنشآت الهندسية حيث تم اعتماد المواصفة البريطانية في هذا الاختبار (BS882). لتوضيح أهمية تأثير خواص الركام في تحسين خواص الخرسانة لإنتاج خرسانة ذات كفاءة عالية، باستخدام خليط من الركام بمقاساته المختلفة (0.5، 1.0، 1.5) سم، ومن ثم خلط هذه التدرجات بنسب وزنية (30، 30، 40) % على الترتيب ومقارنة النتائج الناتجة من التحليل والرسم لمعرفة السلوك لهذا الركام كأساس لبناء دراسات مستقبلية.

## - 2. عرض النتائج:

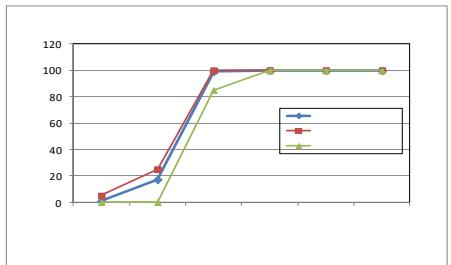
في هذا البند يتم عرض النتائج المتحصل عليها من الاختبارات لعينات الركام المختلفة التي تم جلبها وتمثيلها في جداول ومخططات بيانية ليسهل قرائتها وفهمها كما يلى:

**جدول 1** نتائج النسبة المئوية للمار % للتحليل المنخلي لعينات الركام لخمس مناطق بالمقاسات المختلفة

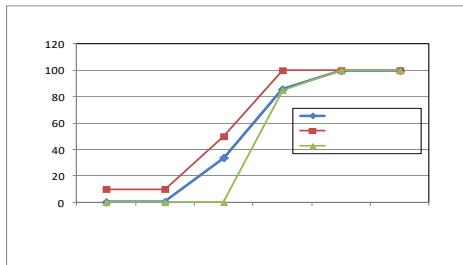
	7	6	5	4	3	2	1	رقم المنخل	
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	37.5	مقاس المنخل ملم	
-	5-0	25-0	100-85	100-100	-	-	-	0.5	حدود المواصفة البريطانية BS (882)
-	-	10-0	50-0	100-85	100-100	-	-	1.0	
-	-	5-0	25-0	100-0	100-85	100-100	-	1.5	
-	5-0	10-0	50-0	100-85	100-100	-	-	ال الخليط	
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	37.5	مقاس المنخل ملم	

0.05	1.0	17.20	99.20	100	100	100	0.5	A وادي الحي (سم) النسبة المئوية للamar %
0.05	0.20	0.35	33.85	85.75	99.85	100	1.0	
0.00	0.10	0.25	2.55	12.65	97.35	100	1.5	
-	1.05	3.55	42.40	90.00	100	100	الخلط	
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المختبر ملم	
0.03	0.48	21.48	97.70	100	100	100	0.5	B الجوش (سم) النسبة المئوي للamar %
0.05	0.4	0.4	15.50	85.5	100	100	1.0	
0.00	0.05	0.05	0.05	2.10	96.90	100	1.5	
0.02	0.12	2.77	18.17	87.65	99.15	100	الخلط	
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المختبر ملم	
0.00	0.40	14.00	98.50	100	100	100	0.5	C وادي الأقل (سم) النسبة المئوية للamar %
0.05	0.30	0.30	22.50	87.50	100	100	1.0	
0.00	0.10	0.10	0.10	2.45	97.40	100	1.5	
0.03	0.17	2.67	18.17	87.65	98.65	100	الخلط	
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المختبر ملم	
0.10	1.10	23.15	89.75	100	100	100	0.5	D راس اللائق (سم) النسبة المئوية للamar %
0.02	0.02	0.02	30.50	95.80	100	100	1.0	
0.00	0.00	0.00	0.80	13.20	92.90	100	1.5	
0.07	0.02	5.60	29.25	85.50	100	100	الخلط	
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المختبر ملم	
0.03	0.48	4.60	95.60	100	100	100	0.5	E الرحبيات (سم) النسبة المئوية للamar %
-	0.25	0.25	36.25	89.25	100	100	1.0	
-	0.06	0.06	0.15	19.20	95	100	1.5	
0.00	0.25	2.75	27.75	87.75	100	100	الخلط	

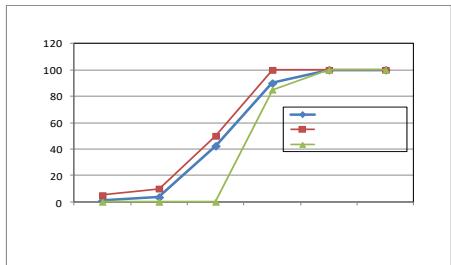
### منحنیات التدرج الحبیبی لعينة الرکام الخشن کسارة وادي الحی



الشكل 2 مقاس الرکام 1.0cm

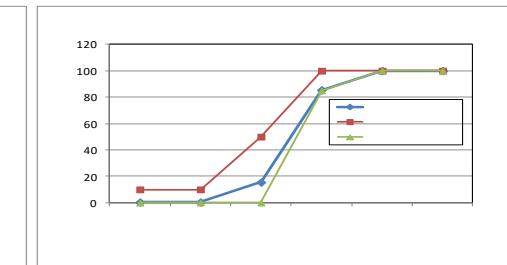


الشكل 1 مقاس الرکام 0.5cm

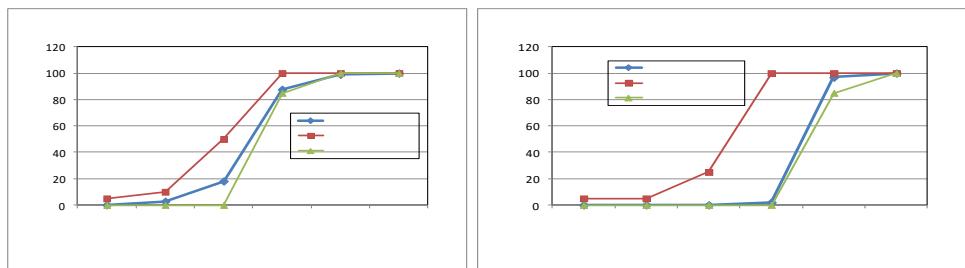


الشكل 3 مقاس الرکام 1.5cm      الشكل 4 مقاس خليط الرکام ( 0.5 + 1.0 + 1.5 ) cm

### منحنیات التدرج الحبیبی لعينة الرکام الخشن کسارة الجوش

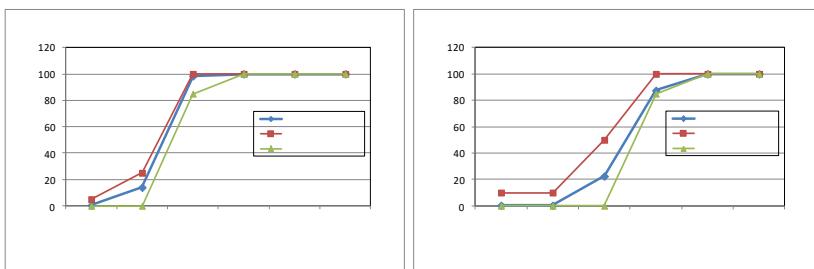


الشكل 5 مقاس الرکام 0.5cm      الشكل 6 مقاس الرکام 1.0cm

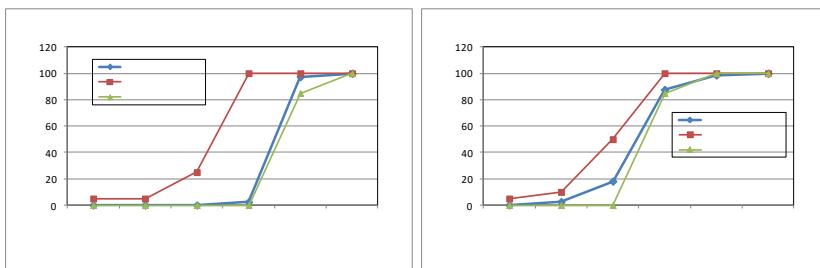


الشكل 7 مقاس الركام 1.5cm (0.5 + 1.0 + 1.5) cm المقاس خليط الركام

### منحنيات التدرج الحبيبي لعينة الركام الخشن كسارة ودي الأثل



الشكل 9 مقاس الركام 0.5cm المقاس الركام 1.0cm

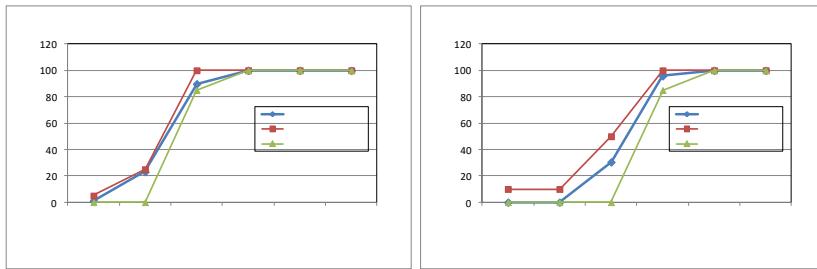


الشكل 10 مقاس الركام 0.5cm المقاس الركام 1.0cm



الشكل 11 مقاس الركام 1.5cm (0.5 + 1.0 + 1.5) cm المقاس خليط الركام

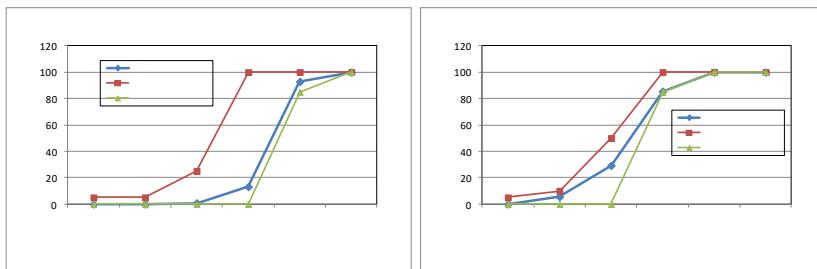
### منحنيات التدرج الحبيبي لعينة الركام الخشن كسارة رأس اللافع



الشكل 13 مقاس الركام

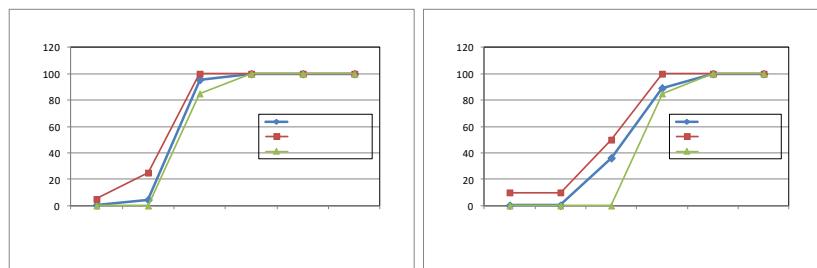
الشكل 14 مقاس الركام 1.0cm 0.5cm

### منحنيات التدرج الحبيبي لعينة الركام الخشن كسارة رأس اللافع

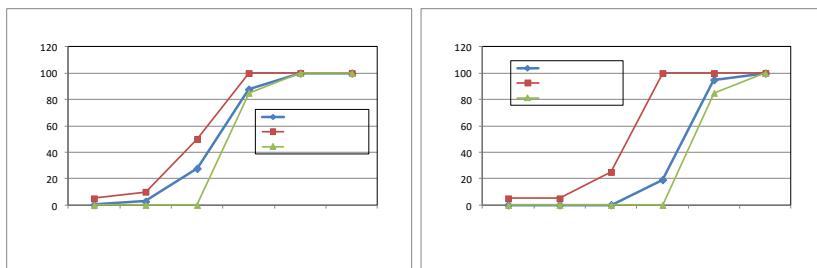


الشكل 15 مقاس الركام 0.5 + 1.0 + 1.5 cm الشكل 16 مقاس خليط الركام 1.5 cm

### منحنيات التدرج الحبيبي لعينة الركام الخشن كساره الرحيبات



الشكل 17 مقاس الركام 0.5cm الشكل 18 مقاس الركام 1.0cm



**الشكل 19** مقاس الركام 1.5cm الشكل 20 مقاس خليط الركام cm (0.5 + 1.0 + 1.5)

**جدول 2** مقارنة مصادر الركام لنفس التدرج الحبيبي لكل الكسارات بالمناطق المختلفة

رقم المنخل ملم							
النوع	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المنخل ملم
-	5 - 0	25 - 0	100 - 85	100 - 100	-	-	النسبة المئوية للمار % ركام مقاس 0.5 cm
0.05	1.0	17.20	99.20	100	100	100	A
0.03	0.48	21.48	97.70	100	100	100	
0.00	0.40	14.00	98.5	100	100	100	
0.10	1.10	23.15	89.75	100	100	100	
0.03	0.48	4.60	95.60	100	100	100	
النوع	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المنخل ملم
-	-	10-0	50-0	100-85	100-100	-	النسبة المئوية للمار % ركام مقاس 1.0 cm
0.05	0.20	0.35	33.85	85.75	99.85	100	B
0.05	0.40	0.40	15.50	85.50	100	100	
0.05	0.30	0.30	22.50	87.5	100	100	
0.02	0.02	0.02	30.50	95.80	100	100	
	0.25	0.25	36.25	89.25	100	100	
النوع	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المنخل ملم
-	-	5-0	25-0	100-0	100-85	100-100	النسبة المئوية للمار % ركام مقاس 1.5 cm

Wadi Al-Hay	C
الجوش	
وادي الأثل	
راس اللاقع	
الرحيبات	
النسبة المئوية للمار % ركام مقاس 1.5 cm	
0.00 0.10 0.25 2.55 12.65 97.35 100	0.00 0.05 0.05 0.05 2.10 96.90 100
0.00 0.10 0.10 0.10 2.45 97.40 100	0.00 0.00 0.00 0.80 13.20 92.90 100
0.06 0.06 0.15 19.20 95.00 100	0.06 0.06 0.15 19.20 95.00 100

### 3. نتائج اختبار التحليل المنخلي لعينة لركام الخشن: -

#### 3-1. كسارة وادي الحي

من الجدول 1 الفقرة A، تبين النسبة المئية للمار % للاختبار التحليل الحبيبي المنخلي لعينات الركام كسارة وادي الحي بمختلف المقاسات (0.5، 1.0، 1.5) سم، إضافة إلى الخليط بنسب وزنية (40، 30، 30)، ومقارنتها مع المواصفة البريطانية (BS882:1992). والأشكال 4،3،2،1 يتضح لنا الآتي: -

- الركام مقاس (0.5) مطابق للمواصفات وأقرب من الحدود القصوى.
- الركام مقاس (1.0) مطابق للمواصفات باستثناء المنخل رقم (20mm).
- الركام مقاس (1.5) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.
- الخليط للركام مقاس (0.5، 1.0، 1.5)، بنسبة خلط (30، 30، 40) % مطابق للمواصفات وأقرب للحدود القصوى ومن أفضل النتائج التي تم الحصول عليها لكسارة وادي الحي.

#### 3-2. كسارة الجوش

من الجدول 1 الفقرة B، تبين النسبة المئية للمار % للاختبار التحليل الحبيبي المنخلي لعينات الركام كسارة الجوش بمختلف المقاسات (0.5، 1.0، 1.5) سم، إضافة إلى الخليط بنسب وزنية (40، 30، 30)، ومقارنتها مع المواصفة البريطانية (BS882:1992). والأشكال 8، 7، 6، 5 يتضح لنا الآتي: -

- الركام مقاس (0.5) مطابق للمواصفات وأقرب من الحدود القصوى.
- الركام مقاس (1.0) مطابق للمواصفات باستثناء المنخل رقم (20mm).
- الركام مقاس (1.5) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.

- الخليط للركام مقاس (0.5، 1.0، 1.5)، بنسبة خلط (30، 30، 40) % مطابق للمواصفات وأقرب للحدود القصوى ومن أفضل النتائج التي تم الحصول عليها لكسارة الجوش لركام مقاس .(0.5)

الاول 3-3 وادي كساره

من الجدول 1 الفقرة C، تبين النسبة المئية للمار % للاختبار التحليل الحبيبي المنخلي لعينات الركام كسارة وادي الأثل بمختلف المقاسات (0.5، 1.0، 1.5) سم، إضافة إلى الخليط بنسب وزنية (30,30,40) %، ومقارنتها مع المواصفة البريطانية (BS882:1992) . وللأسكل 12,11,10,9 -

- الركام مقاس (0.5) مطابق للمواصفات وأقرب من الحدود القصوى.
  - الركام مقاس (1.0) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.
  - الركام مقاس (1.5) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.
  - الخليط للركام مقاس (0.5,1.0,1.5)، بنسبة خلط (30، 30، 40) % مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا ومن أفضل النتائج التي تم الحصول عليها لكسارة وادي الاثل لركام مقاس .(0.5)

4-3 . كسارة رأس اللافع

من الجدول 1 الفقرة D، تبين النسبة المئية للمار % للاختبار التحليل الحبيبي المنخلي لعينات الركام كسارة راس الألغاع بمختلف المقاسات (0.5، 1.0، 1.5) سم، إضافة إلى الخليط بنسب وزنية (30،30,40) %، ومقارتها مع المواصفة البريطانية (BS882:1992). والأسكل

- الركام مقاس (0.5) مطابق للمواصفات وأقرب من الحدود القصوى.
  - الركام مقاس (1.0) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود القصوى.
  - الركام مقاس (1.5) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.

- الخليط للركام مقاس (1.0، 1.5)، بنسبة خلط (30، 30) % مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا ومن أفضل النتائج التي تم الحصول عليها لكسارة رأس الالافع لركام مقاس (0.5).

### 3-5. كسارة الرحيبات

من الجدول 1 الفقرة E، تبين النسبة المئية للمار % للاختبار التحليل الحبيبي المنخلي لعينات الركام كسارة الرحيبات بمختلف المقاسات (0.5، 1.0، 1.5) سم، إضافة الي الخليط بنسب وزنية (30، 30، 40) %، ومقارنتها مع المواصفة البريطانية (BS882:1992). والأشكال 20، 19، 18، 17 يتضح لنا الآتي :-

- الركام مقاس (0.5) مطابق للمواصفات وأقرب من الحدود الدنيا.
- الركام مقاس (1.0) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.
- الركام مقاس (1.5) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.
- الخليط للركام مقاس (0.5، 1.0، 1.5)، بنسبة خلط (30، 30) % مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا ومن أفضل النتائج التي تم الحصول عليها لكسارة الرحيبات لركام مقاس (0.5).
- من خلال المقارنة من (الجدول 1)، لجميع المقاسات للركام وكذلك (الجدول 2)، ومن تم الرجوع للأشكال البيانية لجميع مقاسات العينات (0.5، 1.0، 1.5) نلاحظ أن أفضل عينة كانت ركام رأس الالافع ومن ثم عينة ركام الرحيبات وأقل نسبة عينة كانت لركام وادي الحي.

#### 4. الاستنتاجات:

ومن خلال الدراسة نلاحظ الآتي:

- أن عينة ركام الرحبيات كانت أفضل العينات التي تم جلبها ولذلك نوصي باستخدام هذا المصدر "ركام الرحبيات" لكونه اعطاء نتائج جيدة في الاختبارات المبدئية التي تم اجراءها.
- استخدام خليط الركام الخشن حسن من التدرج الحبيبي للركام عند مقارنته بالمواصفة القياسية (BS882:1992).
- نستنتج من خلال اجراء نسبة خلط لركام الخشن التي تتراوح من (30، 30، 40) % بأنه أكثر العينات كانت مطابقة للمواصفات كساره الرحبيات حسب النتائج المتاحة في هذا الدراسة.

#### المراجع

- 1- مواد البناء واختباراتها القياسية، 1981، بيروت، د. محمد بركات.
- 2- الخلطات الخرسانية، د. إبراهيم علي الدرويش، د. عبد الوهاب محمد عوض، دار الراتب الجامعية، بيروت.
- 3- تكنولوجيات الخرسانة، د. مؤيد نوري محمودي، هناء عبد يوسف، مركز التعريب والنشر الجامعية التكنولوجيا، بغداد 1984.

#### 4-.www.4shared.com

- 5- American society for Testing and Materials, " ASTM C127 ".
- 6- British Standards institute, " BS 882: Part3 :1975 ".
- 7- British Standards institute, " BS 882: 1992 ".



## دور المرأة في الحفاظ على الموروث الشعبي في منطقتي رقدالين والجميل

د. خديجة عبد الله أبوسدريه

عضو هيئة تدريس بكلية الآداب الجميل جامعة صبراته

### الملخص

يأتي هذا البحث المعنون بدور المرأة في الحفاظ على الموروث الشعبي في منطقتي رقدالين والجميل في إطار تعزيز الهوية الوطنية حيث تطرق البحث إلى جوانب من موروثنا الشعبي ، كما تحدث البحث عن الدور الريادي للمرأة ودورها في الحفاظ على الموروث الشعبي سواء أكان لباس تقليدي أو مأكولات شعبية او حرف وصناعات يدوية او طب شعبي .

### Research Summary

This research entitled The role of women in preserving the popular heritage in the regions of Raqdalin and Al-Jamil comes within the framework of strengthening the national identity, as the research touched on aspects of our popular heritage. Crafts and handicrafts or folk medicine.

### المقدمة

يعد الموروث التقافي في المجتمع الليبي من المصطلحات التي تمتاز بالشمولية والاتساع والخصوصية في أن واحد فعندما نذكر عبارة "موروث شعبي" تتبادر إلى ذهاننا مواضيع وسميات فرعية عديدة ، كلها تعبّر عن الهوية الوطنية الليبية سواء كان ذلك في جانب اللباس التقليدي ، أو المأكولات الشعبية ، أو الحرف والصناعات اليدوية أو الطب الشعبي وغيرها من صور وظاهر التراث التي تتمتع بقيمة فنية أو تاريخية تدخل في سياق بناء الهوية الوطنية وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على دور المرأة في الحفاظ على الموروث الشعبي في مدينتي رقدالين والجميل ، وتبيان كيف لازال هذا الموروث راسخاً في حياة وأذهان الأجيال حتى وقتنا الحالي في هذه المنطقة غرب ليبيا.

مع العلم ان هذه الورقة ستتطرق إلى الجوانب التي توفرت فيها المادة العلمية ، وليس كل الجوانب التراثية وذلك لأسباب هي نفسها التي دفعوني لإختيار هذا الموضوع ، وتمثل هذه الدوافع في انعدام

الدراسات السابقة التي تتناول التاريخ الاجتماعي بصورة عامة ودور المرأة بصورة خاصة كركيزة يعتمد عليها المجتمع الليبي في الحفاظ على الموروث الشعبي.

ذلك نذرة المصادر والمراجع وهذا بالتالي جعلنا كباحثة اعتمد على مصدر الرواية الشفوية إلى جانب بعض المراجع البسيطة ، وأن تاريخ منطقتي رقدالين والجميل في الغرب الليبي مجهول للليبيين في المدن الأخرى ، وخاصة التفاصيل التي تتعلق بالتراث الشعبي والموروث ، وأود من خلال هذه الورقة التعريف بدور المرأة في هاتين المدينتين ، ومعرفة مدى حفاظها على الإرث الشعبي الذي يمثل هوية وطن كبير هو ليبيا ، وانتماء عربي بدوي أصيل يتجسد في كل الصور الشعبية في أدق تفاصيله سواء في الملبس أو المأكل أو الحرف... إلخ ، وستنتهي الباحثة في هذه الدراسة المنهج التارخي والسردي والتحليلي معاً وقد تم تقسيم الورقة إلى عناوين كالتالي:-

**أولاً : مفهوم الموروث الشعبي :-**

**ثانياً:** العوامل والأسباب التي ساعدت المرأة في الحفاظ على موروثها الشعبي في منطقتي رقدالين والجميل.

**ثالثاً :** الموروث الشعبي ودور المرأة في الحفاظ عليه وينقسم إلى:-

- اللباس التقليدي
- المأكولات الشعبية
- الحرف والصناعات اليدوية.
- الطب الشعبي.

وستصل الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والنتائج في الخاتمة إن شاء الله.

**أولاً : مفهوم الموروث الشعبي :-**

إن كلمة موروث تعنى كل ما خلفه وتركه الإنسان من شواهد روحية أو مادية في تراثه الفكري ، ورقمه الإنساني ، سواء اكان موروثاً معنوياً كالأمثال ، والحكم ، والحكايات الشعبية ، والأساطير والأهازيج ، والرقصات ، أم كان مادياً كالحرف ، والصناعات ، والأزياء التقليدية ، وصناعة الحلي.

لقد ارتبط موروثنا الشعبي الليبي ارتباطاً شديداً بالعادات والتقاليد ، ويمكن ان نطلق عليه مصطلح "الحضارة الشعبية" على اختلاف صورها من : أغاني ورقص شعبي وأطعمة وأمكولات ، ولباس تقليدي ، وحكايات وأمثال ، وألغاز وغيرها من صور التراث والموروث الشعبي ، الذي تعهده ، وتدارسه الأجيال المتعاقبة بالإقبال والتهذيب دون تدليس ، يطمس المعالم الحقيقة ، أو يخفي الروح ، وصقلته الأيام بالتداول المتواصل ، مع المحافظة على الأصل فصار له مميزات نفيسة منفردة.

ثانياً : العوامل والأسباب التي ساعدت المرأة في الحفاظ على مورثتها الشعبي في منطقتي رقدالين والجميل :- :

من العوامل التي ساعدت على استمرارية وحفظ المرأة الليبية على مورثتها في هاتين المنطقتين هو كونهما يشكلان امتداد جغرافي واحد ، ومزيج وتكوين اجتماعي واحد رغم الاختلاف القبلي فيهما .

فلا نستطيع ان نفصل بينهما ، نظراً لعلاقات القرابة والمصاهرة التي تجمع بينهما ، مما وجدت قبيلة في رقدالين إلا ولها امتداد في الجميل والعكس ، فمثلاً نجد قبيلة النوايل موجودة في الجميل وكذلك رقدالين ، كذلك الصيعان وغيرها من القبائل.

نصيف أيضاً طابع البداوة الذي طغى على المنطقة ، فموقع المدينتين في أقصى الغرب الليبي ، وعلى مقرية من الحدود التونسية ، وبعدهما عن المدن الكبرى كطرابلس ، جعل المنطقة تحفظ بطبعها الريفي البدوي ، والمرأة في هذا المجتمع البدوي البسيط لا زالت تدعو للترابط وصلة الرحم وتعتز وتتمسك بتراثها ، وماضي أبائها وأجدادها الذي يجب الحفاظ عليه ، لأنه جزء من هويتها ، وهوية المجتمع الصغير الذي تعيش فيه ، تلك وجهة نظر نساء المنطقة اللواتي ينظرن إلى مورثهن الشعبي على انه حلقات وسلسلة تاريخية لا يمكن قطعها أو الانفصال عنها ، لأن ذلك ضياع للهوية الليبية بصورة عامة ، والهوية المناطية أو البدوية الأصيلة بصورة خاصة .

ولكن رغم ذلك لا نستطيع ان نفصل هوية المرأة في رقدالين والجميل عن الهوية الليبية ، لأن هناك بعض السمات والخطوط العريضة التي يتلقى عليها وفيها كل نساء ليبيا فيما يتعلق بالتراث والموروث ، خصوصاً في مجال "الأكلات الشعبية واللباس التقليدي" وفي نفس الوقت نستطيع القول ان هناك بعض الفوارق والمميزات التي تميزت بها المنطقة عن غيرها من مدن ليبيا.

**ثالثاً : صور من الموروث الشعبي في مدینتي " الجميل ورقدالين - :**

تجسدت هذه الصورة التراثية أو الموروثة في الجوانب التالية -:

**• اللباس التقليدي -:**

عندما نقول اللباس الليبي التقليدي ، فهو يعني المتعارف عليه والمأثور ، والذي يتماشى مع تقاليدنا وعادتنا وأعرافنا.

ونرمز للباس الشعبي أيضاً بالوطني ، وهو يعني الوطنية والانتماء لهذا الوطن الغالي" ليبيا. "

أيضاً يقال اللباس القومي فهو يعني الهوية الليبية والعربية معاً.

كلها معاني ملتصقة ومرتبطة بالهوية الوطنية رغم اختلاف المسميات.

إن اللباس التقليدي أو القديم والأصلي يتتشابه عند النساء ، في أغلب مدن وقرى ليبيا ، مع بعض الإختلافات في الشكل ، والألوان ، أو طريقة الإرتداء ، والوضع.

فمدن الشرق الليبي يختلف لباس المرأة فيه عن مدن الغرب والجنوب وهكذا ، ولذلك فقد امتاز اللباس التقليدي النسائي في منطقتي الدراسة بنوع من الخصوصية التي ميزته عن المدن الأخرى ، بل يمكن القول ان هذا الطابع الخاص لايمكن ايجاده في مدن أخرى من ليبيا خاصة الاختلاف الذي يتجسد في التفاصيل الصغيرة ، كالألوان ، وطريقة الإرتداء .

ومما يجدر الإشارة إليه ان الإختلاف في اللباس يوجد حتى في نطاق المنطقة نفسها ، ومن قبيلة إلى أخرى ، فمثلاً نجد لبسة الجلال والتخليلة المزدوجة لازالت موجودة في مجتمعنا الصغير رقدالين والجميل ، ويرتديها العجائز كبار السن خاصةً ، وتختلف هذه اللبسة من حيث ألوان الملحفة والحزام ، فنساء قبيلة وريمة مثلاً يلبسن الحزام الأحمر، والنوايل الحزام الأبيض \* ، والحميدات القشطة البيضاء بالإضافة للباس اللفافة ، وهي غطاء للرأس كالعمامة ، وأيضاً الغطاءة التي لها لونان أحمر وأسود.

ولكن هناك ألبسة شعبية مشتركة مع المدن الليبية الأخرى ، كالبدلة الكبيرة ، والصغريرة ، والجلوة وغيرها ، كما لا نستطيع أن نتجاهل الحنة عندما نتحدث عن اللباس والتزيين فلازال نساء المنطقة يصبغن أيديهن وأرجلهن بالحناء في الأعياد والأفراح والمناسبات الاجتماعية الصغيرة كالنفاس والخطبة ويحرصن على ذلك كل الحرص ، بالإضافة للباس الحلي الذهب والفضة<sup>2</sup>.

#### • المأكولات الشعبية :-

تميزت وانفردت منطقتي رقدالين والجميل بمجموعة من الأكلات والأطباق الشعبية التي ميزتها عن غيرها من المناطق والمدن الليبية وهذه الأكلات كالمرفوسه ، والشتبته "العبدة" ، والكتاف أو ما يعرف "بكسكسي العسلوز" في مدن أخرى ، والعيش باللوسة الذي امتازت بها قبيلة العباسة والحساء العربي والعيش بالخميرة ، بالإضافة إلى العصيدة بزيت الزيتون أو السمن ، والرفيسة بالتمر ، ولازال آهالينا في هذه المنطقة يعدون دقيق الحلبة ، والزميطة ، ودقيق الشعير والبسise ، هذا بالإضافة إلى الأطباق الشهيرة في كل المدن الليبية كالبزبن والكسكسي والأزر والمكرونة وغيرها من الأطباق ، وفيما يخص الحلويات فمازال الكعك الحلو والمالح والمقروض والسفنzer والغربيه تحت الصدارة وأضيفت وأدخلت عليهم حلويات أخرى بالمكسرات والشكولاتة ونحن نتحدث عن المأكولات الشعبية يجدر بنا ان نشير إلى عادة شعبية جميلة في بيوتنا وهي نصب عالة الشاهي حيث يعتبر الشاي مظهر من مظاهر الكرم والحفاوة عند دخول الضيف ، حيث في نصب العالة إيحاء بقبول الضيف والترحيب به والرغبة في استقباله ، وتقديراً لحضوره وتهيئه وبداية لجلسة اجتماعية جميلة ، وخاصة داخل العائلة الواحدة ، فهي تعبّر عن روح الود والمحبة واللمة والتكافف ؛ والشاي في بلادنا عُرف منذ عهود قديمة.\*\*.

شرب الشاي بالعالة لا زال عادة اجتماعية رائدة ، ومنتشرة بكثرة في مجتمعنا الصغير غرب ليبيا ، وهي عادة لها خصوصيتها ومعانيها ، وتجسد في نفس الوقت مظهر من مظاهر تراثنا الشعبي العريق، كما اقترن عالة الشاهي في بيوتنا بالمرأة التي تجمع أفراد العائلة حولها ، وهي هنا ترمز للحمة ، وصلة الرحم الوثيقة ، ان دلت على شيء فهي تدل على ان للمرأة دور كبير في الحفاظ على العادات الاجتماعية التي تمس بشكل أو باخر هويتنا الوطنية.

#### • الحرف والصناعات اليدوية:-

نساء المنطقة نقشوشن وابداعاتهن في مجال الحرف والصناعة اليدوية ، فالمرأة لفترات ليست بالبعيدة كانت تصنع بيت الشعر ، وتصبغ ، وتنسج خيوطه ، كذلك تصنع ما يعرف بالبطانية ، والحملون التي كانت قديماً تستخدم في الغطاء شتاءً ، وفي فرش البيوت ، فيغزلن الصوف ، ويصنعن منه ما يعرف بالوزرة ، والحولي ، والجرد كلباس للرجال.

ونذكر منهن أسماء بعض النساء الشهيرات بهذه الحرفة مثل: عائشة بنت احمد ، ومباركة بنت مفتاح صوان ، وسليمة بنت علي بن خليفة ، قمر محمد سالم العلاقي ، ومبروكه بنت عبد الله الغريب ، وغيرهن من جداتنا المبدعات في منطقة رقدالين<sup>3</sup>

أما عن نساء مدينة الجميل ، فقد برزت منهن أسماء مثل : ساسية بن ناصر الحاجي ، وهي من مواليد مدينة العسة 1893 م ، واشتهرت بصناعة الصوف :

الحمل- البخنوق ، الجرد ، وبيت الشعر ( ، وقد توفيت سنة 1984 م)<sup>4</sup>.

كما عرفت أيضاً أمباركة رمضان التاورغي ، وهي من مواليد الجميل ولدت سنة 1924 م ، وامتازت بصناعة المنسوجات الصوفية أيضاً كالجرد ، والحمل ، بالإضافة للتفصيل والخياطة.<sup>5</sup>

ويمكن ان نضيف رائدة أخرى في هذا المجال الحرفى وهي رمضانة سالم صالح الحران ، ولدت بالجميل سنة 1930 م واشتهرت بصناعة الصوف (الجرد والعي) ، والمرقوم " البطانية " ، وفي نفس العائلة شاع صيت رقية أوحيدة ابوحميدة الحران في صناعة النسيج والحرف اليدوية ، وهي من مواليد الجميل سنة 1934 م ، وتوفيت 2012 م<sup>6</sup> .

وأخيراً السيدة عائشة عمر صالح الحميدي ، وهي من مواليد الجميل سنة 1941 م ، وعرفت بصناعة " المسدة " ، الصوف ، وصناعة الألبسة الصوفية.

إلى جانب الحرف والصناعات السالفة الذكر شاعت حرفة صناعة الأطباق من سعف النخيل ، وآخاطتها بخيوط ملونة ، كذلك صناعة السخاب ، وهو نوع من الحلي ، واعداد وتحضير البخور ، وهما حرفتان امتازت بهما عائلة سليانة.

ولا نستطيع ان نتجاهل الحرف المتعلقة بالحبوب القمح والشعير ، كتحضير الزميطنة ، البسيسة ، والحلبة التي امتازت وانفردت بها المنطقة.

خلاصة القول جميعها حرف وصناعات مارسنهن نساء المنطقة ، والبعض منها لازالت موجودة حتى وقتنا الحالي.

• **الطب الشعبي - :**

يعتبر الطب الشعبي منتجاً ثقافياً يماثل القصص ، والأمثال ، والأهازيج ، فهو نتاج جماعي لأفكار وتجارب ، ونظرأ لأهميته فهو محل إهتمام ، ودراسة من قبل علماء الأنثروبولوجيا" علم الإنسان\* .

وهو مجموعة صفات متوارثة للعلاج والوقاية من الأمراض سواء كان ذلك بتناول جرعات معينة، أو بوضع مواد محددة على أجزاء الجسم ، أو استخدام ، واتباع ممارسات معينة ، ويطلق على هذه الممارسات مسميات عديدة منها

**(التمكيلي الطب أو التقليدي الطب أو البديل الطب)**

ونحن نتحدث عن الطب الشعبي يجدر بنا ان نشير إلى دور النساء في منطقتي رقدالين والجميل في هذا المجال ، حيث برزت أسماء لامعة كطبيبات ، شعبيات كان لهن الباع الطويل وسنحاول أن نذكر البعض منهم مثل : فجرة بن ناصر الحاجي ، وهي من مواليد العسة ، ولدت سنة 1884 م وكان لها دور كبير في تطبيب وعلاج الأطفال ، واستغلت قابلة ، وولد على يدها العديد من أبناء المنطقة ، وقد توفيت سنة 1983 م<sup>7</sup> .

ذلك عرفت الباهية فضل محمد الزوام ، من مواليد سنة 1911 م ، التي كانت تعالج الأطفال ، وقابلة ، وامتهنت مهنة الحجامة ، وتوفيت سنة 2003 م<sup>8</sup> .

نذكر أيضاً عائشة أحمد ارحومة القموي، من مواليد العسة سنة 1924 م ، عالجت الأطفال بالكي ، هي وعائشة بنت القدر ، وتوفيت سنة 2003 م ونضيف سلطانة عبد اللطيف أحمد أبوشنانة، من مواليد الجميل ، سنة 1939 م ، وهي ابنة الحاجة حليمة أبوشنانة ، أخذت عن والدتها المعالجة بالأعشاب ، وتوفيت سنة 2017 م<sup>9</sup> .

ولا ننسى أيضاً: يزة ارحومة بن راجح ، من مواليد العسة سنة 1936 م ، كانت تحفظ الشعر والحكم والألغاز الشعبية ، وتحفظ للسيرة الهلالية كاملة شعراً ، وبعض سور القرآن ، وكان لها حضور اجتماعي قوي ، وتوفيت سنة 2017 م<sup>10</sup> .

يجدر بنا ان نشير إلى نعيمة الصيد منصور الطيب ، وهي من مواليد الزاوية سنة 1948 م اشتغلت كممرضة نساء ، وامتهنت مهنة الطب البديل كالحجامة<sup>١</sup>.

ومن الشخصيات النسائية التي كانت أكثرهن شهرة في مجال الطب الشعبي ، جازية بنت ارحومة الشاطر ، التي كان لها الدور الرائد في علاج الأطفال ، والأمراض المختلفة ، وعاشرة المبروك مفتاح امقدم من مواليد سنة 1917 م ، وتوفيت سنة 2011 م ، وكانت قد شهرت بعلاج الصغير ، وامباركة الجلدية التي سميت بالفقيرة، عالجت الأطفال ايضاً ، وفاطمة الزناتي لعلاج النساء ، والقائمة تتصل هناك أيضاً : فاطمة الجلدية ، وحدهم ، وكحيل الدرغومية ، وغزاله بنت أحمد رحومة ، وفاطمة بنت علي حصو، وامدللة بنت علي دخيل ، ونبيرية بنت طروم ، ومبروكه العمانيه العكاري ، وقمر بنت أحمد السريتي<sup>٢</sup>.

### الخاتمة

وتتضمن النتائج والتوصيات التي أهمها :-

أولاً:

مهما كانت الإختلافات سواء في الملبس ، المأكل ، او الحرف او غيرها من صور التراث ، فإن الهوية واحدة ، وهي الهوية الليبية ، والإلتقاء واحد ، وهو الإلتقاء للوطن الليبي.

ثانياً:

نصل في نهاية المطاف إلى ان المرأة في مجتمعنا الليبي هي الوتد والشريان والنبع المتدفق الذي لا يتوقف عن العطاء في مجالات الحياة ولا تستطيع تجاهل دورها في الماضي والحاضر والمستقبل.

ثالثاً:

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها كالتالي:

- يجب البحث عن مادة وثائقية مخطوطة ، تقينا في دراسة تفاصيل الحياة الاجتماعية في مدینتي رقدالين والحملب ، والتي تعتبر المرأة الركيزة الأساسية فيها.
- ان تدرس الأدوار المختلفة للمرأة بشيء من التفصيل والتوضيح ، لأن هذه الورقة و البحث المصغر ما هو إلا نقطة إنطلاق ونافذة صغيرة تفتح الآفاق لدراسات جديدة.

• يجب تحفيز وتشجيع المرأة في المنطقة ، ودعمها لتحقيق أهدافها ، فعليها دعم المرأة الحرفية التي تستغل بأصابعها وبمجدها وامكانياتها البسيطة كالخياطة ، والطبخة ، والحلوانية ، صانعة الحلويات ، والتي تحاول ان تسلك مسارات جديدة في سوق العمل ، ولكنها تفتقد التشجيع ، فعلى المسؤولين في هذا المجال القيام بدورهم لنصنع منها امراة رائدة وناجحة في كل مجالات الحياة . ويمكن ان تقام مراكز مختصة بشؤون المرأة العاملة وفي الختام ارجوا ان يكون هذا البحث المتواضع إضافة جديدة للمكتبة التاريخية وبينال الرضا ، وان لم يكن كذلك فلي شرف المحاولة كباحثة.

## الملاحق



بيت الشتاء مصنوع من الصوف

بيت الصيف وهو مصنوع من القماش  
المزركشن الداخل ومسوس بقماش أبيض  
ليعكس أشعة الشمس يبني في الصيف



## دور لمرأة في لفاظ علی لموروث في عيفرق فنطيرق دافن ولجهول



أكلة البازين التي لا غنى عنها ولازلت نحافظ عليها  
و خاصة يوم الجمعة



الزميطة



العلة الليبية ولمة العائلة والنقاش في مواضع عدة



الطبق

## المصادر والمراجع

- الرزقي : الصادق ، الأغاني التونسية ، مراجع وتعليق : لجنة من أهل الأدب والفن ، تابعة للشون الثقافية والأخبار ، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب ، ص 5.
- \*أغسطيني: هنريكودي ، سكان ليبيا ، ترجمة وتقديم : خليفة محمد التليسي ، توزيع : الدار العربية للكتاب ، ج 1، ص 37 عبد الكافي : محمد ، العادات الليبية في الموسم الدينية ، تونس ، دار العزب الإسلامي ، الطبعة الأولى، 2012-1433 م ، ص 33، ص.34.
- \*\*الشاهد في حياتنا الاجتماعية " مجلة تراث الشعب ، السنة التاسعة عشرة / العدد 3-4 ، 1429هـ/ 1999م ، ص -62
- الفلاح: سالم عبد الله " : الشاهد في حياتنا الاجتماعية " مجلة تراث الشعب ، السنة التاسعة عشرة / العدد 3-4 1429هـ/ 1999م ، ص -62
- الغريب : فتحي محمد ، رقدالين سيرة المكان والزمان ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى، 2017 م ، ص.87.
- طروم : بشير أحمد وآخرون ، ذاكرة مدينة ومسيرة رواد ،بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى، 2018 م ، من ص -216
- المرجع نفسه ، ص.217.
- المرجع نفسه ، ص.218.
- الغريب ، مرجع سابق ص.86.
- طروم وآخرون ، ص. 212.
- المرجع نفسه ، ص. 212.
- المرجع نفسه ، ص. 282.
- المرجع نفسه ، ص 282



## واقع استخدام الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الثلاث الاولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين

د. آمنة حسين عبد المولى بركات

أستاذ مشارك بكلية آداب الجميل

جامعة صبراته

### الملخص

هدف البحث إلى التعرف على الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الثلاث الاولى للمرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي من وجهة نظرهم تكون مجتمع البحث من معلمي الصفوف الاولى من مرحلة التعليم الابتدائي في مدينة الزاوية وتم استخدام المنهج الوصفي لملاءمتها لأغراض البحث وتم اختيار عينة البحث بنسبة 55% من مجتمع البحث وكان عددها ( 55 ) وتوصل البحث إلى: الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية متوسطة المستوى، والكفايات التدريسية لكفاية التخطيط لمعلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية منخفضة المستوى..، ويرجع ذلك الى: عدم حرص ودرأية المعلم بأهمية التخطيط، كذلك قلة الامكانيات للتخطيط اليومي والاسبوعي والسنوي، والكفايات التدريسية لكفاية التنفيذ والتقييم لمعلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية متوسطة المستوى، واوصت الباحثة الاهتمام بالدورات التدريبية للمعلمين لرفع كفاءاتهم التدريسية، واهتمام المفتشين التربويين بالتوجيه للمعلمين، قيام دراسات تعتمد على برامج تدريبية توجيهية في مجال التخطيط والتنفيذ والتقويم للمعلمين.

### المقدمة:

بعد تطوير النظام التعليمي التربوي في المدارس بجميع عملياته مدخلاته، ومخرجاته هو الأداة الرئيسية التي يرتكز عليها تطور الامم وبناء شخصية المواطن، وتأهيله، واعداده اعداداً سليماً شاملأً.

والتركيز على شخصية المعلم له دور أساسي وفعال في النظام التعليمي، والمسؤول عن الاعداد والتنفيذ والتطبيق، وكل هذه الممارسات تتم داخل غرف الدراسة، والمدرسة، فهي كفايات ضرورية للمعلم واكتسابها يؤهلها لاستثمارها في مجال التعليم والتربية.

الكفاية في التدريس تتمثل في جميع الخبرات، والمعارف، والمهارات التي تعكس على سلوك المعلم، وتظهر في أنماط مهنته من خلال الدور الذي يمارسه عند تفاعله مع جميع عناصر الموقف التعليمي (الحفظي)،

5513). من هنا تأتي ضرورة رفع كفايات المعلم الأساسية، فالتبديل عملية مهمة، موضوعية، ومنظمة. فالتعلم له الحرية داخل الصف الدراسي باستخدامه للأساليب التربوية التي تحقق له كفايات فنية وعلمية تحتاجها داخل غرفة الصف، وتوظيف الكفايات المنسجمة مع شخصيته، وقدراته، وميوله. فمهام المعلم وأدواره لم تعد مختصرة على مجرد إيصال الحقائق والمعلومات والمفاهيم إلى المتعلمين بل اتسعت وتنوعت لتواجه التطورات المستمرة والسريعة، كالثورة العلمية والتكنولوجية، والانجذاب المعرفي، وظهور التقنيات التربوية الجديدة في ميادين الأهداف والمناهج وطرائق التدريس، والوسائل التعليمية، والإدارة، والتقويم. وهو بهذه الأدوار أصبح مدرساً، ومربياً، وقائداً، ومرشداً، ومحاجاً، ومساهماً في البحث والاستقصاء. (الفقى، 5515، 33)

فمن خلال الملاحظة الواقع مدارسنا، من حيث قصور بعض المعلمين في أدائهم داخل غرفة الصف، والمأمور بجميع عناصر العملية التعليمية. فالواقع يعكس تبايناً واضحًا بين المعلمين في الأداء، والممارسات الصحفية.

وفي ميدان التربية تزداد الفجوة بين النظرية والتطبيق والدلائل على ذلك واضحة وبينها، وبالنظر إلى حال المعلم نجد أن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية، فهو مهندس يخطط، ويصمم، وينفذ، ويقدم لشخصيات لا تملك شيئاً؛ وبالتالي يكون مشرفاً، ومحاجاً، ومبيناً، ومسهل، والقدوة التي يقتدي بها طلابه، فلا بد أن يكون نموذجاً يحتذى به والكثير من الكتابات التربوية أكدت على إن اصلاح العملية التعليمية يتم بإصلاح المعلم، بتطوير نظم اعداده، ويتم ذلك باستراتيجيات لتنمية التفكير ليكتسبها طلابه بعد أن يمدthem بأدوات التفكير التي تمكّنهم من قيادة حياتهم في صناعة مصائرهم، فالعالم من حولنا يطبق ونحن من ورائهم نردد (العسل، 5552، 55).

### **مشكلة البحث:**

المعلم مطالب بممارسة العديد من الأدوار الحديثة لارتفاعه بالعملية التعليمية فالمعلم ذو الكفايات التعليمية والسمات الشخصية التي يستطيع بها اغناه طلبه بالخبرات المتنوعة، وتوسيع مداركهم، وتنمية شخصياتهم، وأساليب تفكيرهم، وقدراتهم المختلفة؛ يتضح من ذلك حاجة المعلم إلى امتلاك جملة من الكفايات التي تختلف بدورها عن تلك التي يمتلكها معلم الأمس، فكفاية المعلم التدريسية تعد ضرورية لتحقيق الفاعلية المرجوة. هذا ما التمسه الباحثة لتواجدها في ميدان التعليم لسنوات عديدة. فتحسين الكفايات التدريسية للمعلم كان ولا زال غاية كل أنواع وأنماط تكوين وتدريب المعلم أثناء الخدمة، أو من خلال المراقبة والتقييم.

هذا ما يتضح في العديد من الدراسات منها: دراسة فاطمة الزهراء سليماني (٥٥٥٥) الجزائر تهدف إلى التعرف على واقع ممارسة الكفايات التدريسية لمعلمي التعليم الابتدائي بولاية باتنة، يمارسون الكفايات التدريسية بدرجة حسنة وأن الكفايات الفاعلة في الميدان كفاية الفاعل الصفي.

أما دراسة تامر السلمي (٥٥٥٢) تهدف إلى التعرف عن واقع كفايات معلم الصفوف الأولى في الفكر التربوي الإسلامي، أثبتت حيازة المعلمين إلى درجة قليلة من الكفايات، التخطيط ، العرض، التنفيذ، ادارة الصف، الوسائل التعليمية، الأنشطة.

ودراسة قاسم خز علي وعبد اللطيف مومني (٥٥١٥) التي تهدف إلى معرفة مدى امتلاك معلمات المرحلة الأساسية الدنيا في المدارس للكفايات التدريسية من وجهة نظرهن في ضوء متغيرات المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والتخصص وتوصلت النتائج أن أبرز الكفايات التي تمتلكها المعلمات هي استغلال وقت الحصة، فاعلية واستخدام أسلوب تدريس ملائم للموقف التعليمي، وصياغة الأسئلة التقويمية بطريقة واضحة، وجذب انتباه الطلبة، والمحافظة على استمراريتها.

من خلال تواجد الباحثة في ميدان التعليم لسنوات عدة؛ يتضح لها أن النظام التعليمي يرتكب بمستوى معلميته، وكفايات المعلم التدريسية تعتبر مطلباً أساسياً لتحقيق الأهداف المطلوبة، ومن اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة الخاصة بالكفايات التدريسية أن أغلبها لم تتوفر كل الكفايات التدريسية بطريقة فعالة داخل الصنف الدراسي، وبالتالي لابد من معرفة واقع الكفايات التدريسية في ليبيا واستحداث برامج وأساليب جديدة لتتميّتها في الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية، من هنا انبعثت فكرة هذا البحث والمنتبثة في النسخة التالية:

ما واقع استخدام الكفايات التدريسية الفعالة في العملية التعليمية للصفوف الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين؟

أهداف البحث:

- 1- التعرف على الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الابتدائي.
- 2- التعرف على واقع استخدام الكفايات التدريسية في تخطيط الدرس من قبل معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظرهم.
- 3- التعرف على واقع استخدام الكفايات التدريسية في تنفيذ الدرس من قبل معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظرهم.
- 4- التعرف على واقع استخدام الكفايات التدريسية في تقويم الدرس من قبل معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظرهم.

تساؤلات البحث:

- 1- ما واقع استخدام الكفايات التدريسية التي يمتلكها معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الابتدائي؟
- 2- ما واقع استخدام الكفايات التدريسية في تخطيط الدرس التي يمتلكها معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الابتدائية من وجهة نظر المعلمين؟
- 3- ما واقع استخدام الكفايات التدريسية في تنفيذ الدرس التي يمتلكها معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الابتدائية من وجهة نظر المعلمين؟
- 4- ما واقع استخدام الكفايات التدريسية في تقويم الدرس التي يمتلكها معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الابتدائية من وجهة نظر المعلمين؟

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من حداة الموضوع في الجانب النظري والتطبيقي.

- الجانب النظري: من خلال هذا البحث يتم التعرف على الكفايات التدريسية مفهومها، وأنواعها، وعلاقتها بخرجات التعليم والاطلاع على البحث السابقة وما توصلت اليه ومقارنتها بالبحث الحالي.
- الجانب التطبيقي: الوصول إلى نتائج ومعرفة:
  - ا- مدى استخدام المعلم للصفوف الأولى للكفايات التدريسية وربطها بتحقيق الأهداف.
  - ب- الوصول إلى نتائج ومن النتائج نصل إلى مقتراحات ونوصيات لتحسين أداء المعلم وتقويمه، وذلك بوضع برامج تدريبية للتطوير من أداء المعلم.

#### **مصطلحات البحث: التعريفات الاجرائية**

- 1- الكفايات التدريسية: هي عبارة عن مجموعة من المهارات والاتجاهات والمعارف والقدرات التي يمتلكها المعلم، وتعكس على أدائه داخل الصف الدراسي، وتمكنه من القيام بعمل ذو كفاءة عالية.
- 2- معلمي الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية: هم المعلمين المهتمون بتدريس وتعليم تلاميذ المرحلة الابتدائية في بداية دخولهم للمدرسة في السنوات التعليمية الأولى من حياتهم.

**حدود البحث:** يتحدد تعليم نتائج هذا البحث في ضوء المحددات الآتية

- ـ الحدود البشرية: اقتصر البحث على معلمات الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي بمدينة الزاوية
- ـ الحدود الزمنية: اقتصر البحث على الفصل الدراسي الثاني.
- ـ الحدود المكانية: مدارس مدينة الزاوية.

**إجراءات البحث المتمثلة في:**

- 1- منهج البحث: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي.
- 2- مجتمع البحث: يتمثل في معلمي الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي بمدينة الزاوية المركز ويبلغ عددهم (200) معلمة يمثل هذا العدد المجتمع الكلي للبحث.

3- عينة البحث: اختيرت عينة عشوائية بسيطة من مجتمع البحث تمثلت في 25% من المجتمع الكلي للبحث وكان حجم العينة (50).

#### **الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في الكفايات التدريسية منها ما يلي:

1- دراسة فخرو والبغربي (2002) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الكفايات التعليمية لدى معلمى ومعلمات الصفين الخامس والسادس الابتدائي من وجهة نظر الموجهين وتكونت عينة البحث من (113) موجه، وتوصلت إلى توافر الكفايات التعليمية لدى المعلمين والمعلمات بدرجة عالية باستثناء عدد من الكفايات التعليمية التي توافت بدرجة نادرة أو غير متوافرة في مجالات التنفيذ والتقويم.

2- دراسة مرعي (2008) هدفت إلى تحقيق الكفايات التعليمية الضرورية لمعلم المدرسة الأساسية في الأردن وتوصلت الدراسة إلى أن الأنشطة التعليمية وطرق التدريس كانت في المرتبة الأولى، وتحقيق ذات المعلم في المرتبة الثانية والخطيط للتعليم في المرتبة الأخيرة.

3- دراسة فرغلي وبالقاسم (2013) هدفت إلى التعرف على بعض الكفايات الازمة لمعلمى التعليم الأساسي في ضوء مفهوم التنمية المهنية المستدامة لمواجهة التغيرات المعاصرة، أكدت نتائجها أن المعلمين في مجال الخطيط يلجئون إلى استخدام خطة درس لسنوات عديدة دون تغييرها وانهم يتبعون اسلوباً واحداً لتحضير جميع الدروس ولا يحددون أساليب التقويم المتعلقة بالدرس داخل الفصل الدراسي.

4- دراسة طبشي وممادي (2015) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة معلمى المرحلة الابتدائية للكفايات التدريسية، وأسفرت نتائجها على أن مستوى أداء معلمى المرحلة الابتدائية لكتابات الخطيط منخفض عن المستوى الافتراضي الذي يدل على بلوغ المعلمين المستوى الجيد من الأداء ولا يختلف هذا الأداء باختلاف الخبرة في التدريس.

تعقيباً على الدراسات السابقة وربطها بالبحث الحالي: فالبحوث في مجال الكفايات التدريسية موجودة قديماً وخاصةً في الخطيط، والتنفيذ، والتقويم، وباطلاع الباحثة على دراسات سابقة عديدة ذكرت جزء منها في بحثها الحالي، حاولت الباحثة الاستفادة منها في تجميع وحصر

**الكفايات التدريسية الأدائية في بناء أداة البحث بما يتناسبى والبيئة التعليمية لمجتمع البحث، كذلك عن طريق ملاحظات للمعلم جمعتها الباحثة.**

### **الجانب النظري للبحث:**

**مفهوم الكفايات التدريسية:** تعتبر الكفايات التدريسية التدريبية هي مقياس النجاح للمعلم، ومدى قدرته على أداء واجبه، فهو المسؤول عن تحقيق الأهداف التربوية، يكون المعلم بها قادرًا على الانجاز اذا توافرت لديه الكفايات اللازمة. تعددت مفاهيم الكفايات التدريسية، اختارت الباحثة من المفاهيم التي تتناسبى مع البحث الحالى ومنها:

1- تعريف زيتون (5552، 55) أنها جميع الخبرات والمهارات التي تتعكس على سلوك المعلم المتدرب وتظهر في أنماط وتصيرات مهنية خلال الدور الذي يمارسه المعلم عند تفاعله مع جميع عناصر الموقف التعليمي.

5- قالت (فاعور، 5515، 12) هي مجموعة من المهارات والاتجاهات التي يمكن اشتقاها من أدوار المعلم.

3- عرفتها (شحنة، 5552، 55) انها مجموعة من الصفات لا تستطيع المعلمة من دونها أن تؤدي واجبها ومن ثم ينبغي أن يعتبر توافرها شرطاً لإجازتها فإن ارتفع مستوى أدائها وتقوّت على غيرها أصبحت كفؤاً.

ومن اطلاع الباحثة على المراجع والمصادر وجدت أن مفهوم الكفايات التدريسية اتفق في جميع المصادر على أنها تتكون من معارف، ومهارات، وحقائق، ومفاهيم، وقوانين، ونظريات يستند إليها الأداء السلوكي الذي يعبر عنه مجموعة من الحركات، والأعمال، والأفعال في إطار من الاتجاهات والقيم والمعتقدات والسلوك الوجداني لتحكيم الأداء.

**الكفايات التدريسية الواجب توفيرها في معلم الصنوف الأولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي:**

المعلم هو العنصر الأساسي، ويتوقف عليه نجاح العملية التعليمية، فأغلب المشاكل في مؤسساتها ترجع إلى افتقارها إلى المعلم القدير؛ وبالتالي لابد من توفر كفايات مهنية تدريسية تومن توافقه المهني، واستعداده على القيام ببعض الأفعال والأعمال التي تتجسد في قدرته على الانتاج الجيد

والسرع والخلق والإبداع والحكم وغيرها. هناك العديد من الكفايات الواجب توفرها في المعلم مثل: كفايات سلوكية، وكفايات مهنية، وكفايات معرفية، وكفايات تدريسية يهتم هذا البحث بالكفايات التدريسية.

**المهام التي يقوم بها المعلم:** تم تحديد أهم المهام التي يقوم بها المعلم في الصف الدراسي وهي:  
(شبل، 5512، 121)

- 1- الوظائف التنظيمية: مشاركة التلاميذ، تنظيم حركة التلاميذ في الفصل، تحديد وضعية العمل وترتيب العمل.
- 5- الوظائف المفروضة: عرض المشكلات البحثية، طرق الحل للمعلومات التي يقدمها المعلم.
- 3- الوظائف التطورية: التحفيز، التوجيه، المساعدة.
- 2- الوظائف الشخصية: التحدث عن تجربة شخصية، ترجمة وضعية شخصية.
- 5- وظائف التغذية الراجعة: تثبيت المعلومات، وصفل الكفاءات.
- 3- الوظائف الملموسة: استخدام أجهزة خاصة بتقديم الدرس.
- 2- الوظائف الانفعالية الإيجابية: المدح، التشجيع، المكافأة.

ومما سبق يمكن حصر الكفايات التدريسية في : كفاية التخطيط للدرس، كفاية تنفيذ الدرس، كفاية تقويم الدرس، كفاية التفاعل الصفي. واقتصر هذا البحث على دراسة ثلاثة كفايات فقط وهي (التخطيط، التنفيذ، التقويم).

**أولاً - كفاية التخطيط:** هو أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر الامكانيات المادية والموارد البشرية المتوفرة ودراستها وتحديد اجراءات الاستفادة منها لتحقيق أهداف مرجوة خلال فترة زمنية كافية، وتشمل عناصر مختلفة لتحقيق أهداف محددة.

#### **أهمية التخطيط للدرس:**

- يجعل عملية التدريس منقنة الأدوار ومنظمة ومتربطة.
- تجنب المعلم كثير من المواقف المحرجة .

- يسهم في نمو خبرات المعلم المعرفية، أو المهارية.
- يساهم على رسم وتحديد أفضل الإجراءات المناسبة.
- يساهم في التعرف على مفردات المقررات المدرسية.
- يساعد المعلم على التعرف على الأهداف العامة والخاصة وكيف يتم التحقق منها.
- يساعد المعلم على اختيار وسيلة التعلم المناسبة واعدادها.

#### **أنواع التخطيط:**

- 1- تخطيط بعيد المدى: وهو يتم لمدة طويلة كالخطيط كعام دراسي.
  - 5- التخطيط قصير المدى: وهو في فترة قصيرة كالخطيط الأسبوعي، أو اليومي.
- ثانيا - **كفاية تنفيذ الدرس:** يقصد بها سلوك المعلم التدريسي داخل الفصل الدراسي، الذي يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف لدى التلاميذ وتعد كفايات التنفيذ المحك العملي لقدرة المعلم على نجاحه في المهنة.

#### **أنواع كفايات التنفيذ:**

- 1- كفاية التهيئة.
- 5- كفاية حيوية المعلم.
- 3- كفاية التعزيز.

#### **خطوات أو مراحل تنفيذ الدرس:**

- 1- التهيئة للدرس.
- 5- مهارة عرض الدرس ومشاركة التلاميذ أثناء الدرس.
- 3- استخدام الوسائل التعليمية للدرس.
- 2- إنهاء الدرس.
- 5- أهمية تحقق الأهداف السلوكية أثناء تنفيذ الدرس.

3- مراعاة الفروق الفردية.

2- صياغة الأسئلة.

2- إدارة الصف.

ثالثاً - كفاية تقويم الدرس: هي اصدار حكم على مدى وصول العملية التعليمية إلى أهدافها وتحقيقها لأغراضها، والكشف عن مختلف الموانع والمعيقات التي تحول دون الوصول لذلك، واقتراح الوسائل المناسبة من أجل تلافي هذه الموانع.

#### أنواع التقويم:

1- تقويم قبلي أو تشخيصي.

2- تقويم بنائي أو تكيني أو تتبعي.

3- تقويم ختامي أو نهائي.

#### الجانب الميداني

أولاً: أداة الدراسة: لتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بإعداد استبانة كوسيلة لجمع البيانات وذلك بعد الرجوع إلى الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

- مقياس واقع استخدام الكفايات التدريسية لمعلمي الصنوف الأولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي يتكون من (52) من الفقرات موزعة على ثلاثة كفايات اعتمدت في هذا البحث وهي (الخطيط التنفيذ . التقويم) وتم استخراج صدق وثبات المقياس وكان كما يلي :
- صدق المحكمين: تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين ذو الاختصاص لا بدءأراءهم حول مدى ملائمة الفرات للموضوع و ملائمتها للكفايات، وقد تم اعتماد اتفاق المحكمين أنها جميعاً تلائم الفقرات بالنسبة للكفايات وبالتالي يكون المقياس في صورته النهائية يحتوي على (52) فقرة.

- ثبات المقياس: تم تطبيق المقياس على أفراد عينة استطلاعية وعددها ( 35 ) معلمة من مجتمع البحث وتم حساب الثبات باستخدام معامل كرونباخ واستخراج معامل الفا للثبات كما مبين في الجدول رقم ( 1 ) وبلغت قيمة الثبات للمقياس ككل 5822 وللكرافيات كانت كالتالي: ( الخطيط

5822، التنفيذ 5822، التقويم 5.86 ) وهي مرتفعة وتحقق ثبات المقياس يمكن تطبيقه في البحث الحالي.

جدول رقم (1) يبين قيم الثبات

معامل الفا كرونباخ	عدد الفقرات	الكفايات
5822	2	الخطيط
5822	2	التنفيذ
5823	2	التقويم
5822	52	المقياس ككل

نتائج البحث ومناقشتها: يتضمن هذا البند ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اجابات أفراد العينة عن التساؤل التالي:

السؤال الأول: ما وقع استخدام الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي من وجهة نظرهم؟

جدول رقم (5) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة ككل

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الكفايات
5.55	5832	الخطيط
5.32	5821	التنفيذ
5.25	5823	التقويم
5.22	5822	المقياس ككل

من الجدول السابق تم ايجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كل كفاية على حدة وتطبيق كل تم الاجابة عليها من قبل المعلمين وكان المتوسط 5822 والانحراف المعيار 22.0 بدرجة متوسطة.

السؤال الثاني: ما وقع استخدام الكفايات التدريسية في تخطيط الدرس التي يمتلكها معلمي الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي من وجهة نظرهم؟ للإجابة عن هذا التساؤل تم ايجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما موضح في الجدول التالي

**جدول رقم (3) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة كفاية التخطيط**

انحراف معياري	المتوسط	كفاية التخطيط	ت
582	581	أحد الأهداف المنبثقة من الأهداف العامة	1
585	582	أصوغ الأهداف التعليمية إلى أهداف سلوكية	5
585	585	أصنف الأهداف السلوكية إلى أهداف نفس حركية	3
582	583	أحدد الاجراءات المناسبة لتحقيق الهدف	2
583	585	اختر أنشطة تلاميذ قدرات التلاميذ	5
582	582	اختر أنشطة في ضوء الامكانيات المتوفرة في المدرسة	3
582	583	أحدد طرائق وادوات لقياس مدى تحقيق الأهداف	2
583	582	اعد خطة يومية تتواافق مع الخطة السنوية	2

من الجدول السابق يتضح أن أعلى قيمة للمتوسط الفقرة (1) التي تنص على ( أحد الاهداف المنبثقة من الأهداف العامة) متوسط حسابي 5821 وبالتالي يكون الانحراف المعياري لهذه الفقرة 5832 ذو درجة كبيرة مما يدل على أن هذه الفقرة مؤثرة وأقل متوسط حسابي للفقرة رقم (2) تقول (أعد خطة يومية تتواافق مع الخطة السنوية ) متوسط 5852 وانحراف معياري 5853 انحراف منخفض وبالتالي الفقرة غير مؤثرة والأغلب لا يطبقها.

**جدول رقم (2) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة كفاية التنفيذ**

انحراف معياري	المتوسط	كفاية التنفيذ	ت
5.55	5.32	اقدم المادة الدراسية بشكل واضح	1
5.52	5.55	اوجز في الشرح النظري واركز على العملي	5
585	5.35	استخدم أساليب التدريس تلاميذ الموقف التعليمي	3
5.52	5.55	اراعي الفروق الفردية بين التلاميذ	2
5.22	5.25	انظم الوقت المتاح بما يتاسب مع الأنشطة التعليمية	5
582	5.25	اتخزن من تنظيم وادارة الصف	3
5.55	5.33	انهي واعلم المهارات الحركية	2
585	5.32	اذلل الصعوبات التي تحول دون فعالية التواصل	2

من الجدول السابق يتضح أن أعلى قيمة للمتوسط الفقرة (3,5) التي تتصل على ( انظم الوقت المتاح بما يتناسب مع الأنشطة التعليمية، أتمكن من تنظيم وادارة الصحف ) متوسط حسابي 5.25 وبالتالي يكون الانحراف المعياري لهذه الفقرة 5.22 ذو درجة كبيرة مما يدل على أن هذه الفقرة مؤثرة وأقل متوسط حسابي للفقرة رقم (5) تقول ( اوجز في الشرح النظري واركز في العملي ) متوسط 585 وانحراف معياري 5.2 انحراف منخفض وبالتالي الفقرة غير مؤثرة .

جدول رقم (2) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة كفاية التقويم

ن	كفاية التقويم	المتوسط	انحراف معياري
1	اطبق أساليب التقييم المناسبة	5.23	5.32
5	أ نوع في أساليب التقييم	5.25	5.51
3	أعد الاختبارات الادائية لتقدير أداء التلاميذ	5.25	5.32
2	اخطط اجراءات علاجية في ضوء التعذية الراجعة	5.25	5.21
5	اساعد التلاميذ على التقويم الذاتي بموضوعية	5.25	5823
3	استخدم السجلات التقييمية	5.23	5825
2	استخدم التقييم المستمر بعد كل خطوة	5.25	5.25
2	ابني المعايير المناسبة لتقدير أداء التلميذ	5.25	5.21

من الجدول السابق يتضح أن أعلى قيمة للمتوسط الفقرة (5) التي تتصل على ( انوع في أساليب التقييم) متوسط حسابي 5.2 وبنها يكون الانحراف المعياري لهذه الفقرة 5.51 ذو درجة كبيرة مما يدل على أن هذه الفقرة مؤثرة لأن العلاقة عكسية كلما قل الانحراف المعياري كلما كانت الفقرة مؤثرة . وأقل متوسط حسابي للفقرة رقم (2، 5) ( اخطط اجراءات علاجية في ضوء التعذية الراجعة، اساعد التلاميذ على التقويم الذاتي بموضوعية، ابني المعايير المناسبة لتقدير أداء التلميذ ) متوسط 5.25 وانحراف معياري يتراوح بين 5.21-5823 انحراف منخفض وبالتالي الفقرة غير مؤثرة.

## النتائج والتوصيات

النتائج: في ضوء نتائج التحليل الاحصائي للبحث المتعلق بواقع استخدام الكفايات التدريسية لمعلمى الصفوف الاولى المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي من وجهة نظرهم أظهرت نتائج البحث ما يلى:

- 1- الكفايات التدريسية لمعلمى الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية متوسطة المستوى.
- 5- الكفايات التدريسية لكفاية التخطيط لمعلمى الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية منخفضة المستوى، ويرجع ذلك الى: عدم حرص ودرأية المعلم بأهمية التخطيط، كذلك قلة الامكانيات التخطيط اليومي والاسبوعي والسنوي.
- 3- الكفايات التدريسية لكفاية التنفيذ والتقييم لمعلمى الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية متوسطة المستوى وقريبة لبعضها

## التوصيات:

- 1- تطوير برنامج التربية عملي في اعداد المعلمين في كليات التربية.
- 5- تشجيع المعلمين على التخطيط للتدريس لا انه عنصر مهم للكفايات التدريسية.
- 3- تتميم مهارات المعلمين وذلك بالقيام بدورات تدريبية للرفع من الكفاءة
- 2- الاهتمام والتركيز من قبل المفتشين وال媿وھین من خلال زيارتهم للمعلمين.

## المراجع:

- 1- الحفظي، هانى محمد (5513) الكفايات التدريسية الاساسية للمعلم، المملكة السعودية: ادارة الخدمات العامة.
- 5- الفقي، شمس الدين فرحتات(5515) كيف تكون معلم ناجحاً، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- 3- السليماني، فاطمة الزهراء (5555) الكفايات التدريسية في التعليم الابتدائي دراسة ميدانية بولاية ينارت، مجلة الباحث، العدد 13.
- 2- السلمي، تامر (5552) كفايات معلم الصفوف الاولى في الفكر التربوي الاسلامي، جامعة ام القرى، محافظة جدة.

- 5- زيتون، كمال (5552) التدريس نماذجه ومهاراته، جامعة الاسكندرية: عالم الكتب.
- 3- فاعور، بسمة(55151) التعلم النشط واستراتيجياته، الاردن: اليونسكو .
- 2- عائد، فاطمة شحاته (5552) الكفايات التربوية الالزمة لتقديم المفاهيم الدينية للطفل، جامعة المنصورة، رسالة ماجستير .
- 2- طعيمه، رشدي (5553) المعلم كفاياته اعداده وتدرسيه، القاهرة: دار الفكر العربي.
- 2- شibli، نورة (5512) التواصل اللغوي وشكلالية تحليل مهام الاستاذ داخل الوضعية البيداغوجية، القاهرة: مجلة البحث والدراسات.
- 15- مصطفى، عبد السميم . جواله، محمد (5555) اعداد المعلم وتنمية وتربية، عمان: دار الفكر للنشر .
- 11- فخرو، عائشة . البغلي، حصة|5555) الكفاية التعليمية لمعلمي ومعلمات للصفوف الخامس والسادس بمرحلة التعليم الابتدائي ، مجلة الرسالة وعلم النفس، العدد الرابع، دولة قطر.
- 15- مرعي، توفيق (5552) الكفايات التعليمية الادائية الاساسية عند معلم المدرسة الابتدائية في الاردن، رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة عين شمس.
- 13- فرغلي، عبد الله. القاضي، دلال (5513) ورقة مقدمة إلى مؤتمر رؤية استشاريّة لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- 12- طبشي، بالخير. ممادي ، شوقي (5515) مدى ممارسة معلمي المرحلة الابتدائية للكفايات التدريسية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2.